حاشية

أبي العباس سيدي أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج

على شرح الإمام أبي زيد سيدي

عبد الرحمن المكودي

وبهامشه

تعليقات الناشر

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

حاشية

أبي العباس سيد أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج

على شرح الإمام أبي زيد سيدي

عبد الرحمن المكودي

وبهامشه

تعليقات الناشر

إشراف

مكتب البحوث والدراسات

١ - ٢

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

Email: darelfkr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfikr.com.lb

حارة حريك - شارع عبد النور - برقياً: فكسي - ص.ب: ١١/٧٠٦١
تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣
فاكس: ٠٠٩٦١١٥٥٩٩٠٤

بيروت
لبنان

رقم الايداع الدولي (ISBN): 9953-35-055-8

بسم الله الرّحمٰن الرّحيم

مقدمة صاحب الحاشية

أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج

(الحمد لله) الملهم بالمنطق الفصيح اللسان، للإعراب عما استكن في الضمير من المعاني، المميز المخصوص بجميع صفات وحالات الكمالات والمفاخر، هدى الألباب للغوص في بحر علم العربية مفتاح العلوم الزاخر، فأخرجوا منه لؤلؤ المعاني والفوائد، ومرجان النكت والقلائد، العاطف على من إليه رجع وأناب، المبدل سيئاته حسنات بجزيل فضله وحسن الثواب، لا إلّه إلا هو المنشىء الناشىء، من المؤلفات الأطراف والحواشي، المنزه عن الإبتداء والإنتهاء والزمان، والفقه واللغة والنحو والجهة والمكان، مرشد القلوب لخلاصة الكافية، الجامعة الشافية الوافية (ونصلي ونسلم) على ناسخ الشرائع ذي المقام المحمود الأحمد، سيدنا ونبينا ومولانا محمد، أفصح من نطق بالضاد، وكسر بفصاحته ظهر كل معاند متطاول مضاد، وآله وأصحابه، وكل من اقتفى أثره وسكر بحبه وصحابه، ما دام العلم منشوراً في المجالس والدروس، ومنظوماً ومنثوراً في الأوراق والطروس.

(وبعد) فيقول أفقر العبيد إلى مولاه، وأوجلهم إليه من عظيم كسبه وخطاياه: أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي النجار، المعروف بابن الحاج الفاسي الدار: (لما) كان علم النحو من أفضل العلوم، ومبلغاً لفهم كتاب الله المغني عن كل مرقوم، وأجل ما ألف فيه خلاصة ابن مالك، غير أن من حصلها فهو لسائر رقاب العلوم مالك، وأنفع شروحها الذي انتفع به الناس، شرح الإمام المكودي العاطر الأنفاس، بيد أنه لاختصار لفظه وعبارته، يحتاج إلى حاشية تسفر اللثام عن مراده وإشارته، طلب مني بعض الفقهاء الأجلة، الطالع في سماء العلوم طلوع البدور والأهلة، وضع حاشية على الشرح المذكور سهلة التناول قريبة الحضور، جامعة لما في غيرها من الشروح والحواشي، شارحة للشواهد من رآها يغتبط بها ويعطف عليها عطف الحواشي، (فأجبت) مطلوبه ومرامه، وإن كنت لا أملك من العلوم ولو قلامة، ومن حاول ما ليس في طوقه، عجب الناس من حمقه، لكن:

إذا كان عون الله للمرء ناصراً ... تهيأ له من كل صعب مراده
وإن لم يكن عون من الله للفتى ... فأكثر ما يجني عليه إجتهاده

وسميتها: (الفتح الودودي على المكودي) والله أسأل أن تكون خالصة لوجهه الكريم، إنه غفور رحيم.

قال الإمام الصالح سيدي عبد الرحمن المكودي رحمه الله : ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ الحمد لله رب

بسم الله الرحمٰن الرّحيم

الكلام على البسملة لا حد له ولا غاية ومن رام حصره عجز بداية ونهاية إلا أن الفرض والواجب التشبث بأذيالها حسبما يقتضيه الراغب فبحسب ما قصدناه هنا يقال ومن الله التوفيق في الحال والمآل.

الغرض متعلق بها من فصول خمسة: فضلها، وسبب الابتداء بها، وإعرابها، واشتقاقها، ومعانيها. فمن فضلها ما ورد عنه ﷺ أنه قال: «ما من كتاب يلقى على الأرض وفيه بسم الله الرحمٰن الرحيم إلا يبعث الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله ولياً من الأولياء يرفعه». فمن رفع كتاباً من الأرض فيه البسملة رفع الله اسمه في عليين وغفر له ولوالديه ببركتها.

وقد ورد أن قيصر ملك الروم كتب إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن برأسي صداعاً فأرسل لي شيئاً من الدواء فبعث له قلنسوة فكان إذا وضعها على رأسه سكن وجعه وإذا رفعها عاد إليه الوجع فعجب من ذلك ففتح القلنسوة فوجد مكتوباً فيها بسم الله الرحمٰن الرحيم لا غير فقال ما أكرم هذا الدين وأعزه شفاني الله بآية منه فأسلم وحسن إسلامه.

وعن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه حاصر قوماً من الكفار في حصن لهم فقالوا له إنك تزعم أن دين الإسلام حق فأرنا آية فقال: احملوا إلي السم القاتل، فأتوه بكأس منه فأخذه وقال: بسم الله وشربه فلم يضره فأسلموا.

وعن بشر الحافي نفعنا الله به أنه وجد رقعة في الأرض فيها بسم الله الرحمٰن الرحيم فأخذها وكان معه درهمان لا يملك غيرهما فاشترى بهما طيباً وطيب به الرقعة فرأى في منامه الحق سبحانه وهو يقول له: «يا بشر طيبت اسمي لأطيبن اسمك في الدنيا والآخرة».

وروي أن عيسى عليه السلام مر بقبر فرأى الملائكة يعذبون صاحبه فلما قضى حاجته ورجع مر بذلك القبر فرأى الملائكة ومعهم أطباق من نور فتعجب من ذلك فأوحى الله إليه أن صاحب القبر كان عاصياً وقد ترك ولداً صغيراً فدفعته أمه للمكتب فلقنه فعلمه بسم الله الرحمن الرحيم فاستحييت أن أعذبه وولده يذكر اسمي.

(وأما سبب الإبتداء بها) فالعبد إذا أراد أن يعمل عملاً صالحاً كالتأليف بالغ الشيطان في إفساد نيته فشرع الإبتداء بالذكر طرداً له لأنه مع الذكر ضدان لا يجتمعان على أنها وردت أحاديث ترغب في الإبتداء بها فمنها قوله ﷺ: «أول ما كتب القلم في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمٰن الرحيم فإذا كتبتم كتاباً فاكتبوها في أوله» وعنه عليه السلام: «من أراد أن يحيى سعيداً أو يموت شهيداً فليقل عند ابتداء كل شيء بسم الله» وعنه عليه السلام: «من قال بسم الله الرحمن الرحيم في مبدأ أقواله دخل الجنة» وعنه عليه السلام: «البسملة فاتحة كل كتاب أنزل من السماء» (فإن قيل) كونها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء ينافي ما جزموا به من أن البسملة من خصائص هذه الأمة (فالجواب) أن المختص بهذه الأمة البسملة باللفظ العربي وأما ﴿إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم﴾ فترجمه عما في كتاب سليمان لأنه لم يكن عربياً، وعن أبي ذر الغفاري قال: يا رسول الله كم أنزل الله من كتاب قال:

. . . .

«مائة صحيفة وأربعة كتب على شيث خمسين صحيفة وعلى خنوخ وهو إدريس ثلاثين صحيفة وعلى إبراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والفرقان» ولم يذكر في هذه الرواية آدم وفي الينابيع وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى، ومعاني تلك الكتب مجموعة في القرآن العظيم ومعانيه مجموعة في البسلمة ومعانيها مجموعة في بائها ومعناها أن الله يقول: بي كان ما كان وبي يكون ما يكون إذ هو تعالى أصل الأكوان، ومعاني الباء مجموعة في نقطها لأنها تدل على أن الله واحد. وعنه عليه السلام: «كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم فهو أبتر» وفي رواية بدل أبتر أقطع، وفي رواية أجذم، والأبتر الحسي الحيوان المقطوع ذنبه، والأقطع الحسي المقطوع بعض الأعضاء، والأجذم الحسي الحيوان المقطوع أنفه، ثم الكلام من قبيل التشبيه البليغ أي فهو كالأبتر أو كالأقطع أو كالأجذم فحذفت الأداة وصار المشبه نفس المشبه به مبالغة، والمراد بالبال الحال والشرف فيخرج به المحرمات والمكروهات فتحرم معهما أو تكره مع المكروه لأنه لا شرف فيهما شرعاً (لا يقال) كثير من الأمور تبدأ بالبسملة ولا تكمل وكثير منها تتم من غير بدء بها (لأنا) نقول معنى الأبترية والأقطعية والأجذمية نقصان البركة شرعاً وعدم الثواب عليه وإن كمل حساً، والمبدوء بالبسملة تام شرعاً مثاب عليه وإن لم يكمل حساً، ولم تشرع في الأذان والإقامة والصلاة والحج لأن جميع ذلك مشتمل على معنى البسملة، (لا يقال) البسلمة مشتملة على صفتي الرحمة، وقد شرعت في الذكاة مع أنها عذاب ظاهر، والبسملة أيضاً من الأمور التي لها بال فتحتاج إلى بسملة أخرى تتقدم عليها فيلزم التسلسل (لأنه) أجيب عن الأول: بأن الذكاة رحمة للانسان لأكله ورحمة للحيوان أيضاً لأن موته لا بد منه وهكذا أسهل لسرعته، وعن الثاني: بأن البسملة تحصل البركة لنفسها ولغيرها فلا تحتاج لأخرى لأنها كالشاة من أربعين تزكي عن نفسها وعن غيرها: ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لأنه لفظ كل وهو من ألفاظ الإحاطة والشمول.

(وأما إعرابها) فالباء حرف جر مبني على أصله (فإن قلت) لم بنيت على حركة ولم تبن على السكون مع أن الأصل في المبني أن يسكن، ولم كانت الحركة خصوص كسرة ولم تكن ضمة ولا فتحة؟ (فالجواب) إن بناءها على السكون يؤدي إلى الإبتداء بالساكن والعرب لا تبتدىء بساكن[1] وكانت خصوص كسرة لمناسبة عملها ولملازمتها الحرفية مع الجر فمجموع الحرفية مع الجر علة واحدة فيندفع بالحرفية كاف التشبيه فإنها وإن كانت ملازمة لعمل الجر فلا تلزم الحرفية ويندفع بمع الجر نحو واو العطف فإنها وان لزمت الحرفية فلا تلزم الجر لأنها يعطف بها المنصوب والمرفوع نعم يرد واو القسم وتاؤه فإنهما ملازمان الحرفية والجر ومع ذلك بنيا على الفتح، وأجيب بأنهما نائبان عن الباء نفسها والفرع لا يقوى قوة الأصل من كل وجه، وفتحت اللام الجارة للضمير مع أنها ملازمة للحرفية مع الجر وليست نائبة عن الباء للفرق بين الجارة للظاهر والمضمر واسم مجرور بالباء بكسرة ظاهرة تحت الميم، والله مضاف إليه والعامل فيه المضاف وهو اسم على مذهب الجمهور من أن العامل في المضاف إليه المضاف لا الحرف المقدر ولا الإضافة ولا هما، والرحمن الرحيم كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب، أو الأول مخفوض والثاني منصوب أو مرفوع، أو الأول مرفوع والثاني منصوب أو العكس فهذه سبعة أوجه. فالخفض على التبعية والنعت لله والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية لفعل محذوف وكل من المبتدأ والفعل لا يظهر لقول الناظم:

---

(١)(قوله والعرب لا تبتدىء بساكن) أي لكونه متعذر فلا يرد أن ظاهره إمكان ذلك ولكن العرب لم تنطق به. اهـ مصححه

. . . .

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً   مبتدأ أو ناصباً لن يظهرا

وتقدير المدرسين المبتدأ بهو والفعل بأمدح ونحوهما لأجل أن يفهم الطالب لا غير، وأما خفض الرحيم على التبعية لله بعد رفع الرحمن أو نصبه فممنوع ولذا قال:

إن ينصب الرحمن أو يرتفعا   فالخفض في الرحيم قطعاً منعا

وعلل المنع بأمور: منها الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي، ومنها أن العرب كانت إذا صرفت وجهها عن شيء فلا ترجع إليه بوجه وأنشد الشلوبين:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن   إليه بوجه آخر الدهر تقبل

والحاصل أن الصور التي تقتضيها القسمة العقلية تسع خفض الأول مع خفض الأول مع خفض الثاني أو نصبه أو رفعه، ورفع الأول مع رفع الثاني أو نصبه أو خفضه، ونصب الأول مع نصب الثاني أو رفعه أو خفضه، الجائز منها سبع والممنوع منها اثنتان كما علمت. ثم ان الباء في بسم من حروف المعاني والربط فلا بد لها مما تتعلق به، وفي الجمل:

وكل حروف الجر بالفعل علقت   أو اسم كشبه الفعل حيث تنزلا

وظاهره أن الذي يتعلق إنما هو حرف الجر وحده، ومذهب الجمهور أن الذي يتعلق الجار والمجرور معاً لأن حرف الجر معناه في غيره، والعامل الذي يتعلق بسم به محذوف اتفاقاً من البصريين والكوفيين، ثم اختلفوا في تقديره اسماً أو فعلاً، خاصاً أو عاماً، مؤخراً أو مقدماً، فقال الكوفيون: يقدر نحو أبتدىء فيكون العامل المحذوف فعلاً مضارعاً، وبسم في محل نصب متعلق به. وقال البصريون: يقدر نحو ابتدائي اسماً مصدراً مبتدأ، ورجح الأول بأن الأصل في العمل للافعال وبأن تقديره فعلاً مضارعاً يفيد التجدد، والأسم يفيد الثبوت، والتجدد أنسب بالمقام، ورجح الثاني بشرف الاسم، والمختار أن العامل يقدر خاصاً مناسباً للعمل الذي شرع فيه، فإذا أردت الاستعانة على القراءة مثلاً قدرت أقرأ، وإذا أردت الاستعانة على الأكل قدرت آكل، وعلى الشرب أشرب وهكذا، وإنما اختير تقديره خاصاً لأمور:

منها: أنه حيث سمع التصريح بالعامل لم يسمع إلا مناسباً لما سيقت التسمية له كإقرأ في قوله تعالى: ﴿إقرأ باسم ربك﴾ وكوضعت في قوله عليه السلام «باسمك ربي وضعت جنبي».

ومنها: أنه لو قدرنا عاملاً عاما في كل موضع كأبتدىء كما يقتضيه حديث «كل أمر ذي بال لا يبتدأ الخ» لأوهم أن التبرك مطلوب في الابتداء لا غير مع أنه مطلوب ابتداء ووسطاً وانتهاء، والراجح أن يقدر مؤخراً عن الرحيم، لأن تقديم المعمول يفيد الحصر والاختصاص على حد ما قيل في قوله تعالى: ﴿إياك نعبد﴾ إذ المعنى: لا نعبد إلا أياك، فيكون في البداية بالبسملة الرد على المشركين الذين كانوا يتبركون باسم آلهتهم، وقدم العامل في ﴿اقرأ باسم ربك﴾ لأنها أول آية نزلت فكان تقديم الأمر بالقراءة أهم، وقيل: هو متعلق باقرأ الثاني، ومعنى إقرأ الأول أوجد القراءة، ولا يقدر العامل بين اسم والله ولا بين الله والرحمن ولا بين الرحمن والرحيم، لما في الأول من الفصل بين

. . . .

المضافين، ولما في الثاني من الفصل بين التابع والمتبوع، ولما في الثالث من الفصل بين التابعين، ولا يجوز شيء من الثلاثة عند الجمهور.

والباء في بسم قيل للاستعانة وحقيقتها هي الداخلة على آلة الفعل بحيث لا يوجد إلا بها نحو كتبت بالقلم، ووجه بأن الأمر لما كان لا يعد كاملاً شرعاً إذا لم يبتدأ باسمه صح ذلك، وقيل للمصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع أو يغني عنها وعن مصحوبها حال نحو: اهبط بسلام أي مع سلام، أو في حال كونك مسلماً، ورجح كونها للمصاحبة بأمور منها: أن باء الاستعانة هي التي يصلح إسقاطها ويرتفع مجرورها على الفاعلية مجازاً نحو: كتبت بالقلم فيقال: كتب القلم، وفي بسم لا يصح ذلك. ومنها: أن الاستعانة تفيد أن اسم الله آلة والآلة ليست مقصودة لنفسها، وفيه من سوء الأدب ما لا يخفى.

ومنها: أن باء المصاحبة أكثر استعمالاً عند العرب. وهذه الوجوه كلها مردودة بما يطول، وطولت الباء للتفخيم والتعظيم لأنها مبتدأ كتاب الله العظيم، وقيل: لكونها عوضاً من ألف اسم المحذوف كما يأتي.

(وأما اشتقاق ألفاظها) فاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو والارتفاع، وأصله حينئذ سمو بكسر السين وضمها مع سكون الميم، ثم لما كثر استعماله في كلام العرب حذفوا واوه تخفيفاً كيد ودم، فنقل سكون الميم إلى السين قبلها لأجل أن نتوصل إلى الإتيان بهمزة الوصل لتكون عوضاً من لام الكلمة المحذوفة، وإن كانت في غير محله، ورد هذا بأن المعهود عند أهل التصريف نقل الحركة إلى محل السكون لا العكس وقالوا: الصواب أن حركة السين نقلت للميم وبقيت السين ساكنة فأتي بهمزة الوصل، وقال الكوفيون: إنه مشتق من السمة وهي العلامة وأصله حينئذ وسم فحذفوا الواو لكثرة الاستعمال كما حذفوها في عدة إذ أصله وعد فبقيت السين ساكنة فأتي بهمزة الوصل للابتداء بالساكن وعوضاً من المحذوف، وما قاله البصريون أرجح لفظاً ومتعين معنى، أما اللفظ فإنهم صغروا اسماً على سمي لا على وسيم وجمعوه على أسماء لا على أوسام، والجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، وأصل سمي سميو بضم السين وفتح الميم وسكون ياء التصغير وسيقول الناظم: فعيلا أجعل الثلاثي إذا صغرته، ثم قلبت الواو التي بعد ياء التصغير ياء لقوله أيضاً:

إن يسكن السابق من واو ويا ... واتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو قلبن مدغماً، ثم قلبت فتحة الميم كسرة. وأما أسماء فأصله بالواو قلبت همزة لقوله أيضاً:

فأبدل الهمزة من واو ويا ... آخر إثر ألف زيد

وللحافظ الداني:

واشتق الاسم من سما البصرى ... واشتقه من وسم الكوفي
والمذهب المقدم الجلي ... دليله الاسماء والسمي

وأما كونه متعينا من جهة المعنى فلأن مذهب البصريين يوافق ما لأهل السنة من كون الله تعالى مسمى بأسمائه الحسنى قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم لا وضع لهم في أسمائه، وما للكوفيين يوافق ما للمعتزلة من

. . . .

أن الله لم يكن له اسم فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء فإذا فني الخلق لا يبقى له اسم، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، وفي اسم ثمان عشرة لغة جمعها من قال:

اسم سم سمـا سمـاة وسمـه سمـاء ثلثهن نـلت المكـرمـة

فسم الثاني والثالث أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر، وقوله ثلثهن أي ثلث هذه الأسماء بالحركات الثلاث. والله من لاه يلوه إذا احتجب، وقيل: من لاه يليه إذا ارتفع وأصله على الأول لوه بفتح الواو وعلى الثاني ليه بفتح الياء قلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وسيقول النـاظم: من ياء أو واو الـخ، وأتى بأل وأدغم الـلام في اللام فصار الله، وقيل في اشتقاقه غير ذلك، والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالضم بعد نقله من رحم المكسور لأن المكسور متعد وهي لا تصاغ إلا من اللازم وسيأتي: وصوغها من لازم لحاضر. أو بعد تنزيل رحم منزلة اللازم كقولك: فلان يعطي أي يوجد الإعطاء، ويحتمل في الرحيم أن يكون للمبالغة في راحم، وما يقال من أن المبالغة إنما تصح في صفة تقبل الزيادة وصفة مولانا لا تقبل الزيادة يقال عليه: إن معنى المبالغة حينئذ أن الله يقبل توبة من رحمه حتى يصيره كأنه لم يذنب قط لسعة كرمه وفضله تبارك وتعالى.

(وأما معانيها) فالاسم لغة هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع الكلمة فيطلق على زيد مثلاً أنه اسم لذلك اللفظ، وقام اسم لذلك اللفظ، وهل اسم لذلك اللفظ وهكذا. وفي الاصطلاح ما قابل الفعل والحرف، وقد يطلق الاسم على الذات بعينها، والمسمى هو الذات التي وضع اللفظ لها، وإذا علمت الاسم والمسمى تبين لك أنه إن أريد بالاسم معناه الذي وضع له فهو غير المسمى قطعاً، وإن أريد به الذات فهو عين المسمى، وحينئذ فلا معنى لإطالة الخلاف في كون الاسم عين المسمى أو غيره، ولذا قال الإمام الرازي: لا ينبغي الخوض في كون الاسم عين المسمى أو غيره لأنه لا فائدة تنبني على ذلك، والله علم على الذات الواجبة الوجود المستحقة لجميع المحامد وله خصائص: منها أنه لم يسم به غيره قال تعالى هل تعلم له سمياً وروي أن بعضهم ولد له ولد فأراد أن يسميه بلفظ الله فنزلت نار من السماء فأحرقته قبل سابعه وقيل ابتلعته الأرض وقيل مسخ ومنها أنه إذا حذف منه حرف بقي ما يدل على الذات العالية فإذا حذفت الألف صار لله وإذا حذفت اللام الأولى بقي له وإذا حذفت اللام الثانية بقي فتشبع الضمة فينشأ عنها الواو فيقال هو ومنها أنه لا يصح الدخول في الإسلام إلا به وقد تكرر في القرآن ألفي مرة وخمسمائة وستين مرة والرحمن الرحيم مشتقان من الرحمة التي هي في الأصل رقة في القلب وانعطاف وهي بهذا المعنى محال في حقه تعالى لأنها تقتضي الجارحة فيتعين حمل الرحمة على لازمها الذي هو إرادة الانعام للعبد أو إيصناله بالفعل على خلاف بين الأشعري وأبي بكر الباقلاني فعلى الأول يكونان صفتي ذات وهي قديمة وعلى الثاني يكونان صفتي فعل وهي حادثة والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل أن صفة الذات لا يجوز الجمع بين الوصف بها وبضدها كالعلم والجهل وصفة الفعل يجوز فيها ذلك كالرحمة والغضب وقدم الرحمن لأمور منها أنه على صيغة المثنى فكأن الصيغة كررت فيه مرتين ومنها أنه صار كالعلم إذ لا يوصف به غيره تعالى وأما قول من قال رحمن اليمامة مع قول بعضهم:

وأنت غوث الورى لا زلت رحمانا

فمن التعنت في الكفر ومنها أن رحمن يعم الدنيا والآخرة ورحيم خاص بالآخرة ولذا قيل يا رحمن الدنيـا

. . . .

وورحيم الآخرة وقيل رحيم أبلغ لأنه من أمثلة المبالغة ولأن العادة تقديم الوصف الغير الأبلغ ثم يؤتى بالأبلغ كقولهم عالم نحرير وقيل هما سواء وكرر الوصفين مع أن كلا منهما يفيد الرحمة إشارة إلى أن الحاجة للرحمة آكد في الدنيا والآخرة ولها بعث الله الرسل قال عز وجل وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وفي حديث: ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء وفي الحديث من لم يرحم الناس لا يرحمه الله ومن لم يرحمه الله فهو شقي وقد ورد في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعم الميم والهاء كتب الله له ألف ألف حسنة ومحا عنه ألف ألف سيئة وعنه عليه الصلاة والسلام إذا كتبتم كتاباً فجددوا فيه بسم الله الرحمن الرحيم تقض لكم الحوائج وفيه رضا الله والله أعلم.

التعريف بالإمام المكودي رحمه الله

هو الإمام الصالح أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي بتخفيف الكاف كما عند غير واحد وعند بعضهم بتشديدها وهو المناسب لنسبته لبني مكود قبيلة قرب فاس كانت دارهم دار علم وعدالة وكان إماماً بارعاً في العلوم كلها وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس كما ذكره الولي الصالح سيدي أحمد بن الحاج أخذ عنه غير واحد من الأئمة الأعلام منهم العلامة ابن مرزوق وأثنى عليه ديناً وعلماً وهو من أشياخ شيوخ الإمام ابن غازي له تآليف عديدة منها هذا الشرح الذي عم نفعه قديماً وحديثاً وآخر أكبر منه لم يكمله وقيل بل أتمه وأحرقه من لم يراقب الواحد الأحد أحرقه في بيت النار من فرن حومة فرن الشطة لا بفرن السبعلويات وعند الله تجتمع الخصوم وله شرح على مقدمة ابن آجروم ومنظومة سماها البسط والتعريف في علم التصريف وله مقصورة في مدح النبي ﷺ وشرح على المقصور والممدود لابن مالك ونظم ذكر فيه ما عرب من الألفاظ العجمية وكان ذا باع في الشعر ويدلك على ذلك ما ورد أنه كان له ولد صغير فوقع بينه وبين الصبيان خصومة باليد وسيدي المكودي ينظر فكانت الغلبة لولده فأنشد ارتجالاً:

نحن بنو مكود أهل التقى والجود نكر في الأعادي ككرة الأسود

وهو أول من شرح الألفية بفاس وبسببه اشتهرت وظهرت ويدلك لهذا ما ذكره سيدي الحسن اليوسي نقلاً عن الإمام ابن غازي أن الشيخ المكودي كان يقرأ كتاب سيبويه بمدرسة العطارين فحضر مجلسه طالب من البربر قدم من المشرق فلما فرغ الشيخ من القراءة قال له يا سيدي هنا رجز لابن مالك فأراه إياه مع شرحيه لابن الناظم والمرادي، فاستحسنه واطلع عليه وزير الوقت فطب منه شرحه على نحو ما يأتي ولا ينافي ما ذكره العلامة ابن مرزوق انهما اشتهرت بفاس سنة نيف وستين وسبعمائة على يد شيخه أبي عبد الله سيدي محمد بن حياتي وهو الذي أرشد الناس إليهما لاحتمال أن يكون أول من شرحها واطلع عليها الفقيه المذكور المكودي لأنهما كانا متعاصرين وكلاهما شيخ ابن مرزوق وكان الذي أرشد الناس إليها وتولى قراءتها مع الطلبة واشتهرت بسببه الشيخ المذكور والله أعلم (توفي رحمه الله) على ما ذكره العلامة ابن القاضي في جذوة الاقتباس في حادي عشر شعبان سنة سبع بموحدة وثمانمائة ودفن بحومة الأصدع من فاس وتعرف الآن بفندق اليهودي وقبره هنالك في مسجد يزار ويتبرك به وما في جذوة الاقتباس هو الذي صححه سيدي محمد ابن سيدي عبد الرحمن الفاسي وهو الذي وجد بخط ابن غازي زاد وكان شاهداً بمدينة فاس وحاوته متصلة بالدالية وابنه حماد كان نحوياً دون أبيه وذكر في الضوء اللامع في أهل القرن التاسع أنه توفي سنة

العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين (وبعد) فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد، واضح المسالك، تفهم

إحدى وثمانمائة ودفن بباب الفتوح والأول هو الصحيح والله أعلم. قول المكودي: [الحمد لله] الكلام على الحمدلة يأتي بعضه في شرح كلام الناظم وقوله: [العالمين] اسم جمع وليس جمعاً بفتح اللام لأن لفظ العالمين خاص بالعقلاء وعالم اسم لكل ما سوى الله تعالى فهو عام في العقلاء وغيرهم والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس فهو ملحق بجمع المذكر السالم وقوله: [وصلواته وسلامه] يأتي معنى الصلاة لغة واصطلاحاً وأما السلام فمعناه التحية وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى: ﴿صلوا عليه وسلموا تسليما﴾ وكراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطأً وقوله: [على سيدنا] السيد له معان منها الفائق قومه ومنها الحليم الذي يملك نفسه عند الغضب ومنها الكريم ولا شك أنه عليه السلام حاز جميع ذلك وزاد أضعافاً وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء للقاعدة وقوله: [محمد] علم منقول من اسم مفعول حمد المضعف سماه بذلك جده عبد المطلب لرؤية رآها ولكثرة حمد الناس له وهو أشرف أسمائه ﷺ وقوله: [خاتم] بفتح التاء اسم جامد فيكون بدلاً من محمد ويصح قراءته بكسر التاء فيكون بدلاً أيضاً إن قلنا أنه علم وإن قلنا أنه اسم فاعل باق على وصفيته فيكون نعتاً لمحمد على اللفظ و(النبيين) جمع نبيء بالهمز من النبأ الذي هو الخبر ويحتمل أن يكون جمع نبي بغير همز(وامام المرسلين) من أمك إذا صار أمامك وامامته عليه السلام للمرسلين حسية ومعنوية فالحسية امامته بهم ليلة الإسراء والمعنوية تفضيله عليهم (وأصحابه) جمع صاحب والمراد به الصحابي وهو من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ ويزاد على رأي ومات على ذلك وأطلق كدي أصحابه على كل مقتد به عليه السلام من آل وغيرهم بدليل عدم ذكرهم على ما في بعض النسخ وفي غالب النسخ والرضى عن آله وأصحابه وحينئذ يكون المراد بأصحابه معناهم المتعارف(الهادين) جمع هاد اسم فاعل من هدى بمعنى أرشد أي المرشدين من اهتدى بهم إلى ما فيه نجاحه وفلاحه(المهتدين) جمع مهتد اسم فاعل من اهتدى مطاوع هديته فيكونون مهتدين في أنفسهم(فإن قلت) هلا اقتصر على أحد الوصفين(قلت) لما كان لا يلزم من كون الإنسان هادياً لغيره أن يكون مهتدياً في نفسه ولا العكس جمع بينهما وقول الزيادي كونهم هادين لغيرهم يسلتزم أن يكونوا مهتدين في أنفسهم فذكر المهتدين بعد الهادين كالتوكيد لما لزم غلط إذ كثير من الناس يكون هادياً لغيره غير مهتد في نفسه كما هو مشاهد ولم يقدم المهتدين لأن النفع المتعدي للغير أولى من القاصر على نفس الإنسان لانقطاع القاصر بالموت وأما المتعدي فقد لا ينقطع(وبعد) في بعض النسخ أما بعد وهي من الأسماء اللازمة للإضافة ولها أحوال أربعة تعرف في ثلاث وتبنى في واحدة وذلك إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ونوى معناها كما في كلام كدي هنا وفي الألفية:

واضمم بناء غيرا آن عدمت ما ... له أضيف ناويا ما عدما

قبل كغير بعد ثم يرد عليها أسئلة ثلاثة لم بنيت مع أنها اسم ولم بنيت على حركة ولم كانت الحركة خصوص ضمة. والجواب أنها بنيت لشبهها بحرف الجواب كنعم وبلى في كونها يستغنى بها عما بعدها مع ما انضم لذلك من شبه الحرف في الجمود والافتقار وهذا أصح ما علل به بناؤها وبنيت على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين وبنيت على خصوص الضمة لأنها حركة لا تكون لها حالة الإعراب لأنها فيه مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية(فهذا) الفاء جواب أما إذ هي قائمة مقام مهما يكن من شيء وعلى نسخة وبعد تكون الواو قائمة مقام أما والمشار إليه هو ما في

به ألفاظها، ويحظى بمعانيها حفاظها، معرب عن إعراب أبياتها، ومقرب لما شرد من عباراتها، من غير تعرض للنقل عليها، ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه، ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه، يستفيد به البادي، ويستحسنه الشادي، والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين من

الذهن فكأن كدي صور جميع ما في هذا الشرح في ذهنه وأشار له بما يشار به للحاضر وهذا هو الحق سواء قلنا إن الخطبة تقدمت على الشرح أو تأخرت (شرح) أي ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً من حيث دلالتها على معان مخصوصة (مختصر) نعت أول للشرح ومعناه قليل الألفاظ كثير المعاني وهو كما قال رحمه الله غالباً (على ألفية) متعلق بمحذوف نعت ثان لشرح تقديره موضوع على ألفية ابن مالك ولا يتعلق بشرح لأنه وإن كان مصدراً فلا ينحل لأن والفعل لأنه هنا اسم جامد (مهذب المقاصد) وصف ثالث والمهذب بالذال المعجمة مأخوذ من التهذيب الذي هو التنقية والتصفية كأنه قال شرح منقى مصفى وهو كذلك غالباً ولم يحرر بعض المواضع الغير المسلمة في النظم لأنه إنما التزم حل ألفاظها والمقاصد جمع مقصد مصدر ميمي أو جمع مقصود بعد حذف الواو والمراد ما يقصده الإنسان منها من المعنى والإعراب (واضح المسالك) وصف رابع لشرح ليس متداخلاً مع ما قبله والمسالك جمع مسلك والمراد به الطريق فكأنه شبه الألفاظ الموصلة للمعاني المقصودة بهذا الشرح بالطريق الحسية الموصلة للحاجة الحسية ثم أطلق اسم المشبه به الذي هو الطريق على المشبه الذي هو الألفاظ على سبيل الاستعارة التصريحية والجامع بينهما أن كلا موصل للمقصود لكنه في المشبه معنوي وفي المشبه به حسي (تفهم به ألفاظها) هذا وصف خامس لشرح (ويحظى بمعانيها حفاظها) يحظى مضارع حظي كرضي من الحظوة بكسر الحاء وضمها بالظاء المشالة وهي المكانة والمراد هنا الظفر بالمعاني المقصودة من الألفية والجملة معطوفة على جملة تفهم الواقعة نعتاً والمعطوف على النعت نعت ولا بد حينئذ من رابط وهو غير مذكور فيجب تقديره بأن يقال ويحظى به بمعانيها فيكون حذف به من المعطوف لوجوده في المعطوف عليه ويوجد في بعض النسخ بمعانيه بضمير التذكير العائد على شرح ولا تقدير حينئذ (معرف عن إعراب أبياتها) أي مفصح ومبين فهو وصف سادس لشرح وتأتي معاني، الإعراب لغة والخلاف فيه اصطلاحاً (ومقرب لما شرد من عباراتها) هذا وصف سابع في المعنى القاموس يقال شرد شروداً وشراداً بالكسر نفر فهو شارد وشبه الصعوبة التي في عباراتها بشرود الإبل ثم إنه أطلق اسم المشبه به الذي هو الشرود على المشبه الذي هو الصعوبة فيكون فيه استعارة تصريحية تبعية في الفعل لأنها صارت من المصدر إليه وما يقال أنه لا استعارة للجمع بين طرفي التشبيه الذي هو الشرود والعبارة يرد بأن المشبه هو الصعوبة التي في العبارة لا العبارة نفسها (من غير تعرض للنقل عليها) هذا المناسب لمن أراد التحصيل ونفع العباد فينبغي لمدرسها أن يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بذكر الأقوال لقوم لم يحصلوا فتضيع أوقاتهم من دون نفع (ولا إضافة غيرهاإليها) مراده أنه لا يأتي بتتمة ولا فرع زائد على النحو الذي فيها فهو مغاير لما قبله (ولا إضافة غيرها إليها) مراده أنه لا يأتي بتتمة ولا فرع زائد على النحو الذي فيها فهو مغاير لما قبله (ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه) كأن تكون المسألة خلافية ويختار الناظم قولاً فيأتي كدي بشاهد له والغالب أن يفعل ذلك حيث لم يجد آية أو شاهداً نثراً فيأتي به شعراً (ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه) أي ما لا يسعني تركه مأخوذ من الندح بفتح النون وضمها وهو السعة يقال ندحه كمنعه ويذكر المذاهب والأقوال لإشارة الناظم لها غالباً (يستفيد به البادي) يحتمل أن يكون بالهمز فيكون المراد به من شرع في قراءة العلم وأصله حينئذ البادىء بالهمز قلبت ياء ويحتمل أن يكون من بدا بدون همز أى ظهر وشرع فى طلب العلم فيرجع للأول (ويستحسنه

المعتنين بحفظها، القانعين بمعرفة لفظها، طلب مني أن أضع شرحاً على نحو ما ذكرته، وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته، فأجبته إلى ما اقترح علي، وأسعفته بما أمل لدي، والله سبحانه وتعالى ينفعنا وإياه بالعلم، ويرزقنا وإياه سلامة الإدراك والفهم، بمنه وفضله. قال المصنف رحمه الله:

١ - قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ٱبْنُ مَالِكِ ... أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ
٢ - مُصَلِّياً عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى ... وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
٣ - وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
٤ - تُقَرِّبُ ٱلأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ ... وَتَبْسُطُ ٱلْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
٥ - وَتَقْتَضِي رِضىً بِغَيْرِ سُخْطِ ... فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي
٦ - وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ ... مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ ٱلْجَمِيلاَ
٧ - وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ ... لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

الشادي) بالدال المهملة من شدا بمعنى حقق والمراد به هنا من حصل جملة من العلم يهتدي بها إلى ما يرد عليه من باقيه وهذا هو الذي يطلق عليه اسم العالم وليس المراد بقولهم عالماً من حصل جميع العلم فإن هذا لا يمكن إلا لمولانا عز وجل بل المراد به من فيه أهلية بحيث إذا أراد مسألة طالعها وفهمها فهماً سليماً (والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المجتهدين الخ) هكذا في غالب النسخ التي بأيدينا وما يوجد في بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وآبائهم فلعله كان ذلك في نسخة الشارح الأصلية لأن الوزير الممدوح هو الذي طلب منه الشرح المذكور ثم بعد حين حذف الشارح أو ولده أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو في غالب النسخ ومعنى (ما اقترح على) سأله وطلبه مني بحث وازعاج ويحتمل أن يكون معناه ابتدعه واخترعه مني من غير مثال سبق ومنه قوله:

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه ... قلت اطبخوا لي جبة وقميصاً

فطبخ الجبة والقميص لا مثال له سبق وعطف (والفهم) عطف تفسير على الإدراك وقيدهما بالسلامة لأن الإنسان قد يدرك الشيء على ما هو عليه ويقال له فهم مستقيم وقد يدركه على خلاف ما هو عليه ويقال له فهم سقيم وجهل مركب والله أعلم (قال محمد هو ابن مالك) بدأ رحمه الله بالتعريف بنفسه لأنه من الأمور المهمات والعلوم أقسام ثلاثة عقلي محض كالحساب ولا يضر جهل قائله لأن دليله معه ونقلي محض كالحديث ولا بد من معرفة قائله وعدالته والأ بطل ومركب منهما كالنحو فمعرفته قائله متأكدة تغليباً لجانب النقل على العقل لأن الإنسان إذا علم جلالة الناقل أقبل على ما نقل بقلبه وجوارحه فيحصل له النفع في أقرب مدة فتعريف المؤلفين بأنفسهم من باب النصيحة للقارئين وتعظيم نعمة العلم وفي الحديث ليس منا من لم يتعاظم بالعلم وحاشاهم أن يقصدوا فخراً ورياء ومباهاة وإن لم يعرف مؤلفه كان كبان من غير أساس وكولد لم يعرف أبوه وأصل قال قول بفتح الواو قلبت ألفاً لقوله فيما يأتي:

من ياء أو واو بتحريك أصل ... ألفاً ابدل بعد فتح متصل

والمصدر الذي هو القول يدل على كون عينه واواً ودليل كونها مفتوحة أنه ورد متعدياً وفعل المضموم لا يكون إلا لازماً وانتفاء فعل بالكسر بمجيء مضارعه على يفعل بضم العين وفعل المكسور العين لا يأتي مضارعه مضموماً

(قال) فعل ماض لفظاً والمراد به الاستقبال ووضع الماضي موضع المستقبل وارد في كلام العرب كقوله عز وجل: ﴿أتى أمر الله﴾. و(محمد) اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن

قول كدي: [لفظاً والمراد ـ الخ] قصد بهذا دفع ما أوردوه على الناظم من أنه عبر بالفعل الماضي وهو لما وقع وانقطع غالباً فيقتضي أن نظم الألفية سابق على قوله قال والأمر ليس كذلك فأجاب كدي بأنه عبر بقال وأراد به يقول المستقبل وقوله: [ووضع الماضي موضع الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر أيضاً كأنه قيل لكدي وهل وقوع الماضي موقع المسقبل وارد في كلام العرب فأجاب بقوله ووضع الماضي.

وقوله: [كقوله تعالى: أتى الخ] المراد بأمر الله الساعة وهي إلى الآن لم تأت فيكون وقع الماضي موقع المستقبل (فإن قلت) إنه قال وارد في كلام العرب وأتى بالقرآن شاهداً (قلت) إنه لما كان القرآن نازلاً على منوال كلام العرب صح ذلك، ثم إنه اعترض جواب كدي بأن محل جواز وضع الماضي موضع المستقبل إذا كان المحكوم عليه محقق الوقوع كالساعة في الآية فإنها محققة الوقوع والتأليف ليس محقق الوقوع إذ يحتمل بمجرد قوله يموت، وأجيب بأن الناظم لما رجا من الله تعالى المنة عليه بتمام هذا التأليف عبر عنه بما يعبر عن المحقق الوقوع، وهذا الجواب من كدي بكون الناظم عبر بالماضي وأراد المستقبل، مبني على ما هو التحقيق من أن الخطبة تقدمت على التأليف، والدليل عليه قوله: وأستعين الله حيث طلب الاستعانة، وإنما تطلب عند الشروع والإبتداء، وبه تعلم بطلان قول من قال: إن الماضي وقع في محله لكون الخطبة تأخرت عن التأليف، وأجيب بأن الماضي في محله، وأن الناظم دون ما أراد أن يقوله في نفسه فعبر عنه بالماضي، والكلام النفسي يطلق عليه قول: قال تعالى، ويقولون في أنفسهم. وقوله: [جمال الدين أبو عبد الله الخ] قدم اللقب هنا على الاسم مع أنه إذا اجتمع اللقب مع الاسم يجب تأخيره لقوله فيما يأتي:

وأخرن ذا إن سواه صحبا

وأجيب بأن محل وجوب التأخير إذا لم يشتهر باللقب وإلا فيجوز التقديم، والناظم اشتهر بجمال الدين، ومنه تقديم المسيح على عيسى في غير ما آية، وعبر بالظاهر ولم يقل قلت أو أقول إظهاراً لولاية ذلك بنفسه، ولأجل أن يعلم الناس القائل من هو فيقبلوا على كتابه. وقوله: [محمد بن عبد الله الخ] أشار بهذا إلى أن مالكاً جده وظاهره أنه جده أبو أبيه دنية، وهو الذي وجد بخط ابن الناظم أول شرحه، لعمدته والذي للدماميني والمقري في نفح الطيب أن مالكاً جد جده لأنهما قالا: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك (فإن قيل) لم نسب نفسه إلى جده وهلا نسب نفسه إلى أبيه؟ (فالجواب) أنه نسب نفسه لجده لأمور، منها: التأدب مع المصطفى ﷺ لاتفاق اسمه واسم أبيه مع اسمه واسم أبيه. ومنها: أنه اشتهر بجده أكثر من اشتهاره بأبيه. ومنها: التفاؤل بأن يملك رقاب العلوم. ومنها: الاقتداء بنسبة النبي ﷺ نفسه إلى جده بقوله:

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

ومنها: قصد الجناس التام بين مالك الواقع عروضاً ومالك الثاني الواقع ضرباً.

مالك، الطائي النسب، الأندلسي الإقليم، الجياني المنشأ، الدمشقي الدار وبها توفي لاثنتي عشرة ليلة خلت

وقوله: [الطائي] نسبة إلى طيء قبيلة من العرب، والقياس في النسبة إليها طيئي وسيقول الناظم:

وثـالث من نحـو طيب حـذف وشـذ طـائي مقـولاً بـالألـف

وقوله: [النسب] لفظ النسب وما بعده تمييز، فالأولى أن يأتي بتلك الألفاظ نكرات. وقوله: [الأندلسي الإقليم] والأندلسي بالياء نسبة إلى الأندلس قطر معروف طيب التربة قليل الهوام معتدل الهواء كثير الفواكه، يقابل ثغر طنجة ويتصل بالبر من جهة الشام، يشقه أربعون نهراً كبيراً، وبها من قواعد المدن نحو الثمانين، وبها من المدن المتوسطة ما يزيد على ثلاثمائة مدينة، والقرى والحصون لا تحصى، وليس في المعمورة ما يقطع فيه المسافر ثلاث مدن وأربع مدن في اليوم الواحد إلا بها، ولا يسير المسافر فيها فرسخين دون ماء أصلاً، قوي بها أمر المسلمين حتى كان العدو لا يقدر أن يطمع لهم في كراع الشاة بل يخاف ويتطلب الأمان جهده وطاقته، ثم وقع الاختلاف بين المسلمين وجعل بعضهم يهبن بعضاً بالفتن حتى استولى العدو على جميعها في حدود الألف.

وقوله: [الجياني] بفتح الجيم وياؤه مشددة نسبة لجيان اسم بلد بالأندلس كفاس بالمغرب، وبها ولـد ثم ارتحل إلى حلب وتصدر بها، ثم تحول إلى دمشق الشام وبقي بها إلى أن توفي، وكان مالكياً ولما ارتحل إلى الشام انتقل لمذهب الشافعي، وكان إماماً في علم النحو والتصريف، أربى فيهما على العلماء المتقدمين، وكان حافظاً للقراءة وعللها والتفسير والحديث، وكان أحفظهم للغة العرب حتى وضعت له ألفاظ مهملة وأخرى مستعملة، وميز المستعمل من المهمل، وكان حريصاً على العلم، روي أنه حفظ يوم موته من شواهد كلام العرب ثمانية أبيات، وكان يؤم بالمدرسة العادية بدمشق، وكان قاضي قضاة الوقت ومفتيها ابن خلكان صاحب التاريخ المعروف يصلي وراء ابن مالك، ويذهب ابن خلكان آخذاً بيده إلى أن يصل إلى داره ويرجع قاضي القضاة تعظيماً لابن مالك.

وكان رحمه الله ورعاً، من ورعه أنه كان يقرأ مع الأحداث، وإن أقرأهم جعل ظهره لهم ووجهه للقبلة وذلك اقتداء بشيخه ابن الحاجب، فقد ورد أن بعض الولاة طلب من ابن الحاجب أن يقرأ مع ولده فامتنع، فقال له: اقرأ معي فجلس للقراءة مع الوالد المذكور، وجاء الولد الذي امتنع من القراءة معه وجلس وراء الشيخ، فالتفت الشيخ وراءه يوماً فرأى الولد فقال: هكذا يحتال على العلماء فوالله لا أقرأ مع واحد أبداً، ومما يدلك على ورعه واجتهاده أنه خرج يوماً مع جملة من الطلبة لفرجة فلما وصلوا للموضع الذي أرادوا بحثوا عنه فوجدوه مكباً على أوراق يطالعها خالياً عن الناس.

وله شيوخ عديدة معتمدة منهم أربعة: ابن يعيش وابن عمرون وثابت بن خيار وابن الحاجب، خلافاً لأبي حيان في إنكاره أن يكون له شيخ وذلك منه تحامل على ابن مالك لا غير، لكن كما يدين الفتى يدان، فقد ورد أن ابن مالك كان لا يقيل من شيخه ابن الحاجب عثرة فسلط الله عليه أبا حيان، ومن تلامذته: ابن النحاس ومحيي الدين النووي وولده بدر الدين وابن العطار وابن أبي الفتح، وله تآليف عديدة منها هذه الألفية المسماة بالخلاصة على ما هو الحق، قيل: إنه ألفها لولده تقي الدين المدعو الأسد، ومن كتبه: الكافية وشرحها، والعمدة وشرحه، وكمال العمدة وشرحه، والتسهيل وشرحه، ولامية الأفعال والأعلام بمثلث الكلام سفر، والتوضيح في إعراب مشكلات من الجامع الصحيح، والنظم الأوجز فيما يهمز وشرحه إلى غير ذلك، وفي الدماميني عن ابن رشد أن له نظماً نثره في كتابه

من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وهو ابن خمسة وسبعين سنة، وقوله: (هو ابن مالك) جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكية، و (أحمد) فعل مضارع من حمد، و (ربي) مفعول به و (الله) بدل منه، و (خير

المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية، ويدلك على خلوص نيته أن الله جعل الإقبال على هذه الألفية واعتكف الناس عليها في جميع الأقطار.

والناس أكيس من أن يمدحوا رجلاً ... ما لم يروا عنده آثار إحسان

وقد أكثر الناس في مدحها فمن ذلك قول ابن المجراد في مدحها:

خلاصة النحو لا أبغي بها بدلاً ... مستغرقاً درسها في كل أوقاتي
قد جمعت لب علم النحو مختصراً ... نظماً بديعاً حوى جل المهمات
قل لابن مالك أني قد شغفت بها ... لم يأت مثل لها يوماً ولا يأتي
وها أنا أسأل الرحمن مغفرة ... له تبوئه في خير جنات

وقوله: [سنة اثنتين وسبعين الخ] هذا هو الذي ذكره (غ) وابن أم قاسم وابن جابر، وإلى مدة عمره مع تاريخ وفاته أشار (غ) بقوله:

قد خبع ابن مالك في خبعا ... وهو ابن عه كذا حكى من قد وعى

فخبع الأول مبني للمفعول معناه ستر وغطى بالتراب، وخبع الثاني بفتح الباء رمز لوقت وفاته، فالخاء بستمائة والباء باثنتين والعين بسبعين والألف لإطلاق القافية، وعه بكسر العين وهاؤه للسكت بمعنى احفظه لمدة عمره، فالعين بسبعين والهاء بخمسة، وغير هذا لا يعول عليه من أن عمره إحدى وسبعون سنة. [وقوله: معترضة بين قال الخ] فلا محل لها من الإعراب حينئذ وفائدتها رفع توهم الاشتراك العارض في محمد، ويحتمل أنه قبيل النعت المقطوع وأن الأصل: قال محمد بن مالك فيكون نعتاً لمحمد ولكنه قطعه عنه وجعله خبراً لضميره، لكون المنعوت الذي هو محمد تعين بدون النعت لأن محمداً إذا أطلق عند النحاة لا ينصرف إلا لابن مالك (فإن قيل) الواجب حذف هو حينئذ لقول الناظم بعد:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً ... مبتدأ أو ناصباً لن يظهرا

(فالجواب) أن محل وجوب حذف العامل إذا كان النعت للمدح أو الذم أو الترحم وما هنا إنما هو لرفع الاشتراك لا غيره فيصح ذكر العامل.

[أحمد ربي[1]] أتى بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالكتاب العزيز وامتثالاً لقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه بالحمدلة فهو أبتر» (وما يقال) الابتداء بالبسملة يفوت الابتداء بالحمدلة والعكس بالعكس، يجاب عنه بأمور، منها: أن يحمل الإبتداء بالبسملة على الإبتداء الحقيقي المتقدم على كل شيء، والإبتداء بالحمدلة على الإضافي الذي قدم عليه غيره وقدم هو على المقصود بالذات، وخص الحقيقي بالبسملة لموافقة الكتاب والعمل، وحصول

---

(١) (قول المحشي أحمد ربي الخ) جرت عادته في غير موضع من هذه الحاشية أنه في أثناء كلامه على عبارة الشارح يذكر بعض ألفاظ المتن ويتكلم عليها حتى كأنها مسوقة كذلك في عبارة الشارح والخطب سهل فإن مراده المبالغة في الإفادة ولا لبس. اهـ مصححه.

. . . .

البركة لا يتوقف على الابتداء بهما معاً بل الواحد منهما يكفي لكن الأكمل هو ذكرهما معاً، والحمد واجب مرة في العمر كالحج والصلاة على النبي ﷺ وكلمتي الشهادة.

وقد أكثر الناس في النسب التي بين الحمد لغة وعرفاً والشكر كذلك، فلنذكر من ذلك جملة مختصرة مفيدة، فالحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل، فخرج بالجميل الذم وبعلى الجميل من مدح شخصاً حياء منه أو اتقاء لعرضه، ويخرج به أيضاً التهكم كما في قوله تعالى خطاباً لفرعون: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾ وقيد الاختياري راجع للجميل الثاني المجرور بعلى وهو مخرج لما إذا كان الباعث على الوصف جميلاً غير اختياري كصفاء اللؤلؤة فهو مدح لا حمد، ويخرج بقوله على جهة التبجيل والتعظيم الخ الوصف بالجميل على الجميل الاختياري لكن لا على جهة التعظيم، فإن لم يخطر ببال الواصف تعظيمه كما إذا قصد مجرد الاخبار فلا يقال له حمد على الأصح، وعطف التعظيم على التبجيل من عطف التفسير، والحمد عرفاً فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو على غيره، سواء كان قولاً باللسان أو عملاً وخدمة بالأركان أو اعتقاداً بالقلب والجنان، فمورده عام وهو اللسان والأركان والقلب، ومتعلقه خاص وهو النعمة لأنه لا يكون إلا مقابلاً لها، والحمد لغة بعكسه فمورده خاص وهو اللسان لأنهم قالوا هو الوصف والوصف لا يكون إلا باللسان ومتعلقه عام لأنه يكون في مقابلة النعمة وغيرها، إذا علمت هذا فبين الحمد لغة والحمد عرفاً عموم وخصوص من وجه يجتمعان فيما إذا كان باللسان في مقابلة نعمة، وينفرد الحمد اللغوي فيما إذا كان باللسان لا في مقابلة نعمة، وينفرد العرفي فيما إذا كان عملاً بالأركان أو اعتقاداً بالجنان في مقابلة النعمة، والشكر لغة هو الحمد عرفاً، والشكر عرفاً هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله، وذلك العبادة المشار إليها بقوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ ثم إنهم جعلوا النسب التي بين الحمد لغة وعرفاً والشكر لغة وعرفاً، ستاً نسبة بين الحمد لغة وعرفاً وهي العموم والخصوص من وجه، ومثلها بين الحمد لغة والشكر لغة، ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر لغة وهي الترادف، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً وهي العموم والخصوص بإطلاق، ومثلها بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً، ومثلها أيضاً بين الشكر لغة وعرفاً، والحق أن النسب إنما هي ثلاث لا غير: نسبة بين الحمد لغة وعرفاً، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً، ونسبة بين الحمد عرفا والشكر عرفا، وأما النسبة التي بين الحمد لغة والشكر لغة فهي عين النسبة التي بين الحمدين، وأما الترادف فليس من النسب، وأما النسبة التي بين الشكر لغة وعرفاً فهي التي بين الحمد عرفاً، والشكر عرفاً فاثنتان مكررتان والترادف ليس من النسب، كما حقق ذلك بعض الأئمة الأعلام وعدل عن صيغة الحمد المبدوء بها كتاب الله العظيم وإن اشتملت على فوائد منها: أنها جملة اسمية وهي تفيد الدوام والثبوت. ومنها: أنها تفيد الجنس أو الاستغراق أو العهد كما يؤخذ ذلك من أل. ومنها: أنها تفيد الاستحقاق والملك كما يؤخذ من لام الاستحقاق. ومنها: أنها تفيد أن نسبة الحمد لله لا تختص بزمان ولا فاعل، إظهاراً لولاية ذلك بنفسه وتحقيقاً لمقام العبودية، ولم يقل نحمد بالنون لأنها تفيد التعظيم وهو لا يناسب المقام، ولم يقل حمدت لئلا يفيد الانقطاع ثم المناسب لقال محمد أن يقول يحمد بياء الغيبة لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة. وأجيب بأنه التفت من الغيبة إلى التكلم لأجل إدخال نفسه في الفعل لأجل الخضوع والتواضع، وإنما أخر المفعول الذي هو ربي وإن كان تقديمه يفيد الاهتمام والاختصاص، لأن المقام مقام الحمد فالمناسب تقديمه، والرب المالك

مالك) بدل بعد بدل، و(مصلياً) حال من فاعل أحمد، و(على الرسول) متعلق به، و(المصطفى) مفتعل من

والثابت والسيد وهو حينئذ من صفات الذات، ويطلق على المصلح والخالق فيكون من صفات الأفعال، والأول هو المراد هنا بدليل خير مالك، ثم قيل صفة مشبهة بعد جعل فعله لازماً، وقيل اسم فاعل وأصله راب حذفت الألف تخفيفاً كما حذفت في بار، وقد اجتمع في أحمد ربي الإعراب اللفظي في أحمد والتقديري في رب والمحلي في الياء التي للمتكلم، والفرق بين التقديري والمحلي أن التقديري المانع من ظهور الحركة الحرف الآخر فقط ولولاه لظهرت الحركة، والمحلي المانع جملة الكلمة كياء المتكلم هنا.

وقوله: [والله، بدل منه] لكونه معرفة قدم نعته، ونعت المعرفة إذا قدم عليها أعرب بحسب العوامل، وأعربت هي بدلاً منه، كقوله تعالى: ﴿صراط العزيز الحميد﴾ الله في القراءة الله بالجر، والأولى أنه عطف بيان لكونه أوضح من متبوعه ولأنه لا إبهام فيه، وذكر اسم الجلالة بعد ذكر الوصف لرفع أيهام أنه إنما استحق الحمد لذلك الوصف لا لذاته فيكون هذا عاماً بعد خاص.

وقوله: [وخير مالك، بدل بعد بدل] لا يصح لوجوه: منها أن الذي يتكرر إنما هو بدل الإضراب أو الغلط. ومنها: أن خير مشتق والبدل كما ذكر ابن هشام لا يكون إلا جامداً في الغالب. ومنها: أن فيه سوء أدب لأنه إنما يؤتى بالمبدل منه توطئة للبدل، فيكون لفظ اسم الجلالة إنما ذكر توطئة، والحق أنه حال لازمة أو مفعول بفعل محذوف أو يقرأ بالرفع فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة ولا يصح أن يكون نعتاً ولا عطف بيان لأنه نكرة والمنعوت معرفة، ولا إيطاء بين مالك الأول والثاني، لأن الأول: علم جده والثاني: صفة بمعنى المتصرف في الأعيان المملوكة كيف شاء، وجملة أحمد محكية بقال إلى آخر الرجز. والجملة المحكية بالقول، وما تصرف منه مفعول به لا مفعول مطلق على الأصح، وعليه لغز ابن غازي بقوله:

حاجيتكم معشر جمع النبلا المعربين مفرداً وجملا
بألف بيت غير شطر نصبت بواحد منها رقيتم في العلا

(مصلياً على رسول المصطفى) أتى بالصلاة على النبي ﷺ امتثالاً لقوله عليه السلام: «كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة علي فهو أقطع» واغتناماً لقوله ﷺ: «من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب». ولقوله ﷺ: «من صلى علي مرة واحدة صلى الله عليه عشراً». «قالوا: ومن صلى عليه الله مرة واحدة كفاه هم الدنيا والآخرة» والصلاة على النبي ﷺ مقبولة قطعاً، وقد صلى الناظم في أول الكتاب وفي آخره، فتكون الصلاتان مقبولتين قطعاً فيقبل الله ما بينهما، ومن المشهور أن الصلاة من الله رحمه، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميين دعاء.

والفرق[1] بين المذهبين أن الصلاة على الأول لفظ مشترك بين المعاني الثلاثة يطلق على كل واحد منها، وعلى الثاني معناه واحد إلا أن ذلك المعنى يختلف باعتبار حمله في كل واحد على المعنى الذي يليق به، والصلاة بمعنى الدعاء خاصة بالأنبياء ولا تكون لغيرهم إلا تبعاً، ومشهور مذهبنا أنها واجبة مرة في العمر، ومشهور مذهب الشافعي أنها واجبة في كل صلاة، وقيل: واجبة عند ذكره ﷺ، وقيل: يجب على الإنسان الإكثار منها ما لم تحصل

---

(١) قوله: والفرق الخ، لعل هنا سقطاً أتى فيه بمعنى الصلاة الثاني وهو العطف فليتأمل، اهـ مصححه.

. . . .

له مشقة، فهذه أقوال أربعة وهل منفعتها راجعة للمصلي أو للمصلى عليه وهو النبي ﷺ؟ أولهما هو الحق لأن رحمة الله واسعة. أقوال ثلاثة: قول كدي: [ومصلياً حال من فاعل أحمد] أي مقارنة. وما يقال: إن المقارنة هنا متعذرة، لأن الحمد لفظ والصلاة لفظ، وتقارن اللفظين محال يجاب عنه بتنزيل اللفظين الواقع أحدهما عقب الآخر منزلة المصطحبين، ولا يصح أن يقال أنها حال مقدرة لأن المطلوب إيقاع الصلاة بالفعل لا تقديرها فقط. وقال ابن مرزوق: الصواب أنها حال من محذوف مؤكدة والتقدير: وأصلي مصلياً، وعامل الحال المؤكد يحذف، قال تعالى: ﴿بلى قادرين﴾ أي بلى نجمعها قادرين. ثم أن الناظم أفرد الصلاة ولم يذكر السلام مع أنه شافعي المذهب، ويكره عندهم إفراد أحدهما عن الآخر، وأجيب بأن الكراهة عندهم تنتفي بالنطق بالسلام وكتب الصلاة، ولعل هذا هو الذي فعله الناظم هنا ولا يحتاج حينئذ إلى إصلاح من قال:

مصلياً مسلماً على النبي وآله وصحبه ومن حبي

(على الرسول) في بعض النسخ على النبي بدل الرسول وكلاهما علم بالغلبة على نبينا محمد ﷺ، والمشهور أن النبي إنسان أوحي إليه بشرع، فإن أمر بتبليغه فرسول أيضاً وإلا فنبي فقط، فكل رسول نبي ولا عكس، وعدد الأنبياء كما في صحيح ابن حبان مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، الرسل منهم ثلاثمائة وأربعة عشر وكلهم من غير العرب إلا أربعة المرموز لهم بقول بعضهم: شهصم ساداتنا شعيب وهود وصالح ومحمد ﷺ، ومذهب المحققين أنه لا ينبغي أن يحصر عددهم لقوله تعالى: ﴿منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك﴾ فربما إذا حصرنا العدد ندخل فيهم من ليس منهم أو نخرج من كان منهم، وعند الشافعي التعبير بالرسول مكروه وهو شافعي، وأجيب عنه بأن محل الكراهة ما لم يقترن بما يدل على التعظيم، فإن اقترن به كالمصطفى هنا جاز.

قول كدي: [وهو الخالص] أي مما يكدره وأصله: مصتفى بالتاء قلبت التاء طاء لمجاورة الصاد الذي هو من حروف الصفير وسيقول الناظم: طا تا افتعال رد إثر مطبق، والأولى أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول بفعل محذوف، لأن تكثير الجمل في مقام التعظيم أولى، وحذف المتعلق للعموم أي المصطفى منه أو له أي من جميع الخلق مرسل لهم، دليل الأول ما في الطبراني من قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله اختار خلقه فاختار منهم بني آدم، ثم اختار بني آدم، فاختار منهم العرب، ثم اختار العرب فاختار منهم بني هاشم، ثم أخيار بني هاشم فاختارني منهم، فلم أزل خياراً من خيار».

ودليل الثاني قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً﴾ وقوله تعالى: ﴿تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً﴾ وهو أفضل العالمين على الإطلاق إجماعاً[1] وقول الزمخشري: إن جبريل أفضل

---

(١) رحم الله من قال

نبينا أفضل بالاطباق من كل مخلوق على الإطلاق

ومن قال.

وانعقد الإجماع أن المصطفى أفضل خلق الله والخلف انتفى
وما انتحى الكشاف في التكوير خلاف إجماع ذوي التحرير

الصفو وهو الخالص، و(المستكملين) صفة لآله، و(الشرفا) مفعول بالمستكملين، و(أستعين) جملة معطوفة

منه لأن الله وصف جبريل بقوله: ﴿لقول رسول كريم﴾ الآية، وقال في حق النبي ﷺ: ﴿وما صاحبكم بمجنون﴾ رده غير واحد بأنه إذا كان الرسول موصوفاً بالأوصاف المذكورة فما بالك بالمرسل إليه؟ ولذا قال سيدنا الجد:

جرى صاحب الكشاف في غير مهيع   ولا حــرج عليــه(١) أعمى وأعــرج

ثم إن هذا الوصف الذي هو المصطفى خاص به عليه السلام غالباً، وقد يستعمل في غيره كقوله تعالى: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾ (وآله) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على المصطفى لقوله عليه السلام: «إياكم والصلاة البتراء». قالوا: وما هي الصلاة البتراء يا رسول الله؟ قال: «أن تصلوا علي دون آلي» وآل اسم جمع لا واحد له من لفظه، وآل الرجل خاصته، وآله عليه الصلاة والسلام فيهم تفصيل على ما هو الحق، ففي باب الزكاة من تحرم عليهم وهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب على خلاف في المطلب ذكره الفقهاء، وفي باب الدعاء هم أتقياء أمته لأن الدعاء مهما كان أعم كان إلى الإجابة أقرب، ولحديث: «آل محمد كل تقي» وورد: «أنا جد كل تقي» وهذا هو مراد الناظم هنا لعدم ذكر الصحابة ومن تبعهم، فأطلق الآل على ما يعم الجميع وهو أولى من كونه صلى على الصحابة لفظاً ولم يكتبها خطاً.

واختلف في أصله فقال سيبويه: أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل، ثم أبدلوا هاء أهل همزة فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة قلبت ألفاً من جنس حركة ما قبلها لقول الناظم بعد: ومداً أبدل ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن، وما أورد عليه من أن المعهود إبدال الثقيل خفيفاً، وهنا عكسنا لأنا أبدلنا الهاء همزة، والهمزة أثقل من الهاء أجيب عنه بأنهم فعلوا ذلك ليتوصلوا إلى الخفيف الذي هو الإبدال ألفاً. وقال الكسائي: أصله أول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لقوله من ياء أو واو الخ، وقد نص في القاموس على أنه صغر على أويل وأهيل، فدل على صحة كل من القولين، وبه تعلم بطلان الوجوه التي رد بها مذهب سيبويه.

قول كدي: [والمستكملين صفة الخ] الأولى أنه مفعول بفعل محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف، لأن المقام مقام الدعاء ينبغي فيه تكثير الجمل وهو جمع مستكمل اسم فاعل من استكمل، واسم الفاعل يعمل عمل فعله وفاعله ضمير يعود على الآل.

قوله: [والشرفا مفعول بالمستكملين الخ] هذا ليس على إطلاقه والأولى أن يقال السين والتاء في المستكملين، أما للطلب أي الطالبين كمال شرفهم الطيبي الأصلي بالشرف الديني وهو التقوى، قال تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ أو هما زائدان أي الكاملين الشرف به عليه الصلاة والسلام، وعلى كل الوجهين فالشرفا إما بفتح الشين أو ضمها فهذه أربعة من ضرب اثنين في اثنين، فإن كان الشرفا بالضم جمع شريف وسيقول الناظم ولكريم وبخيل فعلا فيصح فيه الوصفية للمستكملين، وكونه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعولا بفعل محذوف، وعلى الوجوه الثلاثة يكون مفعول المستكملين محذوفاً أي كل المجد، ولا فرق مع ضم الشين بين كون السين والتاء

---

(١) (قوله: ولا حرج عليه الخ) بالأصل ولا يخفى ما فيه من جهتي الوزن والمعنى، ولعل المناسب أن يقال: ولا حرج في فعل أعمى وأعرج، اهـ مصححه.

على أحمد، وأحمد وما بعده محكي بقال إلى آخر الرجز، وقوله: (في ألفية) أي في نظم قصيدة ألفية، والظاهر أن في بمعنى على فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى كقوله تعالى: ﴿وأعانه عليه قوم آخرون. والله المستعان على ما تصفون﴾ إلا أن يجعل أستعين مضمناً معنى فعل يتعدى بفي كأستخير

للطلب أو زائدتين، وعلى فتح الشين مفرداً مصدراً زيدت الألف في آخره للقافية، فإن كانت السين والتاء للطلب فيكون الشرف مفعولاً على حذف مضاف أي الطالبين كمال الشرف، وإن كانتا زائدتين فيحتمل أن يكون مفعولاً به أيضاً فيكون المستكملين بمعنى المكملين، ويحتمل أن يكون تمييزاً وأل فيه زائدة على حد:

وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(وأستعين الله في ألفية) لما دعا ضمناً بالحمدلة وبالصلاة على النبي ﷺ دعا هنا صراحة، ثم إن الاستعانة لغة الظهور على الأمر واصطلاحاً خلق القدرة على الفعل مطلقاً، وإنما طلب العون من الله تعالى لأن من أعانه الله تيسرت عليه المطالب، وفي الحديث: «اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً». وفي الحكم: ما تعسر مطلب أنت طالبه بربك ولا تيسر مطلب أنت طالبه بنفسك، وقد قيل:

إذا كان عون الله للمرء ناصراً ... تهيأ له من كل صعب مراده
وإن لم يكن عون من الله للفتى ... فأكثر ما يجني عليه اجتهاده

والأولى أن يقدم اسم الجلالة بأن يقول: والله أستعين ليفيد الحصر، وأجيب بأنه لما كان المقصود طلب العون والمقصود يقدم قدم أستعين كما قيل في تقديم القراءة في ﴿إقرأ باسم ربك﴾.

قول كدي: [أي في نظم قصيدة] النظم لغة الجمع واصطلاحاً كلام موزون قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية، والأولى أن يبدل كدي قصيدة بأرجوزة، لأن المشهور أن القصيدة ما كانت على روى واحد كالبردة والهمزية، والروى في الألفية متعدد، والرجز أحد البحور الخمسة عشر، وسمي رجزاً لاضطرابه واختلاف قوافيه حتى قيل ليس بشعر و[ألفية] منسوبة إلى الألف المفرد، فيكون مجموع الشطرين بيتاً وهو المتعارف فيكون الرجز من قبيل التام، ويحتمل أن تكون منسوبة إلى ألفين المثنى وحذف علامة التثنية لأنه سيقول: وعلم التثنية أحذف للنسب. فيكون كل شطر بيتاً فيكون فيها ألفان والمآل واحد، ورجع الشاطبي كونها منسوبة إلى المفرد.

قوله: [إنما جاءت متعدية] أي للمفعول الثاني، وحاصل كلامه أنه لا بد من التضمين وجعله في الحرف بأن يكون الحرف تضمن معنى آخر، وهذا مذهب الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، ومنعوا نيابة الفعل عن الفعل وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾ أي عليها ولك أن تجعل التضمين في الفعل بأن يكون الفعل ناب عن الفعل ويبقى الحرف على حاله وهو مذهب بصري، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وقد أحسن بي﴾ أي لطف.

(فإن قيل) يرد على الثاني وهو تضمين أستعين معنى أستخير بأن الاستخارة إنما تكون قبل الشروع، وفي الأمر الجائز والناظم شرع قبلها والتأليف من الأمر المستحب (والجواب) عن الأول بأنه شرع بنية خالصة فخاف من حصول رياء أو سمعة فاستخار الله في التمام، وعن الثاني بأنه استخار في التأليف أن يعمل عملاً آخر يكون فيه أجر أكثر منه.

وشبهه، و(مقاصد) النحو أي معظمه وجل مهماته والقصد في الشيء عدم الإفراط فيه، و(محوية) أي مجموعة وهو خبر عن مقاصد وبها يتعلق به، والباء بمعنى في، و(تقرب الأقصى) أي تقرب البعيد للإفهام، و(الموجز)

(مقاصد النحو بها محوية) وصف الألفية بهذه الأوصاف ليعتني الطالب بها حفظاً وفهماً فيحصل الثواب والأجر لمؤلفها، ومقاصد جمع مقصد مصدر ميمي أو جمع مقصود حذفت منه الواو، ثم إن إضافة مقاصد إلى النحو تفيد العموم، فيقتضي أن الألفية جمعت مقاصد النحو كلها ومحال عادة أن يكون كتاب جامعاً المقاصد من العلوم، مع أن ما ذكره هنا مخالف لقوله في آخر الكتاب نظماً على جل المهمات اشتمل، والذي ذكره آخر الكتاب هو الموافق لما في الألفية إذ فاته كثير من المقاصد كباب القسم والتقاء الساكنين، وأجيب بأجوبة: منها أن هذا عام أريد به خاص قرينته ما يأتي. ومنها حمل ما هنا على ما قصده في الابتداء وما يأتي إخبار بالواقع لوجود مانع صده عما قصده. ومنها حمل ما هنا على المبالغة والادعاء لأنه في مقام مدحها وما يأتي إخبار بالواقع. ومنها أن يقدر هنا مضاف أي جل مقاصد النحو وأخبر عنه بالمؤنث الذي هو محوية لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو مقاصد، وسيقول الناظم وربما اكسب ثان أولاً تأنيثاً، هذا وقد قيل أن المعارضة بين ما هنا وما يأتي غير واردة من أصلها لأنه سأل الله أن ييسر عليه ألفية موصوفة بهذه الأوصاف، وطلب الشيء لا يستلزم وجوده فلا معارضة أصلاً، والنحو لغة يطلق على معان جمعها من قال:

والنحو في اللغة قصد أصل ... وجهة قدر وقسم مثل

واصطلاحاً حده ابن عصفور ـ على دخول علم التصريف فيه كما فعل الناظم ـ فقال: علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، وأول من وضعه على التحقيق سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وذلك أن أبا الأسود الدؤلي دخل على ابنته بالبصرة فقالت: يا أبت ما أشد الحر برفع أشد وجر الحر، فظن أنها تستفهمه فقال لها: شهرنا هذا، فقالت: يا أبت ما أردت أن أستفهمك وإنما أردت أن أخبرك، فأتى إلى علي وقال: يا أمير المؤمنين إن ألسنة العرب اختلطت بغيرها وذكر له قصة ابنته فضع لنا علماً، فأملى عليه: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو.

ولفظة آثار منها: قوله عليه الصلاة والسلام: «أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن» وقال سيدنا عمر رضي الله عنه: تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل والمروءة. وكان ابن عمر وابن عباس يضربان أولادهما على اللحن. ومر عمر على قوم أخطأوا في الرمي فقال: سووا رميكم، فقالوا: نحن متعلمين، فقال: لحنكم أشد علي من سوء رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رحم الله امرأ أصلح من لسانه» وقد قال مالك: لو صرت من العلوم في غاية ومن الفهوم في نهاية ما خرجت عن أصلين، كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ولا سبيل إليهما إلا بمعرفة اللسان العربي. وقال علي:

النحو يصلح من لسان الألكن ... والمرء تكرمه إذا لم يلحن
وإذا طلبت من العلوم أجلها ... فأجلها حقاً مقيم الألسن

وقيل:

النحو زين للفتى ... يكرمه حيث أتى
من لم يكن يعرفه ... فحقه أن يسكتا

الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ، و(تبسط البذل) **أي توسع العطاء**، و(الوعد المنجز) **الموفى بسرعة**، و(تقتضي) **أي تطلب الرضى من قارئها غير مشوب بالسخط**، و(فائقة) **منصوب على الحال من فاعل تقتضي**،

وقال حماد بن سلمة: مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو كمثل الحمار في رأسه مخلاة ولا شعير بها، ومحوية أصله محووية اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة وأخبر به وهو مفرد عن الجمع، لأن الغالب الأفصح في جمع الكثرة إعادة الضمير عليه مفرداً مؤنثاً.

[تقرب الأقصى] وهذا وصف ثان لألفية وإسناد التقريب إليها مجاز، وإلا فالمقرب هو الناظم، لكن لما كانت سبب التقريب صح إسناده إليها، وكذا يقال في وتبسط وتقتضى.

قول كدي: [البعيد للإفهام] أشار بها إلى أن اسم التفضيل ليس على بابه بل المراد به القصى، والمعنى أنها تقرب المعنى البعيد، والذي يظهر بقاء اسم التفضيل على بابه ويكون معناه تقرب المعنى الأبعد، وإذا كانت تقرب الأبعد فأحرى البعيد، والحاصل أن المعاني البعيدة تقربها الألفية بألفاظ مختصرة حتى تصير سهلة، وهذا لم يصل إليه أكثر المتقدمين فيكون كقوله في التسهيل، وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين.

وقوله: [والموجز الكلام الكثير المعاني الخ] هو كما قال رحمه الله إذ يأتي بألفاظ يسيرة جامعة لقواعد متعددة أو بالمثال الجامع لشروط كثيرة جمعها غيره في ألفاظ كثيرة صعبة أنظر لقوله: ورفعوا مبتدأ بالابتداء الخ مع قول سيبويه: فأما الذي يبني عليه إلى آخر ما يأتي في كلام كدي، وانظر ما يدخل في عموم قوله: وكل حرف مستحق للبنا. مع قوله: وكل مضمر له البنا يجب. مع وبرب منكرا، مع قول بعض:

وكل ما رب عليه تدخل ... فإنه نكرة يا رجل

لكن هذا الذي قاله غالب، ومن غير الغالب أن يطول في مواضع يمكن اختصارها كقوله: كذا إذا عاد عليه مضمر البيتين، وقوله في التنازع: ولا تجيء مع أول. إلى آخر الأبيات الأربعة فإنها أصلحت في بيت واحد نصه:

والفضلة احذف وسواها أخرا ... وأظهر المخالف المفسرا

ولكن كفي بالمرء نبلاً أن تعد معايبه، وباء بلفظ سببية أو بمعنى مع وهو يتعلق بتقرب لا بالأقصى (وتبسط البذل بوعد منجز) الوعد مصدر وعد يعد وعداً، ويستعمل في الخير، فإن أريد به الشر قيد كقوله تعالى: ﴿النار وعدها الله الذين كفروا﴾ بخلاف أوعد يوعد إيعاداً، فالغالب استعمالها في الشر، وقد جمع الأمرين قوله:

وإني إذا أوعدته أو وعدته ... لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

ومعنى توسيعها العطاء أنه ليس بين وقت حفظها وحصول النفع بها لقارئها إلا وقت يسير، أو ما وعدتك به في التراجم مجملاً لا بد من الوفاء به مفصلاً داخل التراجم (فإن قيل) إعطاء الشيء من غير وعد أبلغ من العطاء بعد الوعد (فالجواب) أنه لما كان النفع لا يحصل بمجرد وجود ذاتها، بل لا بد من قراءتها ومطالعتها وفهم معانيها احتاجت إلى الوعد (وتقتضي رضى بغير سحط) لما كان الكتاب لا ينتفع به إلا بالنظر فيه بعين الرضى طلبت الألفية

و(ألفية) مفعول بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما: جائز ومستوجب، و(ثنائي) مفعول بمستوجب،

بلسان حالها أو مؤلفها بلسان مقاله ذلك، لأن النظر بعين الرضى يصير القبيح حسناً، والنظر بعين السخط بالعكس وقد قيل:

وعين الرضي عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا

وقال البوصيري: إن المحب عن العذال في صمم. وهذا منه رحمه الله تواضع كقول خليل: وأسأل بلسان الخ، ومعنى الرضى أن لا يعترض على مؤلفها كثيراً، إذ لا يخلو جواد من كبوة ولا عالم من هفوة، والرضى بكسر الراء مصدر رضي على قياس والقياس بفتح الراء، كما أن السخط بضم السين وسكون الخاء مصدر سخط والقياس في المصدر فتحها وسيقول الناظم: وفعل اللازم بابه فعل، إلى أن قال:

وما أتى مخالفاً لما مضى فبابه النقل كسخط ورضى

(فائقة ألفية ابن معطي) قول كدي: [منصوب على الحال من فاعل الخ] ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل تقرب وتبسط، أو من هاء بها، أو مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مجروراً نعت لألفية بناء على جواز النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة، وابن معطي هو الإمام أبو زكرياء يحيى بن معطي الزواوي القبيلة، المغربي الأصل والمنشأ، قرأ العربية على أبي موسى الجزولي بالمغرب، ثم رجع إلى دمشق الشام فأقام بها مدة طويلة وأنفع به خلق كثير، ثم سافر لمصر وبقي بها يدرس بالجامع العتيق إلى توفي بها يوم الاثنين آخر يوم من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن قرب الإمام الشافعي وعمره أربع وستون سنة، ثم اعترض دعوى ابن مالك بأنه لا دليل عليها، وكل فاعل مفعول به فقد قال السيوطي في فريدته مثل مقالة ابن مالك وذكر في أي شيء فاقها ونصه:

فائقة ألفية ابن مالك لكونها واضحة المسالك
وجمعها من الأصول ما خلت عنه وضبط مرسلات أهملت

وقد يقال: إن هذه الدعوى لا تحتاج لدليل، فإن من نظر إلى ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك علم أنها فاقتها. ويروى أن ابن مالك زاد بعد هذا فائقة منها بألف بيت، ثم وقف ولم يستطع الزيادة على هذا الشعر أياماً فرأى شخصاً في منامه فقال: سمعت أنك تضع ألفية في النحو، قال ابن مالك: نعم، فقال: إلى أين وصلت؟ فقال: إلى فائقة منها بألف بيت، فقال: ما منعك من إتمام هذا البيت؟ فقال له: عجزت منذ أيام، فقال له: أتريد إتمامه؟ قال له: نعم، فقال له: والحي قد يغلب ألف ميت، فقال له لعلك أنت ابن معطي؟ قال له: نعم، فاستحيا منه، فلما أصبح أسقط ذلك الشطر وقال: وهو بسبق الخ. والانصاف أن نظم ابن مالك أجمع وأوعب، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب.

(وهو بسبق حائز تفضيلاً) لما ذكر أن ألفيته فائقة ألفية ابن معطي، فربما يتوهم المتوهم أن الناظم فاقه أيضاً، مع أن للسابق فضلاً على اللاحق عرفاً وشرعاً من جهة أنه مقتد بمناره فهما كالإمام والمأموم، وفي الحديث: «آباؤكم خير من أبنائكم إلى يوم القيامة» بين أن ابن معطي حاز الفضل بالعلم وبالسبقية وتقديم الجار والمجرور الذي هو بسبق للوزن لا غير، وليس التقديم للحصر خلافاً لمن وهم، لأنه لو كان كذلك لأفاد أنه لا يستحق المدح إلا بتقديمه

و(الجميلا) **صفة ثنائي**، و(الله يقضي) **أي يحكم**، و(الهبات) **العطايا**، و(الوافرة) **الكثيرة**، و(الدرجات) **الطبقات من المراتب**.

لا غير وهو للذم أقرب، مع أنه حاز الفضل بالعلم أيضاً، والجميل صفة مشبهة من جمل بمعنى حسن صفة ثنائي كاشفة، لأن الثناء إنما يستعمل في الخير ولا يستعمل في الشر إلا مشاكلة، وفي الحديث: «من أثنيتم عليه خيراً وجبت له الجنة، ومن أثنيتم عليه شراً وجبت له النار».

(والله يقضي بهبات وافرة) هذه جملة إنشائية أوردها الناظم في صورة الخبر مبالغة في رجاء الإجابة حتى كأن ذلك واقع بالفعل، وفسر كدي القضاء بالحكم وحكم الله عند الأشاعرة إرادته وهي قديمة، فالحكم الذي هو الإرادة لا يمكن طلبه، والمطلوب إنما هو المقدور المراد الذي هو متعلق القدرة والإرادة وهما لا يتعلقان إلا بالمكنات والإرادة واجبة، فالتعبير بالحكم حينئذ مجاز، وأما على القول بأن الحكم هو إبداء الكائنات على وفق القدرة فيكون التعبير بالحكم والدعاء به حقيقة بمنزلة قولك: اللهم أعط هبات ووافرة نعت لهبات وهو مفرد صح وصف الجمع به، لأن جمع ما لا يعقل يعامل معاملة المفرد في وصفه وفعله، فيقال الجذوع منكسرة وانكسرت، وما يقال غير هذا لا يعول عليه، والمراد بطبقات الجنة أعلاها وهو الفردوس لقوله ﷺ: «الجنة مائة درجة أعلاها وأوسطها الفردوس، منها تفجر أنهار الجنة وعليها عرش الرحمن، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس» وخص الناظم نفسه وابن معطي بالدعاء مع أن الدعاء إذا كان أعم كان إلى الإجابة أقرب، فالأولى التعميم ولذا أصلحه من قال:

والله يقضي بهبات جمة ... لي وله ولجميع الأمة

وهذا آخر الخطبة عند جميع من شرح وحشى، غير أن المكودي ذكر في كبيره قال: ورد علينا طالب من طلبة العراق وذكر أن أهل العراق يزيدون بيتاً في آخر الخطبة نصه:

فما لعبد وجل من ذنبه ... غير دعاء ورجاء ربه

وهذا مناسب لما قبله للدلالة على التذلل والخضوع، وإعرابه: الفاء للتعليل وما نافية ولعبد خبر مقدم ووجل بالجر بمعنى خائف من وجل كفرح نعت له، وغير مبتدأ مؤخر وأصل الكلام غير دعاء ربه ورجاء ربه، ثم حذف ربه من الأول وبقي دعاء غير منون والشرط موجود، وسيقول الناظم ويحذف الثاني ويبقى الأول البيتين، ثم إن الناظم قدم نفسه بالدعاء تبعاً لآية: ﴿رب اغفر لي ولوالدي﴾ ولحديث: «كان النبي ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه» وعلى هذا أكثر العلماء، ومنهم من يقدم غيره على نفسه إيثاراً للغير، ومنهم من يفرد غيره والدعاء والتضرع إلى الله مطلوبان.

أخرج الإمام مسلم عنه عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عن ربه: «يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلكم جائع، إلا من أطعمته فاستطعوني أطعمكم، يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم» والله أعلم.

الكلام وما يتألف منه

الكلام خبر لمبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف، وما موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها

الكلام وما يتألف منه

جرت عادة المصنفين رحمهم الله أن يفصلوا تأليفهم بالأبواب لأمور منها: أن تكون كل مسألة مجموعة تتبع نظائرها في باب مستقل، بحيث إذا أراد الطالب مراجعة مسألة طالع بابها فقط فيسهل عليه الأمر. ومنها: إذا ختم باباً حصل له النشاط للآخر كالمسافر يفرح بقطع كل مسافة، ولهذا والله أعلم جعل مولانا سبحانه القرآن سوراً، وجزاه العلماء أحزاباً، وبدأ الناظم بالكلام على الكلام لأنه به يقع التفاهم والتخاطب والبحث عن غيره كالمبتدأ، والفاعل إنما هو وسيلة لمعرفة تركيبه، وما أورد من أنه إذا كان الكلام هو المقصود بالذات وغيره وسيلة له، فالمناسب تقديم الكلام على الوسائل وتأخير الكلام على المقصود بالذات كما هو القاعدة، أجاب عنه الحافظ سيدي الطيب بن كيران بأنه لما كان الحكم على الشيء فرع تصوره ولا يمكن معرفة المبتدإ وغيره إلا بعد معرفة الكلام وما يتألف منه: قدم بحث الكلام وما يتألف منه على غيره، والكلام بفتح الكاف مشتق من الكلام بكسرها وهي الجراحات، ومن إطلاق الكلام على الجراحات قول الشاعر:

أجدك ما لعينك لا تنام ... كأن جفونها فيها كلام

ووجه اشتقاقه منه ظاهر، لأن الجراحات تؤثر في الجسد والكلام يؤثر في النفس، فإن كان حسناً أثر سروراً، وإن كان قبيحاً أثر حزناً، بل تأثير الكلام أقوى، لأن أثر الجرح يمكن برؤه وأثر الكلام القبيح لا يمكن برؤه، ولذا قيل:

جراحات السنان لها التئام ... ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلام بالضم الأرض الصلباء التي لا تنبت شيئاً، وأل في الكلام للمح الأصل كما في الحارث والنعمان، لأن لفظ الكلام صار علماً بالغلبة عند النحاة على الملفوظ به المركب المفيد الموضوع وضعاً عربياً، والعلم لا يقبل أل المعرفة فليست للعهد ولا للحقيقة وإن كثر قائله.

قول كدي: [الكلام خبر لمبتدأ الخ] أشار بهذا إلى بيان إعراب تراجم النظم من هنا إلى آخر الكتاب، وهو صحيح لا تخرج عنه ترجمة بخلاف زيادة الموضح شرح بأن قال: هذا باب شرح الخ فيحتاج إليه بالنسبة لهذه الترجمة، لأن المقصود بها الكلام وحقيقة الأجزاء التي يتألف الكلام منها، بخلاف التراجم بعد فلا يحتاج إليه لو قدر فيها شرح كما هنا لتوهم أنه ذكر داخلها بيان الشرح. والحقيقة فقط، مع أن المقصود بها بيان ما يتعلق بالمترجم مطلقاً، وزيادة الأزهري ماهية لا حاجة إليه أيضاً لأنه عين تقدير الموضح شرح.

وقوله: [وهو على حذف مضاف الخ] أي واحد وهو باب بدليل تقديره بعد، وقول بعض أن المراد بالمضاف في

من الصلة هو المجرور بمن، وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام، والتقدير: هذا باب الكلام والأشياء التي يتألف منها الكلام وهي الكلم، ولو قال وما يتألف منها مراعاة لما وقعت عليه ما لجاز. ثم قال رحمه الله:

٨ ـ كَـلاَمُنَـا لَفْظٌ مُفِيـدٌ كَـاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْـلٌ ثُمَّ حَرْفٌ ٱلْكَلِمْ

فقوله: (كلامنا) يعني الكلام عند النحويين، فاكتفى عن ذلك بإضافته إلى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا، وقوله: (لفظ) مخرج لما ليس بلفظ كالإشارة، وقوله: (مفيد مخرج لما لا فائدة فيه كقولنا:

كلام كدي الجنس فيوافق ما للموضح مردود بما مر من أنه صحيح بالنسبة لهذه الترجمة باطل بالنسبة للتراجم بعد مع أن المقصود العموم. وقوله: [وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام] فيه تنكيت على الناظم، فإن الموافق لما يأتي إن شاء الله في قوله: وأبرزنه مطلقاً الخ وجوب الابراز لأن الضمير في يتألف جرى على غير من هو له، وقد يقال: ذهب هنا على مذهب الكوفيين الذين لا يوجبون الإبراز إلا إذا خيف اللبس وإلا فيجوز الإبراز كما هنا.

وقوله: [والتقدير هذا الخ] حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ، والإشارة إلى ما في الذهن من المعاني سواء قلنا إن ما في داخل الترجمة وضع قبل الترجمة أو بعدها وباب خبره والكلام بالجر مضاف إليه، ثم حذف هذا المبتدأ وحذف الخبر الذي هو باب المضاف وأقيم المضاف إليه الذي هو الكلام مقامه فارتفع ارتفاعه، وإعراب كدي هو أشهر وأظهر من جعل الكلام مبتدأ، وخبره محذوف تقديره هذا الآتي، ومن جعل الكلام بالنصب مفعولا بمحذوف أي خذ الكلام، والباب لغة فرجة يتوصل بها من داخل إلى الخارج وعكسه، وفي اصطلاح المصنفين اسم لطائفه من المسائل مشتركة في حكم. وقوله: [مراعاة لما وقعت عليه ما] الذي وقعت عليه ما الأشياء الثلاثة: الاسم والفعل والحرف [كلامنا لفظ مفيد] لما ترجم لشيئين للكلام وللكلامات التي يتألف منها بدأ بالشيء الأول.

قول كدي: [فاكتفى عن ذلك] أي عن قوله: عند النحويين، وهذا الكلام من كدي يقتضي أن كون الكلام عند النحويين لا يؤخذ إلا من الإضافة هنا، مع أن الناظم صرح بذلك في الخطبة في قوله مقاصد النحو حتى قيل لا حاجة إلى هذه الإضافة لأخذ ذلك مما مر، وأجاب السيوطي بأن الإضافة في كلامنا ليست للاحتراز، إذ من المعلوم أن أهل كل فن يتكلمون باعتبار فنهم، وإنما هي لبيان أن للكلام معنيين: اصطلاحياً ولغوياً، والكلام الآن في الاصطلاحي وتعريفه، وأما اللغوي فهو عبارة عن القول وما كان مكتفياً به.

وقوله: [مخرج لما ليس الخ] كان الأليق بكدي أن يعرف اللفظ ثم ذلك يذكر ما خرج به، وتعريفه تبعاً لبعض المحققين بالنطق المشتمل على بعض الحروف الهجائية هو تعريف اللفظ الحقيقي، ومن زاد كالموضح في تعريفه أو ما هو قوة ذلك كالضمير في أقوم، فمراده تعريف اللفظ حقيقياً أو مجازياً، ثم إن اللفظ في الأصل مصدر لفظت الرحا الدقيق إذا رمته من داخلها لخارج، والمصدر فعل للافظ والكلام ملفوظ، ففعله ليس هو الكلام بل ما نشأ عنه وهو الملفوظ به، وأجيب بأنه أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو الملفوظ على حد: هذا خلق الله أي مخلوقه، واعترض بأن هذا مجاز والمجاز يجب اجتنابه في الحدود، والحق في الجواب أن اللفظ صار[1] حقيقة عرفية في الملفوظ، فمهما أطلق لا ينصرف إلا للملفوظ. وقوله: [كالاشارة] فمنها قول بعضهم:

---

(١) والفرق بينهما وبين المجاز ان المجاز ملحوظ معناه الأصلي لولا القرينة بخلاف العرفية فإن الأصل مهجور.

النار حارة، وشمل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية وفائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد، ولذا احتاج إلى إخراج الثاني بقوله: (كاستقم)، فالمثال[1] تتميم للحد وفاقاً للشارح لا تمثيل بعد تمام

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة محزون ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم

ومنه قول الآخر:

حواجبنا تقضي الحوائج بيننا ونحن صموت والهوى يتكلم

وأدخلت الكاف الكتابة والنصب والعقد، وتسمى هذه مع الاشارة الدوال والعلامات الأربع ومما يدخل أيضاً تحت الكاف حديث النفس. وقوله: [كقولنا النار حارة] ومثله: الطعام يشبع والماء يروي وهكذا، وهذا لا يخرج إلا على مذهب ابن مالك الذي يشترط تحديد الفائدة، وأما على مذهب أبي حيان الذي لا يشترط تحديدها وهو الحق فيسمى كلاماً، وما ألطف قول أبي سودون يمازح:

إذا ما الفتى في الناس بالعقل قد سما تيقن أن الأرض من فوقها السما
وأن السما من تحتها الأرض لم تزل وبينهما أشيا متى ظهرت ترى
وأني سأبدي بعض ما قد علمته ليعلم أني من ذوي العقل والحجا
فمن ذاك أن الناس من نسل آدم ومنهم أبو سودون أيضاً ولو قضى
وأن أبي زوج لأمي وأنني أنا أبهما والناس قد يعرفون ذا

وقد يعرض لنحو الطعام يشبع ما يصيره كلاماً قطعياً اتفاقاً كأن تقول: الطعام يشبع، والماء يروي، لا بطبع ولا بقوة. وقوله: [وشمل قوله مفيد الخ] حاصل ما لكدي بإيضاح: أنه فسر المفيد بمعناه الأعم اللغوي أي سواء حسن السكوت عليه أو لا فاحتاج إلى زيادة كاستقم لإخراج ما لم يحسن السكوت عليه وهو المفرد كزيد فيكون كاستقم حينئذ تتميماً للحد عبر به عن المركب، فتكون القيود ثلاثة لا يغني واحد منها عن الآخر كأنه قال: لفظ مفيد مركب، وهذا هو الذي قاله الشارح

وفسر المرادي المفيد بالمعنى الأخص المصطلح عليه وهي الفائدة التي يحسن السكوت عليها، ولا تكون هذه الفائدة إلا تركيبية، فتكون فائدة دلالة الاسم على مسماه التي أخرجها كدي بكاستقم خرجت بقوله مفيد، فيكون مثالاً بعد تمام الحد، إذا تقرر هذا فمآل القولين واحد والخلاف لفظي، فمن فسر المفيد بالمعنى الأعم كالمكودي جعل كاستقم تتميماً للحد، ومن فسره كالمرادي بالمعنى الأخص جعل كاستقم تمثيلاً بعد تمام الحد، هذا تقرير ما للمكودي والمرادي، وما للمكودي والمرادي غير ظاهر، والحق ما قرره الشاطبي وغيره وهو تفسير المفيد بالمعنى الأخص كما فسره المرادي فيكون شاملاً للمركب، لكن يكون كاستقم تتميماً للحد لا بالمعنى الذي قال المكودي وهو خروج المفرد به، لأن المفرد خرج بمفيد بل لإخراج كلام العجم وغير المقصود، وقول من قال إن كلام العجم خارج بالضمير في كلامنا لا يصح، لأن كلامنا محدود لا دخل له في التعريف فلا يخرج شيئاً، وعلى ما للشاطبي فيكون كلام الناظم سالما، وكلام الموضح معترض لأنه جعل كاستقم تمثيلاً فبقي عليه قيد يخرج الوضع العجمي

---

(1) ما قاله المكودي اقعد دفعاً لدلالة الالتزام وهي مهجورة في التعاريف.

الحد خلافاً للمرادي، وقوله: (واسم وفعل ثم حرف الكلم). الكلم: مبتدأ والخبر مقدم عليه وهو اسم وفعل

وغير المقصود، وفي قول الناظم استقم إشارة إلى أن العلم لا يحصل إلا مع الاستقامة والتقوى، قال عز وجل: ﴿فاستقم كما أمرت﴾ وقيل: العلم متعلق بالعمل فإن وجده وإلا ارتحل، ورحم الله من قال:

العلم لا ينفع إلا إذا به عملت فاسمع كلام العبيد
لو ينفع العلم بلا عمل لكان إبليس نظير الجنيد

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) هذا هو الشق الثاني في الترجمة. وقول كدي: [والمراد أسماء الخ] قصد بهذا الكلام تبعاً لأبي حيان دفع اعتراض وارد على قوله: واسم فعل الخ، وحاصله أن يقال الكلم في الاصطلاح ما تركب من ثلاث كلمات، وتقسيم الناظم لا يصح أن يكون من باب تقسيم الكلي إلى جزئياته، لأن علامته صحة إطلاق إسم المقسوم على واحد من جزئياته، كانقسام الاعراب إلى رفع ونصب وخفض وجزم، فالرفع وحده يقال له إعراب والنصب كذلك وهكذا.

وكانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس وغيرهما، فإنسان يقال له حيوان والفرس كذلك، وهنا لا يصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الثلاثة، ولا يصح أن يكون من باب تقسيم الكل إلى أجزائه، لأن علامته وعدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أجزائه كالمداد فإنه مركب من الزاج والعفصة والعلك، ولا يصح إطلاق اسم المداد عليه إلا إذا اجتمعت أجزاؤه التي تركب منها، وهنا لا يصح لأنه يقتضي أنه لا يقال له كلم إلا إذا اجتمعت الثلاثة نحو: قد قام زيد، وأما إذا اجتمع اثنان منها نحو: قام غلام زيد، أو واحد نحو: أبو زيد قائم فلا يقال له كلم وليس كذلك، فبان بهذا بطلان القسمة من حيث هي، فأراد كدي أن يدفع هذا الإيراد بأن الناظم أطلق المفرد وأراد الجمع فتكون القسمة حينئذ نوعية لصلحة إطلاق اسم المقسوم وهو الكلم على كل نوع، وقسم من أقسامه وهو الأسماء والأفعال والحروف، لكن يرد على جوابه ما هو أقبح مما ورد على عبارة الناظم وذلك إما أن تبقى الواو في عبارة كدي والأفعال والحروف على بابها فيفهم منه أن الكلم لا يطلق إلا على ما تركب من تسع كلمات فأكثر لأن أقل الجمع ثلاثة وذلك باطل، وإما أن تجعل الواو بمعنى أو فيفهم منه أن الكلم لا يكون إلا من الأسماء وحدها، أو من الأفعال وحدها، أو من الحروف وحدها، وأما من اثنين أو ثلاثة منها فلا يكون وهو باطل أيضاً، فبان بما بيناه عدم صحة جواب المكودي عن الاشكال.

وأجاب الموضح بأن الإشكال يرتفع بجعل الكلم في النظم مبتدأ أول وواحده مبتدأ ثان وكلمة خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول، ويكون اسم وفعل خبراً لمبتدأ محذوف تقديره وهي أي الكلمة اسم الخ، فيكون قوله: واسم الخ تقسيماً للكلمة لا للكلم، فيكون من باب تقسيم الكلي إلى جزئياته لصحة إطلاق اسم المقسوم وهي الكلمة على كل واحد من الثلاثة، وهذا الجواب ظاهر في نفسه لكنه بعيد من كلام الناظم، والحق في الجواب ما حققه ابن هشام في بعض تعاليقه وتبعه السيوطي والمعرب، وارتضاه الولي الصالح سيدي عبد القادر الفاسي أن الكلم مبتدأ وأنه ليس المراد به معناه الاصطلاحي وهو ما يتركب من ثلاث كلمات، بل المراد به الكلمات أي أشخاصها لأنها وإن كثرت فلا تخرج عن هذه الثلاثة واسم الخ خبره، قيل: ويستفاد الحصر في تقديم الناظم الخبر فيكون فيه الرد على من زاد رابعاً وسماه، خالقه وقصد بذلك الرابع النوع المسمى عند الجمهور باسم الفعل نحو

ثم حرف، والمراد أسماء وأفعال وحروف، وثم بمعنى الواو، وليست على بابها عن المهملة لتأخر رتبة الحرف عن(١) الاسم والفعل كما قيل، وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر، ثم قال:

٩ ـ وَاحِــدُهُ كَلِمَــةٌ وَٱلْقَــوْلُ عَــمْ وَكِلْمَــةٌ بِهَــا كَــلَامٌ قَــدْ يُؤَمْ

أي واحد الكلم كلمة، والكلم إسم جنس جمعي مما يفرق بينه وبين مفرده بسقوط التاء، وهذا النوع يجوز تذكيره وتأنيثه فلذلك قال واحده، وقال ابن معطي: واحدها. وقوله: (والقول عم) يعني أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ، وعم فعل ماض في موضع الخبر وحذف مفعوله اختصاراً

هيهات بمعنى بعيد، وأل في الكلم على هذا للعهد والمعهود ما وقعت عليه ما في الترجمة فيصير التقدير الكلمات الثلاث المؤلف منها الكلام اسم وفعل وحرف.

(فإن قلت) ما الدليل على كون الكلمات منحصرة في الثلاث؟ (قلت) له دليلان: نقلي وعقلي، فالنقلي قول علي كرم الله وجهه لأبي الأسود الدؤلي: الكلام اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو. والعقلي أن تقول: الكلمة إن دلت على معنى يظهر في غيرها فهي حرف، وإن دلت على معنى في نفسها فإن تعرضت ببنيتها للزمان ففعل وإلا فاسم.

وقوله: [وليست على بابها الخ] وجهه أن المراد هنا تقسيم الكلام إلى أجزائه، وأجزاء الشيء لا مزية لواحد منها على الآخر فهي بالنسبة له على حد سواء، ومن قال: ان ثم على بابها قال: إن مرتبة الحرف متأخرة عن الاسم والفعل، وعلله بأن الاسم يخبر به وعنه، والفعل يخبر به لا عنه، والحرف لا يخبر به ولا عنه فاستحق التأخير، وعلل أيضاً بأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع، والحرف طرف الشيء فحقه التأخير فلم يبق للفعل مرتبة إلا التوسط.

وقوله: [وقد بسطت الخ] تعبيره هنا بالماضي يقتضي أن هذا الشرح تأخر عن الكبير، وتعبيره بالمضارع في الصفة المشبهة حيث قال: وأنا أبسط يقتضي أن الكبير تأخر، وأجيب بأنه شرع أولاً في الكبير وقبل تمامة شرع في الصغير فأتمه ثم رجع إلى إتمام الكبير.

(واحده كلمة) قول كدي: [مما بينه وبين مفرده بسقوط التاء] هكذا في غالب النسخ وفي بعضها مما يفرق الخ بزيادة يفرق وهي أولى، فعلى هذا إذا قلت كلمة نقص معناه وصار دالاً على الواحد، وإن حذفت صار دالاً على الجنس فزاد معناه مثل: لبن ولبنة ونبق ونبقة. وقوله: [فلذلك قال واحده] أي ذكر باعتبار اللفظ، كما ذكر منقعر في قوله تعالى: ﴿أعجاز نخل منقعر﴾ لكن المناسب لما حملنا عليه الكلم سابقاً وأنه بمعنى الكلمات أن يقول واحدها.

وقوله: [وقال ابن معطي واحدها] أنث باعتبار معناه كما أنث خاوية في قوله تعالى: ﴿أعجاز نخل خاوية﴾. وقوله: [من الكلام والكلم والكلمة] صرح بالمفضل عليه وهو المجرور بمن دفعاً لما أوردوه على الناظم من أن من جملة ما من اللفظ، والقول ليس أعم منه بل كل ما يطلق عليه قول يطلق عليه لفظ، وحاصل الجواب أن الناظم أراد أن القول أعم مما ذكر ذاتاً وأصالة وهو الكلام الخ، واللفظ إنما ذكر تبعاً فلا يدخل. وقوله: [وعم فعل ماض الخ]

(١) وقد قرر الرضي بأنها على بابها لتأخر رتبة الحرف كما قال المحشي.

وتقديره: عم جميع ما ذكر. وقوله: (وكلمة بها كلام قد يؤم) يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام، ويعني بذلك في اللغة لا في الاصطلاح كقولهم في لفظ الشهادة كلمة الإخلاص، وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى أجزاء الكلم، وإلى كونها يقصد بها الكلام، وخبرها في الجملة بعدها وبها متعلق بيؤم، ومعنى يؤم يقصد. ثم قال:

١٠ ـ بِـالْجَرِّ وَالتَّنْـوِينِ وَالنِّـدَا وَأَلْ وَمُسْنَـدٍ لِـلاسْمِ تَمْيِيـزٌ حَصَـلْ

يعني أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء: الأول (الجر) وهو عبارة البصريين وعبارة الكوفيين الخفض،

ويحتمل أن يكون اسم فاعل وأصله عام فحذفت منه الألف كما حذفت في بر إذ أصله بار، ويحتمل أن يكون اسم تفضيل وأصله أعم حذفت منه الهمزة كما حذفت في خير وشر، وفي الكافية:

وغـالبـاً أغنـاهـم خيـر وشـر عـن قـولهـم أخيـر منـه وأشـر

وهذا الوجه الثالث هو الصواب لأنه يفيد أن القول يطلق على ما ذكر ويزيد وهو كذلك لأنه يزيد بنحو غلام زيد، فليس بكلام لعدم الفائدة، ولا كلم لعدم وجود الثلاثة، ولا كلمة للتركيب، بخلاف الوجهين قبله فلا يفيدان إلا كون القول يعم ما ذكر وهل يزيد يبقى ما هو أعم. وقوله: [يقصد الخ] يقصد في كلام كدي تفسير ليؤم ولم يأت بقد المشعرة بالتقليل مع يقصد على ما في غالب النسخ تنكيتاً على الناظم الذي يقتضي أن إطلاق الكلمة على الكلام قليل مع أنه كثير، كما نكت عليه كدي أيضاً بقوله ويعني بذلك في اللغة، فإن الناظم يقتضي أن إطلاق الكلمة على الكلام اصطلاحاً فهما تنكيتان، أجيب عن الأول بأن إطلاق الكلمة على الكلام قليل بالنسبة لإطلاقها على معناها الحقيقي وهو المفرد فهو تقليل نسبي وإن كان إطلاق الكلمة على الكلام نفسه كثيراً لغة، وكيف يخفى على الناظم. وقال السيوطي في التنكيت الثاني: هذا الاعتراض من الاعتراضات التي لا يمكن علاجها في الألفية وقد أصلحه ابن غازي بقوله:

واحـده كـلمـة وقـد يـؤم بـهـا كـلام لغـة والـقـول عـم

وكلمة فيها لغات جمعها ابن معطي في قوله:

فيهـا ثـلاث مـن لغـات الأمـة كـلمـة وكـلمـة وكـلمـة

وقوله: [وجاز الابتداء بكلمة الخ] لا حاجة لهذا لأن المقصود هذا اللفظ بعينه، فكلمة حينئذ علم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وصرفه الناظم ضرورة، وسيقول الناظم:

ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع

وقوله: [وخبرها في الجملة بعدها] اعلم أن هذا التركيب اشتمل على جمل ثلاث كبرى قطعاً وهي كلمة مع خبرها وجملة صغرى وهي قد يؤم الواقعة خبراً عن المبتدأ الثاني، وعلى جملة يقال لها صغرى وكبرى باعتبارين وهي جملة كلام قد يؤم، فباعتبار كونها خبراً عن كلمة هي صغرى، وباعتبار وقوع خبرها جملة هي كبرى، فيكون هذا التركيب مشتملاً على طرفين وواسطة.

(بالجر والتنوين والندا وأل) قول كدي: [وعبارة الكوفيين الخفض] اعترض بأن عبارة النحويين جميعهم

---

(١) كذا في الأصل.

وشمل الجر بحرف الجر وبالإضافة. الثاني: (التنوين) وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم بعد كماله

الجر، ولم يعبر بالخفض إلا الزجاج والجزولي وتبعهما ابن آجروم. وقوله: [شمل الجر بحرف الجر وبالإضافة الخ] لم يذكر الجر بالتبعية بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع وهو الصحيح، فلا يخرج الجر عن الحرف أو المضاف، وقد اجتمع الاثنان أو الثلاثة على القول بالتبعية في البسملة فاسم مجرور بالحرف، والله بالمضاف الذي هو اسم، والرحمن الرحيم مخفوضان بالتبعية لله، وزاد غير واحد الجر بالمجاورة أو بالتوهم، فمثال الجر بالمجاورة قول امرىء القيس:

كـأن أبـانـا في أفـانـين ودقـه　　　كبيـر أنـاس في بجـاد مـزمـل

بخفض مزمل وهو نعت كبير المرفوع على أنه خبر كأن التي للتشبيه العاملة عمل ان واسمها أبانا، فالتنوين على رأى وهو اسم جبل، لكن لما جاور مزمل المخفوض الذي هو بجاد اسم كساء انخفض، ومثال الجر بالتوهم قول زهير:

بـدا لي أني لست مـدرك مـا مضى　　　ولا سـابـق شيئـاً إذا كـان آتـيـا

فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب على أنه خبر ليس لتوهم دخول حرف الجر على مدرك لكونه خبر ليس، وسيقول الناظم وبعد ما وليس جر البا الخبر، والحق أن كسرة المجاورة ليست للإعراب وإنما هي للاتباع، وأن مزمل في البيت الأول مرفوع نعت كبير بضمة مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة والاتباع، وان العامل في التوهم ما توهم من حرف أو مضاف فيكون سابق في البيت الثاني مجروراً بالحرف المتوهم وهو الباء، ثم[1] ان قول المكودي وبالإضافة يقتضي أن العامل في المضاف إليه الجر معنوي وهو الإضافة، والحق كما يأتي في باب الإضافة أن العامل إنما هو المضاف.

وقوله: [الثاني التنوين الخ] هو في الأصل مصدر نونت الكلمة تنويناً إذا جعلت التنوين في آخرها، وفي الاصطلاح قال كدي: نون الخ سماها نوناً باعتبار النطق بها ولم يعتبر الخط. وقوله: [ساكنة] أي أصالة ولا عبرة بتحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيد العاقل فاضل، واحترز به من نون ضيفن للطفيلي ورعشن للمرتعش، فإن النون فيهما وإن كانت زائدة فليست بساكنة فلا يقال لها تنوين، وإنما زيدت النون فيهما للالحاق بجعفر تشبيهاً لفعلهما، فإن الأول يأتي من غير دعاء فهو زائد، والآخر حركته لا يقصدها بل تكون جبراً عليه، وما ألطف قول بعض الأدباء في الطفيلي:

أتـانـا طـفـيـلي كـأن يـمـيـنـه　　　على الأكل بـرق للمـوائـد تخـطف
تحـاكي عصـا مـوسى إذا هي أقبلت　　　فـمـا هـي إلا حـيـة تـتـلقـف
فلو كـان في شـرق وفي الغـرب زردة　　　وقـد قـطعت أقـدامـه جـاء يـزحف

وقوله: [زائدة] وصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز لأنه لا يخرج به شيء، وقيل احترز به من نون منعم من أنعم فإنها أصلية وقد حذف الموضح قيد الزيادة. وقوله: [تلحق آخر الاسم] الأولى أن يبدل الاسم بالكلمة لأن في كلامه دوراً، إذ معرفة التنوين تتوقف على معرفة الاسم إذ الاسم مأخوذ جزءاً من حقيقة التنوين، ومعرفة الاسم تتوقف على معرفة التنوين، وخرج بالاسم على بقائه على حاله نون التوكيد الخفيفة في نحو ﴿لنسفعاً﴾. وقوله: [بعد كماله]

---

(١) ثم إن قول المكودي وبالإضافة اختلفوا في عامل المضاف إليه على مذاهب ثلاثة صححا المضاف.

تفصله عما بعده، والمراد به التنوين الخاص بالاسماء وهو تنوين التمكين كرجل، وتنوين التنكير كصه، وتنوين العوض كيومئذ، وتنوين المقابلة كمسلمات. الثالث: (النداء) وهو الدعاء[١] بيا أو إحدى أخواتها.

احترز به من نون نحو منطلق فإنها في الوسط فلا تكون علامة الاسم. وقوله: [تفصله عما بعده] هذه فائدة التنوين وأنه يدل على أن الكلمة التي هو فيها تمت وأنها غير مضافة لما بعدها، لأن التنوين والإضافة ضدان لا يجتمعان بل يتعاقبان على الكلمة فمهما وجد أحدهما فقد الآخر. قوله: [التنوين الخ] نظم أقسام التنوين الأربعة المكودي في قوله.

تنويننا الذي بالأسماء حرى مكن وقابل عوضن ونكر

وما عدا هذه الأربعة يكون في الأسماء وغيرها. وقوله: [وهو تنوين التمكين الخ] الأولى أن يعبر بالتمكن بدل التمكين، لأن الأول وصف للفظ والثاني فعل الفاعل، وأجيب بأنه عبر بالتمكين مناسبة لتعبيره بعد بالتنكير، وتنوين التمكن هو المسمى بتنوين الشرف على ما يأتي للناظم حيث قال:

الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا

وهو أكثر التنوينات استعمالاً وأشهرها وأسرعها إلى الذهن عند الاطلاق، فإذا أريد غيره قيد بأن يقال تنوين التنكير مثلاً، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة وهي التي لم تشبه حرفاً ولا فعلاً. وقوله: [كرجل] أشار به إلى أن تنوين التمكين كما يكون في المعارف كزيد يكون في النكرات كرجل وهذا هو الحق، وقيل: تنوين رجل للتنكير وهو باطل لأن تنوين التنكير إنما يلحق المبنيات ورجل معرب. وقوله: [وتنوين التنكير الخ] هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فإذا قلت: صه بالتنوين فمعناه اسكت عن كل كلام ولا تتكلم بكلمة فهو نكرة، وإذا قلت: صه بكسرة واحدة كان معرفة ومعناه اسكت عن الكلام الذي تتكلم به وإن شئت تكلم بغيره، وسيقول الناظم:

واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين

وقوله: [وتنوين العوض الخ] العوض تارة يكون عن جملة أو عن كلمة أو عن حرف، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله﴾ وأصله والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم فارساً يفرح المؤمنون فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول اختصاراً وعوض منها التنوين، وكسر ذال إذ على أصل التقاء الساكنين والكسرة للبناء لأن إذ باقية على بنائها كما يأتي في قول الناظم، وان ينون يحتمل افراده ومثال كونه عوضاً عن كلمة تنوين كل في قوله تعالى: ﴿قل كل يعمل على شاكلته﴾ أي كل إنسان ثم حذف إنسان المضاف إليه وعوض منه التنوين، ومثال كونه عوضاً عن حرف جوار وغواش أصلهما جواري وغواشي بحركة واحدة ثم تقول: استثقلت الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة علي الياء فحذفت الحركة ثم الياءاعتباطاً لغير موجب فوقع هنالك إخلال بصيغة منتهى الجموع، لأنه لم يبق بعد ألف مفاعل إلا حرف واحد، فلو رددت الياء لرجع الثقل فأبقوها محذوفة وعوضوا عنها التنوين، وهذا الذي قلنا مبني على أن المنع من الصرف سابق على الاعلال وهو الحق.

---

(١) قول المكودي وهو الندا بيا فإذا لم يصح اقباله فعلى مذهبين. الأول أن المنادى محذوف والقرينة عدم النداء. الثاني: أن الياء للتنبيه. ورجحه ابن مالك فيما كتب على الجامع الصحيح.

الرابع: (أل) وهي الألف واللام، وأل عبارة الخليل، وشملت الزائدة نحو: اليزيد، وغير الزائدة نحو: الرجل. الخامس: الإسناد وهو المعبر عنه بـ (مسند) فإن مسند يطلق على المصدر وعلى اسم المفعول،

وقيل: الاعلال سابق على منع الصرف وأن الأصل جواري بتنوين التمكين فاستثقلت الضمة مثلاً على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لرفع التقائها، ثم بعد الاعلال نظرنا فوجدنا لفظ جوار مثلاً على صيغة منتهى الجموع تقديراً لأن الياء حذفت لعلة فهي كالثابتة، فلهذا لا يجوز الإعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين لأن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً، فعوضوا منها التنوين لينقطع طماعية رجوعها، وهذا القول هو الذي اختاره بعضهم، وقيل: التنوين عوض من الحركة وأن الأصل جوار بحركة واحدة فحذفت للاستثقال وعوض منها التنوين.

(فإن قلت) ما الفرق بين قاض وجوار حتى قلتم تنوين الأول تنوين تمكين وتنوين الثاني تنوين عوض؟ (قلت) لما كان تنوين قاض يثبت في حالة الرفع والنصب والجر دل على أن تنوينه تنوين تمكين، ولما كان تنوين جوار انما يثبت في حالة الرفع والجر ويحذف في حالة النصب للتصريح بالياء دل على أنه عوض منها في حالتي الرفع والجر، لذلك لم يجمع بينهما في حالة النصب.

وقوله: [وتنوين المقابلة كمسلمات الخ] أي مما جمع بألف وتاء مزيدتين، وسمي بتنوين المقابلة لأن جمع المؤنث فرع جمع المذكر السالم، وجمع المذكر فيه النون ولم توجد في جمع المؤنث فأعطى جمع المؤنث التنوين مقابلة للنون في جمع المذكر، وإنما قيل في هذا التنوين انه قسم مستقل رابع غير داخل فيما قبله لأنه لو كان للتمكين لما ثبت في المفرد الذي على صيغة جمع المؤنث نحو عرفات لوجود علة المنع من الصرف فيه وهي العلمية والتأنيث، ولو كان للتنكير لم يثبت في المعربات وليس عوضاً من شيء.

وقوله: [وهو الدعاء الخ] أي صحة نداء الكلمة، وأشار المكودي بهذا إلى أنه ليس المراد بالنداء دخول حرف النداء في اللفظ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم كقوله تعالى: ﴿يا ليت قومي﴾ ثم قيل: إن المنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي، أو الياء في يا ليت ليست للنداء وإنما هي حرف تنبيه. وقوله: [فإن مسند يطلق على المصدر الخ] ظاهره[1] أن مسند ليس باسم مفعول حقيقة وليس كذلك، والأولى أن يبين أولا أن مسند اسم مفعول حقيقة من أسند ثم يقول: فيحتمل أن يبقى مسند على حاله ويكون المعنى من علامة اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً إليها، ويحتمل أن يكون أطلق اسم المفعول وأراد المصدر كما ورد عكسه، والمراد به أن يسند إلى الكلمة ما تتم به الفائدة فعلاً أو اسماً أو جملة، فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند، وزيد مسند إليه، والاسم نحو زيد قائم فقائم مسند وزيد مسند إليه، والجملة نحو: أنا قمت فقام فعل مسند والتاء مسند إليها والجملة مسندة وأنا مسند إليه، وهذا الاسناد معنوي، وتارة يكون لفظياً كقوله من حرف جر وقال فعل ماض، وفي الكافية:

وإن نسبت لأداة حكما ... فاحك أو اعراب واجعلنها اسما

---

(١) قول المحشي ظاهره أن مسند الخ تفسر مسند مصدر ميمي خلافاً للمحشي وهذا الإسناد إلى معنى اللفظي وإذا قصد اللفظي استوت الالفاظ في الحكم عليها وبها.

والتقدير: وإسناد إليه، ويحتمل هذا البيت وجوهاً كثيرة من الإعراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ، (حصل) في موضع الصفة له وخبره للاسم وبالجر متعلق بحصل، والتقدير: للاسم تمييز حاصل بكذا. ثم قال:

١١ ـ بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي ... وَنُونَ أَقْبِلَنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي

يعني أن الفعل ينجلي أي يظهر بأربعة أشياء: الأول: (تاء فعلت) والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي، ويجوز ضبطها بالضم على أنها للمتكلم، وبالفتح على أنها للمخاطب، وبالكسر على أنها للمخاطبة، وجميعها خاص بالفعل الماضي. الثاني: (تاء أتت) وهي تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للفعل الماضي، دلت على تأنيث فاعله. الثالث: (ياء افعلي) وهي ياء المخاطبة وتلحق الأمر والمضارع. الرابع: (نون أقبلن) وهي نون التوكيد، وتكون مشددة ومخففة، وتلحق أيضاً الأمر والمضارع، و(فعل) مبتدأ، وسوغ الابتداء به ما ذكر في كلمة، و(ينجلي) خبره، و(بتا فعلت) متعلق بينجلي. ثم قال:

وقوله: [والتقدير وإسناد إليه] أي إلى اللفظ لا إلى الاسم وإلا لزم الدور. وقوله: [ويحتمل هذا البيت الخ] أنهاها سيدنا الوالد في حاشيته على التوضيح إلى سبعين وجهاً. وقوله: [أظهرها الخ] اعترض المعرب هذا الوجه بأنه يلزم عليه تقديم معمول الصفة وهو الجر، وما عطف عليه على الموصوف وهو تمييز والصفة لا تتقدم على الموصوف فأحرى معمولها واعتراضه وارد ولا تلتفت لكلام بعض، وفي نسخة الشاطبي ميزه حصل وأعربه بإعراب المكودي.

(بتا فعلت وأتت) قول كدي: [اللاحقة للفعل الماضي] قيل: الصواب أن يقول للكلمة بدل للفعل، إذ يلزم على عبارته الدور بأن تكون معرفة تاء الفاعل متوقفة على معرفة الفعل الماضي، ومعرفة الفعل متوقفة على معرفة تاء الفاعل وهذا الاعتراض وارد عليه في المواضع بعد.

وقوله: [وهي تاء التأنيث الساكنة] ولا تحرك إلا لعارض كالتخلص من التقاء الساكنين نحو: ﴿قالت الأعراب﴾ لأن همزة الوصل تحذف في الدرج، أو للنقل نحو: قالت أمة، وأما المتحركة فهي مختصة بالاسم كانت حركتها إعراباً نحو فاطمة، أو بناء نحو لا قوة، وأما نحو ثمت وربت فهي لغة بعض العرب وليست للتأنيث أصلاً خلافاً للأزهري، واختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لأن الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون أخف من الحركة، فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل(ويا افعلي) لم يقل ياء الضمير لأن هذه العبارة تصدق بياء المتكلم، وياء المتكلم تتصل بالحرف والفعل والاسم نحو قوله تعالى: ﴿انني هداني ربي﴾ بخلاف عبارة الناظم فلا تصدق إلا بياء المؤنثة المخاطبة نحو: ﴿كلي واشربي وقري عيناً﴾.

وقوله: [وتكون مشددة ومخففة] فيه تنكيت على الناظم حيث مثل بالمشددة، فيقتضي أن الفعل لا تكون علامة له إلا المشددة وليس كذلك، ولذا أصلحه من قال: ونوني التوكيد فعل ينجلي، وعبر الناظم مع الاسم بتمييز ومع الفعل بينجلي، لأن بعض علامات الاسم وهو النداء والاسناد خفي، فالمناسب التعبير بالتمييز وعلامات الفعل كلها ظاهرة. فالمناسب التعبير بالانجلاء والظهور. وقوله: [ما ذكر في كلمة الخ] المذكور في كلمة هناك هو التنويع ولا تنويع هنا. والمسوغ كما قيل كون المراد بفعل الحقيقة فإنها من المسوغات كما ذكره في المغنى، ومثله بقوله: رجل خير من امرأة. وقال الأشموني: المسوغ قصد الجنس.

وقوله: [وبتا فعلت متعلق الخ] فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وكثيراً ما يعترض المعرب على

١٢ - سِوَاهُمَا ٱلْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْـلٌ مُضَـارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

(سواهما الجرف)يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف، فـ (سواهما)مبتدأ، و (الحرف)خبره ويجوز عكسه وهو الأظهر، فإن سوى عند الناظم بمعنى غير فإضافتها لا تعرف، ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام: مشترك بين الأسماء والأفعال، ومختص بالأسماء، ومختص بالأفعال، أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال: (كهل وفي ولم)فـ (هل)مثال للمشترك، و (في)مثال للخاص بالاسم، و (لم)مثال للخاص بالفعل. ثم

المكودي بهذا وهو غفلة منه رحمه الله عما ذكره هو بنفسه في التصريح في فصل خبر كان نقلاً عن ابن هشام في الحواشي أن البصريين أجازوا زيداً عمرو ضرب مع كون المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور فأحرى إذا كان أحدهما كما هنا.

(سواهما الحرف)قول كدي: [يعني أن ما لا يقبل العلامات الخ]أشار بهذا إلى دفع اعتراض وارد على الناظم وحاصله أن يقال قوله سواهما الحرف لا فائدة له لأنه معلوم من قوله سابقاً واسم وفعل حيث حصر القسمة في الثلاثة أن الحرف غير الاسم والفعل، فأجاب كدي: بأن كلامه على حذف مضافين وأن الأصل سوى قابل علامة الاسم والفعل حرف، وحينئذ فتكون علامة الحرف عدمية، ونظير ذلك كما قال ابن مالك: ج ح خ فالجيم والخاء علامتهما وجودية كالاسم والفعل، والحاء علامتها عدمية كالحرف ولذا قيل:

والحـرف مـا ليست لـه عـلامـة تـرك الـعـلامـة لـه عـلامـة

وقوله: [ويجوز العكس الخ]بل الظاهر أنه هو المتعين لوجهين: أحدهما أن الحرف هو المحدث عنه فيجب أن يكون مبتدأ، والثاني أنه إن جعل الحرف مبتدأ كانت سوى هي الخبر، فيكون موافقاً لمذهب سيبويه في سوى انها لازمة للنصب على الظرفية، وإن جعلت سوى مبتدأ والحرف خبراً خرجت عن مذهب س وصارت متصرفة.

(كهل وفي ولم)، قول كدي: فـ [هل مثال للمشترك الخ]محل كون هل تدخل على الجمل الإسمية ما لم يكن بحيزها فعل وإلا فلا تفارق الفعل كقولك: هل زيد قام، فيتعين أن يكون زيد فاعلاً بفعل محذوف فتكون الجملة فعلية، ويرحم الله من قال:

مليحـة عشقت ظبيـاً حـوى حـورا فمـذ رأتـه سعت فـوراً لخـدمتـه
كهـل إذا مـا رأت فعـلاً بحيـزهـا حنت إليـه ولا تـرضى بفـرقتـه

ثم الحرف المشترك لا يعمل والمختص يعمل، وفي هذا المعنى قال سيدنا أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى:

إذا كـان منك اختصـاص بي قويت على ما شئت مني بتفصيل مني بتفصيل وإجمال
وإذ غـدوت مشـاركـاً ضعفت فلم (١) تعمـل وأهملت عـنـدي كـل إهمـال
كـالحرف عند اختصاص فهو ذو عمـل وفي التشـارك لم يـظفـر بـأعـمـال

---

(١) قوله: (وإذ غدوت مشاركاً ضعفت فلم) لا يخفى ما فيه من عدم استقامة الوزن مع ركة المعنى، فلعل المناسب أن يقول: وإن يكن منك تشريك ضعفت فلم الخ، أو نحو ذلك. اهـ مصححه.

قال: (فعل مضارع يلي لم كيشم) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصه على الجملة، وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسميه بما يختص به وهو(لم) أو إحدى أخواتها فـ(فعل) مبتدأ و(مضارع) نعت له، وخبره الجملة وقوله: (كيشم) مثال للمضارع العاري من لم فهو متأخر من تقديم، والتقدير: فعل مضارع كيشم يلي لم لا مثال للمضارع المقرون بلم، إذ لو كان كذلك لقال: كلم كيشم، والماضي شمم بالكسر لأنك تقول: شممت الطيب، هذه هي اللغة الفصيحة، ويقال: شممت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة أشم بالضم. ثم قال:

١٣ - وَمَـاضِيَ الأَفْعَـالِ بِـالتَّـامِـزْ وَسِمْ   بِـالنُّونِ فِعْـلَ الأَمْـرِ إِنْ أَمْـرٌ فُهِمْ

(وماضي الأفعال بالتامز) يعني أن الفعل الماضي يمتاز من المضارع والأمر بصلاحيته للتاء، وأل في التاء للعهد شملت التاءين المذكورتين وهما: تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة. ثم قال: (وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم) يعني أن فعل الأمر يمتاز بشيئين: صلاحيته لنوني التوكيد وهو معنى قوله: (وسم بالنون) وإفهام الأمر وهو

(فإن قلت) عندنا حروف مشتركة كما ولا النافيتين ومع ذلك تعمل عمل ليس، وعندنا حروف مختصة كالسين وسوف ومع ذلك لا تعمل. (قلت) قد حقق العلامة أبو عبد الله سيدي محمد الزروالي أن الحروف أقسام ثمانية: قسم مشترك ولا يعمل كهل وهو الأصل. ثانيها: ما هو مشترك ويعمل على خلاف الأصل كما ولا وإنما خرجتا عن أصلهما تشبيهاً لهما بليس. ثالثها: ما يختص بالاسم كفي فيعمل الجر على الأصل. رابعها: ما يختص بالاسم ويعمل العمل الغير الخاص بالاسم وهو أن وأخواتها وخرجت عن العمل الخاص لشبهها بالفعل في المعنى والفعل يرفع وينصب فكذلك ما أشبهه. خامسها: ما يختص بالاسم ولا يعمل شيئاً على خلاف الأصل كأل التعريفية وإنما لم تعمل لشدة اتصالها بالاسم فهي كالجزء منه. سادسها: ما يختص بالفعل كلم فيعمل الجزم على الأصل. سابعها: ما يختص بالفعل أيضاً ويعمل النصب على خلاف الأصل كلن وإنما خرجت عن الأصل تشبيهاً لها بليس في نفي الحال. ثامنها: ما يكون مختصاً بالفعل ولا يعمل شيئاً كقد والسين وسوف وإنما لو تعمل لأنها صارت كالجزء منه فهي بمنزلة أل التعرفية في الأسماء.

(فعل مضارع يلي لم)، قول كدي: [أو إحدى أخواتها] مراده بأخواتها ما يجزم فعلًا واحداً احترازاً مما لا يجزم أصلاً وهو على صورة الجازم كلما التي بمعنى حين، فإنها تدخل على الماضي نحو قوله تعالى: ﴿ولما جاء عيسى﴾ ومما يجزم فعلين كأن فإنه يدخل على الماضي والمضارع. وقوله: [أشم بالضم] وأما على لغة الكسر في ميم الماضي فهي في المضارع مفتوحة، والفتح هو المتعين في كلام الناظم موافقة لفتح اللام في ولم في الشطر الأول.

(وماضي الأفعال بالتأمن)، قول كدي: [وشملت التاءين الخ] فيكون حينئذ أطلق المفرد وأراد المثنى وذلك سماعي، ولهذا أصلحه ابن غازي بقوله:

ومـاضي الأفعـال بـالتـاءين سـم   والأمـر بـالـنـون إذا أمـر فـهـم

والصواب إبقاء التاء في النطق على افرادها ولا يحتاج لإصلاح، ويكون المعني بالتاء المنوعة إلى نوعين لجواز التعبير عن الأمرين المشتركين في حكم واحد بالمفرد نحو قوله عز وجل: ﴿وما أنت بتابع قبلتهم﴾ أي قبلتيهم لأن لكل واحد قبلة تخصه بدليل وما بعضهم بتابع قبلة بعض. (وسم بالنون)، قول كدي: [يمتاز بشيئين الخ] كلامه

معنى قوله: (إن أمر فهم) وأل في النون للعهد وهو نون التوكيد المتقدمة، ثم قال:

١٤ - وَالأَمْـرُ إِنْ لَمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مَحَـلْ فِيـهِ هُوَ اسْمٌ نَحْـوُ صَهْ وَحَيَّهَـلْ

يعني أن اللفظ إذا أفهم الأمر ولم يكن صالحاً للنون فهو اسم فعل، ولذلك مثله بصه ومعناه اسكت، و(حيهل) ومعناه أقبل أو عجل أو أقدم، وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذي قبله إلا كون غير القابل للتنوين مما أفهم الأمر، يقال فيه اسم فعل لأنه صرح بأنه اسم في قوله: (هو اسم) وفهم كونه اسم فعل من تمثيله (بصه وحيهل).

يقتضي أن كل شيء علامة مستقلة مع أن مجموع الشيئين علامة واحد فكان الواجب أن يقول يعني أن علامة الأمر مركبة من شيئين، ويجب أن يقرأ قوله بعد: وأفهام بالنصب على أنه مفعول معه ليستفاد منه ما ذكرنا، ثم ان المراد بالأمر المعرف بأل في كلام الناظم الاصطلاحي المقابل للمضارع والماضي، والمراد بأمر في قوله: أن أمر فهم الطلب فالدور مدفوع.

(والأمر إن يك للنون محل)، قوله: [إذا أفهم الأمر الخ] أي الطلب اشار بهذا ألى دفع اعتراض وارد على الناظم حاصله أن يقال أنه عبر بقوله والأمر، فيقتضي أن المراد بالأمر الاصطلاحي وهو فعل الأمر فيكون قوله بعد هو اسم منافياً له ومناقضاً، وأجاب عنه المكودي بأن المراد بالأمر الطلب، وإن كان كلامه على حذف مضاف تقديره ومفهم الأمر، ثم أن ابن غازيٍ حمل قول الناظم اسم على مطلق الاسم الشامل للمصدر النائب عن الفعل، نحو: ضربا زيداً ولاسم الفعل وقال: صوابه أن يبدل صه بصبرا ويحذف الواو من حيهل، وأجابوا بأن مقصود الناظم اسم الفعل فقط لأنه هو الذي يلزم الدلالة على الأمر والطلب فهو الذي ينبغي الاحتراز منه، نعم يرد عليه لام الأمر فيقتضي انها اسم فعل، قال الشاطبي: ولا جواب له وليس كل داء يعالجه الطبيب.

وقوله: [ولذلك مثله بصه الخ] اعترض على الناظم في التمثيل بهما، فإن أسميتهما معلومة من قوله: والتنوين، وأجيب بأن المعلوم سابقاً مطلق الاسمية، والمراد هنا الاسمية المخصوصة وهي للفعل وتمثيله يرشد لذلك، ثم ان حيهل فيها لغات منها: إبدال هائها عيناً وليست هي التي في الأذان والإقامة، لأن مجموع الحروف الأربعة هنا كلمة مستقلة، وحي في الأذان والإقامة اسم فعل كلمة برأسها وعلى حرف جر والصلاة أو الفلاح مجرور نقله الصفار في شرح كتاب سيبويه، ولا تغتر بما نقله الزياتي في شرح الرسالة.

وقوله: [وليس في هذا البيت الخ] يقال: ان هذه فائدة وأي فائدة ولولا هذا البيت لتوهم أن اسم الفعل حرف لقوله سواهما الحرف نعم لو اعترض عليه بأنه ذكر اسم الفعل من فعل الأمر دون اسم الفعل من الماضي والمضارع لكان متجهاً، ولذا أصلحه من قال:

وما يكن منها لغيري ذي محل فاسم كهيهات ووي وحيهل

فهيهات ناب عن بعد، ووي ناب عن أعجب المضارع، وأجيب عن الناظم بأنه لما كان اسم الفعل من الأمر كثيراً لقوله: وما بمعنى أفعل كآمين كثر. خصه بالذكر، ولما كان اسم الفعل من الماضي والمضارع قليلاً كما يأتي في قوله: وغيره كوى وهيهات نزر لم يذكره والله أعلم.

المعرب والمبني

١٥ - وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

المعرب والمبني

النظر في علم النحو باعتبارين: باعتبار المفردات وباعتبار المركبات، فالأول نظر تصريفي يأتي وأخره وإن كان المناسب تقديمه على المركبات، لان مدار علم النحو دائر على المركبات مع تمام فائدتها حتى قيل: ان علم التصريف ليس من علم النحو، ثم الكلام على المركبات مبدؤه المبتدأ والخبر، ومن هذا الباب إلى المبتدأ أو الخبر كله وسيلة لعلم النحو، وإنما احتيج لهذه الوسيلة لأن الأحكام التركيبية تفتقر إلى مقدمتين: الإعراب والبناء، والتعريف والتنكير، وبيان افتقار تفصيلهم في اسم لا والمنادى مثلاً بين أن يكون مضافاً أو شبيهاً به فيعرب، وبين أن يكون مفرداً فيبنى، ويأتي ان الحال والتمييز مثلاً لا يكونان إلا نكرتين، وصاحب الحال والمبتدأ لا يكونان إلا معرفتين، فاحتجنا لتقديم معرفة الإعراب والبناء والتنكير والتعريف، وقدم المعرب والمبني لأن معرفتهما آكد ولقصر الكلام عليهما، ثم المناسب تقديم الإعراب والبناء وتأخير المعرب والمبني، لأن المعرب والمبني مشتقان من الإعراب والبناء، ومعرفة المشتق منه الأصل سابقة على معرفة المشتق الفرع، وأجيب بأنه قدم الكلام على المعرب والمبني لطول الكلام على الإعراب والبناء تأصيلاً وتفريعاً، والإعراب في اللغة يطلق على معان خمسة جمعها بعضهم في بيت نصه:

بيان وحسن وانتقال تغير ومعرفة الإعراب في اللغة أعقلا

فمن اطلاقه على البيان قوله عليه السلام: «البكر تستأمر واذنها صماتها، والثيب تعرب عن نفسها، أي تبين، ومن اطلاقه على الحسن قولهم: جارية عروب أي حسناء، ومن اطلاقه على الانتقال قولهم: أعربت الإبل عن مرعاها أي انتقلت، ومن اطلاقه على التغير: أعربت معدة الرجل أي تغيرت، ومن أطلاقه على المعرفة: أعرب الرجل إذا كان عارفاً بالخيل. وأما الإعراب في الاصطلاح فاختلفوا فيه على قولين: فقيل انه لفظي وهو مذهب المحققين وعرفوه بقولهم: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وقيل انه معنوي وهو ظاهر كلام س، وذهب إليه الأعلم وأبو حيان وتبعه تلميذه ابن آجروم وعرفوه بقولهم: الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها.

(فإن قلت) : هل هنالك ما يبني على كون الإعراب لفظياً أو معنوياً؟(قلت) : لا ينبني عليه شيء من جهة المعنى، وإنما ينبني عليه من جهة اللفظ، فإذا قلت: جاء زيد مثلاً فعلى أنه لفظي تقول: زيد فاعل مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، وعلى أنه معنوي تقول مرفوع وعلامة رفعه ضمة الخ، فعلى كونه لفظياً تكون الضمة مثلا نفس الإعراب، وعلى أنه معنوي تكون علامة على الإعراب فقط، وظاهر الناظم في قوله: فارفع بضم إلى الخ، مع قوله: والرفع والنصب اجعلن اعرابا.

يعني أن الاسم على قسمين: منه معرب ومنه مبني، وقدم المعرب لأنه الأصل، و(معرب) مبتدأ وخبره منه، و(مبني) مبتدأ وخبره محذوف تقديره: ومنه ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل وأنه لا يبنى إلا لعلة، نبه على ذلك بلام التعليل فقال: (لشبه من الحروف) ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب نبه على المقرب بقوله: (مدني) والشبه غير المدني ما عارضه شيء كأي الاستفهام والشرط فإنها أشبهت الحرف في المعنى، لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة، والإضافة من خواص الأسماء فألغى شبه الحرف. ثم قال:

١٦ - كَالشَّبَهِ ٱلْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا ... وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

١٧ - وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا ... تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

نوع شبه الحرف إلى أربعة أقسام: الأول: الشبه الوضعي وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعاً على حرف

وصرح به في التسهيل أن الإعراب لفظي (والاسم منه معرب ومبني)، وقول كدي: [علي قسمين الخ] رفع بهذا الإيهام الذي في عبارة الناظم حيث قال: منه معرب ومبني، فتقتضي على ظاهرها أن منه شيئاً آخر لا يقال فيه معرب ولا مبني، وهو الذي اختاره أبو حيان والسيوطي في الاسماء قبل التركيب، وإليه ذهب بعضهم في المنادى المفرد نحو: يا زيد، وقيل به أيضاً في المضاف إلى ياء المتكلم نحو: كلامي، والحق أن الإعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما كالحركة والسكون، وأحسن ما يجاب به عن الناظم أن الحصر في القسمين مأخوذ من قوله هنا: لشبه من الحروف مع قوله: ومعرب الاسماء ما قد سلما. من شبه الحرف إذ يلزم من إعراب السالم من شبه الحرف بناء غير السالم فحينئذ لا واسطة بينهما، ولا يؤخذ الحصر من جعل مبني مبتدأ والخبر محذوف على حد: فمنهم شقي وسعيد، بل العبارة بهذا التأويل تحتمل الحصر وغيره.

وقوله: [لأنه الأصل الخ] المراد بالأصل ما يستحقه الاسم أولاً وبالذات لا أن المراد بالأصل الراجح لأنه يقتضي أنه يجوز في كل اسم الإعراب راجحاً والبناء مرجوحاً وهو باطل، وإنما كان الإعراب أصلياً في الاسم لأنه قد تعتريه معان لا تتميز إلا بالإعراب كقولك: ما أحسن زيد، فيحتمل ثلاثة أوجه: الاستفهام والتعجب والنفي، فإن رفعت أحسن وجررت زيد كان استفهاماً. وان بنيت أحسن على الفتح، فإن نصبت زيداً كان تعجباً وان رفعت كان نفياً، وقد يختلف الإعراب مع اتحاد المعنى كالحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره: (لشبه من الحروف مدني)، قيل أن هذا يقتضي أن الحرف سابق وضعاً على الاسم المبني وليس كذلك، وأجيب بأن الواضع صور الحروف ذهناً ووضع الأسماء المبنيات أولاً ثم وضع الحروف، ووقع الشبه باعتبار ما في الذهن، وحصر الناظم علة البناء في شبه الحرف وهو مذهب الجمهور، ولا عبرة بقول أبي حيان: لا سلف له في الحصر.

قول كدي: [في المعنى] الذي هو الاستفهام إن كانت استفهامية نحو: ﴿فأي الفريقين أحق﴾؟ فأشبهت همزة الاستفهام، والشرط إن كانت شرطية نحو: ﴿أيما الأجلين قضيت﴾؟ فأشبهت إن الشرطية. (فإن قلت): إذا وإذ وحيث ملازمة للإضافة ومع ذلك بنيت. (قلت): هذه الثلاثة مضافة إلى الجملة، والإضافة إليها على خلاف الأصل لأنها في تقدير الانفصال فلا تمنع من البناء. (فإن قلت): لدن وكم كل منهما لازم للإضافة إلى المفرد ومع ذلك بنيا. (قلت): كل منهما أشبه الحرف من وجوه فضعفت الإضافة الأصلية فلذلك لم تعتبر.

(كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا)، قول كدي: [في كونه موضوعاً على حرف الخ] اعلم أن الأصل في

أو حرفين وهو المشار إليه بقوله: (كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا) أي في الإسمين من قولك: جئتنا وهما التاء ونا، فالتاء مبنية لشبهها بالحرف في وضعها على حرف واحد، ونا مبني أيضاً لشبهه بالحرف في وضعه على حرفين. الثاني: المعنوي وهو ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه بقوله: (والمعنوي) أي والشبه المعنوي (في متى وفي هنا) أما متى فأشبهت همزة الاستفهام إن كانت استفهاماً، وان الشرطية إن كانت شرطاً، وأما هنا فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لأن هنا اسم إشارة، والإشارة معنى من معاني الحروف، فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب. الثالث: الشبه الاستعمالي والمراد به أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال فإنها أشبهت أن في كونها عاملة غير معمولة وهو المشار إليه بقوله: (وكنيابة عن الفعل بلا تأثر) فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل، لأن الفعل عامل غير معمول فيه، وما ناب عنه كذلك، ولم يرد أن الشبه هو

الحرف الوضع على حرف أو حرفين، والأصل في الاسم أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف وسيقول الناظم: وليس أدنى من ثلاثي يرى. قابل تصريف فحيث وضع على أقل من ثلاثة استحق ما يستحق ما الأصل فيه الوضع على حرف أو حرفين وهو البناء، لكن قياس هذا أن الحرف إذا أشبه الاسم في الوضع على ثلاثة كنعم وبلى أنه يعرب ولا قائل به، وأجيب بأن الإعراب إنما يؤتى به للدلالة على معنى، والحرف لا معنى له في نفسه فلا يعرب.

وقوله: [وهو ما أشبه الحرف في المعنى الخ] المراد بالمعنى الأمر النسبي الذي لا يقع إلا بين اثنين كالتنبيه فإنه نسبة بين المنبه والمنبه ووضعوا له الهاء، وكالخطاب فإنه نسبة بين المخاطب بالكسر والمخاطب بالفتح ووضعوا له الكاف، وذلك المعنى النسبي الأصل فيه أن يؤدي بالحروف، فإذا أدى ذلك المعنى بالاسم بني، والمراد بالشبه المعنوي تضمن الاسم معنى الحرف، بحيث لا يصح جمع الاسم المضمن مع الحرف المضمن معناه، نحو من الاستفهامية فإنها تضمنت معنى همزة الاستفهام، ولا معنى للإتيان بالهمزة مع من فلا يرد نحو الحال والتمييز، فإن الأول على معنى في، والثاني على معنى من، لكنها ليست على سبيل التضمين، إذ يمكن التصريح بالحرف مع ما ذكر ولذا أعربت، فلا يقال فيه تضمين وإنما يقال فيه تقدير، نص على هذا أبو حيان وغيره.

وقوله: [فأشبهت معنى حرف الخ] الأولى فأشبهت حرفاً في المعنى لأن عبارته تقتضي أن هنا أشبهت المعنى مع أنها إنما أشبهت حرفاً في المعنى، كان من حق العرب أن تضع ذلك الحرف فلم تضعه، هذا قول الجمهور، والذي للزمخشري أن العرب وضعت له حرفاً وهو: أل العهدية، فإنها للإشارة الذهنية، ولا فرق بينها وبين الإشارة الخارجية، ورده المحقق سيدي الطيب بأنه وإن ذكره في النكت وشاع في مجالس التدريس فاسد، إذ لو كان لا فرق بين الإشارة الذهنية والخارجة، واكتفى بمطلق الإشارة، لزم أن تبني جميع الأسماء، فإنها مشار بها ذهناً إلى مسمياتها كزيد وهو باطل، فتعين أن المعتبر تضمن الإشارة الحسية الخارجية ولم تضع لها العرب حرفاً.

وقوله: [والمراد أن الاسم يبنى الخ] أراد كدي بهذا الكلام صرف عبارة الناظم عن ظاهرها من غير موجب كما ستراه. وقوله: [فعبر عن هذا الشبه] وهو كونها عاملة غير معمول فيها. وقوله: [وما ناب عنه] الذي ناب عنه هو اسم الفعل. وقوله: [كذلك] أي يكون عاملاً غير معمول فيه.

وقوله: [ولم يرد أن الشبه الخ] هذا على ما قرر هو به من أن وجه الشبه هو كونها عاملة غير معمول فيها وذلك لازم من النيابة، فحاصل كلامه أن الناظم عبر بالملزوم الذي هو النيابة عن الفعل وأراد لازم لازمه، وهو شبهها

النيابة عن الفعل فقط، فكون أسماء الأفعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها، وكونها كذلك يستلزم أن. واحترز بقوله: (بلا تأثر) من المصدر النائب عن الفعل، فإنه مؤثر للفعل، الذي ناب عنه. الرابع: الشبه الافتقاري وهو أن يكون الاسم مفتقراً إلى غيره افتقاراً مؤصلاً كالموصولات وهـو المشار إليـه بقولـه: (وكافتقار أصلاً) واحترز به من الافتقار غير المؤصل، كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها فإنه غير مؤصل نحو: مررت برجل يكتب، إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها. ثم قال:

بالحرف وبين الملازمة بقوله: لأن الفعل الخ، فاللازم هو كونها عاملة غير معمول فيها، ولازم اللازم شبهها بالحرف وهو المراد، هذا تقرير وبيان ما للمكودي كما لأبي حفص سيدي عمر الفاسي وكتب عليه ما حاصله: هذا الكلام لا حاجة إليه ولا دليل عليه ولا يصح، أما أنه لا داعي إليه، فلأن كلام الناظم ظاهر من غير احتياج إلى تقدير، لأن معناه كشبه الاسم الحرف في كون كل من الاسم والحرف ناب عن الفعل فصه الذي هو اسم فعل ناب عن اسكت، كما أن ليت مثلاً نابت عن الفعل وهو أتمنى فوجه الشبه هو النيابة قطعاً، وأما كونه لا دليل عليه فلأن إطلاق النيابة على لازمها المذكور وهو كونها عاملة غير معمول فيها مجاز يحتاج إلى قرينة ولا قرينة في كلام الناظم ترشد إليه، وأما إنه لا يصح فلأن ما بين به الملازمة من أن الفعل عامل غير معمول فيه كأسماء الأفعال باطل لأن الفعل عامل معمول فيه إذ النواصب والجوازم عاملة فيه.

(فإن قلت): مراده بقوله غير معمول فيه العمل الخاص كالفاعلية والمفعولية. (قلت): لا قرينة تدل على حمله على العمل الخاص، وبعد ذلك فلا نسلم أن النيابة عن الفعل تستلزم مماثلة النائب للمنوب عنه من كل وجه، فالمصدر النائب عن الفعل معمول الفعل الذي ناب عنه.

وقوله: [واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر الخ] نحو ضرباً زيداً، فإن ضرباً ناب عن إضرب وهو يؤثر فيه، وأشار كدي إلى أن المراد بعدم التأثير عدم صحة تسلط العامل عليه فلا يرد اعتراض الشاطبي. وقوله: [أن يكون الاسم مفتقراً إلى غيره الخ] ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون مفتقراً إلى جملة أو إلى مفرد وليس كذلك، لأنه لا يوجب البناء إلا الافتقار إلى الجملة فيخرج ما كان لازماً للإضافة إلى المفرد نحو قبل وبعد فلا يلزم بناؤه.

وقوله: [كافتقار النكرة الموصوفة] مثله في شرح الكافية بقوله: رجل يقول الحق محمود، فرجل مبتدأ نكرة مفتقر للوصف بجملة، يقول الحق تكون مسوغة للابتداء بالنكرة، لكن رجل مفتقر في هذا التركيب الذي جعل مبتدأ، وفي تركيب آخر لا يفتقر هذا الافتقار، ومنه قول الناظم هنا وكافتقار أصلاً فوقع في كلامه محترز ما يتكلم عليه، لأن لفظة افتقار لا تفيد إلا بقيد أصلاً، فافتقار مفتقر إلى الوصف بأصلاً لكن في خصوص هذا التركيب إذ يصح أن تقول: نحن إلى الله ذوو افتقار، وأشار كدي بقوله أول التقرير فنوع شبه الحرف إلى أربعة الخ إلى أمرين: أحدهما الرد على من جعلها ثلاثة فقط كالموضح، وجعل الشبه الثالث والرابع قسماً واحداً، وجعل ضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف وذلك باطل، لأن هذا التفسير يشمل جميع أنواع الشبه الأربعة لا خصوص شبه النيابة والافتقار، والصواب أن يتبع الجمهور فيجعلها أربعة أو يجعلها شبهاً واحداً شاملاً للأربعة. ثانيهما: الإشارة إلى أن الكاف استقصائية لا تدخل شيئاً رداً على من زعم انها للتمثيل، وأدخل تحتها ثلاثة أنواع أخر من أنواع الشبه الإهمالي واللفظي والجمودي، والحق ان هذه داخلة في الأربعة الأولى كما يعلم من المطولات.

١٨ - وَمُعْـرَبُ الأَسْمَـاءِ مَـا قَـدْ سَلِمَـا مِنْ شَبَـهِ ٱلْحَرْفِ كَـأَرْضٍ وَسَمَـا

إنما أخر المعرب وإن كان الأصل تقديمه لأن المبني محصور فيما ذكر وما عداه معرب.

وقوله: (ومعرب الأسماء ما قد سلما) يعني أن ما سلم (من شبه الحرف) في الأوجه المذكورة هو معرب، ولما كان المعرب على قسمين: ظاهر الإعراب ومقدر، أتى بمثال من الظاهر وهو: (أرض)، ومثال من المقدر وهو: (سما) مقصوراً. وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم. ثم قال:

١٩ - وَفِـعْـلُ أَمْـرٍ وَمُـضِـيٍّ بُـنِـيَـا وَأَعْـرَبُـوا مُـضَـارِعـاً إِنْ عُـرِيَـا

لما فرغ من مبني الأسماء ومعربها، شرع في مبني الأفعال ومعربها، وبدأ بالمبني منها وهو فعل الأمر والماضي، فالماضي مبني على الفتح إن كان صحيح الآخر نحو: ضرب، والأمر على السكون إن كان صحيح

(ومعرب الأسماء ما قد سلما)، قول كدي: [لأن المبني محصور الخ] فالكلام فيه قصير، وعادتهم أن يقدموا ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا إلى ما الكلام فيه طويل، وقدم أيضاً لأن علته وجودية وهي شبه الحرف. وقوله: [وما عداه معرب الخ] دفع به الإيهام الذي يقتضيه في قوله منه معرب ومبني المقتضى ان منه شيئاً لا مبنياً ولا معرباً وقد مر الجواب عنه، ثم الإضافة في قول الناظم ومعرب الأسماء بمعنى من إذ بين الأسماء والمعرب عموم وخصوص من وجه يجتمعان في نحو زيد، وينفرد الاسم في المبني نحو هذا، وينفرد المعرب في الفعل المضارع المعرب نحو يقوم وهذا ضابط الإضافة التي بمعنى من.

وقوله: [ومثال من المقدر] على هذا جمهور الشراح، وجوز الشاطبي أن يكون مقصوراً من سماء ضد أرض وهو أنسب من جهة التنظير، إذ نظير أرض سماء والمتعين في النظم الأول، لأن قصر المدود ضرورة ولا داعي إليها مع إمكان التخريج على غير ما يقتضيها، ولأنه يكون فيه التنصيص على الإعراب التقديري، ويكون المأخوذ من هذا البيت حينئذ فائدتين: حصر الاسم في الإعراب والبناء، وكون الإعراب لفظياً أو تقديرياً، وبهذا يسقط قول من قال: لا فائدة في هذا البيت وقوله: [وهي لغة من اللغات الخ] مر في البسملة أنها ثمان عشرة لغة.

(وفعل أمر ومضى بنيا) قول كدي: [وبدأ بالمبني منها الخ] هذا كأنه تنكيت على الناظم، فإن الأولى أن يقدم المضارع لشرفه بالإعراب ولشبهه بالاسم، وأجيب عن الناظم بأنه أخر المضارع لخروجه عن أصله اذ الأصل في الأفعال البناء ولطول الكلام عليه. وقول من قال: انه قدم الماضي لكون زمانه سابقاً غير ظاهر لأنه لم يصر زمانه ماضياً حتى كان مستقبلاً.

وقوله: [فالماضي مبني على الفتح إن كان صحيح الآخر نحو ضرب والأمر الخ] نكت بهذا الكلام على الناظم من وجهين الأول: أنه قدم في عبارته الأمر على الماضي مع أن الماضي مبني اتفاقاً والأمر فيه خلاف. والثاني: لم يبين ما يبنى عليه الأمر والماضي، وأجيب عن الأول بأنه قدم الأمر زيادة في الرد على المخالف في بنائه حتى قدمه على المتفق عليه، وعن الثاني بأن المقام لتمييز المعرب والمبني لا فيما يقع عليه البناء لكن إخلاء الكتاب من ذلك لا ينبغي، أما الماضي فمبنى على الفتح صحيح اللام كضرب أو معتلها نحو رمى وغزا أصلهما رمي وغزو، بفتح الياء في الأول والواو في الثاني، ثم تحركت الياء أو الواو في الأصل وانفتح ما قبلهما فانقلبا ألفاً فسكونها عارض والفتحة

الآخر نحو: إضرب، أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو: اغز، واخش، وارم، ويجوز في قوله: (ومضى) **الرفع والجر والرفع أقيس، لأن التقدير: وفعل مضى فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ووجه الجر أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه على جره لدلالة ما تقدم عليه، وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله:** (بنيا) **للتثنية. ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله:** (وأعربوا مضارعاً إن عربا).

٢٠ ـ مِنْ نُـونِ تَـوْكِيـدٍ مُبَـاشِـرٍ وَمِنْ ... نُـونِ إنَـاثٍ كَـيُـرَعْـنَ مَـنْ فـتِـنْ

يعني أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرى من نون الإناث نحو: الهندات يرعن، أو نون التوكيد نحو: هل تقومن؟ ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشراً للفعل لم يقيده، ولما كان نون التوكيد يوجد غير مباشر للفعل

مقدرة في الألف، وقيل: مبنيان على سكون الألف، وأما نحو ضربت مما اتصل به ضمير رفع متحرك وضربوا، فالسكون في آخر الأول عارض كضم آخر الثاني، فتقول في ضربت وضربوا مبنيان على الفتح المقدر على بائهما، منع من ظهوره في الأول السكون العارض لدفع ثقل توالي أربع متحركات فيما هو الكلمة الواحدة، وفي الثاني اشتغال المحل بضمة مناسبة للواو، وقيل: الماضي مبني على السكون في الأول وعلى الضم في الثاني.

(فان قلت) ما وجه بناء الماضي على حركة مع أن الأصل في المبني أن يسكن؟(قلت) : لشبهه بالمضارع والمضارع معرب فما أشبهه لا أقل أن يبنى على حركة، ووجه شبهه بالمضارع أنه يقع في المواضع التي يقع فيها المضارع، فيقع صلة وصفة وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاء مثال ما يجمع هذه الستة على ترتيبها الذي طلع على سطح بيتي نزل وقد كره ان جاءني أكرمته، وقد حاز هذه المزية على فعل الأمر لأنه لا يقع في موضع من هذه المواضع، فلهذا لم يبن على حركة وبني على خصوص الفتح للخفة.

وقوله:[والأمر على السكون الخ] إلى قاعدة ما يبنى عليه الأمر بعضهم بقوله:

والأمـر مبـنـي عـلى مـا يـجـزم ... بـه مـضـارعـه أيـا من يـفـهـم

وبقي على المكودي من هذه القاعدة مـا يبنى على حذف النـون نحو: اضـربا واضـربوا واضـربي، وقال الكوفيون: انه لا أمر وإنما هو مضارع مجزوم بلام الأمر، فأصل اضرب عندهم لتضـرب، ثم حذفت لام الأمـر للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وأتي بهمزة الوصل للتوصل للنطق بالساكن. وقوله:[والرفع أقيس] لأنه الغالب عملاً بقوله:

ومـا يلي المضـاف يـأتي خلفـاً ... عـنـه فـي الإعـراب

وقوله:[وترك المضاف إليه على جره] والشرط المشار إليه بقوله: وربما جروا الذي أبقوا كما. إلى آخر البيتين موجود.

(واعربوا مضارعاً إن عربا) الضمير عائد على العرب أي نطقوا به معرباً، والعرب لم يتقدم لهم ذكر فهو مما يفسره السياق أو على النحاة أي حكموا بإعرابه. قول كدي :[نحو الهندات يرعن] هذا مثال للمفهوم وهو عدم العرو من نون الإناث، والفعل من نون الإناث مبني على السكون.

وقوله:[نحو هل تقومن] بفتح الميم مثال للمفهوم أيضاً، والفعل مع نوني التوكيد مبني على الفتح، وسيأتي وآخر المؤكد افتح.

وغير مباشر، وأنه لا يمنع من الإعراب إلا إذا كان مباشراً، نبه على ذلك بقوله: مباشر، وفهم منه إذا كان غير مباشر كان الفعل معرباً سواء فصل من الفعل بملفوظ به نحو: هل تقومان؟ أو مقدر نحو: هل تقومن يا زيدون؟ وعلامة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال. ثم انتقل إلى الحرف فقال:

٢١ - وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

(وكل حرف مستحق للبنا) يعني أن الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لأنه لا يلزم من استحقاق

وقوله: [هل تقومان] أصله قبل التوكيد تقومان بنون الرفع مخففة مكسورة، ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاث نونات حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فصار تقومان بفتح نون التوكيد فالتقى ساكنان ولا يمكن حذف أحدهما، أما الألف فلئلا يلتبس بالفعل المسند إلى الواحد وسيقول الناظم: والمضمر احذفنه إلا الألف. وأما النون المدغمة فلا تحذف لفوات الدلالة على التوكيد المقصود، فكسرت النون تشبيهاً بنون المثنى، فالفعل مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، ومثله قوله تعالى: ﴿ولا تتبعان﴾.

وقوله: [أو مقدر نحو هل تقومن] بضم الميم أصله قبل التوكيد تقومون بنون الرفع مفتوحة ثم أكد بالشديدة، فاجتمع ثلاثة أمثال، حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة، فحذفنا الواو لرفع التقاء الساكنين لقوله: والمضمر احذفنه إلا الألف. فبقيت ضمة الميم دالة على الواو المحذوفة، ومثله قوله تعالى: ﴿لتبلون﴾ فالفاعل في مثال كدي والنائب[1] في لتبلون هو الواو المقدرة، والضمة قبل النون دالة عليها والمقدر كالملفوظ به، وبه يرد ما زعمه العصام من أنه تفطن لما أغفله سيبويه حيث منع حذف الفاعل مع أنه حذف هنا، وإنما أعرب المضارع العاري من النونين لشبهه باسم الفاعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وأما المعنى فلأن كلاً منهما بمعنى الحال والاستقبال، فزيد ضارب أو يضرب يحتمل كل منهما الحال والاستقبال فيكون المضارع محمولاً على اسم الفاعل، كما أن اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل فكل حمل على الآخر من وجه، وإنما بني الفعل مع النونين لبعد شبهه بالاسم باتصال النونين به اللذين لا يتصلان بالأسماء، وأما قوله: أقائلن احضروا الشهودا. باتصال نون التوكيد الشديدة بالاسم فضرورة. (فإن قلت): لم بني الفعل مع نون الإناث على السكون مع أن الماضي بني على الحركة لشبهه بالمضارع كما مر فكان بناء المضارع المشبه به على الحركة أولى؟ (قلت): حملوا المضارع المتصل به نون الإناث على الماضي المتصل به نون الإناث نحو ضربن فإن آخره ساكن لفظاً، فكل من الماضي والمضارع حمل على الآخر، وزعم قوم أن المضارع المتصل به نون الإناث معرب تقديراً بحركة منع من ظهورها لزوم السكون في محل الإعراب.

(وكل حرف مستحق للبنا)، قول كدي: [وعبارته غير موفية بذلك لأنه الخ] تبع في هذا جمهور الشراح، ولذا احتاج ابن غازي إلى إصلاحه بقوله: والحرف لا يخرج عن حكم البنا. وأنشدوا:

كم مستحق ليس يعطى ما استحق ورائم لحوق أمر ما لحق
فسلم الأمر لرب ما خلق فكل شيء في المقادير سبق

وهذا وإن تمالؤا عليه غلط فاحش، وعبارة الناظم حسنة غاية، لأن وجوب بناء الحرف مأخوذ من قوله سابقاً

---

(١) قول المحشي والنائب في لتبلون الخ. غلط بل الواو المذكور النائب والمحذوف هو لام الكلمة «لقوله واحذفه من رافع».

الشيء وجوده فيه، فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء ويمنع منه. ثم قال: (والأصل في المبني أن يسكنا) **أصل كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يبنى على السكون، ولا ينتقل منه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره.** وقوله:

٢٢ ـ وَمِنْـهُ ذُو فَتْـحٍ وَذُو كَسْـرٍ وَضَـمْ   كَـأَيْنَ أَمْسِ حَيْـثُ وَالسَّـاكِـنُ كَمْ

أي ومن المبني ما يبنى على الفتح كأين، أو على الكسر كأمس، أو على الضم كحيث، أما (أين) فاسم وبني لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كانت شرطاً، وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إما لخفتها وإما اتباعاً لحركة الهمزة، وأما (أمس) فاسم وبنيت لشبهها بالحرف وهو تضمن معنى أل، وبنيت على

لشبه من الحروف مع قوله ما قد سلما من شبه الحرف، لأنه إذا كان المشبه بالحرف يبنى لشبهه به فأحرى المشبه به، نعم يقال هل بناء الحرف عروض كبناء الاسم أو استحقاق وأصالة؟ بين هنا أنه أصالة، وأيضاً التعبير بالاستحقاق أخص من الواجب بخلاف التعبير بالوجوب فلا يقتضي الاستحقاق، ولذا عبر بالوجوب في قوله: وكل مضمر له البنا يجب. لأن المضمرات أسماء، والبناء فيها على غير طريق الاستحقاق، وإنما بنى الحرف أصالة لأنه لا يتصرف ولا معنى له في نفسه.

(والأصل في المبني أن يسكنا)، قول كدي: [أصل كل مبني الخ] أشار به إلى أن أل في قول الناظم المبني للاستغراق، وإنما كان الأصل في البناء السكون لأن البناء ثقيل والأعراب خفيف والحركة ثقيلة والسكون خفيف، فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل، وعبارة الناظم في قوله: أن يسكنا تقتضي أنه كان محركاً ثم سكن وليس كذلك لأن السكون أصلي لا طارىء، ومعنى كون البناء على السكون أصلياً انه أكثر.

(ومنه ذو فتح وذو كسر وضم) هذا في جواب سؤال مقدر وارد على قوله: والأصل في المبني أن يسكنا كأنه قيل له: وهل خرج البناء عن الأصل الذي هو السكون؟ فأجاب بقوله: ومنه الخ، ثم أن الاسم إن بني على السكون ككم فلا يرد عليه إلا سؤال واحد، وإن بني على حركة فترد عليه أسئلة كما في أين وأمس وحيث.

قول كدي: [أما أين فاسم الخ] دليل اسميتها دخول حرف الجر عليها في نحو: من أين جئت وقوله: [وأما أمس فاسم] إعلم أن أمس له أحوال أربعة تعرب في ثلاثة، أحدها: إذا كانت نكرة منونة اسماً لمطلق زمن سابق على يومك نحو جئتك أمساً. ثانيها: إذا كانت مقرونة بأل. ثالثها: إذا كانت مضافة وتبنى في صورة إذا كانت اسماً لليوم الذي قبل يومك، ودليل اسميتها في صورة الإعراب التنوين أو أل أو الإضافة، وفي صورة البناء العلمية، ووجه بنائها في هذه الحالة قال المكودي: هو تضمن معنى أل أي العهدية، فكما أن أل تفيد العهد فكذلك أمس، واعترض كلامه من لم يفهم معناه من وجهين أحدهما: أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف فلا يصرح بذلك الحرف معه وهنا يقال: بالأمس. ثانيهما: أنه يقتضي أن أمس تعرف غيرها كما تعرف أل مع أنها معرفة في نفسها بل ليس ثم ما تعرفه وكلا الاعتراضين ساقط، أما الأول: فلأن أمس التي الكلام فيها علم أو بمنزلته، وأل المعرفة لا تدخل عليه وإنما تدخل على أمس المنون النكرة الذي هو اسم لمطلق زمن مجهول، وأما الثاني: فلأن وجه الشبه بينهما أن كلا من أل وأمس يفيد العهد، أما أمس فاسم اليوم الذي قبل يومك وهو معهود، وأل تكون للعهد الذكري أو الذهني، فقد تضمنت أمس المعنى الذي تفيده أل، وأل حرف ومعناه في غيره وأمس اسم ومعناه في نفسه.

حركة لتمكنها باستعمالها معربة في نحو: ذهب أمسنا، لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين، وأما (حيث) فاسم وبنيت لشبهها بالحرف لأنها تفتقر إلى جملة أبداً، وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة تشبيهاً بقبل وبعد، وأما (كم) فاسم وبنيت على الأصل الذي هو السكون وهو المنبه عليه بقوله: (والأصل في المبني أن يسكنا) وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية، أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية، أو بالحمل على رب، أو لشبهها بكم الاستفهامية. ثم قال:

وقوله: [لتمكنها] يقتضي أن أمس المبنية تستعمل معربة وليس كذلك إذ هي بناؤها لازم، فالأولى أن يقول لشبهها بالمتمكنة، أو يقال ضمير تمكنها عائد على أمس لا بقيد المبنية. وقوله: [لا لتعذر السكون إلى قوله: على أصل التقاء الساكنين] قال سيدي العربي الفاسي: كل من سمعنا عليه هذا المحل يقول: إن في كلام كدي تدافعاً وتناقضاً، فنفى أولاً تعذر السكون وأثبته آخراً في قوله على أصل التقاء الساكنين، وتمحل بعضهم بأن جعل في الكلام تقديماً وتأخيراً، وأن الأصل لا لتعذر السكون وكان كسرة على أصل التقاء الساكنين خلافاً لبعضهم وهو المرادي فيكون قوله: وكانت كسرة من تمام كلام هذا البعض، هذا حاصل ما قالوا هنا، والحق أن كلام المكودي ظاهر غاية، ولا وجه لإشكاله وبيانه أن قوله لا لالتقاء الساكنين ليس المراد نفي الإلتقاء مطلقاً، فإن هذا لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل مثل المكودي، فإن التقاء الساكنين موجود قطعاً، على أنه علل به في أين قبل وفي حيث بعد فكيف يمكن أن ينكره هنا مطلقاً، بل المراد بقوله لا لالتقاء الساكنين نفي الخصوصية وهي كون العلة التقاء الساكنين فقط، بل العلة أحد أمرين: إما تمكنها وإما التقاء الساكنين.

وقوله: [خلافاً لبعضهم] في اقتصاره على علة واحدة وهي التقاء الساكنين فقط، ويكون قوله: وكانت كسرة مرتباً على التعليل الثاني.

(فإن قلت): ما الفرق بين أمس وغداً الذي هو اسم اليوم الذي بعد يومك حتى بني الأول وأعرب الثاني. (قلت): غداً محذوفة لامه فلو بني لخرج عن الأصل من وجهين: حذف لامه وبنائه، وأجاب أبو حيان بأن أمس بمعنى الماضي وهو مبني فما كان بمعناه يبنى وغداً بمعنى المضارع وهو معرب فيكون ما بمعناه معرباً مثله.

وقوله: [وأما حيث فاسم] دليله كونه ظرفاً مفعولاً فيه. وقوله: [لأنه يفتقر إلى جملة] وفي بعض النسخ لأنها، وسيقول الناظم: وألزموا إضافة إلى الجمل. حيث وإذ. وقوله: [تشبيهاً بقبل وبعد] وجه التشبيه لأن كلاً منع مما يستحقه، أما حيث فكانت تستحق الإضافة إلى المفرد إذ هي الأصل فمنعت منها، وأما قبل وبعد فكانا يستحقان الإضافة إلى الملفوظ به دائماً، فمنعا منها في الصورة التي يبنيان فيها على أن ثاء حيث قد تفتح وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقيل: هما لغتان كالضم.

وقوله: [إن كانت خبرية الخ] الصواب أن الشبه الوضعي عام في الخبرية والاستفهامية ولا وجه لتخصيصه بالخبرية. وقوله: [أو بالحمل على رب] أي بحمل كم الخبرية على رب الدالة على التكثير، فإن كم الخبرية تفيد التكثير نحو: وكم من ملك، كما أن رب تفيد التكثير نحو: رب رجل طالح لقيته لأن لقاء الرجل الطالح كثير.

وقوله: [أو لشبههما بكم الاستفهامية] فيه نظر لأن كم الاستفهامية اسم والاسم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف،

٢٣ ـ وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلَنْ إعْرَابَا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء والأفعال وهي ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب وإليه أشار بقوله: (والرفع والنصب اجعلن إعراباً لاسم وفعل) ومثل الفعل بقوله: (نحو لن أهابا) وهو مضارع هاب من الهيبة، ومختص بالاسم وهو الجر، وإليه أشار بقوله:

٢٤ ـ وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

(والاسم قد خصص بالجر) ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله: (كما قد خصص الفعل بأن ينجزما). وقوله:

اللهم إلا إذا قلنا: شبيه الشبيه شبيه فلا إشكال فلا إشكال حينئذ، وترتيب الناظم الأمثلة مقصود لأنه قدم الخفيف وهو الفتح، ثم الثقيل وهو الكسر، ثم الأثقل وهو الضم فهو من باب التدلي، وأتى الناظم بمن التبعيضية في قوله: ومنه ذو فتح الخ إشارة إلى أن أنواع البناء لا تنحصر في الأربعة وهو كذلك خلافاً للموضح وشارحه ز قال لا زائد عليها لأنه بقي عليه المبني على حرف نحو: يا زيدان ويا زيدون، أو على حذف نحو: اخش واغز وارم.

(والرفع والنصب اجعلن إعراباً)، قول كدي: [على ألقاب] المراد بالألقاب الأنواع فيؤخذ منه أن الإعراب جنس وتحته أنواع أربعة: رفع ونصب وخفض وجزم، وتحت هذه الأربعة أصناف، فأصناف الرفع الضمة والواو والألف والنون، وأصناف النصب الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النون،والذي تحت الخفض الكسرة والياء والفتحة، والذي تحت الجزم السكون والحذف، وإنما فسرنا الألقاب في كلامه بالأنواع لأن الرفع ليس لقباً وعلامة للإعراب بل هو نفسه ونوع منه، بناء على أن الإعراب لفظي وهو الذي صرح به الناظم في سائر كتبه وظاهر عبارته في قوله: اجعلن اعراباً أي نفسه، وتقدير بعضهم اجعلن علامة إعراب ليفيد أن الإعراب معنوي غير سديد، وتعريف الموضح الإعراب يقتضي أنه لفظي، وقوله بعد علامات يقتضي أنه معنوي، وجواب الأزهري غير تام.

وقوله: [وهو مضارع هاب من الهيبة] وهو الخوف فعين الكلمة ياء وأصله هيب يهيب كعلم يعلم، فيقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ومصدره هيبة، وأما الهبة بمعنى العطية فهو من وهب يهب وأصله يوهب ومنه قوله تعالى: ﴿يهب لمن يشاء﴾ الآية، واجعلن في كلام الناظم بمعنى اعتقدن وليست تصييرية، لأن الرفع والنصب لم يكونا غير إعراب فصار إعراباً، ثم إن الناظم قدم المعمول وهو الرفع على العامل المؤكد بالنون وهو اجعلن وقد فعله في مواضع منها قوله: والفاعل المعنى انصبن بأفعلا، ومنها: وتلو أفعل أنصبنه وهو جائز خلافاً للسيوطي في منعه التقديم معترضاً بذلك على الناظم.

(والاسم قد خصص بالجر) اعترض كلام الناظم هنا من وجهين الأول: أن هذا تكرار مع قوله سابقاً بالجر الثاني: أن في عبارة الناظم قلباً لأن الاسم ليس هو المختص بالجر بل هو الخاص بالاسم، وكذا يقال في قوله كما قد خصص الخ، فالاسم مقصور عليه والجر مقصور، والغالب دخول الباء على المقصور عليه، وأجيب عن الأول بأن ذكر الجر في قوله بالجر لبيان كونه علامة من علامات الاسم، وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الإعراب خاص بالاسم فالموضوع مختلف فلا تكرار، وأجيب عن الثاني بأن الباء قد تدخل على المقصور من غير الغالب ومنه ما هنا وبعد كونه قليلاً فهو جيد، وقد أشار العلامة الولي سيدي أحمد بن الحاج إلى قاعدة البناء بعد الاختصاص بقوله:

٢٥ ـ فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرْ كَسْراً كَذِكْرِ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ

يعني أن أصل الإعراب أن يكون بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالكسرة جراً، ثم مثل بقوله: (كذكر الله عبده يسر) فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة، والله مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة، وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة، ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضاً مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون، ثم تمم علامات الإعراب الأصول بعلامة الجزم فقال:

٢٦ ـ وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

هذه العلامات التي ذكرها هي الأصل في علامات الإعراب، وغيرها من العلامات إنما هو بالنيابة، وإلى ذلك أشار بقوله: (وغير ما ذكر ينوب) ثم مثل بمثال وهو: (نحو جا أخو بني نمر) (فأخو) فاعل والواو فيه نائبة عن

والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد ذكره الحبر الهمام السيد
وفي العروس للبها بطلانه والحق ما مر لنا بيانه

لكم قيدا السعد هذه القاعدة بما إذا لم تقع الباء بعد لفظ خصص، وإلا فإن وقعت بعده كما هنا فالكثير دخولها على المقصور والقليل دخولها على المقصور عليه، فعلى هذا ما هنا من الكثير، فالاعتراض ساقط، على أن قلب العبارات من محسنات البديع كقولهم: خرق الثوب المسمار وهو واقع في القرآن قال تعالى: ﴿وقد بلغني الكبر﴾ الأصل وقد بلغت الكبر، وفي الحديث قال عليه السلام: «زينوا القرآن بأصواتكم» أي زينوا أصواتكم بالقرآن لأن القرآن حسن لا يحتاج إلى تحسين، وفي كلام العرب كقولهم: أدخلت القلنسوة في رأسي، الأصل أدخلت رأسي في القلنسوة وذلك كثير

(فإن قلت): لم خصص الجر بالاسم والجزم بالفعل؟ (قلت): لما كان الفعل ثقيلاً لدلالته على أمرين: الحدث والزمان أعطيناه الجزم الذي هو خفيف ليقع التعادل، ولما كان الاسم خفيفاً أعطيناه الخفض الذي هو ثقيل، ثم إن التشبيه في كما قد خصص الفعل الخ للتنظير لا للتعليل فيندفع ما قيل إن عبارة الناظم تقتضي أنه إنما امتنع دخول حرف الجر في الفعل لأجل امتناع دخول الجزم في الاسم، وتعبير الناظم بأن ينجزما المؤول بالانجزام غير مناسب للتعبير بالرفع والنصب والجر والمناسب التعبير بالجزم، وأجيب عنه بأنه لما كان الجزم ملازماً للانجزام اكتفى بالانجزام اتكالاً على ظهور المعنى وفهم المراد ومثل ما ورد وأجيب به يقال في قوله بعد: واجزم بتسكين.

(فارفع بضم) الباء في بضم للتصوير أو الآلة، فيؤخذ منه أن الإعراب لفظي ولو جعلت للمصاحبة لاقتضى أنه معنوي (كذكر الله عبده يسر) هذا المثال اشتمل على المرفوع والمنصوب والمجرور من الأسماء وعلى المرفوع من الأفعال، وأما المنصوب منها فقد مر في قوله: لن أهابا فقد استوفى الأمثلة ولم يبق عليه إلا مثال للجزم.

قول كذي: [ثم تمم علامات الخ] مع قوله بعد هذه العلامات إنما يتمشى على القول بأن الإعراب معنوي، وأما على أنه لفظي فهي نفسه لا علامة (وغير ما ذكر ينوب) الذي ينوب عن الضمة أشياء ثلاثة: الواو والألف والنون،

الضمة، و(بني) مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة. ثم شرع في مواضع النيابة فقال:

٢٧ ـ وَٱرْفَـعْ بِـوَاوٍ وَٱنْـصِبَـنَّ بِـالأَلِـفْ وَٱجْـرُرْ بِيَاءٍ مَـا مِنَ الأَسْمَـا أَصِفْ

يعني أن الواو تنوب عن الضمة، والألف تنوب عن الفتحة، والياء تنوب عن الكسرة، فيما أصف لك أي فيما أذكر لك بعد هذا [1] البيت وهي ستة أسماء، أشار إلى اثنين منها بقوله:

٢٨ ـ مِـنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْـبَـةً أَبَـانَـا وَٱلْفَمُ حَيْثُ ٱلْمِيمُ مِنْـهُ بَـانَـا

فقوله: (إن صحبة أبانا) أي إذا أظهر الصحبة نحو: جاءني ذو مال أي صاحب مال، ورأيت ذا مال، ومررت بذي مال، واحترز به من (ذو) بمعنى الذي في لغة طيء، فإن الأشهر فيها ذو بالواو في جميع الأحوال. وقوله: (والفم حيث الميم منه بانا) أي إذا ذهبت منه الميم نحو: هذا فوك، ورأيت فاك، ونظرت إلى فيك، واحترز به من فم بالميم فإنه يعرب بالحركات نحو: هذا فمك، ورأيت فمك، ونظرت إلى فمك. ثم أشار إلى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال:

والذي ينوب عن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون، والذي ينوب عن الكسرة شيئان الياء والفتحة، والذي ينوب عن السكون شيء واحد وهو الحذف.

(نحو: جا أخو بني نمر) يجوز في نمر وجهان: الصرف وعدمه لأنه علم على قبيلة من العرب نسبوا إلى أبيهم نمر بن قاسط، فإن صرفته نظرت إلى الحي فلا تبقى إلا العلمية وهي لا تؤثر وحدها، وإن منعته من الصرف فللعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة، وهذا الأخير هو الذي ينبغي حمل كلام الناظم عليه ليفيد أن النائب تارة يكون حرفاً عن حركة وتارة يكون حركة عن حركة، وحذفت نون بني للإضافة لأن أصله بنين.

قول كدي: [ثم شرع في مواضع الخ] المراد بالمواضع أبواب النيابة وهي سبعة أشار إلى الباب الأول منها بقوله: (وارفع بواو وانصبن بالألف) قول كدي: [وهي ستة الخ] جعلها ستة تبعاً للناظم، وعدها الفراء وتبعه الزجاج وابن آجروم خمسة بإسقاط ال (هن) [1] لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة كما يأتي، وقال الجوهري في كتاب له في النحو: أنها سبعة بزيادة من في حكاية النكرة، فإذا قيل لك: جاء رجل فقل في حكايته سائلاً عنه منو، ورأيت رجلاً تقول منا، ومررت برجل تقول مني.

(من ذاك ذو إن صحبة أبانا) قول كدي: [بالواو في جميع الأحوال] ذو [2] هذه المحترز عنها هي الموصولة المشار إليها بقوله فيما يأتي: وهكذا ذو عند طيء شهر. فتقول: جاء ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، وكما احترز من ذو الطائية احترز من ذا وذي الإشاريتين، ثم إن يس قال: لو حذف الناظم قوله: ان صحبة أبانا. لما ضره لأن ذا وذي الإشاريتين مبنيان قطعاً فهما خارجان لأن كلامنا في المعربات، وأما ذو الطائية فإن قلنا: أنها مبنية أيضاً وهو مذهب الجمهور فهي خارجة، وإن قلنا: انها معربة على مقابل ما للجمهور فالمقصود دخولها.

(والفم حيث الميم منه بانا) قول كدي: [إذا ذهبت منه الميم] تبع عبارة الناظم في قوله بانا، وفسره بذهب،

---

(١) هن: كناية عما يستقبح.

(٢) قول المحشي دو هذه لامه ياء ووزنه فعَل فلان قلت يتشرط أن يكون حرف الإعراب زايداً أم لا قلت لا بل تارة يكون أصلية كذو وتارة يكون زائداً.

٢٩ - أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ وَٱلنَّقْصُ فِي هَذَا ٱلأَخِيرِ أَحْسَنُ

فـ (أب) مبتدأ، و(أخ وحم) معطوفان عليه بحذف العاطف، و(كذاك) خبر المبتدأ، (وهن) مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أي وهن كذاك فتقول: هذا أبوك، ورأيت أخاك، ومررت بحميك، وهذا هنوك، ورأيت هناك، ونظرت إلى هنيك، والحم أبو زوج المرأة، والهن كناية عما يستقبح كالفرج، ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخر غير الإعراب بالحروف فقال: (والنقص في هذا الأخير أحسن).

٣٠ - وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعني أن النقص في (هن) وهو الإعراب بالحركات الثلاثة في النون أحسن من إعرابه بالواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جراً، وأن النقص في (أب وأخ وحم) يقل، والقصر أشهر فيها من النقص، فمن النقص قوله:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

فيقتضي أن الفم بالميم هو الأصل، وأنها إذا زالت منه أعرب بالحروف، وليس كذلك بل أصله فوه حذفت لامه اعتباطاً. ولكثرة الاستعمال فتارة تبدل عينه وهي الواو ميماً، وتارة تبقى على حالها قاله السيوطي، فالأولى أن يقول: إذا لم تقلب عينه ميماً أو إذا لم تكن فيه الميم وقدم ذو للزومها الإضافة. (فإن قلت): فو ملازمة أيضاً للإضافة كذو فما وجه تقديم ذو عليها؟ (قلت): أخره لأنه انحط عن درجة ذو لأنها لا تضاف لياء المتكلم وهو يضاف لها، وفي الفم لغات أنهاها المرادي إلى عشر. (أب أخ حم كذاك وهن)، قول كدي: [والحم أبو زوج المرأة] هذا تخصيص لها باعتبار العرف، وإلا فالحم في اللغة أقارب الزوج مطلقاً. قال ابن مالك: وقد يطلق نادراً على أقارب الزوجة والأختان أقارب الزوجة والصهر يطلق عليهما معاً. وقوله: [كناية عما يستقبح الخ] وقيل: لا يطلق إلا على الفرج، ومن إطلاقه على الفرج قول من قال:

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر

ولا يختص بفرج المرأة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا له» والشاهد في الحديث حيث أتى بلفظ من وهي من صيغ العموم فيشمل الذكر والأنثى.

(والنقص في هذا الأخير أحسن)، قول كدي: [الإعراب بالحركات الخ] يعني بعد حذف لام الكلمة، وتفسير النقص بما ذكر صحيح لا تسامح فيه خلافاً لبعض، لأن الناظم أطلق النقص هنا وأراد ما يقابل الإعراب بالحروف ولم يرد النقص المصطلح عليه المشار إليه بقوله: والثان منقوص الخ، وقد أطلق النقص في باب كان حيث قال: وما سواه ناقص. على ما يقابل التمام، وأطلقه في التصغير على ما حذفت لامه حيث قال: وكمل المنقوص في التصغير.

وقوله: [والقصر أشهر فيها الخ] تبع في التعبير باسم التفضيل الناظم وهي عبارة توهم أن النقص مشهور إلا أن القصر أشهر منه، مع أنه صرح قبل بقلته في قوله: يندر، وأجيب بأن النقص نادر مشهور، فبالنسبة للإعراب بالحروف نادر، وبالنسبة للقصر مشهور، إلا أن القصر أشهر وأكثر منه.

وقوله: [فمن النقص قوله: بأبه] إلى آخر البيت من الرجز، ونسبه العيني وتبعه الأزهري لرؤبة وهو لا يصح لأن

ومن القصر قولهم في المثل مكره أخاك لا بطل

فأخاك مبتدأ، ومكره خبره مقدم. وقوله: (وفي أب وتاليبه يندر)يعني أن النقص يقل في أب وتاليبه وهما: أخ وحم، وفاعل يندر ضمير يعود على النقص، و(قصرها)مبتدأ وخبره (أشهر)و (من نقصهن)متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وذلك قليل. ثم قال:

عدياً صحابي ومات في خلافه معاوية، ورؤبة الشاعر أدرك الدولة العباسية فكيف يكون كبيراً معداً من الشعراء في خلافه معاوية، والصواب أن البيت لأبيه العجاج قاله غير واحد، وعدي الممدوح: هو عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور، وفد على النبي ﷺ في شوال سنة تسع أو عشر فأسلم وحسن إسلامه وكان أولاً نصرانياً ومات سنة ثمان أو سبع وستين وله مائة وعشرون سنة.

إعراب البيت: بأبه: الباء حرف جر وأبه مجرور بالكسرة الظاهرة تحت الباء والهاء مضاف إليه وهو متعلق باقتدى، وعدي: فاعل اقتدى ومعنى اقتدى تبع وقدم الجار والمجرور ليفيد الاختصاص وفي الكرم متعلق باقتدى أيضاً وهو بيان للمقتدى فيه، ومن شرطية ويشابه فعل الشرط وفاعله ضمير عائد على من، وأبه: مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة فوق الباء، وجملة: فما ظلم، جواب الشرط والشاهد في بأبه، وأبه حيث جر الأول بالكسرة ونصب الثاني بالفتحة، واختلفوا في معنى: فما ظلم فقيل: فما ظلم أبوه حيث وضع النطفة في رحم طيب، وقيل: فما ظلمت أمه حيث لم تزن به، وقيل: فما ظلم الولد حيث كان على نسق أبيه، وقيل: فما ظلم الجميع.

وقوله: [ومن القصر قولهم في المثل الخ]قائل هذا المثال أبو حنش، وذلك أن ناساً قتلوا أخاه وكانوا بغار يشربون الخمر، فجاءه خاله فقال له: يا أبا حنش إن هناك ظباء في غار فهل لك في اصطيادها؟ قال: نعم، فخرجا فلما وصلا لباب الغار دفعه خاله وقال له: ضربا يا أبا حنش، فقال بعض من كان في الغار: إن أبا حنش لبطل فقال أبو حنش: مكره أخاك لا بطل. وقيل: قائله عمرو ابن العاص حين حمله معاوية على الخروج لمبارزة علي، فلما لقيه علي وأراد مبارزته قال له: مكره أخاك لا بطل، فأخاك: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ومكره: خبر مقدم، ولا يجوز أن يعرب مكره مبتدأ أو أخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم الاعتماد إلا على قوله فيما يأتي، وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد.

وقوله: [وفي أب وتاليبه يندر إلى قوله: وهما أخ وحم الخ]تكرار لأنه شرحه أولاً بقوله: وان النقص في أب وأخ وحم يقل. وقوله: [وذلك قليل الخ]يؤخذ منه أنه جائز إلا أنه قليل وهو اختيار الناظم، واستدل عليه بنحو قول الشاعر: وأسماء من تلك الظعينة أملح.

والجمهور لا يجيزون التقديم إلا مع الاستفهام نحو: أزيد من عمرو أفضل. ثم إن الناظم خالف بين ضميري قصرها ونقصهن فيوهم أن مفادهما مختلف مع أنه واحد، فالأولى أن يعبرهن في الموضعين، لأن ها إنما تعود في الغالب على جمع الكثرة وهن على جمع القلة، وشاهدهما قوله تعالى: ﴿منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم﴾ فلما كان ضمير منها يعود على اثنى عشر في قوله: إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر أتى بها، ولما كان ضمير فيهن يعود على أربعة من قوله: أربعة حرم أتى بهن.

٣١ ـ وَشَــرْطُ ذَا الإِعْـرَابِ أَنْ يُضَفْـنَ لَا ... لِلْيَـا كَجَـا أَخُــو أَبِيــكَ ذَا اعْتِــلَا

الإشارة بذا إلى الإعراب بالحروف، يعني أن هذه الأسماء يشترط في إعرابها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم نحو: قام أبو زيد، ورأيت أخاه، ومررت بحميها، وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بالحركات المقدرة كسائر الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، و(شرط) مبتدأ، وخبره (أن) وصلتها، و(لا) عاطفة، والمعطوف عليه محذوف وتقديره: أن يضفن لسائر الأسماء لا للياء. ثم مثل بقوله: (كجا أخو أبيك ذا اعتلا) فأخ مضاف إلى أبيك، وأب مضاف لكاف الضمير، وذا مضاف إلى اعتلا، وهذه الأمثلة محتوية على أنواع غير ياء المتكلم، لأن غير ياء المتكلم إما ظاهر أو مضمر، والظاهر إما معرفة أو نكرة، ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة، وذلك في المثنى وما ألحق به وهو: كلا وكلتا واثنان واثنتان، وإلى هذه أشار بقوله:

(وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا . للبا)، قول كدي: [الإشارة بذا إلى الإعراب] نكت بهذا على الناظم حيث كانت الإشارة إلى البعيد، فالأولى أن يقول ذلك باللام والكاف معاً ليفيد أن الإشارة للأبعد الـذي هو الإعـراب بـالحروف لا للبعيـد والمتوسط، وأجيب بـأن هنا قـرينة تبين المـراد وهي أن الإعراب بـالنقص والقصر إعـراب بالحركات، والإعراب بالحركات على الأصل فلا يحتاج إلى شرط، والإعراب بالحروف على خلاف الأصل فهو الذي يحتاج إلى شرط، أو تقول: ان النقص والقصر ذكرا استطراداً وتبعاً والباب إنما هو للإعراب بالحروف، فالشرط إنما يرجع له وضمير يضفن في النظم يحتمل أن يعود للأسماء الستة وهو ظاهر تقدير كدي أولاً، ويحتمل أن يعود إلى أب وما بعده وكلاهما مشكل، أما الأول فلأن ذو وفو لا يستعملان إلا مضافين، فاشتراط الإضافة فيهما من باب تحصيل الحاصل، وأما الثاني فيشكل عليه التمثيل بذا اعتلا، لأنا حيث جعلنا ضمير يضفن عائداً على غير ذو وفو دل على أنهما غير مقصودين، وحيث مثل بذا دل على أنها مقصودة فيكون فيه تناف، وأجيب باختيار الثاني وأن ذا اعتلا أي ارتفاع تتميم للبيت.

ثم ان من جملة شروط الإعراب بالحروف أن تكون مكبرة لا مصغرة وإلا أعربت بالحركات، وأن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة وإلا أعربت بالحروف على غير هذه الصفة، لأن المثنى يرفع بالألف وينصب بالياء، وجمع المذكر السالم ينصب بالياء فهما مخالفان لإعراب هذه الأسماء وإن اشترك الجميع في مسمى الإعراب بالحروف وأهملها المصنف لذكره هذه الأسماء كذلك، لكن نص على تلك الشروط في جميع كتبه المـطولة والمختصـرة فالأولى التنصيص عليها هنا وزاد بعضهم في الشروط أن لا تكون منسوباً إليها وإلا أعربت بالحركة، فتحصل مما مر أن هذه الأسماء الستة على ثلاث أقسام: قسم لا يعرب إلا بالحروف وهو ذو وفو، وقسم يجوز فيه وجهان: الإعراب بالحروف والنقص وهو الإعراب بالحركات الظاهرة وهو الهن، وقسم يجوز فيه ثلاثة أوجه: الإعراب بـالحروف والنقص والقصر الذي هو لزوم الألف في الأحوال كلها، والإعراب بالحركات المقدرة عليه وهو أب وأخ وحم.

وقوله: [لسائر الأسماء لا للياء الخ] مثله في المعرب وهو غير صواب لأنهم ذكروا في باب العطف انه يشترط في معطوفي لا أن يصدق أحدهما على الآخر فصوابهما لغير الياء لا للياء، ويكون لا للياء غير ضروري الذكر.

٣٢ - بِـالأَلِفِ ٱرْفَـعِ ٱلْـمُـثَنَّـى وَكِـلاَ إِذَا بِـمُـضْـمَـرٍ مُـضَـافـاً وُصِـلاَ
٣٣ - كِـلْتَـا كَـذَاكَ ٱثْـنَـانِ وَٱثْـنَـتَـانِ كَـٱبْنَيْـنِ وَٱبْـنَـتَـيْـنِ يَـجْـرِيَـانِ
٣٤ - وَتَخْلُفُ ٱلْيَـا فِي جَمِيعِهَـا ٱلأَلِـفْ جَـرّاً وَنَصْباً بَعْـدَ فَتْحٍ قَـدْ أُلِفْ

المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره. صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه، فقوله: (بالألف ارفع المثنى) يعني أن الألف تكون علامة للرفع في المثنى نحو: قال رجلان، والزيدان قائمان، وقوله (وكلا)

(بالألف ارفع) هذا هو الباب الثاني من أبواب النيابة. قول كدي: [هو الاسم الخ] الاسم جنس في الحد يصدق بكل اسم فيخرج به الفعل، وجمعه بناء على أن الجنس يخرج إذ الفعل لا يثنى ولا يجمع، وسبب عدم صحة تثنيته أن مدلوله جنس فيصدق بالقليل والكثير نحو: ضرب زيد عمراً فمدلول ضرب الضرب وهو يصدق بمرة ومرتين فأكثر، فلا فائدة لتثنيته ولا جمعة إذ لفظه يفيد ما تفيده التثنية والجمع فلا حاجة لهما صوناً للفظ عن الزيادة من غير فائدة، بخلاف الاسم فإذا قلت زيد لم يدل إلا على مفرد، فإذا أردت اثنين أو أكثر فلا يستفاد ذلك إلا بالإتيان بعلامة التثنية أو الجمع.

(فإن قيل) إن الفعل مثنى في يفعلان مجموع في يفعلون. (قلت): إن ذلك باطل، إذ لو كان مثنى لجاز أن تقول زيد قاما إذا صدر منه القيام مرتين، أو زيد قاموا إذا صدر منه القيام ثلاث مرات فأكثر وهو باطل، وأما الزيدان يقومان فيقال: قاما مرة أو مرتين أو أكثر.

وقوله: [الدال على اثنين] خرج به المفرد نحو: رجل رجلان كسكران وصف لمن يمشي على رجليه، وجمع التكسير نحو: صنوان جمع صنو وهو الربيب الذي يكون في جنب النخلة أو غيرهما إذا أعرب بالحركات على النون المنونة، لأن صنوانا يستعمل بلفظ واحد للمثنى وجمع التكسير، ويفرق بينهما بأنه إن أريد به الجمع أعرب بالحركات على النون المنونة، وإن أريد المثنى كسرت النون دائماً وأعربت بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، فهو لفظ مشترك بين المثنى وجمع التكسير، وليس له نظير إلا قنو وقنوان اسم للعنقود، والأولى التعبير بالموضوع لاثنين بدل الدال ليخرج كرتين من قوله: تعالى: ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ لأنه وإن دل على اثنين لكن لم يوضع إلا للجمع قاله الزياتي.

وقوله: [بزيادة في آخره] خرج به نحو شفع وزوج مما دل على اثنين لا بالزيادة، لكن اعترض الزمخشري التمثيل بزوج لما يدل على اثنين من أن الحيوان إذا كان وحده قيل له مفرد، فإذا كان معه غيره قيل لكل واحد منهما زوج وهما زوجان بدليل قوله تعالى: ﴿خلق الزوجين الذكر والأنثى﴾ فأطلق الزوج على المفـرد اهـ. واعترض الزمخشري ساقط لأن الذي يدل على العدد والكلام فيه زوج بدون أل، والذي اعترض به الزوج بأل بمعنى البعل فلم يتوارد على فعل واحد.

وقوله: [صالحاً للتجريد] احترز به من نحو: اثنين واثنتين وإن خرجا مما بعده، وكلا وكلتا وقوله: [وعطف مثله عليه] احترز به من نحو القمرين للشمس والقمر، والعمرين لأبي بكر وعمر، مما فيه تغليب، ثم الضمير في مثله المتبادر من كدي عوده على الاسم الدال على اثنين وهو لا يصح. ولك أن تقول: هو عائد على المجرد المفهوم من التجريد، أو عائد على الاسم لا بقيد كونه دالا على اثنين، ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثر ثمانية شروط أشار لها من قال:

يعني أن كلا يرفع أيضاً بالألف كالمثنى لكن بشرط إضافته إلى الضمير، وإلى ذلك أشار بقوله(إذا بمضمر مضافاً وصلا) وفهم من عطفه كلا على المثنى أن كلا ليست بمثنى حقيقة تقول: قام الزيدان كلاهما، وقيده بإضافته إلى

ولـلذي ثـنـى قـل ثـمـان مـن الـشـروط فـزت بـالـبـيـان
أولـهـا الاعـراب والـتـنـكـيـر وعـدم الـتـركـيـب والـنـظـير
وان يـكـون مـفـرداً وأن لا يـغـنـي عـنـه غـيـره ع نـقـلا
كـذا اتفـاق اللفظ والـمعـنى فـذى شـروطـه مجمـوعـة لـلمحـتـذى

فيخرج بالشرط الأول المبني كأسماء الاشارات والموصولات(فإن قلت) : يرد ذان وتان واللذان واللتان فإنها مثناة معربات مع أن مفردها مبني. (قلت) : أجيب بأنها غير مثناة حقيقة، وإنما هي على صورة المثنى، فقول الناظم في اسم الاشارة وذان تان للمثنى لصورته وللملحق به كقوله في الموصول واليا إذا ما ثنيا لا تثبت إذا كان على صورة المثنى والملحق به، ويخرج بالثاني العلم الباقي على علميته، ولا يثنى العلم كزيد إلا إذا قدر تنكيره، والدليل على التنكير دخول الألف واللام، ويخرج بالثالث المركب الاسنادي كزيد قائم مسمى به فلا يثنى اتفاقاً، وكذا المركب تركيباً مزجياً علىٰ الأصح، وأما المركب الإضافي فيثنى صدره وهو المضاف، فتقول في تثنية غلام زيد: غلاما زيد، وقوله والنظير بالرفع عطف على الإعراب لا بالجر عطف على التركيب مدخول لعدم، لأنه شرط وجودي لا عدمي ويخرج به ما لا نظير له في الوجود كالشمس والقمر، وأما قولهم: القمران فمن باب التغليب فهو ملحق بالمثنى، ويخرج بالخامس غير المفرد فلا يثنى المثنى ولا الجمع الذي على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، ويخرج بالسادس اللفظ الذي لم يثن أصلاً لاستغنائهم بعدد يدل على ذلك كثلاثة، فإنهم يستغنون عن تثنيته بستة وعن جمعه بتسعة، ويخرج به اللفظ الذي استغنى عن تثنيته بتثنية غيره كسواء، فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا سيان ولم يقولوا سوا آن، ويخرج بالسابع ما إذا اختلفا في اللفظ فلا يثنيان حقيقة، وأما الأبوان بالألف واللام فهو من باب التغليب ملحق بالمثنى، ويخرج بالثامن ما إذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى كالمشترك نحو: عينين إذا أريد بإحداهما الجارحة وبالأخرى الذهب فلا يثنى جميع ذلك.

(فإن قلت) : لم أعرب المثنى والجمع على حده بالحروف دون الحركات؟ (قلت) : لأن التثنية والجمع فرعا الافراد، والاعراب بالحروف فرع عن الحركات، فأعطى للفرع والأصل للأصل، ما ذكره الناظم من إعراب المثنى بالألف رفعا الخ هو لغة الجمهور، وأما كنانة وهمدان فيلزمان المثنى الألف في الأحوال كلها، ويعربانه بالحركات المقدرة عليها، وعليه يخرج ﴿إن هذان لساحران﴾ وهنالك لغة أخرى تلزمه الألف أيضاً في الأحوال كلها أيضاً، ولكن تعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعاً ونصباً وجراً كالمفرد، وبعضهم بالضمة المقدرة على الألف رفعاً بالفتحة عن الياء والكسرة عليها. وقال الزجاج: أن المثنى مبني على الألف رفعاً وعلى الياء جراً ونصباً وهو ضعيف، والباعث على التثنية الاختصار، فالزيدان أخصر من زيد وزيد.

وقوله: [وقيده بالإضافة إلى الضمير الخ] (إن قلت) : ما الفرق بين الإضافة إلى الظاهر وإلى المضمر حتى فرقوا بينهما؟ (قلت) : لأن الاضافة إلى المضمر على خلاف الأصل والإعراب بالحروف على خلاف الأصل، فأعطى

الضمير احترازاً من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حينئذ بحركات مقدرة بالألف، و(مضافاً) حال من الضمير المستتر في (وصلا) وبمضمر متعلق بوصلا والتقدير: إذا وصل بمضمر في حال كونه مضافاً إليه أي إلى الضمير. وقوله: (كلتا كذاك) أي كلتا مثل كلا في أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى الضمير، وفهم أيضاً من قوله: كلتا كذاك أن كلتا ليست بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه، وكلتا مبتدأ وكذاك خبره. وقوله: (اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان) يعني أن اثنين واثنتين يرفعان بالألف كالمثنى بغير شرط، ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقي وهما: ابنان وابنتان، وإنما حكم على كلا وكلتا واثنتين أنها ليست بمثناة حقيقة لأنها لا تصلح للتجريد، وعطف مثلها عليها. وقوله: (وتخلف اليا في جميعها الألف جراً ونصباً) يعني أن الياء تخلف الألف في الجر والنصب في جمع ما ذكر، فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو: مررت بالزيدين والاثنين كليهما، ورأيت الهندين والاثنتين كلتيهما. وقوله: (بعد فتح قد ألف) يعني ان الياء في الجر والنصب يفتح ما قبلها بالفتح المعهود في الرفع وهو المراد بقوله: قد ألف، والياء فاعل بتخلف، والألف مفعول به، وقصر الياء ضرورة ونصب جراً ونصباً على إسقاط الخافض أي في جر ونصب، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير، في حال كون هذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفي جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف. ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في جمع المذكر السالم وما ألحق به، وإلى ذلك أشار بقوله:

خلاف الأصل لخلاف الأصل، وأعطى الأصل للأصل، وإنما كانت الاضافة إلى المضمر على خلاف الأصل لأنه لا يظهر فيه إعراب، والاضافة إلى الظاهر أصل لأنه يظهر فيه الإعراب، أو يقال: أعربا تارة بالحركات المقدرة في الألف مثل المقصور حيث أضيفا إلى اسم ظاهر نحو: كلتا الجنتين نظراً إلى لفظهما وهو مفرد، وبالحروف حيث أضيفا إلى ضمير نظراً إلى المعنى وهو مثنى.

وقوله: [ومضافاً حال الخ] لم يذكر له كدي محترزاً ويؤخذ منه أن قوله مضافاً توكيد لمعني الوصل وعلى هذا جمهور الشراح. وقال المراكشي: أنه احترز به من يا زيد ويا عمرو القمح والشعير كلاهما أمر من كال من الكيل والألف فيه فاعل وهما مفعوله فالضمير موصول بها وهو غير مضاف، وهذا وإن أمكن من جهة اللفظ فهو بعيد من جهة المعنى، لأن الكلام في الاسم المعرب على أنه وإن أمكن في كلا لا يمكن في كلتا، والصواب أنه أتى بمضافاً ليفيد أن المراد بالوصل الوصل البعدي، لأن لفظ الوصل يشمل القبلي والبعدي، فيكون احترازاً من الوصل القبلي نحو: الزيدان هما كلا الرجلين فتعرب حينئذ بالحركات.

وقوله: [على إسقاط حرف الجر] النصب على إسقاط حرف الجر لا يكثر في غير إن وأن وكي إلا والمجرور معرفة بأل نحو: يمرون الديار أي بالديار، وأما إن كان نكرة كما هنا فنادر، والوجه الثاني لا يصح إلا بتأويل، لأن وقوع المصدر حالا موقوف على السماع وسيقول:

ومصدراً منكراً حالا يقع بكثرة

قال كدي: هناك ومع كثرته فلا يقاس عليه.

٣٥ ـ وَٱرْفَـعْ بِـوَاوٍ وَبِيَـا ٱجْـرُرْ وَٱنصِبِ ... سَـالِمَ جَمْـعِ عَـامِـرٍ وَمُـذْنِـبِ
٣٦ ـ وَشِـبْـهِ ذَيْـنِ وَبِـهِ عِـشْـرُونَـا ... وَبَـابُـهُ أُلْـحِـقَ وَٱلأَهْـلُونَـا
٣٧ ـ أُولُـو وَعَـالَـمُـونَ عِـلِّـيُّـونَـا ... وَأَرْضُـونَ شَـذَّ وَالسِّـنُـونَـا
وَبَـابُـهُ وَمِثْـلَ حِيـنٍ قَـدْ يَـرِدْ ... ذَا ٱلْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّـرِدْ

يعني أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء، ولما كان على نوعين: أحدهما اسم ويشترط في مفرده أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب، والآخر وصف مذكراً عاقلاً خالياً من

(وارفع بواو) هذا هو الموضع الثالث من أبواب النيابة. قول كدي :[أن جمع المذكر السالم الخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم سالم جمع من إضافة الصفة إلى الموصوف، وكما يسمي جمع المذكر السالم يسمي الجمع الذي على حد المثنى والجمع على هجاءين.

(فإن قلت) : لم أعرب المثنى بالألف رفعاً والجمع الذي على حده بالواو رفعاً وهلا عكسوا؟(قلت) : لكون الألف تدل على التثنية مع الفعل نحو: اضربا، والواو تدل على الجمع معه نحو: اضربوا، فاستصحب ذلك في الاسم، وتعليل الملوي نقلاً عن ابن غازي لا معنى له. وقوله :[أحدهما اسم الخ] المراد الاسم الخالص القابل للصفة بدليل ما بعده. وقوله :[أن يكون علماً الخ] احترز به من نحو رجل فلا يجمع بالواو والنون.

(فإن قلت) : قد ذكروا أن شروط المثنى الثمانية المارة تشترط في الجمع على حده ومن جملتها أن يقدر تنكيره ولا يعرف إلا أن دخلت عليه أل نحو: الزيدون وإلا فيبنى على تنكيره، فما الفرق بين النكرة الأصلية كرجل والعارضة كزيد حتى جمع الثاني دون الأول؟(قلت) : أجاب الطيبي في حواشي الكشاف بأن الأصل في العلم أن لا يجمع لدلالته على شخص معين، لكن جمع بتقدير كونه في قوة وصف وهو كونه مسمى بالزاي والياء والدال بخلاف رجل فلا يدل على معين فلا يمكن تقديره وصفاً ا هـ.

وقوله :[لمذكر] احترز به من المؤنث نحو هند، ثم إن المراد كونه مذكراً في المعنى ولا عبرة بلفظه، فلو كان نحو هند وزينب علماً لمذكر لجمع هذا الجمع. وقوله :[عاقل] إحترز به من نحو واشق اسم لكلب، ثم إنه يوجد في بعض النسخ تقديم عاقل على مذكر، وفي بعضها لمذكر بلام الجر.

وقوله :[خالياً من تاء التأنيث] احترز به من نحو طلحة وحمزة، واستشكل عدم جمعه جمع تذكير مع قولهم في العدد ثلاثة طلحات بالتاء فاعتبروا تذكيره في العدد دون الجمع، وأجيب بأن المعدود مدلول اللفظ وهو مذكر قطعاً، والمجموع عو اللفظ وهو مؤنث قطعاً، وفيه ألغز الزمخشري فقال: أخبرني عن علم مذكر عاقل يجمع بالألف والتاء.

وقوله :[ومن التركيب] أما المركب الإسنادي إذا سمي به نحو قام زيد فلا يجمع لأنه محكي والمحكي لا يغير، وأما المركب المزجي فقيل يمنع جمعه مطلقاً، وقيل: يجوز مطلقاً، وقيل أن ختم بويه نحو سيبويه جاز جمعه وإلا امتنع نحو بعلبك، وأما المركب الإضافي فلا يجمع إلا صدره، تقول في جمع غلام زيد: غلامو زيد بحذف نون غلامو الجمع للإضافة، وقال الكوفيون: يجمع كل من الصدر والعجز فيقال: غلامو الزيدين.

وقوله :[أن يكون مذكراً] أي صفة لمذكر فقط إحترازاً من نحو حائض وطالق، واحترازاً مما إذا كان الوصف

التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثالين: الأول للأول وهو عامر، والثاني للثاني وهو مذنب. وقوله: (وشبه ذين) يعني وشبه عامر ومذنب في كونهما على ما ذكر وبواو متعلق بارفع، وبياء متعلق باجرر وانصب فهو من باب التنازع، وفيه تقديم المتنازع فيه، وهو جائز عند بعضهم، (سالم) جمع منصوب بأحد العوامل فهو أيضاً من باب التنازع. وقوله: (وشبه ذين) مجرور عطفاً على (عامر ومذنب) والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما. وقوله: (وبه عشرونا وبابه ألحق) هذه هي الكلم التي ألحقت بجمع المذكر السالم في الإعراب وذكر منها سبعة ألفاظ عشرون وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، وبابه يعني ثلاثين إلى التسعين، ويتضمن أيضاً

يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو جريح لأنه لو جمع بالواو والنون لتمحض للتذكير، والفرض أنه مشترك فلا يتمحض لأحدهما إلا بذكر قرينة خارجة عن جوهر وذات اللفظ كذكر الموصوف. وقوله: [عاقلاً] ويوجد في بعض النسخ مقدماً على مذكراً واحترز به من نحو صاهل صفة لفرس (فإن قيل) : يرد على هذا القيد قوله تعالى: ﴿رأيتهم لي ساجدين﴾ إذ هو جمع ساجد، وصف في المعنى لمن لا يعقل وهو أحد عشر كوكباً والشمس والقمر (فالجواب) أن ما ذكر منزل منزلة من يعقل لفعلهن السجود الذي هو من أفعال العقلاء.

وقوله: [خالياً من تاء التأنيث] احترز به من نحو علامة وفهامة. (فإن قلت) : التاء في نحو علامة وفهامة ليست للتأنيث وإنما هي لتأكيد المبالغة. (قلت) : مرادهم هنا بتاء التأنيث التاء الموضوعة للتأنيث في الأصل وإن لم تستعمل الآن فيه.

وقوله: [لا يمتنع مؤنثه الخ] احترز به من نحو سكران وغضبان فلا يجمع هذا الجمع لأن مؤنثه التي هي سكرى وغضبى لا تجمع بالألف والتاء، فلو جعل ما ذكر علماً صح فيه الجمعان وخرج عن موضوعنا. (فإن قلت) : أجمع في التوكيد في نحو: جاء الزيدون أجمعون جمع هذا الجمع فهو علم أو صفة (قلت) : هو من قبيل الوصف لأن أصله اسم تفضيل ثم استعمل في الجمعية.

وقوله: [أتى بمثالين] جواب لما، وحينئذ فمقتضى الظاهر أن يقول الناظم جمعي عامر ومذنب بتثنية جمع لكن أفرده اتكالاً على ظهور المعنى. وقوله: [وهو جائز عند بعضهم] لكن الناظم لا يراه، فالأولى أن معمول انصب محذوف لدلالة معمول اجرر عليه أو العكس، فهو من باب الحذف لا من باب التنازع.

وقوله: [وذكر منها سبعة ألفاظ] في هذا إشارة إلى أن الناظم لم يحرز الملحقات وأجحف بها غاية ولم يرتبها، بل ذكرها على حسب ما سمح الوزن وهو كذلك، وقد أجاد الموضح هنا غاية حيث قسمها إلى أربعة أقسام ورتبها ترتيباً حسناً فرحمه الله. وقوله: [وهو اسم جمع] لا يقال لو كان جمعاً لعشرة لكان أقل مصدوقة ما يصدق عليه ثلاثون بناء على أن أقل الجمع ثلاثة، وقد علمت أنه لا يدل على ذلك. وقوله: [ثلاثين إلى التسعين] نكت بهذا على الناظم إذ قوله وبابه يشمل مئين وليس مراداً لأنه من باب سنين كما يأتي، ولو عبر بعشرين وأخواتها لكان أولى.

وقوله: [ويتضمن] أي باب عشرين، والأولى إسقاطه لأن قوله: من الثلاثين إلى التسعين يغني عنه، فمجموع ألفاظ عشرين وبابه ثمانية وكلها واردة في القرآن، قال تعالى: ﴿إن يكن منكم عشرون﴾ ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾ ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً﴾ ﴿فاطعام ستين مسكيناً﴾

سبعة ألفاظ، (والأهلون)وهو جمع غير مستوف للشروط لأنه ليس بعلم ولا صفة، و(أولو) وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، و (عالمون)وهو أيضاً اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وليس جمعاً لعالم لأن عالماً أعم: و (عليون)اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ، و (أرضون)جمع أرض، وقوله: (شذ)راجع إلى أرضين، ووجه شذوذه أنه من باب سنين، وباب سنين مطرد فيما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كثبة وعدة، ولم يحذف من أرض حرف أصلي فيعوض منه بل حذف تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير كقولهم: أريضة فشذ على هذا جملة في موضع الحال من أرضون والتقدير: وأرضون في حال كونه شاذاً، والسنون وبابه يعني كل ما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كعزين، وثبين، ومئين.

﴿ذرعها سبعون ذراعاً﴾ ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾. وقوله: [لأنه ليس بعلم الخ]الضمير في لأنه يعود على المفرد وهو أهل لأنه اسم للشيء الذي ينسب إليه العشيرة، وفي التنزيل: ﴿شغلتنا أموالنا وأهلونا﴾ ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾ إلى أهليهم. وقوله: [لأنه لا مفرد له من لفظه]وأما من معناه فموجود وهو ذو بمعنى صاحب، وأولو من الأسماء اللازمة للإضافة، قال عز وجل: ﴿ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى. إن في ذلك لذكرى لأولي الألباب﴾.

وقوله: [لأن عالماً أعم الخ]بيان العموم والخصوص أن عالم المفرد بفتح اللام اسم لكل ما سوى الله تعالى من عاقل وغيره وعالمون إنما يطلق على العقلاء، والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس كما هنا. وقيل: جمع له باعتبار من يعقل.

وقوله: [اسم لأعلى الجنة]هو الذي عليه الأزهري وجمهور شراح الألفية، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين﴾ مع أن في آخر الآية ما يشهد أن عليين اسم للكتاب نفسه وهو: ﴿وما أدراك ما عليون﴾ كتاب إلا أن يكون كتاب على حذف مضاف أي محل كتاب، والذي عند أبي السعود وغيره أن عليين علم على ديوان الخير الذي دون وجمع فيه كل ما عمله صلحاء المتقين والملائكة، سمي بذلك لأنه سبب الارتفاع لأعلى الجنة، فعلى هذا يكون كتاب في الآية مراداً به حقيقته.

وقوله: [جمع في اللفظ]بل هو في الأصل جمع على بكسر العين وتشديد اللام مكسورة من العلو، ولم تتوفر فيه الشروط لأنه غير علم ولا صفة، ثم نقل وصار علماً على مذكر. وقوله: [ووجه شذوذه أنه من باب سنين]مراده بكونه من باب سنين أن كلًا من أرضين وسنين وأمثاله جمع تكسير لتغيير بناء الواحد، إلا أنه ألحق بجمع المذكر السالم، فإن توفر فيه ضابط باب سنين فيكون لحاقه مطرداً وإلا فيكون شاذاً كأرضين، وبما قررنا تعلم أن كلام كدي صحيح ولذا قال بركة في حواشيه عليه أصاب في رجوعه لأرضين، والذي للشاطبي أنه راجع لجميع الملحقات وجعل الأهلون وما عطف عليه مبتدأ وجملة شذ خبره وأفرده باعتبار ما ذكر، فيكون الناظم موافقاً لما نص عليه في التسهيل من أن جميع الملحقات شاذة.

وقوله: [فيعوض منه]أي حتى يعوض منه. وقوله: [حرف أصلي]الحرف الأصلي هنا وفيما قيل صادق بحذف فاء الكلمة وعينها ولامها، والصواب تخصيص ذلك باللام. (فإن قلت): على اللام يحمل كلام كدي (قلت): يصح هذا الحمل لو لم يمثل قبل بعزة وهنا بعزين المحذوف فاء الكلمة.

وقوله :(ومثل حين قد يرد ذا الباب) **الإشارة بذلك إلى سنين وبابه أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون ولا تحذف النون للإضافة، وفهم من قوله :**(قد يرد) **أن ذلك قليل ومنه قولهﷺ : «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف» في إحدى الروايتين، وقوله :**(وهو عند قوم يطرد) **يعني أن هذا الاستمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله :**

دعـاني من نـجـد فـإن سنينـه لعبـن بنـا شـيبـاً وشـيبننـا مـردا

ثم قال :

وقوله :[وعوض منه تاء التأنيث] الصواب أن يقول: وعوض منه هاء التأنيث لإخراج نحو بنت مما حذفت منه لامه وعوض منها تاء التأنيث. وقوله :[كعزين] غير صواب، ويوجد في بعض النسخ عضين بالضاد بدل عزين وهي نسخة مصلحة.

وقوله :[وثبين] جمع ثبة بضم ثاء المفرد، ويجوز في الجمع الكسر وهو الأكثر والضم، والثبة الجماعة أصله ثبو بالواو حذفت وعوض منها هاء التأنيث، وقيل أصله بالياء. وقوله :[ومئين] جمع مائة وأصله مئي بالياء ففعل به كما فعل بما قبله، ومحترزات القيود التى ذكر كدي على الصواب أنه يخرج بقوله ما حذف نحو: تمرة لعدم الحذف فالتاء غير معوضة من شيء، وبقوله: لام الكلمة نحو عدة مما حذفت فاؤه وعوض منها هاء التأنيث، إذ أصل عدة وعد بكسر الواو حذفوا فاء الكلمة وعوضوا منها هاء التأنيث، فليس من باب سنين خلاف ما يقتضيه كدي ويخرج نحو ثبة إسم لوسط الحوض لأن المحذوف عين الكلمة، وبقوله: وعوض عنه نحو يد ودم مما حذف منه لام الكلمة ولم يعوض منها شيء إذ أصلهما يدي ودمي، وبقوله: هاء التأنيث نحو اسم وبنت مما حذفت لامه وعوض عنها غير هاء التأنيث، فأصل اسم سمو حذفوا لام الكلمة وعوضوا منها الهمزة، وأصل بنت بنو.

وقوله :[الإشارة بذلك إلى باب سنين] مثله في المرادي والسيوطي والأشموني والموضح على أحد الاحتمالين، وقيل هو راجع للنوع المسمى به أيضاً، ويكون الناظم حينئذ أفرد الإشارة باعتبار ما ذكر، ثم أن الموضح شبه ذلك بغسلين وهو أحسن من تشبيه الناظم بحين لوجهين: أولهما أن حيناً لا يلزم الإعراب لجواز إضافته إلى الجمل وبنائه حملا على إذ، وسيقول الناظم: وما كاذ معنى كإذ الخ، بخلاف غسلين فهو ملازم للإعراب والياء ثانيهما: أن يكون التشبيه تاماً فإن الياء والنون زائدتان في سنين مثلهما في غسلين بخلاف حين.

وقوله :[في إحدى الروايتين] وهي إثبات النون في سنين والإعراب بالكسرة الظاهرة تحتها، فبقاء النون مع الإضافة دليل على أنه أتى به على لغة غسلين، ولو حذف النون للإضافة لكان على اللغة المشهورة وهي الرواية التي احترز عنها كدي بقوله في إحدى الروايتين. وقوله :[يعني أن هذا الاستعمال] أي الذي هو لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون.

وقوله :[كقوله: دعاني إلى آخر البيت] من الطويل وقائله الصلت بن عبد الله شاعر إسلامي، ولجده صحبة وهو بيت من قصيدة قالها حين اشتاق إلى وطنه، وذلك أنه كان يهوى ابنة عمه فمنع من تزويجها فخرج إلى طبرستان ومات بها، ودعاني فعل أمر بمعنى أتركاني، وهو من خطاب الواحد بما يخاطب به المثنى على لغة الشاعر، ويريدون بذلك التوكيد على حد قول امرىء القيس: قفا نبك الخ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على مخاطب واحد

٣٩ - وَنُـونَ مَجْمُـوعٍ وَمَـا بِـهِ ٱلْتَحَقْ فَـافْتَـحْ وَقَـلَّ مَنْ بِكَسْـرِهِ نَـطَقْ

يعني أن نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل، وقيل: هو مختص بالضرورة، كقوله:

ومـاذا يـدري الـشعـراء مـنـي وقـد جـاوزت حـد الأربـعـيـن

وقوله:

٤٠ - وَنُـونُ مَـا ثُـنِّيَ وَٱلْمُلْحَـقِ بِـهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَـانْـتَـبِـهْ

يعني أن نون المثنى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع، فكسرها كثير وفتحها قليل، قيل: وهي لغة مع الياء، وقيل: مطلقاً. وقوله: فانتبه، أي فانتبه لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية. ومن

والألف توكيد له، وقيل: الألف هو الفاعل والنجد بفتح النون لغة ما ارتفع من الأرض، والمراد به هنا موضع أوله من ناحية الحجاز من ذات عرق إلى العراق، وفاء فان: التعليل وسنينه: بإثبات النون قبل الهاء منصوب بفتحة ظاهرة على النون على إنه اسم أن، ولعبن: فعل ماض والنون فاعله عائد على سنينه، وشيباً: بكسر الشين جمع أشيب حال من نا المجرور بالباء، وشيبننا: بفتح الياء المشددة فعل ماض والنون فاعله ونا مفعولة، ومرداً: حال من نا وهو جمع أمرد وهو الذي لم ينبت شعر شاربه، والمعنى: اتركني من ذكر هذا الموضوع لأن مرور السنين به لعب بنا كباراً وصغاراً، والشاهد في سنينه حيث ثبتت النون مع الإضافة ونصب بالفتحة، ثم إن كدي صرح بأن المراد بقوم في النظم: العرب، وظاهر تخصيص هذا الأطراد بسنين وبابه، وصرح بذلك الشارح والمرادي، والذي في الأشموني والموضح أن قول الناظم وهو عند قوم يطرد راجع لجمع المذكر السالم وكل ما ألحق به هو الصواب، ويكون المراد بقوم النحاة وهو الموافق لما يوجد في بعض نسخ الناظم والفراء يراه مطرد.

(ونون مجموع وما به التحق)، قول كدي: [وقيل: هو مختص بالضرورة] أي بعد الياء ولم يسمع بعد الواو، وفي هذا تنكيت على الناظم الذي يقتضى أنه لغة قليلة لا ضرورة، وما اقتضاه الناظم في الخلاصة من القلة هو الذي صرح به في الكافية، وذكره العيني وأجازه أبو حيان، ولعله لكون التنكيت غير تام ضعفه كدي بقيـل.

وقوله: [كقوله: وماذا] البيت من الوافر، وقائله سحيم بن وثيل الرياحي على اختلاف فيه، وما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: اسم موصول، والجملة بعده صلته والعائد محذوف أي يدريه، ومعنى يدري: يبتغي، والجملة من الموصول وصلته خبر ما، ويجوز أن تكون ذا ملغاة مركبة مع ما، فتكون مفعولاً مقدماً وسيقول الناظم: ومثل ماذا بعد؟ ما استفهام، والواو في وقد واو الحال، والشاهد في كسر نون الأربعين، وقيل: لا شاهد في هذا البيت لاحتمال أن تكون النون كسرت للقافية، ولاحتمال أن تكون الكسرة كسرة إعراب وإنها مجرور بها، فيكون معرباً بالحركات إجراء له مجرى حين، وقد اضطرب كلام ابن مالك كالموضح، فتارة استشهد به على الإعراب بالكسرة، وتارة على كسر النون والإعراب بالحروف.

(ونون ما ثني)، قول كدي: [قيل وهي لغة مع الياء] شاهده قول حميد بن ثور يصف قطاة:

علـى أحوذيـن استقلـت عشيـة

والشاهد في فتح نون أحوذيين تثنية أحوذي وهو الخفيف في المشي، وأراد بها هنا جناحي حمامة يصفها

مواضع النيابة نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله:

وَمَـا بِـتَـا وَأَلِفٍ قَـدْ جُـمِـعَـا يُكْسَـرُ فِي ٱلْجَرِّ وَفِي النَّصْب مَعَـا ٤١ ـ

بالخفة. وقوله: [... مطلقا] أي بعد الألف وبعد الياء، ويوجد في بعض نسخ المكودي بيت شاهد لكونها مفتوحة بعد الألف نص ما يوجد، ومنه قول الشاعر:

أعـرف منها الجيـد والعينـانـا ومنخـريـن أشبـهـا ظـبـيـانـا

البيت من الرجز، وقائله رجل من بني ضبة، وقيل: مصنوع، والجيد: العنق، وظبيانا: اسم رجل وليس تثنية ظبي خلافاً للهواري، وضمير منها يعود لسلمى، والشاهد في العينانا حيث أثبت الألف وفتح النون، وقول من قال هذا البيت لا دليل فيه لاحتمال أنه على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها، ويعربه بالحركات على النون بمنزلة المفرد غير صحيح لقوله بعد: ومنخرين بالياء، فدل على أنه لا يلزم الألف في الأحوال كلها.

وقوله: [من الفرق الخ] (إن قلت): ما علة ذلك؟ وهلا عكسوا فكسروا نون الجمع وفتحوا غيره؟ قلت: المثنى خفيف، والجمع ثقيل، والكسر ثقيل، والفتح خفيف، فأعطي الخفيف للثقيل ليقع التعادل، وكسر ما قبل الياء في الجمع، وفتح في المثنى طلباً للتعادل لتقع الياء بين مفتوح ومكسور في التثنية، وبين مفتوح ومكسور في الجمع، وإنما لحقتهما النون عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين، وقدم نون الجمع على نون المثنى لأن الجمع مختص بالعقلاء فكان أشرف، ولأن الكلام في الجمع فقلل الفصل، إذ فصل واحد بين المثنى ونونه خير من فصلين، ولم يذكر كل نون متصلاً بمحله لأنه غير مقصود بالذات في هذا المحل، لأن المقصود به بيان العلامات الفرعية لكنه من التبرعات الجميلة، وقد جمع الناظم البيتين في بيت واحد في الكافية نصها:

والنـون في جمـع لـه فتـح وفـي تـثـنـيـة كـسـر وعكس قـد يـفـي

(وما بتا وألف قد جمعا) هذا هو الموضع الرابع من أبواب النيابة، وكان الأولى أن يقدم جمع المؤنث والاسم الذي لا ينصرف على سائر المعربات بالحروف، لأن نيابة الحركة عن الحركة نيابة أصل عن أصل، ونيابة الحرف نيابة فرع عن أصل، وأجيب بأن المفرد أصل للمثنى، والمثنى أصل للجمع المذكر، وجمع المذكر أصل لجمع المؤنث، وأما ما لا ينصرف لما كان شبيهاً بالفعل تأخر وهو فرق حسن غاية، و(ما) في النظم موصولة، فإن جعلتها واقعة على المفرد طابقت ضمير الصلة في جمع، وخالفت ضمير يكسر الذي هو خبر عن ما، لأن المفرد لا يكسر في النصب، وإن جعلت ما واقعة على الجمع طابقت ضمير الخبر وهو يكسر، وخالفت ضمير الصلة الذي في جمع، لأن الجمع لا يجمع، وأجيب بأن (ما) واقعة على الجمع، وإن ضمير جمع يعود على ما على حذف مضاف، والتقدير: والجمع الذي جمع مفرده بكذا يكسر كما مر نظيره، أو أنها واقعة على المفرد وهو على حذف مضاف تقديره: وجمع ما أي المفرد الذي جمع، فيكون جملة جمع صلة ما، وضمير جمع عائد على ما، وضمير يكسر الخبر عائداً على جمع المقدر، هكذا في جميع ما وقفت عليه، والذي ذكره بعض المحققين أن ما واقعة على المفرد والجمع معاً، وضمير جمع يعود عليها باعتبار المفرد، وضمير يكسر يعود عليها باعتبار الجمع، فهو من باب الاستخدام لأن الاستخدام له نوعان: أحدهما أن تريد بلفظ له معنيان احدهما ثم تعيد الضمير عليه باعتبار المعنى الآخر كقوله:

٤٢ ـ كَذَا أُولاتُ وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ كَـأذْرِعَـاتٍ فِيـهِ ذَا أَيْضـاً قبِـلْ

يعني أن المجموع بالألف والتاء الزائدتين وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول: مررت بالهندات، ورأيت الهندات، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة حملاً عن جمع المذكر السالم لأنه فرع عنه، وقدم الجر لأن النصب محمول عليه. وقوله:

كـذا أولات والـذي اسمـاً قـد جعـل كـأذرعـات فـيـه ذا أيضـاً قـبـل

هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان: الأول: أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له

إذا نـزل الـسـمـاء بـأرض قـوم رعـيـنـاه وإن كـانـوا غـضـابـا

فأطلق السماء أولاً على المطر، ثم أعاد الضمير على السماء باعتبار النبات إذ هو الذي يرعى، والسماء يطلق على المطر والنبات. وثانيهما: أن يكون اللفظ له معنيان أيضاً فتطلقه عليهما وتعيد الضمير عليه، أولاً: باعتبار معنى، وثانياً: باعتبار معنى، فتكون ما واقعة على المفرد والجمع، فأعاد عليها ضمير جمع باعتبار المفرد، وضمير يكسر باعتبار الجمع، ومنه قوله:

فسقى الغضى والسَاكنيه وإن همـو شبـوه بيـن جـوانـحي وضـلوعـي

فالغضى يطلق على شجر وعلى النار، فأعاد الضمير الأول الذي هو في الساكنيه على الغضى باعتبار مكانه، وأعاد الثاني الذي شبوه باعتبار النار الحاصلة مَن الشجر وكلاهما مجاز، وهذا ظاهر غاية هذا، وقد قال الحافظ سيدي الطيب: إن السؤال [1] غير وارد من أصله لأن المفرد الذي جمع نفس الصيغة الدالة على الجماعة، فعود الضمير على أحدهما يكون عوداً على الآخر، وباء بتا للاستعانة ليفيد أن التاء والألف زائدتان، أو للآلة فيؤخذ منه أنهما آلتان للجمع فهما زائدتان، فلو كانت إحدهما أصلية لم تكن جمع مؤنث سالماً بل تكسير فيسقط قول من قال: الصواب التقييد بالزائدتين لخروج نحو: أبيات وقضاة، فالتاء في الأول أصلية، والألف في الثاني أصلية إذ أصله قضية جمع تكسير ينصب بالفتح على الأصل، لأن ذلك مستفاد من كلام المصنف كما علمت، كما علمت، وبه تعلم غلط بعضهم في قوله: نظمت أبيات بكسر التاء، فقيل له: قل أبياتاً بالفتح، فقال: وما بتا وألف الخ، ثم لا فرق بين أن يكون التأنيث حقيقياً كهندات أو مجازياً نحو: ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾. قول كدي: [حملاً على جمع المذكر الخ]بيانه أن جمع المذكر أصل وجمع المؤنث فرع، والأصل يعرب بالياء جراً ونصباً، فلو أعرب الفرع بالفتحة على الأصل لكان له مزية على الأصل.

(فإن قلت): المزية موجودة على كل حال فإن الأصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركات (قلت): أجيب عنه بأنه لما لم يمكن في آخر جمع المؤنث السالم حروف تصلح للإعراب جعل الإعرب بالحركات.

وقوله: [وقدم الجر الخ]أشار بهذا إلى رد قول من قال: لا حاجة إلى ذكر الكسر لأنه على الاصل كالرفع، فأجاب كدي بأن فائدته التثنية على أن النصب محمول عليه. وقوله: [ولا مفرد الخ]بل له مفرد من معناه وهو ذات،

---

(١) قول المحشي أن السؤال غير وارد من أصله وقال الصبان أي وما تحققت جمعيته وحينئذ فلا تأويل.

من لفظه وإليه أشار بقوله: كذا أولات، يعني أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿وإن كن أولات حمل﴾. الثاني ما سمي به من جمع المؤنث السالم وإليه أشار بقوله: (والذي اسماً قد جعل الخ) فتقول في رجل اسمه هندات: هذا هندات، ومررت بهندات، ورأيت هندات، كما كان قبل التسمية، ومنه أذرعات: اسم موضع بالشام وذاله معجمة، فأولات: مبتدأ وخبره كذا، والذي: مبتدأ، وصلته اسماً قد جعل، وفي جعل ضمير مستتر عائد على الموصول، اسماً: مفعول ثان بجعل، وكأذرعات متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل، وذا: مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره، وقبل: خبره، وفيه: متعلق بقبل، والتقدير: والذي جعل اسماً من جمع المؤنث السالم كأذرعات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره ومن مواضع النيابة نيابة الفتحة عن الكسرة وإليه أشار بقوله:

٤٣ ـ وَجُـرَّ بِـالْفَتْحَـةِ مَـا لاَ يَنْصَـرِفْ مَـا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَـكُ بَعْـدَ أَلْ رَدِفْ

وقيل: إنه جمع إلى وزان مدى خلط(١) بينهما. وقوله: [وإن كن أولات] أصله كون من باب فعل بالفتح، فنقل إلى فعل بالضم لقوله في اللامية وانقل(٢) لفاء الثلاثي شكل عين إذا اعتلت الخ، فلما اتصلت نون النسوة سكن النون لام الكلمة بعد تسكين الواو، ونقل حركتها للكاف، وحذفت الواو لدفع التقاء الساكنين، وأدغمت النون في نون النسوة، فالنون هو اسمها، وأولات خبرها منصوب بالكسرة.

وقوله: [الثاني ما سمي الخ] أشار بهذا إلى أن المراد بقول الناظم: (والذي اسماً قد جعل) أن معناه جعل علماً على مسمى به، وليس المراد فيه مطلق الاسمية فينصب لأنها موجودة في الجمع، وفيه لغتان غير هذه وهما: إعرابه إعراب ما لا ينصرف فيخفض بالفتحة النائبة عن الكسرة من غير تنوين، والثاني: إعرابه إعراب جمع المؤنث فينصب بالكسرة مع حذف التنوين، فاللغة الاولى راعت الجمعية فقط، والثانية راعت العلمية، والثالثة توسطت بين الامرين راعت الجمعية فنصبته بالكسرة، وراعت العلمية فحذفت تنوينه. (لا يقال): التنوين هنا للمقابلة لا تنوين الصرف. (لأنا نقول): كان للمقابلة حيث كان جمعاً، وقد انسلخ بعد جعله مسمى عن الجمعية، فالتنوين للصرف.

(وجر بالفتحة) هذا هو الباب الخامس من أبواب النيابة. قول كدي: [أن الاسم الذي لا ينصرف الخ] الاسم الذي لا ينصرف هو ما فيه علتان فرعيتان نحو: مررت بأحمد فإنه ممنوع من الصرف للعملية ووزن الفعل، أو علة واحدة قامت مقامها نحو: مساجد فهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع، ومجموع العلل تسع، جمعها ابن النحاس في قوله:

اجمـع وزن عـادلا أنث بـمعـرفـة ركب وزد عجمة فالـوصف قـدكمـلا

ويأتي بيانه في باب ما لا ينصرف إن شاء الله، وإنما لم يدخل في الاسم الذي لا ينصرف الجر لأنه أشبه

---

(١) (قوله: وزان مدى خلط بينهما) كذا بالأصل ولا يخفى ما فيه، فلعل الصواب حذف قوله: خلط بينهما، على أني لم أر هذا القول في جميع مواد الألفية شروحاً وغيرها، فلو ذكر أصلها وما آلت إليه بعد الإعلال كما فعل غيره لكان أحسن فائدة اهـ.

(٢) (قوله: لقوله في اللامية وانقل الخ) لا يصح أن يكون علة لما قبله، فلعل فيه حذفاً تقديره: ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء لقوله في اللامية: وانقل الخ، اهـ مصححه.

يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة، ولم يذكر النصب لأنه على الأصل السابق، ولما كان جره بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف ولا يدخل علي أل أشار إلى ذلك بقوله: (ما لم يضف أو يك بعد أل ردف) فشملت (أل) الزائدة نحو اليزيد، وغير الزائدة نحو الأحسن، ومعنى (ردف) تبع، وقوله: (وجر) يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، و (ما) في موضع رفع نائبه عن الفاعل، ويحتمل أن يكون فعل أمر وما في موضع نصب على أنه مفعول به، وما في قوله: (ما لم يضف) ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل. ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وإليه أشار بقوله:

٤٤ ـ وَاجْعَـلْ لِنَحْـوِ يَفْعَـلاَنِ النُّـونَـا رَفْـعـاً وَتَـدْعِـيـنَ وَتَـسْـأَلُـونَـا

٤٥ ـ وَحَـذْفُهَـا لِلْجَـزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَـهْ كَـلَمْ تَكُـونِـي لِتَـرُومِـي مَـظْلَمَـهْ

يعني أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون، وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ، وفهم من قوله:

الفعل، فكما لا يدخل الجر في الافعال كذا لا يدخل فيما أشبهها وهو الاسم الذي لا ينصرف، فإن أضيف أو دخلت عليه أل بعد من الافعال فرجع إلى الاصل فدخل الجر فيه.

(ما لم يضف أو يك بعد أل ردف) يس أي مدة انتفاء كل من الامرين معاً لا أحدهما فقط، وإن كان العطف بأو، لأنها وقعت في حيز النفي فتفيد العموم كما في قوله تعالى: ﴿ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة﴾ وإنما تكون لاحد شيئين إذا وقعت بعد الإثبات. قول كدي: [ومعنى ردف تبع] قيل: أن ردف مستغنى عنه بقوله بعد أل، وأجيب عنه بأن البعدية لا تستلزم الاتصال، لأن بعد ظرف متسع فيتناول نحو: مررت بالرجل أحمد، فزاد ردف لرفع هذا الإيهام، وقول بعض: زاده خوف توهم إن بعد في النظم بالضم مقطوع عن الإضافة مع أنه مفتوح بعيد غاية البعد.

وقوله: [ويحتمل أن يكون فعل أمر] هذا أولى ليوافق قوله بعد: (واجعل لنحو الخ) مع قوله: (وسم معتلاً الخ) وجملة ردف في موضع الحال من اسم يكن على حذف قد ومفعوله محذوف تقديره قد ردفها.

(واجعل لنحو) لما فزع من ذكر النيابة في الأسماء شرع في ذكرها في الأفعال، ولهذا قال كدي في التوطئة: ومن مواضع الخ، وهذا هو الباب السادس من أبواب النيابة. قول كدي: [في هذه الأمثلة] لم يقل كقول بعضهم الأفعال لأن هذه ليست أفعالاً بأعيانها كالأسماء الستة، وضابطها كل فعل اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة.

وقوله: [وهذه الأمثلة ثلاثة] اضطراب كلامه فجعلها في التوطئة خمسة، وفي التقرير ثلاثة وثمانية والكل صحيح، بل تصل بالاستقراء إلى عشرة، فمن نظر لمجرد اللفظ مقروناً بالواو والألف أو الياء ولم يعتبر كونه مفتتحاً بتاء ولا ياء جعلها ثلاثة، ومن نظر إلى كون الفعل مفتتحاً بالياء أو التاء في تفعلا وتفعلون ولم ينظر لضمير ولا حرف وأما تفعلين فلا تكون إلا بالتاء جعلها خمسة، ومن نظر إلى ما ذكر مع زيادة الألف في يفعلان بالياء وتفعلان بالتاء يكون ضميراً وحرفاً، وإلى كون الواو في يفعلون بالياء يكون ضميراً وحرفاً، وإلى كون الواو في تفعلون بالتاء يكون

(لنحو) أنها أكثر وتصل بالاستقراء إلى ثمانية لأن (يفعلان) شامل لما ألفه ضمير نحو: الزيدان يفعلان، ولما ألفه علامة التثنية نحو: يفعلان الزيدان، على لغة أكلوني البراغيث، ويتضمن أيضاً تفعلان بالتاء فإنه شبيه بيفعلان، ويكون أيضاً ألفه ضميراً نحو: أنتما تفعلان، وعلامة التثنية نحو: تفعلان الهندان، وأما (تسألون) فيكون واوه ضميراً نحو: أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لأنه يشبهه، وواو يفعلون يكون ضميراً نحو: الزيدون يفعلون، وعلامة جمع نحو: يفعلون الزيدون، وأما (تدعين) فلا تكون ياؤه إلا ضميراً، فهذه ثمانية أمثلة في التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ، والنون مفعول أول بـ (اجعل)، و(رفعاً) مفعول ثان وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير: واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألون، وقوله: (وحذفها للجزم والنصب سمة) أي علامة، وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه، ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله: (كلم تكوني)، ومثال للنصب وهو قوله: (لترومي مظلمة) يجوز في لامه الفتح والكسر والقياس الفتح. واعلم أن علامة الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة، وبدأ بالأسماء المعتلة فقال:

ضميراً، وكون الياء في تفعلين ضميراً جعلها ثمانية، ومن نظر إلى أنتما تفعلان المثال الأول في التاء عند كدي شامل للمثنى المذكر والمثنى المؤنث المخاطبين نحو: أنتما يا هندان تفعلان فتكون تسعة وزاد عاشراً، وهو ما إذا كان مفتتحاً بالتاء للمؤنثتين الغائبتين، والألف ضمير نحو: الهندان تفعلان وهو عكس المثال الثاني في التاء عند كدي جعلها عشرة وبعضهم جعلها تسعة، باعتبار كون الخطاب مع التاء قسماً واحداً لا فرق بين كونه للمذكر أو للمؤنث، وبعضهم جعلها سبعة، ومنهم من جعلها ستة.

وقوله: [على لغة أكلوني الخ] أي على لغة من يلحق الفعل المسند إلى الجمع علامة الجمع، وهذه اللغة هي المشار إليها بقوله: وقد يقال سعد أو سعدوا الخ، وأما على لغة الجمهور فالقياس أكلتني أو أكلني.

(كلم تكوني لترومي مظلمة) إعرابه: لم: حرف جزم، وتكوني: مجزوم بحذف النون والياء اسمها، واللام: في لترومي لام الجحود، وترومي منصوب بحذف النون بأن مضمرة بعد لام الجحود، ومظلمة: مفعولة، وجملة لترومي في محل نصب خبر تكوني.

(فرع) إنما أعربت هذه الأمثلة بالنون لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو لام الكلمة بالفتحة ليناسب الألف، وبالضمة ليناسب الواو، وبالكسرة ليناسب الياء، لم يكن الإعراب فيه ولا موجب للبناء، فجعلت هذه النون بدلاً من الضمة لمشابهتها للواو في الغنة وفي ادغامها فيها نحو: من وال، وأخرت النون وهي علامة للرفع عن الفاعل وهي الألف أو الواو أو الياء، لأن الضمير المرفوع كالجزء لا سيما إن كان الضمير حرفاً من حروف اللين وكسرت النون في يفعلان تشبيهاً بنون المثنى، وفتحت في يفعلون تشبيهاً بنون الجمع، وبعضهم زعم أن الإعراب بحركات أو سكون مقدرات على لام الأفعال.

وقوله: [والقياس الفتح] موافقة للغة، والكسر في كلام الناظم متعين لسلامته من سناد التوجيه وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي.

٤٦ - وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمَا
٤٧ - فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
٤٨ - وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضاً يُجَرْ

يعني إن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألفاً قبلها فتحة لازمة كالمصطفى، أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتقى يسمى معتلاً، وليس من الأسماء ما حرف إعرابه، وأو قبلها ضمة، وما موصولة مفعول أول بسم، ومعتلاً مفعول ثان من الأسماء متعلق بسم، وصلة ما كالمصطفى ومكارماً مفعول لأجله، ثم إن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الإعراب يعني الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو: قام الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، ويسمى مقصوراً، وقد نبه على ذلك بقوله:

(فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا)

ثم نبه على القسم الثاني بقوله:

(والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا أيضاً يجر)

(وسم معتلاً) قدم الموضح شرح قول الناظم واحذف جازماً ثلاثهن على قوله: (وسم معتلاً) لأنه هو الباب السابع من أبواب النيابة، ولما فعله الناظم وجه حسن وهو أنه لم فرغ من إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال شرع في المعتل منهما وقدم الاسم لشرفه. قول كدي: [وليس من الأسماء الخ] أي العربية كما هو موضوع كلام النحاة، وأما قولهم: سبو وصقو وكسكسو فمن أوضاع العجم وقوله: [قبلها ضمة] أي لازمة احترازاً من نحو: هذا أخوك فإنها غير لازمة. وقوله: [لتعذر النطق بها] وقد قيل:

تعذرا في الألف استثقالا في الواو والياء فخذ مثالا
كقال موسى معشر اليهود قد يأتي محمد ويغزو من جحد

وقوله: [ويسمى مقصوراً] سمي بذلك لقصر جميع الحركات فيه لتعذر ظهورها لكن يشاركه الفعل في هذا، ولا يسمى مقصوراً اصطلاحاً لكن الممدود منه نحو: جاء لا يقال فيه ممدود اصطلاحاً، والمقصور يقابله الممدود، وكتب بعض الأدباء إلى بهاء الدين ابن النحاس:

سلم على المولى البهاء وصف له شوقي إليه وأنني مملوكه
أبداً يحركني إليه تشوق جسمي به مشطوره منهوكه
لكن نحلت لبعده فكأنني ألف وليس بممكن تحريكه

ثم إن كان الاسم الذي آخره ألف ممنوعاً من الصرف قدرت فيه الضمة والفتحة على الأصل، والفتحة نيابة عن الكسرة نحو قوله تعالى: ﴿رب موسى﴾ مخفوض بالفتحة النائبة عن الكسرة للعلمية والعجمة، فإن أضيف خفض بالكسرة كموسى بني إسرائيل.

(والثان) يقرأ بحذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة وهي لغة لا للوزن كما قيل. (فإن قلت) : ما الفرق بين يد

يعني أن القسم الثاني من المعتل يسمى منقوصاً، وتظهر فيه الفتحة في حال النصب لخفتها في الياء نحو: رأيت القاضي، وتنوي فيه الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لثقلهما في الياء نحو: قام القاضي، ومررت بالقاضي، ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله:

٤٩ - وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوُ أَوْ يَاءُ فَمُعْتَلاً عُرِفْ
٥٠ - فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي
٥١ - وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِماً ... ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لازِماً

يعني أن المعتل من الأفعال على ثلاثة أقسام: ما آخره ألف نحو: يخشى، وما آخره واو نحو: يغزو، وما آخره ياء نحو: يرمي، وجميع ذلك يسمى معتلاً. و(أي)فعل شرط وهو مرفوع بالإبتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شأنية، و(آخر منه ألف) جملة، من مبتدأ، وخبره مفسرة للضمير المستتر في كان الشأنية المقدرة،

وقاض حتى جعل الإعراب في الأول ظاهراً وفي الثاني مقدراً مع أن كلاً منهما حذفت لامه؟ (قلت): العرب تحذف شيئاً ولا تريده ويصير نسياً منسياً ومنه يد، وقد يحذف الشيء وتريده ومنه قاض، ويدلك على الإرادة وعدمها التثنية فإنهم قالوا: يدان يدون رد للمحذوف وقالوا: قاضيان بالرد (وأي فعل)لله در من قال:

ألف القوام وواو صدغك بعده ... ياء العذار المستدير لمحنتي
أعللن جسمي بالصدود فسميت ... عند النحاة لذا حروف العلة

قول كدي: [وأي فعل شرط] هذا هو الصواب، ولا يصح جعلها موصولة لأن أي هذه مضافة إلى النكرة، والموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة عملاً بقوله: واختصصن بالمعرفة موصولة أيا.

وقوله: [وهو مرفوع بالابتداء الخ]لم يبين الخبر واختلف فيه، قيل: جملة الشرط فقط وهو الأصح، أو جملة الجواب أو هما، وعدم البيان أول الاعتراضات العشرة التي اعترض بها المعرب على المكودي. وقوله: [وكان بعده مقدرة] أي وهي فعل الشرط، وهذا مخالف لما أصلوه من أنه لا يحذف الفعل بعد شيء من أدوات الشروط غير أن ولو، إلا إن كان مفسراً بفعل بعده نص عليه ابن هشام.

وقوله: [ويحتمل أن تكون شانية]هذا يقتضي أن الشانية غير الناقصة مع أنها عينها لاحتياجها إلى اسم وخبر، وأجيب عنه بأنه ذهب على مذهب أبي حيان وأنها تامة ويكون اسمها على أنها شانية ناقصة ضمير الشان، وجملة آخر منه ألف خبرها، واعترض هذا المعرب أيضاً بأن جملة خبرها لا بد أن تشتمل على ضمير يعود على اسمها، وليس هنا إلا ضمير منه، فإن عاد على اسم كان بقي المبتدأ الذي هو أي بلا ضمير يعود عليه من الخبر، لأن الأصح أن الخبر الشرط فقط، وإن عاد على المبتدأ بقي اسم كان بلا ضمير يعود عليه.

وقوله: [مفسرة للضمير المستتر]. (فإن قلت): الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب (قلت): ما لم تكن عمدة وإلا لكان لها محل وهو هنا خبر والخبر عمدة. وقوله: [ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة الخ] الأولى أن يقول: ووقف عليه بحذف الألف لأنهم يقفون على النون المنصوب بحذف الألف، ولم يتعرض كدي لإعراب قول الناظم: أو واواً وياء. وإعربهما أنه إن جعل ألف بالرفع مبتدأ كانا مرفوعين، وإن جعل بالنصب خبراً لكان كانا

ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والفاء جواب الشرط، وفي عرف ضمير مستتر عائد على فعل، ومعتلاً حال منه مقدم على عامله. وقوله: (فالألف انو فيه غير الجزم) يعني أن ما آخره ألف من الأفعال المعتلة ينوي فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الألف نحو: زيد يرضى ولن يخشى، فالألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء. وقوله: (وأبد نصب ما كيدعو يرمي) يعني أن ما آخره واو كيدعو، أو ياء كيرمي، يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحو: لن يدعو، ولن يرمي، ومعنى أبدِ أظهر، وما موصولة وصلتها كيدعو، ويرمي معطوف على يدعو بحذف حرف العطف. وقوله: (والرفع فيهما انو) يعني أن الرفع ينوي في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء، والرفع مفعول مقدم بانو. وقوله: (واحذف جازماً ثلاثهن الخ) يعني أن هذه الحروف الثلاثة أعني الألف والواو والياء تحذف في

منصوبين. وقوله: [والفاء جواب الشرط] الأولى أن يقول: والفاء رابطة بين الشرط والجواب وسيقول: واقرن بفا حتماً جواباً لو جعل.

وقد قيل:

والفاء في الجواب قل للربط ولا تقل فيها جواب الشرط

وقوله: [ومعتلاً حال منه] يعني إن جعل عرف يتعدى لواحد، وإن جعل متعدياً لاثنين كان معتلاً مفعولاً ثانياً، وبما قلنا يتطابق مع ما يأتي له في جمع التكسير حيث أعرب جمعاً من قوله: وفعل لفعلة جمعاً عرف. مفعولاً ثانياً.

وقوله: [من باب الاشتغال] أي فيكون مفعولاً فيه على معنى في، والأصل انو في الألف فحذفت وانتصب الألف على التوسع. وقوله: [ويجوز رفعه على الابتداء] الأول أولى لقوله:

واختير نصب قبل فعل ذي طلب

(واحذف جازماً) مذهب سيبويه أن الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكتفياً بها فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة، فحذفوا حرف العلة للفرق المذكور فهو محذوف عنده لا به، وابن السراج يقول: إن الحركة في الأفعال لا تقدر لأن الإعراب فرع فيه فلا حاجة لتقديره، فلما دخل الجازم حذف الحرف فهو كالدواء المسهل إن وجد فضلة أخذها وإلا أخذ من قوى البدن، فالحرف محذوف بالجازم لا عنده لأنه لا حركة مقدرة، قال ز: ويحتمل كلام الناظم المذهبين وفيه نظر، لأن الناظم نص أولاً على أن المعتل معرب بالحركات في قوله: فالألف انو فيه غير الجزم. وفي قوله: والرفع فيهما انو. وهو قول سيبويه. ونص ثانياً على أنه مجزوم بحذف الحرف في قوله: واحذف جازماً ثلاثهن. وهو قول ابن السراج، فيكون ما قاله الناظم مذهباً ثالثاً مركباً منهما، وبه قرر ضح كلام الناظم وهو الذي في الشذور، وابن الحاجب في كافيته، والرضي فتكون أبواب النيابة سبعة عند الناظم أيضاً، وأجيب عن كدي بأن كلام الناظم محتمل للمذهبين بالنظر لقوله: واحذف جازماً، وقطع النظر عما تقدم لكنه بعيد.

وقوله: [وثلاثهن مفعول باحذف] ثم يحتمل أن يعود الضمير على الأفعال ويكون على حذف مضاف أي أحذف أواخرهن أي الأفعال، ويحتمل أن يعود على الأحرف ولا تقدير حينئذ (لا يقال): القياس[1] حذف حرف العلة

---

(١) قول المحشي لعل هذا اسقطا والصواب القياس حذف حرف العلة للناصب.

الجزم نحو: لم يخش، ولم يغز، ولم يرم، وجازماً حال من الفاعل المستتر في احذف، وثلاثهن مفعول باحذف ومعمول جازماً محذوف تقديره للأفعال، وتقض مجذوم على جواب الأمر، وحكماً مفعول به إن جعلت تقض بمعنى تؤدي، ومفعول مطلق إن جعلته بمعنى تحكم كأنه قال: تحكم حكماً لازماً.

النكرة والمعرفة

النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال:

٥٢ ـ نَـكِـرَةٌ قَـابِـلُ أَلْ مُـؤَثِّـراً أَوْ وَاقِـعٌ مَـوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا

يعني أن النكرة هي ما يقبل أل وهي الألف واللام. وقوله: (مؤثراً) أي مؤثرة للتعريف، واحترز بذلك من أل التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة كاللاتي، والتي للمح الصفة كالحارث فإن كليهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفاً. وقوله: (أو واقع موقع ما قد ذكرا) يعني أن من النكرة ما لا يقبل أل كـذي بمعنى صاحب ومـا

كما حذف للجازم (لأنا نقول): علامة النصب وجودية لأنها حركة، وعلامة الجزم عدمية، والوجودية لا بد لها من حرف تقوم به، فلو حذف لبقيت من غير حرف وهي لا تقوم بنفسها، والله أعلم.

النكرة والمعرفة

هذه هي المقدمة الثانية من المقدمتين السابقتين، وهما في الأصل اسما مصدر نكرته وعرفته، فنقلا وسمي بهما المنكر والمعرف، ومناسبة ذكر هذا الباب عقب المعرب والمبني أن غالب المعارف مبني وغالب النكرات معرب. قول كدي: [هي الأصل الخ] وجه بأمور منها: أن النكرة لا تحتاج إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج. ومنها: أن بعض الاسماء النكرة لم تعرف والمستقل بنفسه أولى بالأصالة. ومنها: أن مسماها أسبق في الذهن.

(نكرة قابل أل مؤثراً)، قول كدي: [والتي للمح الصفة] التعبير بلمح الأصل أولى، بل قد يكون منقولاً من غير صفة بل من مصدر كفضل، أو من اسم عين كنعمان. وأجيب بأن المراد بالوصف الحالة التي كان عليها قبل النقل لا الصفة الاصطلاحية. وقوله: [كذي بمعنى صاحب] نحو: مررت برجل ذي مال أي صاحب مال، واستشكل التمثيل بذو بوجهين: أحدهما: أنها تفسر بصاحب وهو وصف، وأل الداخلة على الأوصاف نحو: الضارب موصولة غير معرفة. ثانيهما: أن ذو لا تستعمل إلا مضافة فتفسر حينئذ بصاحب المضاف، وصاحب المضاف لا يقبل أل لأن أل والإضافة لا يجتمعان.

وأجيب عن الأول بأن أل الداخلة على الأوصاف قد تكون للتعريف إذا أريد بالوصف الدوام والثبوت بأن يكون صفة مشبهة وذلك كاف، إذ لا يشترط قبولها في كل تركيب، أو نقول: أن المراد بصاحب ذات موصوفة بصاحبية وذات تقبل أل، وأجيب عن الثاني بأنه روعي لفظ صاحب مجرد أو ذلك كاف ورده الحافظ سيدي الطيب بأن الشرط أن يقبلها مع الإضافة، وإلا لزم أن يكون غلام من غلام زيد نكرة وهو باطل. قال: ولم أر جواباً عنه مقنعاً.

الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أل لكنهما في معنى ما يقبلها، فذو بمعنى صاحب، وما بمعنى شيء وكلاهما يقبل أل. وقوله:

٥٣ - وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي ... وَهِنْدَ وَابْنِي وَٱلْغُلَامِ وَالَّذِي

يعني أن غير النكرة معرفة، فالمعرفة هي ما لا يقبل أل ولا واقع موقع ما يقبلها، وذكر من المعارف ستة: الضمير كهم، واسم الإشارة كذي، والعلم كهند، والمضاف إلى المعرفة كابني، والمعرف بأل كالغلام، والموصول كالذي، ولم يذكر المقصود بالنداء نحو: يا رجل وهو من المعارف لأنه داخل كما قيل في المعرف بأل لكنها حذفت لأنها لا تجتمع مع حرف النداء وفي اسم الإشارة، ولم يرتبها في المثل ورتبها في الفصول. ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال:

وقوله: [وما بمعنى شيء] في نحو: مررت بما معجب لك أي بإنسان معجب لك.

(فرع) الافعال نكرات لأنها موضوعة للخبر، وحقه أن يكون نكرة، إذ لو كان معرفة لم يكن للمخاطب فيه فائدة، إذ الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة. (فإن قلت): إذا كانت نكرات فهل تعرف كما يعرف الاسم النكرة؟ (قلت): تعريفها محال لأنها لا يضاف إليها لأنها جمل، ولذلك لا تدخل عليها أل، ودخولها على الجمل محال، وهذا على ما للنحويين، والذي للأصولين أن الفعل لا يوصف بتعريف ولا تنكير.

(فإن قلت) يرد علينا العلم كزيد وعمرو فإنه يقبل أل عند تثنيته أو جمعه. (قلت): العلم لا يثنى ولا يجمع إلا بعد تقدير تنكيره كما مر، فهو عند إرادة تثنيته نكرة، ولم يتعرض كدي لإعراب هذا البيت مع أنه صعب، وحاصل ما قالوا هنا أن نكرة مبتدأ والمسوغ كونه صفة لمحذوف أي اسم نكرة ولذا قال: قابل أل ولم يقل قابلة اعتباراً بلفظ اسم المقدر،ويصح أن يكون قابل مبتدأ ونكرة خبره وهو الذي يناسب قوله وغيره معرفة وأل مضافة إلى ما قبلها من إضافة الوصف إلى مفعوله، ومؤثراً حال من أل، وشرط إتيان الحال من المضاف إليه الآتي في قوله: ولا تجز حالاً من المضاف له. إلا إذا الخ موجود، إذ المضاف الذي هو قابل يصح أن يعمل في الحال وموقع مفعول فيه، ولا يصح أن يكون مفعولاً مطلقاً لأن المعنى أن يقع في محل ما يقبلها، لا أن المراد ما يقع وقوعاً كوقوعه، إذ لو كان كذلك لدخلت عليه أل بنفسه، وهناك مناقشات في كلام الناظم كلها ساقطة.

(وغيره معرفة) الضمير عائد على ما ذكر من قبول أل أو الواقع موقع ما يقبلها على حد: عوان بين ذلك، ولا يصح عوده على نكرة وإلا لقال: وغيرها. ولا يصح أن يعود على ما يقبل أل أو الواقع من غير اعتبار ما ذكر وإلا لقال: وغيرهما. (لا يقال) أفرد لأن العطف بأو (لأنا نقول): أو التي يصح فيها ذلك هي التي للتخيير وهي هنا للتنويع، ولا يعود على اسم المقدر لأنه يصير لا فائدة في الأخبار، إذ من العلوم أن غير المنكرة معرفة.

قول كدي: [في المعرف بأل الخ] أي فتكون أل مقدرة وناب عنها حرف النداء. وقوله: [وفي اسم الإشارة] وعليه فيكون تعرف بالقصد والإقبال، وهذا الأخير هو الذي اختاره في التسهيل.

وقوله: [ولم يرتبها في المثل الخ] نسخة فيها بالمثل بجمع الكثرة، وفي بعضها بالمثال بالافراد وكلاهما غير ظاهر، والأولى أن يقول في الأمثلة بجمع القلة. وقوله: [ورتبها في الفصول الخ] تبعاً لترتيبه في كافيته أيضاً حيث قال:

٥٤ ـ فَمَـا لِـذِي غَيْـبَـةٍ أوْ حُضُـورِ كَـأَنْتَ وَهْـوَ سَـمِّ بِـالضَّـمِـيـرِ

يعني أن ما دل على غيبة نحو: هو، أو حضور نحو: أنت وأنا يسمى ضميراً، ودخل في قوله: (أو حضور) اسم الإشارة لأنه حاضر لكنه أخرجه بالمثال، ولما كان الضمير متصلاً ومنفصلاً أشار إلى المتصل بقوله:

٥٥ ـ وَذُو ٱتِّـصَـالٍ مِنْـهُ مَـا لاَ يُبْتَـدَا وَلاَ يَـلِـي إلاَّ ٱخْـتِـيَـاراً أَبَـدَا

يعني أن الضمير المتصل هو ما لا يصلح الابتداء به أي وقوعه في أول الكلام ولا يلي إلا في الإختيار، وفهم منه أنه يلي إلا في غير الاختيار كقول الشاعر:

فمضمر أعرفها ثم العلم واسم إشارة وموصول متم
وذو أداة ومنادى عينا وذو إضافة بها تبينا

وقوله في التوطئة وأعرفها وهو الضمير المراد بالأعرفية شدة التمييز لمسماه، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييزاً لمسماهما من العلم وإن كان يعين مسماه مطلقاً، وأما مرتبة ضمير الغيبة فبعد العلم كما صرح به في التسهيل، خلاف ما يقتضيه كلام الموضح هنا من أن الضمير مطلقاً في مرتبة واحدة، ثم يجب أن يقال: الضمير أعرف المعارف بعد اسم الجلالة.

وقد رأى ابن جنى سيبويه في منامه فقال: ما فعل الله بك؟ فقال له: غفر لي بقولي: أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة. وليس المراد أن الله جل وجلاله لم يقبل من سيبويه إلا هذا العمل بل غفر له بسببه.

(فما لذي غيبة) قول كدي: [يعني أن ما دل على غيبة الخ]صوابه على صاحب غيبة لنخرج أحرف المضارعة لأنها وضعت لما ذكر من الغيبة والحضور لكنها لا تدل على الصاحب لأن الياء تدل على مطلق الغيبة وما عداها على الحضور.

وقوله: [ودخل في قوله أو حضور الخ]فيه نظر لأن اسم الإشارة عند الناظم قريب وبعيد، فالبعيد لا دلالة له على الحضور قطعاً، والقريب دلالته عليه بالالتزام، لأن الواضع إنما وضعها لتدل على القرب أو البعد أو التوسط على القول به، وقد لا يلزم من القرب الحضور فقد يكون قريباً منك ولا يكون حاضراً معك، فالحضور أخص، ولا ترد أيضاً الأسماء الظاهرة نحو زيد فإنها وإن دلت على الغيبة ولذا يقولون: الاسم الظاهر من قبيل الغيبة، إلا أنها وضعت لمسمياتها المعينة مطبقاً لا بقيد كونها غائبة، فلو صدر العبارة بقوله يعني أن ما وضع لصاحب غيبة نحو: هو، أو حضور نحو: أنت كما في عبارة غيره لسلم من الإيهام.

(وذو اتصال) قول كدي. [أي وقوعه في أول الكلام الخ]تفسير الابتداء في النظم بهذا يصير قوله بعد، ولا يلي إلا اختياراً أبداً حشواً، لأنه على هذا التفسير يخرج ضمير الرفع المنفصل نحو: هو قائم، وضمير النصب المنفصل نحو: إياك نعبد، لأن كلا منهما يصح وقوعه في أول الكلام، والذي ينبغي أن يفسر الابتداء به في النظم أنه هو الذي لا يصح جعله مبتدأ، فيخرج به ضمير الرفع المنفصل بأن يكون مبتدأ، ويبقى ضمير النصب المنفصل أخرجه بقوله: ولا يأتي إلا اختياراً أبداً، نعم يستغنى بهذا عن الأول، لكن لا يضر إغناء الثاني عن الأول بل المضر العكس، ويؤخذ منه أن المنفصل هو الذي يصح الابتداء به ويلي إلا في اختيار الكلام.

ومــا نبـالي إذا مــا كنت جــارتنــا أن لا يــجــاورنــا إلاك ديــار

وقوله:

٥٦ ـ كَـالْيَـاءِ وَٱلْكَـاف مِنِ ٱبْنِي أَكْـرَمَـكْ وَٱلْيَـاءِ وَٱلْهَـا مِنْ سَلِيـهِ مَـا مَلَكْ

فأتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي: ياء المتكلم من (ابني) وهي مجرورة بالإضافة، وكاف الخطاب من (أكرمك) وهو منصوب بأكرم، وياء المخاطبة وهاء الغائب من (سليه) والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به. قوله:

٥٧ ـ وَكُـلُّ مُـضْمَـرٍ لَـهُ ٱلْبِنَـا يَـجِبْ وَلَـفْظُ مَـا جُـرَّ كَـلَفْظِ مَـا نُـصِبْ

وقوله: [كقول الشاعر وما نبالي الخ] البيت من بحر البسيط، وما الأولى نافية، ونبالي فعل مضارع وفاعله مستتر فيه من المبالاة بمعنى الاكتراث، وفي بعض نسخ كدي: وما علينا، وإذا ظرف فيه معنى الشرط، وما زائدة لا مصدرية لأن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، وسيقول الناظم: والزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال، وجارتنا خبر لكنت منصوب بالفتحة من الجوار، وأن حرف نصب مدغمة في لا النافية، ويجاور منصوب بأن، وأن وصلتها معمول لنبالي، والأحرف إيجاب، والكاف في موضع نصب على الاستثناء تقدم على المستثنى منه وهو ديار أي أحد وفيه الشاهد، لأن القياس أن يقول: إلا أياك، وأنكر المبرد وجود هذا وأنشد سواك ومعناه: إذا كنت جارتنا فلا نبالي بعدم مجاورة غيرك، ونائب فاعل يبتدأ في النظم ضمير مجرور بالباء أصله به، ثم حذف الجار وحده توسعاً فاستتر الضمير كما قالوا في المشترك: أصله المشترك فيه، ولا يقال: إن الجار والمجرور النائب محذوف وإن كان العائد يحذف نحو قوله: ولم يحسدوني أي فيه لأن النائب لا يحذف.

(كالياء والكاف)، قول كدي: [فأتى بهذه المثل الخ] الأولى أن يقول: الأمثلة وإنما أتى بهذه الأمثلة الأربعة وإن كان يمكنه أن يأتي ببعضها أشارة إلى تقسيم الضمير إلى مرفوع ومنصوب ومخفوض وتقسيمه إلى متكلم ومخاطب وغائب، لكن لم يرتب الأمثلة للتقسيم الأول كما جرى عليه اصطلاحهم بأن يقدم المرفوع ثم المنصوب ثم المجرور، بل ذكرها على سبيل ما سمح له الوزن ورتبها بحسب التقسيم الثاني حيث أتى بما للمتكلم، ثم للمخاطب ثم للغائب، فيكون تدلياً وذلك ترتيبها في درجة التعريف والأخصية، وتظهر فائدة الأخصية في قوله بعد، وقدم الأخص في اتصال، وفي قوله: ابني أكرمك أشارة إلى أن الناظم كاشف ابنه بأنه سيضع ويكرم هذه الألفية بشرح، ثم قال: إنه لا منة له عليها، فسليه أيتها الألفية ما ملك واكتسب منك من العلوم.

(وكل مضمر له البنا يجب) قيل: الأولى أن يؤخر هذا الشطر إلى أن يفرغ من الضمائر وفيه نظر، لأن الناظم لما تكلم على الضمير المتصل منطوقاً وعلى المنفصل مفهوماً، وتضمن قوله ابني الخ الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور، فعم جميع أقسام الضمير، فناسب ذكر البناء عقبها، وعبر بكل إشارة إلى عدم خروج فرد من البناء بخلاف اسم الإشارة خرج بها ذان وتان، والموصول خرج منه اللذان واللتان، ولم يذكر كدي علة بنائه وهو من المتأكد، وقد ذكر في التسهيل له أربعة أسباب، أصحها الشبه الوضعي في جميعها لأنها إما موضوعة على حرف أو حرفين فقط على الأصح إلا نحن فهو موضوع على ثلاثة، وحمل على سائرها طرداً للباب، ويدل على أنه أصح قوله

يعني أن الضمائر مبنية. وقوله: (ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) يعني أن كل ضمير نصب صالح للجر، وأن كل ضمير جر صالح للنصب، ففهم منه أن الياء من ابني تصلح للنصب لأنها مجرورة، وأن الكاف من أكرمك تصلح للجر لأنها منصوبة، وأن الهاء من سليه تصلح للجر لأنها منصوبة، وأن الياء من سليه لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع. قوله:

٥٨ ـ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو صالح للإعراب كله رفعاً ونصباً وجراً، وقد مثل به مجروراً في قوله: (كاعرف بنا) ومنصوباً في قوله: (فإننا) أو مرفوعاً في قوله: (نلنا المنح) والمنح جمع منحة وهي العطية، وفهم منه أن الياء من سليه مرفوعة، وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والهاء، وما يستعمل في الإعراب كله وهو نا، علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلماً كان أو مخاطباً، وواو الضمير وألف الاثنين ونون الإناث، فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ. قوله:

سابقاً كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا، ولا تكرار بين ما هنا وهناك، لأنه لما كان الوضع فيها قد يكون على ثلاثة، ربما يتوهم المتوهم أنه معرب رفع ذلك التوهم بالنصب على البناء هنا، وقد ذكر كدي في التكبير أن علة بناء الضمير هو المخالفة، لأنك إذا أردت المبتدأ قلت أنا، والفاعل أكرمت، والمفعول أكرمنى، والأسماء المعربة لا تختلف صيغها كزيد رفعاً ونصباً وجراً.

(ولفظ ما جر)، قول كدي: [يعني أن كل ضمير نصب الخ] تقديره صحيح والمناسب لعبارة المصنف أن يقول، يعني أن لفظ المجرور من الضمائر شبه لفظ المنصوب، وإنما قدم المصنف الجر ليستفاد من أول كلامه أن المشاركة إنما هي في المتصل لأن ضمير الجر لا يكون منفصلاً. وقوله: [ففهم منه أن الياء الخ] هذا منطوق لا مفهوم، ومثله: ربي أكرمني. ومثالهما في الكاف: ما ودعك ربك، وفي الهاء: قال له صاحبه وهو يحاوره، فيكون ترقياً من المجرور إلى المنصوب والمرفوع.

(للرفع والنصب)، قول كدي: [مرفوعاً في قوله نلنا] لم يبين هل نال مبني للفاعل أو للمفعول، والذي صرح به غيره أنه مبني للمفعول ونا نائبه، وهذا لا يظهر لأن نال إنما يتعدى لمفعول واحد وهو المنح هنا. فلم يبق لنا أن يكون فاعلاً، ومعنى نلنا حزناً، ولا يقال إن نا نائب إلا لو قيل أنيل بالهمز المتعدي إلى اثنين لأن أصله: أنالنا الله المنح. وقوله: [وفهم منه أن الياء الخ] الأولى أن يؤخر هذا التحصيل ويذكره عند قول الناظم بعد: وألف والواو الخ، وقد يعتذر عنه بأنه لما كان قول الناظم بعد وألف الخ مؤخراً عن محله، ومحله عند قوله سابقاً: فما لذي غيبة الخ، كما قاله ضح تنكيتاً عليه ذكر هذا التحصيل هنا.

وقوله: [فمجموع الضمائر المتصلة] أي البارزة مع قطع النظر عما يتفرع منها. وقوله: [تسعة الخ] هذا بحسب مواضع الإعراب رفعاً ونصباً وجراً. فخمسة للرفع فقط، وثلاثة للنصب والجر، وواحد للثلاثة، ثم إن الناظم يقول لك: أيها الطالب أعرف حقنا لأننا من العلماء، ويحتمل أن يكون المعنى: اعرف بحق كتابنا فإنه نفعك بالمنح

٥٩ ـ وَأَلِفٌ وَٱلْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَٱعْلَمَا

يعني أن ألف الاثنين، وواو الجمع، ونون الإناث للغائب والمخاطب، فمثالها للغائب: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن، ومثالها للمخاطب: قوما، وقوموا، وقمن إلا أن قوله: (وغيره) شامل للمتكلم والمخاطب، ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم أصلاً، ولكن تمثيله بقاما وهو للغائب، واعلما للمخاطب، يرشد إلى مراده، لو قال عوض قوله (وغيره) وخوطب لكان أنص، و(ألف) مبتدأ، و(والواو والنون) معطوفان عليه، وسوغ الابتداء بألف عطف المعرفة عليه، و(لما) غاب خبر المبتدأ، وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله: بتا فعلت، ثم قال:

٦٠ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أَوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ

والعطايا التي هي فيه، وقدم المصنف المجرور وهو بنا، ثم أتى بالمنصوب ثم المرفوع إشارة إلى أن الطالب ينبغي له أن يخفض جناحه في مبدأ القراءة ليصير في مقام المنصوب، ثم يصير في مقام المرفوع وهم العلماء العاملون.

(وألف والواو) قد علمت أن الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله: فما لذي غيبة لأنها أمثلة له وينص على أنها ضمائر الرفع. قول كدي: [يرشد إلى مراده] لا سيما أن أعرب قول الناظم: كقاما حالاً من فاعل غاب، واعلما حالاً من غيره، لأن الحال قيد في صاحبها، ويكون كلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب، وأجاب بعضهم عن الناظم بأن لفظ غير عند البيانيين يطلق على معنيين قريب وبعيد، لكن إطلاقها على القريب أولى، والقريب هنا هو المخاطب فيحمل عليه فلا اعتراض عليه. (لا يقال) من أي وجه يكون المخاطب أقرب من المتكلم؟ (لأنا نقول) ضمير الغائب موال لضمير المخاطب في الرتبة لا للمتكلم. وقوله: [وإنما استغنى عنها الخ] أصلحه ابن غازي بما يرفع الإيهام الذي في غيره مع بيان أن الواو والألف والنون ضمائر الرفع، وزيادة التاء بأقسامها الثلاثة بقوله:

وألف والواو والنون لما غاب وخوطب وللرفع انتمى
وللحضور التا كقمت قمت قمت وللفروع قد نبهت

ثم المراد بالألف ألف الاثنين كما قال، وأمّا الألف المنقلبة عن ياء المتكلم نحو: يا حسرتا فهو في محل جر، وفي ذلك ألغز العلامة سيدي الطيب بن كيران بقوله:

أيها العالم بالنحو الذي فيه تمهر
أين ألفيت ضميرا ألفا للفرد والجر

وأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج:

أيها الملغز في يا حسرتا ممن تحسر
لا عد مناك مفيداً ما على الغير تعسر

(ومن ضمير الرفع ما يستتر) كان ينبغي لكدي أن يأتي بتوطئة قبل هذا البيت ونصها، لما قسم الضمير إلى متصل ومنفصل، وعرف الأول بالمنطوق، والثاني بالمفهوم، وكان المتصل ينقسم إلى قسمين: بارز وهو ما له صورة وقد مر أن ألفاظه تسعة، وإلى مستتر، والإستتار إما وجوباً أو جوازاً، أشار إلى بيان ذلك بقوله هنا.

يعني أن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره، وفهم من قوله: (ومن) أن ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر، وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير:

الأول: فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله: (كافعل) والثاني: الفعل المفتتح بهمزة المتكلم وهو المشار إليه بقوله: (أوافق). الثالث: الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار إليه بقوله: (نغتبط) الرابع: الفعل المضارع المفتتح بتاء المخاطب وهو المشار إليه بقوله: (إذ تشكر) و(ما) موصولة في موضع رفع بالابتداء، و(يستتر) صلتها وخبرها في المجرور، و(أوافق) مجزوم على أنه جواب الأمر، و(نغتبط) معطوف على أوافق على حذف حرف العطف، ولما فرغ من الضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان: مرفوع ومنصوب، وقد أشار إلى المرفوع بقوله:

قول كدي: [وفهم من قوله ومن الخ] أخذ هذا من تقديم الناظم الخبر الذي هو من ضمير على المبتدأ الذي هو ما، وإنما خص ضمير الرفع بالإستتار دون ضمير النصب والجر، لأن ضمير الرفع عمدة والعمدة لا بد منها، فإن لم توجد في اللفظ ادعى تقديرها بخلافهما لأنهما فضلتان، والفضلة إذا لم توجد في اللفظ لم يدع تقديرها.

(فإن قلت): قد ورد الاستتار في المنصوب كما في قوله تعالى: ﴿أهذا الذي بعث الله رسولاً﴾ أي بعثه، وفي المخفوض كما في قوله تعالى: ﴿ويشرب مما تشربون﴾ أي منه. (قلت): هذا من باب الحذف لا من باب الاستتار.

وقوله: [وذكر أربعة مواضع الخ] الأولى أن يقول: وذكر من ذلك بزيادة من التبعيضية ليفيد أنها أكثر وهي تصل إلى عشرة اقتصر السيوطي في فريدته منها على تسعة فقال:

وستر مرفوع بأمر حتماً ودون يا مضارع واسميهما
وفعل الاستثناء والتعجب وأفعل التفضيل فاحفظ تصب

ولو قال بدل فاحفظ صبراً لوفى بالمقصود فيدخل المصدر النائب عن فعله، إلا أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر قليلاً كما سيأتي في قوله: ورفعه الظاهر نزر، وزيد على هذه العشرة إياك وأخواتها في التحذير، فإنها ترفع الضمير المستتر وجوباً نيابة عن الفعل، وفي الحادي عشر ألغز العلامة سيدي أحمد ابن عبد العزيز الهلالي بقوله:

يا أيها المبرز المبرز لما اختفى والجامع المحرز
ما مضمر يرفعه مضمر مستتر فيه ولا يبرز
إياك أن يخفى عليك وقد أبان خبشه لك الملغز

وضابط ما يجب فيه الاستتار ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، والمستتر جوازاً ما يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل نحو: زيد قام، فتقول: هو. وقوله: [الأول فعل الأمر للواحد] احترازاً مما إذا كان لغير الواحد فيجب بروزه نحو: قوما وقوموا. وقوله: [المذكر] احترازاً مما إذا كان للواحدة فيجب بروزه أيضاً نحو: قومي.

وقوله: [المضارع المفتتح بتاء الخطاب] أي للمذكر الواحد احترازاً من المبدوء بتاء الغيبة نحو: هند تقوم، فإنه يجوز فيه الإظهار والإستتار، ومن المبدوء بتاء الخطاب لكنه للواحدة نحو: تقومين يا هند، وللمثنى نحو: تقومان، أو للجمع نحو: تقومون، فيجب البروز في الجميع. قوله: [ونغتبط معطوف على أوافق الخ] الأولى أنه بدل

٦١ ـ وَذُو ارْتِفَـاعٍ وَانْفِصَـالٍ أَنَـا هُـوْ وَأَنْـتَ وَالْـمـرْفُـوعِ لاَ تَـشْـتَـبِـهُ

يعني أن ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر ضميراً، للمتكلم منها اثنان: أنا ونحن، وللمخاطب خمسة: أنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن. وللغائب خمسة: هو، وهي، وهما، وهم، وهن، وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لأنها أصول لما لم يذكره ولذلك قال: (والفروع لا تشتبه)، فـ(أنا) فرعه نحن لأن المفرد أصل للجمع، و(أنت) فروعه أنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، لأن أنت له فرعان: فرع من جهة الإفراد وهو: أنتما، وأنتم، وأنتن، وفرع من جهة التذكير وهو: أنتِ، وكذلك أيضاً هو فروعه من جهة الإفـراد: هما، وهم، وهن، ومن جهـة التذكير: هي، وأشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله:

٦٢ ـ وَذُو انْتِصَـابٍ فِي انْفِصَـالٍ جُعِـلاَ إِيَّـايَ وَالتَّفْـرِيـعُ لَيْسَ مُشْـكِـلاَ

اكتفى بذكر ضمير المتكلم، وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المـرفوع، لكنـه اكتفى بـ(إياي) عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع، وثبت في بعض النسخ (وذو انتصاب) بالواو وإعرابه

شيء من شيء، لأنه إذا اغتبطه في فعله فقد وافقه عليه فهما راجعان إلى معنى واحد قاله الضرير، ونقل هذا الوجه المعرب عن الهواري وقال: التحرير مع كذي والغبطة محمودة شرعاً بخلاف الحسد. ابن المرحل:

وقـد غبـطت المـرء في أحـوالـه أغبـطه بـالكسـر في استقبـالـه
أعـني تـمنيت لـنفسـي مـثـل مـا لـه ولا يـسـلب تـلك الـنـعـمـا

وإذ في إذ تشكر ظرف للماضي وتستعمل في المستقبل مجازاً، وتشكر روي بالبناء للفاعل وللمفعول.

(وذو ارتفاع وانفصال) اعلم أن أنا للمتكلم كان مذكراً أو مؤنثاً، وألفه زائدة عند البصريين لبيان الحركة، ولهذا تحذف وصلاً وتعقبها هاء السكت، فقد ورد عن حاتم الطائي أنه قال: هذا قصدي أنه، وأما نحن فهو لما فوق الواحد مذكراً أو مؤنثاً، فلا يقال: نحن قائم، بل يقال نحن قائمان، وهو ثلاثي وضعاً بني لما مر، وحرك لالتقاء الساكنين، وكانت خصوص ضمة للدلالة على الجمع الذي حقه الواو، وأما أنت فالمختار أن الضمير أن، وقيل: أنت بتمامه ضمير، وأما هو وهي فالمختار عند البصريين أن الضمير الجمع، وقال الكوفيون: الهاء فقط، والواو والياء للإشباع بدليل حذفهما في التثنية والجمع، ورد بأن حرف الاشباع لا يتحرك.

(وذو انتصاب في انفصال)، قول كذي: [لوضوحه الخ] وجه وضوحه أن الضمائر المنصوبة المنفصلة لفظها واحد وهو إيا، لأن الصحيح أن الضمير في الجمع إيا فقط، واللواحق تدل على المراد فاستغني بلفظ إيا عنها، بخلاف الضمائر المنفصلة المرفوعة فلفظها مختلف فلم يمكنه الاستغناء ببعضها، وعبر في المنصوب بالتفريع لبقاء بعض الأصول، وفي المرفوع بالفروع لذكر جميع الأصول فلم تبق إلا الفروع تأمل والله أعلم، والمختار أن الضمير نفس إيا، وأن اللواحق لها حروف تدل على تكلم أو خطاب أو غيبة، وما أورد عليه من أن الضمير ما دل على تكلم أو خطاب أو غيبة، ولفظ إيا لا تدل على ذلك، يجاب عنه بأنها وضعت مشتركة بين ما ذكر، وعند الاستعمال يؤتى معها بحروف تدل على المعنى المراد. وقيل: اللواحق لها هي الضمائر، وإن ايا زائدة ليعتمد عليها.

مبتدأ، و(جعلا إلى آخر البيت) خبره، وفي جعل ضمير يعود على المبتدأ، أو (إياي) مفعول ثان بجعلا، وفي بعض النسخ وذا انتصاب بالألف وإعرابه مفعول ثان بجعل مقدم، و(إياي) مفعول لما لم يسم فاعله لجعل، ثم قال:

٦٣ - وَفِي آخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ ٱلْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ ٱلْمُتَّصِلْ

يعني أن الضمير إذا تأتى اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلاً في الاختيار، وفهم منه أنه يجيء في غير الاختيار منفصلاً مع تأتي الاتصال كقول الشاعر:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

(فرع) الحاصل أن الضمير خمسة أقسام: مرفوع ومنصوب متصلان ومنفصلان، ومجرور ولا يكون إلا متصلاً، وفي كل اثنتا عشرة صورة، لأنه إما لمتكلم وحده أو معه غيره، أو لمخاطب أو مخاطبة أو مثنى مطلقاً، أو جمع مذكر أو مؤنث، أو لغائب أو غائبة، أو مثنى مطلقاً، أو جمع مذكر أو جمع مؤنث، فالخارج ستون من ضرب اثنتي عشرة في خمسة، يزاد عليها ياء المؤنثة المخاطبة المتقدمة في قول الناظم سليه، فيكون مجموع الضمائر إحدى وستين، وأمثلتها ظاهرة.

وقوله: [وجعلا إلى آخر البيت] سبق قلم بل الخبر جملة جعل لا غير، وأما والتفريع ليس مشكلاً فجملة من مبتدأ أو خبر، وقوله: وذا انتصاب بالألف هذه النسخة أولى، لأن إياي هو المحدث عنه والمحكوم عليه فيكون نائباً عن الفاعل بجعل وذا مفعول ثان، ويطابق اللفظ المعنى، وعلى نسخة الرفع يكون النائب ضميراً يعود على ذو، وإياي مفعول ثان فيخالف اللفظ المعنى.

(وفي اختيار لا يجيء المنفصل) علته أن أصل وضع الضمير على الاختصار، والضمير وضع لاختصار الظاهر، والمتصل أخصر من المنفصل. قول كدي: [كقول الشاعر بالباعث الخ] البيت من البسيط وقائله الفرزدق وهو في الأصل قطع العجين، ولقب بذلك لأنه كان في وجهه جدري، واسمه همام وهو تابعي لقي علي بن أبي طالب وأبا هريرة والحسن وابن عمر، توفي بالبصرة سنة ست عشرة ومائة وقد ناهز مائة سنة، والباعث متعلق بحلفت في البيت قبله ونصبه:

إني حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معمور

والباعث الذي يبعث الموتى ويحييهم، والوارث هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك، والأموات مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه على حد قطع الله يد ورجل من قالها، أو منصوب بالوارث، على أن الوصفين تنازعاه، وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكلفت بأبدانهم، والأرض فاعل ضمنت، وإياهم مفعوله، والدهر الزمان، والدهارير الشدائد، والشاهد في إياهم حيث تصل مع تأتى الأتصال، وبقي على كدي مفهوم إذا تأتى أن يجيء وهو أنه إذا لم يتأت مجيء المتصل فيؤتى به منفصلاً، وقد ذكر المرادي أنه يتعين الانفصال لعدم تأتي الاتصال في اثني عشر موضعاً، منها أن يتقدم الضمير على العامل نحو: إياك نعبد، أو يلي إلا نحو: أمر ألا تعبدوا إلا إياه، ويرحم الله مولانا أبا الفيض سيدي حمدون بن الحاج إذ يقول:

لأنه يتأتى الاتصال فتقول: قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق بيجيء، ثم قال:

٦٤ - وَصِلْ أَوِ اْفْصِلْ هَاء سَلْنِيهِ وَمَا   أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ اْلْخُلْفُ اْنْتَمَى
٦٥ - كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالاَ   أَخْتَارُ غَيْرِي اْخْتَارَ الاِنْفِصَالاَ

يعني أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من (سلنيه وما أشبهه) وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه، والمختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله: (وصل) وقوله: (في كنته الخلف انتمى) أي انتسب ويعني به خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها ضميراً متصلا أخص من خبرها، وقوله: (كذاك خلتنيه) أي مثل كنته في الخلف المذكور يعني وما أشبهه، وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأولى منهما أخص نحو: ظننتكه، وظننتك إياه، وظاهر قوله: الخلف انتمى أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر، وإنما المراد الخلف انتمى في الاختيار، ويدل على

لقد غاب الرقيب وقد تأتى   لنا وصل فجد لي باتصال
ومهما الاتصال لنا تأتى   فلا أحد يقول بالانفصال

(وصل أو افصل هاء سلنيه) هذا مستثنى من قوله: وفي اختيار. قول كدي: [يعني أنه يجوز اتصال الخ] لكل وجه مرجح، أما الاتصال فنظراً إلى الأصل، وأما الانفصال ففراراً من توالي اتصالين في فضلتين. وقوله: [وكل ثاني ضميرين منصوبين الخ] لقوله منصوبين مفهومان: أحدهما مفهوم موافقة وهو أنه إذا كان الأول مخفوضاً باسم كقولك عجبت من حبي إياه فيجوز أيضاً في الثاني الاتصال والانفصال، إلا أن الانفصال أولى، ومفهوم مخالفة وهو أنه إذا كان الأول مرفوعاً والثاني منصوباً تعين في الثاني الاتصال نحو: زيد ضربته، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به.

وقوله: [بفعل] خصص ذلك بالفعل لأجل قوله منصوبين والأولى حذف منصوبين، وأن لا يقتصر على فعل بأن يقول: كل ثاني ضميرين الأول منهما غير مرفوع معمولين لفعل أو اسم، والعذر لكدي أنه لما كان الانفصال أرجح إذا كان العامل اسماً، والناظم قدم الاتصال فيؤخذ منه أنه أرجح، خص ذلك بالضميرين المنصوبين بالفعل، وقد اعترض كلام الناظم بوجود منها: أن ما اقتضاه قوله: وصل أو افصل من التخيير مناقض لما جزم به أولاً من أنه إذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله. ومنها: أن قوله أو افصل يوهم أن المتصل يصير بنفسه منفصلاً وهو باطل. ومنها: أنه يقتضي أن هذا الحكم خاص بما إذا كان الضمير هاء لكون ضمير هاء أشبهه عائداً على سلنيه، وأجيب عن الأول بأن هذاً مستثنى من القاعدة السابقة كما صرح بالاستثناء الموضح فلا تعارض، وعن الثاني بأن معنى أو افصل اجعل في موضع المتصل منفصلاً، وعن الثالث بأن ضمير أشبهه البارز عائد على هاء سلنيه لا على سلنيه فيرتفع الاشكال، لكن كان المناسب أن يقول: وما أشبهها. وقوله: [إذا كان اسمها ضميراً] شرط كون اسمها ضميراً غير صحيح، بل لا فرق بين كونه ضميراً أو ظاهراً كقولك: الصديق كنته أو كأنه زيد، وبهذا تفارق المسألة الأولى.

أن مراده ما ذكر قوله: (واتصالا . أختار غيري اختار الانفصالا) وهو موافق في ذلك لابن الطراوة والرماني، وأو في قوله: أو افصل للتخيير، وهاء سلنيه مفعول بافصل فهو من باب التنازع، وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو افصله، و(أتصالا) مفعول مقدم بأختار، ثم قال:

٦٦ ـ وَقَدِّمِ ٱلأَخَصَّ فِي ٱتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

(الأخص) هو الأعرف فضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب، فإذا أريد اتصال الضمير الثاني بالأول قدم الأخص لأنه لا يتوصل إلى اتصاله إلا بتقديم الأخص، وعلى ذلك نبه بقوله: (وقدم الأخص في اتصال) وإذا أريد انفصاله قدم ما شئت من الأخص وغيره، إلا أنه إذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني[1]، وعلى ذلك نبه بقوله: (وقدمن ما شئت في انفصال) وإذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني وانفصاله، وقد اجتمع الأمران في قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم» فاتصال الضمير الثاني في قوله: ملككم

(واتصالا . اختار غيري اختار الانفصالا) وجه اختيار الاتصال أنه الأصل، فلا يعدل عنه إلى الانفصال ووجه اختيار الانفصال أن الضمير خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال، وما أوردوه عليه من كون المفعول الأول مبتدأ في الأصل وحق المبتدأ الانفصال أيضاً، أجابوا عنه بأنه اتصل لقربه من الفعل بخلاف الثاني فهو بعيد من الفعل، فكان الأولى فيه الانفصال على الأصل، وجعل الناظم المستثنيات ثلاثة: باب سلنيه وكنته وخلتنيه، لأن الأول ليس من نواسخ الابتداء، والثاني من نواسخه إلا أن الاسم يكون ظاهراً أو ضميراً مرفوعاً، والثالث من نواسخه، فبهذا الاعتبار جعلت ثلاثة وجعلها الموضح مسألتين، فجعل مسألة سلنيه وخلتنيه واحدة.

(وقدم الأخص)، قول كذي: [لانه لا يتوصل الخ] مراده أنه لا يجوز عند أكثر النحويين إلا بتقديم الأخص، وليس مراده أنه لا يمكن النطق به لأنه يمكن، وقد أجازه المبرد وبعض النحويين ومثلوا بنحو: الدرهم أعطيتهوك، ومحل جواز تقديم غير الأخص إذا لم يخف لبس، وإلا وجب تقديم ما هو فاعل معنى ولو مع انفصال الثاني لقوله: ويلزم الأصل لموجب عرا، والأصل سبق فاعل معنى نحو: زيد أعطيتكه إذا كان المأخوذ زيداً والآخذ المخاطب، فلو قلت: زيد أعطيته إياك لانعكس الحكم. وقوله: [وقد اجتمع الامران الخ] ظاهره أن المراد بالامرين الامران المذكوران في النظم، وهو جواز اتصال الثاني مع جواز تقديم الاخص، وجواز تقديم الاخص وغيره مع الانفصال، وأن الحديث شاهد لهما، مع أن الحديث ليس شاهداً للأول لكون الضمير الثاني غير متصل في الموضعين، وإنما هو شاهد للثاني وهو كون الضمير الثاني منفصلاً مع تقديم الأخص في الأول وغيره في الثاني، فيكون الحديث أولاً وآخراً إنما هو شاهد لقوله: وقدمن ماشئت في انفصال، ويكون ساكتاً عن مثال قوله، وقدم الأخص في اتصال ومثاله: فسيكفيكهم الله، وأجيب بأن مراده بالأمرين ما ذكرتموه في المنفصل من تقديم الأخص وغيره، إلا أنه بعد ذلك بين لك أنه إذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني بقوله: فاتصال الضمير، ويكون معنى قوله: فاتصال الضمير على تقدير لو أتى به في الحديث مثلاً بأن يقول: إن الله ملككموهم، وليس مراد كذي أنه أتى به في الحديث متصلاً،

---

(١) (قول الشارح: وعلى ذلك نبه الخ) الإشارة إلى ما قبل قوله: إلا أنه إذا تقدم الخ فهو على خلاف الغالب، اهـ مصححه.

إياهم جائز لتقدم الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب، وانفصال الضمير في قوله: ملكهم إياكم واجب لتقدم غير الأخص، ثم قال:

٦٧ - وَفِي ٱتِّحَادِ الرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلاَ ... وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو: ظننتني إياي، وحسبتك إياك، والدرهم إن جاء زيد فأعطه إياه، ثم قال: (وقد يبيح الغيب فيه وصلا) يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما، لكن بشرط أن يختلفا اختلافاً ما، كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثنى أو مجموعاً، أو يكون مذكراً والآخر مؤنثاً، كقوله:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة ... أنالهماه قفو أكرم والد

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف، واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله: (وصلا) بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد، وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف ما الخ غير ثابت في الألفية وإنما هو من أبيات الكافية، ثم قال:

وحينئذ فيسقط اعتراض من قال إن قوله فاتصال يقتضي أنه أتى بالضمير الثاني في الحديث أولاً متصلاً، وصوابه أن يقول: بانفصال بدل في اتصال، والحاصل أن الأقسام ثلاثة: قسم يتعين في الضمير أن يكون متصلاً وذلك إن كان الأول مرفوعاً بغير ناسخ، وقسم يتعين فيه الانفصال وهو إذا قدم غير الأخص، وقسم يجوز فيه وجهان وذلك إذا قدم الضمير الأخص، وكان الأول منصوباً أو مرفوعاً بكان أو إحدى أخواتها، فالمسألة على طرفين وواسطة.

(وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً)، قول كدي: [نحو ظننتني إياي] معناه ظننت أنت أنني الآن على الحالة التي كنت عليها قبل، ومعنى حسبتك إياك أنت في ظني الآن كما كنت عليه قبل، وإنما لزم فصل الثاني في اتحاد الرتبة لعدم وجود شرط جواز الاتصال وهو تقديم الأخص، لأنه مع اتحاد الضميرين لا أخص حتى يقدم. وقوله: [والآخر مثنى] شاهده البيت بعده. وقوله: [أو مجموعاً] نحو: الزيدون الدرهم أعطيتهموه. وقوله: [والآخر مؤنثاً] نحو: هنداً لدرهم أعطيتهاه. وقوله: [كقوله: لوجهك الخ] البيت من الطويل لم يعرف قائله، ولوجهك: خبر مقدم وبسط: أي بشاشة مبتدأ مؤخر، وبهجة بفتح الباء أي سرور، وفرح معطوف عليه، وأنال: فعل ماض من باب أعطى متعد إلى اثنين، وقفو أي اتباع فاعله وهما العائد على البسط، والبهجة: مفعول أول وه ضمير الوجه مفعول ثان وعكس يس وقال إنه الأولى، والشاهد في ه حيث أتى به متصلاً والأكثر أنالهما إياه بانفصال الثاني، والشاعر مدح هذا بكونه كريماً في نفسه وورث ذلك من آبائه.

وقوله: [وفيه بعد] وجه بعده أن فيه مشقة وكلفة، قيل: والحق أنه لا بعد لأن التنكير يؤتى به للتنويع، نعم يبقى الإجمال بأن يقال: ما هذا النوع الذي أراد من الأنواع. وقوله: [وهذا يقتضى] أي وهذا الاعتذار عن الناظم بما ذكر يقتضي الخ، إذ لو كان البيت موجوداً ما احتاج لاعتذار ونص البيت بتمامه:

مع اختلاف ما ونحو ضمنت ... إياهم الارض لضرورة اقتضت

٦٨ - وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ
٦٩ - وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا
٧٠ - فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١ - وَفِي لَدُنِّي قَلَّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

قد تقدم أن من جملة الضمائر ياء المتكلم وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف، فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه نون تسمى نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر، ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والأمر، وإلى ذلك أشار بقوله: (وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية) وقد حذفت في الضرورة مع ليس كقوله:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي

وإلى ذلك أشار بقوله: (وليسي قد نظم) يعني أن نون الوقاية حذفت مع ليس في النظم لضرورة الوزن وقال: (يا النفس) وهو مخالف لعبارة النحويين فإنهم يسمونها ياء المتكلم، و(قبل) متعلق بالتزم و(مع الفعل) كذلك، وإذا اتصلت ـ أعني ياء المتكلم ـ بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها وهي: إن وأخواتها بقوله: (وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعل اعكس وكن مخيراً في الباقيات) يعني أن لحاق نون الوقاية لليت كثير، وعدم لحاقها قليل، فليتني أكثر من ليتي، ولم يجيء في القران إلا بالنون كقوله عز وجل: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾، ومن حذفها قول الشاعر:

على أن هذا البيت لو كان من أبيات الالفية لكان تكراراً مع مفهوم قوله سابقاً، وفي اختيار لا يجيء الخ، ومفهوم هذا الشرط الذي هو الاختلاف أن ضميري الغيبة إذا لم يختلف لفظهما لا بد من انفصال الثاني وهو كذلك نحو: مال زيد أعطيته إياه، ولم يجز اتصال الثاني إذا كانا لمتكلم أو مخاطب لاتحاد المدلول وعسر النطق ولو مع الاختلاف نحو: علمتاني وعلمتكماك.

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم)، قول كدي: [لأنها تقي الفعل من الكسر الخ] معنى هذا الكلام كما قالوا أن الفعل لا يدخله الجر فلا تقع في آخره الكسرة التي هي أصل علامات الجر. (فإن قيل): قد كسروا آخر الفعل إذا اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة نحو: كلي واشربي. وكذلك كسر لالتقاء الساكنين نحو: اضرب الرجل مع أن الكسر عارض في الجميع (فالجواب): أي ياء المخاطبة لعمدتها وشدة اتصالها بالفعل نزلت منزلة جزئه فكأنها آخره لا الحرف الذي قبلها المكسور، ولأن الكسر لالتقاء الساكنين إنما يكون وصلاً لا وقفاً فلم يعتبر، والكسر لياء المتكلم يكون وصلاً ووقفاً، فاعتبر حتى احتيج لما يصرفه عن الفعل. وقوله: [في قوله عددت الخ] البيت من الرجز المقطوع وقائله رؤبة، وعددت فعل وفاعل، وقومي مفعوله كعديد الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق أي عديداً مثل عديد، والعديد العدد، والطيس بفتح الطاء وسكون الياء الرمل الكثير، وإذ ظرف زمان على الأصح، وجملة ذهب الخ فعل وفاعل وصفته وليس فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها عائد على البعض المفهوم من القوم، وياء المتكلم خبرها، والشاهد في ليسي حيث حذف نون الوقاية ضرورة.

(وليتني فشا وليتي ندرا)، قول كدي: [ومن حذفها قول الشاعر الخ] البيت من الوافر وقائله زيد الخيل الطائي

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه ويذهب جل مالي

وقوله: (ومع لعل أعكس) يعني أن عدم لحاق النون للعل كثير، ولحاقها لها قليل، فهي بالعكس من ليت، ولم تأت في القرآن إلا بدون نون كقوله عز وجل: ﴿لعلي أبلغ الأسباب﴾، ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر:

فقلت أعيراني القَدُوم لعلني أخط بها قبراً لأبيض ماجد

وقوله: (وكن مخيراً في الباقيات) يعني بالباقيات ما بقي من الأحرف الأربعة وهي: إن، وأن، وكأن، ولكن، فيجوز أن تلحقها نون الوقاية، وأن لا تلحقها، وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل: ﴿إنني أنا الله وإني بريء مما تشركون﴾ وإنما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالأفعال، وكان لحاقها غالباً في ليت لقوة شبهها بالفعل لأنها تغير معنى الابتداء، وكان عدم لحاقها غالباً مع لعل لأنها بعدت عن شبه الفعل، لأنها

الذي سماه النبي ﷺ زيد الخير، وهو من المؤلفة قلوبهم توفي في خلافة عمر رضي الله عنه، وكان رجل من بني أسد اسمه مزيد يتمنى لقاء زيد فيقتله، فلما لقيه طعنه زيد وهرب الرجل، وكاف: كمنية اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق عامله تمنى في البيت قبل، والتقدير: تمنى منية مثل منية، والمنية بضم الميم ما يتمناه الإنسان، وإذ: بمعنى حيث بيان لمنية جابر، وياء المتكلم في ليتي اسمها، وجملة: أصادفه خبرها، والواو في ويذهب وفي بعض النسخ وأفقد واو الحال وجل، وفي بعض النسخ بعض مفعول على نسخة أفقد، وفاعل على نسخة ويذهب، وجابر تمنى لقاء المحبوب فيذهب جل ماله، ومزيد تمنى لقاء زيد ليقتله فلما لقيه كانت الكرة عليه، والشاهد في ليتي حيث حذف منه نون الوقاية.

وقوله: [قول الشاعر فقلت الخ] البيت من الطويل، وقلت فعل وفاعل، وأعيرا: أمر من أعار، والألف فاعله والنون نون الوقاية والياء مفعول به أول، والقدوم بفتح القاف وضم الدال مخففة آلة ينجر بها الخشب مفعول ثان لأعيرا، وياء المتكلم اسم لعل، وأخط: مضارع بمعنى أحفر، وقبراً مفعوله وأراد بالقبر الغلاف وسمى الغلاف بالقبر لأنه يستر السيف كما يستر القبر صاحبه، وأبيض صفة لسيف محذوف، وماجد أي عظيم صفة للمحذوف أيضاً، والشاهد في لعلني حيث أثبت نون الوقاية.

وقوله: [وقد جاءت في القرآن بالوجهين] هذا من باب الكل وهو الحكم على المجموع والبعض لا من باب الكلية وهو الحكم على كل فرد، لأنه لم يجيء في القرآن بالوجهين إلا إن المكسورة. وأما كأن فلم ترد ياء المتكلم متصلة بها فيه، وأما أن المفتوحة ولكن فلم يردا إلا بحذف نون الوقاية وقوله: [لشبهها بالأفعال] أي في المعنى لأن معنى ليت أتمنى، ولعل أترجى، وكأن أشبه ولكن استدرك وإن وأن أؤكد، وفي العمل فإن الفعل المتعدي يرفع وينصب، فكذلك هي تنصب وترفع.

وقوله: [لأنها تغير معنى الابتداء] بيانه أن نحو: زيد قائم كان قبل دخولها جملة خبرية فلما دخلت ليت صارت إنشائية وتغيير معنى الابتداء موجود[1] وهذا المعنى موجود مع لعل، إلا أنها بعدت بما ذكره بعد. وقوله: [لأنها شبيهة

---

(١) (قوله: موجود) لعل المناسب حذفه، ويقرأ قوله: وتغير بصيغة المضارع المبني للمعلوم، اهـ مصححه.

شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها في نحو: تب لعلك تفلح، ومخيراً خبر كن، ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر، و (في الباقيات)متعلق به، ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما: من وعن بقوله: (واضطراراً خففا مني وعني بعض من قد سلفا)يعني أن الوجه في من وعن إذا دخلا على ياء المتكلم أن يقال: مني وعني بتشديد النون لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها، وإنما لحقتهما نون الوقاية محافظة على بقاء سكون نونيهما وأشار بقوله: (واضطراراً خففا مني وعني بعض من قد سلفا)إلى قول الراجز:

أيها السائل عنهم وعني ... لست من قيس ولا قيس مني

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي لدني لدني قل)البيت يعني أن لحاق نون الوقاية للدن كثير وعدم لحاقها قليل، ولذلك قرأ أكثر القراء من لدني بالتشديد، وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف، وقوله: (وفي قدني) إلى آخر الشطر، يعني أن قد وقط مثل لدن في أن لحاقها لهما أكثر من عدم لحاقها، وذلك مفهوم من قوله: (قد يفي)وقد وقط إسما فعل بمعنى حسب، وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله:

بحرف الجر الخ] بل هي تكون حرف جر بنفسها كما يأتي للناظم، ثم أن مقتضى العلة السابقة وهي شبه الفعل أن تكون الأربعة الباقية مثل ليت، وأجيب بأنه عارضه معارض وهو توالي ثلاثة أمثال، ولما تقابل ثلاثة أمثال مع شبه الفعل تساقط العلتان وبقي الأصل الذي هو جواز الوجهين.

(واضطراراً خففا. مني وعني). قول كدي: [بتشديد النون الخ] علة لحاق نون الوقاية المحافظة على بقاء السكون لأنه الأصل في البناء. وقوله: [إلى قول الشاعر] وفي بعض النسخ الراجز بدل الشاعر وهي توهم أن البيت من الرجز مع أنه من الرمل، وأي: مبني على الضم لفظاً، وها: حرف تنبيه أتى به عوضاً عما فات أي من الإضافة التي كانت تستحقها، وأيها: في محل نصب على الاختصاص بعامل محذوف، والسائل: بالرفع لا غير نعت أيها، وإعراب باقي البيت واضح، إلا أن قيس الواقع بعد لا يتعين فيه الرفع على العطف على التاء في لست، ولا يصح أن تكون لا عاملة عمل ليس وهو معمول لها لأنه علم ولأنها تعمل في النكرات، والشاهد في مني وعني حيث حذف منهما نون الوقاية ضرورة وقيل: لا شاهد فيهما لأن المحذوف نونهما الأصلية، ورد بأن الحرف الأصلي بعيد من الحذف.

(وفي لدني لدني قل)، قول كدي: [وقد وقط اسما فعل] اعلم أن قد وقط تارة يكونان اسمين فقط فيفسران بحسب، ويكون لحاق نون الوقاية غالباً وهذا مراد الناظم، وتارة يكونان اسمي فعل فيفسران بالفعل نحو: انته فيكون لحاق نون الوقاية حينئذ لازماً ولم يذكره الناظم، ولذلك نكت عليه الموضح بزيادة اسم الفعل، وتارة تكون قد حرفاً وقط ظرفاً لما مضى من الزمان، فلا تلحقهما النون أصلاً ولا الياء، إذا علمت هذا فكلام كدي معترض من وجهين: الأول إذا كانا اسمي فعل يكون لحاق النون لازماً لا غالباً فقط. ثانيهما: أنهما يفسران حينئذ بالفعل لا بالاسم كما علمت، فالصواب أن يقول: اسمان بمعنى حسب.

وقوله: [وقد جمع الراجز] البيت من الرجز وقد اضطربوا في قائله، والذي في الأزهري أنه حميد بن مالك،

قــدني من نصــر الخبيبيـن قــدي ليس الإمــام بـالشحيــح الملحــد

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر كما صرح بذلك في الأفعال، لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها، والوزن يحفظ جميع ذلك، و[illegible] منصوب على المفعول له، و[illegible] مفعول على حذف مضاف تقديره: خفف نون مني، ثم قال:

[illegible]

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو ضربان: علم شخص، وعلم جنس، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وقدني: بمعنى حسبي مبتدأ والياء المفتوحة مضاف إليه، وقد الثاني توكيد له، ومن نصر خبره، والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء وهو من باب التغليب لأنه أراد عبد الله بن الزبير وهو الذي كان يكنى بأبي خبيب، وأخاه مصعباً، ويروى الخبيبين بكسر الباء بصيغة الجمع، ويكون الثالث ولد عبد الله خبيباً، والإمام اسم ليس وخبرها بـالشحيح وهـو البخيل، والملحد: المائل عن الحق، ويروى الملد أي الظالم لقتاله في الحرم وإن كان رضي الله عنه على الحق، والشاهد في قدني وقد حيث أثبت النون في الأول وحذفه في الثاني، وقال ابن هشام في شرح الشواهد: لك أن تقول لا شاهد فيه على ترك النون في قدي لاحتمال أن يكون أصله قد بسكون الدال، ثم كسرت للقافية فلحقت يـاء الاشباع، ووجه كون نون الوقاية غالباً مع لدن، وقد وقط المحافظة على بقاء سكونها الأصلي الذي بنيت عليه، وبنيت قد وقط لشبههما بالحرف في الوضع على حرفين، وأما لدن ففيها لغة أخرى وهي لد ثنائية بنيت لشبهها بالحرف في الوضع وحملت الثلاثة عليها، ثم أن المكودي كالموضح والمرادي جعلوا يفي في النظم بمعنى يوجد فيؤخذ منه أن الحذف قليل وهو الصواب، ويدل له نسخة نفي بنون مضمومة مبني للمفعول، وجعل الشارح والضرير والهواري معنى يفي يكثر وقد للتحقيق، فيفيد الناظم أن الحذف أكثر وهو غلط، والله أعلم.

الْعَلَم

أل للعهد، والمعهود قول الناظم سابقاً، وهند وهو مشتق من العلم بكسـر العين وسكون الـلام، لأن العلم يقتضي الإحاطة بأوصاف المعلوم، والعلم الاصطلاحي يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف الذات، قاله الرضى. وقيل: من العلم الذي هو الجبل، والجامع بينهما التمييز في كل والظهور، والعلم لغة الجبل والرايـة والعلامـة، وسيد القـوم والخط في الثوب واصطلاحاً ضربان الخ.

وقوله: [وقد أشار إلى الأول] هذا لا يتم إلا على ما للناظم من أن علم الجنس لا يعين مسماه لا ذهناً ولا خارجاً، وأنه في المعنى مرادف للنكرة فيكون خارجاً بقوله: يعين المسمى ويكون الحد إنما هو لعلم الشخص، ويدل على الخصوصة كونه عند الأمثلة لعلم الشخص مع إفراد الجنس بالذكر في قوله: ووضعوا لبعض الخ، والذي عليه المحققون أن علم الشخص يعين مسماه ذهناً وخارجاً، وعلم الجنس يعينه ذهناً لا خارجاً، ولولا قوله بعد لفظاً وهو علم لأمكن حمله على ما للجمهور بأن تقول: إن معنى قول الناظم مطلقاً ذهناً وخارجاً وهو علم الشخص فقط، إلا أنه مشى في علم الجنس على ما للجمهور، فالأولى له أن يجعل الحد شاملاً لهما.

٧٢ ـ اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا

٧٣ ـ وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلَاحِقِ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

فقوله: (اسم) جنس، و(يعين المسمى) مخرج للنكرة، و(مطلقا) مخرج لما سوى العلم من المعارف، لأن كل معرفة غير العلم يعين مسماه لكن بقرينة إما لفظية كأل والصلة، وإما معنوية كالحضور والغيبة، بخلاف العلم فإنه يعين مسماه بغير قرينة، ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم بل يكون لأولي العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال: (كجعفر) وهو اسم رجل، و(خرنقا) اسم امرأة، و(قرن) اسم قبيلة، و(عدن) اسم

(اسم يعين المسمى مطلقاً) قول كذي :[كأل والصلة] فالرجل مثلاً معرفة ما دامت فيه أل، فإذا فارقته فارقه التعريف، والذي مثلاً إنما يعين مسماه بالصلة فإذافارقتهفارقه التعريف .وقوله :[كالحضور والغيبة] مراده بالحضور التكلم والخطاب في الضمير والمواجهة الحسية في اسم الإشارة، لأن مطلق الحضور فيها لا يكفي في التعريف، ومعنى الغيبة أن يكون معاد الضمير معلوماً عند المخاطب، وأما مطلق الغيبة فلا تعرف.

(فإن قيل): العلم المشترك الذي سمي به أشخاص لا يعين مسماه إلا بقرينة فيقتضي النظم أنه غير علم لعدم صدق حقيقته عليه، والحق خلافه فيكون حد الناظم غير جامع (فالجواب) أن العلم وضع جزئياً للمعين ويستعمله المتكلم به، كذلك ولا يحتاج للقرينة إلا بالنسبة للسامع، فيكون المشترك داخلاً في حد الناظم، أما غير العلم من المعارف فوضع كلياً واستعمل جزئياً بمعنى أن الوضع[1] وضع ذا للإشارة به لكل مفرد مذكر، وعند استعمال المتكلم إياه لا يستعمله إلا لواحد معين كما حققه السعد ورجح السيد خلافه.

(فإن قلت): مقتضى كون العلم يعين مسماه مطلقاً أن يكون أعرف من الضمير الذي لا يعين مسماه إلا بقيد الحضور، وقد مر أن الضمير أعرف من العلم (قلت): معنى الأعرفية شدة التمييز للمسمى، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييزاً لمسماهما من العلم، ويدل على شدة تمييزهما للمسمى عدم صحة نعتهما، إذ نعت المعارف إنما يكون للإيضاح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل الذي هو محال، ولما كان تمييز العلم ضعيفاً بالنسبة لتمييزهما احتاج إلى النعت لرفع الإبهام، نعم ضمير الغائب مرتبته في التعريف دون مرتبة العلم على الحق.

وقوله: [لا يختص بأولي العلم الخ] عبر بأولي العلم دون أولي العقل ليشمل من يصلح استعمال العقل فيه ومن لا يصلح، كذات مولانا لأنه يقال فيه عالم ولا يقال فيه عاقل، بخلاف زيادة ضيح من المذكورين فلا يشمل إلا أولي العقل. وقوله: [وهو اسم رجل] هو في الأصل اسم نهر صغير والحفرة التي لا ماء فيها، ثم نقل وصار علماً على جعفر بن كلاب بن ربيعة. وقوله: [اسم امرأة] شاعرة أخت طرفة الشاعر لأمه، والخرنق في اللغة ولد الأرنب.

وقوله: [اسم قبيلة] إليها ينسب أويس القرني رضي الله عنه أحد الزهاد الثمانية الذين من توسل بهم قضى الله حاجته، واستشكل التمثيل لعلم الشخص بقرن، وقرن كسائر أسماء القبائل، يطلق على القبيلة من حضر الوضع منهم ومن لم يحضر، ولا زال يطلق عليهم قرن إلى يوم القيامة، ولو قلنا أنه علم شخص لاقتضى أنه إنما يطلق على طائفة من الناس مشخصين موجودين حين الوضع فقط، وأجيب بأن الموضوع له قرن في الأصل جماعة محصورة

---

(١) قول المحشي أن الواضع وضع ذا للإشارة الخ والعبارة الحسنة أن الإشارة والموصول والضمير ومعنى الحرف لوحظت بأمر عام واستعملت في خاص وهذا مذهب السي وهو للجمهور وقال السعد خلافه ورجحه القراقي.

بلدة، و(لاحق) **اسم فرس، و**(شدقم) **اسم جمل، و**(هيلة) **اسم شاة، و**(واشق) **اسم كلب، و**(اسم) **مبتدأ، و**(يعين المسمى) **جملة في موضع الصفة له، و**(مطلقا) **حال من الضمير المستتر في** (يعين) **، و**(علمه) **خبره والضمير عائد على المسمى، ويجوز أن يكون**(علمه) **مبتدأ، وخبره**(اسم يعين المسمى) **ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره، ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا نطيل بها. ثم قال:**

٧٤ ـ وَاسْمـاً أَتَى وَكُـنْـيَـةً وَلَـقَـبَـا ۞ وَأَخِّـرَنْ ذَا إِنْ سِـوَاهُ صَـحِـبَـا

يعني أن العلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم ويقال فيه الاسم الخاص كجعفر، وإلى كنية وهو كل ما صدر

مشخصة في الخارج، ثم هذه الجماعة قد تقع فيها الزيادة والنقصان فلا يعتبران بل العبرة بأصل الوضع، وهكذا يقال في أسماء البلدان، ويدلك على أن التغيير لا يعتبر أن الكعبة غيرت مراراً ولا زال هذا الاسم يطلق عليها.

وقوله:[اسم بلد] زاد غيره بساحل اليمن. وقوله:[اسم فرس] كان لمعاوية الصحابي رضي الله عنه. وقوله: [اسم جمل] كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشدقمية، وداله مهملة كما في القاموس والصحاح، ووجدت معجمة بخط الشنواني. وقوله:[اسم شاة] من العنز كانت لبعض نساء العرب، وقيل: اسم صنم كان لبعض العرب يعبده.

وقوله:[وواشق اسم كلب] سمي الكلب بذلك تفاؤلاً بأن يصطاد فيشق، وجعل الناظم الكلب ثامن الأعلام إشارة لقوله تعالى: ﴿وثامنهم كلبهم﴾ وذكر أن رجلاً جاء للمعتصم فقال له: من أنت؟ قال: شاعر أمدح الكرماء وأذم البخلاء، فقال له: ما تقول في إن أنا حرمتك وأنا ثامن الخلفاء، وقل ولا تسمع أحداً، فقال: أمني على نفسي، فقال: أمنتك، فأنشد:

ملوك بني العبـاس في الكتب سبعة ۞ ولكن لـم يـوجـد لثـامنهـم كتب
كمـا أن أهـل الكهف سبـع أجلة ۞ كـرام إذا عـدوا وثـامنـهـم كـلب
ولـكن تـنـزه كلبـهم عـنـك رفـعـة ۞ لأنـك ذو ذنـب ولـيس لـه ذنـب

فقال: أخرجوه عني وأعطوه، وعد ذلك من حلم المعتصم. وقوله:[واسم مبتدأ الخ] أي والصفة بعده مسوغة للابتداء بالنكرة، قال يس: هذا الإعراب لا يصح لوجهين: أحدهما أنه يلزم عليه أن يكون الخبر(١) الذي هو علمه أعرف من المبتدأ لما تقرر أن المضاف إلى الضمير في مرتبة العلم. الثاني: أن المحكوم عليه والمخبر عنه إنما هو علمه، والصواب الإعراب الثاني عنده، إلا أن الضمير في علمه لا يعود على الاسم ولا على المسمى، وإنما يعود على الشخص المعهود لأن التعريف له، ولا حاجة حينئذ لجعل اسم خبراً لمبتدأ محذوف، أي هو اسم إلا لو كان التعريف لعلمي الشخص والجنس، وقد علمت أن التعريف إنما هو للأول. وقوله:[ومطلقاً حال من الخ] الأول أنه صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة، أي تعييناً مطلقاً.

(واسما أتى وكنية ولقبا) ، قول كدي:[ويقال فيه الاسم الخاص] أشار بقوله الخاص إلى الجواب عما يقال:

---

(١) قول المحشي يظهر منه أن المبتدأ معرفه وليس كذلك.

بأب أو أم كأبي زيد وأم كلثوم، وإلى لقب وهو ما دل على رفعة مسماه كالصديق والفاروق، أو ضعته كقفة وأنف الناقة. ثم قال: (وأخرن ذا إن سواه صحبا) الإشارة بـ (ذا) إلى اللقب، يعني أن اللقب إذا صحب سواه يجب تأخيره، و(سواه) شاملٌ للاسم والكنية نحو: هذا زيد قفة وأبوه عبد الله أنف الناقة. ثم قال:

الكنية واللقب اسمان أيضاً فكيف يكون الاسم مقابلاً لهما؟ وحاصل الجواب أن الاسم[1] تارة يراد به ما يقابل الفعل والحرف، ويقابل الاسم العام ويدخل فيه أنواع العلم الثلاثة، وتارة يراد به نوع خاص وهو المقابل للكنية واللقب، وهذا هو المراد هنا، وبما قررنا تعلم سقوط اعتراض بعض على كدي ثم كلامهم يوهم أن الاسم هو الذي لم يصدر بأب ولا أم، ولم يدل على رفعة ولا ضعة وإلا فكنية أو لقب، وليس كذلك بل الحق أن يقال الاسم ما وضعه الأبوان أو غيرهما في سابع ولادته كان مصدراً بأب أو أم، أم لا دل على الرفعة أو الضعة أم لا، ثم ما حدث بعد وضع الاسم لذلك المسمى إن كان مصدراً بأب أو أم فكنية وإلا فلقب، ثم قد يكنى الشخص بولده حقيقة كأبي الحسن لسيدنا علي كرم الله وجهه، وقد يكنى الصغير تفاؤلاً بأن يعيش ويولد له كقوله ﷺ لصغير: يا أبا عمير ما فعل النغير» والكنية خاصة بالعرب من مفاخرهم، ولم ترد في القرآن إلا في أبي لهب، وأما اللقب فهو كلام العرب وغيرهم، ولا يختص بالذم ولا بالذكور على الأرجح، ففي الحديث: «خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء» يعني عائشة الصديقية رضي الله عنهما، وعنيزة لقب فاطمة محبوبة امرىء القيس.

(وأخرن ذا إن سواه صحبا). قول كدي: [وسواه شامل] نسخة كدي سواه بتذكير الضمير وهي تفيد أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية، وليس كذلك بل لا ترتيب[2] بين الاسم والكنية، وفي بعض النسخ: إن سواها بتأنيث الضمير عائداً على الكنية، وفي بعضها: وذا اجعل آخراً إذا اسماً صحبا. وقد ذكر ضح وابن عقيل وجل الشراح والحواشي أن هاتين النسختين الأخيرتين هما الصواب، ومقتضاهما هو الذي في الكافية والتسهيل، لكن الذي حققه بعض وذكره ابن هشام في بعض تعاليقه أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية أيضاً، ويدل لذلك أنه في شرح التسهيل علل وجوب اللقب عن الاسم بأن اللقب كبطة منقول من اسم غير إنسان، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد به مسماه الأصلي، وهذه العلة كما تأتي في تقديم اللقب على الاسم تأتي في تقديمه على الكنية من دون فرق، وعلى هذا فالنسختان الأخيرتان فاسدتان، والصواب النسخة الأولى المشهورة، وقد رجع ابن هشام إلى هذا في بعض تعاليقه وبينه أي تبيين وتعليل وجوب تأخير اللقب بكونه نعتاً، والنعت لا يتقدم على المنعوت باطل، لأن النعت يتقدم على المنعوت منسلخاً عن النعتية فيصير متبوعاً نحو: صراط العزيز الحميد الله في قراءة الله بالجر، فهو في الأصل منعوت، والعزيز الحميد نعتان له، فلما قدم النعتان وأخر المنعوت جعل الذي كان منعوتاً بدلاً من النعت أو عطف بيان، ومحل وجوب تأخير اللقب حيث لم يشتهر المسمى باللقب وإلا قدم اللقب، وعليه خرج تقديم المسيح على عيسى في غير ما آية.

---

(١) قول المحشي ما يقابل الفعل والحرف ويقابل الاسم لعل هنا سقطاً والعبارة ما يقابل الفعل والحرف ويقال له الاسم العام وما يقابل الكنية واللقب ويقال له الخاص.

(٢) بل لا ترتيب بين الاسم والكنية صوابه بين اللقب والكنية.

٧٥ ـ وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

يعني أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين ولا أحدهما فأضف الاسم إلى اللقب وجوباً نحو: هذا سعيد كرز، ولا مدخل هنا للكنية فإنها من قبيل المضاف، ويلزم حينئذ أن يكون اللقب هو المضاف إليه، لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخيره، وقوله: (وإلا أتبع الذي ردف) يعني إن لم يكونا مفردين أتبع الآخر للأول أي اجعله تابعاً في الإعراب، وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان، وشمل قوله: (وإلا) ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو: هذا عبد الله أنف الناقة، أو الأول مضافاً والثاني مفرداً نحو: هذا عبد الله كرز، أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو: هذا زيد أنف الناقة، والاتباع في جميع ذلك واجب، و(حتماً) منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف والتقدير: إضافة حتماً، و(أتبع) جواب الشرط وحذف منه الفاء للضرورة. ثم قال:

٧٦ ـ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ٱرْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

يعني أن العلم ضربان: مقول ومرتجل، فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولاً من المصدر كفضل، ومن اسم العين كأسد، ومن الصفة كعباس، ومن الجملة كشاب قرناها، ومن الفعل المضارع

(وإن يكونا مفردين فأضف) ظاهره أن الإضافة جائزة مطلقاً ولو كان الأول مقروناً بأل والثاني مجرداً منها، وليس كذلك بل ما فيه أل لا تجوز إضافته للمجرد منها، وأجيب بأن إطلاقه هنا يقيده ما يأتي في الإضافة من قوله، ووصل أل بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان الخ، مع قوله في الصفة المشبهة ولا تجرر بها مع أل سمى من أل خلا الخ، ثم إن قوله هنا فأضف يقتضي أن الإضافة مقيسة وما يأتي في الإضافة في قوله:

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد

يقتضي أنها مسموعة، وأجيب بأن ما هنا تقييد لما يأتي فإنهم نصوا على أن إضافة الاسم إلى اللقب مقيسة، وإضافة ما عداهما من المتحدين إلى الآخر موقوفة على السماع، وإن كان الجميع يجب تأويله، وحينئذ فتمثيل كدي وغيره هناك بسعيد كرز أنما هو لبيان أنه يؤول كما يؤول المسموع.

قول كدي: [والاتباع في جميع ذلك واجب] تبع في ذلك تعبير الناظم بالأمر في أتبع، مع أن الصواب جواز القطع عن التبعية بالرفع والنصب، وأجيب عن الناظم بأن معنى أتبع أحكم له بحكم التابع، وحكم التابع أنه يجوز فيه القطع كما جاز فيه الاتباع، كما أجيب عن كدي بأن معنى وجوب الاتباع عدم وجوب الإضافة فيكون مقابلاً لقوله قبل: فأضف.

(ومنه منقول كفضل وأسد). قول كدي: [ما تقدم له استعمال قبل العلمية] اعترض هذا بالمنقول من علم الجنس إلى علم الشخص نحو: أسامة مسمى به رجل، فيقتضي أنه لا يقال له منقول، إذ حد المنقول لا يصدق عليه لأنه لم يتقدم له استعمال قبل العلمية في غيرها، وإنما تقدم له استعمال في العلمية، فالأولى حذف قبل العلمية من حد المنقول ليدخل ما ذكر، وأجيب بأن أل في العلمية المذكورة في الحد للعهد والمعهود علم الشخص.

وقوله: [ومن الجملة الخ] تبع في إدخال الجملة هنا ش واعترض عليهما بأن الصواب تخصيص قوله، ومنه

كيزيد، ومن الماضي كشمر اسم فرس، و(المرتجل) ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية، كـ(سعاد) اسم امرأة، و(أدد) اسم رجل، و(منه منقول) مبتدأ وخبر، و(ذو ارتجال) مبتدأ محذوف الخبر والتقدير، ومنه ذو ارتجال. ثم قال:

٧٧ - وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

أي ومن العلم جملة نحو: برق نحره، وقوله: (وما بمزج ركبا) يعني أن العلم المركب تركيب مزج والمزج الخلط وهو ما ختم (بغير ويه) كبعلبك، وما ختم بـ(ويه) نحو: سيبويه، فالأول يعرب آخره إعراب ما لا ينصرف، والثاني يبنى آخره على الكسر، وإلى ذلك أشار بقوله: (ذا إن بغير ويه تم أعربا) فـ(ذا) إشارة إلى

منقول بالفرد بدليل قوله: وجملة وما بمزج الخ، والحق معهما، وأن المنقول شامل للجملة، ولما كان المنقول يكون منقولاً من المركب وكان المركب إسنادياً ومزجياً وإضافياً، احتاج إلى ذكر أنواع التركيب التي منها الجملة، فيكون قوله بعد: وجملة وما الخ تقسيماً لبعض ما دخل تحت قوله ومنه منقول وليس مغايراً.

وقوله: [ما لم يتقدم له استعمال الخ] بل من أول الأمر وضع علماً وهو صادق بصورتين: إحدهما أن تكون مادة العلم موجودة لكن الصيغة لم تستعمل إلا في العلم وهذا النوع هو الغالب. ثانيتهما: أن يكون لا مادة له كفقعس، وقول من قال: فقعس منقول رده غير واحد، واعترض ابن هشام في الحواشي كون أدد مرتجلاً، وإنما هو منقول من جمع أدة واحد الود كقربة وقرب، ومع ذلك تبعه هنا في ضح.

(وجملة وما بمزج ركباً) كان الأولى للمكودي أن يأتي بتوطئة هنا قبل هذا البيت تكون موافقة لما مر نصها، ولما كان منقول يشمل المنقول من المركب، وكان المركب إسنادياً ومزجياً وإضافياً، أشار إلى الأولين بقوله: وجملة الخ. قول كدي: [ومن العلم جملة] أي منقول من جملة إسنادية وتقديره هذا يقتضي أن جملة معطوفة على منقول وهو فاسد لما مر أن الجملة قسم من المنقول، والقسم لا يكون قسيماً ومقابلاً، والصواب أن جملة معطوفة على مقدر أي ومن المنقول مفرد وجملة والمركب الإسنادي كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وحكم العلم المنقول من المركب الإسنادي الحكاية، فتقول في رجل مسمى ببرق نحره: جاء برق نحره، وأعرابه: جاء: فعل ماض، وبرق نحره: فاعل مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهكذا في النصب والجر، وكل منقول من المركب الإسنادي لأن المحكي من قبيل المعرب خلافاً للأزهري حيث قال: وهذا النوع مبني.

وقوله: [والمزج الخلط] هذا معناه لغة واصطلاحاً كل كلمتين، نزلت الثانية منهما منزلة هاء التأنيث في أن آخر ما قبل كل لا يكون إلا مفتوحاً وفي شدة الاتصال، فكما أن الإعراب إنما يكون على هاء التأنيث نحو: فاطمة، فكذلك هنا لا يكون إلا في الجزء الأخير من المركب المزجي، لكن محل فتح الأول من المركب المزجي إذا لم يكن ياء وإلا سكنت نحو: معدي كرب.

وقوله: [كبعلبك] اسم بلد بالشام، وبعل في الأصل اسم صنم كان لأهل تلك البلد، قال تعالى: ﴿أتدعون بعلاً وتذرون أحسن الخالقين﴾. وقوله: [إعراب ما لا ينصرف] لوجود علتين فرعيتين فيه وهما: التركيب المزجي والعلمية. وقوله: [والثاني يبنى اخره على الكسر] علة بنائه كون آخره وهو ويه اسم فعل وهو مبني قبل التركيب،

المركب تركيب مزج، وأطلق هنا في الإعراب ومراده إعراب ما لا ينصرف، على ما ينبه عليه في باب ما لا ينصرف، و(جملة) مبتدأ والخبر محذوف أي منه أي من العلم، و(ما بمزج) مبتدأ وخبره محذوف أي من العلم، و(ذا) مبتدأ وخبره (أعربا) وجواب الشرط محذوف، ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبراً عن ذا. ثم قال:

٧٨ ـ وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَةْ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةْ

من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لأن منه الكنى وغيرها ولذلك قال: (وشاع) ومثل بمثال من غير الكنى وهو (عبد شمس) ومثال من الكنى وهو (أبو قحافة). ثم أشار إلى النوع الثاني من العلم وهو العلم الجنسي فقال:

٧٩ ـ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ

يعني أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاماً هي في اللفظ كعلم الأشخاص فيأتي منه الحال في فصيح الكلام، ويمنع من الصرف إن وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة من الصرف ولا يضاف ويدخل عليه التعريف ويوصف بالمعرفة، وهذا معنى قوله: (كعلم الأشخاص لفظاً) ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول

فاستصحب ذلك بعد التركيب والعلمية فتسلط البناء على ما قبله قاله غير واحد، وقيل: ويه اسم صوت وبني على الكسر على أصل التقاء الساكنين.

وقوله: [على ما ينبه عليه في باب ما لا ينصرف] حيث قال: والعلم امنع صرفه مركباً تركيب مزج. (واعلم) أن بين ما هنا وبين ما يأتي شبه احتباك، إذ حذف من هنا ما يعرب به لذكره هناك، وحذف من هنالك التقييد بأن محل إعرابه ما لم يختم بويه وذكره هنا، ومحل الاحتباك إذا لم يعتبر المثال الآتي بمعدي كرب وإلا فلا احتباك، ثم إن إعراب ما لا ينصرف غير متحتم فيه لجواز أن يركب الجزء الأول مع الثاني تركيب خمسة عشرة وإضافة الأول للثاني.

(وشاع في الأعلام ذو الإضافة) المركب الإضافي كل اسمين جعلا اسماً واحداً ونزل ثانيهما منزلة التنوين في كون الإعراب يقع على ما قبل التنوين والمضاف إليه، وفي لزوم التنوين والمضاف إليه حالة واحدة، إلا أن التنوين لازم للسكون والمضاف إليه لازم للجر، وحكم المركب الإضافي أن يجر المضاف إليه دائماً ويعرب المضاف بحسب العوامل.

(فإن قيل): القياس في المركب الإضافي كعبد الله أن يكون الإعراب على آخر المضاف إليه لأنه آخر العلم (فالجواب) أنهم راعوا حالة المضاف قبل التركيب والعلمية قد كان الإعراب عليه، كما راعوا في صحة دخول أل على العلم صفة المنقول منها نحو العباس وإلا لما صح دخول أل عليه، وأبو قحافة كنية عثمان بن عامر صحابي والد أبي بكر الصديق رضي الله عنهما.

(ووضعوا لبعض الأجناس علم) قول كذي: [فيأتي منه الحال في فصيح الكلام] نحو: هذا أسامة مقبلا.
وقوله: [ويمنع من الصرف إن وجدت الخ] نحو: مررت بأسامة وثعالة فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث.
وقوله: [ويوصف بالمعرفة] نحو: هذا أسامة المفترس.

النكرة وهذا معنى قوله: (وهو عم) وفهم من قوله: (لبعض الأجناس) أنها لم تضع ذلك لجميع الأجناس، ووقف على عم بالسكون على لغة ربيعة، وعم: فعل ماض في موضع خبر هو، ويجوز أن يكون ممدوداً لقصره بحذف ألفه كبر في بار، ولما كان علم الجنس على ضربين: أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسباع والحشرات، والآخر للمعاني أشار إلى الأول بقوله:

٨٠ - مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةُ لِلثَّعْلَبِ

(من ذاك) أي من علم الجنس (أم عريط) وهو علم لجنس العقرب، ومن علم جنسها أيضاً شبوة (وهكذا

وقوله: [ومدلوله مع ذلك شائع] قيل: الأولى أن يعبر بقوله وهو شائع لأن الشيوع من صفة اللفظ لا من صفة المدلول، وكذا يقال فيما بعده، وقد أكثر الناس في الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس النكرة والنكرة، وأحسنه تقريباً أن يقال: علم الشخص اسم يعين المسمى بلا قيد ذهناً وخارجاً، فزيد مثلاً يعين مسماه ذهناً وخارجاً بحيث لا يتناول عمراً مثلاً، وعلم الجنس على ما حققه العضد والسيد والدماميني وغيرهم أنه الموضوع للماهية والحقيقة المتحدة في الذهن المعهودة عند المخاطب مع قطع النظر عن أفرادها الموجودة في الخارج، فعلم الجنس حينئذ يعين مسماه ذهناً لا خارجاً، واسم الجنس هو الموضوع للحقيقة أيضاً، لكن باعتبار تصور فرد من أفرادها الخارجية لا بعينه، ويسمى فرداً مبهماً وفرداً منتشراً ووحدة شائعة، ولا يحتاج لتصورها في ذهن المخاطب كما هو قول الآمدي وابن الحاجب وسعد الدين والسبكي، فيكون حينئذ الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين: الأول أن علم الجنس لا بد أن تكون الحقيقة فيه معهودة عند المخاطب، وأما اسم الجنس فلا يشترط فيه ذلك. الثاني: أنه لا بد من تصور فرد خارج من أفراد الحقيقة في اسم الجنس، وأما علم الجنس فلا، وهذا على ما للجمهور، وأما الناظم ومن وافقه كالرضي وغيره فعلم الجنس عندهم مرادف لاسم الجنس النكرة في المعنى، فلا فرق بين أسامة وأسد، فعلم الجنس حينئذ نكرة معنى معرفة لفظاً، فإطلاق العلم عليه تجوز ورد ما لابن مالك المحقق المرادي وغيره، وأما النكرة فهي الموضوعة للفرد المبهم من أول وهلة، فيفرق حينئذ بينها وبين اسم الجنس النكرة أن اسم الجنس وضع للماهية، وهي إنما وضعت للفرد، فاستعمال أسد الذي هو اسم الجنس في فرد من استعمال الكلي في جزئيه، واستعمال رجل الذي هو نكرة في فرد من استعمال اللفظ في حقيقته التي هي استعمال اللفظ فيما وضع له.

وقوله: [في التوطئة كالسباع] جمع سبع وهو ما له ناب. وقوله: [والحشرات] جمع حشرة وهي صغار دواب الأرض. ثم إن المكودي جعل علم الجنس ضربين تبعين لتمثيل الناظم، والحق أنه ثلاثة بزيادة مجهول الذات والنسب نحو: هيان بن بيان، وطائر بن طائر كما نكت عليه الموضح، بزيادة النوع الثالث. وأجاب عن الناظم جدنا العلامة المحقق سيدي محمد بن منصور في حواشي التصريح بأن الناظم تبعاً لابن خانمة قسم علم الجنس إلى قسمين: خاص بالأعيان وخاص بغير الأعيان، فالأول يشمل أم عريط وهيان بن بيان، ولا يلزم الناظم أن يستوفي جميع الأمثلة.

(من ذاك أم عريط للعقرب) أي هي علم لجنس العقرب، وكذا يقال في الثعلب وفي للمبرة بدليل تصريحه

ثعالة) أي وكذلك أيضاً ثعالة علم لجنس (الثعلب) وهو غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث إلا أنه صرفه للضرورة.
ثم أشار إلى النوع الثاني من علم الجنس بقوله:

٨١ ـ وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّةْ كَذَا فُجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَةْ

أي ومثل أم عريط وثعالة في كونهما علمي جنس (برة) وهو علم للمبرة بمعنى البرور، و(فجار) علم للفجرة بمعنى الفجور، وبرة أيضاً غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث، وفجار مبني على الكسر لشبهه بنزال، وقد جمع الشاعر بينهما في قوله:

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

اسم الاشارة

هذا هو النوع الثالث من أنواع المعارف وهو اسم الإشارة، وهو إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر، أو مثنى مؤنث، أو جمع يشترك فيه المذكر والمؤنث، وقد أشار إلى الأول بقوله:

بلفظ علم في قوله: للفجرة، والذي للمعرب أن للعقرب ونظائره متعلقان بمحذوف حالان من الضمير في الجار والمجرور الواقع خبراً، والتقدير: أم عريط من ذاك حال كونها للعقرب.

(ومثله برة للمبرة). قول كدي: [لشبهه بنزال الخ] وجه الشبه أمور ثلاثة: الوزن والتعريف والعدل. وقوله: [في قوله أنا الخ] البيت من الكامل وقائله النابغة يهجو به زرعة، وأنا بفتح الهمزة مطلوب لأعلمت في قوله قبل:

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتني تحت العجاج فما شققت غباري

وجملة اقتسمنا خبر أن وخطتينا مفعول اقتسمنا تثنية خطة وهي الخصلة فكأنه يقول: كانت لي ولك خصلتان: الوفاء والفجور، فحزت أنا الوفاء والبرور، وحزت أنت يا زرعة الغدر والفجور ونقض العهد، وعبر بالنسبة لنفسه بحمل الثلاثي وبالنسبة لزرعه باحتمل تنبيهاً على كثرة غدر زرعة لأن التاء تدل على الكثرة كما في كسب واكتسب، والشاهد في برة فإنه علم لجنس البرور، وفي فجار لأنه علم لجنس الفجور، ثم إن البسكري اعترض على الناظم في قوله علم للفجرة بأن الفجرة واحد الفجور، وفجار إنما هو للمصدر الذي هو الفجور لا للمرة منه. والجواب أن الفجرة ليست للمرة وإنما هي اسم مصدر للفجور، والله أعلم.

اسم الإشارة

عادة المصنفين أن الشيء إذا كان محصوراً بالعد لا يحدونه، إذ الحد إنما يتضمن أفراد المحدود إجمالاً، والعد يتضمن الأفراد تفصيلاً وهو أتم، ولما كان اسم الإشارة محصوراً بالعد استغنى الناظم كالموضح عن حده، وحده في التسهيل بقوله: ما وضع لمسمى وإشارة إليه وأورد عليه أمران كما يعلم بالوقوف على شراحه.

٨٢ - بِـذَا لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ بِـذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

يعني أن (ذا) إشارة إلى المفرد المذكر، وأشار إلى الثاني بقوله: (بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر) يعني أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألفاظ وهي: (ذي وذه وتي وتا) فحذف العاطف لضرورة الوزن واقتصر فعل أمر، وبذي متعلق به، أي اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث، ولا تشر بها إلى غيره، وليس المراد أنه لا يشار إلى المفرد المؤنث إلا بها فإنه يشار إليه بغيرها نحو: ذهي وتهي، وذه وته، وذات وتا، ويجوز ضبط (اقتصر) بضم التاء مبنياً للمفعول. ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

(بذا لمفرد مذكر أشر) المفرد إما حقيقة كما هي الغالب أو حكماً بأن تكون الإشارة بذا إلى أكثر من واحد فيؤول بما ذكر كما يقع كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿عوان بين ذلك﴾ أي بين ما ذكر على الفارض والبكر، والمذكر أيضاً قد يكون تأويلاً، وقد اختلفوا في ذا فقال الكوفيون: إنها موضوعة على حرف واحد والألف للإشباع زائدة، واستدلوا بسقوطها في المثنى الذي هو ذان وتان، ومذهب البصريين أنها ثنائية لفظاً وثلاثية وضعاً وأصلها ذيي بياءين: الأولى ساكنة قال الرضي: لأن سيبويه حكى في ألفه الإمالة فهي منقلبة عن ياء ولامه ياء والياء الأخيرة حذفت اعتباطاً، ثم تحركت الأولى وانفتح ما قبلها ألفاً، وقيل: بل الياء الأولى مفتوحة أصالة، وقول التصريح: فألفه أصيلة معناه منقلبة عن أصل كما علمت، وأجابوا عن استدلال الكوفيين بالمثنى بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين فرقاً بين تثنية المعرب والمبني.

(بذي وذه تا على الأنثى اقتصر) قول كدي: [لضرورة الوزن] الحق أنها لغة، قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت﴾ أي وقلت. وقوله: [على الواحد المؤنث] أشار بهذا أن الأولى للناظم أن يعبر بالمؤنث بدل الأنثى وهو كذلك، لأن التعبير بالأنثى يقتضي أنه لا يشار بها إلا للمؤنث الحقيقي، مع أنها كما يشار بها للمؤنث الحقيقي يشار بها للمجازي، قال تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ ولو عبر بالمؤنث لشمل المجازي.

وقوله: [ولا تشر بها إلى غيره] أشار بهذا إلى أن الباء في بذي داخلة على المقصور، وحاصل الألفاظ التي يشار بها للمؤنث عشرة: خمسة مبدوءة بالذال وخمسة بالتاء وهي: ذي تي، ذهي تهي، ذه ته. بالاختلاس، ذه ته بالإسكان، ذات تا وأغربها ذات، وفي الحقيقة ألفاظ المؤنث اثنان: ذي وتي وغيرهما فروع.

(لا يقال) لم جعلوا للمذكر لفظاً وجعلوا للمؤنث عشرة ألفاظ؟ (لأنا نقول): جعلوا ذلك لأمور منها: أن المؤنث أكثر من المذكر ففي الحديث: «إن لكل مؤمن امرأتين من نساء الدنيا في الجنة» وفي الحديث أيضاً: «اطلعت على النار فوجدت أكثرها النساء» ومنها: أن الإشارة من باب الكناية وكانت العرب تكره أن تصرح بأسماء النساء في مجالسهم فكانوا يكنون عنها كثيراً. ومنها: أن العرب يحتاجون إلى النساء في كل وقت فوضعوا لهن ألفاظاً كثيرة اختصاراً عن التصريح بأسمائهن، والرجال لا يحتاج إليهم إلا في الأمور المهمة كالحرب فكان التصريح باسمهم أولى.

قوله: [ويجوز ضبط اقتصر الخ] ابن عاشر في هذا الضبط تكلف لأن النائب في المعنى هو بذي وهو متقدم فلا

٨٣ ـ وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

فقوله: (ذان) راجع لتثنية الأول وهو (ذا)، و (تان) راجع لتثنية الثاني وهو (تا) ولا يثنى من ألفاظ المؤنث إلا تا، وقوله: (المرتفع) يعني به أن هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من التثنية لأن الألف فيهما علامة على الرفع، وقوله: (وفي سواه) أي سوى المرتفع أو في سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجر، فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لأن الياء علامة للنصب والجر فيهما، وذان مبتدأ، وتان معطوف عليه بحذف العاطف، و (للمثنى) خبر المبتدأ، و (وذين وتين) مفعول مقدم باذكر، و (تطع) مجزوم على جواب الأمر. ثم أشار إلى الخامس بقوله:

٨٤ ـ وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

يعني أن لفظ (أولى) يشار به للجمع (مطلقاً) أي سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فتقول: أولي الرجال وأولي

تجوز نيابته، وأجيب بأن النائب ليس هو الجار والمجرور بل ضمير الاقتصار المفهوم من اقتصر على حد: من يبخل عليك ويعتلل هو أي الاعتلال المفهوم من يعتلل.

(وذان تان للمثنى المرتفع) قد مر أن المثنى هو الاسم الدال على اثنين الخ. والإشارة بذان تان ليست للفظ وإنما هي للذات التي اللفظ لها، نعم إذا كان اللفظ مقصوداً بعينه فتصح الإشارة إليه بأن يقال: هذا لفظ بديع، وأجاب بعض بأن قول الناظم للمثنى على حذف مضاف أي لمدلول المثنى الذيَ هو الذات، لكن يشكل عليه كون المرتفع بمعنى المرفوع صفة لمدلول المقدر، لأن الذي يوصف بالرفع وغيره إنما هو (١) اللفظ لا مدلوله، وأجاب عنه بعضهم بأنه صفة لذان وتان، وأورد عليه أنه كان من حقه أن يقول المرتفعان، وأجيب عنه بأنه صفة لتان وصفة ذان محذوفة لدلالة صفة تان عليها، ثم ظاهر الناظم أنهما مثنيان حقيقة، ومذهب المحققين كما مر أنهما ملحقان بالمثنى، لأن من جملة شروط ما يثنى أن يكون معرباً واسم الإشارة مبني، ولو كانا مثنيين حقيقة لقيل ذيان وتيان كما قالوا فتيان، كما مر الجواب عن إن هذان لساحران في قوله: بالألف ارفع المثنى، وقد ذكر ز هنا سبعة أجوبة منها: أن تكون أن في الآية بمعنى نعم فيكون حينئذ هذان مبتدأ ولساحران خبر لمبتدأ محذوف أي لهما ساحران، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول، ولا يكون ساحران خبر هذان لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر، وإن بمعنى نعم، وإن لم ترد في القرآن فقد وردت في كلام العرب، فمن ذلك أن أعرابياً سأل ابن الزبير شيئاً فمنعه فقال الأعرابي: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له: إن وراكبها أي نعم وراكبها.

(وبأولي أشر لجمع مطلقاً). قول كدي: [فتقول أولي الرجال وأولي النساء] كان الأولى أن يزيد ضربوا وقمن مثلاً وإعرابه: أولي مبتدأ مبني على سكون الألف، والرجال أو النساء بالرفع عطف بيان أو بدل، وجملة ضربوا أو قمن خبر، والغالبّ أن يكون للعقلاء، ومن غير الغالب مجيئه لغيرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك﴾.

(فإن قيل) ما الفرق بين أولي الذي هو اسم إشارة، وبين الألى الذي هو موصول؟ (فالجواب): أنهم فرقوا

---

(١) قول المحشي إنما هو اللفظ لا مدلولة أقول قد يوصف المضاف إليه مع وجود المضاف على قلة ومنه ما هنا.

النساء، وقوله: (والمد أولى) يعني أن زيادة الهمزة بعد الألف مكسورة أولى لأنها لغة أهل الحجاز، ولم يجيء في القرآن إلا ممدوداً كقوله تعالى: ﴿ها أنتم أولاء﴾. (ثم اعلم) أن اسم الأشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب: قريبة ومتوسطة وبعيدة. وعد الناظم على مرتبتين: قريبة وبعيدة، وقد أشار إلى البعيد بقوله: (ولدى البعد انطقا).

٨٥ - بِالْكَافِ حَرْفاً دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ وَالْلَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ

يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فأنت مخير بين أن تأتي باسم الإشارة مقروناً بكاف الخطاب دون لام فتقول: ذاك وأولاك، وبين أن تأتي به مقروناً بالكاف واللام معاً فتقول: ذلك وأولالك، وفهم منه أن القريب لا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام وهي المثل التي أتى بها أول الباب، ولدى بمعنى عند وهو متعلق بانطقا، وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وحرفا حال من الكاف، وإنما نبه على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما في هي نحو: غلامك، ودون لام في موضع نصب على الحال من الكاف، وأو معه معطوف

بينهما من وجوه منها: أن الذي في اسم الإشارة يكتب بالواو، والذي في الموصول بدونها على وزن العلى. ومنها: أنه في الإشارة مجرد من أل، وفي الموصول مقرون بها. ومنها: أن الذي في اسم الإشارة لا يقع بعدها إلا مفرد، والذي في الموصول لا يقع بعدها إلا جملة.

وقوله: [يعني أن زيادة الهمزة الخ] احتاج إلى تفسير المدود وإن كان معروفاً إشارة إلى أن وصف المبني بالمدود والمقصور مجاز غير معروف، والمعروف أن ذلك للمعرب. وقوله: [مكسورة] يعني من غير تنوين وفيه لغتان غير هذه وهما: كسر الهمزة مع تنوينها، وضمها من غير تنوين. (فإن قلت): كلام الناظم محتمل لهذه اللغات الثلاث. (قلت): هو كذلك اعتباراً بظاهر اللفظ لكن أطلق لأن اللغة الأولى هي المشهورة، فلا ينصرف الكلام عند الإطلاق إلا لها، وإنما اكتفوا بالإشارة بلفظ واحد للجمع مطلقاً، ولم يفعلوا ذلك في الموصول لأن الإشارة كافية في بيان حال المشار إليه من تذكير وتأنيث، وأما الصلة المبنية للموصول فمنفصلة عنه. (فإن قلت): يلزم الاستغناء في اسم الإشارة عن التثنية والجمع. (قلت): لو فعلوا ذلك لأجحفوا بها غاية فشركوا في الجمع فقط لأنه آخر المراتب.

[وقوله في التوطئة: على ثلاث مراتب الخ] فإنهم جعلوا المجرد من الكاف نحو: هذا للقريب، والمقرون بالكاف فقط نحو: ذاك للمتوسط، والمقرون باللام والكاف نحو: ذلك للبعيد.

(ولدى البعد انطلقا بالكاف) قول كدي: [وإنما نبه على ذلك الخ] بعد كون الكاف حرفاً لا محل لها من الإعراب فهي تتصرف تصرف الكاف الإسمية، فتفتح مع المفرد المذكر، وتكسر مع المفردة المؤنثة، وتلحقها الميم والألف في التثنية، وتلحقها الميم في علامة جمع المذكر، والنون في علامة جمع المؤنث، وهذه اللغة المشهورة.

(فإن قلت): ما الدليل على كونها حرفاً؟ (قلت): لو كانت اسماً لا يصح أن يكون في محل رفع ولا يمكن لأنها ليست من ضمائر الرفع، وعلى صحة فرضه فلا رافع، ولا يصح أن تكون في محل نصب لأنه لا ناصب، ولا أن تكون في محل جر لأن الجر إما بالحرف أو بالمضاف ولا حرف ولا مضاف، والدليل على عدم الإضافة ثبوت النون في فذانك برهانان. (لا يقال) الحرف موجود هنا وهو اللام (لأنا نقول): لو كان اللام جاز الفتح كما يفتح مع سائر الضمائر غير ياء المتكلم، وأصل اللام السكون وكسر لالتقاء الساكنين أو فرقاً بينه وبين الجارة في ذلك، وظاهر تقرير

على دون فهو في موضع الحال من الكاف أيضاً، وتقدير البيت: انطقن في البعد بالكاف حرفاً غير مقرون بلام أو مقروناً بها. ثم قال: (واللام إن قدمت ها ممتنعه) يعني أن إذا قدمت ها التي تنبيه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال: هذا لك، وفهم منه أنه يجوز اقتران ها بالمجرد نحو: هذا وهذه وهؤلاء، وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو: هذاك وهؤلاك، إلا أن الأول أكثر وهي لغة القرآن، ومن الثاني قول طرفة:

رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطراف الممدد

وقوله: (واللام) مبتدأ، وخبره (ممتنعة)، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير، والتقدير: واللام ممتنعة في قدمت ها فهي ممتنعة. ثم قال:

٨٦ ـ وَبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أَشِرْ إلَى دَانِي ٱلْمَكَانِ وَبِهِ ٱلْكَافَ صِلاَ
٨٧ ـ فِي ٱلْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ ٱنْطِقَنْ أَوْ هِنَّا

ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها إلى المكان دون غيره، منها اثنان للمكان القريب وهما: هنا وههنا، وإليهما أشار بقوله: (وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان) أي إلى المكان الداني وهو القريب، فأضاف الصفة إلى الموصوف. ومنها خمسة للمكان البعيد وإليها أشار بقوله: (وبه الكاف صلا في البعد) يعني أنك إذا

كدي وتقديره أن بالكاف متعلق بأنطف وصرح به غيره، وهذا الإعراب: يوهم أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد أتيت بالكاف وحدها دون ما تقدم أو بالكاف مع اللام وهو غير صحيح، والأولى أن بالكاف متعلق باسم فاعل محذوف حال من معمول انطق المحذوف والتقدير: انطق عند البعد بما تقدم من أدوات الإشارة حال كونها متلبسة بالكاف الخ.

(واللام إن قدمت ها ممتنعة) إنما لم يجمع الهاء مع اللام فراراً من كثرة الزوائد، وظاهر النظم أن اللام لا تمتنع إلا مع تقديم الهاء، وليس كذلك بل يمتنع اللام مع المثنى مطلقاً ومع الجمع في لغة من مده، وعلة المنع كثرة الزوائد أيضاً، ولذا ذيل بعض كلام الناظم بقوله:

ولا يلي ذا اللام إلا المفردا والجمع مقصوراً فماذين عدا

قول كدي: [ومن الثاني قول طرفة الخ] البيت من الطويل وبني غبراء مفعول أول برأيت والمراد بهم الفقراء والأضياف أو اللصوص أو أهل الأرض، ولا ينكرونني مفعول ثان لرأيت، إن قلنا: أنها بمعنى علمت، أو حال إن قلنا: أنها بمعنى أبصرت، وأهل بالرفع مبتدأ وخبره محذوف أي كذلك لا ينكرونني، ويصح من جهة الصناعة عطفه على الواو في ينكرونني، ومن جهة المعنى فيه بعد بالنسبة لكونه مدخولاً لرأيت بني غبراء، ولا يصح فيه النصب بالعطف على الياء لأنه يقتضي أن بني غبراء لا ينكرون الشاعر وكذلك لا ينكرون أهل ذاك الخ، وليس بمراد إذ مراده أن الفقراء لا ينكرونه لجوده، وكذلك الأغنياء وهم المراد بأهل الطراف لا ينكرونه لكثرة ماله، وهذا المعنى لا يستفاد إلا بالرفع، والطراف بيت من الجلد على هيئة الخباء والخيمة، وفي الغالب لا يكون إلا للأغنياء والممدد الأطراف والحبال صفته، والشاهد في هذاك حيث ألحق هاء التنبيه باسم الإشارة المقرون بالكاف. وقوله: [وتقدير البيت انطقن في الخ] جعل أولاً لدى في النظم بمعنى عند، وثانياً في تقديره جعلها بمعنى في، وكل ذاك يصح.

(وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان)، قول كدي: [ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ] بل ذكر ثمانية: اثنان

أردت الإشارة إلى المكان البعيد فأنت مخير بين أن تلحق هنا كاف الخطاب فتقول هناك، أو تأتي (بثم)كقوله عز وجل: ﴿وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً﴾ أو تأتي بـ (هنا)مفتوح الهاء مشدد النون فتقول هنا، أو تلحق بهنا الكاف واللام معاً فتقول هنالك، أو تأتي بهنا مكسورة الهاء مشددة النون والكاف مفعول بصلا، والألف في صلا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وفي البعد متعلق بصلا، وبثم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه إذا نطق، وكل ما ذكره في البيتين من أو فهو للتخيير. ثم قال:

الموصول

هذا هو النوع الرابع من المعارف، والموصول إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر، أو مثنى مؤنث، أو جمع مذكر، أو جمع مؤنث، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٨٨ ـ مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ

إنما قال موصول الأسماء احترازاً من موصول الحروف فإنه لم يذكره، وقد ذكر أحكامه في أبوابه، وقوله:

للقريب، وستة للبعيد، وكلها مأخوذة من النظم إذ قوله: وبه أي بما ذكر صادق باثنين هناك وههناك، والغلط وقع لكذي من جعله ضمير به يعود للأول وهو هنا دون الثاني، والصواب أنه يعود عليهما معاً باعتبار ما ذكر.

وقوله: [كقوله عز وجل: وإذا رأيت ثم رأيت الخ]ثم ظرف مكان لا يتصرف عامله، رأيت المتقدم عليه لا أن ثم مفعول رأيت خلافاً لزاعمه لأنها لازمة للظرفية، ولا تخرج عنها لا إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن تقول جئت من ثم وهي مبنية على الفتح للتخفيف، ولم تبن على الكسر لثقل الكسرة مع التضعيف، ولا تتقدم عليها ها التنبيه ولا يتأخر عنها كاف الخطاب. وقوله: [فتقول هنا] أصله هنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال، وكسر هاء أردأ من فتحها ولذلك أخره الناظم، وفيها لغة ثالثة وهي ضم الهاء وهي رديئة ولذا لم يذكرها الناظم، والله أعلم.

الموصول

أل للعهد، والمعهود قوله سابقاً: والذي، أو أل موصولة بمعنى الذي يوصل بغيره أي يتبع بغيره وهو الصلة، ولم يحده الناظم هنا استغناء بعده، وحده في الكافية بقوله:

ملزوم عائد وجملة وما أشبهها موصول الأسما فاعلما

(موصول الأسماء الذي)قول كذي: [احترازاً من موصول الحروف الخ]حقيقة الموصول الحرفي كل حرف صح أن أول ما بعده بمصدر وهو آلة السبك وحروفه ستة جمعت في قول من قال:

موصولنا الحرفي أن لو وما وأن وكي ثم الذي يا من سما

واستشكل كون الذي موصولاً حرفياً مع اقترانه بأل، وقد حكموا على كل مقرون بأل أنه اسم ولذا قال الرضي: والحق أن الذي لا يكون موصولاً حرفياً، وأجاب الرضي وغيره ممن منع كون الذي موصولا حرفياً عن الآية التي مثل بها المجيز وهي: ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ بأجوبة خمسة ذكرها في التصريح أولاها أن الأصل كالذين بالنون وهي لغة لبعض العرب. وقوله: [وقد ذكر أحكامه في أبوابه]بل إنما ذكر ما عدا الذي، وأما هي فلم يذكرها أصلاً، فيكون

(موصول الأسماء) مبتدأ و(الذي) مبتدأ ثان وخبره محذوف والتقدير موصول الأسماء منه الذي. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (الأنثى التي) يعني أن التي للمفرد المؤنث، وفهم منه أن الذي للمذكر، و(الأنثى) مبتدأ، و(التي) خبره والتقدير: والأنثى منه أي من الموصول، ويجوز أن يكون أل في الأنثى عوضاً من الضمير، والتقدير وأنثاه أي وأنثى الذي. ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله: (واليا إذا ما ثنيا لا تثبت).

٨٩ ـ بَـلْ مَـا تَـلِيـهِ أَوْلِـهِ ٱلْـعَـلَامَـهْ وَالـنُّـونُ إِنْ تُشْـدَدْ فَـلَا مَـلَامَـهْ

يعني أن الذي والتي إذا ما ثنيا لا تثبت ياؤهما لسكونها وسكون علامة التثنية، واليا مفعول مقدم بتثبت ولا ناهية، وقوله: (بل ما تليه أوله العلامة) ما تليه هي الذال من الذي، والتاء من التي وأل في العلامة للعهد لتقدم علامة التثنية وهي الألف رفعاً والياء جراً ونصباً في قوله: (بالألف ارفع المثنى وكلا) وفي قوله: (وتخلف اليا في

كلام كدي من باب الحكم على المجموع لا على الجميع، أو نقول: أنه مر على أن الذي ليست من الموصولات الحرفية.

وقوله: [والذي مبتدأ ثان الخ] مثله في الشاطبي، وإنما احتاجا لهذا ليكون قوله موصول الأسماء عاماً في المفرد المذكر وغيره، ويدخل تحته جميع الموصولات وهذا الإعراب متعين، وقول يس: لا يحتاج إلى هذا التكلف بل الذي خبر عن موصول ويقدر العطف سابقاً على الاخبار لا يصح إلا لو عطف الناظم باقي الموصولات على الذي مع أنه ذكرها في حكم الاستئناف.

(الأنثى التي) في الذي والتي ست لغات الذي والتي بإثبات الياء ساكنة، والذوالت بحذف الياء وكسر الذال والتاء، والذوالت بسكون الذال والتاء، والذي والتي بتشديد الياء مكسورة، والذي والتي بتشديدها مضمومة، ولذي ولتي بحذف الألف واللام وبقاء اللام الثانية مفتوحة وهي تكون للعالم نحو: ﴿الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن﴾ وتكون لغيره نحو: ﴿هذا يومكم الذي كنتم توعدون﴾ وأما التي فهي للعاقل نحو: ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ ولغيره نحو: ﴿ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها﴾. قول كدي: [والتي خبره] مراده أن التي مبتدأ ثان وخبره محذوف أي منه، والجملة خبر المبتدأ الأول يدل لهذا تقديره بقوله: والأنثى منه التي، وعلى الوجه الثاني تكون التي خبراً حقيقة.

(واليا إذا ما ثنيا لا تثبت) قول كدي: [لسكونها الخ] إنما لم تثبت ياؤهما وتفتح كما في تثنية المنقوص كقاض لكونهما مبنيين، فلاحظ لهما في التحريك أو قصد الفرق بين تثنية المعرب والمبني.

وقوله: [واليا مفعول الخ] وعليه فتثبت بضم التاء وكسر الباء وهو مسند لضمير المخاطب وكسر آخره للوزن، وهذا الوجه هو المناسب للتعبير بالأمر في قوله بعد: أوله العلامة، ويصح كون اليا مبتدأ ولا نافية، وتثبت بفتح التاء وضم الباء من ثبت الثلاثي وهو مسند لضمير الياء وهو مرفوع للتجرد وكسر للوزن، لكن يناسب ما قبله ولا يناسب ما بعده.

(بل ما تليه أوله العلامة) لا يقال: لا يحتاج إلى هذا الشطر لإغناء لا تثبت عنه، لأنا نقول: لما كان قوله: لا تثبت. يحتمل اقلبها ويحتمل احذفها وهو المراد، صرح به في قوله: بل ما تليه الخ.

جميعها الألف)فنقول: اللذان واللتان رفعاً، واللذين واللتين جراً ونصباً، وما موصولة وصلتها تليه، وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله، ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والأول أجود، والهاء في أوله مفعول أول، والعلامة مفعول ثان ثم قال: (والنون إن تشدد فلا ملامه)يعني أنه يجوز في نون اللذين واللتين التشديد، ومذهب البصريين أنها لا تشدد بعد الألف، ومذهب الكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء، وهو اختيار الناظم ولذا أطلق في قوله: (والنون إن تشدد)والنون مبتدأ وخبره جملة الشرط، والجواب والضمير المستتر في تشدد هو الرابط. ثم قال:

٩٠ - وَالنُّـونُ مِنْ ذَيْـنِ وَتَيْـنِ شُـدِّدَا   أَيْضـاً وَتَعْـوِيضٌ بِـذَاكَ قُـصِـدَا

يعني أنه يجوز أيضاً تشديد النون من (ذين وتين)، وإنما ذكر هنا ذين وتين وليستا من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين واللتين في جواز تشديد نونهما، وليس التشديد خاصاً بالياء كما مثل به، بل هو عام مع الياء ومع الألف، فإذا جاز التشديد مع الياء كما في المثلين فيكون التشديد مع الألف أحرى، لأن التشديد مع الألف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه. وقوله: (وتعويض بذاك قصدا)يعني أن تشديد النون قصد به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر، والمعوض منه في اللذين واللتين الياء من الذي والتي، ومن ذين وتين الألف من ذا وتا، فإن ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد، فالإشارة من قوله (بذاك)راجعة إلى التشديد، و (تعويض)مبتدأ، و (بذاك)متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة وقصد خبره، ويجوز أن يكون بذاك متعلقاً بقصد، وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى الحصر، لأن المراد ما قصد به إلا التعويض فهو كقولهم: شيء جاء بك، وشر أهر ذا ناب، وفيه تعويض لإبطال قول من جعل التشديد في ذين وتين دالاً على البعد، ثم أشار إلى الخامس وهو جمع الذي بقوله:

٩١ - جَمْعُ الَّـذِي الأُلَى الَّـذِينَ مُـطْلَقَـا   وَبَعْضُـهُمْ بِـالْـوَاوِ رَفْـعـاً نَـطَقَـا

فذكر (للذي)جمعين: أحدهما (الألى)تقول جاءني الألى قاموا أي الذين قاموا. والثاني (الذين)بالياء في

(والنون أن تشدد فلا ملامة)قول كدي: [بعد الألف وبعد الياء]لم يأت بمثالهما، ومثال التشديد بعد الألف ﴿واللذان يأتيانها﴾ ومثاله بعد الياء: ﴿ربنا أرنا الذين﴾ قرىء بتشديد النون.

(والنون من ذين وتين شددا)لم يمثل كدي لهما أيضاً ومثاله بعد الألف ﴿فذانك﴾ قرىء بتشديد النون ومثاله بعد الياء: ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾ قرىء بالتشديد أيضاً: (وتعويض بذاك قصدا) (فإن قلت): لم عوضوا هنا ولم يعوضوا في يدان ودمان مع أن الأخير حذف في الجميع؟ (قلت): قد مر أن العرب يحذفون الشيء ويصيرونه نسياً منسياً كيد ودم، ولا يعوضون منه ويحذفون الشيء ويراعونه كما هنا فيعوضون من المحذوف. وقوله: [وشر أهر ذا ناب] أهر بفتح الهمزة والهاء وتشديد الراء مأخوذة من الهرير الذي هو صوت دون نبح.

(جمع الذي الألى الذين مطلقا). قول كدي: [فذكر للذي جمعين الخ]سماهما جمعين تبعاً لعبارة الناظم، والحق أنهما اسما جمع لا جمعان حقيقة، أما الألى فظاهر لأن لفظه مخالف للفظ الذي، وأما الذين فإنه لا يطلق إلا على العقلاء، والذي يكون للعاقل وغيره كما مر، فلو كان جمعاً حقيقة لكان المفرد أعم من الجمع على خلاف المتعارف، ولأجل كون الذين أخص من الذي، وخالف طريقة الجمع الذي من شأنه أن يكون أعم من المفرد استحق

الرفع والنصب والجر، وعلى ذلك نبه بقوله: (مطلقاً) أي في جميع الأحوال. وقوله: (وبعضهم بالواو) يعني أن من العرب من يجري (الذين) مجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو ويجره وينصبه بالياء فتقول: نصر الذون آمنوا على الذين كفروا، ومنه قول الشاعر:

نحن الـذون صبحـوا الصبـاحـا يـوم النخيـل غـارة ملحـاحـا

وهي لغة هذيل، وقيل لغة تميم، و(جمع الذي) مبتدأ، و(الألى) خبره، (والذين) معطوف على الألى على حذف العاطف، و(بعضهم) مبتدأ ونطق خبره، و(بالواو) متعلق بنطق، و(رفعاً) منصوب على إسقاط حرف الجر أي في رفع، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال والتقدير: نطق بالواو في حال كونه رافعاً. ثم أشار إلى السادس وهو جمع التي بقوله:

٩٢ - بِـاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَـالَّـذِيـنَ نَـزْراً وَقَـعَـا

فذكر أيضاً للتي جمعين: الأول اللاتي، والثاني اللائي، فتقول: جاءني اللاتي قمن واللائي خرجن، فـ (التي) مبتدأ، و(قد جمعا) خبره، و(باللاتي) متعلق بجمع، و(اللائي) معطوف عليه، والتقدير: التي قد جمع باللاتي واللائي.

ثم قال: (واللاء كالذين نزراً وقعا) يعني أن (اللاء) الذي هو جمع التي قد يطلق على (الذين) فيكون جمعاً للذي على وجه الندور والقلة، ومنه قوله:

فـمـا آبـاؤنـا بـأمـن مـنـه علينا اللاء قـد مهدوا الحجـورا

يعني الذين قد مهدوا الحجورا، و(اللاء) مبتدأ ووقع خبره، و(كالذين) متعلق بوقع، و(نزراً) منصوب على

البناء، ولما كان اللذان واللتان على سنن المثنى الذي مفرده معرب لكونهما ليسا أخص من المفرد أعربا. وقوله: [بالياء في الرفع الخ] أي فهو مبني على الياء في جميع الأحوال.

(وبعضهم بالواو رفعاً انطقا). قول كدي: [مجرى جمع المذكر الخ] لم يجعله جمعاً حقيقة بل ملحقاً به لفقد شرط من شروط الجمع الثمانية وهو إعراب المفرد، ووجه الإعراب أنهم جعلوه جمعاً حقيقة للذي باعتبار من يعقل، ويدخل فيه غير العاقل تغليباً على قاعدة جمع المذكر من تغليب العاقل فيه على غيره والمذكر على المؤنث، ولم يعتبروا الافتقار إلى الصلة الموجب للبناء لأنه عارضه معارض وهو الجمعية التي هي من خصائص الأسماء، وفي المعرب أن الذين الجمع يكتب بلام واحدة، وأما اللذان في التثنية فيكتب بلامين، فبهذا يفرق بينهما، ولم يعكسوا لأن المثنى سابق على الجمع فبقي على أصله من ثبوت اللامين معاً اهـ، وتأمله فإن الذي في الرسم أن يكتب الجمع والمثنى بلام واحدة، ولعل ذلك اصطلاح المشارقة أو النحاة.

(باللات واللاء التي قد جمعا) إطلاق الجمعية على هذين تجوز أيضاً، وإنما هما اسما جمع، والهمز في اللائي بدل من تاء اللاتي، وقد تحذف ياؤهما استغناء عنها بالكسرة.

(واللاء كالذين نزرا وقعاً) قول كدي: [ومنه قوله فما آباؤنا الخ] البيت من الوافر، وقائله رجل من بني سليم، وما نافية حجازية، وآباؤنا اسمها، وبا من خبرها، والهاء في منه ترجع للممدوح، واللاء صفة لآبائنا وجملة قد

الحال من الضمير المستكن في وقع وهو اسم فاعل من نزر أي قل، ولما فرغ من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال:

٩٣ - وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهٰكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

يعني (أن من وما وأل) تساوي ما ذكر من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث، والمثنى المذكر والمؤنث، والجموع المذكر والمؤنث، فتقول: جاءني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن، وكذلك مع ما وأل، فمن تقع على من يعقل، وما على ما لا يعقل، وأل عليهما معاً.

ثم قال: (وهكذا ذو عند طيء شهر) يعني أن (ذو) في لغة طيء تستعمل أيضاً موصولة، وهي أيضاً مساوية للذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: (وهكذا ذو) أي هي مثل من وما وأل في مساواتها لما ذكر فتقول: جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن، وهي مبنية، والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة المشهورة، وفهم ذلك من تمثيله بها بالواو، فـ(ذو) مبتدأ، و(شهر) خبره و(عند طيء)

مهدوا صلته، والعائد الواو في مهدوا، ومعنى مهدوا جعلوها كالمهد، والشاهد في اللاء حيث أوقعه موقع الذين بدليل عود ضمير مهدوا مذكراً، وكان ينبغي للناظم أن يشبه بالألى بأن يقول: واللائي كالألى لأن الألى يقع موقع اللائي كما في قوله: محا حبها حب الألى كن قبلها. فالألى اسم موصول بمعنى اللائي بدليل عود الضمير في كن عليه مؤنثاً، فاللائي والألى يتقارضان.

قوله: [ولما فرغ من الذي الخ] الأولى أن يقول في التوطئة: ولما فرغ من الموصولات المختصة شرع في المشتركة فقال الخ وإن كانت توطئته هذا معناها، ولكن ما قلنا أصرح.

(ومن وما وأل تساوي ما ذكر). قول كدي: [ففهم منه أنها تقع الخ] هذا منطوق لا مفهوم، والذي يبين ما وقعت عليه الموصولات المشتركة ضمير الصلة، فإن كان مفرداً مذكراً علمنا أنها وقعت على الذي المفرد المذكر، وإن كان مفرداً مؤنثاً علمنا أنها وقعت على التي المفردة المؤنثة وهكذا.

وقوله: [فمن تقع على الخ] جعلوا من لمن يعقل غالباً وما لغيره غالباً، لأن آخر من صحيح وآخر ما معتل، والعاقل صحيح وغير العاقل كأنه معتل، فأعطوا الصحيح للصحيح، والمعتل للمعتل، وعلل أيضاً بأن من قليلة في الكلام وما كثيرة، والعقلاء قليلون بالنسب لغيرهم، فجعلوا القليل للقليل والكثير للكثير.

وقوله: [وأل عليهما معاً] مثال وقوعها على العاقل: ﴿إن المصدقين والمصدقات﴾ومثال وقوعها على غيره المرفوع من قوله تعالى: ﴿والسقف المرفوع﴾ ثم إن الإعراب وقع على مدخول أل وكان من حقه أن يقع على أل لأنها اسم مستقل، وأجيب بأن أل نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة، فكأن الجميع اسم واحد معرب بحسب العوامل.

(وهكذا ذو عند طيء شهر) قول كدي: [وهي مبنية الخ] أي على سكون الواو بدليل قوله بعد: والواو لازمة.

وقوله: [في اللغة المشهورة] ذكر الرضي أن في ذو الطائية أربع لغات: إحداهن ما مر. الثانية ذو بلفظ واحد للمفرد

متعلق بشهر، وهكذا كذلك أيضاً، أو في موضع نصب على الحال والتقديز وذو شهر عند طيء مثل من وما وأل. ثم قال:

٩٤ - وَكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ   وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ

يعني أن من طيء من إذا أراد معنى التي قال ذات، وإذا أراد معنى اللاتي قال ذوات، كقول بعضهم:

بالفضل ذو فضلكم الله به   والكرامة ذات أكرمكم الله به

يريد بها، فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون. وكقول الشاعر:

جمعتها من أينق سوابق   ذوات ينهضن بغير سائق

فـ(ذات) مبتدأ، و(كالتي) خبر مقدم، و(لديهم) متعلق بالاستقرار العامل في الخبر، (وموضع التي) ظرف متعلق بأتى، و(ذوات) فاعل أتى، والتقدير: وذات مساوياً للتي عندهم أي عند طيء، وأتى ذوات في موضع اللاتي. ثم قال رحمه الله:

٩٥ - وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا ٱسْتِفْهَامِ   أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي ٱلْكَلَامِ

يعني أن(ذا) إذا وقعت بعد(ما) أو(من) الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل(ما) يعني ما الموصولة،

المذكر ومثناه ومجموعه وذات بلفظ واحد لمفرد وتثنيته وجمعه. الثالثة: كالثالثة إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مبنية على الضم في الأحوال كلها. الرابعة: تتصرف تصرف ذي بمعنى صاحب مع إعراب متصرفاتها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، واستشكل إعرابها بأن سبب البناء لا زال قائماً وهو الافتقار إلى الصلة، وأجيب بأن سبب البناء عارضه معارض وهو شبهها بذو التي بمعنى صاحب.

(وكالتي أيضاً لديهم ذات) كل من ذات وذوات مبني على الضم في الأحوال كلها، وحكى إعرابهما إعراب صاحبة وصاحبات. قول كدي: [كقول بعضهم بالفضل الخ] هذا نثر ليس بشعر وصدره يمكن أن يكون رجزاً، قال الفراء: سمعت أعرابياً من طيء يسأل ويقول بالفضل الخ، وبالفضل يتعلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل، وذو اسم موصول بمعنى الذي، وجملة فضلكم صلتها، والعائد الضمير المجرور بالباء، والكرامة بالجر عطف على الفضل، وذات اسم موصول بمعنى التي مبني على الضم صفة للكرامة، وجملة أكرمكم الله به صلتها، والعائد الضمير المجرور بالباء إذ أصله بها، والشاهد في ذات المستعملة في موضع التي.

وقوله: [وكقول الشاعر جمعتها الخ] البيت من الرجز وقائله رؤبة، وجمعتها فعل وفاعل ومفعول والهاء للنوق المذكورة في بيت قبله، وأينق بتقديم الياء على النون جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وسوابقَ بالسين جمع سابق صفة لأينق ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع، وفي نسخة بدل سوابق موارق جمع مارق من مرق السهم إذا خرج بسرعة، وذوات اسم موصول بمعنى اللاتي الذي هو جمع التي صفة لأينق أيضاً مبني على الضم، وجملة ينهضن صلتها والعائد نون ينهضن الفاعل والشاهد في ذوات فإنه بمعنى اللاتي.

(ومثل ماذا بعدما استفهام)، قول كدي: [وفهم من تشبيه بها] جعل وجه الشبه بما كونها تقع على يقع عليه ما

وفهم من تشبيهه بها أنها تساوي أيضاً الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فتقول: من ذا يقوم؟ ومن ذا تقوم؟ ومن ذا يقومان؟ ومن ذا تقومان؟ ومن ذا يقومان؟ ومن ذا يقمن؟ ومن ذا قاما؟ ومن ذا قامتا؟ ومن ذا قاموا؟ ومن ذا قمن؟ واحترز بقوله: **(إذا لم تلغ في الكلام)** من أن تكون ملغاة، وذلك بأن يغلب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاماً، ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت: من ذا ضربت أزيد أم عمرو، فإذا رفعت فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع، فعلم أنه مرفوع بالابتداء، وذا خبره، وهو اسم موصول، وإذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيداً أم عمراً علم أن ذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضربت، وذا ملغاة، وذا مبتدأ وخبره مثل ما، وبعد في موضع الحال من ذا، وإذا متعلق بمثل، ومن مضافة في التقدير، وأي بعد ما استفهام، أو من استفهام، والتقدير: وذا في حال كونه تالياً لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تلغ في الكلام ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلتها فقال:

٩٦ـ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

وليس الشبه كما قيل به أنها تكون لغير العاقل، كما بل القاعدة في ذا أنها إذا وقعت بعد من فهي للعاقل، وإن وقعت بعد ما فهي لغيره، وقدم الناظم ما في قوله بعدما استفهام على من، والقياس العكس لا من لمن يعقل وما لغيره، لأن موصولية ذا مع ما باتفاق ومع من على الراجح وبقي على الناظم شرط ثالث ذكره الموضح وهو أن لا تكون مشاراً بها، وإلا لم تكن موصولة نحو ماذا النواني فهي هنا اسم إشارة لدخولها على المفرد، والمفرد لا يقع صلة إلا لأل.

وقوله: **[ويظهر أثر ذلك]** أي ماذكر من الاحتمالين كما يظهر في البدل يظهر في الجواب، لأن الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، وقد قرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ قرأ أبو عمرو العفو بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أي العفو مسؤول[١] فتكون حينئذ ما اسم استفهام مبتدأ، وذا اسم موصول خبرها، وجملة ينفقون صلة ذا، والعائد محذوف، وقرأ الباقون بالنصب بإضمار فعل أي يسألونك العفو، فتكون ذا ملغاة مركبة مع ما، والجميع اسم استفهام.

وقوله: **[ولما فرغ من ذكر الموصولات الخ]** الأولى أن يقول غير أي لأنه إلى الآن لم يتكلم عليها.

(وكلها يلزم بعده صلة)، قول كدي: [يعني أن الموصولات كلها الخ] تبع في التعبير بكل عبارة الناظم، واعترض بأنها تشمل الموصول الحرفي وهو غير مراد، والجواب أن العبارة وإن كانت هنا عامة فالموضوع إنما هو لموصولات الأسماء، وأيضاً قوله: على ضمير لائق مشتملة يبين المراد لأن الضمير إنما يعود على الأسماء، ولو قال كدي يعني أن موصولات الأسماء كلها مختصة أو مشتركة الخ لأفاد المراد ويكون مختصة أو مشتركة تفسيراً لقول الناظم كلها، وقد أكثر الشعراء في هذا المعنى ومن أحسن ما قيل في ذلك:

قالت وحاولت نيل وصالها من غير شيء لا تجوز المسألة
بالله قل لي أين نحوك يا فتى أرأيت موصولاً يجيء بلا صلة

وأخذ من قول الناظم بعده أن الصلة لا تتقدم على الموصول، وإذا لم تتقدم الصلة فكذلك معمولها.

---

(١) (قوله: أي العفو مسؤول) الذي قدروه في وجه الرفع في الآية أن العفو خبر لمبتدأ محذوف أي هو العفو، وفي وجه النصب أنه مفعول لا نفقوا محذوفاً أي انفقوا العفو، وبه تعرف ما في تقدير المحشي، اهـ مصححه.

يعني أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها ورابط بينها وبين الموصول، ولذلك سميت موصولات ونواقص، وقد نبه على ذلك بقوله: (على ضمير لائق مشتملة) أي مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول: جاءني الذي قام أبوه، والتي قامت أمه، واللذان قاما، واللتان قامتا، وما أشبه ذلك، «(كلها) مبتدأ وخبره (يلزم)، و(بعده) متعلق بيلزم، والضمير في بعده عائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، «(صلة) فاعل بيلزم، «(مشتملة) صفة صلة، (وعلى ضمير) متعلق بمشتملة، ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما توصل به على قسمين: قسم يوصل بجملة وشبهها، وقسم يوصل بصفة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٧ - وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَـا الَّـذِي وُصِـلْ بِـهِ كَمَنْ عِنْـدِي الَّـذِي ابْنُـهُ كُفِـلْ

فقوله: (وجملة) شامل للجملة الاسمية والفعلية، وقوله: (أو شبهها) هو الظرف والمجرور وأتى بمثال للموصول بشبه الجملة وهو قوله: (كمن عندي) وبمثال للموصول بالجملة وهو قوله: (الذي ابنه كفل) ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية، ولم ينبه على ذلك، لكن تمثيله بالذي ابنه كفل يرشد إليه، «(جملة)

وأما قوله تعالى: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ فإن فيه ليس متعلقاً بالزاهدين المذكور بل متعلق بمحذوف والتقدير: والله أعلم. وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين(لا يقال) الزاهدين لا يعمل في فيه وما لا يعمل لا يفسر عاملاً (لأنا نقول): ذلك خاص بباب الاشتغال وهذا من الحذف، والفرق بين الاشتغال والحذف أنه في الحذف يجوز التصريح بالعامل المحذوف، وفي الاشتغال لا، وتصريحهم به في الاشتغال إنما هو للفهم، وكما لا يجوز التقديم لا يجوز الفصل بين الصلة والموصولات لأنهما بمنزلة شيء واحد.

وقوله: [ورابط بينها] يحكى أن سائلاً وقف بباب نحوي فقال له: من أنت؟ فقال: الذي اشتريتم الأجر، فقال النحوي: أله؟ فقال: لا، فقال: أمنه؟ فقال: لا، فقال له: اذهب فما لك في صلة الذي شيء لخلو الصلة من العائد.

وقوله: [أي مطابق للموصول الخ] اعلم أن الموصول إن كان مختصاً كالذي فلا يختلف لفظه ومعناه فكذلك العائد عليه، وإن كان مشتركاً كمن وما فلفظه مفرد مذكر، وقد يكون معناه مخالفاً للفظه بأن يكون للمؤنث وللجمع، فلك أن تعتبر لفظه وهو الغالب فتعيد الضمير مفرداً مذكراً، ومنه قوله تعالى: ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾ بجمع ضمير يستمعون العائد على من باعتبار معناها، ويجوز اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً﴾ فراعي لفظ من فذكر يقنت وراعى معناها فأنث تعمل، ومن الشرطية في المعنى كالموصولة، وأما اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى فلا يجوز بأن تقول: جاء الناس من يقولون ويعمل، وإنما جاز الأول دون هذا، لأن الواحد سابق على الجمع في الرتبة، وهذا إذا لم يلزم من مطابقة اللفظ لبس وإلا وجب اعتبار المعنى نحو: أعط من سألتك ولا تقل من سألك إذا أردت أن السائلة مؤنثة.

(وجملة أو شبهها الذي وصل). قول كدي: [أن تكون خبرية] الخبرية هي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر لقائلها، وإنما اشترط هذا الشرط لأن الموصول يتعرف بمضمون الصلة ومن شرط المضمون أن يكون المخاطب يعرف نفسه في الخارج لمعين، والإنشاء لا خارج له وإنما يوجد بالتلفظ بما بعده، وعلل أيضاً بأنهم

مبتدأ، (أو شبهها) معطوف عليه، وهو الذي سوغ الابتداء به، (الذي) خبره ويجوز العكس وهو أظهر، (وصل) صلة الذي وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير في(به) عائد على(الجملة وشبهها) وهو الرابط بين الصلة والموصول، والتقدير: والذي وصل به الموصول أو شبهها، ويحتمل أن يكون به نائباً عن الفاعل ولا ضمير حينئذ في وصل، والتقدير: والذي وقع الوصل به جملة أو شبهها. ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال:

٩٨ـ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ

(الصفة الصريحة) هي اسم الفاعل واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وفي وصل(أل) بالصفة المشبهة خلاف فتقول: جاءني القائم أبوه والضاربه زيد، أي الذي قام أبوه والذي ضربه زيد، وقام المكرم والمضروب أبوه، أي الذي أُكرم والذي ضُرب أبوه، وقام الضرابه زيد أي الذي ضربه زيد، وجاء الحسن وجهه أي الذي حسن وجهه، والصريحة الخالصة، واحترز بها من الصفة غير الصريحة، وهي الصفات التي أجريت مجرى الأسماء نحو: أجرع وأبطح وصاحب فلا يوصل بها أل، وقوله:(وكونها بمعرب الأفعال قل) يعني أنه قد جاءت صلة أل بمعرب الأفعال وهو الفعل المضارع قليلاً، ومنه قوله:

ما أرادوا وصف المعرفة بالجملة لم يمكنهم ذلك، لأن القاعدة أن الجملة بعد المعارف أحوال أتوا بالموصول ليتوصلوا إلى نعت المعرفة بالجملة، فإذا قلت: جاء الذي قام أبوه. كأنك قلت: جاء زيد قام أبوه، والجملة الواقعة نعتاً أو ما هي بمنزلتها لا تكون إلا خبرية، وسيقول الناظم: وامنع هنا إيقاع ذات الطلب، ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين، وهما اللذان يفهم متعلقهما الذي هو الاستقرار بمجرد التلفظ بهما، كما أخذ من تمثيله بمن عندي احترازاً من غير التام كقولك: جاء الذي اليوم أو عنك، فلا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو: جاء الذي قام اليوم أو أعرض عنك، ثم أن الظرف والمجرور الواقعين صلة لا يتعلقان إلا بفعل لأنه جملة لا بالاسم لأنه مفرد بخلاف غير الواقعين صلة كما يأتي، وفي الجمل:

وإن صلة المـوصـول جـاء فحكمـه تعلقـه بـالفعـل لا غيـر فـاعقـلا

وقوله:[ثم أشار إلى القسم الخ] هذا مع ما تقدم في التوطئة قبل قوله: وجملة الخ يقتضي أن الصفة الصريحة ليست من أقسام الشبيه بالجملة وهو ظاهر الناظم، وليس كذلك بل هو منها كما هو صريح كلام الموضح، وأفردها بالذكر لاختصاصها بالألف واللام فكأنه قال: وجملة أو شبهها، يوصل به جميع الموصولات ما عدا أل فلا توصل إلا بكذا فكأنه مستثنى، وتقديم الخبر من قوله: وصفة يشعر الحصر.

قول كدي:[وفي وصل أل الخ] الجمهور على أنها ليست موصولة لأن الصفة للثبوت فلا تؤول بالفعل لأنه للتجدد وللحدوث، ولذلك قالوا: إن أل الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة اتفاقاً. وقوله:[أجرع] هو مذكر جرعاء وهو في الأصل وصف لكل مكان مستو، ثم غلبت عليه الإسمية فصار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً. وقوله:[وأبطح] كما يوجد في غالب النسخ وفي بعضها بإسقاطه وهو مذكر بطحاء في الأصل وصف لكل مكان منبطح في الوادي، غلبت عليه الإسمية مختصاً بالأرض المتسعة.

وقوله:[وصاحب] هو في الأصل فاعل وصفاً ثم غلب على صاحب الملك.

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

أي الذي ترضى حكومته، وقوله: (وصفة صريحة) خبر مقدم، (وصلة أل) مبتدأ مؤخر، و(كونها) مبتدأ، و(بمعرب الأفعال) متعلق به، و(قل) خبر المبتدأ، والظاهر أن كونها مصدر لكان التامة، وتقدير البيت وصلة أل صفة صريحة، ووقوعها بالفعل المضارع قليل. ثم قاله رحمه الله تعالى:

٩٩ - أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

١٠٠ - وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِي ذَا الحَذْفِ أَيّاً غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

من الموصولات، أي وإنما أخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من إعرابها في بعض المواضع، ولزوم إضافتها لفظاً أو معنى وجواز حذف صدر صلتها، فقوله: (أي كما) يعني أن أيا مثل ما فيما تقدم من كونها تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما فتقول: جاءني أيهم قام، وأيهم قامت، وأيهم قاما، وأيهم قامتا، وأيهم قاموا، وأيهم قمن. قوله: (وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف) أي بالنظر إلى التصريح بالمضاف إليه وتقديره وإثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام: الأول أن يصرح بالمضاف إليه ويثبت صدر صلتها نحو: جاءني أيهم هو قائم. الثاني: أن يحذفا معاً نحو: جاءني أي قائم. الثالث، أن يثبت صدر صلتها

وقوله: [ومنه قول الشاعر: ما أنت الخ] البيت من البسيط وقائله الفرزدق، وسبب قوله أنه تحاكم مع رجل عند عبد الملك بن مروان وكان شخص هنالك حاضراً فأراد أن يحكم بينهما فقال أبياتاً من جملتها قوله: ما أنت الخ. فما نافية تميمية، وأنت مبتدأ، وبالحكم مجرور بالباء الزائدة خبر أنت، ولا تعمل ما هنا شيئاً لأنها إنما تعمل في لغة أهل الحجاز، والفرزدق تميمي بناء على أن العربي لا يتكلم بغير لغته، والحكم بفتحتين من يحكمه الشخصان، والترضي اسم موصول، وترضى صلتها وهو صفة للحكم، وحكومته نائب عن الفاعل، ولا الأصيل بالجر أي الحسيب معطوف على الحكم، وكذلك ما بعده، والجدل بفتحتين كثرة الخصومة، والشاهد في ترضي حيث وقع صلة لأل مع كونه فعلاً مضارعاً، وهذا البيت عند الجمهور ضرورة لأن الضرورة عندهم ما وقع في الشعر كان للشاعر مندوحة عنه أم لا، وعند ابن مالك قليل لأن الضرورة عنده ما ليس للشاعر مندوحة عنه، والشاعر هنا متمكن من أن يقول المرضي بصيغة اسم المفعول بدل الترضي، وإنما كانت صلة أل لا تكون إلا مفردة صفة صريحة عملاً بشبهين، فمن حيث أنها أشبهت أل المعرفة في اللفظ وأل المعرفة لا تدخل إلا على المفرد، استحقت أن يكون ما بعدها مفرداً، ومن حيث أنها أشبهت الموصولات كالذي استحقت أن يكون هذا المفرد شبيهاً بالجملة، ودليل شبه الصفة الصريحة بالجملة احتياجها إلى مرفوع.

(قاعدة) أجمعوا على أن صلة الموصول لا محل لها، قال الدماميني: وليس على إطلاقه بل إن كانت لغير أل فلا محل لها أصلاً، وإن كان صلة لأل فلها محل باعتبار ما يقتضيه العامل الذي قبل أل من رفع ونصب وخفض.

(أي كما وأعربت ما لم تضف). قول كدي: [وإنما أخرها الخ] هذا الاعتذار لا ينفع إلا لو أخرها عن الموصولات فقط، وأما تأخيرها عن الصلة فلا وجه له، ولهذا نكت عليه الموضح في تقديمها على الكلام على الصلة. وقوله: [فتقول جاءني أيهم الخ] جعل عامل أي ماضياً وهذا مذهب البصريين والذي للجمهور، وصرح به

ولا يصرح بالمضاف إليه نحو: جاءني أي هو قائم، فأي في هذه الصور الثلاث معربة وهي المشار إليها بقوله: (وأعربت). الرابع: أن يصرح بالمضاف إليه ويحذف صدر صلتها نحو: جاءني أيهم قائم، فأي في هذه الصورة مبنية على الضم، وإلى ذلك أشار بقوله: (ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف) ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ فـ(أي) مبتدأ، و(كما) خبره، و(اعربت) مبني للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير عائد عليها، و(ما) ظرفية مصدرية، و(صدر وصلها) مبتدأ، و(ضمير) خبره، و(انحذف) في موضع الصفة لضمير، والواو الداخلة على المبتدأ واو الحال، والتقدير: أي مثل ما في جميع أحوالها، وأعربت مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها ضميراً محذوفاً. وقوله: (وبعضهم أعرب مطلقاً) يعني أن بعض العرب يعرب

الموضح أن العامل فيها لا يكون إلا مستقبلاً لأنها وضعت للإبهام والعموم والذي يناسبهما المستقبل، وأما الماضي فلا إبهام فيه ولا عموم، وهذا معنى جواب الكسائي لما سئل في حلقة يونس عن عدم جواز كون عاملها ماضياً فأجاب: أي كذا خلقت، أي وضعت للإبهام والعموم.

وقوله: [وهي المشار إليها بقوله: وأعربت] الأولى تمام البيت لأن الأحوال الثلاثة إنما تؤخذ من البيت كله.

وقوله: [وإلى ذلك أشار بقوله: ما لم تضف] أي بمفهومه، ثم ظاهر(١) كلام كدي أن الصور الأربع كلها مأخوذة من النظم على التفصيل الذي ذكر من غير تأويل في العبارة، وليس كذلك بل عبارة الناظم إذا أبقيتها على ظاهرها اقتضت أن الإعراب في صورة وهي إذا حذف المضاف إليه مع الصدر نحو: جاءني أي قائم، وتبنى في الصور الثلاثة الباقية، وذلك باطل كما يعلم من تقرير كدي، حتى قال ابن مرزوق: هذا أشكل بيت في الألفية، وأحسن ما يجاب به عن الناظم أن ما لم بمعنى إلا، فيصير المعنى: وأعربت في جميع الصور إلا إذا أضيفت، والحال أن صدر وصلها ضمير محذوف، فيكون كلام الناظم حينئذ موافقاً لما في نفس الأمر وهو الذي في كدي، وما لم قد وردت بمعنى إلا، ففي الحديث: ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما، أي إلا أن يكون إثما، وحينئذ فلا يحتاج لجواب المرادي بأن وصدر وصلها راجع لمفهوم ما لم تضف، ولا لإصلاح بعضهم بقوله: أي كما وبنيت(٢) ما لم تضف الخ.

(لا يقال) ما موجب الإعراب في الصور الثلاث مع أن موجب البناء وهو الافتقار موجود. (لأن نقول): عارضه معارض وهو لزوم الإضافة لفظاً ونية.

(فإن قيل): مقتضى الظاهر أن صورة البناء تعرب من باب أحرى لأنه إذا كان إذا نوى المضاف إليه تعرب فأحرى إذا صرح به. (فالجواب): أنهم نزلوها في صورة البناء منزلة المنقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار إما لفظاً فلأن المضاف إليه نزل منزلة صدر الصلة المحذوف لكون ما بقي مفرداً، لا يصح أن يكون صلة، وإما معنى فلأن المضاف إليه لا ينوى إلا إذا كان محذوفاً وهو هنا مذكور قاله يس، زاد غيره: فاستقام بهذا ما قاله الإمام وانتفت شبهة الزجاج في قوله: لم يغلط سيبويه إلا في موضعين هذا أحدهما، ولما لم يصل نظر غير الإمام إلى ما وصل إليه نظره من الدقة اعترض عليه في صورة البناء اهـ.

---

(١) قول المحشي ثم ظاهر كلام المكودي الخ كلام المكودي الموافق لكلام الناظم هو الصواب إن شاء الله وهو لمبني على القاعدة وهي أن الموصوف إذا نفي تارة يتسلط عليه أو على القيد أو عليهما معاً انظر الصبان.

(٢) قول المحشي أي كما الخ صوابه أي كما وبنيت متى تضف.

أيا الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة، وقرأ بعضهم: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ بنصب أيهم. ثم قال: (وفي ذا الحذف أياً غير أي يقتفي) يعني أن (غير) أي من الموصولات يتبع (أياً) في جواز حذف صدر صلتها، فالإشارة بذا إلى حذف صدر صلة (أي) لكن يشترط في جواز حذف صدر صلة غير، أي أن تطول الصلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

١٠١ - إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

أي تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، التقدير بالذي هو قائل لك سوءاً، فالصلة طالت المجرور والمفعول، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ والتقدير: وهو الذي هو إله في السماء، فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور ثم قال: (وإن لم يستطل. فالحذف نزر) يعني أن حذف صدر صلة غير أي إن لم تطل الصلة قليل، ومنه قراءة بعضهم: تماماً على الذي أحسن بالرفع، أي على الذي هو أحسن. وقوله:

(قلت): الظاهر أن هذا عمل باليد لأنهم جعلوها أولاً بمنزلة المقطوعة عن الإضافة والمضاف إليه قائم مقام صدر الصلة، وقالوا ثانياً: لا يصح نية إضافتها لأنها مضافة فكان في ذلك تناقض، والحق أن النقل في صورة البناء يتبع ولم يظهر له تعليل.

(وفي. ذا الحذف أياً غير أي يقتفي) اعلم أن الأصل ذكر الصلة والموصول والعائد، وقد يحذف ما علم من الثلاثة، فمن حذف الموصول وسارب بالنهار أي ومن هو سارب بالنهار، ومن حذف الصلة قوله:

نحن الألى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة، وأما العائد فيحذف مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، وقد تكلم على حذف الثلاثة فأشار هنا إلى أن المرفوع لا يحذف إلا إذا كان صدراً مع شرط آخر نبه عليه بقوله: أن يستطل وصل.

قول كدي: **[والتقدير وهو الذي هو الخ]** جعل إله خبراً لمبتدأ محذوف وذلك المبتدأ هو العائد وفي السماء متعلق بإله بمعنى معبود، ولم يجعل إله مبتدأ، وفي السماء خبره، والجملة صلة، أو إله فاعل بالجار والمجرور لاعتماده لئلا تكون الصلة خالية من العائد إذ على جعل في السماء خبراً يكون ضمير الاستقرار يعود على المبتدأ وعلى جعل إله فاعلاً فلا ضمير في الجار والمجرور، وظاهر النظم أنه لا يشترط هذا الشرط إلا في غير أي من الموصولات مع أنه عام في الجميع على الحق، ويمكن الجواب بأن أياً لما كانت ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى فقد طالت وطولها يتنزل منزلة طول الصلة، فاشتراطه فيها كأنه تحصيل للحاصل.

(وإن لم يستطل فالحذف نزر). قول كدي: **[ومنه قراءة بعضهم تماماً الخ]** الذي قرأ بذلك ابن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر بضم الميم العدواني الذي نقط المصحف العثماني، وأما على قراءة النصب ففيها وجوه أحسنها أن يكون فاعل أحسن عائداً على الذي، والجملة صلتها، والمراد جنس المحسنين، أو فاعل أحسن ضمير عائد على موسى والعائد محذوف والتقدير تماماً على العمل الذي أحسنه موسى من طاعة ربه وتبليغ رسالته.

من يعْن بـالمجـد لا ينـطق بمـا سفـه ولا يحـد عن سبيـل المجـد والكـرم

أي بما هو سفه، و(غير أي) مبتدأ، و(يقتفي خبره)، و(أياً) مفعول مقدم بيقتفي، و(وفي ذا) متعلق بيقتفي، و(إن يستطل) شرط، و(وصل) مفعول لم يسم فاعله، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وقوله: (وإن لم يستطل) معطوف على جملة الشرط والجواب، وجوابه: (فالحذف نزر)، ثم قال: (وأبوا أن يختزل).

١٠٢ ـ إنْ صَلُحَ ٱلْبَـاقِي لِـوَصْـلٍ مُكْمِـلِ وَٱلْحَـذْفُ عِنْـدَهُمْ كَثِيـرٌ مُنْجَلِي

يعني أن الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحاً لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ أو خبر نحو: جاء الذي هو جاريته قائمة، أو فعلاً وفاعلاً نحو: جاء الذي هو قام أبوه، أو ظرفاً نحو: جاءني الذي هو عندك، أو مجروراً نحو، جاءني الذي هو في الدار، لا يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك لأن ما بقي بعد حذفه صالح لأن يكون صلة، فلا دليل حينئذ على حذفه، والضمير في قوله (وأبوا) عائد على العرب، (وأن يختزل) في موضع المفعول بأبوا، والاختزال القطع وعبر به عن الحذف، وقوله: (إن صلح) شرط و(الباقي) فاعل يصلح، و(لوصل) متعلق بصلح، و(مكمل) صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له.

ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع في بيان حكم الضمير المنصوب فقال: (والحذف عندهم كثير منجلي).

وقوله: [من يعن الخ] البيت من البسيط، ومن شرطية لا موصولة خلافاً لبعضهم ويعن مضارع فعل الشرط مبني للمفعول مجزوم بحذف الألف، وبالمجد متعلق به، ولا ناهية، وينطق مجزوم بها، والجملة جواب الشرط على حذف الفاء، وبما متعلق بينطق، وما موصولة، وسفه خبر لمبتدأ محذوف أي بما هو سفه، والجملة صلة ما، والعائد المبتدأ المحذوف، والسفه الكلام الفاحش، ومعنى لا يحد لا يعدل عن الطريق المستقيمة، والشاهد في حذف هو صدر الصلة.

(وأبوا أن يختزل)، قول كدي: [عائد على العرب] مثله في ز، وجعله السيوطي عائداً على النحاة وهو أولى لأن العرب إنما يتكلمون والحاكمون النحاة، وقوله: [والاختزال القطع] هذا هو الذي في الصحاح، والذي في المحكم هو الحذف نفسه، وعليه فلا حاجة لقول كدي وعبر به عن الحذف.

(والحذف عندهم كثير منجلي) الكثرة راجعة للنقل لأنه دليل الكثرة، والانجلاء أي الظهور في نفسه لأنه فضلة فلا تكرار بين كثير ومنجلي. قول كدي: [مثال حذفه من الوصف قول الشاعر الخ] البيت من البسيط، وما موصولة مبتدأ، والله مبتدأ، ولا تقل مبتدأ ثان، ومموليك اسم فاعل من أولاك يوليك بمعنى أعطاك خبر اسم الجلالة، والجملة من اسم الجلالة وخبره صلة ما والعائد محذوف أي موليكه، وفضل خبر ما، والفاء في فاحمدنه مع فما لدى للتعليل كما قاله بعض، والباء في به سببية، وما نافية، ولدى بمعنى عند خبر مقدم، ونفع مبتدأ مؤخر، والشاهد في موليك حيث حذف منه العائد المنصوب بالوصف.

١٠٣ - فِي عَـائِـدٍ مُتَّصِـلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْـلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَـرْجُـو يَهَبْ

يعني أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثر، ومثل للمنصوب بالفعل بقوله: (كمن نرجو يهب) فمن مبتدأ وهو موصول بمعنى الذي، ونرجو صلته، ويهب خبر عنه، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من نرجوه، ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر:

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أي الذي الله موليكه فضل، إلا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصل، ولم ينبه الناظم على ذلك، لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه، واحترز بقوله (متصل) من المنفصل نحو: جاءني الذي إياه ضربت، فلا يجوز حذفه، وبقوله: (ان انتصب بفعل أو وصف) من المنتصب بالحرف نحو: جاءني الذي أنه قائم، فلا يجوز حذفه أيضاً، و(الحذف) مبتدأ وخبره (كثير) و(منجلي) خبر بعد خبر و(عندهم) متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي، و(في عائد) متعلق بكثير أو بمنجلي أو بالحذف فهو من باب التنازع، و(إن انتصب) شرط، و(بفعل)

وقوله: [إلا أن حذفه الخ] هذا صريح في أن حذف مع وصفه كثير إلا أنه مع الفعل أكثر وهو الذي في المرادي والنكت، والذي في الموضح أن حذفه مع الوصف قليل، وقد يقال في الكثير في نفسه قليل بالنسبة لما هو أكثر منه فيتحد ما للموضح مع ما لغيره.

وقوله: [إياه ضربت فلا يجوز حذفه] في التعبير بقوله: فلا يجوز التنكيت على النظم المقتضي أنه يجوز ولا يكثر مع أنه ليس كذلك، وعلة عدم الجواز أن المنفصل ذكر مقدماً ليفيد الحصر والاختصاص، ولو حذف وقدر لكان مؤخراً متصلاً على القاعدة فيفوت ذلك، والذي حققه ابن زكري أن هذا المفهوم فيه تفصيل وحاصله: أنه إذا كان العائد منفصلاً وكان إذا حذف يقدر متصلاً فيفوت غرض معين كالحصر والاختصار فلا يحذف، وإن كان إذا حذف يقدر منفصلاً فيجوز حذفه نحو: ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ أي مما رزقناهم إياه، فالعائد هنا لا يكون إلا منفصلا ذكر أو حذف لاتحاد الضميرين في الغيبة وقد مر، وفي اتحاد الرتبة ألزم فصلا، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل ألا يعترض به.

وقوله: [في عائد متعلق بكثير الخ] على جعله متعلقاً بكثير فيه الفصل بأجنبي وهو منجلي، وعلى جعل في عائد متعلقاً بالحذف وعندهم متعلقاً بما بعده يكون فيه الفصل بين المصدر ومعموله، والمصدر لا يعمل مفصولاً، وأجيب عن هذا بأن الفصل بمعمول المعمول وهو لا يضر. وقوله: [وعندهم متعلق الخ] على تقدير تعلقه بمنجلي يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بكثير وهو أجنبي من منجلي أي غير معمول له.

(كذاك حذف مَا بوصف حفضا) لا بد من تقييد الوصف بكونه عاملاً بأن يكون بمعنى الحال والاستقبال كما يدل عليه المثال، وأما إن كان بمعنى الماضي فلا يحذف نحو: جاء الضاربة أمس لكونه غير عامل. قول كدي: [من الضمير المجرور بغير وصف الخ] غير وصف صادق بالمجرور بالحرف، ولم يدخله كدي لما يذكر الناظم له بعد. وقوله: [فإنه لا يجوز حذفه] فيه التنكيت على الناظم أيضاً لأن التشبيه يقتضي جواز حذف المخفوض بوصف بكثرة وهو صحيح، والمخفوض باسم بقلة وليس كذلك. (فإن قلت): ما الفرق بين المخفوض بالوصف والمخفوض

متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف كثير في كلام العرب. ثم قال:

١٠٤ ـ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا   كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب في جوازه بكثرة فالإشارة بقوله: (كذاك) راجعة إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم، ثم مثل بقوله: (كأنت قاض) وأشار به إلى قوله عز وجل: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾ أي ما أنت قاضيه، واحترز بقوله: (ما يوصف) من الضمير المجرور بغير وصف فإنه لا يجوز حذفه نحو: جاءني الذي أبوه ذاهب، فـ(حذف) مبتدأ و(ما) مضاف إليه موصول وصلته خفض، و(بوصف) متعلق بخفض، والتقدير: حذف الضمير الذي خفض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو بالوصف في الكثرة قال:

١٠٥ ـ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا ٱلْمَوْصُولَ جَرّ   كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كثير لكن بثلاثة شروط: الأول أن يكون الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف أي الذي جر به الضمير لفظاً ومعنى. الثاني: أن يكون العامل في المجرورين متفقاً لفظاً ومعنى: الثالث: أن لا يكون في الصلة ضمير غيره، وقد نبه على الأول بقوله: (كذا الذي جر بما الموصول جر) وعلى الثاني والثالث بالمثال، فالذي في المثال مجرور بمثل الحرف الذي جر به الضمير وهو الباء، والعامل في (الذي) وفي به (مررت) ولفظهما ومعناهما واحد، وليس في الصلة ضمير غيره، فـ(الذي) مبتدأ، وخبره (كذا) وصلة (الذي جر) و(بما) متعلق به وصلة ما (جر) الأخير،

بالاسم؟ (قلت): المخفوض بالوصف منصوب تقديراً بخلاف المخفوض بالاسم، وأخذ من قوله ما بوصف خفضاً مع قوله فيما يأتي وليس حتماً في سوى ما فانخفضا باسم أن العامل في المضاف إليه هو المضاف وهو الأصح.

(كذا الذي جر بما الموصول جر)، قول كذي: **[متفقاً لفظاً ومعنى الخ]** العبرة هنا وفيما قبل إنما هي بالاتفاق في المعنى، وأما اللفظ فلا عبرة به، فإن اتفقا في اللفظ والمعنى جاز الحذف بلا إشكال كمثال الناظم، وقوله تعالى: ﴿ويشرب مما تشربون﴾ أي منه: وكذلك إن اتفقا في المعنى واختلفا في اللفظ فيجوز الحذف أيضاً نحو: ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ أي به لأن معنى إصدع مر، وأما إن اختلفا معنى فلا يجوز الحذف ولو اتحدا لفظاً. نحو: وجدت على من وجدت عليه، تريد بوجد الأول حزن وبالثاني حقد، أي حزنت على من حقدت عليه.

وقوله: **[أن لا يكون في الصلة الخ]** فلا يجوز الحذف في مررت بالذي مررت به في داره، لأن في الصلة ضميراً يصلح أن يكون عائداً، فلو حذف لم يبق ما يدل عليه، وهذا الشرط عام في كل عائد يصلح غيره بعد حذفه للربط فلا يحذف، ومثاله في المنصوب: جاء الذي أكرمته في داره: وبحث ابن هشام في الحواشي في هذا الشرط من أصله. وقوله: **[وفي بعض النسخ الخ]** هذه النسخة أولى ليكون قد وقع في كلامه ما يتكلم عليه وهو من المحسنات.

و (الموصول) مفعول مقدم بجر، والتقدير: الذي جر بالحرف الذي جر الموصول مثل المجرور بالوصف في جواز الحذف بكثرة، بعض النسخ: كذا الذي جر بما الموصول جر، برفع الموصول وضم الجيم من جر بعده، فالموصول على هذا مبتدأ، وجر في موضع خبره، والضمير المستتر في جر عائد على الموصول، والضمير العائد على ما محذوف، والتقدير: كذا الذي جر بما جر الموصول به، وقوله: (فهو بر) تتميم للبيت.

المُعرَّف بأداة التعريف

هذا هو النوع الخامس من المعارف، والمراد بأداة التعريف الألف واللام، واعلم أن الألف واللام على أربعة أقسام: للتعريف، وزائدة، وللمح الصفة، وللغلبة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

١٠٦ - أَلْ حَـرْفُ تَعْـرِيفٍ أوِ الـلَّامُ فَـقَطْ ... فَـنَمَطٌ عَـرَّفْتَ قُـلْ فِـيـهِ الـنَّـمَطْ

اختلف في (أل) فقيل: هي بجملتها للتعريف وهمزتها همزة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وهو مذهب الخليل وكان يسميها (أل) فهي عنده مثل هل وبل، وهي عبارة الناظم في هذا النظم، وقيل أيضاً: هي بجملتها للتعريف، إلا أن همزتها همزة وصل، وقيل: اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة

وقوله: [والتقدير كذا الذي الخ] هذا تقدير معنى لا تقدير إعراب، لأنه جعل الموصول أولاً مبتدأ، وفي التقدير جعله نائباً عن الفاعل، ولا يقال: هذا تقدير للنصب فيكون الموصول منصوباً لأنه صرح بالعائد وهو به، وعلى جعله منصوباً يكون العائد ضمير جر، والله سبحانه وتعالى أعلم.

المُعرَّف بأداة التعريف

فيه مناقشة من وجهين أحدهما: الأول حذف التعريف ويقول المعرف بالأداة كما عبر بذلك في الكافية، والألفية أخصر منها الإغناء المعرف عنها، لأنه لا يتوهم أحد أنه معرف بالأداة وليست للتعريف. الثاني: كان ينبغي له حذف المعرف والتعريف ويقول ذو الأداة لأنه لم يذكر المعرف إلا في قوله: فنمط عرفت الخ كما يأتي لكدي. وقوله: [على أربعة أقسام الخ] صريحة أن التي للمح الأصل والتي للغلبة مغايران للزائدة وليس كذلك بل هما قسمان منها، وحينئذ فالحق أن يقول على قسمين للتعريف وزائدة، والزائدة أقسام ثلاثة: زائدة محضة وللمح الأصل وللغلبة.

(أل حرف تعريف أو اللام فقط) قول كدي: [وحذفت في الوصل الخ] جواب عما يقال: إذا كانت همزة قطع فلم حذفت في الوصل؟ فقال: لكثرة الاستعمال. وقوله: [وكان الخليل يسميها أل] أي ولا يقال: الألف اللام، كما لا يقال: في قد القاف والدال إشارة إلى أن الهمزة معتد بها وضعا.

وقوله: [إلا أن همزتها همزة وصل] (فإن قلت): ما الفرق بين القول الثاني والثالث؟ (قلت): الفرق أن القول الثاني يقول: إن الهمزة موضوعة مع اللام مرة واحدة لكن سميت همزة وصل لكثرة حذفها في الوصل وأما الثالث فيقول: وضعت لاما ساكنة إلى آخر ما لكدي، وينبني عليهما أنك إذا قلت: جاء القوم فعلى الثاني يقال:

الوصل لئلا يبتدأ بالساكن، وهذان القولان عن سيبويه، فقوله: أل حرف تعريف يفهم منه القول الأول والثاني أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية أو زائدة. وقوله: أو اللام فقط هذا هو القول الثالث. وقوله: (فنمط عرفت قل فيه النمط) أي إذا أردت تعريف نمط أدخلت عليه أل فقلت النمط، والنمط: ظهارة الفراش، وقيل: النمط جماعة من الناس رأيهم واحد، وقيل: النمط الطريق، ولم يذكر المصنف المعرف بالأداة إلا في قوله: فنمط عرفت، وإنما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط، ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه، و(أل) مبتدأ، و(حرف تعريف) خبره، و(اللام) معطوف على المبتدأ، و(أو) للتخيير، و(فقط) اسم فعل بمعنى حسب، و(نمط) مبتدأ، و(عرفت) في موضع الصفة لنمط وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير: عرفته، و(قل فيه النمط) خبر المبتدأ، وتصحيح المعنى فيه أنه على حذف الارادة والتقدير: فنمط أن أردت تعريفه فقل فيه النمط، والنمط مفعول بقل على تضمينه معنى اذكر. ثم أشار إلى القسم الثاني وهي الزائدة فقال:

١٠٧ ـ وَقَدْ تُزَادُ لَازِماً كَاللَّاتِ ... وَالآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي

١٠٨ ـ وَلِاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ ... كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وعلى الثالث لا همزة حتى تحذف إذا علمت هذا، فالقول الأول والثاني الخلاف بينهما لفظي، فالخليل راعى في تسميتها همزة قطع الوضع، وسيبويه راعى في تسميتها همزة وصل الحذف.

وقوله: [فقوله أل حرف تعريف الخ] جعل كلام الناظم شاملاً للأقوال الثلاثة وهو الصواب، وقول ز والناظم اقتصر في النظم على قولين غير صحيح، وفي المسألة قول رابع للمبرد وهو أن حرف (١) الهمزة وحدها وأتي باللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، واختار الناظم في سائر كتبه مذهب الخليل وقواه بوجوه منها: السلامة من الزيادة في الحرف، إذ هو ليس مما يزاد فيه لأنه لا يدخله التصريف، والأكثر على أن اللام وحدها للتعريف كما قال السيوطي في فريدته:

أل حرف تعريف وسيبويه ... اللام قط وجلهم عليه

وقوله: [وأو للتخيير] الحق أنها لتنويع الخلاف لأن التي للتخيير لا تقع إلا بعد الطلب. وقوله: [وفقط اسم فعل بمعنى حسب] وقد مر أن الصواب أنها إذا كانت اسم فعل أن تفسر بالفعل كانته وقوله: [وعرفت في موضع الصفة الخ] لا يصح لأنها إذا كانت صفة يكون المعنى فنمط المعرف قل فيه أي في تعريفه النمط، ونمط المعرف لا تدخل عليه أل لأن تعريفه إن كان بالإضافة أو بالعلمية فلا يجامعان أل، وإن كان تعريفه بأل فكيف تدخل عليه أل أخرى وتقديره مخالف لإعرابه والصواب ما في التقدير من أن عرفت شرط لأن مقدرة والمسوغ للابتداء بالنكرة في نمط حينئذ اعادته معرفة في قل فيه النمط.

وقوله: [ثم أشار إلى القسم الثاني الخ] المناسب لما مر، ثم أشار إلى الزائدة وهي ثلاثة أقسام: زائدة محضة

---

(١) قول المحشي أن حرف الهمزة صوابه أن حرف التعريف الهمزة وحدها.

فذكر أن زيادة أل على قسمين: الأول زائدة لازمة، وذكر من ذلك أربعة ألفاظ: اللات وهو اسم صنم كان بالطائف، وأل فيه زائدة لازمة لأنه علم، والآن وهو اسم للزمان الحاضر، وأل فيه زائدة لأنه لم يستعمل في كلام العرب مجرداً عنها وهو مبني لتضمنه معنى أل التي تعرف بها، وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه مضمناً معنى أل، وجعلوا أل الموجودة فيه زائدة لازمة، والذين من الموصولات وأل فيه أيضاً زائدة لازمة لأنه تعرف بالصلة، وقيل: أل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء، واللاتي جمع التي وهو مثل الذين في أن أل فيه زائدة لازمة. القسم الثاني: زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الأول بنات الأوبر وأشير بذلك إلى قوله الشاعر:

وللمح الأصل وللغلبة، أشار إلى الأول بقوله: وقد تزاد لازماً كاللات. قول كدي: [الأول زائدة لازمة] معنى زيادتها أنها غير معرفة، ومعنى لزومها أنه لم يسمع من العرب حذفها فهي جزء من الكلمة فلا منافاة بين زيادتها ولزومها.

وقوله: [اللات وهو الخ] أصله اسم الفاعل من لت يلت فهو لات، فلما أرادوا نقله إلى العلمية تصرفوا فيه بتخفيف التاء وزادوا فيه الألف واللام، وأصل عبادة ثقيف أهل الطائف لهذا الصنم أن رجلاً كان يلت السويق بالطائف ويطعم الناس فمات، فاعتكفوا على قبره وجعلوا عليه صخرة مربعة وجعلوا يعبدونها ويطوفون بها كالكعبة المشرفة ويكسونها ويعتكفون عندها، وأما العزى فشجرة بنخلة تعظمها قريش وتعبدها غطفان، وسبب عبادتهم لها زيادة على ما ذكر في اللات قول عمرو بن لحي: إن الرب يشتي باللات ويصيف بالعزى، وعمرو هذا من أعظم الكفار وهو الذي رآه النبي ﷺ يجر أمعاءه في النار، فلما جاء الإسلام بعث النبي ﷺ المغيرة بن شعبة وهو ثقفي فهدم اللات وأحرقها بالنار، وبعث خالد بن الوليد للعزى قطعها فخرجت منها شيطانة وهي ناشرة شعر رأسها تقول: يا ويلها فتبعها حتى قتلها، فقال عليه السلام: لن تعبد أبداً.

وقوله: [لأنه علم] هذا دليل الزيادة، ودليل اللزوم أن الاسم لم يأت مجرداً منها. وقوله: [وهو اسم للزمان الخ] أي علم للزمان الحاضر وهذا هو الذي عليه الفارسي والذي يقتضيه ضح، وذهب إليه ابن مالك أن الآن اسم إشارة وهو مردود بأن اسم الإشارة إنما وضع للذات وللمكان ولم يوضع للزمان. وقوله: [لتضمنه معنى أل] الذي هو الدلالة على الحضور، فالآن يدل على الحضور كما أن أل تكون للحضور كما في قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة في حجة الوداع. وقوله: [التي تعرف بها] أي بمعناها الذي هو الحضور لا بنفسها.

وقوله: [وهذا من الغرائب] معنى الغرابة كما لبعض المحققين أن تضمن اسم معنى حرف اختصاراً يقضي عدم زيادة ما لا يعتد به في ذلك الاسم، هذا إن كان الزائد غير الحرف المضمن معناه فكيف إذا كان نفسه كما هنا، وبهذا يسقط قول من قال: لا غرابة لأنهم ضمنوه معنى أل المعرفة لا الزائدة، وأل الموجودة فيه زائدة لا معرفة فانفكت الجهة، والحق في الآن خلاف القولين السابقين وإنها ظرف معرب بالفتحة الظاهرة كعند، ويدل لإعرابها ورودها مجرورة بمن بكسرة ظاهرة في شعر بعض العرب.

وقوله: [لأنه تعرف بالصلة] فلا يتعرف بغيرها لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد، ولا يعترض لـزومها بسقوطها في قراءة بعض ﴿صراط الذين﴾ لأن العبرة باللغة الفصيحة. وقوله: [القسم الثاني زائدة] أي غير لازمة بدليل ما قبله. وقوله: [إلى قول الشاعر ولقد الخ] البيت من الكامل، والواو في ولقد للقسم، واللام لتوكيـده،

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

أراد بنات أوبر وهو علم على نوع من الكمأة. والثاني: طبت النفس وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد طبت نفساً فأدخل أل على التمييز ضرورة لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.

وقوله: (وقد تزاد لازماً) يقتضي التقليل وأشار بذلك إلى عدم اطراد زيادتها، و(لازماً) اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أي زيداً لازماً، وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تزاد عائد على أل التي للتعريف لأنه قال: (أل حرف تعريف) ثم قال: (وقد تزداد) وليس الأمر كذلك لأن التي للتعريف لا تزاد، وإنما يعني لفظ أل دون تقييد بالتعريف.

وقوله: (ولاضطرار) مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز، و(طبت النفس إلى آخر البيت) مبتدأ وخبره (كذا) والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر، وإنما أتى بالواو في (وطبت النفس) لقصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت وتممه بـ (السري) وهو الشريف.

وجنيتك أصله جنيت لك فحذف الجار واتصل الضمير بفاعل الفعل توسعاً أو يضمن جنيتك معنى أعطيتك، واكمؤا بفتح الهمزة وضم الميم جمع كمء كفلس مفعول جنيت، وعساقلا جمع عسقول بضم العين الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض وأصله عساقيل بالياء فحذفت للضرورة، وبنات الأوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس: بنات عرس، ولا يقال بنو أوبر وبنو عرس لأنها لغير العاقل، وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم على لون التراب وهو أدنى الكمأة، وكتب بعضهم على الكمأة أنه هو المعروف عند العامة بالفكاع، واعترضه بعض وقال: الصواب أنه الترفاس، والمعنى: أمرتك أن تصحب من هو مثلك ومن هو أفضل منك ولقد نهيتك عن صحبة من دونك، والشاهد في الأوبر حيث أدخل أل عليه ضرورة، ووجه احتياج الشاعر إلى أل أن الراء في جميع قوافي القصيدة مكسورة، ولو حذف أل من الأوبر لفتحت راؤه لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن، فإن جزء العلم علم على الأصح فتختل القافية.

(فإن قلت): يجر أوبر بالكسرة فيكون مصروفاً ضرورة لا يحتاج إلى أل، ويكون من أفراد قوله: ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع (قلت): يكون فيه الانتقال من ضرورة إلى ضرورة، وغسل دم بدم.

وقوله: [إلى قول الشاعر الخ] البيت من الطويل وقائله رشيد بن سهاب بسين مهملة مكسورة وروي بالشين المعجمة اليشكري، ورأيتك بمعنى أبصرتك، ولذا عداه لمفعول واحد، ولما بمعنى حين أو شرطية، وأن بفتح الهمزة زائدة، ووجوهنا بالنصب مفعول عرفت، والمراد بالوجوه الذوات وأعيان القوم، وصددت بمعنى أعرضت جواب لما، والنفس تمييز وفيه الشاهد.

وقوله: [دون تقييد بالتعريف] على حد: عندي درهم ونصفه، وكقوله تعالى: ﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره﴾ وقوله: [مع توفر شروط النصب] وسيقول الناظم: وليس يمتنع مع الشروط، وهذا مبني على مذهب الفارسي الذي لا يشترط كونه قليلاً، وأما على مذهب الجمهور الذين يشترطونه فهو مفقود هنا.

ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام أل وهي التي للمح الصفة بقوله:

١٠٩ ـ وَبَعْضُ الأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠ ـ كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

يعني أن أل دخلت على بعض الأعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية، وذكر ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من المصدر، والحرث وهو منقول من اسم الفاعل، والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم، وقوله: (فذكر ذا وحذفه سيان) يعني أنه يجوز أن يؤتى بهذه الأسماء التي ذكرت مقرونة بأل ومجردة منها. وفهم من قوله: (وبعض الأعلام) أن ذلك لا يكون في جميع الأعلام. وفهم من قوله: (نقلًا) أنَّ ذلك لا يكون في الاعلام المرتجلة. وقوله: (وبعض الاعلام) مبتدأ، و(دخل) خبره وعليه متعلق به، والضمير المجرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وفي دخل ضمير مستتر يعود على أل، واللام في قوله: (للمح) لام التعليل وهو متعلق بدخل، و(ما) اسم موصول وهو واقع على الحال التي كانت عليه هذه الأسماء قبل النقل، و(قد كان) إلى آخر البيت صلتها، والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير في (عنه) وفي (كان) ضمير هو اسمها وهو عائد على (بعض) وعنه: متعلق بنقل، والتقدير: وبعض أسماء الأعلام دخل عليه أل للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول أل.

وقوله: (فذكر ذا) مبتدأ، و(حذفه) معطوف عليه، و(سيان) خبرهما ومعناه مثلان ومفرده سي. ثم أشار إلى القسم الرابع من أقسام أل وهي التي للغلبة فقال:

١١١ ـ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

ذو الغلبة: هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه وهو على ضربين: مضاف: كابن عمر، وابن الزبير، وذو

(وبعض الأعلام عليه دخلا) فائدة مراعاة الأصل التفاؤل بأن يدرك هذا المسمى كالحرث سمي بذلك تفاؤلا بأن يعيش حتى يحرث، والفضل سمي به لأجل أن يعيش حتى يصير ذا فضل، وهكذا، فإن لم يراع الأصل فلا يصح دخول أل عليه.

قول كدي: [وهو منقول من اسم عين] أي ذات ثم في التسهيل جعل النعمان مما وضع مقروناً بأل، فتكون أل لازمة والتي للمح الأصل غير لازمة، فكيف يمكن إدخاله هنا؟ وأجيب بأنه وضع مقروناً بأل ومجرداً منها والعبرة هنا بالمجرد منها. وقوله: [ومجردة منها] فسر الحذف في كلام الناظم بالتجريد تنكيتاً عليه، لأن الحذف يقتضي أنها كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك لأنه علم والاصل عدمها فيه، ولذا قال ابن غازي تبعاً للشاطبي لو قال فذكر ذا وتركه سيان لدفع الإيهام. وقوله: [إن ذلك لا يكون في جميع الخ] يشمل قسمين ما لا تدخل عليه أل لكون ذاته لا تقبلها كالمنقول من فعل نحو: يزيد، أو يقبلها ولكنه لم يسمع كمحمد وصالح.

(وقد يصير علماً بالغلبة)، قول كدي: [ذو الغلبة هو كل اسم الخ] ضمير به يعود على اسم، وما موصولة واقعة على أشياء، وله متعلق بمحذوف خاص خبر معناه، وضميره يعود على ما وهو الرابط بين الصلة والموصول، وذكر

أداة: كالنابغة، والأعشى والعقبة، وهذا النوع تعرف قبل العلمية بالإضافة أو بأل، ثم غلبت عليه الشهرة فصار علماً وألغى التعريف السابق، والمراد بابن عمر: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وبابن الزبير: عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهم، وإنما ذكر المصنف في هذا الفصل المضاف وليس من الباب لاشتراكه في الغلبة مع ذي الأداة، وفهم من قوله: (وقد يصير) أن العلمية طرأت عليه، وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية، و(علماً) خبر يصير وهو مقدم على اسمها، واسمها مضاف، و(مصحوب أل) معطوف عليه. ثم قال:

١١٢ - وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ ... أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

يعني أن أل للغلبة إذا نودي ما هي فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها، فمثال المنادى: يا نابغة، ويا أعشى، ومثال المضاف: يا نابغة ذبيان، ويا أعشى همدان وقوله: (وفي غيرهما قد تنحذف) يعني أن أل المذكور قد تحذف في غير النداء والإضافة، وفهم من قوله: (قد) قلة ذلك، ومن حذفها في غيرهما قولهم: هذا يوم اثنين مبارك فيه. وقول الشاعر:

إذ دبران منك يوم لقيته ... أؤمل أن ألقاك غدواً بأسعد

باعتبار لفظ ما، والمعنى: كل اسم اشتهر بذلك الاسم بعض الأشياء التي معنى ذلك الاسم وضع لها في اللغة كما وضع لذلك الاسم أيضاً.

وقوله: [كالنابغة] هو في الأصل اسم فاعل من نبغ إذا فاق أقرانه، وكان يطلق على كل من قال الشعر بعد كبره: ثم غلب على شاعر معلوم اسمه زياد كان مادحاً للنعمان بن المنذر أحد الشعراء الستة. وقوله: **[والأعشى]** هو لغة كل من لا يبصر ليلاً وقيل نهاراً، ثم صار علماً بالغلبة على أعشى همدان. وقوله: **[والعقبة]** هي في اللغة اسم لكل طريق صاعد في الجبل، ثم صار علماً بالغلبة على عقبة منى التي تضاف إليها جمرة بأن يقال: جمرة العقبة، وفي القاموس: المراد بالعقبة عقبة ايلة، وايلة اسم مدينة بين مصر وينبع وعقبتها صعبة جداً.

وقوله: **[وهذا النوع الخ]** فيل يلزم عليه اجتماع معرفين على معرف واحد، والجواب أن الجهة منفكة فإن الذي تعرف بالمضاف إليه إنما هو المضاف، والذي تعرف بأل إنما هو مدخولها، والعلم إنما هو مجموع المضاف والمضاف إليه وأل مع مدخولها، وقوله: **[في هذا الفصل]** أي في هذا النوع الرابع من أقسام أل وهو الذي للغلبة. وقوله: **[وليس من الباب]** أي الذي هو المعرف بأداة التعريف. وقوله: **[وفهم من قوله وقد يصير الخ]** هذا تكرار مع قوله سابقاً: وهذا النوع الخ.

(وحذف أل ذي إن تناد أو تضف)، قول كدي: **[هذا يوم اثنين الخ]** هو بالغلبة على اليوم المعلوم، وأل فيه للغلبة لا للتعريف، إذ لو كانت لبقي اثنين بعد حذفها نكرة، فلا يأتي منه الحال في فصيح الكلام مع أنه قد أتى، فدل على أن أل فيه زائدة للغلبة، ويكون إضافة يوم إلى اثنين من إضافة المسمى إلى الاسم أي في اليوم المسمى بالاثنين وهنالك بحث، وجوابه ورد للجواب انظر جميع ذلك في حاشية سيدي الطيب.

وقوله: **[وقول الشاعر إذا دبران الخ]** البيت من الطويل، ودبران فاعل بمحذوف يفسره ما بعده أي إذا لقيني دبران، ويصح أن يقرأ بالنصب على أنه مفعول بمحذوف أي إذا لقيت دبرانا، ولا يصح أن يكون مبتدأ لأن إذا لا يليها

و(حذف) أل مفعول مقدم بـ(أوجب) و(في غيرهما) متعلق بتنحذف، والضمير في (غيرهما) عائد على النداء، والإضافة المفهومين من قوله: (ان تناد أو تضف).

الابتداء

المبتدأ هو الاسم صريحاً أو مؤولاً مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً

إلا جملة فعلية، ودبران في الاصل اسم لكل كوكب يدبر، ثم صار علماً على خمسة كواكب في الثور، ومنك صفة لدبران، ويوماً منصوب على الظرفية، وأؤمل مضارع أمل، وأن مصدرية يؤول وما بعدها بمصدر أي لقياك مفعول أؤمل، وغدواً منصوب على الظرفية، وبأسعد جمع سعد، وأسعد النجوم عشر، والمعنى: إذا أعرضت عني يوماً فلسلامة صدرك أرجو أن ألقاك غداً وأنت مقبل علي، والشاهد في دبران فإن أصله بأل وحذفت في غير نداء ولا إضافة، ثم أن قول الناظم: وحذف أل مستغنى عنه بقوله في النداء وباضطرار خص جمع يا وأل، قيل: وبقوله ووصل أل بذا المضاف مغتفر الخ، وأجيب بأن ذكر وجوب حذفها هنا ليس لذاته بل ليرتب عليه ما لم يذكره بأبي النداء والإضافة وهو أن حذفها في غيرهما قليل، والله أعلم.

الابتداء

لما فرغ من الوسائل شرع في المقصود بالذات وهو الأحكام التركيبية المسماة بعلم النحو وعلم العربية، ثم إن التراكيب راجعة إلى جملتين: اسمية وفعلية، وقدم الكلام على الإسمية بناء على أن المبتدأ أصل للفاعل وهو مذهب سيبويه، وحجته أنه لا تزول ابتدائيته تقدم أو تأخر، بخلاف الفاعل ففاعليته تزول إن تقدم، وقيل: الفاعل أصل وحجته أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي ونسب للخليل، ولما رأى ابن السراج والأخفش أن لكل حجة قالا: كل منهما أصل، وهو الذي اختاره الرضي، وأشار إلى الأقوال الثلاثة السيوطي في الفريدة بقوله:

واختلفوا فيما له التأصل ... في الرفع هل مبتدأ أو فاعل
وجه كل باتجاه يجلو ... من ثم قال البعض كل أصل

(فإن قلت): هل ينبني على هذا الخلاف شيء؟ (قلت): نعم ينبني عليه كما للدماميني أنك إذا وجدت اسماً محتملاً لكونه فاعلاً محذوف الفعل ومبتدأ محذوف الخبر ترجح كل عند القائل بأصالته، وتكافآ عند من يقول كل منهما أصل وذلك كزيد في جواب من قوله فعلى اختيار المبتدأ تقدر: زيد قرأ، وعلى اختيار الفاعل تقدر: قرأ زيد.

(لا يقال): تقدر زيد قرأ ترجيحاً على كل ليكون الجواب مطابقاً للسؤال الواقع بجملة اسمية. (لأنا نقول): هو جملة اسمية لفظاً فعلية معنى، إذ أصل قرأ أقرأ زيد أم عمرو أم بكر، لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه يتجدد ويتغير فيقع فيه الإيهام، فعلى هذا تقع المطابقة مطلقاً أجبت بالإسمية أو الفعلية، وبما قال الدماميني يظهر بطلان قول المرادي تبعاً لأبي حيان هذا الخلاف لا يجدي شيئاً، وقد أطلق الناظم الابتداء المصدر على المبتدأ اسم المفعول فكأنه قال المبتدأ، وكثيراً ما يطلق الناظم المصدر في هذا النظم ويريد به اسم المفعول كقوله: التنازع والنداء والاختصاص، وفي الترجمة حذف الواو مع ما عطفت كأنه قال: المبتدأ والخبر، والدليل على ذلك أنه ذكرهما معاً داخل الترجمة، أو يقال: عبر بالابتداء، والابتداء يستلزم المبتدأ، والمبتدأ يستلزم الخبر.

قول كدي: [صريحاً] حال من الاسم نحو: الله ربنا، ومحمد نبينا. وقوله: [أو مؤولا] بأن يسبق الفعل الواقع

لمكتف به، وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين: ذو خبر، ووصف رافع لما يغني عن الخبر، وقد أشار إلى الأول بقوله:

١١٣ ـ مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ   إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

فاكتفى بالمثال عن الحد، فزيد من قولك: (زيد عاذر من اعتذر) مبتدأ، و(عاذر) من المثال المذكور خبره، (من اعتذر) تتميم للبيت، و(مبتدأ خبر مقدم)، و(زيد) مبتدأ و(خبر) خبر عنه، و(إن قلت) شرط (زيد عاذر) مبتدأ وخبر، و(من اعتذر) مفعول بعاذر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ولو قال: إن قلت:

بعد أن بمصدر يكون مبتدأ وما بعده خبر نحو قول الله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ أي صيامكم أو صومكم، وخير خبره. وقوله: [مجرداً عن العوامل الخ] أي كما علمت في المثالين، واحترز به من المقرون بعامل لفظي نحو: كان زيد قائماً، وقام زيد، فلا يقال في زيد مبتدأ، بل يقال في الأول اسم كان وفي الثاني فاعل.

وقوله: [غير الزائدة] أي أو شبهها، فمثال الزائدة قوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾ فخالق مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من، وغير الله خبر، ويرزقكم خبر بعد خبر أو غير بدل من خالق والخبر محذوف أي لكم، ولا تقل أن خالق وصف مبتدأ، وغير فاعل أغنى عن الخبر لأن الوصف الرافع لما سد فاعله مسد الخبر نزل منزلة الفعل، والفعل لا يدخل عليه من، فكذلك ما أشبهه ومنه بحسبك درهم ومثال الشبيه بالزائد:

لعل أبي المغوار منك قريب

فلعل حرف جر، وأبي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقلوبة ياء لإجل الحرف الشبيه بالزائد، وقريب خبر المبتدأ، والفرق بين الزائد وشبهه وإن كان كل واحد منهما لا يتعلق بشيء أن الزائد إذا حذف لا يتوقف المعنى عليه كمن في الآية، والباء في بحسبك والشبيه بالزائد يتوقف المعنى عليه كلعل في المثال فإنها تفيد الترجي فلو حذفت لم يبق ما يدل عليه. وقوله: [مخبراً عنه الخ] خرج به وبما بعده اسم الفعل نحو نزال لأنه غير مخبر عنه وغير وصف ولا محل له من الإعراب على الأصح.

(مبتدأ زيد وعاذر خبر) قول كدي: [فاكتفى بالمثال الخ] عادة الناظم أن يعطي الأحكام بالمثال غالباً فهو كقول من قال:

وشادن يسألني   ما المبتدأ وما الخبر
بينهما لي مسرعاً   قلت له أنت القمر

ثم قبول العذر من الأوصاف المحمودة ولله در من قال:

إذا اعتذر الصديق إليك يوماً   تجاوز عن مساويه الكثيرة
فإن الشافعي روى حديثاً   بإسناد صحيح عن المغيرة
عن المختار أن الله يمحو   بعذر واحد ألفي كبيرة

وقوله: [لم يكن فيه حذف الخ] أي للفاء الرابطة ولا تقديم للجواب ولا تأخير للشرط. وقوله: [ثم أشار إلى

زيد عاذراً من اعتذر، فالمبتدأ زيد، وعاذر خبر لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله:

١١٤ ـ وَأَوَّلٌ مُـبْـتَـدَأ وَالـثَّـانِـي فَـاعِـلٌ أَغْـنَـى فِـي أَسَـارٍ ذَانِ

١١٥ ـ وَقِسْ وَكَـاسْـتِفْـهَـامٍ النَّفْيُ وَقَـدْ يَجُـوزُ نَحْـوُ فَـائِـزٌ أُولُـو الـرَّشَـدْ

١١٦ ـ وَالثَّـانِي مُبْتَدَأ وَذَا ٱلْـوَصْفُ خَبَـرْ إِنْ فِي سِوَى الإِفْـرَادِ طِبْقـاً ٱسْتَقَـرْ

يعني أنك إذا قلت: (أسار ذان) فالأول الذي هو أسار مبتدأ، والثاني الذي هو ذان، فاعل أغنى عن الخبر، فسار اسم فاعل من سرى، وذان تثنية ذا، وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر لأنه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوع، وقوله: (وقس) أي قس على المثالين وهما: (زيد عاذر) و(أسار ذان) وقس على الثاني أيضاً في كونه بعد استفهام وقوله: (وكاستفهام النفي) يعني أن النفي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده، فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر:

أقـاطن قـوم سلمى أم نـووا ظعنـا أن يـظعنوا فعجيب عيش من قـطنـا

النوع الثاني الخ] وهو الوصف لكن هذا بالنسبة للبيتين الأولين، وأما الثالث وهو والثاني الخ فهو ذو خبر من النوع الأول، فكان الأليق للمكودي أن يفصل البيتين الأولين والثالث بالشرح.

(وأول مبتدأ والثاني فاعل)، قول كدي: [فأسار اسم فاعل الخ] وأصله ساري بياء منونة استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الياء لدفعهما فالإعراب مقدر استثقالاً على الياء المحذوفة. وسئل بعضهم عن قراءة: والليل إذا يسر بحذف الياء فقال: لا أجيبك إلا أن تبيت عند باب داري مقيداً ففعل، فلما أصبح قال له: إن العرب إذا وضعوا شيئاً في غير محله حذفوا منه حرفاً تنبيهاً على أنه موضوع في غير محله، إذا الليل مسرو فيه لاسار.

وقوله: [لأنه بمنزلة الفعل] والفعل لا يرفع الخبر فكذلك ما حمل عليه، وعلل أيضاً بأن الخبر محكوم به على المبتدأ ومرفوع الوصف محكوم عليه. وقوله: [أي قس على المثالين الخ] مما يدخل تحت وقس الجمع والمفرد مقيساً على المثنى، ومما يدخل تحته أيضاً اسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة، فإن الجميع مقيس على اسم الفاعل، ولأجل هذا كان ينبغي للناظم أن يعبر بمرفوع بدل فاعل ليشمل اسم المفعول فإنه لا يرفع إلا النائب والوزن يقبله.

وقوله: [وقول الشاعر أقاطن الخ] البيت من البسيط والهمزة للاستفهام، وقاطن اسم فاعل من قطن بالمكان إذا أقام به مبتدأ منون، وقوم فاعل أغنى عن الخبر، وأم عاطفة، ونووا فعل وفاعل بمعنى قصدوا معطوف على قاطن، وظعنا مفعول نووا وهو مصدر ظعن يظعن كعلم يعلم والظعن الارتحال أن يظعنوا ويرحلوا شرط، وعجيب خبر مقدم، وعيش مبتدأ مؤخر، والجملة جواب الشرط، ومن اسم موصول وما بعدها صلتها والشاهد في أقـاطن فإنـه عمل لاعتماده على همزة الاستفهام فهو مثل اسار في النظم.

ومثاله بعد النفي قول الشاعر:

خليلي ما واف بعهدي أنتما ... إذا لم تكونا لي على من أقاطع

وقوله: (وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد) يعني أن هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي، وفهم من قوله: (قد يجوز) قلة ذلك ومنه قول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبي إذا الطير مرت

(ففائز أولو الرشد) في المثال مثل خبير بنو لهب في البيت وقوله: (والثان مبتدأ وذا الوصف خبر إلى آخر البيت) يعني أن الوصف المذكور إذا كان مطابقاً لمرفوعه في غير الأفراد وهو التثنية والجمع، جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعاً بالوصف مبتدأ، وجعل الوصف خبراً مقدماً وذلك نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون،

وقوله: [ومثله بعد النفي قول الشاعر خليلي الخ] البيت من الطويل، وخليلي مثنى منادى بإسقاط حرف النداء منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم، وواف اسم فاعل من وفى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وأنتما فاعل أغنى عن الخبر، وإذا ظرف لواف، واسم تكون الألف العائد على خليلي، ومن اسم موصول، وجملة أقاطع صلتها، والعائد محذوف أي أقاطعه، والمعنى: يا خليلي إذا لم تكونا ناصرين لي على من أقاطعه وأهجره فما أنتما وافيين بعهدي، ولا مؤديين حق صحبتي، والشاهد في واف حيث رفع أنتما، وقد اعتمد على النفي، وإنما اشترط تقدم الاستفهام أو النفي على الوصف لأنه فرع في العمل عن الفعل، والفرع لا يقوى قوة الأصل، فاحتاج إلى ما يزيده قرباً من الفعل فأتى بالاستفهام أو النفي، لأن الغالب فيهما أن يدخلا على الفعل.

قوله: [ومنه قول الشاعر الخ] البيت من الطويل، وقائله رجل من الطائيين، وخبير صفة مشبهة مبتدأ، والوصف مهما وقع مبتدأ يلزمه التنكير لقيامه مقام الفعل، والفعل كما مر لا يكون إلا نكرة، والخبير بالشيء العالم به، وبنو فاعل أغنى عن الخبر، ولهب بكسر اللام وهم حي من الأزد، ومنهم الرجل الذي لما أصاب عمر في الحج حجر فسال دمه فقال أشعر أمير المؤمنين فوالله لا يحج بعد هذا العام أبداً فكان الأمر كما قال، ولا ناهية، وتلك مجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفاً، وملغياً خبرها، ومقالة مفعول ملغيا من الإلغاء وهو عدم الاعتداد بالشيء، ولهبي منسوب إلى هذه القبيلة، والطير فاعل بفعل محذوف، والشاهد في عمل خبير من غير اعتماد، وقيل: لا شاهد في هذا البيت لاحتمال أن يكون بنو مبتدأ، وخبير خبره، ولا تضر عدم المطابقة لأن فعيلا يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد على حد: والملائكة بعد ذلك ظهير.

(والثان مبتدأ وذا الوصف خبر) هذا تقييد لقوله: وأول مبتدأ الخ كأنه قال: محل كون الأول مبتدأ والثاني فاعلاً إذا كان الوصف غير مطابق، فإن كان مطابقاً لما بعده في سوى الافراد فالمتعين كون الثاني مبتدأ.

وقول كدي: [إذا كان مطابقاً لمرفوعه] الأولى أن يقول: لما بعده لأن ما بعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف، اللهم إلا أن يقال سماه مرفوعاً باعتبار غير المطابقة، وقوله: [وهو الذي كان الخ] يعني في نحو: أسارذان لا هنا، وإلا

فالزيدان مبتدأ وأقائمان خبره، ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده، وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع، وفهم من قوله: (في سوى الإفراد) ان المطابق في الإفراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبراً، بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو: ﴿أراغب أنت عن آلهتي﴾ فيجوز في أراغب أن يكون خبراً مقدماً، وأن يكون مبتدأ، أو أنت فاعل سد مسد الخبر.

فقوله: فأول مبتدأ، ومبتدأ خبره، والثاني مبتدأ، وفاعل خبره، وأغنى فعل ماض في موضع الصفة لفاعل ومعموله محذوف وتقديره: أغنى عن الخبر، وفي أسار على حذف القول أي في قولك: أسار ذان، وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضاً تقديره: قس على ما ذكر، والنفي مبتدأ وخبره كاستفهام، ونحو فاعل يجوز، وفائز مبتدأ، وأولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك: فائز أولو الرشد، والثان مبتدأ وخبره

ففي نحو هذا لا يجوز فيه ذلك. وقوله: [ولا يجوز أن يكون الخ] يعني على اللغة المشهورة، وأما على غيرها فيجوز.

وقوله: [لتحمله ضمير الخ]يقتضي هذا الكلام أن من يجعل الوصف مبتدأ يقول: إن الألف والواو ضميران ولا معنى له، لأنهما إذا كانا ضميرين فقد أخذ الوصف المبتدأ مرفوعه فلم يبق لقوله الزيدان والزيدون الواقعان بعد الوصف المطابق إلا أن يعربا بدلين من الألف في الوصف أو الواو، فيكون ذلك خروجاً عن الموضوع، بل الحق أن من يقول: إن الوصف المطابق مبتدأ يجعل الألف والواو حرفين.

وقوله: [وهذا الوصف الخ]. هذا جواب عن سؤال مقدر، يقال: هذا الذي قلت من تحمل الوصف ضمير الاسم الذي بعده على تسليمه لا يأتي إلا على جعل الألف والواو في الوصف المطابق ضميرين، ونحن نجعلهم حرفين دالين على التثنية والجمع فقال: وهذا الخ يعني على اللغة المشهورة.

وقوله: [فلا يثنى ولا يجمع]مراده أن الوصف إذا رفع ما بعده لا تلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع، كالفعل إذا أسند لمثنى أو مجموع على اللغة الفصيحة وهنا لحقه الألف والواو، فدل على أنه غير مستند إلى الاسم الظاهر بعده، بل الاسم الظاهر مبتدأ، والوصف[1] خبر مقدم، وفاعل الوصف الألف والواو، وليس مراده أن الوصف من حيث هو لا يثنى ولا يجمع، فإن هذا لا يقوله عاقل فضلاً عن فاضل وإن اعترض عليه به.

وقوله: [فيجوز في أراغب أن يكون خبراً الخ]فيه نظر، بل المتعين في هذه الآية الوجه الثاني لما يلزم على الوجه الأول من الفصل بين العامل الذي هو راغب ومعموله الذي هو عن آلهتي بالمبتدأ الذي هو أنت وهو أجنبي عن الخبر، لأن الصحيح أن المبتدأ غير معمول للخبر، والأولى التمثيل بأقائم زيد، والحاصل أن الوصف إما أن يخالف ما بعده أو يطابقه، فإن خالفه بأن كان الوصف مفرداً والاسم مثنى أو مجموعاً تعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر، وإن طابقه في غير الإفراد تعين في الوصف أن يكون خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، وإن طابقه في الإفراد جاز الوجهان.

وقوله: [فأول مبتدأ الخ]سوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مقابلاً لقوله بعد: والثاني المعرف بأل.

---

(١)قول المحشي وفاعل الوصف الخ وهم وإنما الفاعل ضمير وهما حرفان.

مبتدأ، وذا مبتدأ، والوصف صفة له، وخبر خبره، وإن حرف شرط، وفعل الشرط استقر، وفي سوى متعلق باستقر، وطبقاً حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير: إن استقر الوصف مطابقاً لمرفوعه في غير الإفراد، ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع وإعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة، والتقدير: إن استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعه: ثم قال:

١١٧ ـ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

يعني أن الرافع للمبتدأ هو(الابتداء) والرافع للخبر هو(المبتدأ) والابتداء هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً فهو معنى من المعاني، وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه قال: فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو معنى، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك نحو قولك: عبد الله منطلق، والضمير في (رفعوا) عائد على

(ورفعوا مبتدأ بالابتدا). قول كذي: [هو جعلك الاسم أولاً الخ] في هذا التعريف قصور بخروج الوصف الرافع للفاعل، وأجيب بأن فيه حذف الواو مع ما عطفت، والتقدير: لتخبر عنه ثانياً أو لترفع ما بعده، ولو عبر بترفع ما بعده بدل لتخبر عنه لكان جامعاً وقوله: [قال] أي سيبويه، فأما الذي اسم موصول واقع على المبتدأ وهو عبد الله في مثال سيبويه بعد يبنى فعل مضارع مبني للمفعول عليه متعلق بيبنى، وضميره للذي الواقع على المبتدأ شيء نائب عن الفاعل واقع على الخبر، والجملة صلة الذي، والعائد ضمير عليه هو مبتدأ ثان واقع على الخبر هو خبر هو قبل واقع على المبتدأ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره الذي، ومعنى هو هو أن الخبر نفس المبتدأ في المعنى، فإن المبني أل اسم موصول واقعة على الخبر عليه يتعلق بالمبني، وضميره للمبتدأ يرتفع فاعله يعود على الخبر الواقع عليه أل به ضميره يعود للمبتدأ، وجملة يرتفع خبر ان كما ارتفع هو الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول مطلق صفة محذوف، وما مصدرية وما بعدها مؤول بمصدر مجرور بالكاف، هو فاعل ارتفع عائد على المبتدأ، وتقدير الجميع: فأما المبتدأ الذي يبني الخبر على المبتدأ هو أي الخبر نفس المبتدأ في المصدوق، فإن الخبر المبني على المبتدأ يرتفع هو أي الخبر بالمبتدأ ارتفاعاً مثل ارتفاع المبتدأ بالابتداء، وانظر لهذه العبارة ما أصعبها وأسهل عبارة الناظم، وقيل: إن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، وقيل: إن الابتداء رفعهما معاً، وقيل: الابتداء رفع المبتدأ، والابتداء والمبتدأ رفعا الخبر، والحق المشهور القول الذي ذكره الناظم.

(فإن قلت): كيف يكون مشهوراً مع أنه رد بوجوه منها: أن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو: زيد أخوك، فلو رفع الأخ بزيد لكان رافعاً لنفسه بنفسه، والجواب بأنهما وإن اتفقا مصدوقا فقد اختلفا مفهوماً، لأن زيد دل على الذات والاخ على الاخوة وهذا شأن كل مبتدأ وخبر، وقد أوردوا هنا سؤالاً بأن قالوا: المبتدأ والخبر هل هما شيئان أو شيء واحد؟ إن أجبت بأنهما شيئان لزم الإخبار عن الشيء بمغايره، وإن أجبت بأنهما شيء واحد لزم الإخبار عن الشيء بنفسه وهو من باب تحصيل الحاصل. (والجواب) الحق أن يقال هما شيء واحد باعتبار مصدوقهما، إذ مصدوقهما ذات واحدة وهما شيئان باعتبار مفهومهما، لأن الأول اسم للذات، والثاني يدل على المعنى.

العرب، و(رفع) مبتدأ، وخبره (بالمبتدأ) والعامل في (كذاك) الاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله: (بالمبتدأ). ثم قال:

١١٨ ـ وَٱلْخَبَرُ ٱلْجُزْءُ ٱلْمُتِمُّ ٱلْفَائِدَةْ   كَاللَّهِ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَةْ

يعني أن الخبر هو الجزاء الذي تمت به فائدة الجملة الإسمية، وإنما خص الخبر بكونه متم الفائدة، وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فيه تمت الفائدة، ولأنه الجزء

وقوله: [والعامل في كذاك الخ] يلزم عليه تقديم معمول الخبر على المبتدأ، والأولى أن يكون كذاك خبراً مقدماً وبالمبتدأ متعلق برفع، ويكون التشبيه في كونه منسوباً للعرب أو للنحاة.

(حكايتان ـ الأولى) اجتمع المازني. وقيل الجرمي من البصريين مع الفراء من الكوفيين فقال له الفراء: أخبرني عن زيد منطلق بم رفعتم زيد؟ فقال له: بالابتداء، فقال: ما معنى الابتداء؟ فقال له: تعريته عن العوامل اللفظية، قال: أظهره لي، قال: لا يظهر، قال: مثله لي، قال: لا يمثل، فقال الفراء: ما رأيت عجباً كاليوم عامل لا يظهر ولا يمثل، فقال له المازني: أخبرني عن زيد ضربته بم رفعتم زيد؟ قال بالهاء في ضربته، فقال المازني: الهاء اسم فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي بل نجعل كل واحد من الاسمين مرفوعاً بالآخر كما في زيد منطلق، فقال له: يجوز ذلك في زيد منطلق لأن كلًّا منهما مرفوع في نفسه وهنا لا يمكن لأن الهاءَ في محل نصب فلا ترفع، فقال الفراء لم نرفعه بالهاء بل بالعائد على زيد، فقال: أظهره لي، قال: لا يظهر، قال: مثله لي، قال: لا يمثل، فقال: ما فررت منه وقعت فيه. وقد سئل الفراء بعد افتراقهما: كيف وجدت المازني؟ فقال: آية، وسئل الآخر: كيف وجدت الفراء؟ قال: شيطاناً.

(والثانية): مسألة الزنبورية المقرونة بشهادة الوزيرية وهي: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها. قال سيبويه: المروي عن العرب: فإذا هو هي لا إياها، وقال الكسائي: المروي إياها لا هي، واختلفا بحضرة أبي جعفر الأمير، ويحيى بن خالد الوزير، فقال لهما الأمير: قد اختلفتما وأنتما عالما بلديكما فمن يفصل بينكما؟ فقال الكسائي: العرب بالباب، فقال له الأمير: أنصفت وأمر بإحضارهم، فسئلوا وامتنعوا من الجواب حتى يعلموا ما قاله الكسائي فيقولون: الحق معه لقربه من الملك، فقال الكسائي: قلت كذا وسيبويه قال كذا، فقالوا: الحق مع الكسائي، فقال سيبويه: مرهم أن ينطقوا بذلك، فأمرهم فامتنعوا لكونهم لا يرضون أن ينقل عنهم اللحن لا لأجل أنهم لا يقدرون على النطق بذلك كما قيل به. فروي أن الكسائي قال ليحيى: أصلح الله الوزير إنه قد وفد إليك من بلده فلا ترده خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم فخرج سيبويه وقصد فارساً ولم يعد لبلده البصرة ومات بقرب ذلك، قيل: ولم يمت حتى شم رائحة كبده بما وقع له. قالوا: والحق في هذه المسألة جواز الوجهين: أما على ما لسيبويه فهو مبتدأ وهي في محل رفع خبر، وأما النصب على ما للكسائي فعلى إضمار فعل قام مقامه معموله والأصل فإذا هو يساويها.

(والخبر الجزء المتم الفائدة)، قول كدي: [وإن كانت الفائدة حصلت] الأولى أن يسقط هذا مع قوله بعد: ولأنه الجزء الخ، لأنه لا يقال ذلك إلا لو عبر الناظم بحصلت بدل المتم، كما عبر به الموضح هنا منكتاً به على

المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين: الله بر لأن الله تعالى يبر عباده بمعنى يحسن إليهم، والأيادي شاهدة والأيادي النعم وهو جمع أيد، وأيد جمع يد فهو جمع الجمع. ثم قال:

١١٩ ـ وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

يعني أن خبر المبتدأ يأتي (مفرداً) وهو الأصل، ويأتي (جملة) والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة ولا شبيهاً بالجملة وذلك نحو: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وشمل الجملة الإسمية نحو: زيد أبوه قائم، والفعلية نحو: زيد قام أبوه.

وقوله: (حاوية معنى الذي سيقت له) يعني أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وإنما قال: (حاوية معنى) ولم يقل: حاوية ضميراً ليشمل الضمير نحو: زيد قام أبوه، وغيره مما يقع به الربط وهو اسم الاشارة كقوله عز وجل: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ على قراءة الرفع وتكرار اللفظ بعينه كقوله تعالى: ﴿الحاقة

الناظم، وعلله في حواشيه بأن التمام يكون في الفضلات، والحصول يكون في العمد والخبر عمدة والتحرير مع الناظم لأنه لم يرد بالتمام ما أتى بعد تمام الكلام، بل أراد به أن الفائدة ابتدئت بالمبتدأ وكملت بالخبر.

وقوله: [لأن الخبر الخ] هذه العلة هي المناسبة لتعبير الناظم بالمتم، فالأولى الاقتصار عليها بأن يقول: وإنما خص الخبر بكونه متم الفائدة لأن الخبر الخ.

وقوله: [ولذلك كان أصله الخ] أي ولأجل حصول الفائدة يكون الخبر نكرة، وأيضاً لو كان معرفة، والمبتدأ معرفة لتوهم أنه صفة له فتبقى النفس متشوقة للخبر، وقد اعترض على الناظم بأن حده للخبر غير مانع لشموله(١) فاعل الفعل وفاعل الوصف، فالأولى أن يزيد في التعريف كما زاد الموضح مع مبتدأ غير الوصف المذكور لإخراجهما، ولعله للجواب عن ذلك أشار كدي بقوله أول التقرير: فائدة الجملة الاسمية، والحق أن حده للخبر مانع، وما أوردوه عليه لا يرد لأنه أخرج ذلك بالمثال على عادته، إذ التقدير المتم الفائدة تماماً كتمامها في قولك: الله بر الخ.

(ومفرداً يأتي ويأتي جملة)، قول كدي: [في هذا الباب ما ليس بجملة الخ] فيشمل المثنى والمجموع، واحترز به من المفرد في باب الإعراب فإنه ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا واحداً من الأسماء الخمسة، ومنه في باب النداء وباب لا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فالمفرد أقسام ثلاثة.

وقوله: [يعني أن الجملة تكون الخ] الأولى أن يقول: يعني أن الجملة الواقعة خبراً لا بد أن تشتمل على رابط الخ ليفيد الحصر، وإنما اشتراط ذلك لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، والأصل فيها الاستئناف، فإذا وجد الرابط علمنا أنها خرجت عن أصلها وتعينت للمبتدأ، ولهذا إن كانت نفسه لا تحتاج لرابط. وقوله: [على قراءة الرفع الخ] أي للباس، فيكون لباس مبتدأ أول، وذلك مبتدأ ثانياً، وخير خبر عن الثاني، والجملة منه ومن خبره خبر عن الأول، والرابط اسم الإشارة للعلم أنه لا بد من مشار إليه، وأما على قراءة لباس بالنصب فيكون معطوفاً على ريشاً.

---

(١) قول المحشي شموله فاعل الفعل الخ والصواب لا يرد شيء كما قال الصبان.

ما الحاقة﴾ ومفرداً حال من فاعل يأتي الأول المستتر، وجملة حال من الضمير في (يأتي) الثاني والضميران معاً عائدان على الخبر، و(حاوية) صفة لجملة، و(معنى) مفعول بحاوية، و(الذي) واقع على المبتدأ وصلته (سيقت له) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول هو المجرور باللام، وفي سيقت ضمير يعود على الجملة والتقدير: يأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذي سيقت له الجملة وهو المبتدأ، ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله:

١٢٠ - وَإِنْ تَكُـنْ إِيَّـاهُ مَعْـنَـى اكْـتَـفَـى ... بِهَـا كَنُـطْـقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَـى

يعني أن الجملة المخبر بها إذا كانت هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم مثل ذلك بقوله: (كنطقي الله حسبي وكفى) فـ (فنطقي) مبتدأ، (والله حسبي) جملة في موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حسبي هو نطقي، ونطقي هو الله حسبي، ومثل ذلك هجيري أبي بكر: لا إله إلا الله و(إياه) خبر (تكن) واسمها مستتر يعود على الجملة، و(معنى) منصوب على إسقاط حرف الجر، و(اكتفى) جواب الشرط فيه ضمير يعود على المبتدأ والضمير في (بها) عائد على الجملة. ثم قال:

وقوله: [الحاقة ما الحاقة الخ] الحاقة مبتدأ أول، وما اسم استفهام مبتدأ ثان، والحاقة: خبر ما والجملة من ما وخبره خبر الحاقة، والرابط تكرار المبتدأ بلفظه، والمراد بالحاقة الساعة سميت بذلك لأنها حق ولأن فيها تعرف حقائق الأمور والله أعلم، ومنه: ﴿القارعة ما القارعة﴾، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم، وقد ذكر بعضهم أن جملة الروابط عشرة وإنما عمموا في رابط الخبر دون الصفة والصلة والحال، لأن الموصوف أحوج إلى صفته من المبتدأ إلى خبره، والحال صفة لصاحبها في المعنى، والصلة كالصفة في بيان الموصول.

وقوله: [ولما كان من الجملة الخ] الأولى أن يقول: ثم محل احتياج الجملة الواقعة خبراً إلى الرابط إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، وإلا فلا تحتاج لرابط، وإليه أشار بقوله: وإن تكن إياه معنى اكتفى بها، ليفيد أن هذا البيت تقييد لحاوية معنى الخ، ونطقي في النظم مصدر بمعنى اسم المفعول أي منطوقي، ثم أن كفى في قول الناظم: وكفى مثال آخر لما فيه الإخبار بالجملة الفعلية عن المبتدأ الثاني، كما أخبر عنه بالفرد وهو حسب الذي هو بمعنى كاف ويكون التقدير: منطوقي الله كفى، فجملة كفى خبر عن الله، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول الذي هو نطقي ولا رابط لأنها نفسه في المعنى.

وقوله: [ومثل ذلك هجيري الخ] هجيري فعيلي مقصور ألفه للتأنيث كحثيثي، ومعنى هجيري دأبه وعادته في وقت الهاجرة وهو اشتداد الحر لا إله إلا الله، قاله عياض وابن عقيل في شرح التسهيل.

(فإن قيل): إن أرادوا بقولهم: الجملة الواقعة خبراً نفس المبتدأ اتحادهما في الما صدق يقال كل مبتدأ وخبر كذلك، وإن أرادوا اتحادهما في المفهوم فباطل، لأن الخبر لا بد أن يكون مغايراً للمبتدأ في المعنى، لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به.

(فالجواب): أن معنى كون الجملة نفس المبتدأ أنها خبر عن المبتدأ مفرد مدلوله جملة كلفظ حديث وكلام ومنطوقي كما في التسهيل هنا، وفي المغني أن الجملة المراد لفظها مفرد حقيقة يدل لذلك وقوعها مبتدأ الذي لا

١٢١ - وَٱلْمُفْرَدُ ٱلْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

قسم الخبر المفرد إلى جامد ومشتق، وذكر أن (الجامد فارغ) يعني من الضمير نحو: زيد أخوك، وأنت زيد، وإن المشتق يتحمل ضميراً مستكناً أي لا يظهر نحو: زيد قائم، ففي قائم ضمير مستكن تقديره هو، والمشتق هنا اسم الفاعل واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ودخل في قوله: (وإن يشتق) ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو: زيد تميمي، وزيد أسد.

(فإن قلت): ظاهر كلامه أن الضمير في (يشتق) عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لأن الجامد لا يشتق. (قلت): هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود، ونظيره ما تقدم في قوله: وقد تزاد لازماً، وما ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب إبرازه ضميراً كان الفاعل أو ظاهراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

يكون إلا مفرداً كالحديث: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» قال الحافظ سيدي الطيب: فعلى الأول يكون إعرابها محلياً، وعلى الثاني وهو المتعين أن إعرابها بحركة مقدرة في آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة أو سكون الحكاية، وهكذا يقال في: لا حول الخ الواقع مبتدأ وكنز خبره.

(والمفرد الجامد فارغ) المفرد الجامد الذي لا يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كزيد فإنه لا يدل على زاد المال زيادة، فإذا وقع خبراً فلا يتحمل ضمير المبتدأ، والمشتق ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي نحو: قائم، فإذا أخبر به عن المبتدأ فيتحمل ضميره.

وقوله: [يعني من الضمير] بين به متعلق قول الناظم: فارغ، ويدل لهذا المتعلق قوله بعد: فهو ذو ضمير، وحينئذ فاعتراض من اعترض عليه بقوله لم يبين من أي شيء يكون فارغاً ساقط، ثم إن قول الناظم: وإن يشتق فهو الخ يقتضي أن كل خبر مشتق يتحمل الضمير مع أنه إذا رفع المشتق الظاهر نحو: زيد قائم أبوه فلا يتحمله، ولذا نكت عليه الموضح بقوله: إلا إذا رفع الظاهر، وأجاب المرادي بأنه إذا رفع الظاهر فقد جرى الوصف على غير من هو له فيكون من أفراد قوله بعد: وأبرزنه مطلقاً، ويكون وأبرزنه تقييداً لهذا، وستعلم ما في إدخاله صورة الظاهر في: وأبرزنه الخ.

وقوله: [قلت هو عائد على الخبر المفرد الخ] رد هذا بأنه يلزم عليه عود الضمير على الموصوف دون الصفة وهما كالشيء الواحد فلا يصح ذلك.

(وأجيب) بأجوبة منها: أن مراد المكودي بالمفرد العائد عليه الضمير المفرد المار في قوله: ومفرداً يأتي الخ، لكن هذا بعيد من كلامه. ومنها: أن يكون المفرد مبتدأ أول، والجامد مبتدأ ثان، وفارغ خبر الثاني، والجملة خبر الأول، فيكون الضمير أنما عاد على المبتدأ لا على الموصوف.

(قلت): وهذا الكلام من المكودي وغيره لا حاجة إليه أصلاً، والصواب إبقاء عبارة الناظم بيشتق على ظاهرها من عود الضمير على المفرد الجامد، ويكون المعنى: وأن يشتق المفرد الجامد أي يؤول بالمشتق نحو: زيد تميمي

١٢٢ - وَأَبْـرِزَنْـهُ مُـطْلَقـاً حَـيْـثُ تَـلَا   مَـا لَـيْسَ مَـعْـنَـاهُ لَـهُ مُـحَـصَّـلا

يعني أن الخبر المفرد المشتق إذا تلا غير من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ، وشمل صورتين إحداهما أن يكون المرفوع ظاهراً نحو: زيد قائم أبوه، فالضمير المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز، والأخرى: أن يكون المرفوع ضميراً. وقوله: (مطلقاً)يعني خيف اللبس أو لم يخف وشمل صورتين إحداهما: ما يعرض فيه اللبس نحو: زيد عمرو ضاربه هو، إذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها. والأخرى: ما لا لبس فيها نحو: زيد هند ضاربها هو، وهذا مختلف فيها، فمذهب البصريين أنه يجب فيها الإبراز كالتي قبلها، ومذهب الكوفيين أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار، ومذهب الناظم في هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال: (مطلقاً). وقوله: (وأبرزنه مطلقاً)أي أبرز الضمير، ومطلقاً منصوب على الحال من الضمير المنصوب في وأبرزنه، وفي (تلا)ضمير يعود على الخبر، و (ما)واقعة

فهو ذو ضمير مستكن، وإذا كان المؤول بالمشتق يتحمل الضمير فأولى المشتق اصالة، فيكون كلام الناظم صحيحاً صريحاً في الصورتين المشتق والمؤول به.

(وأبرزنه مطلقاً حيث تلا)، قول المكودي: [وأحدهما أن يكون المرفوع ظاهراً]في إدخاله الظاهر هنا نظر، لأن كلام الناظم فيما إذا رفع الوصف ضميراً مستتراً جرى على غير من هو له فيجب بروزه نحو: زيد قائم أنت وإن كان الوصف رافعاً لظاهر فلا ضمير فيه حتى يبرز. (لا يقال)أن الوصف إذا كان رافعاً للضمير قبل رفعه للظاهر. (لأنا نقول): ذلك تركيب وهذا تركيب.

وقوله: [نحو زيد قائم أبوه]الأولى أن يقول أبواه بالتثنية لأن مثاله بالإفراد فيجوز فيه أن يكون أبوه مبتدأ وقائم خبره مقدم فيكون خروجاً عن موضوعه، ويجوز أن يكون أبوه فاعلاً بقائم، وقوله: [أن يكون المرفوع ضميراً]مثله في التصريح [1]بزيد قائم أنت إليه، والظاهر أنه لا يحتاج إليه لأن الوصف مع مرفوعه في حكم المفرد فلا يحتاج إلى عائد.

وقوله: [نحو زيد عمرو ضاربه هو]فضارب خبر عن عمرو، وهو في الحقيقة لزيد لأنه هو الضارب، والجملة من عمرو وخبره خبر زيد والعائد لفظه هو.

(لا يقال) الإبراز لا يرفع اللبس لاحتمال عود هو على عمرو المبتدأ ثانياً. (لأنا نقول): سلمنا ذلك لكن للواضع جعل الإبراز علامة على كون الوصف جرى على غير من هو له، ولهذا يمتنع الإبراز إذا جرى على من هو له على الصواب، فلا تقول: زيد قائم هو ونسب ليس الجواز، وفي مثال المكودي هذا مع الذي بعده نظر، لأن الإخبار فيهما على الأول لجملة وموضوعنا فيما إذا كان الإخبار بالمفرد، فالصواب أن يمثل بمثالي الموضح: غلام زيد ضاربه هو، وغلام هند ضاربته هي.

وقوله: [ومطلقاً منصوب على الحال الخ]الأولى أنه صفة لمحذوف مفعول مطلق أي إبرازاً مطلقاً، وقوله:

---

(١)قول المحشي مثله في التصريح زيد قائم أنت إليه والظاهر أنه لا يحتاج إليه لأن الوصف مع مرفوعه في حكم المفرد فلا يحتاج إلى عائد [نعم لو كان المفرد جامداً وأمّا المشتق فيجب الضمير].

على المبتدأ وهي موصولة مفعولة بتلا، ومعناه اسم ليس.

والضمير في (معناه) عائد على ما هو الرابط بين الصلة والموصول، والضمير في (له) عائد على المبتدأ، و (محصلا) خبر ليس، وفي قوله: محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر، وتقدير البيت: وأبرز الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مطلقاً إذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ. ثم قال:

١٢٣ - وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ   نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ

من أقسام الخبر أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً وهو راجع في التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة، ولذلك قال: (ناوين معنى كائن أو استقر) إذا قلت: زيد عندك أو زيد في الدار فالتقدير: زيد كائن أو مستقر عندك، أو زيد كان أو استقر عندك، وإنما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجملة لأنه عوض من الخبر، ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه، ووجهه أن أصل الخبر الإفراد، واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لأنه أصل في العمل، والضمير في (وأخبروا) عائد على العرب، و (ناوين) حال منه، ومعنى مفعول بناوين. ثم قال:

[عائد على ما] قد علمت أن ما واقعة على المبتدأ، أو ضمير معناه لا يعود على المبتدأ وإنما هو للخبر، فصوابه أن يقول: عائد على ما عاد عليه ضمير تلا وهو الخبر وهذا هو الواقع في تقريره.

وقوله: [وهو الرابط بين الصلة الخ] مبني على ما قبله من أنه عائد على ما، وقد علمت ما فيه، والحق أن الرابط ضمير له العائد على ما. وقوله: [يعود على الخبر] الحق أنه يعود على اسم ليس وهو معناه.

(وأخبروا بظرف أو بحرف جر) قول كدي: [من أقسام الخبر الخ] هذا يقتضي أن الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور قسم ثالث زائد على المفرد والجملة، وصرح بذلك في قوله بعد: وإنما جعلوا الخ، وهذا هو الذي يقتضيه تعبير الناظم بقوله: وأخبروا.

وقوله: [وهو راجع في التقدير الخ] يقتضي أنه ليس قسماً ثالثاً، بل إن تعلق بالاسم فهو مفرد، وإن تعلق بالفعل فجملة، وهو الذي يقتضيه قول الناظم: ناوين معنى الخ، فيكون التناقص وقع في كلامه وفي كلام الناظم، وأجاب يس عن الناظم بأن قوله: وأخبروا بظرف الخ فيه مجاز رفعه بقوله: ناوين الخ، وأخذ من قول الناظم ناوين أنه لا يجوز إظهاره وهو مذهب الجمهور، وجوزه [1] ابن جني، كما يؤخذ من قوله: معنى أنه لا يتعين تقدير لفظ كائن أو استقر، بل يجوز تقدير كل لفظ عام دل على الكينونة والاستقرار، كما يستفاد من قوله: كائن أو استقر أنه لا يخبر بهما إلا إذا كانا تامين بأن يفهم متعلقهما بمجرد ذكرهما، فإن كانا ناقصين فلا يخبر بهما فلا يجوز نحو: زيد مكاناً أو أمس أو فيك لعدم الفائدة، ثم الواجب في كائن المقدر أن يكون اسم فاعل من كان التامة لا الناقصة، وإلا كان الظرف أو المجرور بعد متعلقين بكائن أخرى خبر كائن وهكذا فيلزم التسلسل، والحق أن الضمير الذي كان في كائن أو استقر انتقل وسكن في الظرف، والجار والمجرور تقدما أو تأخرا، وقيل: لا ضمير فيهما، وأنه حذف مع المتعلق به، وقيل: إن تأخرا ففيهما ضمير وإن تقدما فلا.

---

(١) قول المحشي وجوزه ابن جني عملاً بالتدبير فلما رءاه مستقراً عده والجواب أن هذا كون خاص بل جوزه ابن جني ولو كان عاماً.

١٢٤ ـ وَلاَ يَـكُـونُ اسْـمُ زَمَـانٍ خَـبَـرَا عَنْ جُثَّـةٍ وَإنْ يُـفِـدْ فَـأَخْـبِـرَا

يعني أن اسم الزمان لا يكون خبراً عن الجثة فلا يقال: زيد اليوم، وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو: زيد أمامك، وأن اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو: القتال يوم الجمعة. وقوله: (وإن يفد فأخبرا) أي وإن يفد الإخبار عن الجثة باسم الزمان فأجز الإخبار به. ومنه قولهم: الهلال الليلة وهو في المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى، لأن التقدير حدوث الهلال الليلة، وقوله(فأخبرا) أراد فأخبرن فوقف على نون التوكيد الخفيفة بالألف، وفاعل (يفد) ضمير يعود على الإخبار المفهوم من قوله: (خبرا) . ثم قال:

(ولا يكون اسم زمان خبراً) هذا تقييد لقوله بظرف في قوله وأخبروا بظرف الخ، وعلة المنع أن نسبة الذوات إلى الأزمنة على حد السواء، فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها.

وقوله: [وهو في المعنى راجع الخ] هذا كأنه اعتراض على الناظم المقتضي أن الخبر إذا حصلت فيه الفائدة جاز الإخبار باسم الزمان عن الجثة ولا تأويل مع أنه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة مطلقاً، ونحو: الورد في أيار لم يقع خبراً عن الذات وإنما وقع خبراً عن اسم المعنى، إذ هو حذف مضاف أي خروج الورد في أيار الذي هو شهر من أشهر العجم، وهذا هو الذي عليه الجمهور. وقال بعض المتأخرين: إن الخبر اسم الزمان حقيقة فلا تأويل وإياه تبع الناظم. وعبر الناظم باسم الزمان دون ظرف الزمان ليفيد أن ما كان للزمان لا يخبر به عن الذات مطلقاً كان منصوباً نحو: زيد اليوم وهذا يسمى بالظرف وباسم الزمان أو مجروراً نحو: زيد في اليوم وهذا يسمى باسم الزمان ولا يسمى ظرفاً، ولو عبر بظرف الزمان لاقتضى أن المنصوب يمتنع وقوعه خبراً دون المجرور وليس كذلك، ثم إن الجثة اسم للجسم إذا كان قاعداً، فإن كان قائماً قيل له قامة، فالأولى للناظم حينئذ أن يعبر بالجسم ليشمل ما يطلق على الذات كانت قائمة أو قاعدة، وهذا البيت والأبيات الثلاثة بعد لا فائدة فيها لأن غاية البيت الأول هذا أن اسم الزمان إن أفاد جاز كونه خبراً عن الذات وإلا فلا.

وحاصل الأبيات بعد أن النكرة إن أفادت جاز الابتداء بها وإلا فلا، وهو عين قوله سابقاً: كلامنا لفظ مفيد لأنه إذا لم يفد فلا يقال له كلام أصلاً، فضلاً عن أن يقال له خبر في الأول أو مبتدأ في الثاني، وأجيب بأن الشيء تارة يكون لا فائدة فيه لذاته لكونه معلوماً عند كل أحد أو عند المخاطب، وهذا هو الخارج بقوله سابقاً: كلامنا لفظ مفيد، وأما إن كان الشيء يفيد باعتبار ذاته قطعاً، ويفيد باعتبار بعض التراكيب ولا يفيد باعتبار بعضها فهو داخل في مفيد ففصل فيه هنا، فاسم الزمان يفيد باعتبار ذاته ويفيد باعتبار كونه خبراً عن غير الذات، ولا يفيد باعتبار كونه خبراً عنها، والنكرة مفيدة في ذاتها، وباعتبار وجود مسوغ وباعتبار عدمه غير مفيدة لا بالنسبة لكونها معلومة عند المخاطب بل بالنسبة لعدم دلالتها على شيء مخصوص.

١٢٥ ـ وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ   مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
١٢٦ ـ وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا   وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
١٢٧ ـ وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ   بِرٌّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة، وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة، واقتصر الناظم منها على ستة:

الأول: أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله: (كعند زيد نمره).

الثاني: أن يتقدم أداة استفهام وهو المشار إليه بقوله: (وهل فتى فيكم؟)

الثالث: أن يتقدم عليها أداة نفي وهو المشار إليه بقوله: (فما خل لنا)

(ولا يجوز الابتداء بالنكرة) قول المكودي: [الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة الخ] لأنه محكوم عليه والحكم على غير معين لا يفيد.

(فإن قلت) هذه العلة مطردة في الفاعل ولم يشترطوا فيه تعريفاً ولا تخصيصاً. (فالجواب) أن الأهم مقدم فلما كان المبتدأ مقدماً في الرتبة على الخبر علمنا أنهم اهتموا به، والاهتمام إنما يكون بالمعلوم، ولما كان الفعل لا يكون إلا مقدماً على الفاعل علمنا أنهم اهتموا بالفعل، فإذا ذكر الفاعل ولو منكراً فقد حصل المقصود، فإذا قلت: جاء مثلاً استفدنا حصول مجيء، واحتمل أن يكون الجائي رجلاً أو امرأة أو دابة أو غير ذلك فتتشوف النفس إلى بيانه. فإذا قيل: رجل مثلاً فقد حصلت فائدة وهي معرفة جنس الجائي، فلهذا جاز كون الفاعل نكرة.

وقوله: [كثيرة] عدها في المغني عشرة، واختار الأشموني في شرحه للناظم خمسة عشر، وقد قيل: أنها تسعة وعشرون، واثنان وثلاثون، ونيف وأربعون، وقيل خمسون.

وقوله: [الأول أن يتقدم الخ] ظاهره أن التقديم له دخل في التسويغ، والذي في المغني ونقله في التصريح وقال: إنه التحقيق أن التقديم [1] لا دخل له في التسويغ، وإنما المسوغ الإخبار بظرف مختص أو جار ومجرور كذلك، والتقديم للخبر وجب لرفع التباس الخبر بالصفة كما يأتي في قوله ونحو: عندي درهم الخ، والذي حققه الشيخ سيدي الطيب وهو الصواب أن المسوغ مركب من جزأين: التقديم والتخصيص، وإلا لما احتاج قول الناظم بعد (هل فتى فيكم) لتقدم الاستفهام المسوغ وما احتاج خل لنا لتقدم المسوغ، وما احتاج رجل من الكرام لذكر من الكرام الصفة المسوغة لكون الخبر في الأولين جاراً ومجروراً مختصاً وفي الثالث ظرفاً كذلك مع أنها احتاجت لما ذكر، فدل على أن الاختصاص وحده لا يكون مسوغاً، فوجه كون الإخبار بظرف مقدم أو عديله مسوغاً تعين الخبرية كما قيل، ووجه كون الاستفهام مسوغا إن الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب، فباعتبار التعيين في الجواب قالوا إنه مسوغ، ووجه كون النفي مسوغاً أن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية.

---

(1) قول المحشي أن التقديم لا دخل له في التسويغ الخ وقد أقره ابن يعيش ورجحه الصبان وهو الصواب إن شاء الله.

الرابع: أن تكون موصوفة وهو المشار إليه بقوله: (ورجل من الكرام عندنا).

الخامس: أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار إليه بقوله: (ورغبة في الخير خير).

السادس: أن تكون مضافة إلى نكرة وهو المشار إليه بقوله: (وعمل بر يزين)، ثم قال (وليقس ما لم يقل) ففهم منه أنه لم يستوف المسوغات، ولم يشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة. وحكى من كلام العرب أمت في الحجر لا فيك، وليس فيه شيء من المسوغات التي ذكرها النحويون، وما في قوله (ما لم تفد) ظرفية مصدرية أي مدة كونها غير مفيدة، واللام في قوله: (وليقس) لام الأمر والفعل بعدها مجزوم بها، و(ما) موصولة أو نكرة موصوفة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل. ثم قال:

وقوله: [الرابع أن تكون موصوفة الخ] لا فرق بين أن تكون الصفة مذكورة كقوله تعالى: ﴿ولعبد مؤمن خير﴾ ومثله من الكرام في النظم، وقد قيل: إنه لما كان يؤلف هذا المحل بات عنده الإمام النووي فأشار له بهذا أو محذوفة نحو: ﴿وطائفة قد أهمتهم﴾ أي طائفة منكم ولا يقدر المحذوف من غيركم. وقيل: المسوغ في الآية التفصيل، وقيل: إن جملة قد أهمتهم صفة مسوغة وجملة يظنون خبر، ووجه كون الصفة مسوغة أن النكرة إذا وصفت صارت مخصصة فتكون قريبة من المعرفة، وبهذا يعلّل كون العمل المذكور يعد مسوغاً.

(واعلم) أن حصول الفائدة بهذه المسوغات إنما هو على سبيل الغلبة لا اللزوم، لأن المسوغات قد توجد وتعدم الفائدة نحو: عند الناس درهم، وفي السماء نجم، وذلك لا يقدح في عدها مسوغة لأن العبرة بالغالب، بل قد يكون المبتدأ معرفة ولا تحصل فائدة نحو: زيد موجود إذا كان السامع يعلم حياته.

وقوله: [ففهم منه أنه لم يستوف الخ] يقتضي هذا أن معنى قوله: [وليقس الخ] أن ما لم يذكر من المسوغات يلحق بهذه المسوغات المذكورة في النظم وهو تابع في هذا للمرادي، والصواب ما في الموضح من أن معنى وليقس الخ أنه يقاس على عند زيد نمرة ما أشبهه وهكذا يقال فيما بعد، وأما حمل المكودي فيوجب التكرار مع ما أفاده الكاف في: كعند زيد نمرة.

وقوله: [وليس فيه شيء الخ] ذكر في التسهيل أن فيه من المسوغات الدعاء وذلك لأن من جملة معاني أمت كما في القاموس الرطوبة والاعوجاج، فعلى الأول يكون دعاء عليه كأنه قال: لتكن رطوبة في الحجر لا فيك، والحجر لا يمكن ترطيبه وتليينه، وعلى الثاني يكون دعاء له كأنه قال: ليكن اعوجاج في الحجر لا فيك، فيكون دعاء له بالاستقامة، وقيل: دعاء له بطول البقاء كأنه قال: لتدم دوام الحجارة.

وقوله: [وما موصولة أو نكرة موصوفة الخ] هذه النسخة هي صواب، وفي بعض النسخ: وما موصولة مصدرية وهي غير صواب لأنها لا يمكن أن تكون مصدرية، وفي بعضها: وما موصولة أو مصدرية، والصواب حذف أو مصدرية أيضاً.

١٢٨ ـ وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا
١٢٩ ـ فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ ... عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ
١٣٠ ـ كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا
١٣١ ـ أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِي لاَمِ ابْتِدَا ... أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له المعنى، وحق الموصوف أن يكون متأخراً عن الوصف، والخبر بالنسبة إلى تقديمه عن المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام:

الأول: جواز تقديمه وهو المشار إليه بقوله: (وجوزوا التقديم إذ لا ضررا) أي إن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتي، ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً، قولهم: تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك.

الثاني: وجوب تأخيره وذلك في خمسة مواضع الأول: أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير وهو المشار إليه بقوله: (فامنعه حين يستوي الجزآن. عرفاً ونكراً) فمثال استوائهما في التعريف: زيد أخوك، ومثال استوائهما في التنكير: أفضل مني أفضل منك، وقوله: (عادمي بيان) يعني أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين في التعريف والتنكير إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين، وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: أبو حنيفة أبو يوسف، فأبو حنيفة خبر مقدم، وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك بأن أبا يوسف هو المشبه بأبي حنيفة فهو المبتدأ، ومن ذلك قول الشاعر:

(والأصل في الأخبار أن تؤخرا)، قول كدي: [والخبر بالنسبة إلى الخ] مثله قول الموضح: وللخبر ثلاث حالات، وحمل كلامهما على ظاهره لا يصح لأن الخبر باعتبار تقديمه وتأخيره ليس له إلا حالتان: التقديم والتأخير، وإن أولته باعتبار وجوب التقديم ووجوب التأخير وجواز الوجهين صح ما قالاه، والتأويل هو مقتضى كلامه بعد. وقوله: [ومشنوء من يشنؤك] من اسم موصول مبتدأ، وجملة يشنؤك صلة وخبر، ومن مشنوء مقدم، ومعنى مشنوء مبغوض.

وقوله: [زيد أخوك] هذا يقال لمن عرف زيداً بعينه ولا يعرف كونه أخاً له وأردت أن تعرفه بأخوته، وأما إن كان يعرف أن له أخاً ويجهل أنه عين زيد وأردت أن تعرفه به فإنك تقول: أخوك زيد، فكل منهما صالح للخبر عنه بالآخر، لكن الغرض مختلف لا يتبين إلا بتقديم المحكوم عليه.

(فإن قيل): إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فهما معلومان فما الفائدة التي حصلت بالخبر؟ (فالجواب): أنهما معلومان من جهة تصور كل واحد منهما على انفراده لكن نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة، فإذا أسند أحدهما إلى الآخر حصلت فائدة لم تكن قبل ذلك.

وقوله: [أفضل مني الخ]يقال على هذا الترتيب: لما إذا كان المتكلم أفضل من المخاطب أو مساوياً له، والمعنى: كل من هو أفضل مني فهو أفضل منك لكوني أفضل منك أو مساوياً لك، وإن عكست فقلت: أفضل منك أفضل مني لتوهم أن المخاطب أفضل من المتكلم أو مساو له فينعكس المعنى فلا يتبين المراد إلا بالمحافظة على الرتبة.

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا		بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فبنونا خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين.

الموضع الثاني: أن يكون الخبر فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً وهو المشار إليه بقوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبر). يعني أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً فأطلق وهو مقيد بما تقدم فإنه لا يمتنع تقديمه في نحو: الزيدان قاما، وزيد قام أبوه، وإنما يمتنع تقديمه في نحو: زيد قام، وهند قامت.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بألا أو بإنما وهو المشار إليه بقوله: (أو قصد استعماله منحصراً) مثاله: ما زيد إلا قائم، وإنما زيد قائم.

وقوله: [ومن ذلك قول الشاعر بنونا الخ] البيت من الطويل ولم ينسبه العيني والفاسي والأزهري وهو لعبد الرحمن بن الحكم، وسبب إنشاده مع أبيات أخر أن المغيرة بن شعبة خطب منه ابنته ابن أخيه وابن أخته فقال: كلاكما أقرب القرابة فلا أدري أيكما أزوجها منه، ولكني أكتب إلى عبد الرحمن بن الحكم مفوضاً الأمر إليه، فقدما عليه بالكتاب فأمره أن يزوجها لابن أخيه، وبنونا خير مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر، وبناتنا مبتدأ أول، وبنوهن مبتدأ ثان، وأبناء خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول، والشاهد في تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما معرفتين والقرينة موجودة، وقيل لا شاهد بل بنونا مبتدأ، وبنو أبنائنا خبر، ولا تقديم ولا تأخير بل جاء على عكس التشبيه مبالغة.

وقوله: [فأطلق وهو مقيد الخ] على هذا جمهور الشراح والحواشي وأنه أطلق في محل التقييد حتى قال بعض: لو قال الناظم:

كما إذا خيف التباس المبتدأ		ففاعل نحو سعيد اهتدى

لسلم من الاعتراض، والحق أن هذا تحامل على النظم من غير موجب، إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم، فإن قوله: كذا تشبيه تام في منع التقديم بقيده وهو عدم البيان، ولا يعدم البيان إلا إذا لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بأن كان الفعل الواقع خبراً رافعاً لضمير المبتدأ المستتر نحو: زيد قام، وهند قامت، وأما إن كانت هنالك قرينة بأن كان الفاعل اسماً ظاهراً نحو: زيد قام أبوه، أو ضميراً بارزاً نحو: الزيدان قاما، لجاز التقديم والتأخير، إذ الفعل لا يأخذ فعلين، وهذا على اللغة الفصحى، وأما على لغة أكلوني البراغيث فيمتنع التأخير أيضاً في الصورة الأخيرة مع المثنى للبس، والجمع مثل المثنى قاله الرضي والرد عليه غير سديد.

(و قصد استعماله محصراً) اصطلاح الناظم في هذا النظم أن يطلق المنحصر والمحصور على ما بعد إلا، والنحاة جميعهم إنما يسمونه محصوراً فيه، ولا وجه لمخالفتهم إلا لو كان هنالك نكتة من جهة اللغة ولا نكتة هنا، فالصواب التعبير بما عبروا به، ولا يقال في مثل هذا اصطلاح ولا مشاحة فيه، وأجيب عنه بأجوبة منها: أنه يقرأ منحصراً بفتح الصاد والأصل منحصراً فيه فحذف الجار واستتر الضمير، ورد بأنه في سائر كتبه يطلق المحصور والمنحصر على المحصور فيه، فلا وجه لتأويل عبارته هنا.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مسند المبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار إليه بقوله: (أو كان مسنداً لذي لام ابتدا) يعني أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسنداً لمبتدأ ذي لام ابتداء نحو: لزيد قائم.

الموضع الخامس: أن يكون مسنداً لمبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار إليه بقوله: (أو لازم الصدر) يعني أو كان مسنداً للازم الصدر وذلك نحو: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، ومثل للاستفهام بقوله: (من لي منجداً) ومثال الشرط: من يقم أقم معه.

الثالث: وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار إليه بقوله:

١٣٢ ـ وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ ٱلْخَبَرْ

(أو كان مسنداً لذي لام ابتدا) هذا يغني عما بعده، لأنه إذا كان يجب تقديم المبتدأ الذي ليس من أدوات الصدور، وإنما كان مقروناً بما هو من أدوات الصدور، فأحرى إذا كان بنفسه من أدوات الصدور، كما أن الشطر الثاني يغني عن هذا لأن قوله: أو لازم الصدر يصدق بصورتين ما إذا كان بنفسه من أدوات الصدور، أو مقروناً بما هو من أدوات الصدور، وأجيب بأنه من عطف عام على خاص، وأو بمعنى الواو أو من عطف المغاير، ويحمل كل على الصورة الظاهرة منه، ومعنى منجداً في النظم ناصراً حال من الضمير المستتر في الخبر، وقيل معناه مرشداً إلى الطريق مأخوذ من النجد، قال تعالى: ﴿وهديناه النجدين﴾ أي طريق الخير، والظاهر أن المعنى الثاني راجع للأول.

(ونحو عندي درهم ولي وطر) إنما وجب تقديم الخبر في نحو هذا لأنه لو أخر لتوهم أنه صفة إذ احتياج النكرة إلى الصفة أكثر من احتياجها إلى الخبر، فتبقى النفس بعد ذكر الظرف، أو الجار والمجرور متشوقة لذكر الخبر، ولا تكرار بين قوله هنا ونحو: عندي درهم الخ مع قوله: كعند زيد نمرة، لأن الكلام هنا في المسوغات، وهناك في وجوب التقديم خوف الالتباس بالصفة، لكن هذا الجواب إنما يتم إذا قلنا أن التقديم لا مدخل له في التسويغ، وقد مر أن الحق خلافه، فيكون الجواب أنه أعاده ليجمعه مع نظائره التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ، وفي ذكر الوطر عقب الدرهم مناسبة، إذ الوطر الحاجة وبلوغ منية الشخص، وهي لا تقضى إلا بالدراهم والدنانير، وفي الحديث: «الدراهم والدنانير خواتم الله في أرضه فمن أتى بخاتم ربه قضيت حاجته».

وعن الأصمعي أنه رأى جارية في البيداء وعلى خدها خال فقال لها: ما اسمك؟ قالت: مكة، فقال لها: ما على خدك؟ قالت: الحجر الأسود، قال أريد الطواف بالبيت وتقبيل الحجر الأسود، فقالت: هيهات ﴿لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس﴾ فأخرج دراهم ودفعها لها فقالت: ادخلوها بسلام آمنين، إن شئت طف بالبيت وادخل الحرم وقبل الحجر، وفي المعنى قيل:

هل تعلمين وراء الحب منزلة تدني إليك فإن الحب أقصاني

فأجابت:

اجعل شفيعك منقوشاً تقدمه إن الدراهم تـ ني كل إنسان

الموضع الثاني: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

١٣٣ ـ كَـذَا إذَا عَـادَ عَـلَيْـهِ مُـضْـمَـرُ مِـمَّـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِينـاً يُخْبَـرُ

هذا على حذف مضاف أي على ملابس والتقدير: كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذي يخبر بالخبر عنه نحو: على التمرة مثلها زبداً، فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر من أدوات الصدور وهو المشار إليه بقوله:

ومما نسب للسعد:

جمعت فنـون العلم أبغي بهـا العلى ويـمـنـعـنـي مـمـا أحـاولـه الـقـل
تـبـيـن لـي أن الـعـلـوم بـأسـرهـا فـروع وأن المـال قـطـعـاً هـو الأصـل

ومما قيل أيضاً:

أرسلت في حـاجـتي رسـولاً يـكـنـى أبـا درهـم فـتـمـت
ووجـهـه أبـيض نـقـي لـه رقـاب الأنـام ذلـت
لـو لـم يـكـن درهـم رسـولـي لـم تـبـلغ الـنـفـس مـا تـمـنـت

(كذا إذا عاد عليه مضمر، قول كدي [إذا عاد على ملابسه] هكذا في بعض النسخ وهي الصواب لأنها تصدق بوجوب تقديم الخبر إذا عاد الضمير على ملابس الخبر أي معموله، فأحرى إذا عاد على الخبر نفسه فيجب التقديم، وأما على نسخة حذف ملابسه بأن قال عليه أي الخبر فلا تفيد وجوب التقديم إذا عاد على معمول الخبر، مع أن التقديم واجب كما علمت، وإن كانت عبارة الناظم باعتبار ظاهرها لا تشمل إلا عوده على الخبر، ثم إن التحرير في هذه المسألة أن يقال: الضمير إن عاد على الخبر نفسه وجب تأخير المبتدأ، مثاله قول الناظم سابقاً: اسم يعين المسمى مطلقاً علمه فيمن أعرب علمه مبتدأ، واسم خبراً مقدماً على ما مر فيه، وإن لم يعد على الخبر نفسه وإنما عاد على ملابسه، فإن كان الملابس مضافاً إليه والخبر مضافاً نحو: ملء عين حبيبها، فحبيبها مبتدأ مؤخر، وضميره لعين المضاف إليه، وملء خبره، فيجب أيضاً التقديم للخبر بلا خلاف، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، إذ المضاف إليه لا ينفك عن المضاف، ولم يمثل المكودي لهاتين الصورتين، وإن كان الملابس الذي عاد الضمير عليه بعض معمول الخبر كمثاله فقيل[1]: يجب التأخير أيضاً، وقيل: لا يجب التأخير للخبر لجواز أن يقدر مؤخراً، ويذكر معموله الذي هو الجار والمجرور مقدماً على المبتدأ، أو يصير التقدير على التمرة مثلها زبداً كائن، فعلى هذا الواجب أن يشرح كدي بصورتي عوده على الخبر وعلى ماأضيف إلى الخبر لا بالصورة المختلف فيها، ويجعل كلام الناظم من باب حذف الواو مع ما عطفت والتقدير: كذا عاد على الخبر أو على ملابسه.

---

(١) قول المحشي فقيل يجب التأخير الخ صوابه قيل يجب التقديم وقيل لا يجب لجواز أن يقدر مؤخراً الخ.

١٣٤ ـ كَـذَا إذَا يَسْتَـوْجِبُ التَّصْـدِيـرَا كَـأَيْـنَ مَـنْ عَـلِمْـتَـهُ نَـصِيـرَا

يعني أن يلزم تقديم الخبر إذا كان صدراً ومثل ذلك بقوله (كأين من علمته نصيرا) فـ(أين) ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام، (من) مبتدأ، (علمته) صلته والضمير في (علمته) مفعول عائد على (من) (نصيراً) مفعول ثان أو حال من الهاء في (علمته) إذا جعل علم بمعنى عرف.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً بألا أو بإنما وهو المشار إليه بقوله:

١٣٥ ـ وَخَبَـرَ ٱلْـمَحْـصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا كَـمَـا لَـنَـا إلَّا اتِّـبَـاعُ أَحْـمَـدَا

ومثل ذلك بقوله: (كما لنا إلا اتباع أحمدا) فلنا خبر مقدم واجب التقديم، لأن المبتدأ وهو اتباع أحمد محصور بإلا ومثاله محصور بإنما، إنما في الدار زيد. وقوله: والأصل مبتدأ، وفي الأخبار، متعلق به، وأن نؤخرا: خبر المبتدأ، والضمير في وجوزوا: عائد على العرب، وضررا اسم لا والخبر محذوف تقديره في التقديم، والضمير في امنعه عائد على التقديم، وعرفاً ونكراً منصوبان على إسقاط حرف الجر، والتقدير في عرف ونكر وعادمي بيان منصوب على الحال من الجزأين، والعامل في كذا محذوف تقديره ويمتنع، والفعل مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال، وفي كان ضمير مستتر عائد على الفعل، وأو قصد استعماله: جملة معطوفة على الجملة التي بعد إذا، والهاء في استعماله عائدة على الخبر، والتقدير: كذا إذا كان الفعل خبراً أو قصد استعمال الخبر منحصراً، وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله، ومضمر فاعل بعاد، والضمير في عليه عائد على الخبر وما في قوله مما واقعة على المبتدأ وهو موصولة وصلتها يخبر، وبه وعنه متعلقان بيخبر، والضمير العائد على الموصول هو الضمير في عنه، والضمير في به عائد على الخبر، ومبنياً حال من الضمير في به، وهذا البيت من الأبيات المعقدة من هذا الرجز، وكذا متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق، والفاعل بيستوجب ضمير عائد على الخبر، والتصدير: مفعول بيستوجب، وخبر المحصور: مفعول مقدم بقدم، وأبدا: منصوب على الظرف. ثم قال:

(كذا إذا يستوجب التصديرا)، قول المكودي [مضمن معنى همزة الاستفهام] التضمين المذكور أوجب لأين أمرين: البناء والتصدير، ثم لا فرق بين أن يكون الخبر بنفسه من أدوات الصدور كأين في المثال، أو يكون مضافاً لما هو من أدوات الصدور نحو: صبيحة أي يوم سفرك، فكان ينبغي للناظم حذف المثال أو يمثل للثاني المتوهم.

(وخبر المحصور قدم أبدا) أطلق المحصور على المحصور فيه كما مر، وأتى الناظم بأبدا ليفيد أن الأمر في قدم للوجوب كذا قيل. قول كدي [منصوبان على إسقاط حرف الجر] الأولى أنهما منصوبان على التميز المحول عن الفاعل. وقوله [من باب الاشتغال] سبق قلم لأن كان لا تعمل في اسمها المتقدم عليها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، والأولى أنه من باب حذف كان من الأول لدلالة الثاني عليه.

وقوله [وبه وعنه متعلقان بيخبر] لم يبين النائب وهو في المعنى عنه ولا يصح صناعة لأنه لا يتقدم. والأولى أن النائب ضميراً لأخبار المفهوم من يخبر. وقوله [من الأبيات المعقدة الخ] قيل: دعاة إلى ذلك ضيق النظم، قال ابن غازي: وقد أصلحه بعض أصحابنا بما ليس فيه تعقيد، وجمع معنى البيتين في بيت واحد فقال:

كـذا إذا عـاد عـلـيـه مـضـمـر مـن مبـتـدأ أو مـا بـه يـصـدر

١٣٦ - وَحَـذْفُ مَـا يُعْلَمُ جَـائِـزٌ كَـمَـا تَقُـولُ زَيْـدٌ بَعْـدَ مَنْ عِنْـدَكُـمَـا

يعني أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا علم، ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله: (كما تقول زيد بعد من عندكما) فزيد مبتدأ، والخبر محذوف للعلم به، وتقديره: زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله:

١٣٧ - وَفِي جَـوَابِ كَيْفَ زَيْـدٌ قُـلْ دَنِفْ فَـزَيْـدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْـهُ إذْ عُـرِفْ

فدنف: خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: زيد دنف. وفهم من قوله: (وحذف ما يعلم جائز) أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً إذا علما.

ومنه قوله تعالى: ﴿واللاتي لم يحضن﴾ أي فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم

(وحذف ما يعلم جائز)، قوله كدي: [من المبتدأ والخبر الخ] أشار بهذا إلى أن ما في النظم وإن كان الأصل فيها أنها تفيد العموم، فالمراد بالمبتدأ الذي يحذف المبتدأ الذي له خبر، والخبر بدليل ما بعده، وأما المبتدأ الذي له خبر، والخبر بدليل ما بعده، وأما المبتدأ الذي له فاعل أغنى عن الخبر فلا يحذف لا هو ولا فاعله، والمراد بالعلم العلم التفصيلي بأن يكون عالماً بعين المبتدأ أو الخبر لمحذوفين كما في المثالين بعد، فلو كان عالماً به إجمالاً فقط بأن كان يعلم أن هنالك مبتدأ محذوفاً أو خبراً محذوفاً ولا يعلم عينه فلا يحذف، كما أن المراد بالجائز ما ليس بممنوع فيصدق بحذف أحدهما جوازاً أو وجوباً، أما حذف الخبر وجوباً ففي أربعة مواضع كما ذكر الناظم بعد، وأما حذف المبتدأ وجوباً فلم يذكر الناظم هنا مواضعه تفصيلاً ولكن ذكره في مواضع متفرقة، فمنها قوله في المفعول المطلق: والحذف حتم مع آت بدلاً من فعله نحو: سمع وطاعة أي أمري سمع وطاعة، ومنها قوله في نعم وبئس أو خبر اسم ليس يبدو أبداً نحو: نعم الرجل زيد هو زيد. ومنها قوله في النعت: وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأ نحو: الحمد لله العظيم أي هو العظيم، فهذه ثلاثة مواضع، وبقي عليه موضع رابع ذكره أبو علي وهو القسم نحو: في ذمتي لأفعلن ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف سد جواب القسم مسده والتقدير: عهد الله في ذمتي لأفعلن، وقد ذكر المواضع الأربعة الموضح هنا تنكيتاً عليه.

(كما. تقول زيد بعد من عندكما) القياس أن يقول: كما تقولان لأن المسؤول شخصان، وأجيب بأنه أفرد لاحتمال أن يكون الذي أجاب منهما واحداً.

(وفي جواب كيف زيد قل دنف). قول كدي: [تقديره زيد دنف] الأولى أن يقول: هو دنف لأن المقام للإضمار، لكن تبع إظهار الناظم في قوله: فزيد استغنى الخ، إذ يقتضي أن المقدر لفظ زيد وليس كذلك حتى قيل: الشطر فيه الإبهام مع عدم فائدته إذ معناه: فزيد استغنى عن التصريح به في الجواب إذ عرف في السؤال وهو معنى ما قبله، على أن دنف في النظم محكي بقل، ولا يصح تقديره محذوفاً هنا، لأن اعتبار المقدر إنما هو للمجيب عن السؤال والدنف، قال جمهور الشراح: المرض من العشق، والذي في الصحاح والقاموس المرض الملازم من حيث هو.

وقوله: [أي فعدتهن ثلاثة أشهر] تبع في كون المحذوف من الآية المتبدأ والخبر الفارسي، والحق أن

عليه وفي جواب متعلق بقل، وقوله: (فزيد استغني عنه إذ عرف) تتميم للبيت ولو استغني عنه لصح المعنى، ثم أن الخبر يحذف وجوباً في أربعة مواضع:

الأول: بعد لولا الامتناعية، وإليه أشار بقوله:

١٣٨ ـ وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ ٱلْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

وفهم من قوله: غالباً أن للولا استعمالين: غالباً وغير غالب، وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو: لولا زيد لأكرمتك، ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسدَّه. وغير الغالب أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: لولا زيد باكٍ لضحكت، فالامتناع في هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد، ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز إذا دل عليه دليل فغالباً حال من لولا، وحذف الخبر حتم جملة من مبتدأ وخبر، وبعد متعلق بحذف أو

المحذوف إنما هو الخبر، واللائي مبتدأ، والتقدير واللائي لم يحضن كذلك لأنه ينبغي تقليل الحذف ما أمكن. وقيل: إنه لا حذف وأن واللائي لم يحضن معطوف على واللائي يئسن. وتكون جملة فعدتهن الخ خبراً عنهما معاً، وهذا لا يصح لأن الخبر إذا كان مقروناً بالفاء لا يتقدم على المبتدأ كما لا يتقدم جواب الشرط.

وقاعدة كيف أنها إن دخلت على مفرد كما هنا فهي خبر عنه، وإن دخلت على جملة فهي حال نحو: كيف جاء زيد، وعن سيبويه أنها ظرف أبداً في محل نصب، وعن ابن مالك ليست ظرفاً حقيقة، لكن لما كانت في تأويل على أي حال سميت ظرفاً مجازاً وهذا هو الظاهر، وقال بعض: تستعمل مفعولاً مطلقاً ومنه قوله تعالى: ﴿كيف فعل ربك﴾ إذ المعنى: أي فعل فعل ربك.

(وبعد لولا غالباً حذف الخبر. حتم) ، قوله كذي :[أن يعلق الامتناع الخ] أي امتناع وجود مضمون الجواب الذي هو الإكرام في مثاله لأجل وجود نفس زيد، ولم تأت في القرآن إلا بالاستعمال الغالب، قال تعالى: ﴿لولا رهطك لرجمناك﴾ لولا أنتم لكنا مؤمنين(فإن قلت) هلا جعلوا جوابها خبر المبتدأ؟(قلت) : لا يصح لعدم وجود الرابط ووجوده في نحو: لولا زيد لأكرمت أباه غير غالب، فحمل غير الغالب على الغالب.

وقوله :[بل يجوز إذا دل عليه دليل] فباك الخبر في مثاله يصح أن يحذف إذا دل عليه دليل، كما إذا قيل: هل زيد باك؟ فتقول: لولا زيد لضحكت، فيعلم أن الخبر باك فهو مثل: لولا أنصار زيد حموه ما سلم، فلو حذف حموه الخبر لبقي ما يدل عليه وهو المبتدأ، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره، ويتعين ذكره إذا لم يكن هنالك ما يدل عليه، فيكون مثل قوله عليه السلام: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم» فلو حذف حديثو الخبر لم يبق ما يدل عليه، وهذا التفصيل الذي ذكره الناظم تبع فيه الرماني والشلوبين، والجمهور يوجبون حذف الخبر بعد لولا مطلقاً، ولو أراد الناظم ما لهم لقال: وبعد لولا دائماً حذف الخبر. ثم لولا هذه يقال لها امتناعية والواقع بعدها الفعل، ويقال لها تحضيضية. وقوله :[غالباً حال من لولا] فيه إتيان الحال من المضاف إليه، وليس المضاف واحداً مما سيأتي في قوله:

ولا تجر حالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله

بحتم، والتقدير: وحذف الخبر متحتم بعد لولا في غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ.

الثاني: بعد مبتدأ هو نص في القسم وإليه أشار بقوله: (وفي نص يمين ذا استقر) وذلك نحو قولك: لعمرك لأفعلن، فالخبر واجب الحذف تقديره قسمي ووجب حذفه لسد الجواب مسده، وذا إشارة لتحتم حذف الخبر.

الثالث: بعد واو المعية وهو المشار إليه بقوله:

١٣٩ - وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

أي يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع، ومثل ذلك بقوله: (كمثل كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ، وما معطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو أظهر، والخبر محذوف وجوباً تقديره مقرونان وبعد واو

أو كان جزء ماله أضيفا، أو مثل جزئه، والأولى أنه منصوب على إسقاط حرف الجر وهو الذي في تقديره للبيت.

وقوله: [وبعد متعلق بحذف أو بحتم] يلزم على كليهما تقديم معمول المصدر عليه، وأجيب بالجواز حيث كان المعمول ظرفاً.

(وفي نص يمين ذا استقر)، قول كدي: [لعمرك لأفعلن الخ] قال يس: هو من عمر الرجل بكسر الميم إذا طال عمره، وله مصدران: عمر بفتح العين وسكون الميم وهو خاص بالقسم بمعنى وحياتك، والثاني: عمر بضم أوله وسكون ثانيه هو بمعنى الحياة كالعمر بضمتين ولا يستعملان في القسم، وعلى مثال كدي اقتصر الناظم في شرح الكافية وزاد الشارح وتبعه الموضح أيمن الله أي قسمي وفيه نظر لاحتمال أن يكون المبتدأ هو المحذوف أي قسمي أيمن الله بخلاف لعمرك فالمحذوف الخبر قطعاً، لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر، وبقي على كدي مفهوم قول الناظم نص، وهو إذا كان المبتدأ غير نص في القسم فلا يحذف الخبر إلا إن دل عليه دليل نحو: عهد الله قسمي، وظاهر قول كدي الثاني بعد الخ أن في من قوله: وفي نص يمين بمعنى بعد، وهو حسن المعنى غير موجود لغة. ثم أن الناظم صرح باستقر الخبر عن ذا مع أنه قال سابقاً معنى كائن أو استقر أي ولا يصرحون بذلك كما مر، وأجاب بعض بأن استقر معناه ثبت فهو كون خاص فلذا ذكر كما قيل في قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾ أي ثابتاً لا يتحرك لا مطلق الوجود قاله في المغني.

(وبعد واو عينت مفهوم مع) بأن تكون الواو نصاً في المعية، وهي التي يكون ما بعدها معنى قائماً بالمعطوف عليه كما في المثال فإن الصنعة قائمة بالصانع، قال الرضي: وفي وجوب حذف الخبر في هذا الموضع إشكال إذ ليس هنا ما يسد مسده، والظاهر أن حذفه هنا إنما هو غالب، فلو لم تتعين الواو للمعية فلا يحذف الخبر إلا إن دل عليه دليل نحو: كل شخص والموت يلتقيان، فلا يحذف يلتقيان إذ الواو لمجرد الجمع في الحكم كما قال اللقاني: لا للمعية.

قول كدي: [وهو أظهر] بل هو المتعين ولا يصح جعلها موصولة لأن الذي يلازم الأنسان الصنعة، وهو مقتضى جعل ما مصدرية لا الشيء المصنوع، كما يقتضيه جعل ما موصولاً اسمياً، وبعضهم صحح الموصولة بأن قال: كل عامل والذي عمل بعد موته يلتقيان.

متعلق بمحذوف تقديره ويحذف.

الرابع: أن يقع المبتدأ قبل حال لا يصح جعلها خبراً عن المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

١٤٠ ـ وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

أي يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال الممتنع جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها، فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف، ولا يكون خبراً: جملة في موضع الصفة لحال، وعن الذي: متعلق بخبر أو الذي: نعت لمحذوف تقديره عن المبتدأ الذي وشرط هذا المبتدأ أن يكون مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور، وقد مثل للأول بقوله:

١٤١ ـ كَضَرْبِيَ ٱلْعَبْدَ مُسِيئاً وَأَتَمّ تَبْيِينِي ٱلْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ

والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، فضربي: مبتدأ وهو مصدر عامل في العبد، والعبد مفسر للضمير المستتر في كان المحذوفة، وكان المحذوفة تامة، ومسيئاً: اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور، فالخبر على هذا الاستقرار العامل في إذا المحذوفة أي ضربي كائن إذا كان.

وقوله: [وبعد واو متعلق بمحذوف الخ] الأولى أنه معطوف على في نص يمين مدخول لاستقر ولا حذف.

(وقبل حال لا يكون خبراً)، قول كدي: [فقبل متعلق بمحذوف] الأولى أن يكون معطوفاً على في نص يمين مدخول لاستقر. وقوله: [أو أفعل التفضيل مضافاً الخ] شرط في المبتدأ أن يكون اسم تفضيل ومثله في التصريح، والحق عدم اشتراط كون المبتدأ اسم تفضيل بل يكون غيره نحو: بعض ضربي زيداً قائماً، وكل ضربي عمراً قائماً، والشرط أن يكون المبتدأ مضافاً إلى المصدر لا غير، ولعل كدي تبع تمثيل الناظم بأتم اسم تفضيل.

(كضربي العبد مسيئاً)، قول كدي: [إذا كان الخ] يقدر إذا حيث أريد المستقبل، وإن أريد الماضي قدرت إذ، وإنما اختاروا تقدير الظرف دون غيره لأن التقدير مجاز وهم يتوسعون في الظروف أكثر من توسعهم في غيرها، واختاروا ظرف الزمان لأن المبتدأ حدث وهو الضرب في مثال الناظم أو مضاف إلى الحدث، واسم الزمان لا يخبر به إلا عن الحدث أي المعنى دون الجثة، وقد مر: ولا يكون اسم زمان الخ فهو أخص من ظرف المكان، واختاروا إذا أو إذ لأنهما يفيدان العموم، لأن إذا لاستغراق الزمان المستقبل، وإذ لاستغراق الزمان الماضي.

وقوله: [وكان المحذوفة تامة] (فإن قيل): هلا كانت ناقصة مع أن حذف الناقصة أكثر؟ (فالجواب) أنه منع من ذلك التزام تنكير الاسم الذي قلنا أنه حال، فلا يقال: ضربي زيداً القائم، ولو كان خبراً لكان ما التزم فيه التنكير، لأن خبر كان يكون نكرة ويكون معرفة نحو قوله تعالى: ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ وإنما لم نجعل الاسم المنكر المنصوب وهو مسيئاً حالاً من الاسم الظاهر وهو العبد في المثال، لأن العبد معمول للمصدر، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، فيكون الحال من تتمة معمولات المصدر، فيكون الخبر محذوفاً من دون شيء يسد مسده. والشرط المشار إليه بقوله: لا تكون خبراً موجود في المثالين، فإن معنى المثال الأول ضربي العبد إذا تحصل منه إساءة أو إذ حصلت منه، ولو رفعت مسيئاً على أنه خبر ضرب اقتضى أن الضرب هو الذي يوصف بالإساءة وانعكس المعنى، ومعنى المثال الثاني أن أكمل تبييني الحق ما كان مع بيان الوجه وذكر الدليل لأنه أوقع في النفس. فالمراد

ثم مثل للثاني أيضاً بقوله: (وأتم. تبييني الحق منوطاً بالحكم)فأتم: أفعل تفضيل وهو مبتدأ مضاف إلى تبييني، والحق: مفعول بتبييني، ومنوطاً: حال من الضمير المستتر في كان المقدرة، ومعنى منوطاً: متعلقاً، وبالحكم: متعلق به. ثم قال:

١٤٢ - وَأَخْبَـرُوا بِـاثْـنَيْـنِ أَوْ بِـأَكْـثَـرَا عَنْ وَاحِـدٍ كَـهُـمْ سَـرَاةٌ شُـعَـرَا

يعني أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد، وذلك على وجهين أحدهما: أن يتعدد لفظاً لا معنى نحو: الرمان حلو حامض، لأن معنى الخبرين راجع إلى شيء واحد إذ معناهما من، فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لأنهما بمنزلة اسم واحد. والثاني: أن يتعدد لفظاً ومعنى نحو: زيد كاتب شاعر، فهذا يجوز أن يعطف الثاني على الأول وأن لا يعطف، وإلى هذا المثال أشار بقوله: (كهم سراة شعرا)فهم: مبتدأ، وسراة: خبر أول، وشعرا: خبر بعد خبر، وسراة: جمع سرى على غير قياس وهو الشريف.

كان وأخواتها

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع في نواسخ الابتداء، وسميت نواسخ الابتداء لأن الابتداء رفع المبتدأ،

بالحق الشيء الذي تريد إثباته أو نفيه، والمراد بالحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الإجماع مثلاً، والدليل غير المدلول، ولو رفعت منوطاً على الخبرية لاقتضى ان التعليق بالحكم وصف للتمام مع أنه وصف للحق نفسه قاله المساوي، وبقي على كدي مفهوم الشرط وهو أنه إذا صح جعلها خبراً فلا يحذف الخبر لأنه لا يبقى ما يدل عليه نحو: خرجت فإذا زيد موجود جالساً، فلو حذف موجود لصح أن يكون جالساً خبراً من غير احتياج إلى تقدير.

وأخبروا باثنين أو بأكثر. عن واحد) إنما جاز تعدده لأنه وصف للمبتدأ في المعنى والصفة الاصطلاحية تتعدد فكذلك ما هو بمنزلتها. قول كدي: [إذ معناهما مز]المز ما ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنها بينهما، وذلك يكون في رمانة واحدة، وضابط هذا النوع أن لا يستقل كل واحد بالخبرية مع كون المبتدأ متحداً لفظاً ومعنى.

(كهم سراة شعراً) قول كدي: [جمع سرى على غير قياس الخ] إنما كان على غير قياس، لأن قياس فعيل المعل اللام كسرى أن يجمع على افعلاء عملاً بقول الناظم: وناب عنه افعلاء في المعل لاما. والحق كما في القاموس والسهيلي أنه اسم جمع لا جمع حقيقة.

(خاتمة) كما يتعدد الخبر يتعدد المبتدأ، إلا أنه لا بد من الروابط، وآخر الكلام قطعاً يكون خبراً عن المبتدأ الذي قبله متصلاً به، وهو وما بعده خبر عن الاسم الذي قبله إلى أن تصل للأول، فإذا قلت مثلاً. زيد أبوه جاريته قائمة، فقائمة خبر المبتدأ الثالث الذي هو جاريته، والمبتدأ الثالث وخبره خبر عن أبوه المبتدأ الثاني، والرابط الهاء في جاريته، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن زيد المبتدأ الأول والرابط الهاء في أبوه. والله أعلم.

كان وأخواتها

ذكرها عقب المبتدأ أو الخبر لأنها لا تدخل إلا عليها. قول كدي: [وسميت نواسخ الخ] النسخ في اللغة هو

فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال:

١٤٣ - تَرْفَعُ كَانَ ٱلْمُبْتَدَا ٱسْماً وَٱلْخَبَرْ   تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ

يعني أن كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها، وتنصب ما كان قبل دخولها خبر على أنه خبرها، ثم مثل ذلك بقوله: (ككان سيداً عمر) وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها، وسينص عليه بعد وكان فاعل بترفع، والمبتدأ مفعول. واسماً حال من المبتدأ، والخبر منصوب بإضمار فعل يفسره وتنصبه، ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر، والأول أجود لعطفه على الجملة الفعلية. ثم قال:

الإزالة، يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته، وبين كدي مناسبة الاصطلاح بقوله، لأن الخ، ثم إن النواسخ باعتبار عملها أقسام ثلاثة: ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها، وما ينصب الجزأين وهو ظن وأخواتها. وقيل: أربعة أقسام بجعل أعلم وأرى قسماً مستقلاً، وباعتبار ذاتها قسمان: أفعال وذلك كان وظن وأخواتهما، وحروف وهي إن وأخواتها، وقدم كان وأخواتها على القسمين الأخيرين، لأن الجزء الأول معها مرفوع وإن كان الرفع غير الرفع، وإنما قال: كان وأخواتها ولم يقل أمسى وأخواتها مثلاً لأن كان أم الباب إذ كل شيء داخل تحت الكون، ولأن غيرها من أخواتها يخبر به عنها كأن يقال: كان زيد أمسى قائماً، ولا يحسن أمسى زيد كان قائماً.

(ترفع كان المبتدأ اسماً)، قول كدي: [ما كان قبل دخولها مبتدأ الخ] أشار بهذا إلى وجه تسمية الناظم له بالمبتدأ أي اعتباراً بما كان يسمى به قبل دخول الناسخ، والتسمية بالاسم والخبر إنما هي اصطلاح خالية عن المعنى، وإلا فزيد من قولك: كان زيد قائماً اسم للذات لا لكان، لأن اسم كان اللفظ المخصوص وهو الذي اشتمل على الكاف والواو والنون، إذ الأصل كون بفتح الواو، وقائماً ليس خبراً في المعنى عن كان لأن كان فعل والأفعال لا يخبر عنها، فالإضافة في كل لأدنى ملابسة وهي كونها تعمل فيه، ويؤخذ من تعبير الناظم بترفع المضارع أن الرفع جديد وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه باق على رفعه بالذي كان مرفوعاً به قبل دخول الناسخ، ورد باتصال الضمير به في نحو: كنته، ولا يتصل الضمير إلا بالعامل وأما الخبر فمنصوب اتفاقاً إلا أنه عند البصريين خبر للناسخ، وعند الكوفيين حال.

وقوله: [وسينص عليه بعد] في قوله: وفي جميعها توسط الخبر أجز، وقوله: [وكان فاعل بترفع الخ] فيه ألغز بعضهم فقال:

يا قارئاً ألفية الجيّاني   وسالكاً في أحسن المعاني
في أي بيت جاء فعل فاعلا   والمبتدأ من بعده مفعولا

فأجبته بقولي:

يا أيها الحبر الهمام السيد   أبقاك ربي للعباد ترشد
أهديت لغزاً في الخلاصة بدا   في قوله ترفع كان المبتدا

١٤٤ - كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

١٤٥ - فَتِيءَ وَٱنْفَكَّ وَهَذِي الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

يعني إن ظل وما بعدها مثل كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر، ثم إن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام: قسم يعمل بلا شرط وهو: كان وليس وما بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو النهي وذلك: زال وانفك وما بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام، وإلى هذا القسم أشار بقوله: (وهذي الأربعة لشبه نفي أو لنفي متبعة).

١٤٦ - وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا

يعني أن زال وبرح وفتىء وانفك لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون متبعة لنفي أو شبهه، وشمل قوله: أو لنفي جميع أدوات النفي، والمراد بشبه النفي النهي كقوله:

(ككان ظل بات أضحى أصبحا) كان ينبغي لكدي أن يبين معاني هذه الأفعال تتميماً للفائدة، أما كان فمعناها ثبوت مضمون الجملة لاسمها، إما دواماً نحو: ﴿وكان ربك قديراً﴾ وإما مع الانقطاع نحو: كان الشيخ شاباً، وأما مع الحال نحو: ﴿كنتم خير أمة أخرجت﴾ وإما مع الاستقبال نحو: ﴿يخافون يوماً كان شره مستطيرا﴾ واما ظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى فهي تفيد وقوع مضمون الجملة في النهار أو في الليل أو في الضحى أو في الصباح أو في المساء، وأما صار فهي للتحويل والانتقال من ذات إلى ذات نحو: صار الطين إبريقاً، أو من صفة إلى صفة فقط نحو: صار العدو حبيباً.

وأما ليس فهي تحمل على أنها نفت الحال لا الماضي ولا المستقبل عند الإطلاق نحو: ليس زيد قائماً يعني الآن، ولو أريد الماضي لقيل أمس، أو المستقبل لقيل غداً، وأصل ليس فعل المكسور العين، فقد ورد أن أبا القاسم الأصبهاني دخل على الصيدلاني في مرضه الذي مات فيه فقال له: أين كنت؟ فقلت: عند الزعفراني، فقال: في أي شيء تكلمتما؟ قلت: سألني عن وزن ليس فقلت: فعل المفتوح أو المضموم، فقال: أخطأت وإن لم يعلم بخطئك وإنما هو فعل بالكسر، ولم أسأله عن علة ذلك، ومات وفي قلبي حزازة، فرأيته في النوم فسألته عن ذلك فقال: لا يكون فعل المفتوح لأنه مخفف، ولا فعل المضموم لأن ذوات الياء لا يأتي عليه قبل ولم يسمع منه إلا هيا فتعين أن يكون فعل المكسور، ثم خفف بحذف الكسرة كما تقول في علم المكسور: اللام علم بسكونها، وقال بعض: سمع لست بضم اللام فيكون وزن ليس فعل المضموم العين.

(وهذي الأربعة. لشبه نفي أو لنفي متبعة)، قول كدي: [وشمل قوله: أو لنفي جميع الـخ] فيشمل النفي بالحرف نحو قوله تعالى: ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ والنفي بالاسم ومثاله: غير منفك زيد قائماً، والنفي بالفعل نحو: ليس يزال زيد قائماً، ثم ظاهر النظم أن جميع أدوات النفي تدخل على هذه الأفعال وهي بلفظ الماضي، مع أنهم نصوا على أنها إن كانت بلفظ الماضي لا يكون إلا ما أو لا، وإن كانت بلفظ المضارع نفيت بجميع الأدوات. وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف وواو مع ما عطفت، والتقدير: وماضي هذه الأربعة وغيره مما سيذكره.

صــاح شمــر ولا تــزل ذاكــر المــو ت فـنـسـيــانــه ضــلال مـبـيــن

وقوله: (ومثل كان دام مسبوقاً بما) يعني أن دام مثل كان في عملها، ويشترط في عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ما، ثم مثل ذلك بقوله: (كاعط ما دمت مصيباً درهماً) فهم من المثال أن ما المذكورة ظرفية مصدرية إذ التقدير: أعط درهماً مدة دوامك مصيباً، وفهم من اشتراط تقديم النفي أو شبهه في زال وأخواتها، وتقدم ما في دام أن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يشترط فيه شيء، ولما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي، وكان غير الماضي كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار إلى ذلك بقوله:

١٤٧ - وَغَيْـرُ مَـاضٍ مِثْـلَهُ قَـدْ عَـمِـلَا إِنْ كَـانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

وقوله: [كقوله صاح الخ] البيت من الخفيف، وصاح مرخم صاحب على غير قياس، لأن ترخيم الخالي من التاء شرطوا له أربعة شروط ومن جملتها العلمية وصاحب صفة وليس بعلم، وقيل: إن صاح لغة في صاحب فلا ترخيم حينئذ، وشمر أمر من شمر بمعنى اجتهد، ولا ناهية، وتزل مضارع زال مجزوم بلا واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها، وذا كرم بالنصب خبرها والموت مضاف إليه وفاء فنسيانه تعليلية وهو مبتدأ، وضلال خبره، ومبين نعت له، والشاهد في تقديم شبه النفي وهو النهي على زال، وقد خص كذي شبه النفي بالنهي والصواب زيادة الدعاء بلا نحو:

ولا زال منهـلاً بجـرعائـك القطـر

فمنهلاً خبر زال مقدم على اسمها الذي هو القطر، وهذا دعاء للمحبوبة بدوام المطر وقت الحاجة له الذي يدوم معه كل خير، وإنما اشترط تقدم النفي لأن المقصود من هذه الأفعال إفادة أن مدلول خبرها مستمر، ولم ينقطع إلى الآن، وهي في نفسها نفي تفيد عدم الوقوع، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتاً، لأن نفي النفي إثبات فتفيد ما ذكرنا، وإنما قام النهي والدعاء بلا مقام النفي، لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي.

وقوله: [أن ما المذكورة ظرفية الخ] سميت ظرفية لأنها استعملت في موضع يستعمل فيه الظرف الذي هو مدة، وليس المراد أنها نابت عن الظرف لأنها حرف والظرف اسم، والحرف لا ينوب عن الاسم، وسميت مصدرية لتأويل ما بعدها بمصدر وهي آلة السبك، ودرهماً في النظم مفعول ثان لأعط، ومفعوله الأول محذوف أي السائل، ويحتمل أن يكون ضمن أعطى معنى أوجد فيكون فعلاً لازماً، فيكون درهماً مفعول مصيباً، والأول أظهر.

وقوله: [إذ التقدير أعط درهماً مدة الخ] اعترض هذا بأن دام الناقصة لا تتصرف كما يأتي فلا مصدر لها وقد استعمله هنا، وأجيب بأن المصدر في هذا التقدير من التامة، والمنصوب بعده حال، وارتكب هذا بقصد بيان المعنى، فليس المفسر بالكسر عن المفسر بالفتح من كل وجه، فلو لم تتقدم ما على دام أصلاً فالمنصوب بعدها حال من فاعلها وهي تامة نحو: دمت صحيحاً، وكذلك إن تقدمتها ما، ولكنها كانت مصدرية غير ظرفية نحو: يعجبني ما دمت صحيحاً أي دوامك صحيحاً، وأما كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن.

(وغير ماض مثله قد عملا) لم يشرح المكودي هذا الشطر إلا في التوطئة ولم يمثل لعمل التصاريف، وما كان ينبغي ذلك، فمثال المضارع: ﴿ولم أك بغياً﴾ ومثال الأمر: ﴿كونوا ربانيين﴾ أي علماء عامليين منسوبين إلى الرب،

وفهم من قوله: (إن كان غير الماضي منه استعملا) إن منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام فـ(غير) مبتدأ وخبره (قد عملا)، و(مثله) نعت لمصدر محذوف وهو أيضاً على حذف مضاف بين مثل والهاء، والتقدير: قد عمل عملاً مثل عمله، و(إن كان) شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه، فأما تقديمه على اسمها فجائز في جميعها وإلى ذلك أشار بقوله:

١٤٨ ـ وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ ٱلْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

أي في جميع هذه الأفعال ومنه قوله عز وجل: ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾ و(توسط الخبر) مفعول مقدم بأجز، وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يمتنع تقديمه عليها باتفاق وهو ما دام وما

وهذا المثال أولى من تمثيل الموضح بقل: كونوا حجارة لأنه يخاطب المتعلمين ولا يناسبهم الخطاب بذلك، ومثال المصدر:

وكونك إياه عليك يسير

فكون مبتدأ مصدره مضاف إلى الاسم، وإياه خبر من جهة النقصان، وجملة يسير خبره من جهة الابتدائية. ومثال اسم الفاعل.

وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك

فكائناً خبر ما الحجازية اسم فاعل من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه عائد على كل، وأخاك خبره.

قول كدي: [وذلك ليس ودام] أما ليس فلا تتصرف اتفاقاً وذلك لأنها شبيهة بالحروف في كونها لا يفهم معناها إلا بذكر مدخولها، وأما دام فعند الأكثر، وعلة منع تصرفها أنها صلة لما الظرفية، وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه، وأما يدوم ودم ودوام ودائم فمن تصرفات التامة.

وقوله: [نعت لمصدر محذوف] أي وعامله عامل الفعل المذكور بعد كما هو صريح تقديره: وانظر هذا مع ما نصوا عليه من أن الفعل المقرون بقد لا يعمل في معمول سابق على قد.

(وفي جميعها توسط الخبر. أجز)، قول كدي: [ومنه قوله عز وجل الخ] فحقاً خبر كان، ونصر اسمها مؤخر، قال ابن عطية: وقدم الخبر اهتماماً به لأنه في موضع فائدة الجملة، والشاهد في الآية على قراءة الجمهور الذين لا يقفون على حقاً، ووقف بعض القراء عليه، فلا يكون حينئذ في الآية شاهد، لأن ما بعد حقاً مبتدأ وخبر، ومحل جواز التوسط ما لم يكن هنالك شيء يوجب تأخير الخبر أو تقديمه وإلا عمل به، فمن الأول كون الخبر محصوراً فيه نحو: ما كان زيد إلا قائماً، رداً على من قال: قام وقعد، ومن الثاني إذا كان الاسم محصوراً فيه نحو: ما كان إلا قائماً زيد، رداً على من قال: قام غير زيد، ونكت بهذا التقييد الموضح، وقد يقال: هذا مستفاد من باب المبتدأ والخبر، فلهذا لم يحتج الناظم إلى التقييد، لكن يقال: لا يحتاج أيضاً إلى النص على تقدم الخبر على الاسم لأنه قد مر: وجوزوا التقديم إذ لا ضررا.

اقترن منها بما النافية وإلى ذلك أشار بقوله: (وكل سبقه دام حظر).

١٤٩ - كَـذَاكَ سَبْقُ خَـبَـرٍ مَـا النَّـافِيَـهْ   فَجِىءْ بِـهَـا مَتْـلُوَّةً لاَ تَـالِيَـهْ

يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان: الأولى أن يسبق (ما) المقرونة بدام نحو: قائماً ما دام زيد، فهذا ممتنع اتفاقاً لأن ما مصدرية وما بعدها صلتها والصلة لا تتقدم على الموصول.

والأخرى: أن يسبق (دام) ويتأخر عن ما نحو: ما قائماً دام زيد، وفي هذه خلاف وظاهر كلامه أن منع هذه الصورة مجمع عليه، فإنه أتى بدام مجردة من ما فشمل الصورتين، ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الأفعال وإلى ذلك أشار بقوله: (كذاك سبق خبر ما النافية) أي وكذلك يمتنع أيضاً أن يسبق الخبر (ما) النافية الداخلة على هذه الأفعال، لأن (ما) لها صدر الكلام فلا يجوز قائماً ما كان زيد، ولا مقيماً ما صار عمرو فـ (كل) مبتدأ، و (حظر) خبره، ومعناه منع، و (سبقه) مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و (دام) مفعول بالمصدر والتقدير: كل النحويين منعوا أن يسبق الخبر دام، و (سبق خبر) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و (ما) مفعول بالمصدر، و (النافية) نعت لما وخبره (كذاك) والتقدير: أن يسبق الخبر ما النافية مثل: سبق خبر دام في المنع.

وقوله: (فجيء بها متلوة لا تالية) تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما النافية المقرونة بالفعل، وفهم من تخصيص الحكم بما أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها، وفهم من قوله: (فجيء بها متلوة) أنه

(وكل سبقه دام حظر) قول كدي: [والأخرى أن يسبق دام الخ] علة المنع في هذه أن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها. وقوله: [ولا مقيماً ما صار عمرو] الصواب إبدال صار بزال أو إحدى أخواتها مما فيه النفي شرط في العمل، ليفيد أنه لا فرق بين أن يكون النفي غير شرط في العمل كالمثال الأول أو شرطاً كالثاني، وما سيأتي في قوله: فشمل نحو الخ هو في المفهوم لا في المنطوق على الحق.

وقوله: [وسبق خبر مبتدأ وهو الخ] يجب أن يقرأ خبر في قول الناظم، وسبق خبر بالتنوين للوزن ولدفع الإيهام، إذ لو حذفت منه التنوين وأضفته إلى ما اقتضى أنه خبر ما النافية وهو غير صحيح، لأن ما النافية الحجازية وإن كان لها خبر لكن لم يتقدم لها ذكر، بل ستأتي على أن الترتيب بينه وبينها واجب، وسيأتي وترتيب زكن.

(فجيء بها متلوة لا تالية) قول كدي: [تصريح بما فهم الخ] فيه تنكيت على الناظم بأن هذا الشطر حشو، وأجيب بأنه صرح بالمفهوم لفوائد منها: أنه صرح به ليدفع الإيهام الذي يقتضيه التشبيه في قوله: كذاك فإنه يقتضي أنه تام في المنع وفي كونه متفقاً عليه، مع أن التشبيه في المنع فقط لا فيه وفي الاتفاق إذ في التقديم هنا خلاف، كما يؤخذ من التأكيد بقوله: لا تالية زيادة في الرد على المجيز ومنها: بيان علة منع التقديم على ما وهو أن لها الصدارة. ومنها: إفادة المعمول لا يتقدم على ما في هذا الباب وفي غيره فكيف يقال: إن هذا الشطر حشو؟ وقوله: [إذا كان النفي بغيرها] بالهاء، وفي بعض النسخ بغير ما وذلك نحو: قائماً لم يكن زيد، ومقيماً لن يزال عمرو، والحق أن النافية مثل ما في المنع أيضاً، كما نص عليه الرضي والشاطبي، وأما لا فالذي تقتضيه عبارته هنا أنها لا صدارة لها، وهو الذي درج عليه في التسهيل والكافية، وقيل لها الصدارة وهو الذي مر عليه في قوله:

يجوز أن يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو: ما قائماً كان زيداً، وفهم من إطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال فشمل نحو: ما كان زيد قائماً، وما زال عمرو مقيماً، وفي هذا الأخير خلاف والمشهور المنع، و(متلوة) حال من (ما) وفي بعض النسخ بها وهي عائدة على ما، ومتلوة حال منه، و(تالية) معطوف وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

القسم الثاني: ما في تقديمه خلاف وهو ليس وإلى ذلك أشار بقوله:

١٥٠ ـ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

يعني أن في تقديم خبر ليس عليها خلافاً، والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف مشهور، فـ (منع) مبتدأ مضاف إلى سبق، و(سبق) مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر، و(ليس) مفعول بسبق، و(اصطفي) خبر المبتدأ، والتقدير: منع أن بسبق الخبر ليس مصطفى.

القسم الثالث: ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها: (فإن قلت): من أين يفهم من كلامه هذا القسم؟ (قلت): من سكوته عنه، فإنه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم أن ما بقي يجوز تقديمه. ثم قال: (وذو تمام ما برفع يكتفي).

١٥١ ـ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي

يعني أن (ما) اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع عن المنصوب يسمى تاما كقوله عز وجل ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ أي وإن حضر ذو عسرة، وما لم يكتف بالمرفوع يسمى ناقصاً نحو: وكان الله بكل شيء عليماً، ولكونه لا

والتزم التعليق قبل نفي ما وأن ولا الخ فسواها بما

وأن في التعليق قالوا.وهذا القول الثاني هو الذي يقتضيه القياس.

وقوله: [وفي هذا الأخير خلاف] الإشارة تعود إلى الثاني الأخير وهو الذي فيه النفي شرط في العمل، والخلاف في جواز توسط الخبر بين ما والفعل وعدمه.

(ومنع سبق خبر ليس اصطفى)، قول كذي: [والمختار عند الناظم الخ] هذا كأنه تنكيت على الناظم بأن الواجب أن يقول أصطفي بفتح الهمزة مضارع أصطفى بمعنى اختار ليستفاد منه أنه اختار ذلك، ولدفع هذا التنكيت أصلحه ابن غازي بقوله: ومنع سبقه لليس أصطفي. والصواب أن تعبيره بأصطفي مبنياً للمفعول يقتضي أن الغير اختاره وهو صحيح، إذ من جمله من اختاره المبرد والزجاج وأبو علي والجرجاني وأكثر المتأخرين، لكن يبقى العموم هل اختاره الناظم أم لا؟ مع أنه اختاره أيضاً ولو عبر به مبنياً للفاعل كما صوب، يبقى العموم هل هو تابع في اختياره لغيره أم لا؟ وقد علمت أنه تابع لغيره.

وقوله: [من سكوته عنه الخ] كنت أسمع كثيراً من شيخنا العلامة سيدي على قصارة الاعتراض على كذي بأن السكوت لا يفهم منه شيء، ثم بعد ذلك ظهر لي أنه لا اعتراض عليه، ومراده بالسكوت أن المصنف لما لم يتكلم عليه علمنا أنه باق على أصله من الجواز كما بينه بعد، ولو كان ممنوعاً أو فيه خلاف لنص عليه.

(وذو تمام ما برفع يكتفي) المناسب تقديم الكلام على معمول الخبر كما فعل الموضح تنكيتاً عليه.

يكتفي بالمرفوع سمي ناقصاً، وقيل: سميت ناقصة لأنها نقصت عن درجة الأفعال لأنها لا تدل على الحدث، وقيل: لأنها تسلب(١) الدلالة على المصدر خلافاً لمذهب البصريين لوجود مصدرها عاملاً عملها في قوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

و(ما) موصولة والظاهر أنها مبتدأ، وخبرها (ذو تمام) و(برفع) متعلق بيكتفي وهو مصدر في معنى المفعول أي بمرفوع و(ما) الثانية موصولة أيضاً وصلتها (سواه) وهي مبتدأ وخبرها ناقص. ثم قال: (والنقص في فتىء ليس زال دائماً قفي) يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي: فتىء وليس وزال لا تستعمل إلا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع (فالنقص) مبتدأ وخبره (قفي) أي تبع، و(دائماً) حال من الضمير المستتر في قفي، و(في فتىء) متعلق بقفي أو بالنقص، و(ليس) و(زال) معطوفان على حذف العاطف. ثم قال:

١٥٢ ـ وَلاَ يَلِي ٱلْعَامِلَ مَعْمُولُ ٱلْخَبَرْ إِلاَّ إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعني أن معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها فلا تقول: كان طعامك زيد

قول كدي: [وقيل سميت ناقصة الخ] هذا القول الذي ضعفه قول سيبويه وأكثر البصريين، لكن رده ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة أظهرها: أن مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تسلتزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الأقسام ثلاثة: الدال على الحدث وحده مصدر، وعلى الزمان وحده اسم زمان، وعليهما معاً فعل، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنين دون الأخر وإلا تسمت باسمه والأمر بخلافه اهـ. فتبين أن ما يقتضيه المصنف هو الصواب ولذلك ضعف المكودي الثاني بقيل.

(فإن قيل) بين لنا الحدث الذي تدل عليه هذه الأفعال (فالجواب) أن الأفعال دلت على حدث مبهم عين في الخبر، كما أن الخبر دل على زمن مبهم عين في الأفعال، فإذا قلت: كان زيد قائماً، فكان دلت على زمن معين وهو الماضي، وعلى حدث مبهم عين في الخبر، وقائماً دل على حدث معين وعلى زمن مبهم عين في كان. ثم أن قول الناظم وما سواه ناقص لا فائدة فيه، إذ الناقص هو المذكور من أول الباب. وأجيب بأن ما سبق لا يفيد أنها تسمى ناقصة فأفاد هنا تلك التسمية، وبهذا تعلم أن ما موصولة مبتدأ وناقص خبرها كما في المكودي وهو الصواب، وقول من قال: إن الإخبار معكوس وأن الصواب تعريف الناقص غير سديد، وكلام الناظم هنا أحسن من كلام الموضح، إذ فائدته التنبيه على تسميتها ناقصة إذا احتاجت لمنصوب.

(ولا يلي العامل معمول الخبر)، وقول كدي: [مراده بالعامل الخ] خص العامل بكان وأخواتها تبعاً لذكر الناظم له في هذا الباب، والأولى أن ذلك لا يختص بباب كان، بل كل عامل كذلك لا يفصل بينه وبين معموله بمعمول المعمول، فلا يقال: أقبل فرسه زيد راكباً إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولعل هذا هو السر في تعبير المصنف بالعامل معرفاً بأل المفيدة للعموم، ولذا لم يذكر ذلك في سائر أبواب النواسخ ما عدا ما.

وقوله: [فلا تقول الخ] علة المنع الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بناء على أن معمول المعمول غير

---

(١) قول المكودي: وقيل لأنها تسلب الدالة هو عين قوله لا تدل على الحدث وفي بعض النسخ لم تسلب وهذا هو المناسب لقوله بعد لوجود مصدرها الخ وفي بعض النسخ باسقاط هذا كله.

آكلًا، فإذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليها نحو: كان عندك زيد مقيماً، وكان في الدار عمرو جالساً، و(العامل) مفعول بيلي وفاعله(معمول الخبر) و(ظرفاً) أو(حرف جر) حالان من الضمير المستتر في(أتى) وهو عائد على معمول الخبر، وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر:

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله:

١٥٣ ـ وَمُضْمَرَ الشَّأنِ ٱسْماً ٱنْوِ إنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا ٱسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ

يعني أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوي في كان ضمير الشأن وهو اسمها، والجملة بعدها في موضع خبرها، ففي كان من قوله (بما كان إياهم) ضمير الشأن وهو اسمها، و(عطية) مبتدأ و(عودا) في موضع خبره، و(إياهم) مفعول بعودا مقدم على المبتدأ.

وقوله: (ومضمر الشأن) مفعول مقدم بانو، و(اسماً) منصوب على الحال من مضمر الشأن، و(إن وقع) شرط، و(موهم) فاعل بوقع، و(ما) موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها(استبان) الخ، و(أن) وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان، والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير في(أنه) ثم قال:

معمول للعامل وعلة جواز الفصل بالظرف وعديله أنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما، والسر في التوسع فيهما أن كل عامل متضمن للحدث، والحدث لا بد من زمان ومكان يقع فيه، والظرف زمان أو مكان فصار معنى الظرفين ملازماً للعوامل، والملازم للشيء قريب، والأقارب يدخلون حيث لا يدخل الأجانب، وحمل الجار والمجرور على الظرف لكون الظرف مضمناً معنى الحرف وهو في.

وقوله [بقول الشاعر: قنافذ الخ] البيت من الطويل، وقائله الفرزدق يهجو به جريراً وقومه، وقنافذ: جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر لمحذوف تقديره: هم قنافذ، وهداجون: جمع هداج صفة قنافذ من الهدجان وهو مشبه الشيخ، وحول بيوتهم: منصوب على الظرفية، وباء بما سببية، ووجه الدليل من هذا البيت أن كان: فعل ماض ناقص، وعطية: اسمها، وجملة عود خبرها، وإياهم: مفعول عود فقد ولي معمول الخبر العامل وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور وهو مؤول بما في النظم، وعطية أبو جرير، وهذا من أقبح الهجو لكونه وصفهم بالخيانة للجيران وبالجبن حيث لا يقدرون على السرقة، الاثول بيوتهم ويمشون مشية الشيخ، ومن تمام الهجو لجرير أنهم ورثوا ذلك من أبيه عطية.

(ومضمر الشأن اسماً انو إن وقع)، قول كذي [أو مصدرية] لا يصح صناعة، ومعنى أما صناعة فلأن الضمير يعود عليها وهي حرف، والضمير لا يعود على الحرف، وأما معنى فلفساده لأن التقدير حينئذ إن وقع موهم استبانة امتناعه، والموهم إنما هو للجواز لا للمنع، وقد يجاب عن هذا الثاني بأن يقال: إنه على حذف مضاف أي جواز استبانة.

١٥٤ - وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

وفهم من قوله: (وقد تزاد) قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة، وفهم من قوله: (كان) أنها تزاد بلفظ الماضي وأنه لا يزاد غيرها من أخواتها، وفهم من قوله: (في حشو) أنها لا تزاد أولاً ولا آخراً، وما في قوله: (كما) تعجبية وهي تامة في موضع رفع، و(أصح) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على (ما) و(علم) مفعول بأصح فكان على هذا زائدة بين (ما) و(أصح). ثم قال:

١٥٥ - وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

يعني أن العرب يحذفون كان، وفهم من قوله: (ويبقون الخبر) أنها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها في ثلاثة مواضع الأول: بعد (أن) الشرطية. الثاني: بعد (لو) الثالث: بعد (أن) المصدرية، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله: (وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر) فمثال حذفها بعد (أن) قولهم: المرء مقتول بما قتل به إن سيفا فسيف وإن خنجراً فخنجر، أي إن كان المقتول به سيفاً ومثاله بعد لو قوله ﷺ: «احفظوا عني ولو آية» أي ولو كان المحفوظ آية، وكذلك قول الشاعر:

(وقد تزاد كان في حشوكما)، قول كدي: [وفهم الخ] الأولى للصناعة شرح كلام الناظم والإتيان بمثاله ثم يأتي بعد بالمفاهيم، وكثيراً ما يقدم المفهوم على المنطوق. وقوله: [وفهم من قوله كان الخ] إنما خصت زيادتها بالماضي لتعين زمانه بخلاف المضارع فيحتمل الحال والاستقبال، ومعنى زيادتها أنها لا تعمل في مرفوع ومنصوب، وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى بل هي دالة على الزمان الماضي، فتسميتها زائدة إنما هو لعدم عملها.

(فإن قلتَ): لم قلتم إن المأخوذ من الناظم هنا أن الحكم معلق على كان بلفظ الماضي فقط وقلتم في قوله قريباً وبعد لا ونفي كان الخ، وقوله في إعراب الفعل وبعد نفي كان حتماً أضمرا: إنه شامل لنفيها بصيغة المضارع أيضاً مع أنه عبر في المواضع الثلاثة بكان بلفظ الماضي. (فالجواب): أن الزيادة المذكورة هنا من عوارض الألفاظ، فاقتصر فيها على خصوص اللفظ الذي نطق به، لأن الحكم على أحد اللفظين لا يسلتزم الحكم على اللفظ الآخر، والنفي المذكور في الموضعين من عوارض المعاني ولا يختص بلفظ معين.

وقوله: [وفهم من قوله في حشو الخ] إنما لم تزد أولاً لأن التقديم يدل على الاعتناء بها، وزيادتها تدل على عدم الاعتناء بها، (فإن قلت): ما الفرق بين كان الزائدة فلا تعمل وحرف الجر الزائد يعمل لفظاً نحو: بحسبك درهم؟. (قلت) حرف الجر الزائد يبقى اختصاصه بالأسماء بخلاف كان الزائدة فتدخل على الفعل كما مثل الناظم.

(ويحذفونها ويبقون الخبر)، قول كدي: [ويطرد حذفها الخ] أعم من أن تحذف مع اسمها وذلك في موضعين بعد أن ولو الشرطيتين، أو تحذف وحدها وذلك بعد أن المصدرية، فبطل اعتراض بعض بأن كلام كدي يقتضي أنها تحذف مع اسمها في ثلاثة مواضع مع أن الأمر بخلافه.

(وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر) قول كدي: [أي إن كان المقتول الخ] الأولى إن كان ما قتل به سيفاً، وتمثيل كدي أولى من تمثيل الموضح بأن خيراً فخير، لأنه يحتمل أن يقدر عملوا خيراً.

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وفهم من قوله (اشتهر) أن حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل، ومنه ما أنشده سيبويه: من لد شولا فإلى اتلائها. أي من لد ان كانت شولاً. فـ(ذا) إشارة إلى الحذف وهو مبتدأ، (واشتهر) خبره، (وبعد) متعلق باشتهر، (وكثيراً) نعت لمصدر محذوف أي اشتهاراً كثيراً، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في اشتهر ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٥٦ ـ وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ

يعني أنِ كان تحذف بعد أن ويعوض عنها ما، وفهم من قوله (تعويض ما عنها) أنها لا يحذف اسمها معها، (وتعويض) مبتدأ وهو مضاف إلى (ما) (وارتكب) خبره، (وبعد) (وعنها) متعلقان بتعويض ومثله بقوله: (أما أنت براً فاقترب) والتقدير: اقترب لأن كنت براً فحذفت كان وعوض عنها ما. فانفصل الضمير الذي كان

وقوله [كقول الشاعر: لا يأمن الخ] البيت من البسيط، ولا: نافية، ويأمن مضارع، والدهر: منصوب على الظرفية، وذو بغي: فاعل يأمن أي صاحب ظلم، وملكاً، خبر لكان محذوفة مع اسمها أي ولو كان ذو البغي ملكاً، وجملة جنوده ضاق الخ: من المبتدأ، والخبر صفة ملكاً، والشاهد في حذف كان واسمها بعد لو.

ومن أعجب ما فعل الدهر بأهله ما في ابن خلكان أن ابن غسان دخل على والدته فوجد عندها امرأة رثة الثياب فقالت: يا بني أتعرف هذه؟ قلت: لا، قالت: هذه أم جعفر البرمكي. فأقبل عليها وأكرمها وقال لها: يا أم ما أعجب ما رأيت؟ فقالت: يا بني أتى علي عيد مثل هذا وعلى رأسي أربعمائة جارية وأنا أعد ولدي عاقاً لي ولقد أتى علي هذا العيد وما لي إلا جلد شاتين أفترش أحدهما وألتحف بالآخر، فأعطاها خمسمائة دينار ففرحت بها وبقيت تتردد إليهم حتى فرق الموت بينهم.

وقوله [ومنه ما أنشده الخ] الرواية: لد بضمة واحدة مع حذف النون فيكون شعراً لا نثراً، وهو من مشطور الرجز، ولذا عبر المكودي بأنشده، وقول من قال: الصواب أن يعبر بحكاه بدل أنشده مبني على أنه غير شعر، وقد علمت أن الحق خلافه. وشولا: بفتح فسكون جمع شائلة بالهاء على غير قياس: لأن شائلة وصف خاص بالمؤنث، وقياس الصفة المختصة بالمؤنث أن لا تلحقها الهاء كحائض وطالق، والشائلة الناقة إذا جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، والأتلاء: مصدره أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي من زمن كون الناقة شائلة إلى زمن كون الناقة متلوة بولدها، والشاهد في حذف كان مع اسمها بعد لدن وهو قليل، وإنما كثر الحذف مع إن ولو الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين، فطال الكلام معهما فخفف بالحذف وخص اشتهار الحذف معهما دون غيرهما من أدوات الشروط، لأن إن أم أدوات الشروط الجازمة، ولو أم أدوات الشروط الغير الجازمة، وهم يتوسعون في الأمهات دون غيرها.

(وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب)، قول كدي [والتقدير اقترب الخ] المراد بالتقدير الأصل، ثم إن كلام كدي فيه إجحاف وتقديم وتأخير، والذي(١) ينبغي أن يقال: إن الأصل لأن كنت براً فاقترب فقدم المفعول وهو لأن

---

(١) قول المحشي والذي ينبغي أن يقال الخ صوابه اقترب لأن كنت براً.

متصلاً بها، وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن مطرد، فأنت في قوله :(أما أنت) اسم كان المحذوفة، (وبرآ) خبرها.

ثم قال:

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ ... تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا ٱلْتُزِمْ

يعني أنه إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول: لم يكن، ويجوز بعد ذلك أن تحذف النون لشبهها بحرف العلة ولكثرة الاستعمال فتقول لم يك زيد قائماً، ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم، وقبل الساكن كقول الشاعر:

لم يك الحق سوى أن هاجها ... رسم دار قد تعفى بالسرر

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن، وفهم من إطلاق الناظم أنه موافق لمذهب يونس، وقوله: (وهو حذف ما التزم) أي لا يلزم حذفها بل هو جائز، (ومن مضارع) متعلق بتحذف، (لكان) متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبر، (وما) نافية وهي وما بعدها صفة لحذف. ثم قال:

اهتماماً به فصار لأن كنت براً اقترب فحذفت لام الجر للاقتصار لأن حذفها مع أن مطرد، ثم حذفت كان له وانفصل الضمير لأن القاعدة أن عامل الضمير المتصل إذا حذف انفصل الضمير ولذا قيل:

وعامل الضمير مهما حذفا ... فإن فصله لديهم ألفا

ولما حذفت كان عوض منها ما وأدغمت النون في ما (فإن قيل) : ما وجه تعويض ما دون غيرها عن كان؟ (فالجواب) أنه لما كثر استعمال ما زائدة بعد أشياء منها قوله:

ووصل ما بذي الحروف مبطل أعمالها

وقوله: وبعد من وعن وباء زيد ما، وتزاد بعد كيف وحيث خصوها بالعوض عن كان.

(ومن مضارع لكان منجزم) أظهر بأن قال: لكان ولم يقل لها بالإضمار وإن كان هو المناسب إشارة إلى أنه لا فرق في حذف النون من المضارع بين كونه من الناقصة أو التامة، فالناقصة كمثال كدي، والتامة كقوله تعالى: ﴿وإن تك حسنة﴾ وعبارة الناظم أحسن من عبارة الموضح بقوله: ومنها الخ، إذ يقتضي أن حذف النون خاص بالناقصة والأمر ليس كذلك.

قول كدي [لشبهها بحرف العلة] وجه الشبه أن النون إذا سكنت تفيد الغنة كحروف العلة، وحروف العلة تحذف فكذلك ما أشبهها.

وقوله [كقوله: لم يك الحق الخ] البيت من الرمل، ويك: مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفاً، والحق: اسمها، وسوى: خبرها، وقال: شيخنا سيدي محمد قصارة: إن يك: هنا تامة، والحق فاعلها، ومعنى هاجها: هيج ما بها من الوجد والاشتياق، ورسم بالرفع فاعل هاج، وجملة قد تعفى: أي

---

(١) (قوله: فصار لأن كنت براً اقترب) لا حاجة إليه لأنه هو عين ما قبله فالمناسب حذفه فتأمل. اهـ مصححه.

فصل في ما ولا ولات وإنْ المشبهات بليس

إنما فصل هذه الأحرف من باب كان، وإن كان عملها كلها واحداً، لأن هذه حروف وتلك أفعال. ثم قال:

١٥٨ ـ إعْـمَـالُ لَيْسَ أُعْـمِلَتْ مَـا دُونَ إنْ مَـعَ بَـقَـا النَّـفْيِ وَتَـرْتِـيـبٍ زُكِـنْ

(ما) النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، فأصلها أن لا تعمل فلذلك أهملها بنو تميم على الأصل، وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها في نفي الحال، ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط:

الأول: أن لا تزاد بعدها إن وهو المنبه عليه بقوله: (دون إن) نحو: ما إن زيد قائم، لأن إن لا تزاد بعد ليس

اندرس واضمحل في محل رفع صفة رسم، والسرر: بفتحتين كثرة المطر، والشاهد في يك الحق: حيث حذف الشاعر النون وقد وليها ساكن والله أعلم.

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

المناسب تقديم أفعال المقاربة على هذه الأحرف لتكون الأفعال ذكر بعضها عقب بعض من غير فصل، وأجيب بأن هذه الأحرف لما كان عملها هذا العمل على خلاف الأصل وكانت ضعيفة إذ لم تشبه إلا فعلاً واحداً وهو ليس، قدمها جبراً لضعفها، وبين وجه عملها بقوله: المشبهات بليس.

(إعمال ليس أعملت ما دون)، قول كدي: [فأصلها أن لا تعمل] قد مر عند قول الناظم: كهل وفي ولم أن الحروف أقسام ثمانية فراجع ذلك. وقوله: [وأما أهل الحجاز الخ] قيد بذلك تنكيتاً على الناظم في الإطلاق فإنه يوهم الاتفاق، ونظيره في الإيهام قوله في باب الحكاية:

والعلم احكينه من بعد من، فكان من حقه أن يقيد الحكم في البابين بالحجازيين إذ من عادة الناظم أن ينص على ما يرفع الإيهام كقوله في باب الموصول: وهكذا ذو عند طيء شهر، وكالتي أيضاً لديهم ذات. وكقوله في باب الاستثناء: وعن تميم فيه إبدال وقع. وفي باب المضاف لياء المتكلم: وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن. وفي باب ما لا ينصرف: وهو نظير جشماً عند تميم، وفي باب العدد: والشين فيها عن تميم كسره. وقد قيد بلغة أهل الحجاز في الكافية والشذور، وقد يجاب عن الناظم بأن عدم الاتفاق يؤخذ من بناء أعمل للمجهول.

وقوله: [في نفي الحال] أي الزمان الحاضر، وذلك أنهم نصوا على أن نحو قولك: ليس زيد قائماً مما هو مجرد عن القرينة المفيدة للماضي أو للاستقبال يحمل نفيها على الحال فقط كما مر، وإن كانت قرينة كأمس أو غد عمل عليها، وما ولا ولات مثلها، وأما إن فأشبهت ليس في النفي العام.

وقوله: [الأول أن لا تزاد الخ] نكت بتقييد أن بالزيادة على الناظم المقتضي أنه مهما وقعت إن بعد ما أن لا تعمل ما، مع أن المانع من العمل إنما هو إن الزائدة، وأما النافية المؤكدة لما نحو: ما إن أنت قائماً فلا تمنع

فبعدت عن الشبه. الثاني: بقاء النفي، فلو بطل النفي لم تعمل نحو: ما زيد إلا قائم، وهو المنبه عليه بقوله: (مع بقا النفي). الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فلو تقدم لم تعمل نحو: ما قائم زيد، وهو المنبه عليه بقوله: (وترتيب زكن) أي علم، والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر. الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور، فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله:

١٥٩ - وَسَبْقَ حَـرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَـرْفٍ كَمَـا بِي أَنْتَ مَعْنِيّـاً أَجَـازَ ٱلْعُـلَمَـا

يعني أن معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على اسمها لتوسعهم في الظروف والمجرورات نحو: ما في الدار زيد جالساً، وما عندك عمرو مقيماً، وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجروراً امتنع تقديمه، فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو: ما طعامك زيد آكلاً، وإنما تقول: ما طعامك زيد آكل بالرفع، ويكون زيد مبتدأ، وآكل خبر، وطعامك معمول للخبر، وهذا هو الشرط الرابع، فمثال ما توفرت فيه الشروط: ما زيد قائماً، وبهذه اللغة جاء القرآن نحو: ﴿ما هذا بشراً﴾ ﴿وما هن أمهاتهم﴾ وقوله: (إعمال ليس) منصوب على المصدر بأعملت، (دون) متعلق بأعملت، (وسبق حرف جر) مفعول مقدم بأجاز، (بي) في المثال متعلق بمعنياً فهو مجرور معمول للخبر. ثم قال:

العمل، وفرق[1] بينهما بأن الزائدة مؤكدة للكلام برمته، والنافية مؤكدة لما خاصة فكأنهما نفسها.

وقوله: [الثاني بقاء النفي الخ] تبع ظاهر عبارة الناظم المقتضية أنه مهما بطل نفي ما أن لا تعمل مع أن عملها، إنما يبطل إذا بطل نفي خبرها فقط كمثال كدي، وأما لو بقي خبرها مثبتاً وبطل النفي بالنسبة لغيره جاز العمل نحو: ما زيد ضارباً إلا عمراً. وقوله: [أي علم] من قول الناظم سابقاً: والأصل في الأخبار أن تؤخرا. أي كل خبر، ثم إن زكن لازم لكنه ضمنه معنى علم فلذلك بناه للمفعول.

(وسبق حرف جر أو ظرف كما) قول كدي: [جاز تقديمه على اسمها] أشار بهذا إلى أن في كلام الناظم حذف المتعلق يدل عليه المثال، ونسب الناظم ذلك للعلماء دون العرب إشارة إلى أن سماعه في حكم المعدوم.
(فإن قيل): القاعدة أن لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، وهنا قلتم يتقدم معمول الخبر إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا يتقدم الخبر ولو كان أحدهما لقوله وترتيب زكن. (فالجواب): أن الخبر إن كان أحدهما وتقدم كان متعلقاً بكائن أو استقر فالخبر غير ظرف حينئذ، وإن تقدم معمول الخبر إن كان أحدهما فهو متعلق بنفس الخبر لا بمحذوف، وما في الحواشي هنا لا يعول عليه.

وقوله: [لتوسعهم في الظروف الخ] قد علمت سابقاً وجهه، ثم إن كدي مثل للمجرور بما في الدار الخ، وترك مثال الناظم له وهو خلاف قاعدته.

(فإن قيل) يستغنى عن هذا البيت بقوله قبل: [ولا يلي العامل معمول الخ] لأنه مر ان المراد بالعامل مطلق العامل لا خصوص كان. (فالجواب): أنه لما قال: وترتيب زكن الخ اقتضى أنه لا يتقدم المعمول ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكون عاملهما الذي هو الخبر لا يتقدم فرفع ذلك التوهم بهذا البيت.

---

(١) قول المحشي ومنها أن خبرها لا يتقدم الخ بل حكى الصبان الاتفاق على جوازه إذا لم يكن «أن والفعل» وتردد في هذا وصححه الجواز ابن عصفور.

١٦٠ - وَرَفْعُ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا ٱلْزَمْ حَيْثُ حَل

يعني أن المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بما يلزم رفعه لأن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول: ما زيد قائماً لكن قاعد، وما عمرو منطلقاً بل مقيم، وتجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير: لكن هو قاعد بل هو مقيم، وفهم من تخصيصه العطف بلكن أو ببل أن العطف إذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف. (فرفع) مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف إلى المفعول، والباء في (بلكن وببل) متعلقان بمعطوف ومن بعد كذاك، ويجوز أن يكون متعلقاً بالزم أو برفع و(حيث) متعلقة بالزم أو برفع وتقديره: الزم رفع المعطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما حيث جاء. ثم قال:

١٦١ - وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ ٱلْبَا ٱلْخَبَرْ ... وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَر

يعني أن باء الجر تدخل على خبر ما أو خبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى: ﴿وما ذلك على الله بعزيز﴾ ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي، وتزاد أيضاً الباء لتوكيد في خبر (لا) نحو قول الشاعر:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة ... بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب

وفي خبر (كان) المنفية كقول الشاعر:

(ورفع معطوف بلكن أو ببل) هذا البيت مرتبط ومرتب على قوله: مع بقا النفي، فالمناسب أن يقدمه على الشرط الثالث والرابع كما فعل الموضح تنكيتاً عليه، لكن يقال إن ضيق الوزن يحفظه.

(وبعد ما وليس جر البا الخبر) المناسب أن يؤخر هذا البيت حتى يفرغ من الحروف المترجم لها كما فعل الموضح تنكيتاً عليه. قول كذي: [**على خبر ما الخ**] كما تدخل الباء في خبر ما الحجازية تدخل في خبر المبتدأ بعد ما التميمية كما صرح به الناظم في غير هذا النظم، وتخصيص أبي علي والزمخشري ذلك بالحجازية مردود بنقل سيبويه ذلك عن تميم ووجوده في أشعارهم.

وقوله: [**زائدة لتأكيد النفي**] بيان ذلك أنه إذا قال لك قائل: إن زيداً لقائم، فتريد الرد عليه بما يفيد زيادة التأكيد فتأتي بنفي مؤكد بالباء فتقول: ما زيد بقائم فتكون الباء في النفي مقابلة للام الابتداء في الإثبات، وقيل: جيء بالباء في الخبر لدفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام فيتوهم أنه موجب، فإذا سمع الباء ارتفع له الوهم، ولذلك لا تدخل في الخبر الموجب فلا تقول: ما زيد إلا بقائم.

وقوله: [**نحو قول الشاعر: فكن لي الخ**] البيت من الطويل، وقائله سواد بن قارب الصحابي يخاطب النبي ﷺ، ولا نافية، وذو: اسمها مرفوع بالواو، بمغن: خبرها، وفتيلا، بفتح الفاء الخيط الذي يكون في شق نواة وعظم التمرة منصوب على المفعولية المطلقة على حذف مضاف أي إغناء فتيل، وعن سواد: متعلق بمغن والأصل غنى فأظهر زيادة في التذلل إلى المصطفى ﷺ، والشاهد في جر مغن الخبر بالباء الزائدة بعد لا.

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وفهم من قوله: (قد يجر) إن زيادتها في هذين المثالين الأخيرين قليل، والباء فاعل يجر وقصرها ضرورة، والخبر مفعول يجر، وفي يجر آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم (فإن قلت): كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لأن الخبر المتقدم خبر (ما) أو (ليس) والضمير في (يجر) عائد في المعنى على خبر (لا) أو (كان) المنفية فلم يتحدا في المعنى؟ (قلت): هو مما يفسره لفظاً لا معنى كقولهم: عندي درهم ونصفه.

ثم قال:

١٦٢ - فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا ... وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

يعني أن لا النافية تعمل أعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول: لا رجل قائماً، ومنه قول الشاعر:

وقوله: [كقوله وإن مدت الخ] البيت من الطويل وقائله الشنفرى الأزدي واسمه عمرو، وقيل: حريث وكان من فتاك العرب وشياطينهم، ومن خبره أن أباه كان شجاعاً فتاكاً بسائر العرب، فأهدر قومه دمه، فذهب إلى قبيلة يقال لها بهم وتزوج بامرأة منهم فحملت بالشنفرى هذا، فلما ولدته قتل قوم من الأزد أباه فرجعت المرأة إلى أهل زوجها، فلما شب الولد علموا أنه يكون كأبيه فأهدر قومه دمه أيضاً فهربت به أمه إلى قومها، فلما أخبرته أمه الخبر جعل يقتل واحداً بعد واحد من القبيلة التي قتلت أباه، فكان يرد بالليل ماء وبالنهار يختفي، فكمن رجل يقال له أسد بن جابر ومعه ابنان له، فأتى الشنفرى ذلك الوادي يشرب حتى إذا قرب من الموضع الذي هم فيه أصابته وحشة فرجع، فقال الغلمان لأبيهما: رآنا؟ فقال لهما: لا ولكنه شيطان، ثم بعد ساعة عاد وقد شد على بطنه شيئاً خوفاً من أن يصيبه سهم ونزع إحدى نعليه وجعل يضرب بها الأرض والأخرى يمشي بها يفعل كفعل الضبع، فقال الغلامان: هذا الضبع قد أقبل، فقال لهما أبوهما: إنما هو الخبيث فعل ذلك ليلبس علينا، ثم سار حتى قرب من الماء فرجع وهو يضحك، فبقي قليلاً ثم عاد إلى الماء حتى صار في أسفل الوادي وأنشد أبياتاً يظن سامعها أنه رأى من كان مختفياً، فقال الوالدان: لقد رآنا ولا يعود، فقال أبوهما: ما رآكما وإنما هو حدس وتخمين، ثم غلبه العطش فاقتحم الماء وشرب فأقبلوا عليه وغلوا يديه وذهبوا به إلى قومه. فاختلفوا بأي نوع يكون قتله، وكان هنالك صبي قتل له أباه فأخذ شفرة وقطع بها يده فقال: أخذتم ثأركم فأطلقوني، فضحكوا وقتلوه، وقصيدته هذه تسمى بلامية العرب، وفيها حكم وغريب من اللغة، والشاهد في بأعجلهم حيث جر بالباء الزائدة في خبر أكن المنفي، وإذ تعليلية، وأجشع: بتقديم الجيم من الجشع وهو الحرص على الأكل مبتدأ، وأعجل خبره، وظاهر قول الناظم: ونفي كان الخ أن ذلك خاص بكان، والصواب أن ذلك عام في جميع النواسخ، كما نكت عليه الموضح بقوله: وكل ناسخ منفي ولذا أصلحه من قال: وبعد لا ونفي ناسخ يجر.

(في النكرات أعملت كليس لا)، قول كذي: [لكن بشرط أن يكون الخ] تبع عبارة الناظم المقتضية أنه لا يشترط في عملها إلا أن يكون معمولاها نكرتين، مع أنه مشروط بالشروط السابقة غير الأول، وإنما لم يشرط الأول

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله: (وقد تلي لات وإن ذا العملا)يعني أن (لات)و (إن)النافيتين مثل ليس يرفعان الاسم وينصبان الخبر، فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث، وفهم من قوله: (وقد تلي لات)أن ذلك قليل، وفهم من إطلاقه أيضاً أنهما لا يختصان بالعمل في النكرة، كلا فمن أعمال إن في النكرة قولهم: إن أحداً خيراً من أحد إلا بالعافية، ومن أعمالها في المعرفة قول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

وأما لات فلا تعمل إلا في الحين على ما سيأتي، فلا مفعول لم يسم فاعله بأعملت، وفي النكرات متعلق بأعملت، و (كليس)نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: أعملت لا في النكرات أعمالاً كأعمال ليس، و (لات)فاعل بتلي، و (أن)معطوف عليه، و (ذا العملا)مفعول، و (ذا)إشارة إلى عمل ليس، و (العملا) نعت لذا. ثم قال:

لأن إن لا تزاد بعد لا أبداً، فشرطه تحصيل الحاصل، ثم أن كدي سلم كلام الناظم فيوهم أن عملها العمل المذكور كثير مع أنه قليل، وبالأمرين معاً نكت الموضح على الناظم.

وقوله: [ومنه قوله تعز الخ]البيت من الطويل، وتعز: أمر من التعزية بمعنى التصبر والتسلي، ولا في الموضعين عاملة عمل ليس وفيهما الشاهد، والوزر: الملجأ، والواقي: الحافظ، وإعراب البيت واضح، والمعنى: إصبر على ما أصابك من المصائب لأنه لا يبقى على الأرض شيء، وما قدره الله لا بد أن يقع، وفي البيت دليل على أن لا هذه كما تكون لنفي الوحدة تكون لنفي الجنس، ولا عبرة بقول من قال: إنها لا تكون إلا لنفي الوحدة.

وقوله: [وتاء التأنيث]مراده بالتأنيث في اللفظ لا غير، وقيل إنها للمبالغة، وقال الأزهري إنها لهما، واعترضه يس بأنه يلزم عليه اجتماع متنافيين لأن تاء التأنيث ساكنة وضعاً، وحركت مع الحرف فرقاً بين اللاحقة للفعل واللاحقة للحرف، وتاء المبالغة متحركة وضعاً، وزيادة التاء هنا أحسن من ثمت وربت لأن لا فرع ليس، وليس تتصل بها التاء، ولذا لا تتصل بلا العاملة عمل إن، وقيل: أصل لات ليس فقلبت الياء ألفاً والسين تاه وهو ضعيف جداً.

وقوله: [قول الشاعر: إن هو مستولياً الخ]البيت من المنسرح لا من الوافر، وإن: نافية عاملة عمل ليس، ولفظ هو: اسمها، ومستوليا: خبرها، وإلا استثنائية، وعلى أضعف: بدل من أحد والاستثناء تام، وقول العيني: أنه مفرغ سبق قلم، والشاهد في عمل إن عمل ليس، ثم إنه استشكل قول الناظم: وقد تلي الخ، لأن ذا العمل في كلام الناظم إن حمل على مطلق العمل اقتضى أنه لا يشترط تنكير المعمولين مع لات وليس كذلك، وإن حمل على أقرب مذكور وهو العمل في النكرات اقتضى اشتراط تنكير معمولي إن وليس كذلك، وبهذا تعلم ما في تقدير الاسم معرفة بعد: ولات حين مناص بقولهم: ولات الحين، وقد نقل عن الناظم أنه يقدر معرفة لأن المراد نفي كون الحين الخاص حيناً لهم وحينئذ فلا إشكال.

١٦٣ - وَمَـا لِـلَاتَ فِـي سِـوَى حِيـنٍ عَمَـلْ ... وَحَـذْفُ ذِي الرَّفْـعِ فَشَـا وَٱلْعَكْسُ قَـلْ

يعني أن لات لا تعمل إلا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال: لات زيد قائماً، بل يقال: لات حين خروج، ولات وقت قتال، ومنه قوله عز وجل: ﴿ولات حين مناص﴾ وقوله: (وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل) يعني أن حذف المرفوع وهو اسمها فاش أي كثير، وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل، وفهم منه أنه لا يجوز إثباتهما معاً، فمن حذف اسمها ﴿ولات حين مناص﴾ ومن حذف خبرها قوله عز وجل على قراءة من قرأ: ﴿ولات حين مناص﴾ برفع حين وهي قراءة شاذة، وتقدير الخبر لهم، و(عمل) مبتدأ وخبره (اللات) وفي (سوى) في موضع الحال على أنه نعت لعمل مقدم عليه أو متعلق بعمل. ثم قال:

أفعال المقاربة

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام: قسم لمقاربة الفعل، وقسم لرجائه، وقسم للشروع فيه، وسميت كلها

(وما للات في سوى حين عمل)، قول كدي: [وهو اسم الزمان الخ] فسر الحين باسم الزمان إخراجاً لعبارة الناظم عن ظاهرها المقتضية أنها لا تعمل إلا في بعض الحين، مع أن سيبويه والجمهور نصوا على أنها تعمل في اسم الزمان مطلقاً لفظ الحين أو غيره وهو الذي في التسهيل، نعم مذهب الفراء أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين وهو ضعيف، فلا ينبغي حمل الناظم عليه وإن كان ظاهره.

وقوله: [وفهم منه أنه لا يجوز إثباتهما الخ] علل ذلك بأن لات شبيهة بليس الاستثنائية في نحو: قام القوم ليس زيداً، فكما لا يذكر بعد ليس هذان الجزءان، فكذلك بعد لات الشبيهة لها، إلا أن ليس لا يذكر اسمها فقط، ولات يذكر إما اسمها أو خبرها، فهذا فرع تصرفوا فيه أكثر من أصله.

وقوله: [وتقدير الخبر لهم] الصواب تقديراً لخبر حيناً لهم لقول الناظم: وما للات الخ (لا يقال) هذا مراد كدي (لأنا نقول): تقديره لهم جاراً ومجروراً يقتضي خبريته على القاعدة في تعلق المجرور يكون مطلق. ومعنى مناص فرار. وقد ورد أن بعض المفسرين توقف في معنى قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ أياماً عديدة فخرج للبادية فوجد صبية حصرت نملة وأدارت عليها تراباً والنملة تريد الخروج وهي تقول: لا مناص، فعلم أن معنى مناص فرار، وقرىء: ﴿ولات حين مناص﴾ بجر حين فتكون لات حينئذ حرف جر لا تعمل إلا في الحين أيضاً، والله أعلم.

أفعال المقاربة

لم يقل: كاد وأخواتها مثلاً كما قال: كان وأخواتها، لأن كاد هنا ليست أم الباب، لأنها لا تختص بحكم دون أخواتها، وإنما لم يذكر هذه الأفعال في باب كان، وأفردها هنا بباب لاختصاص هذه الأفعال بأمور عن كان منها: أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً دائماً أو غالباً. ومنها[1]: أن خبرها لا يتقدم على اسمها لكونها ضعيفة بخلاف باب كان، والمقاربة مصدر قارب الصادر من واحد كسافر وليست للمفاعلة.

أفعال المقاربة تغليباً، فالذي لمقاربة الفعل: كاد وكرب وأوشك، والذي للرجاء: عسى واخلولق وحرى، والذي للشروع: أنشأ وجعل وأخذ، وطفق وعلق، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

١٦٤ - كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لٰكِنْ نَدَرْ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ

يعني أن كاد وعسى مثل كان في كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبر كاد وعسى لا يكون في الغالب إلا فعلاً مضارعاً وقد نبه على ذلك بقوله: (لكن ندر. غير مضارع لهذين خبر) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الندور قول الشاعر:

فأُبت إلى فهم وما كدت آيبا ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وقولهم في المثل: عسى الغوير أبؤساً، و (كاد) مبتدأ، وخبره (ككان) و (عسى) معطوف على كاد، و (غير مضارع) فاعل بندر، ومعنى (ندر) قل، و (لهذين) متعلق بندر، و (خبرا) حال ووقف عليه بالسكون على لغة

قول كذي: [تغليباً الخ] إن أراد التغليب في العدد فأفعال الشروع أكثر، وأفعال الرجاء مساوية لأفعال المقاربة، وإن أراد باعتبار التوسط في المعنى لأنها توسطت بين الترجي والشروع في الفعل، فهذا لا يسمى تغليباً لأنه لا يكون إلا بين مزدوجين: كالشمس والقمر، وبين مصطحبين: كالعمرين، وليست هذه مصطحبة ولا مزدوجة، فالصواب أن المراد بالتغليب أن عملها أكثر من القسمين الأخيرين، وقول الموضح أنه مجاز مرسل مردود.

وقوله: [وقد أشار إلى الأول والثاني] أي إلى بعض القسم الأول والثاني، لأنه لم يستوف القسمين معاً في هذا البيت بل به وبما بعده.

(لكن ندر. غير مضارع لهذين خبر) قول كذي: [قوله: فأبت] البيت من الطويل، وقائله تأبط شراً واسمه جابر، ولقب بتأبط شراً قيل: لأنه لقي الغول فقبضه وجعله تحت إبطه، وقيل: إنه حمل سيفاً له فقيل لأمه: أين ذهب؟ فقالت: تأبط شراً، وسبب إنشاده لهذه القصيدة التي من جملتها هذا البيت، أن لحيان قبيلة من هذيل كانت تطلبه لأنه كان يغير عليهم، فتدلى يوماً من أعلى جبل لقطع عسل وتحته صخرة ملساء تصل إلى قعر الجبل، فعلم به لحيان وأشرفوا عليه وأيقن بالهلاك فقال لهم: أصعد إليكم وأفدي نفسي منكم فأبوا، فاحتال على أن صب العسل على الصخرة الملساء وجعل صدره عليها حتى وصل لقعر الجبل سالماً وهم يتعجبون منه، وكان بين الموضع الذي تدلى منه والموضع الذي نزل فيه مسيرة ثلاثة أيام في أصل الجبل، ومعنى أبت، رجعت إلى فهم بفتح الفاء وسكون الهاء قبيلته. وما: النافية، وكاد: فعل المقاربة، والتاء اسمها، وآيباً: خبرها أي: وما كدت راجعاً لأني كنت في يد العدو، وكم خبرية، ومثلها بالجر مضاف إليه ما قبله، وفارقتها: فعل وفاعل ومفعول خبركم وضمير مثلها للحيان عدوه لا لفهم قبيلته خلاف ما في التصريح، وتصفر: مضارع صفر من باب تعب أي تلهف كيف نجا بعد أن كان في يدهم، والشاهد في آيباً حيث وقع خبراً لكاد وهو مفرد وروي: ما كنت آيباً وحينئذ لا شاهد فيه.

وقوله: [وقولهم في المثل عسى الخ] نسب في التصريح تبعاً لغيره هذا المثل للزباء، وذلك أن الزباء بعثت قصيراً اللخمي ليأتي بالتحف إليها من العراق، فحمل الرجال في الصناديق بيدهم السيوف وأتى من جهة الغار على غير الطريق المعروفة، فرأت الدواب تسير سيراً غير معتاد فقالت: عسى الغوير أبؤساً، فصار مثلاً يضرب لمن توجه

ربيعة، ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالاً وخبر هو الفاعل بندر، إلا أن في هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل، وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل. ثم قال:

١٦٥ ـ وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

يعني أن اقتران المضارع الواقع خبراً لعسى بأن كثير كقوله عز وجل: ﴿عسى الله أن يتوب عليهم﴾ وخلوه منها قليل كقول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

للشر من جهة خاصة، وهو مشكل فإن الزباء كانت رومية فكيف يستشهد بكلامها؟ والحق أن ناساً كانوا في غار فسقط عليهم فقالوه فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر، نعم الزباء استشهدت به، والغوير: اسم عسى ماء لكليب، وأبؤساً من البأس خبر عسى، والبأس: الشدة والقوة، والشاهد في وقوع أبؤساً خبراً لعسى وهو مفرد.

ثم إن كلام الناظم معترض من وجهين: الأول في الاستدراك بلكن فإنه يقتضي مساواة المشبه وهو كاد وعسى للمشبه به وهو كان في جميع أحكام كان إلا فيما استدرك، وليس كذلك لقول السيوطي: إن المشبه يخالف المشبه به في أمور منها: أن خبر هذين الفعلين بل وغيرهما من سائر أفعال الباب لا يتقدم عليها اتفاقاً بل ولا يتوسط بينها وبين اسمها. ومنها: أن الخبر هنا لا بد أن يرفع ضميراً يعود على الاسم.

الثاني: أن قوله غير مضارع شامل للاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الإسمية والفعلية الغير المضارعية، فيقتضي أن جميع ذلك وقع خبراً، لهذين الفعلين إلا أن ذلك نادر، مع أنه لم يسمع من ذلك إلا وقوع المفرد خبراً دون غيره، ولهذا اقتصر المكودي في التمثيل على المفرد.

وقوله: [إلا أن في هذا الوجه صاحب الخ] بل كذلك هو نكرة في الوجه الأول. لأن أضافة غير لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً. وقوله: [وهو قليل الخ] بل هو كثير لقوله فيما يأتي إن لم يتأخر.

(وكونه بدون أن بعد عسى نزر)، قول كدي: [كقوله عز وجل: ﴿عسى الله الخ﴾] استشكل بأن أن مصدرية يؤول ما بعدها بمصدر والتقدير: والله أعلم عسى الله التوبة، والمصدر اسم للمعنى، واسم المعنى لا يخبر به عن الذات، وأجيب بأنه على حذف مضاف، إما قبل الاسم أي: عسى أمر الله التوبة، أو قبل الخبر أي: عسى الله ذا توبة، وبه ينتفي الإشكال.

وقوله: [كقوله: عسى الخ] البيت من الوافر، وقائله: رجل ركب البحر فانكسرت به المركب فمكث على لوح ثلاثة أيام فلما أيس من نفسه أنشأ يقول:

إذا شاب الغراب أتيت أهلي وصار القار كاللبن الحليب

فهتف به هاتف من البحر فقال: عسى الخ، فنظر فإذا سفينة تلوح فأشار إليهم فحملوه، والقار بالقاف الزفت، والحليب بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، وقيل: قائله هدبة بن خشرم العذري وذلك أنه قتل رجلاً وله ولد صغير فحبسه معاوية رضي الله عنه حتى كبر الولد فعرض على الولد سبع ديات فأبى إلا قتله، فأنشد قصيدة من جملتها هذا البيت

ثم قال: (وكاد الأمر فيه عُكِسا) يعني أن القليل في عسى وهو خلوه من أن هو الكثير في كاد نحو قوله عز وجل: ﴿وما كادوا يفعلون﴾ والكثير في عسى وهو اقترانه بأن هو القليل في كاد كقول الشاعر: قد كاد من طول البلى أن يمصحا.

و(كونه) مبتدأ، و(بدون) متعلق به، وكذلك(بعد) و(نزر) خبر المبتدأ، و(كاد) مبتدأ، و(الأمر) مبتدأ ثان وخبره(عُكِسا) والجملة خبر المبتدأ الأول. ثم قال:

١٦٦ - وَكَعَسَى حَرَى وَلٰكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلَا

يعني أن(حرى) مثل(عسى) في المعنى الذي هو الرجاء، قيل: ولم يذكر حرى في هذا الباب غيره. ثم

أيام كونه في السجن، ولما أمر معاوية بقتله وكانت له زوجة يحبها أرسل إليها ليلاً فجاءته في لباس وطيب فحدثها وجامعها وبكى وبكت، فلما أخرج للقتل التفت فرأى زوجته فأنشد شعراً يطلب منها عدم تزويجها بعده، فعمدت المرأة إلى السكين التي في يد الجزار فأخذتها وقطعت أنفها وقالت له: أتخاف بعد هذا النكاح؟ فرسف في قيوده وقال: الآن طاب الموت ثم قال: بلغني أن المقتول يعقل ساعة بعد ساعة قتله فإن كان كذلك فأنا أقبض رجلي وأطلقها ثلاثاً، فلما قتل فعل ذلك، وهو الذي قتل صبراً بعد عهد رسول الله ﷺ.

ثم إن الرواية الأولى يناسبها فتح التاء من أمسيت، والثانية يناسبها ضم التاء، والكرب: الحزن يأخذ بالنفس اسم عسى، وجملة يكون خبرها، ثم يحتمل أن تكون تامة، ويحتمل أن تكون ناقصة، وفرج فاعل أو اسمها وفيهما معاً نظر من جهة الصناعة لأن شرط المضارع الواقع خبراً لهذه الأفعال أن يرفع ضميراً يعود على اسمها وهنا رفع ظاهراً، وتمحل بعضهم فجعل في يكون ضميراً يعود على اسمها الذي هو الكرب، وفرج: مبتدأ مؤخر، ووراء: خبر مقدم، والجملة خبر يكون.

(وكاد الأمر فيه عكسا)، قول كدي: [بحيث لا ... كاد البلى] هذا عجز بيت من الكامل قائله رؤبة يصف به ربع حبيبته بأنه من طول ممر الليالي والأيام عليه كاد أن لا يبقى له أثر وصدر البيت: ربع عفاه الدهر دأباً فامحى. ومعنى عفا: اندثر، فامحى: بتشديد الميم وأصله فانمحى فأبدلت النون ميماً وأدغمت في الميم الأصلية، والبلى: بكسر الباء مقصور ممر الليالي والأيام واسم كان ضمير عائد على الربع، وكذلك فاعل يمصحا بتقديم الصاد على الحاء بمعنى يندرس ويضمحل، والشاهد في اقتران خبر كاد بأن.

(وكعسى حرى)، قول كدي: [مثل عسى في المعنى] مثله في المرادي والسيوطي وابن عقيل قيل: وفيه نظر لأن الناظم لم يتعرض لمعنى عسى حتى يشبه بها في ذلك، وليس الناظم بصدد ذكر المعاني والصواب أنها شبيهة بها في رفع الاسم ونصب الخبر اهـ.

(قلت:) المحق أن الصواب مع الشراح، وأن الناظم وإن لم يذكر معنى عسى فإن معناها مشهور فصح التشبيه به، وحمله على هذا فيه مزيد فائدة، وأما عملها العمل المذكور فهو معلوم من ذكر هذه الأفعال التي من جملتها حرى في هذا الباب، فالتشبيه غير محتاج إليه بالنسبة للعمل.

وقوله: [ولم يذكر حرى] تبع في هذا أبا حيان حيث قال: لم أقف عليها للغوي ولا نحوي غير ابن مالك،

قال: (ولكن جعلا خبرها حتماً بأن متصلا) يعني أن حرى وإن كانت بمعنى عسى فهي مخالفة لها في الاستعمال بلزوم خبرها أن(فحرى) مبتدأ وخبره(كعسى) (خبرها) مرفوع بجعل، (متصلا) مفعول ثان بجعل، (وحتماً) حال من الضمير المستتر في متصلا أو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: اتصالاً حتماً أي واجباً. ثم قال:

١٦٧ ـ وَأَلْـزَمُـوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْـلَ حَـرَى وَبَـعْـدَ أَوْشَـكَ انْتِـفَـا أَنْ نَـزُرَا

يعني أن أخلولق لا يستعمل خبرها إلا مقروناً بأن فهي إذاً(مثل حرى) إلا أنه لم ينبه على أنها شبيهة في المعنى بعسى كما نبه على حرى، وقد تقدم إنها من باب عسى فتقول: اخلولق زيد أن يفعل، ولا يجوز يفعل، وقوله: (وألزموا) يعني العرب، و(اخلولق) مفعول أول بألزموا، و(أن) مفعول ثان ويجوز العكس، (مثل) منصوب على الحال من اخلولق.

ثم قال: (وبعد أوشك انتفا أن نزرا) يعني أن خلو خبر أوشك من أن قليل فهي في ذلك كعسى في الاستعمال لا في المعنى، لأن عسى للرجاء، (أوشك) للمقاربة كما تقدم، (انتفا) مبتدأ، (نزر) خبره، (بعد) متعلق بنزر أو بانتفا. ثم قال:

والمحفوظ أن حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع اهـ. وهذا من أبي حيان تحامل على ابن مالك، فإن حرى ذكرها غير واحد من أهل اللغة كالسرقسطي عدها من أفعال هذا الباب، على أن أبا حيان قد عدها في اللمحة من أفعال هذا الباب، فيحتمل أن يكون وقف على صحة ما لابن مالك بعد الاعتراض، ويحتمل أن يكون قلده فيها.

• (ولكن جعلا. خبرها حتما بأن متصلا) (إن قيل) : ما الفرق بين عسى وحرى مع أن كلاً منهما للرجاء؟ (فالجواب) : أن الرجاء مع عسى أقوى من الرجاء مع حرى، فصح إسقاط أن مع عسى لقوتها ولم يصح مع حرى لضعفها. قول كدي :[من الضمير المستتر في متصلا] الأولى أنه حال من الاتصال المفهوم من متصلا، ويدل لهذا الاحتمال الثاني عنده.

(وألزموا اخلولق أن مثل حرى) ، قول كدي :[إلا أنه لم ينبه الخ] هذا كلام غير صحيح لأنه بناه على أن التشبيه في قول الناظم مثل حرى في كون خبرها مضارعاً مقروناً بأن، وهذا الحمل لا فائدة فيه إذ هو معنى قول الناظم: (وألزموا اخلولق أن) فالصواب أن معنى التشبيه أن اخلولق مثل حرى في المعنى الذي هو الرجاء فسقط قوله: إلا أنه الخ.

(وبعد أوشك انتفا أن نزرا) ، قول كدي :[كعسى في الاستعمال الخ] هذا الكلام والتأويل لا يحتاج إليه إلا لو شبهها الناظم بعسى، فالأولى له أن يشرح كلام الناظم ولا يشبهها بعسى حتى يقتضي الإيهام فيحتاج للتأويل.

وقوله :[وبعد متعلق بنزر أو بانتفا] قيل: يلزم على تعلقه بنزر تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وعلى تعلقه بانتفا تقديم الصلة على الموصول، لأن انتفا مصدر وما بعده صلة قال بعض: ويجاب عنهما معاً بأن المعمول ظرف يتوسع فيه، والأولى أنه متعلق بنزر لأن الأصل في العمل للفعل وسئل الزمخشري عن مثل هذا فقال: إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

١٦٨ - وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

يعني أن الأكثر في خبر كرب تجرده من أن وقد يقترن بها قليلاً كقول الشاعر:

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا

وأشار بقوله: (في الأصح) إلى مخالفة قول سيبويه فإنه لم يذكر فيها غير التجريد من أن، ويقال: كرب بفتح الراء وكرب بكسرها والأول أفصح، و(مثل) مبتدأ، و(كرب) خبره، ويجوز العكس، و(في الأصح) متعلق بمثل. ثم قال: (وترك أن مع ذي الشروع وجبا) يعني أن الأفعال الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بأن، لأنها دالة على الحال، وأن للاستقبال فتنافيا، و(ترك أن) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(وجب) خبره، و(مع) متعلق بترك. ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال:

١٦٩ - كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

(ومثل كاد في الأصح كربا) ، قول كدي: [يعني أن الأكثر في خبر كرب الخ] جعل التشبيه بكاد في خصوص كون الاقتران قليلاً والتجرد كثيراً، ومثله في المرادي وابن عقيل والسيوطي، والحق أن التشبيه عام فيما ذكر وفي العمل والمعنى، فيكون أشار بالأصح للرد على ما اقتصر عليه سيبويه فيها من خصوص التجرد، وللرد على ابن الحاجب الذي جعلها من أفعال الشروع. وقوله: [كقول الشاعر: سقاها الخ] البيت من الطويل، وقائله أبو زيد الأسلمي من قصيدة يهجو بها ابراهيم بن هشام، وكان أبو زيد قصد إبراهيم بن هشام والي المدينة مادحاً له ليصله، فلقيه السعدي الشاعر فقال لأبي زيد: هلم نشترك فيما يصل إلينا من المدح، فقال أبو زيد: لا والله لأني أمدح الملوك وأنت تمدح مطلق الناس، فلما وصلا إلى المدينة سار أبو زيد إلى إبراهيم فمدحه بقصيدة منها قوله: يا ابن هشام يا أخا الكرام، فقال له إبراهيم: جعلتني أخا الكرام ولم تجعلني منهم فأمر به فضرب بالسياط فهجاه بقصيدة من جملتها هذا البيت.

وأما السعدي فمدح آل الزبير فأعطوه ستين وسقاً من التمر وقالوا له: لك مثلها في كل سنة. وسقى: فعل ماض والهاء مفعوله عائد على العروق المذكورة في الأبيات قبل، وذوو الأحلام: أصحاب العقول الكاملة فاعل سقى، وسجلا: بفتح السين الدلو مملوءاً ماء مفعول ثان بسقى، والظمأ: العطش، والواو في وقد كربت للحال، وأعناقها: بالرفع اسمها، وأن تقطعا: خبرها، وفيه الشاهد حيث قرن بأن وأصله تتقطع بتاءين وتقطع أعناقها إما لشدة الحر أو للذل الذي هن فيه.

وقوله: [إلى مخالفه قول سيبويه] تبع في هذا المرادي وابن الناظم، واعترض ذلك أبو إسحاق الشاطبي بأن الصواب أنه أشار بذلك للرد على ابن الحاجب القائل بأن كرب من أفعال الشروع اهـ. والحق انه رد عليهما معاً كما مر.

(وترك أن مع ذي الشروع وجباً) ، قول كدي: [فتنافيا] أي ما دل عليه الفعل وهو الشروع مع ما دلت عليه أن وهو الاستقبال.

(كأنشأ السائق يحدو) ، قول كدي: [بكاف التشبيه الخ] سبق قلم بل هي للتمثيل وهو الذي يدل عليه كلامه في

فأنشأ ماض دال على الإنشاء، و(السائق) اسمها وهو الذي يسوق الإبل أي يقدمها، و(يحدو) في موضع خبرها، و(طفق) معطوف على أنشأ، ويقال: طفق بفتح الفاء وكسرها، وطبق بالباء مكسورة، وفهم من إتيانه بكاف التشبيه مع أنشأ عدم الحصر فإنه زاد في التسهيل عليها هب. ثم قال:

١٧٠ ـ وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا ... وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضي كما نطق بها الناظم إلا (كاد وأوشك) أما (كاد) فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى: ﴿يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار﴾ وأما (أوشك) فيستعمل منها المضارع كقول الشاعر:

يوشك من فرَّ من منيته ... في بعض غراته يوافقها

ويستعمل منها أيضاً اسم الفاعل وإليه أشار بقوله: (وزادوا موشكا)، ومنه قول الشاعر:

فموشكة أرضنا أن تعود ... خلاف الأنيس وحوشاً يبابا

التوطئة حيث قال: ثم مثل بخمسة الخ، وحاصل ما مر أن هذه الأفعال بالنسبة إلى اقتران خبرها بأن وعدمه أقسام أربعة: وجوب الاقتران وذلك مع حرى واخلولق. امتناع الاقتران مع أفعال الشروع. جواز الوجهين والغالب الاقتران وذلك مع عسى، وأوشك عكسه مع كاد وكرب.

واستعملوا مضارعاً لأوشكا. وكاد، قول كدي: [أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف الخ]علة عدم التصرف أن هذه الأفعال تفيد إنشاء الرجاء أو القرب أو الشروع، والإنشاءات إنما تؤدى في الغالب بالحروف،والحرف وما أشبهه كهذه الأفعال لا يتصرفان.

وقوله: [كقوله: يوشك الخ]البيت من المنسرح، وقائله أمية بن أبي الصلت، ويوشك: بكسر الشين مضارع أوشك، ومن: موصولة اسمها، وفر: بمعنى هرب فعل ماض وفاعله ضمير عائد على من، والجملة صلتها، والمنية: الموت سميت بذلك لأنها مبلغة لكل ما يتمناه الإنسان في الدار الآخرة. وباسم الضد وهو قطعها كل ما يتمناه في الدنيا، وجملة يوافقها خبر يوشك، وفي بعض: متعلق بيوافقها، والغرات: جمع غرة بكسر الغين في الجمع والمفرد الغفلات، والشاهد في وقوع المضارع لأوشك، والمعنى: أن الشخص الذي يفر من الموت في الحرب قد تأتيه منيته وهو غافل منها، فلا فائدة في الفرار حينئذ لأن ما قدره الله لا بد أن يكون.

وقوله: [ومنه قول الشاعر: فموشكة الخ]البيت من المتقارب، وقائله ابن سحيم الهذلي، وموشكة اسم فاعل من أوشك، وأرضنا: اسمها، وأن تعود: خبرها، وخلاف: ظرف بمعنى بعد ومنه قوله تعالى: ﴿فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله﴾ أي بعد رسول الله ﷺ ووحوشا: بمعنى متوحشة حال من فاعل تعود، ويصح أن يكون جمع وحش ويكون على حذف مضاف معمول تعود تقديره مسكن وحش، ويبابا: بفتح الياء المثناة تحت أوله، وباءين موحدتين بعدها بينهما ألف كما ذكره غير واحد من أهل اللغة ومعناه: خراب، وإن كان الجاري على ألسنة المدرسين بيابا بالباء الموحدة، ثم ياء مثناة، ثم قيل فيه توكيد لوحوشاً بمعنى متوحشة ومتخربة، وقيل: معطوف عليه بحذف حرف العطف، والشاهد في موشكة اسم فاعل من أوشك.

وقوله: (واستعملوا)**يعني العرب، و**(كاد)**معطوف على أوشك، و**(لا)**عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد لكنها بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة، والتقدير لأوشك وكاد لا لغيرهما. ثم قال:**

١٧١ - بَعْـدَ عَسَى ٱخْلَوْلَقَ أَوْشَـكَ قَـدْ يَـرِدْ غِنىً بِـأَنْ يَـفْـعَـلَ عَنْ ثَـانٍ فُـقِـدْ

يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي: (عسى)**و**(اخلولق)**و**(أوشك)**تستند لأن يفعل ويستغنى به عن ثاني الجزأين وتكون حينئذ أفعالاً لازمة تكسى بالفاعل فتقول: عسى أن يقول زيد، واخلولق أن يقوم زيد، وأوشك أن تقوم هند، ومنه قوله عز وجل: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾. و**(قد)**في قوله:** (قد يرد)**للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك، واخلولق وأوشك: معطوفان على عسى على حذف العاطف، وينبغي أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة، لأن الكاف من أوشك مدغم في القاف بعد قلبه قافاً لأجل استقامة الـوزن، و**(غنى)**فاعل ليرد، وبأن متعلق بغنى لأنه مصدر، وكذلك عن وبعد في أول البيت متعلق بيرد. ثم قال:**

١٧٢ - وَجَـرِّدَنْ عَـسَى أَوِ ٱرْفَـعْ مُـضْمَـرَا بِـهَـا إِذَا ٱسْمٌ قَـبْلَهَـا قَـدْ ذُكِـرَا

يعني أن (عسى)**إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتستند إلى أن يفعل، وجاز أن ترفع ضميراً يعود على الاسم السابق، ويظهر أثر الاستعمالين في التأنيث والتثنية والجمع فنقول على الاستعمال الأول: هند عسى أن تفعل، والزيدان عسى أن يفعلا، والزيدون عسى أن يفعلوا، والهندات عسى أن يفعلن.**

وعلى الاستعمال الثاني: هند عست أن تفعل، والزيدان عسيا أن يفعلا، والزيدون عسـوا أن يفعلوا،

وقوله: [لا لغيرهما] جعل الضمير المنوي ضمير أوشك وكاد، وهذا أحد الاحتمالين في النظم، وهو معترض لأنه يقتضي أنه لم يسمع مضارع من هذه الأفعال إلا لكاد وأوشك وهو باطل لأنه سمع أيضاً لاثنين: جعل وطفق، قالوا: جعل، يجعل، وطفق يطفق كعلم يعلم، وطفق يطفق كضرب يضرب، والاحتمال الثاني أن يكون الضمير المنوي مفرداً عائداً على المضارع وهو باطل أيضاً لأنه يقتضي أنه لم يسمع غيره فيكون منافياً لقوله، وزادوا موشكاً ولاستعمالهم المصدر لاثنين منها وهما: طفق وكاد وطفوقاً قالوا: طفقاً وكوداً ومكادة، قيل: ولا يمكن الجواب.

(بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد)، **قول كدي:** [وتكون حينئذ أفعالاً لازمة] أي تامة، هذا ظاهر كلام الناظم هنا حيث قال عن ثان وهو مذهب الجمهور، وذهب الناظم في جميع كتبه إلى أنها ناقصة وعليه حمل بعض الشراح كلامه هنا بل قال: أن الناظم نص على المتوهم وإن كان الكلام على حذف الواو مع ما عطفت أي عن ثان وأول، إذ الاستغناء عن الشيء فرع الاحتياج إليه.

وقوله: [وينبغي أن ينطق الخ] أشار بهذا إلى أن الإدغام غير واجب وهو كذلك، لأن شرط وجوبه أن يكون الحرفان في كلمة واحدة كقل وشد لقول الناظم: أول مثلين محركين في كلمة أدغم. فإن كانا في كلمتين كان جائزاً نحو: جعل لك، إلا أن تسكين الكاف في أوشك واجب هنا للوزن وإن لم يقع إدغام.

(وجردن عسى أو ارفع مضمرا)، **قول كدي:** [جاز أن تجرد من الضمير] **أي وتكون تامة. قوله:** [جاز أن ترفع ضميرا] أي وتكون ناقصة.

والهندات عسين أن يفعلن، وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها، والصواب أن ذلك في الأفعال الثلاثة المذكورة إذ لا فرق، وعليه شراح المرادي. وقوله: (وجردن عسى) يعني من الضمير، و(عسى) مفعول يجردن، و(أو) للتخيير، و(بها) متعلق بارفع، و(قبلها) متعلق بذكر، و(اسم) مرفوع بفعل مضمر يفسره (ذكر). ثم قال:

١٧٣ ـ وَٱلْفَتْحَ وَٱلْكَسْرَ أَجِزْ فِي ٱلسِّينِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَٱنْتِقَا ٱلْفَتْحِ زُكِنْ

يعني أن عسى إذا أسندت إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائبات نحو: عسيت، وعسيت، وعسيت، وعسيتما، وعسيتم، وعسيتن، يجوز في سينه الفتح والكسر، والفتح أجود، وبه قرأ غير نافع، ولذلك قال: (وانتقا الفتح زكن) أي واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو: عسيت تعميم المثل المتقدمة فإنها كلها مثل نحو: عسيت فيما ذكر، وقوله: (والفتح) مفعول مقدم بأجز، و(الكسر) معطوف عليه، و(انتقا الفتح زكن) جملة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

وقوله: [والصواب أن ذلك الخ] اعترض كلام الناظم من وجوه ثلاثة: أحدها: ما في المكودي. وثانيها: أن هذا الحكم مفرع على التمام والنقصان السابقين والناظم يقتضي أنه مستأنف. الثالث: هذان الوجهان يصحان تقدم الاسم نحو: زيد عسى أن يقوم، أو تأخر نحو: عسى أن يقوم زيد، والناظم يقتضي أن ذلك خاص بما إذا تقدم الاسم فلو قال بدل البيت:

فجردنهن أو ارفع مضمرا ... بهن واسم قبل أو بعد عرا

لم يرد عليه اعتراض، فينتفي الأول الذي عند المكودي من النون العائد على الثلاثة، وينتفي الثاني بالفاء المفرعة في فجردنهن، وينتفي الثالث بقوله: واسم قبل أو بعد عرا.

(لا يقال): هذا البيت لا فائدة فيه لأن عسى ناقصة أو تامة وقد تقدما. (لأنا نقول): ذكره يبين لك أن عسى تحتمل التمام والنقصان في مثال واحد.

(والفتح والكسر أجز في السين) هذه المسألة لا ارتباط لها بما قبلها فلذلك فصلها الموضح وقال مسألة. قول كذي: [أو غائبات الخ] هذا هو الصواب، وفي بعض النسخ: أو غائب بدل غائبات وفي بعضها: بالجمع بينهما، وكلاهما غير صواب لأنك تقول: زيد عسى أن يقوم بلفظ واحد اسند للضمير، أو إلى أن يفعل فلا تتغير عسى مع المفرد المذكر الغائب. وقوله: [والفتح أجود] وجه بخفته وبأنه اللغة المشهورة وبعدم مخالفة عسى المسندة إلى الضمير مع المسندة إلى الظاهر، والله أعلم.

إنَّ وأخواتها

هذا هو الباب الثالث من النواسخ فقوله:

١٧٤ ـ لإنَّ أنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

قد تقدم أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان، وإلى ذلك أشار بقوله: (عكس ما لكان من عمل) ومعنى (إن وأن) للتوكيد، و(ليت) للتمني، و(لكن) للاستدراك،

إنَّ وأخواتها

قول كدي: [هذا هو الباب الثالث الخ] اعترض هذا بأنه إن عنى بالثالث من النواسخ باعتبار العمل فهذا هو الثاني، وإن عنى باعتبار الأبواب فهذا هو الرابع، وقد يقال: إن كلام كدي صحيح على بعد بأن يقال: إنه راعى بأبي كان وأفعال المقاربة باباً واحداً لاشتراكهما في الفعلية، وباب ما ولا الخ ثانياً، فيكون هذا ثالثاً.

(لإن أن ليت لكن لعل) إنما عملت النصب والرفع، وإن كان المناسب لاختصاصها بالاسم أن تعمل الجر لأنها أشبهت أفعالاً تامة متصرفة، أشبهتها في اللفظ والمعنى، أما اللفظ: فلأنها ثلاثية ورباعية وخماسية كما تكون الأفعال: وأما في المعنى: فلأنها بمنزلة أكدت وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت، وانما لم يقدم مرفوعها على منصوبها لإظهار قوتها على ما الحجازية، لأن ما شبيهة بفعل واحد وهو ليس لا غير، ولم تشبهها إلا في المعنى.

قول كدي: [ومعنى إن وأن للتوكيد الخ] الأولى حذف اللام من التوكيد ومما بعده، ثم اعلم أن المقرر في علم المعاني أن المخاطب بمضمون الكلام إما أن يكون خالي الذهن من النسبة، أو شاكاً فيها، أو منكراً لها، أو غالباً بها، فخالي الذهن يلقى إليه الكلام غير مؤكد، لأنه مهما ألقي إليه الكلام غير مؤكد ثبت في ذهنه لعدم ما يعارضه فيه، فالتأكيد بالنسبة إليه ضائع، وهم يقتصرون في تراكيبهم على قدر الحاجة، والشاك يلقى إليه الكلام مؤكداً استحساناً لإزالة الشك الذي في قلبه، والمتكر يجب أن يؤكد له الكلام على قدر إنكاره قوة وضعفاً، قال تعالى: ﴿إنا إليكم مرسلون﴾ فلما بالغوا في الإنكار زيد التأكيد باللام فقال تعالى: ﴿إنا إليكم لمرسلون﴾ وأما العالم بالنسبة فلا يخاطب بما علمه عدم الفائدة إلا إذا نزل منزلة واحد من هذه الثلاثة، وما اقتضاه الموضح وصرح به في التصريح مردود بما يعلم بالوقوف على حاشية والدنا.

وقوله: [وليت للتمني] هو أو طلب مالا طمع فيه وما فيه عسر، فالأول نحو قوله:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

فعود الشباب مما لا طمع فيه، وهذا القسم هو الغالب. ومثال الثاني قول منقطع الرجاء، ليت لي مالاً فأتصدق به، فوجد أن الفقير للمال عسير، وهذا القسم غير غالب، ثم التمني يكون في الممنوع والممكن دون الواجب، فلا يقال: ليت غداً يجيء لأن مجيئه واجب.

قوله: [ولكن للاستدراك] هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه عنه، فالأول نحو زيد

و(لعل) للترجي والإشفاق، و(كأن) للتشبيه، وما بعد إن معطوف عليه على إسقاط العاطف، و(عكس) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(ما) موصولة وصلها لكان، و(من عمل) متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به لكان. ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال:

١٧٥ - كَـإِنَّ زَيْـداً عَـالِـمٌ بِـأَنِّـي كُـفْـءٌ وَلٰكِـنَّ ٱبْـنَـهُ ذُو ضِـغْـنِ

والكفء: المثل، والضغن: الحقد والعداوة. ثم قال:

١٧٦ - وَرَاعِ ذَا التَّـرْتِيبَ إلَّا فِي الَّـذِي كَلَيْتَ فِيهَـا أَوْ هُنَـا غَيْـرَ ٱلْبَـذِي

لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله مرتبة فقدم فيها الاسم على الخبر وهو الأصل، نبه على أن هذا الترتيب

شجاع، فيتوهم المتوهم أنه كريم، لأن من جاد بنفسه يجود بماله غالباً من باب أحرى فترفع ما توهم ثبوته بقولك: لكنه ليس بكريم. ومثال الثاني: زيد شجاع لكنه بخيل، وعبارة التصريح غير محررة ولكن بسيطة، وقيل مركبة من لا، والكاف الزائدة لا التشبيهية وان وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وقوله: [ولعل للترجي] يكون في المحبوب نحو: لعل الحبيب قادم، ويكون للإشفاق وهو المكروه نحو: لعل زيداً هالك. (فرع): قد ينتصب الجزءان بعد إن وأخواتها، فعنه عليه الصلاة والسلام: «إن قعر جهنم لسبعين خريفاً» ومنه:

خـاط لـي عـمـرو قـبـاء لـيـت عـيـنـيـه سـواء
فـسـل الـنـاس جـمـيـعـاً أمـديـحـاً أم هـجـاء

فنصبت ليت الجزأين، وكان عمرو هذا أعور، فلم يعلم أمدحه بأنه ليت عينيه معاً صحيحان، أو هجاء أي ليت العين الأخرى الصحيحة مثل السقيمة. ويذكر أن المأمون تزوج ببوران بنت الحسن فأصدقها ألف خمار من الياقوت وبسط الفرش المنسوجة بالذهب وأوقد شموع العنبر العظيمة، وقد كان قبل الوليمة أعد مائة وأربعين بغلاً لحمل الطعام لدار الطبخ مدة من عام ثلاث مرات كل يوم، وجاء نحو ثلاثين مركباً لحضور الوليمة حاملة الجوائز، فمدحه الشعراء فأعطى جميعهم وترك واحداً منهم فقال: إن أدمت حرماني جعلت فيك شعراً لا يعرف الناس أمدحتك فيه أم هجوتك؟ فقال: لا أعطيك إلا أن تفعل، فقال:

بـارك الله لـلـحـسـن ولـبـوران فـي الـخـتـن
يـا إمـام الـهـدى ظـفـر ت ولـكـن ببنت مـن

فلم يعلم ببنت من في الرفعة والجلالة أو في الاحتقار، ثم قال له: هل سمعت هذا أو ابتكرته؟ فقال: أخذته من خاط لي عمرو الخ.

(وراع ذا الترتيب إلا في الذي) لا يقال له: ما الفرق بين هذه الأحرف وما الحجازية حيث جاز توسط الخبر هنا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وامتنع مع ما لأنا نقول: هذه الأحرف أقوى لأنها شبيهة بالأفعال المتصرفة لفظاً ومعنى كما علمت، بخلاف ما الحجازية فلم تشبه إلا فعلاً جامداً وهو ليس في خصوص المعنى كما مر فضعفت.

المذكور مراعى أي محافظ عليه، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله: (كليت فيها أو هنا غير البذي) والبذي: الفاحش النطق، وذا: مفعول براع، والترتيب: نعت لذا، وإلا: استثناء، ولا بد من تقدير حذف في كلامه ليستقيم مراده، والتقدير: وراع هذا الترتيب إلا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً (كليت فيها) فالذي على هذا نعت لمحذوف وهو المثال. ثم قال:

١٧٧ ـ وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

يعني أن الهمزة المكسورة تفتح إذا سد المصدر [١] مسدها، أي إذا ولت هي وما بعدها بمصدر، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو: يعجبني أنك قائم أي قيامك، وفهم من قوله: (وهمز إن افتح) أن الأصل إن المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين، وقوله: (وفي سوى ذاك اكسر) يعني إذا لم يسد المصدر مسدها، ثم إن أن في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، وقسم يجوز فيه الفتح أو الكسر، وقسم يجب فيه الفتح. ثم ذكر المواضع التي يجب فيها الكسر وهي ستة مواضع:

الأول: أن تقع في الابتداء وهو المشار إليه بقوله:

وقوله: [فإنه يجوز الخ] إلا أنك إذا أردت تقدير متعلق الخبر الظرف قدر مؤخراً عن الاسم، وقد يجب تقديم الخبر الظرف على الاسم إذا عاد عليه ضمير من الاسم نحو: إن في الدار ساكنها، وقد يجب التأخير للخبر ولو كان ظرفاً إذا كان الخبر مقروناً بلام الابتداء نحو: إن زيداً لفي الدار، وأما تقديمه على الأدوات فلا يصح.

(وهمز إن افتح لسد مصدر) قول كدي: [وهو أشهر القولين] الأولى الأقوال لأنها ثلاثة. قيل: المكسورة أصل، وقيل: المفتوحة، وقيل: كل منهما أصل، ووجه اختيار كون المكسورة أصلاً بوجوه منها: أن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد، وإن المفتوحة مؤولة بمفرد، والذي يلزم طريقة لا يؤول معها أصل لما يؤول، ثم إنه يسد المصدر مسدها وجوباً في ثمانية مواضع انظرها في التوضيح، وعبر الناظم بمصدر ولم يعبر بمفرد إشارة، إلا أنه إذا أولت بمفرد غير مصدر لا تفتح وهو كذلك نحو: ظننت زيداً إنه قائم، فتكسر إن لأن الجملة في معنى مفرد غير مصدر وهو قائم مفعول ثان لظننت.

وقوله: [ثم ان إن في ذلك على ثلاثة الخ] الأولى أن يأتي بهذا التقسيم قبل قوله سابقاً: وهمزان الخ، بأن يجعل التي يجب فتحها هو القسم الأول، ثم التي يجب كسرها، ثم ما يجوز فيها الوجهان ليوافق صنيع الناظم، إذ كلامه يقتضي أن الناظم قدم المكسورة وليس كذلك. (فإن قلت): لم قدم الناظم المفتوحة مع أن المكسورة أصل؟ (قلت): لأن الكلام على المفتوحة قليل على إجمال الناظم، والكلام على المكسورة أكثر، وعادتهم تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرعوا لغيره.

---

(١) قول المكودي إذا سد المصدر الخ يعني مصدر خبرها إن كان مشتقاً أو كونه عاماً إن كان جامداً.

١٧٨ ـ فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ إنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

أي في ابتداء الكلام، ودخل فيه صورتان: الأولى: أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى: ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ والأخرى أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿ألا إن أولياء الله﴾.

الثاني: أن تقع في بدء الصلة وهو المشار إليه بقوله: (وفي بدء الصلة) أي وفي أول الصلة نحو قوله عز وجل: ﴿وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء﴾، واحترز بقوله في بدء صلة من الواقعة في حشو الصلة فإنه يجب فتحها نحو: جاءني الذي في ظني أنه قائم.

الثالث: أن تقع جواباً للقسم وهو المشار إليه بقوله: (وحيث إن ليمين مكملة) أي وحيث تكون إن جواباً للقسم فإنها حينئذ مكملة للقسم، وشمل المقترن خبرها باللام نحو: ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر﴾، والمجرد منها نحو: ﴿حم والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾.

الرابع: أن نحكي: بالقول وهو المشار إليه بقوله:

١٧٩ ـ أوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أوْ حَلَّتْ مَحَلْ   حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإنِّي ذُو أمَلْ

ومثله قوله تعالى: ﴿وقال الله إني معكم﴾.

الخامس: أن تحل محل الحال وهو المشار إليه بقوله: (أو حلت محل حال كزرته وإني ذو أمل).

وشمل صورتين الأولى: أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله (كزرته وإني ذو أمل)، ومثله قوله عز وجل:

(فاكسر في الابتداء)، قول كدي: [أي في ابتداء الكلام] جعل الابتداء في النظم ضد الحشو والوسط وهو الصواب، ووجهه أنها لو فتحت في الابتداء لكان مبتدأ بلا خبر، وليس المراد بالابتداء المبتدأ الذي له الخبر، فإن هذه يجب فتحها لتسد المصدر مسدها نحو: ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض﴾ أي رؤيتك فهي مبتدأ، ومن آياته خبر مقدم.

(وفي بدء صلة) إنما وجب الكسر هنا لأن صلة الموصول غير أل لا تكون إلا جملة أو شبهها.

قول كدي: [فإنه يجب فتحها الخ] لتأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ، وفي ظني خبر والجملة صلة، والتقدير: جاء الذي قيامه في ظني، وظاهر كدي أنها مهما وقعت وسط الصلة إلا وجب فتحها، وليس كذلك بل يجب كسرها أيضاً إذا كانت خبراً عن اسم عين نحو: جاء الذي أبوه إنه قائم، فلو فتحت لقيل: الذي أبوه قيام، فيكون فيه الإخبار بالمصدر عن اسم الذات، وهو لا يصح إلا بتأويل فيكون هنا تأويلان.

(وحيث إن ليمين مكملة) وجهه: أن جواب القسم لا يكون إلا جملة.

(أو حكيت بالقول) وجهه أن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها، وأخذ من قوله: حكيت أنها إن ذكرت بعد القول من غير حكاية فتحت نحو: أخصك بالقول أنك فاضل، لأنها على حذف الجار.

(أو حلت محل حال)، قول كدي: [كقوله عز وجل ألا إنهم الخ] رده في التصريح وقال: الصواب أن الكسر

﴿كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾. والثانية: أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى: ﴿ألا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق﴾.

والسادس: أن يقترن خبرها باللام وهو المشار إليه بقوله:

١٨٠ ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

ثم مثل ذلك بقوله: (كاعلم إنه لذو تقى) ومنه قوله عز وجل: ﴿والله يعلم إنك لرسوله﴾ فيعلم يطلب أن بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر إن فقوله: (في الابتداء) متعلق (باكسر)، و(في بدء صلة) معطوف على الابتداء، و(حيث) معطوف أيضاً، و(إن) مبتدأ وخبره مكملة، و(حيث) مضافة إلى الجملة، و(ليمين) متعلق بمكملة.

القسم الثاني: وهو ما يجوز فيه كسرها وفتحها، وذكر لذلك أربعة مواضع أشار إلى اثنين منها بقوله:

١٨١ ـ بَعْدَ إِذَا فَجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ ... لا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

يعني أن كسر إن وفتحها جائز بعد إذا الفجائية، وبعد القسم الذي لا يقترن خبرها فيه باللام، فمثال ذلك بعد إذا قول الشاعر:

وكنت أرى زيداً كما قيل سيدا ... إذا أنه عبد القفا واللهازم

لأجل اللام، والحق أنهما علتان كسرت للحال ولأجل اللام والعلل لا تتزاحم، وإنما وجب الكسر هنا مع أنها لو فتحت لأولت بالمفرد، وهو الأصل في الحال، لأنها لو فتحت لأولت بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير.

(وكسروا من بعد فعل علقا. باللام). قول كدي: [فيعلم يطلب أن الخ] ظاهره أن الشاهد إنما هو في يعلم صدر الأية، وأما يشهد فلا شاهد فيه، والحق أن الشاهد فيهما معاً، والتعليق إن كان خاصاً بأفعال القلوب إلا أن يشهد بمعنى يعلم، وإنما وجب الكسر لأنها لو فتحت لزم تسلط العامل عليها، ولام الابتداء لها صدر الكلام تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها.

وقوله: [الحق أن هذا هو القسم الثالث كما مر. وقوله: [وذكر لذلك أربعة مواضع] أشار بهذا إلى أن الموضع الثاني التي يجوز فيها وجهان أكثر من الأربعة التي في النظم وهو كذلك، وأنهاها في التوضيح إلى تسعة.

(بعد إذا فجاءة أو قسم)، قول كدي: [بعد إذا الفجائية الخ] نسبة للفجاءة بضم الفاء والمد وهي الهجوم والبغتة، يقال: فاجأه كذا إذا بغته وهي اسم على الأصح وقيل حرف.

وقوله: [قول الشاعر: وكنت الخ] البيت من الطويل، أنشده سيبويه ولم يعزه لأحد، وأرى: بضم الهمزة مبني للمفعول مضارع أرى المتعدي إلى ثلاثة وأصله: يريني الله زيداً، ثم حذف الفاعل وهو اسم الجلالة فنابت الياء المفعول الأول منابه، وهي من ضمائر النصب لا تصلح أن تكون في محل رفع، فأتي مكانها بضمير رفع مستتر وقلبت الياء الأولى حرف المضارعة همزة بضم أوله ضماً جديداً وفتح ما قبل آخره وهو الراء فصار أرى، فمفعوله الأول الضمير النائب عن الفاعل العائد على المتكلم وزيداً: مفعول ثان، وسيداً: مفعول ثالث، وقول الأزهري وغيره

يروى بكسر إن على القياس لأن إذا الفجائية لا يليها إلا جملة إسمية، وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: فإذا العبودية حاصلة، ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر:

أو تحلفي بربك العلي ... أني أبو ذيالك الصبي

فمن كسرها جعلها جواباً للقسم، ومن فتحها فعلى نية حذف حرف الجر، والتقدير: على أني، وفي (نمي) ضمير مستتر يعود على إن، و(بعد إذا وبوجهين) متعلقان بنمي، و(إذا) مضافة لفجاءة، (أو قسم) معطوف على إذا، و(لا لام) لا واسمها، و(بعده) خبرها، والجملة صفة لقسم والتقدير: نمي أن بعد إذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين، وفهم أن المراد بالوجهين الفتح والكسر من ذكرهما قبل. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله:

يتعدى إلى اثنين سبق قلم، والكاف: حرف جر، وما: مصدرية لا معترضاً بين المفعول الثاني والثالث، والتقدير: كقول الناس فيه، وإذا للفجاءة وعبد القفا: عبد يضرب على قفاه، واللهازم: جمع لهزمة بكسر اللام وهي طرف الحلقوم، والمعنى: كنت أظن زيداً سيداً كما قيل فإذا هو عبد يضرب على قفاه ويلكز تحت حلقومه وأذنه، وخص هذين الموضعين لأن القفا محل الصفع، واللهازم موضع اللكز، والشاهد في كسر إن وفتحها.

وقوله: [لا يليها إلا جملة اسمية] هذا يقتضي أنها إذا كانت مفتوحة لا تكون الجملة اسمية وهو باطل، والحق في تعليل القياس أن الجملة تكون مذكورة بتمامها، ولا حذف مع المكسورة دون المفتوحة.

وقوله: [ومثال ذلك بعد القسم] تبع ظاهر عبارة الناظم، والصواب إخراجها عن ظاهرها بأن يقدر مضاف أي بعد فعل قسم لينتفي بهذا المضاف التناقض بين ما هنا وبين قوله قبل: وحيث إن ليمين مكملة.

وقوله: [قول الشاعر: أو تحلفي] البيت من مشطور الرجز، وقائله رؤبة قد سافر ولم يترك ولداً ولا زوجته حاملاً، فلما قدم وجد ولداً فقالت: هو منك، فأنشد:

لتقعدن مقعد القصي ... مني ذي القاذورة المقلي

أو تحلفي الخ، فأجابته:

لا والذي ردك يا صفيي ... ما مسني بعدك من إنسي
غير غلام واحد فتي ... بعد امرأين من بني لؤي
وآخرين من بني عدي ... وخمسة كانوا على الطري
وستة جاؤوا مع العشي ... وغير تركي ونصراني

فقام إليها وسد فاها وقال: قبحك الله. وقال: والله لولا أني سددت فاها لذكرت الإنس والجن، وطلقها.

فتحلفي: منصوب بحذف النون بأن مضمرة بعد أو التي بمعنى إلى معطوف على مقعد كذا قيل، والظاهر أنه معطوف على تقعدن مجزوم بلام الأمر، فالمعنى: اذكري القصة فأبعدك مني بالطلاق أو احلفي، والشاهد في كسر إن وفتحها.

١٨٢ ـ مَـعْ تِـلْوِفَـا ٱلْـجَـزَا وَذَا يَـطَّرِدُ فِي نَحْـوِ خَيْـرُ ٱلْقَـوْلِ إنِّي أَحْمَدُ

يعني أنه أيضاً يجوز الفتح والكسر في أن الواقعة بعد فاء الجزاءِ نحو: ﴿من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم﴾ قرىء بالكسر على الأصل، لأن الأصل في جواب الشرط أن يكـون بجملة، وبالفتح على تأويل أن بمصدر مجعول خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير: فجزاؤه الغفران، أو العكس والتقدير: فالغفران جزاؤه، (مع) متعلق بنمي في البيت الذي قبله على حذف العاطف والتقدير: نمي جواز الوجهين بعد إذا، وبعد قسم، وبعد فاء الجزاء.

ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله: (وذا يطرد في نحو خير القول إني أحمد) يعني أنه يطرد في هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها، فالكسر على معنى (خير القول إني أحمد) أي خير القول هذا اللفظ الذي أوله إني فيكون من الإخبار بجملة عن مبتدأ في معنى الجملة، لذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، ومعنى الفتح: خير القول حمد الله، ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد. ويكون من باب الإخبار بالمفرد، لأن أن وما بعدها مؤولة بالمفرد فـ(ذا) مبتدأ وهو إشارة إلى جواز الوجهين وخبره (يطرد) (في نحو) متعلق بيطرد، (نحو) مضاف إلى قول مقدر أي في نحو قولك: خير القول. ثم قال:

١٨٣ ـ وَبَعْـدَ ذَاتِ ٱلْكَسْـرِ تَصْحَبُ ٱلْخَبَـرْ لَامُ ٱبْـتِـدَاءٍ نَـحْـوُ إنِّـي لَـوَزَرْ

يعني أن اللام تدخل في خبر إن، وفهم من اقتصاره على إن المكسورة أنها لا تصحب غيرها من أخواتها خلافاً لمن أجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكن، وفهم من قوله: (لام ابتداء) أنها اللام التي تدخل على المبتدأ

(مع تلو فا الجزا) ، قول كدي: [أن يكون بجملة الخ] هذا يقتضي أنه إذا كانت مفتوحة لا يكون بعدها جملة وليس كذلك كما يعلم من كلامه، والحق في العلة أن يقول للسلامة من التقدير بخلافه مع المفتوحة. وقولـه: [والتقدير فجزاؤه الغفران] قدم حذف المبتدأ إشارة إلى أنه أولى، لأنه إذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى لأنه هو المعلوم من الجملة.

(وذا يطرد. في نحو خير القول إني أحمد) ، قول كدي: [وما أشبهه الخ] أي في كون إن خبراً عن قول، والقولان لقائل واحد نحو: قولي أشكر الله.

(فإن قلت) : إن في مثال الناظم غير خبر عن قول والقولان ليس لقائل واحد. (قلت) : جواباً عن الأول لما كان خبر مضافاً إلى القول، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد صار المبتدأ كأنه قول، وعن الثاني بأن أل في القول خلف عن مضاف إليه والأصل: خير قولي حمد الله، فيتحد فاعل القول والحمد. وقوله: [هذا اللفظ] المراد به الكلام الملفوظ به لا اللفظ حقيقة، وإلا كان من قبيل الإخبار بالمفرد.

(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) ، قول كدي: [وفهم من اقتصاره على أن المكسورة الخ] وجه عدم لحاق لام الابتداء بعد غير إن من أخواتها: أن ليت ولعل وكأن تغير معنى الابتداء وتزيل حكمه، إذ معنى ليت أتمنى، ولعل

في نحو: لزيد قائم، خلافاً لمن قال: أنها غيرها، وإنما أخرت للخبر، مع أن كراهية اجتماع حرفي تأكيد، و(الخبر) فاعل بتصحب، و(لام ابتداء) مفعول ويجوز العكس وهو أظهر، و(إني لوزر) محكي بقول محذوف والتقدير نحو: قولك: إني لوزر، والوزر: الحصن. ثم إن مواضع هذه اللام أربعة: الخبر، ومعمول الخبر، والفصل، والاسم، وأشار إلى الأول بقوله:

١٨٤ - وَلَا يَلِي ذِي الـلَّامِ مَـا قَـدْ نُفِيَـا وَلَا مِـنَ الأَفْـعَـالِ مَـا كَـرَضِيَـا

يعني أن هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان الخبر منفياً نحو: إن زيداً لم يقم، ولا الفعل الماضي المتصرف الخالي من قد نحو: إن زيداً لرضي، وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضي في كونه ماضياً متصرفاً خالياً من قد، وفهم منه أنها تصحب المفرد نحو: إن زيداً لقائم، والجملة الإسمية نحو: إن زيداً لأبوه قائم، والفعل المضارع نحو قوله عز وجل: ﴿إن ربك ليحكم بينهم﴾ والماضي غير المنصرف نحو: إن زيداً لنعم الرجل، وبقي من الشروط المفهومة من تمثيله برضي أن لا يلي الماضي (قد) فنبه عليه بقوله:

أترجى: وكأن أشبه، ووضع اللام لتأكيد معنى الابتداء فتنافيا، وأما أن المفتوحة فإن الجملة معها في تأويل المفرد ولا يمكن توكيده، ولكن تدل على أن ما بعدها مطلوب لما قبلها، واللام تؤذن بالاستقلال فتنافيا وإن سمع دخولها في خبر، غير أن المكسورة حكم عليها بالزيادة كقراءة ابن جبير ألا أنهم ليأكلون بفتح أن أو حكم عليها بالشذوذ، وإنما دخلت اللام بعد إن المكسورة لأنها شبيهة بالقسم في التوكيد.

وقوله: (وإنما أخرت للخبر مع أن الخ) جواب عن سؤال مقدر، يقال لام الابتداء لها الصدارة فلم أخرت للخبر؟ فأجاب بقوله كراهية الخ، وأخرت اللام دون أن لأن أن عاملة فهي أقوى.

وقوله: (والوزر الحصن) القاموس: الحصن كل موضع حصين لا يوصل إلى جوفه، وقد سافر بعض المفسرين على معنى قوله تعالى: ﴿لا وزر﴾ حتى وجد أعرابياً يريد شيئاً وجعل يقول: لا وزر فعلم أن معناه لا حصن. ثم إن دخول لام الابتداء في خبر إن المكسورة غير لازم كما يؤخذ من مثاله بقوله سابقاً: عالم بأني الخ، ومن قوله بعد: وتلزم اللام إذا ما تهمل، لأنه لما نص على لزوم اللام إذا أهملت علمنا أنها إذا كانت عاملة لا تلزمها اللام.

وقوله: (ثم إن مواضع هذه اللام الخ) الأولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله: وبعد ذات الكسر الخ، لأن فيه ذكر دخولها على الخبر.

(ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا) إنما لم تدخل في الخبر المنفي لئلا يجمع بين حرفين متماثلين في نحو: لم ولن ولا، وحمل باقي أدوات النفي على هذه الثلاثة، ولم تدخل في الماضي المتصرف الخالي من قد لعدم شبهه بالاسم، ودخلت في الخبر المفرد لشبهه بالمبتدأ، وعلى الجملة الإسمية لأنها مبتدأ وخبر، وعلى الفعل المضارع وعلى الماضي الجامد غير ليس لشبههما بالاسم، ودخلت على الماضي المقرون بقد لشبهه بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم، وشبيه الشبيه شبيه، وبقي على الناظم من الشروط أن لا يتقدم الخبر، وسيصرح بهذا المكودي عند قوله: واسماً حل الخ حيث قال هناك: وفهم من اشتراط الفصل في الاسم الخ.

١٨٥ - وَقَـدْ يَـلِيـهَـا مَـعَ قَـدْ كَـإِنَّ ذَا   لَقَـدْ سَمَـا عَلَى ٱلْعِـدَا مُسْتَحْـوِذَا

وفهم من قوله (قد) أن ذلك قليل. ثم مثل ذلك بقوله: (كإن ذا لقد سما على العدا مستحوذا) ومعنى مستحوذا غالباً لهم. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

١٨٦ - وَتَصْحَبُ ٱلْـوَاسِطَ مَعْمُـولَ ٱلْخَبَـرْ   وَٱلْفَصْـلَ وَٱسْمـاً حَـلَّ قَبْلَهُ ٱلْخَبَـرْ

أي وتصحب اللام معمول الخبر المتوسط، وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو: إن زيداً لعندك قاعد، وإن عمراً لفيك راغب، وإن زيداً لطعامك آكل، و(الواسط) مفعول بتصحب، و(معمول الخبر) بدل منه أو حال، ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر، و(الواسط) حال على مذهب من أجاز تعريف الحال، وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى.

ثم أشار إلى الثالث فقال: (والفصل) أي تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف، أو معطوف على الواسط فلا يحتاج إلى تقدير فعل، ومثاله قوله عز وجل: ﴿وإن ربك لهو العزيز الرحيم﴾ ولم يقيد الفصل بشيء لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطاً بين الاسم والخبر.

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (واسماً حل قبله الخبر) يعني أن لام الابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفي تأكيد، ومثاله قوله عز وجل: ﴿وإن لنا للآخرة والأولى﴾ وفهم مما تقدم أن الخبر في ذلك لا يكون إلا ظرفاً أو مجروراً، وفهم أيضاً من اشتراط الفصل في الاسم أن ذلك مشروط في الخبر أيضاً

(لقد سما على العدا) معنى سما: ارتفع، والعدا بكسر العين: جمع عدو، ولا نظير له، قاله ابن السكيت، ويقال عدا بالضم.

(وتصحب الواسط معمول الخبر) مفهومه أن معمول الخبر إن تأخر فلا تدخل عليه اللام نحو: إن زيداً قاعد في الدار، لطلب اللام التصدير ما أمكن، وهناك شرطان ذكرهما في التوضيح. قول كدي: [على مذهب من أجاز تعريف الحال] هذا إذا قلنا أل في الواسط للتعريف، والأولى أنها زائدة ليكون نكرة فيكون ماشياً على المشهور.

(والفصل) قال المعرب على حذف مضاف أي ضمير الفصل، سمي بذلك لأنه يفصل بين الخبر والوصف ويفرق بينهما، فإذا قلت: إن زيداً لهو القائم، تعين في القائم أن يكون خبر إن لا صفة لزيد لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف، فلو لم تأت به احتمل القائم أن يكون خبراً وأن يكون صفة، فتبقى النفس متشوقة لذكر الخبر، وهو غير ضمير بل صيغته صيغته كما قاله البصريون ويسمى عندهم بالفصل، ويسمى عند الكوفيين بالعماد لأنه يعتمد عليه في تأدية المراد، ولا محل له على كلا القولين لأنه كالحرف.

قول كدي: [فهو مفعول بفعل محذوف] لا معنى لهذا الكلام لأنه يقتضي أن عمراً من نحو: صحبت زيداً وعمراً، يقال مفعول بفعل محذوف ولا قائل به وإلا بطل باب العطف، والصواب ما ذكره بعد.

(واسماً حل قبله الخبر) في كلام الناظم هنا الإيطاء وهو تكرار القافية واتحادها معنى وذلك هنا لفظ الخبر، وفي بعض النسخ خبر بلفظ التنكير للثاني والتعريف للأول، فلا إيطاء.

لاتحاد العلة، ونصب اسماً بالعطف على الفصل أو بفعل محذوف والأول أظهر، وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسم. ثم قال:

١٨٧ - وَوَصْلُ مَا بِذِي ٱلْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى ٱلْعَمَلُ

إذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو: ﴿إنما الله إله واحد﴾ وقد سمع الإعمال في ليت في قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب، وقاس بعضهم عليها سائرها وهو مذهب الناظم لاطلاقه في قوله: (وقد يبقى العمل) و(وصل) مبتدأ، و(مبطل) خبره، و(إعمالها) مفعول، و(بذي الحروف) متعلق بوصل، (وقد يبقى العمل) جملة مستأنفة.

(ووصل ما بذي الحروف مبطل، إعمالها)، قول كدي: [إذا اتصلت ما الزائدة] نكت بقيد الزيادة على الناظم الذي يقتضي أنه مهما اتصلت ما بهذه الأحرف بطل عملها كانت زائدة أم لا، وليس كذلك إذ لو كانت موصولة فلا يبطل العمل معها نحو: إن ما يقضيه الله يكون.

وقوله: [لزوال اختصاصها بالأسماء] أي فيصح حينئذ دخولها على الجمل الفعلية، والأولى للمكودي أن يمثل بنحو قوله تعالى: ﴿قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد﴾ ليكون مثالاً لإهمالها ولدخولها على الأفعال وللمكسورة والمفتوحة.

وقوله: [في قول النابغة الخ] البيت من البسيط، وأشار به إلى قول زرقاء اليمامة وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام، ورأت سرباً من الحمام بين جبلين وكانت لها حمامة واحدة فقالت:

ليت الحمام ليه إلى حمامتيه
ونصفه قديه تم الحمام ميه

فنظر فإذا الحمام الذي رأت وقع في شبكة صياد فالفوه ستاً وستين ونصفها ثلاث وثلاثون، فإذا انضم إلى حمامتها كان الجميع مائة، وإلا للتمني، يروى بنصب الحمام على أنه بدل من هذا أو عطف بيان عليه، فليت حينئذ عاملة ولنا خبرها، ويكون ونصفه بالنصب، ويروى الحمام بالرفع فيكون هذا مبتدأ، أو ليت حينئذ مهملة ونصفه بالرفع، وقد آخر البيت اسم بمعنى حسب وأصله البناء على السكون، وكسر هنا للقافية وهو مبتدأ والخبر محذوف أي فحسبي ذلك، والشاهد على رواية الحمام بالنصب، وعد الصفدي قصة زرقاء من المستحيل وقال: محال أن يتفق هذا لأحد، ثم إن الشاطبي استشكل قد في النظم إن كانت للتقليل كما هو المتبادر من جزمه أو لا ببطلان العمل، وان عرف المصنفين في قد إن دخلت على المضارع أن تفيد التقليل، فالعمل كثير مع ليت، وقيل واجب فكيف يمكن التقليل بالنسبة إليها؟ وإن قلنا أنها للتحقيق اقتضى إن غير ليت من أخواتها يساويها وليس كذلك، قال: ولا جواب له، وليس كل داء يعالجه الطبيب. وأجاب بعض بأنها للتقليل باعتبار الافراد التي يقل عملها مع اتصال ما بها.

١٨٨ - وَجَـائِـزٌ رَفْعُـكَ مَعْـطُوفـاً عَـلَى مَنْصُـوبِ إنَّ بَعْـدَ أنْ تَسْـتَكْـمِـلاَ

يعني أنه يجوز رفع المعطوف على اسم إن بشرط أن تستكمل خبرها نحو: إن زيداً قائم وعمرو، وفهم من قوله(جائز) أن النصب أيضاً جائز وهو الأصل، وفهم من قوله: (بعد أن تستكملا) أنه لا يجوز الرفع في المعطوف على اسمها قبل أخذها الخبر نحو: أن زيداً وعمراً قائمان، ورفع المعطوف على اسم أن بشرطه، إما على العطف على الموضع، وأما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير أن زيداً قائم وعمرو قائم، فيكون من عطف الجمل، وأما معطوف على الضمير المستتر في الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل، و(رفعك) مبتدأ وخبره (جائز) و(معطوفاً) منصوب برفعك، و(على منصوب) متعلق بمعطوف، و(بعد) متعلق بجائز، ويجوز أن يكون متعلقاً برفعك والتقدير: ورفعك معطوفاً على منصوب إن بعد استكمالها الخبر جائز. ثم قال:

١٨٩ - وَأُلْـحِـقَـتْ بِـإنَّ لَـكِـنَّ وَأنْ مِـنْ دُونِ لَـيْـتَ وَلَـعَـلَّ وَكَـأنْ

يعني أنه يجوز أيضاً رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة الهمزة ولكن بالشرط المذكور فمثاله بعد أن قوله

[illegible] ما هنا كافة وقد تكون سبباً في العمل كالتي في إذ ما وحينما فإنها فيهما شرط في العمل، وألغز في ما هذه السيوطي بقوله:

ألا أيهـا النحـوي إن كنت بـارعـاً	وكـنـت لأقـوال الـنـحـاة تـفـصـل
وأحكمت أبـواب الأحاجي بـأسـرهـا	أبن لي عـن حـرف يـولى ويـعـزل

فأجبته بقولي:

أيـا سيـداً حـاز المكـارم جملة	وأضحى لأربـاب العقـول يسائـل
ودام لحـل المشكـلات مـوضحـاً	ونـال بمـا مـا يـرتجي ويؤمـل

[illegible]، قول كدي: [وهو الأصل] ولذا لم يتكلم عليه الناظم هنا لأنه حكم تقرر في بابه وهو عطف النسق، ولم يخالف فيه في هذا الباب غيره. وقوله: [illegible] لأنه إذا عطفنا عمراً المرفوع في مثال المكودي على زيد المنصوب قبل استكمال الخبر لزم في زيد أن يكون توارد عليه عاملان: لفظي وهو إن، ومعنوي وهو الابتداء، فالأول عمل في لفظه، والثاني في محله، وعطف باعتبار ذلك وهو لا يصح بهذا عللوا.

وقوله: [أما العطف على الموضع] أي محل اسم إن هذا ظاهر الناظم، ورده الموضح بأنه لا يصح لزوال الابتداء بدخول الناسخ، ويصير حينئذ لا فرق بين العطف قبل استكمال الخبر وبعده، ورجح الوجهين اللذين ذكرهما المكودي بعد.

وقوله: [وبعد متعلق بجائز الخ] الأولى ما بعده وأنه متعلق برفعك لا غير لما يلزم على تعلقه بجائز الفصل بالمبتدأ الذي هو رفعك وهو أجنبي إلا إذا قلنا جائز مبتدأ ورفعك فاعله على حذف قد يجوز نحو: فائز أولو الرشد.

[illegible] (بإن لكن وأن) لا وجه للتعبير بالإلحاق ولذا قال الشيخ يس: صوابه أن يقول:

عز وجل: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ وبعد(لكن) نحو: ما قام بكر لكن زيد قائم وعمرو، وإنما ألحقت(أن ولكن) بأن لأنهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف النوافي، ثم تمم البيت بقوله: (من دون ليت ولعل وكأن) ولو استغنى عن قوله من دون(ليت) الخ لم يخل بالمعنى. ثم قال:

١٩٠ - وَخُــفِّـفَــتْ إنَّ فَـقَــلَّ ٱلْــعَـمَــلُ ... وَتَــلْزَمُ الــلَّامُ إذَا مَــا تُــهْــمَــلُ

يعني أن إن المكسورة إذا خففت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء نحو قوله عز وجل: ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾ وفهم منه أن إهمالها هو الكثير كقوله تعالى: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ وأل في العمل ما للعهد أي العمل المذكور، وأما بدل من الضمير والتقدير فقل عملها. ثم قال: (وتلزم اللام إذا ما تهمل) يعني أنها إذا أهملت يلزم خبرها اللام، وإنما لزمت اللام للفرق بينها وبين النافية، و(اللام) فاعل بـ(تلزم) والمفعول محذوف تقديره: وتلزم اللام الخبر، وأل في اللام للعهد وهي التي تصحب إن المشددة المتقدم ذكرها، وفهم أنها ليست غيرها خلافاً للفارسي. ثم قال:

ومــثـلهــا فــي ذاك لــكــن وأن ... وامـنعــه فـي ليـت لـعــل وكـأن

قول كدي :[ثم تمم البيت مع قوله بعد ولو استغنى الخ] على هذا جمهور الشراح، وأبدى له الشاطبي نكتة وهي التنكيت على الفراء بإجازته ذلك مع كأن وليت ولعل، ولعل الموضح أشار لشرحه بقوله: ولم يشترط الفراء الشرط الثاني في أي وهو كون العامل إن وأن ولكن، وأيضاً فإنه مفهوم لقب، ولم يعتبره الناظم لضعفه.

(وخففت إن فقل العمل) ، قول كدي: [نحو قوله عز وجل: وإن كلاً الخ] بتخفيف إن ولما وهي قراءة نافع وابن كثير، فإن مخففة من الثقيلة، وكلا بالنصب والتنوين اسمها، واللام في لما لام الابتداء، وفي الجلالين أنها للقسم، وما موصولة خبر إن وليوفينهم جواب لقسم محذوف، والقسم وجوابه صلة لما، والتقدير والله أعلم وأن كلا للذين والله ليوفينهم، وقيل: ما نكرة موصوفة، والقسم وجوابه سدا مسد الصفة المفردة وإلا فهو صفة، وقرأ شعبة بتخفيف إن وتشديد لما. وقرأ البصري والكسائي بتشديد إن وتخفيف لما، وقرأ الشامي وحفص وحمزة بتشديدهما.

وقوله: [كقوله تعالى: إن كل الخ] إن مخففة، وكل مبتدأ، ولما اللام لام الابتداء وما موصولة، وعليها خبر مقدم، وحافظ مبتدأ مؤخر، والجملة صلة وهي خبر كل.

(وتلزم اللام إذا ما تهمل) ، قول كدي :[يلزم خبرها اللام] الأولى أن يقول بدل خبرها ما بعدها، لأنها إذا أهملت فلا خبر لها، وأجيب عنه بأن المراد خبرها لو لم تهمل.

وقوله :[وإنما لزمت اللام للفرق الخ] فإن وجدت اللام بعدها فهي مخففة من الثقيلة وإلا فنافية، وهذا إنما يأتي على مذهب الفارسي القائل بأن اللام ليست للابتداء وإنما هي للفرق، والذي لسيبويه والجمهور أنها لام الابتداء وهو مقتضى(١) قول الناظم، وتلزم اللام لأن أل في اللام للعهد والمعهود لام الابتداء في قوله سابقاً: وبعد ذات الكسر الخ، لأن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى.

---

(١) قول المحشي وهو مقتضى قول الناظم وتلزم اللام أقول صرح الناظم في شواهد التوضيح بأنها الفارقة.

١٩١ - وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا　　مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

يعني[١] أنه قد استغنى عن اللام بعد إن المخففة إذا أمن اللبس بينها وبين إن النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك، كقول الشاعر:

أنـا ابن أبـاة الضيم مـن آل مـالـك　　وإن مـالـك كـانت كـرام المعـادن

فإن صدر البيت مدح فعلم أن إن في عجزه ليست للنفي لئلا يتناقض صدر البيت مع عجزه فلم يحتج إلى اللام الفارقة، وعنها في موضع رفع باستغني على أنه نائب عن الفاعل، و(ما) موصولة مرفوعة بـ(بدا) و(ناطق) مبتدأ و(أراده) خبر، والجملة صلة لما، والضمير في (أراده) عائد على (ما) و(معتمداً) بكسر الميم حال من فاعل أراده، ويجوز فتح ميمه على أنه حال من مفعول أراده، والتقدير أن ظهر المعنى الذي أراده الناطق معتمداً عليه.

١٩٢ - وَٱلْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلَا　　تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوصَلَا

يعني أن الفعل إذا وقع بعد إن المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء في الغالب كقوله عز وجل: ﴿وإن

(فإن قلت): ما ثمرة الخلاف؟ (قلت): ثمرته تظهر في نحو قوله ﷺ: «قد علمنا إن كنت لمؤمناً» فعلى أنها لام الابتداء يجب كسر إن، وعلى أنها لام الفرق يجب الفتح، لأن إن النافية لا يدخل عليها عامل.

(وربما استغنى عنها)، قول كدي: [كقول الشاعر: أنا الخ] البيت من الطويل، وقائله الطرماح واسمه الحكم بن حكيم، وأنا: مبتدأ، وابن: خبر، وأباة: جمع آب اسم فاعل من أبى بمعنى منع كغزاة جمع غاز، والضيم: الظلم، ومن آل: بدل من أباة، ومالك الأول اسم لأبي قبيلة، ومالك في قوله: وإن مالك اسم للقبيلة نفسها فلذلك أعاد الضمير في قوله: كانت مؤنثاً وصرفه للضرورة وأن مخففة، ومالك مبتدأ، وجملة كانت خبره، والشاهد في إهمال أن، وحذف لام الابتداء بعدها من كانت لظهور المعنى، والمعادن: جمع معدن وهو الأصل، ثم إنهم اعترضوا على المكودي والموضح في الاستشهاد بهذا البيت فإنهما يقتضيان أنه لولا القرينة لصح دخول اللام أو لوجب دخولها على كانت وهو باطل، لأن كان فعل متصرف خال من قد، ولا تدخل اللام عليه لقوله سابقاً: ولا من الأفعال ما كرضيا. قيل: ويمكن الجواب بأن الشروط المذكورة خاصة بالثقيلة، فإن صح هذا الجواب انتفى اعتراض بعض على الموضح في التمثيل بأن[٢] زيداً لن يقوم.

(والفعل إن لم يك ناسخاً فلا) قول كدي: [إذا وقع بعد إن الخ] نكت بقوله بعد إن على الناظم حيث عبر بموصلا، والإيصال هو وصل الشيء بالشيء، ولا يدري أهو قبل إن أو بعدها؟ وأجاب عنه جدنا العلامة الحافظ سيدي محمد بن منصور في حاشية التصريح بأن الوصل في العرف لا يطلق إلا على ما كان في الآخر.

وقوله: [في الغالب] إنما كان غالباً لأن إن في الأصل خاصة بالدخول على المبتدأ والخبر، فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ في الغالب لئلا تفارق محلها بالكلية فتكون قد دخلت على ما يدخل على المبتدأ والخبر.

---

[١] قول المكودي يعني أنه قد استغنى الخ بل قد يكون واجباً كما في شواهد التوضيح.
[٢] قول المحشي في التمثيل بأن زيداً لن يقوم الخ صوابه زيد بالرفع.

كانت لكبيرة﴾ ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك﴾ وفهم من قوله: (غالباً) أنه قد يكون غير ناسخ كقول الشاعر:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد

وقولهم: أن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه، و(الفعل) مبتدأ، و(إن لم يك ناسخاً) شرط، والجواب (فلا تلفيه) أي لا تجده، و(غالباً) حال من الهاء في تلفيه، و(موصلاً) مفعول ثان لتلفيه، و(بإن) متعلق بموصلا، و(ذي) بدل من إن أو نعت هاء، والجملة من الشرط، والجواب خبر الفعل، والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر في (يك).

ثم قال:

١٩٣ ـ وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا آسْتَكَنْ وَٱلْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

يعني أن أن المفتوحة إذا خففت تهمل كما أهملت إن المكسورة المخففة، بل يستكن فيها اسمها، وفهم عدم إهمالها من قوله: (اسمها) فإنه لا يطلق عليه اسمها إلا وهي عاملة فيه، ويجوز في قوله (استكن) وإنما هو

وقوله: [كقوله عز وجل: وإن كانت الخ] اعترض بأن الصواب أن إن نافية، وإلا استثنائية، والاعتراض باطل وفاسد صناعة، ومعنى أما الصناعة فلام الابتداء تبين أنها مخففة، وأما معنى فلأنه يصير ما كانت كبيرة على أحد إلا على الذين هدى الله، والمقصود العكس.

وقوله: [شلت الخ] البيت من الكامل، وقائله الشخص المسمى بعاتكة الصحابية الجليلة زوج الزبير بن العوام رضي الله عنه تخاطب قاتل الزبير غدراً وهو عمرو بن جرمز الظالم، وشلت: فعل ماض، ويمينك: فاعله، والجملة خبرية مقصود بها الدعاء كأنها قالت: اللهم ارزقه الشلل الذي هو اليبس في يمينه التي قتل بها الزبير، ومعنى حلت وجبت، وأشارت بقولها: عقوبة المتعمد إلى قوله تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً﴾ الآية، والشاهد في إن قتلت حيث ولي أن الفعل الماضي الغير الناسخ للابتداء وهو نادر، ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش.

وقوله: [وقولهم إن يزينك الخ] هذا نثر لا شعر، وإن مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء، ونفسك فاعل يزينك، والمعنى أن الإنسان لا يزينه إلا نفسه بفعل الطاعات، ولا يشينه إلا هي بفعل المعاصي، والشاهد في يزينك حيث ولي ان وهو فعل مضارع غير ناسخ وهو أندر مما قبله.

(وإن تخفف أن فاسمها استكن)، قول كدي: [إذا خففت لم تمهل الخ] إن قيل ما الفرق بين المكسورة والمفتوحة حتى أهملت الأولى غالباً وعملت المفتوحة وجوباً؟ (فالجواب) إن المفتوحة أقوى لأنها أكثر شبهاً للفعل من المكسورة لطلبها ما بعدها من وجهين: أحدهما: أنه صلة لها يؤول بمصدر، والآخر: أنها عاملة فيه لأنها من النواسخ، والمكسورة إنما تطلب ما بعدها من وجه واحد وهو العمل، وإنما التزم في المفتوحة أن يكون اسمها ضميراً، لأن المكسورة المخففة أصل وثبت عملها في الظاهر، والعمل في الظاهر أقوى، والمفتوحة فرع، والعمل في الضمير على خلاف الأصل فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع. وقوله: [وتجوز في قوله استكن الخ] أصلحه سيدي يحيى الشاوي رافعاً للتجوز بقوله:

وإن تخفف أن فاسمها حذف والخبر اجعل جملة كما وصف

محذوف إذ لا يستكن الضمير إلا في الفعل أو ما جرى مجراه. ثم قال: (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعني أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن في أن لا يكون إلا جملة فشمل الجملة الإسمية والفعلية، وفهم منه أنه لا يكون مفرداً، و (الخبر) مفعول أول باجعل، و (جملة)، هو المفعول الثاني، و (من) متعلق باجعل. ثم قال:

١٩٤ - وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

١٩٥ - فَالأَحْسَنُ ٱلْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ ... تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

يعني أن الخبر الذي ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدراً بفعل غير (دعا) متصرف، فالأحسن، أن يفصل بينه وبين أن بقد، أو بأداة نفي، أو بالسين، أو بسوف، أو بلو، أما (قد) فيفصل بها بينها وبين الماضي كقوله تعالى: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ وأما النفي فيكون بلا ولن، ويفصل بهما بين أن وبين المضارع كقوله تعالى: ﴿أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً﴾ ﴿أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه﴾ وأما السين وسوف فيفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ ومثله قولك: علمت أن سوف يقوم زيد، وأما (لو) فيفصل بها بينها وبين الماضي كقوله عز وجل: ﴿وأن لو استقاموا﴾ وقوله (وقليل ذكر لو) أي قليل من يذكرها من النحويين لأن الفصل بها قليل، وفهم من قوله: (فالأحسن) أنه يجوز أن يؤتى بغير فصل كقول الشاعر:

وهذا الاعتراض مبني على أن الإسكان عين الاستتار، وهنا أطلقه الناظم على الحذف، فيكون من باب الاستعمال المشترك في أحد معنييه، وعبارة الناظم أحسن من عبارة المصلح، لأن عبارة الناظم تفيد أمرين: كون اسمها ضميراً، وكونه غير مذكور، وعبارة المصلح لا تفيد إلا أنه لا بد أن يكون محذوفاً، وأما تعين كونه ضميراً فلا.

(والخبر اجعل جملة من بعد أن)، قول كدي: [بعد ذلك الاسم المستكن] أشار بهذا إلى أن محل وجوب كون خبرها جملة إذا كان الاسم مستتراً كما هو الواجب، فلو كان اسمها مذكوراً جاز في خبرها الإفراد نحو: علمت أنك زيد، وإنما اشترط في خبرها أن يكون جملة، لأنها لما خففت وكان اسمها ضميراً وقع إجحاف، فجعلوا الجملة خبرها لاشتمالها على المسند والمسند إليه.

(وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا)، قول كدي: [بينها وبين الماضي كقوله تعالى الخ] إنما احتيج إلى الفصل بقد لأنها تقرب زمن الماضي من الحال، والآية من مقول الحواريين لعيسى عليه السلام حيث طلبوا منه إنزال المائدة، قال تعالى: ﴿إذ قال الحواريون﴾ الآية.

قوله: [فيكون بلا ولن الخ] نكت بذلك على الناظم حيث أطلق في النفي فيظهر أنه يكون بجميع أدوات النفي وليس كذلك، ثم أن المكودي خص النفي بلا ولن، والصواب زيادة لم ومثالها قوله تعالى: ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾ ويوجد في بعض نسخه ذكر لم، وخص كدي أيضاً ذلك بالمضارع، أما لن فمسلم، وأما لا فتدخل على الماضي أيضاً نحو: حسبت أن لا قام زيد، بل لا تدخل حتى بعد أن المصدرية.

وقوله: [وفهم من قوله فالأحسن أنه يجوز الخ] تبع عبارة الناظم المقتضية أن عدم الفصل حسن جائز والحق

عــلمــوا أن يــؤمــلوا فــجــادوا   قبــل أن يســألــوا بــأعــظم سؤال

وفهم من سكوته عن الجملة الإسمية أنه لا يفصل بينها وبين أن وذلك على نوعين: الأول: أن يتقدم المبتدأ على الخبر كقوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ والآخر: أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

في فتيـة كسيـوف الهنـد قـد علمـوا   أن هـالـك كـل من يحفى وينتعـل

وفهم من اشتراطه في الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما إذا كان الفعل دعاء كقوله عز وجل: ﴿والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين﴾ أو غير متصرف كقوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ وإسم (يكن) ضمير عائد على الخبر و(فعلاً) خبر ما، و(لم يكن دعا) جملة معطوفة على الجملة قبلها، و(الفاء) جواب الشرط، و(الأحسن الفصل) جملة إسمية و(بقد) متعلق بالفصل لأنه مصدر، و(ذكر لو) مبتدأ، و(قليل) خبر مقدم. ثم قال:

أنه قليل، وإنما الفصل في المواضع المذكورة للفرق بين المصدرية والمخففة لأن كلاً منهما يدخل على ما ذكر، فإن وجد الفصل علم أنها غير مصدرية.

وقوله: [كقوله علموا الخ] البيت من الخفيف، وأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف، وجملة يؤملون خبرها من التأميل الذي هو الرجاء، والمراد هنا القصد، فجادوا معطوف على يؤملون، ويسألون بضم الياء مبنياً للمفعول والواو نائبة، وبأعظم معمول جادوا، وسؤل بضم السين مصدر سأل يسأل سؤالاً، والمراد المسؤول، وهذا غاية الجود حيث جادوا قبل السؤال وجادوا بأعظم ما يسألونه، والشاهد في يؤملون حيث كان فعلاً مضارعاً موالياً، لأن من دون الفصل. (قلت): قد يقال: لا يحتاج إلى فصل هنا، لأنه إنما يؤتى به للفرق بين المصدرية والمخففة، وهنا أن غير مصدرية قطعاً وإلا لحذف نون يؤملون.

وقوله: [وفهم من سكوته الخ] الأولى أنه مفهوم من قوله فعلاً إلا أن يريد بالسكوت إنه لم يخرجه.

وقوله: [كقول الشاعر: في فتية الخ] البيت من البسيط، وقائله الأعشى، في فتية: حال من الضمير في يبتغي المذكور قبل هذا البيت، وكسيوف: نعت لفتية وشبههم بسيوف في القطع والحدة، وأن: مخففة من الثقيلة، وهالك: خبر مقدم، وكل مبتدأ مؤخر، وجملة يحفى وينتعل صفة أو صلة لمن، وأراد بمن يحفى الفقير، وبمن ينتعل الغني، والشاهد في وقوع الجملة الإسمية بعد أن ولا فصل مع تقدم الخبر وتأخر المبتدأ.

وقوله: [كقوله عز وجل: والخامسة أن غضب الله عليها الخ] بتخفيف أن وكسر ضاد غضب فعلاً وهي قراءة نافع، وفي بعض نسخ التصريح قرىء به في غير السبع وهي سبق قلم، وإنما لم تحتج الجملة الاسمية إلى فاصل لأن أن المصدرية لا تدخل عليها، فإن دخلت أن عليها علم أنها مخففة قطعاً، والفعل الجامد شبيه بالاسم، وفعل الدعاء شبيه بالجامد الشبيه بالاسم.

١٩٦ ـ وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِي ... مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِي

يعني أن (كأن) تخفف أيضاً ولا تهمل، وفهم عدم إهمالها من قوله: (فنوي منصوبها) فهي إذاً (كأن) المفتوحة المخففة إلا أن اسم (كأن) قد يكون منوياً وقد يكون ثابتاً، وفهم ذلك من قوله: و(ثابتاً أيضاً روي) وفهم أيضاً من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في أن أن خبرها يكون جملة ويكون مفرداً، فمثال الجملة قوله:

ووجه مشرق البحر ... كأن ثدياه حقان

فاسمها في هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف، والجملة من قوله: ثدياه حقان في موضع الخبر، ومثاله مفرداً قول الشاعر:

ويوماً توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

وكأن ثدييه حقان على رواية النصب، وفهم من اقتصاره على إن وأن وكأن أن باقيها لا يكون فيه هذا الحكم.

أما ليت ولعل فلا يخففان، وأما لكن فإنها تخفف ولكنها لا تعمل مخففة ثم قال:

(وخففت كأن أيضاً)، قول كدي: [كقوله: ووجه الخ] البيت من الهزج من أبيات من كتاب سيبويه ولم ينسبه، والواو في ووجه واو رب، ووجه مجرور بها، وروي وصدر بدل وجه، وروي ونحر مشرق الصدر، وكأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وجملة ثدياه حقان من المبتدأ والخبر في محل رفع خبرها، والشاهد في كون خبر كأن المخففة جملة.

وقوله: [قول الشاعر: ويوماً الخ] البيت من الطويل، وقائله علباء بن أرقم، وقيل: أرقم بن علباء، وقيل: باعث يمدح امرأة، ويوماً بالنصب معطوف على ما قبله وروي بالجر فتكون الواو واو رب، وتوافينا: مضارع من الموافاة بمعنى الإقبال، وفاعله ياء المؤنثة المخاطبة، ومقسم: اسم مفعول بمعنى حسن نعت وجه، وكأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وظبية بالرفع خبرها وفيه الشاهد حيث جعل خبرها مفرداً وروي ظبية بالنصب فيكون اسم كأن والخبر محذوف أي كأن ظبية مكانها، وروى بالجر فتكون الكاف حرف جر للتشبيه، وإن زائدة بين الجار والمجرور، وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت، وجملة تعطو من الفعل والفاعل المستتر صفة لظبية على الروايات الثلاث، ومعنى تعطو تتناول، ووارق السلم: شجر له شوك تحبه الظباء فإذا رأته أسرعت إليه بوجه حسن.

وقوله: [أما ليت ولعل الخ] ذكر ليت هنا لا ينبغي لأنه ليس فيها ما يخفف، وأما لعل فالجمهور على عدم صحة التخفيف فيها، وذهب الفارسي إلى جوازه، ويكون اسمها ضمير الشأن وما بعدها خبرها.

وقوله: [ولكنها لا تعمل الخ] علة منع العمل زوال اختصاصها بالأسماء فتدخل على الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾ والله أعلم.

لا التي لنفي الجنس

قوله: (لا التي لنفي الجنس) أي التي يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص، فإذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت. ثم قال:

١٩٧ ـ عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

وإنما عملت عمل إن لأنها في النفي نظيرة إن في الإيجاب، إذ إن توكيد للإيجاب ولا توكيد للنفي، ولما

لا التي لنفي الجنس

إنما أفرد لا بباب وإن كانت من أخوات أن لاختصاصها بأحكام وطول الكلام عليها.

قول كدي: [أي التي يقصد بها نفي الجنس] المراد به التي يقصد بالإتيان بها نفي معنى خبرها عن جنس اسمها، وأشار بهذا التأويل إلى أمرين الأول: وجه عملها. الثاني: دفع اعتراض وارد على قول الناظم التي لنفي الجنس، وصورته أن يقال لا العاملة عمل ليس قد تكون لنفي الجنس أيضاً فتشملها الترجمة مع أنها غير مرادة، فالأولى أن يقول العاملة عمل ان كما نكت عليه الموضح، فأجاب كدي بما حاصله: أن لا العاملة عمل أن تفيد نفي الجنس قطعاً ولا تكون لنفي الوحدة أبداً، والعاملة عمل ليس تكون لنفي الجنس وتكون لنفي الوحدة والقرائن تبين، والمقصود بهذه الترجمة ما يفيد نفي الجنس لا غير، وقول من قال: ان العاملة عمل ليس لا تكون إلا لنفي الوحدة مردود بنحو قول الشاعر: تعز فلا شيء على الأرض باقياً.

وقوله: [كانت مختصة] إن قيل: حيث اختصت بالاسم فالقياس أن تعمل الجر، فالجواب أنها لو عملت الجر لتوهم أنه بمن مقدرة لا بلا بدليل ظهورها في قوله: ألا لا من سبيل إلى هند.

(عمل ان اجعل للافي نكرة)، قول كدي: [لأنها في النفي نظيرة ان الخ] قيل: صوابه أن يقول نقيضة بدل نظيرة كما يوجد ذلك في بعض نسخه المصلحة، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وأجيب بأن معنى كونها نظيرة إن في خصوص كون كل منهما للتأكيد، وإن كانت إن لتأكيد الإيجاب ولا لتوكيد النفي، ويدل لهذا الجواب كلامه بعد، وهذا الوجه الذي هو التأكيد أحد الوجوه التي أشبهت لا فيها إن، ومنها أن كلاً منهما مختص بالدخول على الجمل الإسمية ومنها أن كلاً منهما له صدر الكلام.

وقوله: [إذ إن توكيد للإيجاب الخ] الأولى أن يقول توكيد للنسبة إثباتاً ونفياً، لأن إن لا تكون لتوكيد الإيجاب فقط، ومن توكيدها النسبة المنفية قوله تعالى: ﴿إن الله لا يظلم الناس شيئاً﴾ والعذر عن كدي بأنه لما كان الغالب في أن توكيد الإيجاب خصها به.

وقوله: [ولا توكيد للنفي] هذه العبارة تقتضي أن النفي كان موجوداً قبلها فلما دخلت لا أكدته، وليس كذلك بل النفي إنما حصل بها، وأجيب بأن لا هذه كانت عاملة عمل ليس فكانت تحتمل نفي الجنس، فلما عملت عمل إن دلت على نفي الجنس قطعاً، فهذا معنى توكيدها للنفي، أو تقول: إن النفي بها أقوى من النفي بسائر أدواته.

كان عملها بالحمل على أن ضعفت فلم تعمل إلا في نكرة ولذلك قال: (في نكرة).

وقوله: (مفردة جاءتك) نحو: لا رجل في الدار، أو مكررة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، إلا أن عمل المفردة واجب، وعمل المكررة جائز وسيأتي، و(عمل) مفعول باجعل، و(للا) متعلق باجعل، وكذلك في نكرة ومفردة ومكررة حالان من الضمير في (جاءتك) العائد على لا، ثم إن النكرة التي تعمل فيها لا على ثلاثة أقسام: مضافة، وشبهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

١٩٨ ـ فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ

يعني أن لا تنصب المضاف والمشبه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف: لا غلام رجل في الدار، ومثال المشبه بالمضاف لا طالعاً جبلاً عندنا، ولا ماراً بزيد في الدار، ولا حسناً وجهه في الدار، وإنما سمي مشبهاً بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف، وقوله: (وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه) أي بعد نصبك الاسم اذكر الخبر في حال كونك رافعاً له مثاله: لا ظالم رجل محمود، ولا طالب علم محروم، وفهم من قوله: (وبعد ذاك) أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم، و(بعد) متعلق بـ(اذكر)، و(الخبر) مفعول مقدم باذكر، و(رافعه) حال من الضمير المستتر في اذكر، والهاء في رافعه عائدة على الخبر. ثم قال:

١٩٩ ـ وَرَكِّبِ ٱلْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلاَ

المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، و(فاتحاً) حال أي في حال كونك فاتحاً

وقوله: [فلم تعمل إلا في النكرة] بل شرطوا لعملها شروطاً سبعة كما في التوضيح، إلا أن الشرط الرابع عنده وهو أن لا يدخل عليها جار غير محتاج إليه لأنها دخلت حينئذ على مفرد، فيكون خروجاً عن موضوع كونها تدخل على الجملة الإسمية.

وقوله: [إلا أن عمل المفردة واجب] ظاهره كغيره أن المفردة إذا توفرت معها الشروط وجب عملها عمل إن وهو باطل، بل يجوز حينئذ إعمالها عمل ليس، إلا أن يحمل كلام كدي وغيره على مطلق العمل الصادق بعمل إن وعمل ليس، فيكون صحيحاً لأنه لا يجوز الغاؤها مفردة.

وقوله: [وعمل المكررة جائز الخ] ظاهره ولو مع توفر الشروط، واعترضه الشيخان بردلة والفاسي قائلين: الصواب أنها إن توفرت الشروط وجب مطلق العمل أفردت أو كررت.

(فانصب بها مضافاً أو مضارعه)، قول كدي: [ما عمل فيما بعده] أي عملاً مثل عمل الفعل لئلا تشمل العبارة المضاف، إذ هو عامل في المضاف إليه على الأصح والمشبه بالشيء غيره، ويدل لهذا قوله بعد. وإنما سمي مشبهاً الخ. ثم اعلم أنه لا تكرار بين فانصب بها مع قوله قبل عمل إن لأن العمل السابق يصدق بالنصب والبناء على الفتح ففيه إجمال وما هنا تفصيل له، وبه يسقط قول من قال بالتكرار.

(وركب المفرد فاتحاً) في كلامه إعطاء الحكم وهو البناء على الفتح مع الإشارة إلى علة البناء وهي التركيب كما في خمسة عشر، وكون علة البناء التركيب مذهب الجمهور، ويؤيده أنهم إذ فصلوا أعربوا وعملت عمل ليس.

له. ثم أتى بمثال فيه (لا) مكررة، وقد تقدم أن (لا) إذا تكررت كان عملها جائزاً لا واجباً، ولذلك قال: (والثان اجعلا).

٢٠٠ - مَـرْفُوعـاً أَوْ مَنْصُـوبـاً أَوْ مُـرَكَّبـا ﴿﴾ وَإِنْ رَفَـعْـتَ أَوَّلاً لاَ تَـنْـصِـبَـا

فهذه خمسة أوجه: الأول: فتحهما معاً وهو المستفاد من المثال. الثاني: فتح الأول ورفع الثاني وهو المستفاد من قوله: (والثان اجعلا مرفوعاً). الثالث: فتح الأول ونصب الثاني وهو المستفاد من قوله: (أو منصوباً). فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الأول. والرابع: رفع الأول والثاني. والخامس: رفع الأول وبناء الثاني على الفتح وهما مستفادان من قوله: (وإن رفعت أولاً لا تنصبا) فنهى عن نصب الثاني مع رفع الأول وبقي رفعه وبناؤه على الفتح، ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع لا، ووجه نصب الثاني أنه معطوف على موضع اسم لا، ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو معطوف على لا مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء، أو على إعمال لا عمل ليس.

نحو: لا فيها رجل على مذهب من يجيز تقديم الخبر الظرف، أو رجل مبتدأ وفيها خبر مقدم.

(فأن قلت): لم يذكر الناظم في قوله كالشبه الوضعي الخ أن من أسباب البناء التركيب (فالجواب) أنه داخل في قوله وكافتقار أصلاً، لأن الجزء الأول من التركيب مفتقر للثاني، وتعقب بأن الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار إلى جملة كما مر لا إلى مفرد كما هنا، ولذا قال بعض الجواب: إن الأسباب المذكورة هناك للبناء المستدام لا للعارض وهذا عارض، وقيل: بني لتضمنه معنى من الذي هو استغراق الجنس، وعلى كل بني على حركة تنبيهاً على عروض البناء وكانت فتحة لخفتها، ثم إن الناظم أطلق المفرد على ما يشمل الحقيقي نحو: رجل، والمجازي وهو جمع التكسير نحو: رجال. واسم الجنس نحو: بقر وشجر واسم الجمع نحو: قوم ورهط إذ الجميع بني على الفتح وإنما أطلقه على ما ذكر، لأن المفرد في هذا الباب والنداء ما ليس بمضاف ولا شبيه به. كما أنه أطلق الفتح في قوله فاتحاً وأراد ما يشمل نائبه وهو الياء في التثنية نحو: لا رجلين، وفي الجمع على حده نحو: لا بنين، وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على الفتح وعلى الكسر نحو: لا لذات للشيب.

(والثان اجعلا . مرفوعاً)، قول كدي: [وهو المستفاد من المثال] بل هو مصرح بهما في النظم. أما فتح الأول فمصرح به في قوله: وركب المفرد، وأما فتح الثاني فمصرح به في قوله بعد: أو مركباً.

وقوله: [أنهما مبنيان مع لا] أي كل اسم مبني مع لا، والخبر حينئذ محذوف، ويجوز تقدير خبر واحد لهما بعد الثانية أي لنا كما تقول إن زيداً وعمراً قائمان، ويجوز جعل خبر لكل واحد منهما متصلاً باسمه أي لنا.

وقوله: [على موضع اسم لا] وتكون لا الثانية حينئذ زائدة. وقوله: [أنه مبتدأ محذوف الخبر] أي وتكون لا زائدة لا مهملة لأن مطلق عملها واجب إن توفرت الشروط كررت أو أفردت كما مر عن الشيخين، وهكذا يقال في قوله بعد مبتدآن، وفي قوله إن الأول مبتدأ. ثم اعلم أن الصور التي يقتضيها العقل تسع من ضرب أحوال: الأول الثابت بناؤه على الفتح ونصبه ورفعه في ثلاثة أحوال. الثاني لكن نصب الأول لا يجوز فتخرج صوره الثلاث. تبقى ست خمس منها جائزة وواحدة ممنوعة وهي منطوق وإن رفعت أولاً الخ.

ووجه رفع الأول والثاني أنهما مبتدآن أو أعملا عمل ليس. ووجه رفع الأول وفتح الثاني أن الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس، والثاني مبني على الفتح مع لا. و(الثان) مفعول أول بـ(اجعلا) و(مرفوعاً) مفعول ثان وما بعده معطوف عليه، ومعنى (أو) للتخيير و(ان رفعت) شرط، و(لا تنصبا) جوابه وهو على حذف الفاء أي فلا تنصبا، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

٢٠١ ـ وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

يعني أنه يجوز في نعت اسم لا المبني على الفتح ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه ورفعه، وذلك بشرطين: الأول: أن يكون مفرداً وهو المنبه عليه بقوله: (ومفرداً). والثاني: أن يكون متصلاً بالنعوت وذلك مفهوم من قوله: (يلي) أي يلي المنعوت فتقول: لا رجل قائم وقائماً وقائم، فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف، ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا، ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها، و(مفرداً) مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل، وقدم (مفرداً) على (نعتاً) وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة، ويجوز نصبه على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها، و(لمبني) متعلق بنعتاً، و(يلي) في موضع الصفة لمبني، و(أو) للتخيير، و(تعدل) مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

(تنبيه) تجويز النحاة الأوجه الخمسة، أنما ذلك باعتبار يقتضيه التركيب ويحتمله من غير مراعاة قصد المتكلم، وإلا فإن قصد المتكلم نفي الوحدة فقط فيهما أو نفي الجنس لا نصاً تعين رفع ما بعدها، على ان لا عاملة عمل ليس وإن أراد نفي الجنس نصاً تعين بناؤهما على الفتح على أنها عاملة عمل إن يكون أريد بالأول شيء وبالثاني شيء، فعلى حسب ما قصده المتكلم.

(ومفرداً نعتاً لمبني يلي). قول كدي: [وذلك بشرطين] الحق أن الشروط ثلاثة كما يؤخذ من الناظم، اثنان عند كدي والثالث أن يكون نعتاً لمبني، فلو كان نعتاً لمعرب فلا يجوز فيه ثلاثة أوجه كما سيذكره. وقوله: [تركيب الصفة مع الموصوف] لا يقال التركيب يقتضي ثلاثة أشياء لا والموصوف والصفة لأنا نقول: التركيب للصفة والموصوف ثابت قبل دخول لا فهما شيء واحد فلا لم تدخل إلا بعد التركيب.

وقوله: [الحمل على موضع لا الخ] لأنهما صارا بالتركيب كشيء واحد، فحكموا على محلها بالرفع بالابتداء وجعلوا النعت للمجموع. وقوله: [مع تأخير العوامل] أشار بهذا إلى أن التنازع لا يمكن إلا على مذهب من يجيزه في المتقدم والناظم لا يجيزه، فالأولى أنه من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه على أن الناظم لا يرى التنازع بين أكثر من عاملين.

وقوله: [ويجوز نصبه على الحال الخ] الأولى الوجه الأول، ويكون قول الناظم نعتاً بدلاً أو عطف بيان لأنهم نصوا على أنه إن تقدم النعت على المنعوت وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل، فإن المنعوت يعرب بدلاً أو عطف بيان نحو قوله تعالى: ﴿صراط العزيز الحميد الله﴾ في قراءة الله بالجر.

وقوله: [ولمبني متعلق بنعتاً] صحيح إن جعلت الضمير في يلي يعود على النعت ويكون التقدير افتح مفرداً نعتاً

٢٠٢ ـ وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ   لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

أشار في هذا البيت إلى مسألتين: الأولى: أن يكون اسم (لا) مبنياً على الفتح والنعت مفرداً إلا أنه مفصول بينهما. الثانية: أن يكون النعت يلي المنعوت إلا أنه غير مفرد أي مضاف ومشبه بالمضاف، فمثال الأولى: لا رجل في الدار ظريفاً أو ظريف، لا يجوز البناء للفصل بينهما، ومثال الثانية: لا رجل قاصد غلام، فالفتح فيه أيضاً ممتنع لمكان الإضافة، ووجه النصب فيها الحمل على اللفظ لأن المبني هنا شبيه بالمعرب، ووجه الرفع حمله على موضع (لا) مع اسمها، و(غير ما يلي) مفعول مقدم بـ(تبن)، و(الرفع) مفعول مقدم بـ(اقصد). ثم قال:

٢٠٣ ـ وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا احْكُمَا   لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

يعني أنك إذا عطفت على اسم (لا) المبني ولم تتكرر (لا) جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وهو الرفع والنصب، وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول: لا رجل وامرأة، بالنصب على اللفظ، كقول الشاعر:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه   إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

لمبني، يلي ذلك النعت المنعوت المبني، ويؤخذ حينئذ من الناظم أن القيود ثلاثة مفرد نعت لمبني موال للمنعوت، وأما النعت فهو الموضوع فلا يعد شرطاً.

(وغير ما يلي وغير المفرد)، قول كدي: [إلى مسألتين الخ] تبع مفهوم ما قاله في البيت قبل وأنهما شرطان وأصله للمرادي اعتباراً بظاهر الناظم هنا، والحق أن صور المفهوم ثلاث كالمنطوق، وعبارة الناظم هذا مؤولة لتصدق بمفاهيم الشروط الثلاثة، وذلك بأن تجعل مفعول يلي محذوفاً، وغير بمعنى إلا، وما واقعة على النعت والتقدير: لا تبن إلا النعت الذي يلي المبني فيصدق بصورتين: الأولى: لا موالاة أصلاً وقد ذكرها. الثانية: أن تكون الموالاة موجودة ولكن للمعرب نحو: لا غلام سفر ظريفاً أو ظريف في الدار، فهذه الصورة الثالثة الباقية على كدي وهي مفهوم قوله سابقاً نعتاً لمبني، فيكون الناظم قد استوفى المسألة منطوقاً بلا تأويل ومفهوماً بالتأويل والله أعلم.

وقوله: [الحمل على اللفظ الخ] هذا هو الذي للناظم، والذي للجمهور أنه بالحمل على محل اسم لا، إذ اللفظ مبني، ثم إن كدي مر هنا على ما للناظم. وفي قوله: ومفرداً نعتاً الخ حيث قال: ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا مر على ما للجمهور، وبهذا يجاب عن قول من قال: إن في كلامه مخالفة.

(والعطف إن لم تتكرر لا احكما). قول كدي: [جاز في المعطوف الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم أطلق المصدر الذي هو العطف، وأراد اسم المفعول الذي هو المعطوف، لأن الرفع والنصب حكمان للمعطوف لا للعطف. وقوله: [على اللفظ] هذا على ما للناظم، والذي للجمهور وهو الحق أنه على المحل كما ذكر قبل.

وقوله: [كقول الشاعر: فلا أب الخ] البيت من الطويل، وقائله رجل من بني كنانة، والفاء: عاطفة، ولا: نافية للجنس، وأب اسمها. وابناً: معطوف على محل أب أو لفظه، ومثل: بالرفع خبر لا، ومروان: المراد به مروان بن الحكم، وابنه: عبد الملك بن مروان، وإذا: ظرف للماضي على غير الغالب استعملت استعمال إذ، وأفرد هو مع أنه

وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر:

هــذا وجــدكــم الصــغــار بعيــنــه   لا أم لــي إن كــان ذلــك ولا أب

فجعل لا زائدة وعطف على الموضع «(العطف) مبتدأ وخبره(احكما له) «(ما) موصولة وصلتها(انتمى) «(للنعت) متعلق بانتمى، «(ذي الفصل) صفة للنعت، «(له) متعلق باحكما وكذلك(بما) والضمير في(له) هو الرابط بين المبتدأ والخبر، ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره(احكما) وهو أجود، وعلى هذا فجواب الشرط الذي هو(إن) لم تكرر محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: احكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول إن لم تتكرر لا فاحكم له بذلك، ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معاً، إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير: فاحكم. ثم قال:

عائد على شيئين: مروان وابنه، فالقياس هما اعتباراً بما ذكر، أو أن الواو في وابناً بمعنى أو ولذلك أفرد ضمير ارتدى أيضاً، ومعنى ارتدى وتأزر بالمجد جعله رداء وإزاراً والقياس تقديم تأزر على ارتدى لأن الاتزار سابق، لكن العطف بالواو فلا يقتضي ترتيباً، والشاهد في عطف ابناً بالنصب على أب.

وقوله:[كقول الشاعر هذا الخ] البيت من الكامل، وقائله فيه اضطراب كثير، هذا مبتدأ، وجدكم: الواو للقسم وجدكم مقسم به مجرور، الصغار: بفتح الصاد الذل خبر هذا، وبعينه: تأكيد للصغار مجرور بالباء الزائدة. وقيل حال بمعنى حقاً، ولا: نافية للجنس، وأم اسمها، ولي: خبرها، وكان: تامة، وذاك: فاعل بها إشارة إلى الأمر الذي يوجب فعله الصغار، وجواب أن محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وجملة الشرط اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه. ولا: زائدة، وأب بالرفع معطوف قال العيني: على محل اسم لا السابقة، وقال الفارسي: إنه معطوف على محل لا مع اسمها، والشاهد في العطف بالرفع بعد استكمال الخبر، ثم الاستشهاد بهذا البيت خروج عن الموضوع الذي هو عدم تكرار لا، وهنا كررت ولا حاجة لدعوى زيادتها.

وقوله:[يفسره احكما الخ] أي يفسره بمعناه كاذكر واقصد، لأن احكم إنما يتعدى بحرف الجر، وتقول: يفسر العامل من لفظ احكم ويقدر الجار كما يؤخذ من تقديره بعد.

وقوله:[وهو أجود] لقول الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب. وقوله:[وعلى هذا] أي ما ذكر من الوجه الأول الذي هو الرفع، ومن الوجه الثاني الذي هو النصب، أما الرفع فلأن احكما خبر المبتدأ، وأما على النصب فلو جعلنا احكما جواب الشرط فلا يعمل فيما قبل الشرط، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فيتعين عليهما أن الجواب محذوف.

وقوله:[ويجوز أن يكون الخ] أي على الوجه الأول الذي هو الرفع، فيكون احكما هو الجواب، وهذا هو الظاهر لا غيره، وحذف الفاء أولى من حذف الجواب.

٢٠٤ - وَأَعْطِ لَا مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاِسْتِفْهَامِ

يعني أن حكم (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهي التمني والترجي، وقد يبقى كل واحد على معناه وظاهره أنه موافق في ذلك للمازني والمبرد فإنها عندهما لا تجري مجراها قبل الهمزة مطلقاً، وأما ألا التي للعرض فلا مدخل لها في هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على الفعل ولا مفعول أول بـ(أعط) و(ما) مفعول ثان وصلتها (تستحق) و(مع) متعلق بأعط، و(دون) متعلق بتستحق، وليس قوله: (استفهام) مع قوله: (الاستفهام) بإيطاء لأن الأول نكرة والثاني معرفة. ثم قال:

٢٠٥ - وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ... إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

يعني أنه إذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقول الشاعر:

ورد جازرهم حرفا مصرمة ... ولا كريم من الولدان مصبوح

(وأعط لا مع همزة استفهام). قول كدي: [وفيه نظر] تبع فيه المرادي ولم يفصح بوجه الاعتراض كل الإفصاح، ووجهه على ما لهما أن الناظم أطلق، فظاهره أنه مهما دخلت همزة الاستفهام على لا فالحكم ما تقدم من العمل، وليس كذلك، بل لا يكون الحكم كذلك، إلا إذا بقيت الهمزة على معناها من الاستفهام، ولا على معناها من النفي، وأما إذا ركبت مع لا وصارا دالين على معنى واحد، فتارة لا تدخل على الاسم أصلاً وهي العرضية، وتارة تدخل على الأسماء ولكنها لا تعمل كألا التمنية، هذا حاصل الاعتراض، والحق أن كلام الناظم سالم لا شيء فيه لأنه قال: وأعط لا أي النافية مع همزة الاستفهام من إضافة الدال أو المدلول أي الهمزة الدالة على الاستفهام، فيؤخذ حينئذ منه أن الحكم الذي قال يكون لها إذا بقي كل من الحرفين على معناه، وأما إذا ركبا صارا دالين على معنى واحد فهل يكون لها هذا العمل أم لا يبقى ما هو اعم ولا يعترض عليه بعموم المفهوم؟ ثم إن المكودي جعل لا التوبيخية من المركب الذي لا تعمل معه، والحق أنها تعمل لأن كل حرف باق على معناه، انظر حاشية شيخنا الوالد.

وقوله: [وظاهره أنه موافق الخ] هذا كأنه جواب عن الناظم بتخريجه على غير مذهب الجمهور، وقد علمت صحة كلام الناظم على مذهب الجمهور. وقوله: [ومع متعلق بأعط ودون الخ] الأولى أن مع في موضع نصب على الحال من لا، ودون في موضع نصب على الحال من ضمير تستحق.

(وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر) قدم كدي شرح المفهوم ومثل له على المنطوق ولم يمثل له، وما كان ينبغي له ذلك ومثال المنطوق قالوا: لا ضير أي علينا: قول كدي: [فلا يجوز حذفه الخ] نكت به على الناظم إذ مفهوم شاع يقتضي أن حذفه إذ لم يدل عليه دليل غير شائع، ولا أقل أن يكون جائزاً مع أنه غير جائز.

وقوله: [كقول الشاعر. ورد الخ] البيت من البسيط، وقائله رجل جاهلي اجتمع مع النابغة وحاتم عند امرأة يقال لها مارية خاطبين لها، فقدمت حاتماً عليهما وتزوجته، فأنشد هذا الرجل أبياتاً من جملتها هذا البيت. ورد: فعل ماض فاعله الجازر وهو الذي ينحر الإبل ويذبح غيرها، وحرفاً: مفعوله والحرف الناقة المسنة، ومصرمة: صفة

وإن علم كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند بني تميم وطيء، وفهم من إطلاقه في الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفا أو مجروراً أو غيرهما خلافاً لمن فصل، وفهم من قوله: (في ذا الباب) أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وإن علم، والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره (ظهر) وجواب (إذا) محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

ظن وأخواتها

من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها، فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما بعد أخذها الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهي على قسمين: قلبية وتصييرية، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٠٦ ـ إنْصِبْ بِفِعْلِ ٱلْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا   أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

وجزءا الابتداء هما: المبتدأ والخبر، ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور، ومنها ما لا

حرفاً، والمصرية: الناقة التي قطع رأس ثديها ليجف لبنها فتقوى على الحمل وتسمن، قاله غير واحد. والولدان: جمع وليد والمراد بهم الصبيان والعبيد. والمعنى: لا يسقي بالشراب في هذا الوقت إلا الكبير الشريف في قومه، والشاهد في ذكر الخبر وهو مصبوح ولا يجوز حذفه لأنه غير معلوم. ثم إن كدي خص قول الناظم: ذا الباب بباب لا. والحق أن المراد به ما ينصب الاسم ويرفع الخبر فيكون شاملاً لباب إن ولا، لأن الناظم لم يتعرض لحذف الخبر في باب إن، وأخره هنا ليفيد عموم البابين، وحكم حذف الاسم كحذف الخبر يجوز إن علم نحو: لا عليك أي لا بأس عليك. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ظن وأخواتها

هذا هو الباب الثالث من النواسخ، والمراد بأخواتها نظائرها في العمل، فتدخل جميع أفعال الرجحان، وجميع أفعال اليقين الناصبة للمفعولين، وجميع أفعال التصيير والقول بشروطه، فيكون الناظم ترجم للجميع نعم فيكون قوله لعلم عرفان البيت تبرعاً، ولم يرد أخواتها في المعنى لأنه يخرج عنه أفعال اليقين والتصيير، وعبر بظن الدالة على الرجحان، ولم يقل علم وأخواتها مثلاً، ولا صير وأخواتها، لأن أفعال الرجحان أكثر استعمالاً من غيرها، وذكر كغيره ظن وأخواتها في المرفوعات مع أنها ليست منها تتميماً للنواسخ وجمعاً لها.

قول كدي: [على التشبيه بأعطيت] وجه الشبه بينهما احتياج معنى كل منهما إلى وجود مفعولين، إلا أنهما في باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر بخلاف باب أعطى، وإنما شبهوا ظن بأعطى ولم يعكسوا، لأن معنى أعطى يتعلق بذات المفعولين، ومعنى ظن وأخواتها يتعلق بهما من جهة النسبة التي بينهما، والتعلق بالذات أقوى.

(انصب بفعل القلب جزأي ابتدا). قول كدي: [وجزءا الابتداء هما الخ] اعترض هذا بأن الناظم يقتضي أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر، وهو خلاف المشهور الذي مر في قوله: ورفعوا مبتدأ الخ، والجواب أنه لما كان الابتداء عاملاً في المبتدأ، والمبتدأ يستلزم الخبر، سمي الجميع جزأي ابتداء مجازاً فلا ينافي ما مر.

يعمله نحو: تيقن وتفكر ونحوهما، أشار إلى الأول بقوله: (أعني رأى خال علمت وجدا).

٢٠٧ ـ ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ ‏ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

٢٠٨ ـ وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا ‏ أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا

يعني أن هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد في الخبر يقيناً وتسمى علمية، ومنها ما يفيد فيه تردداً مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية، ولم يرتبها الناظم بل ذكرها على حسب ما سمح به الوزن، وأنا أنبه على كل واحد منها إن شاء الله. أما (رأى) فإنها بمعنى علم تقول: رأيت زيداً عالماً أي علمته، وأما (خال) فهي بمعنى ظن وعلم هي أصل الأفعال العلمية وبها يفسر سائرها، و(وجد) بمعنى علم، و(ظن) هي أيضاً أصل الأفعال الظنية وبها يفسر سائرها، و(حسب) بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن، و(عد) كذلك، و(حجا) كذلك أيضاً، و(درى) بمعنى علم، و(جعل) كذلك وفيها زيادة وهو الاعتقاد ولذلك قال: (وجعل اللذ كاعتقد) و(هب) بمعنى ظن، و(تعلم) بمعنى أعلم، فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وهي كلها معطوفة على (رأى) على حذف العاطف وهي كلها مفعولة بأعنى إلى زعمت، وعد مخفوضة بمع، ومع متعلق بأعنى، وحجا

وقوله: [ومنها ما لا يعمله] أي العمل المذكور وهو نصب الجزأين، والنفي صادق بأن لا تعمل شيئاً أصلاً كما مثل، أو تتعدى إلى مفعول واحد نحو: عرف وفهم، فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من كلام كدي، إلا أن الأولى أن يزيد مثالاً للقسم المتعدي إلى واحد.

وقوله: [أشار إلى الأول] هذا يقتضي أن الناظم تكلم على الثاني وليس كذلك، والأولى أن يقول: أشار إلى مراده من ذلك.

(أعني رأى خال علمت وجدا)، قول كدي: [منها ما يفيد في الخبر] أي الذي كان قبل دخولها خبراً، وإلا فهو الآن مفعول ثان، ثم أن كدي قسم هذه الأفعال إلى قسمين ما يفيد يقيناً أو رجحاناً، والموضح جعلها أربعة أقسام، ولا منافاة بينهما لأن قول كدي ما يفيد في الخبر يقيناً يصدق بقسمين: دائماً أو غالباً، وما يفيد في الخبر الرجحان كذلك دائماً أو غالباً، فتكون الأقسام في كلامه أيضاً أربعة، وقد بين الموضح الأقسام الأربعة ممثلاً لكل فعل فجزاه الله خيراً.

وقوله: [وجعل كذلك الخ] اعترض عليه بأن كلامه يقتضي أن جعل بمعنى علم من أفعال اليقين، مع أنها من أفعال الرجحان كما في التوضيح وغيره، إذ لو كانت من أفعال اليقين لم يحتج لقوله بعد: وفيها زيادة وهو الاعتقاد.

(قلت): ويمكن الجواب عنه بأن الإشارة في قوله كذلك إلى ما قبل درى وهي أفعال الرجحان، ويدل عليه الإتيان باللام والكاف الدالين على البعيد، وهذا مع قطع النظر عن الإشارة الواقعة قبل فإنها كلها للقريب، فيؤخذ منه أن جعل من أفعال الرجحان.

(فإن قلت): إذا كانت من أفعال الرجحان فما معنى كونها كاعتقد؟ (فالجواب): أن معناها أنها تكون أقوى من أفعال الرجحان لأنها تحتمل القطع.

وقوله: [لم أنبه عليها الخ] نبه الناظم على بعضها فيما يأتي في قوله لعلم عرفان البيت، وهذا تنكيت من

ودرى وجعل معطوفات على عد، والذي نعت لجعل وصلته كاعتقد، وهب وتعلم معطوفان أيضاً على ما بعد مع، ولهذه الأفعال معان أخر لم أنبه عليها لأنها ليست من هذا الباب. ثم شرع في القسم الثاني وهو التصييرية فقال: (والتي كصيَّرا أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً) يعني انصب بالأفعال التي بمعنى صير المبتدأ والخبر، وهي ما دلت على تحويل كما تنصب بالقلبية، ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصييرية كما ذكر القلبية وهي صير وأصار، وجعل، ورد، واتخذ وتخذ، ووهب في نحو: وهبني الله فداءك أي جعلني، (والتي) مبتدأ خبره(انصب بها) ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود. ثم قال:

٢٠٩ - وَخُصَّ بِـالـتَّـعْـلِـيـقِ وَالإِلْـغَـاءِ مَـا مِنْ قَبْـلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَـا

يعني أن الأفعال المذكورة قبل(هب) تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والإلغاء، (فالتعليق) ترك العمل موجب، (الإلغاء) ترك العمل لغير موجب، ويحتمل قوله: (وخص) أن يكون ماضياً مبنياً للمفعول (ما) في موضع رفع، وأن يكون فعل أمر، (ما) في موضع نصب مفعول به، والأول أظهر، (من قبل هب) صلة لما، (بالتعليق) متعلق بخص. ثم قال: (والأمر هب قد ألزما).

٢١٠ - كَـذَا تَـعَلَّمْ وَلِـغَيْـرِ الْـمَـاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَـلْ كُـلَّ مَـا لَـهُ زُكِنْ

يعني أن هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر، فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين، وفهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى الضمير المفرد المذكر والمؤنث، وإلى المثنى والمجموع، فتقول: يا زيدان هباني قائماً، ويا زيدون هبوني قائماً، فإن فعل الأمر صالح لذلك، (هب) مبتدأ وخبره(قد ألزما) وفي إلزم ضمير يعود على هب، (الأمر) مفعول ثان بألزما، (تعلم) مبتدأ خبره(كذا) أي مثل هب في لزومه الأمر. ولما أتى بأفعال هذا

المكودي كالموضح حيث قال تنبيهات على الناظم لأنه كان ينبغي أن يذكر البيت هنا لأنه تقييد لبعض الأفعال المذكورة هنا.

(والتي كصيرا. أيضاً بها انصب مبتدأ وخبرا) . قول كدي: [ولم يذكر ألفاظ الخ] علته أن أفعال القلوب لما كانت كما مر أقساماً ثلاثة، بين مراده منها بتعدادها لئلا يدخل غيرها، ولما كانت أفعال التصيير كلها تنصب المفعولين لم يحتج لذلك، وقاعدة الناظم في الغالب أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه، فتدخل صير كما في قوله: والمضاهي اقعنسسا، بل دخول صير أحرى هنا.

(وخص بالتعليق والإلغاء) ، قول كدي: [ترك العمل الموجب] كان ينبغي أن يزيد لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام، وسمي تعليقاً لأنه منع من اللفظ وعمل في المحل، فهو عامل لا عامل شبيه بالمرأة المعلقة لا متزوجة ولا مطلقة. قال سيدي يحيى الشاوي: فإن قلت: ما فائدة المعلق مع أن العامل يعمل في المحل؟ قلت: فائدته أنه سوغ دخول الناسخ على الجملة الفعلية ولولاه لم يدخل اهـ.

وقوله: [ترك العمل لغير موجب] العبارة مشكلة لأن الموجب موجود وهو التأخر أو التوسط وأجيب بأن المنفي الموجب اللفظي، وأما التوسط أو التأخر فمعنوي، وقيل: أن غير صفة لمحذوف أي لسبب غير موجب. ذكر ذلك السبب للإلغاء بل هو مجوز له.

الباب كلها بلفظ الماضي، وكان غير الماضي وهو الأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار إلى ذلك بقوله: (ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زكن).

قوله: (من سواهما) أي من سوى (هب) و(تعلم) لأنهما لازمان للأمر، و(زكن) أي علم، و(كل) مفعول بـ (اجعل)، و(ما) موصولة، و(زكن) صلتها، و(له) متعلق بزكن، و(لغير) متعلق باجعل، و(من سواهما) في موضع الحال من (غير) والتقدير: اجعل كل ما علم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى هب وتعلم. ثم قال:

٢١١ - وَجَـوِّزِ الإِلْـغَـاءَ لَا فـي الإِبْـتِـدَا وَانْـوِ ضَمِيرَ الشَّـانِ أَوْ لَامَ آبْتِـدَا

تقدم أن الإلغاء ترك العمل لغير موجب، وفهم من قوله: (وجوز) أنه جائز لا واجب، وفهم من قوله: (لا في الابتدا) ثلاث صور: الأولى: أن يتأخر عنهما نحو: زيد قائم ظننت، أو يتوسط بينهما نحو: زيد ظننت قائم، أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو: متى ظننت زيد قائم، وفي جواز الإلغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لأن الفعل ليس في الابتداء، ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح والأرجح الإلغاء مع التأخير والإعمال مع التوسط بين المفعولين، وفهم من قوله: (لا في الابتدا) أن إعمال المتقدم واجب، و(الإلغاء) مفعول بجوز، و(لا) عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: وجوز الإلغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء، وأجاز الكوفيون الإلغاء مع التقدم واستدلوا بقول الشاعر:

(فإن قيل) ما وجه عدم دخول الإلغاء والتعليق في أفعال التصيير؟ (فالجواب): أن أفعال التصيير أقوى من أفعال القلـوب لأنها تفيد وقوع شيء في الخارج يرى بالعيان، فلم يفد فيها تعليق ولا إلغاء، وأفعال القلوب معناها قائم بالقلب ولا تفيد ما يرى بالعيان فضعفت فأثر فيها التعليق والإلغاء، ووجه عدم دخولها في هب وتعلم ما أشار له بقوله: والأمر هب قد ألزما، وهذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلاً قال له: لم لا يجوز التعليق والإلغاء مع هب وتعلم؟ فأجاب بأنهما جامدان للزومهما لصيغة الأمر، وما لا يتصرف في نفسه فمعمولاه يلزمان طريقة واحدة.

وقوله: [في العمل المذكور الخ] كلامه يقتضي أن قول الناظم: ولغير الماض من سواهما الخ خاص بالعمل، مع أن الصواب أنه عام في العمل والإلغاء والتعليق في أفعال القلوب وفي العمل فقط في أفعال التصيير، وأجيب عن كدي بأنه اقتصر على العمل لعمومه في أفعال القلوب وأفعال التصيير، ثم أن الأولى للناظم أن يحذف قـوله من سواهما لأنه تكرار مع قوله: والأمر هب قد ألزما.

(وجوز الإلغاء لا في الابتدا). قول كدي: [وفهم من قوله: لا في الابتدا ثلاث صور] الحق أن كلام الناظم في قوله: لا في الابتدا لا يشمل إلا صورتين فقط، وأما الصورة الثالثة فلا تدخل في كلامه أصلاً، إذ لو دخلت كما قال لما ورد علينا نحو: كذاك أدبت الخ حتى نحتاج للجواب عنه بأنه تقدم على العامل غيره، مع أن الناظم احتاج للجواب عنه، فدل كلامه على أن الصورة الثالثة غير داخلة في كلامه هنا، ووقع لبعض تفصيل انظره في حواشي التوضيح:

كــذاك أدبت حتى صــار من خلقي أنـي رأيت مــلاك الـشيمـة الأدب

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين إما على نية ضمير الأمر والشان فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة في موضع المفعول الثاني، وإما على تقدير لام الابتداء وإلى ذلك أشار بقوله: (وانو ضمير الشان أو لام ابتدا).

٢١٢ - فِي مُـوهِمٍ إِلْـغَـاء مَـا تَقَـدَّمَـا وَٱلْـتَـزِمِ التَّـعْلِيـقَ قَبْـلَ نَـفْيِ مَـا

أي إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم فلك في تأويله وجهان: أحدهما أن تنوي فيه ضمير الشأن فيكون التقدير: أني رأيته ملاك الشيمة الأدب، فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة المفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني، أو تقدر لام الابتداء فيكون التقدير: إني رأيت لملاك الشيمة فيكون الفعل معلقاً، و(في موهم) متعلق بـ(انو) و(إلغاء) مفعول بموهم، و(ما) موصولة واقعة على الفعل، و(تقدم) صلتها. ثم قال: (والتزم التعليق قبل نفي ما).

٢١٣ - وَإِنْ وَلَا لَامُ ابْـتِـدَاءٍ أَوْ قَـسَـمْ كَـذَا وَالِاسْـتِفْـهَـامُ ذَا لَـهُ انْحَتَمْ

قد تقدم أن التعليق ترك العمل لموجب وهو أن يفصل[1] بين الفعل أو مفعوليه أو بين مفعوليه بأحد الستة الأشياء التي ذكرها، الأول: (ما) النافية كقوله عز وجل: ﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾. الثاني: أن النافية كقوله تعالى: ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾. الثالث: (لا) قال في شرح التسهيل: من أمثلة ابن السراج أحسب لا يقوم زيد، قال ابن هانىء: يظهر أنه لم يحفظ له مثالاً عن العرب نثرياً ولا شعرياً وقد أنشدت عليه:

وقوله: [بقول الشاعر: كذاك أدبت الخ] البيت من البسيط، وقائله بعض الفزاريين، والكاف في كذاك: اسم بمعنى مثل مفعول مطلق عامله أدبت بعد، والتقدير: أدبت أدباً مثل الأدب السابق، وحتى: الغاية، ومن خلقي: خبر صار، وأن بفتح الهمزة تسبق مع ما بعدها بمصدر اسم صار، رأيت ويروى بدلها وجدت، وكل من رأيت أو وجدت يطلب مفعولين، ملاك بالرفع: مبتدأ، أو الأدب خبره، والقياس نصبهما على أنهما مفعولان، ووجه الدليل منه للكوفيين أن العامل تقدم ومع ذلك أهمل.

(والتزم التعليق قبل نفي ما). قول كدي: [كقوله عز وجل: وظنوا الخ] ما نافية، ومحيص: مبتدأ مجرور بمن الزائدة ومعناه هروب وفرار من العذاب، ولهم: خبر مقدم والفعل وهو ظن مطلق عن العمل لفظاً لا محلاً بما النافية.

وقوله: [كقوله تعالى: وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً] أي في الدنيا أو في القبور، هذه الآية مما أجمعوا على التمثيل بها مع أنها ليست من التعليق في شيء، لأن شرط الجملة المعلقة إذا حذف المعلق صح أن يعمل العامل في جزأيها نحو ظننت لزيد قائم، فلو حذفت اللام عمل العامل، وفي الآية الكريمة لا يصح لأنه لو حذف المعلق وهو إن لم يصح دخول العامل على الجملة بعد فضلاً عن العمل، ومثل ما قيل في هذه الآية يقال في التمثيل للام القسم بعد بقوله: ولقد علمت الخ.

وقوله: [قال ابن هانىء] ابن غازي إنما وقفت لابن هانىء على إنشاد هذا البيت دون تنكيت على ابن مالك، ولعل التنكيت وقع في بعض نسخ ابن هانىء وهي التي وقعت بيد كدي.

---

(١) قول المكودي هو أن يفصل بين الفعل ومفعوليه أو بين مفعوليه الخ إلا أن الفصل بين الفعل ومفعوليه التعليق واجب وبين المفعولين جائز.

فعش معدماً أو مت كريماً فإنني ... أرى الموث لا ينجو من الموت هاربه

الرابع: (لام الإبتداء) كقوله تعالى: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾.

الخامس: (لام القسم) كقوله:

ولقد علمت لتأتين منيتي ... ان المنايا لا تطيش سهامها

السادس: (الاستفهام) كقوله عز وجل: ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾.

وقوله: [فعش معدماً الخ] البيت من الطويل، وقائله أبو النشناش، وقال الأصعمي: أبو النشناش، وعش: أمر من عاش، ومعدماً: حال من فاعل عش، والفاء في فإنني للتعليل، وأرى: مضارع رأى، والموت: مفعوله الأول، وهاربه بالرفع: فاعل ينجو وعلق عن المفعول الثاني الذي هو جملة ينجو الخ بلا النافية، وفي ذلك الشاهد قال بعض المحققين في الاستشهاد بهذا البيت نظر، لأن المعلق بالكسر الذي هو لا إنما دخل على الجملة الواقعة في موضع المفعول الثاني، فقيل: إنه من التعليق، وقيل: لا وهو الصحيح، لأن موضوع التعليق أن يقع بعد العامل ما يسد مسد معموليه، وهنا الأول موجود، وحكم الجملة بعد أنها في محل نصب مفعول ثان وجد المعلق أم لا، ولهذا والله أعلم لم يمثل الناظم بهذا البيت في شرح التسهيل ولا الموضح هنا من اطلاعهما على ما لم يطلع عليه غيرهما، وقال سيدي إدريس العراقي: بل هو من التعليق إذ لا فرق بين كونه في المعمولين أو في المعمول الواحد.

وقوله: [كقوله تعالى: ولقد علموا الخ] الواو فاعل بعلموا عائد على بني إسرائيل، والهاء في اشتراه عائد على السحر، وقال تعالى: اشتراه لأنهم كانوا يعطون الأجرة يتعلموا السحر، واللام في لمن الابتداء علقت علم عن العمل في اللفظ، ومن موصولة مبتدأ، وصلتها اشتراه، والرابط الفاعل باشترى، وما: نافية، وخلاق مبتدأ مجرور بمن الزائدة، وله: خبر مقدم، والجملة خبر من الموصولة.

وقوله: [كقوله: ولقد علمت الخ] البيت من الكامل، وقائله لبيد، وقال العيني: لم أجد في ديوانه إلا الشطر الثاني، والبيت من قصيدة قالها في بقرة أكلتها الذئاب، والواو في ولقد للقسم، واللام توكيد له، واللام في لتأتين جواب للقسم، والمنية: الموت فاعل تأتين، والمنايا جمع منية، وتطيش: مضارع طاش السهم عن الرمية عدل عنها، والمعنى: أن المنية والموت لا تعدل سهامها عن أحد بل لا بد أن تصادفه، والشاهد في لام لتأتين جواب القسم فإنها علقت الفعل عن العمل، وتقدم ما في الاستشهاد بهذا البيت.

وقوله: [كقوله تعالى: وإن أدري الخ] إن نافية، ومرفوع أدري عائد على النبي ﷺ، وقريب مبتدأ، وأم بعيد معطوف عليه، وما: موصول إسمي في موضع رفع فاعل المبتدأ، وما عطف عليه أغنى عن الخبر، ويصح أن تكون ما مبتدأ، أو قريب مع ما بعده خبر، وعلى كل فالجملة في موضع نصب بأدري المعلق بالهمزة، قال ابن عطية: ومعنى الآية أن النبي ﷺ أعلمهم بأنه لا يعرف وقت عذابهم أفي القرب أو في البعد؟ وهذا أهول وأخوف، وإنما علقت هذه الستة لأن لها صدر الكلام اتفاقاً، أو على الراجح كما في لا وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل في لفظ ما بعده.

وعلم من قوله: (والتزم) أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء، و(التعليق) مفعول بالتزم، و(قبل) متعلق به، و(لام ابتداء) مبتدأ، و(كذا) خبره، و(أو) قسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير: لام ابتداء أو لام قسم كذا، و(الاستفهام) مبتدأ، و(ذا) مبتدأ ثان وخبره (انحتم) و(له) متعلق بانحتم، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير العائد على ذا الفاعل بانحتم والعائد على الاستفهام الضمير في له. ثم قال:

٢١٤ - لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

يعني أن (علم) إذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد كقوله عز وجل: ﴿لا تعلمونهم﴾ وإن (ظن) إذا كانت بمعنى انهم تتعدى أيضاً إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيداً على المال أي اتهمته، وليستا حينئذ من أفعال هذا الباب، و(تعدية) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(لواحد) متعلق بتعدية و(ملتزمة) صفة لتعدية، وأضاف علم إلى العرفان وهو مصدر عرف، وأضاف ظن إلى تهمة وهو مصدر اتهم. ثم قال:

٢١٥ - وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

يعني أن (رأى) الحلمية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لأنها شبيهة بها في كونها فيها أدرك بالحس الباطني، ومنه قوله:

أراهم رفقتي حتى إذا ما تولى الليل وانخذل انخزالا

وقوله: [والعائد على الاستفهام الخ] هذا هو الصواب، وما في بعض النسخ والعائد على لام الابتداء الضمير في له سبق قلم.

(لعلم عرفان وظن تهمة) قد مر أن الأولى ذكر هذا البيت عقب قوله أعني رأى الخ، لأنه تقييد لعلم وظن. قول المكودي: [وهو أن يكون معناها متعلقاً بالفرد] يؤخذ منه أن علم المتعدية إلى اثنين معناها متعلق بالجملة، وهذا مبني على أن المعرفة إدراك نفس الشيء وذاته، والعلم إدراكه على صفة من صفاته، ولهذا يقال: الله عالم ولا يقال عارف، لأن المعرفة تقتضي جهلاً سابقاً وهو محال في حقه تعالى. وقيل: لا فرق بينهما والحق الأول.

(ولرأي الرؤيا أنم ما لعلما) الأولى أن يذكر هذا البيت أيضاً بعد أعني رأى الخ بأن يذكر هناك لعلم عرفان الخ، لم يذكر هذا عقبه ليعرف الملحق بالفتح من الملحق به، وذكره الموضح هناك تنكيتاً عليه.

قول كدي: [عن العمل] رد به عموم الناظم المقتضي جواز التعليق والإلغاء في الحلمية وليس كذلك، وقد يقال: أن هذا العموم يرفع بقوله من قبل وتأمله.

وقوله: [ومنه قولهم الخ] البيت من الوافر، وقائله عمرو بن أحمر الباهلي يذكر أربعة من قومه خرجوا إلى الشام فرآهم في منامه، وأرى: مضارع رأى، وهم: مفعوله الأول، ورفقتي: مفعول ثان، والرفقة الجماعة المسافرون ينزلون مرة واحدة ويسيرون كذلك، وحتى: ابتدائية، وإذا ظرف، وما زائدة ويجوز أن تكون حتى جارة، وإذا في موضع جر، وتولى: ماض، والليل فاعله، ومعنى انخزل انقطع، والشاهد في نصب أرى الحلمية المفعولين.

وأضاف (رأى) إلى الرؤيا ليعلم أنها الحلمية لأن مصدرها الرؤيا، ومصدر رأى البصرية رؤية، واحترز بقوله: (طالب مفعولين) من علم العرفانية، و (آنم) بمعنى انسب، و (وانتمى) بمعنى انتسب، و (ما) موصولة واقعة على حكم علم المتعدية إلى مفعولين وهي: مفعوله بأنم وصلتها انتمى، و (لرأي) متعلق بانتمى، و(لعلم) متعلق بانتمى، و (طالب مفعولين) حال من علم، وكذلك (من قبل) متعلق بانتمى، والتقدير: انسب العمل الذي انتسب من قبل لعلم في حال كونها طالبة مفعولين لرأى الرؤيا. ثم قال:

٢١٦ ـ وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

يعني أن المفعولين في هذا الباب لا يجوز حذفهما معاً، ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الاقتصار لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، وفهم منه أنه يجوز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الاختصار فمن حذفهما قوله:

بأي كتاب أم بأية سنة ... ترى حبهم عاراً علي وتحسب

وقوله: [ليعلم أنها الحلمية الخ] ظاهره تبعاً لظاهر الناظم أن الرؤيا لا تستعمل مصدراً إلا للحلمية، وليس كذلك بل قد تكون مصدراً للبصرية كما بين ذلك في التوضيح، وقد يجاب بأنه لما كان الغالب والكثير كون الرؤيا مصدراً للحلمية أطلق (١)، أو يقال: إن المعنى ولرأى التي لا يكون مصدرها إلا رؤيا وهي الحلمية، بخلاف البصرية فلها مصدران: رؤيا ورؤية.

(ولا تجز هنا بلا دليل) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله: وهب تعلم لأمرين: الأول رفع إيهام أن الإشارة بهنا راجعة لرأى الرؤيا. الثاني: ان رأى هذه مع تقول اخوان في الإلحاق فلا ينبغي أن يفصل بينهما. قول كذي: [في هذا الباب الخ] هو قول الناظم هنا احترازاً من باب كسا فإنه يجوز الحذف ولو من غير دليل لأنه فضلة. وسيقول الناظم: وحذف فضلة أجز.

وقوله: [لا يجوز حذفهما الخ] هذا هو اختيار الناظم وهو قول سيبويه والجمهور، ولم يفرقوا بين أفعال الظن واليقين، وحجتهم أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم، فكما لا يحذف جواب القسم فكذلك لا يحذف معمولاها.

وقوله: [ولا حذف أحدهما الخ] هذا ممتنع إجماعاً ولم يقع فيه خلاف كالذي قبله، لأن حذف أحد المفعولين أضعف من حذفهما معاً، وبين الضعف بقوله: لأنهما في الأصل مبتدأ الخ، فكما لا يجوز كون المبتدأ بدون خبر والخبر بدون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده، فتكون العلة راجعة لحذف أحدهما، ويحتمل أن تكون العلة لحذفهما أو لحذف أحدهما كما هو المستفاد من عموم مفهوم قوله سابقاً، وحذف ما يعلم جائز الخ.

وقوله: [بأي كتاب الخ] البيت من الطويل، وقائله الكميت يمدح آل البيت، وكان أصم لا يسمع الرعد، وقد

---

(١) (قوله: أطلق) كذا بالأصل ولعل الصواب قيد بها فتأمل. اهـ مصححه.

أي وتحسب حبهم عاراً علي، ومن حذف الأول قوله تعالى: ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾ أي بخلهم، ومن حذف الثاني قول عنترة:

ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم

أي فلا تظني غير ذلك واقعاً مني، و(سقوط) مفعول بـ(تجز)، و(هنا) و(بلا) دليل متعلقان بتجز. ثم قال:

٢١٧ ـ وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ كَقُولُ إنْ وَلِي ... مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
٢١٨ ـ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ ... وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
٢١٩ ـ وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا ... عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوَ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتحكى به، وقد ينصب المفرد إذا كان في معنى الجملة

ورد أنه قال هذه القصيدة التي من جملتها هذا البيت قبل شهرته، ولما قالها أتى الفرزدق وقال: يا أبا فراس قد جرى على لساني شعر فأردت عرضه عليك، فإن أحسنت أمرتني بأشاعته في الناس، وإن كان قبيحاً كنت أول من ستره علي فأنشده:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ... ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

إلى أن قال:

وما لي إلا آل أحمد شيعة ... وما لي إلا مشعب الحق مشعب

فقال الفرزدق: يا ابن أخي فوالله لأنت أشعر من مضى ومن بقي، وبأي: جار ومجرور متعلق بترى بعده، وضمير حبهم عائد على آل البيت، والشاهد في تحسب حيث حذف مفعولاه لدلالة مفعولي ترى عليهما، والأصل: وتحسب حبهم عاراً علي.

وقوله: [قوله تعالى: ولا تحسبن الخ] الذين: فاعل يحسبن، وخيراً: مفعول ثان، والأول محذوف يقدر قبل هو أي بخلهم خيراً لهم، وقرىء ولا تحسبن بالتاء ففاعله عائد على المصطفى ﷺ، والذين: مفعول أول، وخيراً: مفعول ثان ولا حذف حينئذ.

وقوله: [قول عنترة: ولقد الخ] البيت من الكامل، والواو في ولقد: للقسم، واللام لتأكيده، وتظني: مجزوم بلا الناهية وعلامة الجزم حذف النون، والخطاب في نزلت وتظني للمحبوبة، والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب جاء به الشاعر على القياس والأكثر محبوب على غير قياس، والشاهد في حذف المفعول الثاني اختصاراً قدره كدي: فلا تظني غير ذلك واقعاً، ومثله في ابن عقيل وهو الصواب، وما يوجد في بعض نسخه من تقدير ما يخالف هذا فلا تلتفت إليه على أن الاستشهاد بهذا البيت لا يصح إلا إذا جعل مني متعلقاً بنزلت، وإن جعلته متعلقاً بالإستقرار فلا شاهد فيه، لأن المفعول الثاني مذكور وهو الجار والمجرور لقيامه مقام المتعلق المحذوف.

(وكتظن اجعل تقول)، قوله كدي: [ان يدخل على الجملة الخ] الفرق بين الظن والقول حتى نصب الظن

كقولك: قلت خطبة، ثم أنه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط: الأول أن يكون مضارعاً. الثاني أن يكون مفتتحاً بتاء الخطاب، وهذان الشرطان مفهومان من قوله: (وكتظن اجعل تقول). الثالث: أن تدخل عليه أداة استفهام وهو المنبه عليه بقوله: (إن ولي مستفهماً به). الرابع: أن لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله: (ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل). فمثال ما لا فصل فيه: أتقول زيداً منطلقاً. ومنه قول:

متى تقول القلص الرواسما يدنين أم قاسم وقاسما

ومثال الفصل بالظرف قولك: أعندك تقول عمراً مقيماً، وبالمجرور: أفي الدار تقول زيداً جالساً. ومثال الفصل بأحد المفعولين: أزيداً تقول منطلقاً. ومنه قوله:

أجهالاً تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا

ويعني بقوله: (أو عمل) أحد المفعولين لأنه بمعنى معمول، وفي تنكير عمل إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما لأن التنكير يشعر بالتقليل.

الجزأين بخلاف القول، مع أن كلاً منهما يدخل على الجملة، ان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها، ونسبة الجزء الثاني للأول، والقول يقتضيها من جهة لفظها، ولفظها لا إعراب فيه فلم يبق إلا حكاية معناها.

وقوله: [فينصب مفعولين] أشار المكودي بهذا إلى أن التشبيه في قول الناظم: وكتظن إنما هو في العمل لا في الإلغاء والتعليق وهو الذي في التسهيل، والذي في النهاية أن التعليق والإلغاء يدخلان القول فيكون التشبيه حينئذ تاماً. وقوله: [وهذان الشرطان مفهومان الخ] كون المضارع مفهوماً منه صحيح. وأما الثاني فعسير لأن التاء كما تكون للخطاب تكون للغيبة نحو: هند تقول، إلا أن يقال الخطاب فقط يؤخذ من اقتران تقول باجعل.

وقوله: [ومنه قوله: متى الخ] في بعض النسخ، ومثله بدل منه، والبيت من الرجز، وقائله هدبة، ومتى: اسم استفهام، وتقول: مضارع أجري مجرى الظن فلذلك عمل في مفعولين: أحدهما: القلص بضم القاف واللام جمع قلوص وهي الشابة من النوق، والرواسم: جمع راسمة من الرسم نوع من سير الإبل صفة للقلص. وثانيهما: جملة يدنين والنون في يدنين الفاعل عائد على النوق، وأم قاسم: مفعول يدنين اسم محبوبته، وقاسما: ولدها معطوف عليها. وقال العيني: الصواب أم حازم وحازماً لقصة ذكرها في أصله، والشاهد في تقول حيث عمل في الجزأين.

وقوله: [ومنه قوله أجهالاً الخ] في بعض النسخ: ومثله بدل منه، والبيت من الوافر، وقائله الكميت من قصيدة يمدح بها مضر ويفضلهم على أهل اليمن، وبنو لؤي: المراد بهم قريش، والجهال: جمع جاهل، والمتجاهل: هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل، ولعمر أبيك: مبتدأ والخبر محذوف وجوباً، أي قسمي وهي جملة اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه، والمعنى أتظن بني لؤي جهالاً أو مظهرين الجهل فقط باستعمالهم أهل اليمن على أعمالهم مع فضل بني لؤي عليهم، والشاهد في فصل جهالاً المفعول الثاني بين همزة الاستفهام والقول.

وقوله: [ويعني بقوله: أو عمل أحد الخ] فعليه يكون كلام الناظم على حذف مضاف أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول، ثم إن المكودى تبعاً للمرادي خص المعمول بأحد المفعولين، فيقتضي أن الفصل بالمعمول إن كان

وقوله: (وإن ببعض ذي فصلت يحتمل) تصريح بما فهم من الشطر الذي قبله، و(ذي) إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهي الظرف والمجرور وأحد المفعولين، فإن لم تستوف الشروط بطل العمل وتعينت الحكاية، وإن استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية.

وقوله: (وأجري القول كظن مطلقا) البيت يعني أن بني سليم ينصبون بالقول مطلقاً أي بلا شرط يريد على وجه الجواز لأن الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الأول: قلت عمراً منطلقاً، وقل ذا مشفقاً. ومنه قول بعضهم:

قالت وكنت رجلاً فطينا ... هذا لعمر الله اسرائينا

أراد إسرائيل [١] فأبدل من اللام نوناً وهي لغة في إسرائيل، و(القول) مرفوع نائب فاعل (أجري) و(عند سليم) متعلق بأجري، و(قل) فعل أمر، و(ذا) مفعول أول، و (مشفقاً) مفعول ثان.

غير مفعول لا يجوز، والذي في التصريح أن الصواب إبقاء كلام الناظم على عمومه، وأن المراد بالمعمول كل معمول فيصدق بالمفعول وغيره كالحال، ومثل له بقوله: أمسرعاً تقول زيداً منطلقاً، وما في التصريح هو الحق.

وقوله: [تصريح بما فهم الخ] الحق أنه منطوق لأن القاعدة أن النفيين إذا تكررا فحذفهما معاً يكون منطوقاً، والنفيان هنا لم وغير، وإلى هذا الإشارة بقول بعضهم:

قاعدة النفيين إن تكررا ... حذفهما منطوق قول قد جرى
وحذف أول هو المفهوم ... قول فذا جرى هو المعلوم

بل قال يس: الأقرب عندي أنه احترز من الفصل بكلها، ويشهد لهذا النهي عن تتبع الرخص في الشرع وبهذا يرد قول من قال: إنه حسن [٢] اهـ.

وقوله: [وإن استوفيت الشروط الخ] نكت به على عبارة الناظم المقتضية أن العمل واجب مع توفر الشروط حيث عبر باجعل وليس كذلك ولذا قال يس: الأمر للإباحة لا للتحتيم، ولم ينص الناظم على الحكاية لأنها الأصل، والحاصل أن كدي اعترض على الناظم من جهة التشبيه فيقتضي أنه تام فيجوز فيه الإلغاء والتعليق والأمر بخلافه، ومن جهة أنه لم ينبه على جواز الحكاية مع استيفاء الشروط، ومن جهة أن قوله: وإن ببعض ذي الخ حشو لا فائدة فيه، ولذا أصلحه بعضهم وزاد بيتاً بقوله:

بغير ظرف أو كظرف أو عمل ... ومن حكى مع الشروط يحتمل
نعم ولا تلغ ولا تعلقا ... وكل قيد عن سليم أطلقا

وقوله: [قالت وكنت الخ] البيت من الرجز، قائله عربي صاد ضباً وأتى به إلى امرأته فقالت: هذا لعمري الله أسرائين، ففاعل قالت يعود على امرأته، والواو في وكنت واو الحال، وهذا: مفعول أو بقالت، وإسرائين بالنون لغة في إسرائيل باللام مفعول ثان والشاهد في قالت حيث نصب المفعولين من دون شرط وهي لغة سليم، والله أعلم.

---

(١) (قول الشارح: أراد إسرائيل، إلى قوله: في إسرائيل) هو ساقط في غير نسخة، وقد أتى المحشي بما يفيد سقوطه فحرر، اهـ مصححه.
(٢) قول المحشي أنه حسن صوابه شعر.

أعلم وأرى

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد، نحو قولك: أدخل، وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو: ألبست زيداً ثوباً، وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما: علم ورأى وإليهما أشار بقوله:

٢٢٠ ـ إِلَـى ثَـلَاثَـةٍ رَأَى وَعِـلِـمَـا عَـدَّوْا إِذَا صَـارَا أَرَى وَأَعْـلَـمَـا

يعني أن (رأى وعلم) المتعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدياً بها إلى ثلاثة، فالمفعول الأول هو الذي كان فاعلاً بها قبل دخول الهمزة كقولك: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً، فـ(رأى وعلما) مفعول مقدم بـ(عدوا)، و(إلى ثلاثة)، و(إذ) متعلقان بعد واو والضمير في (صار) عائد على (علم)، و(رأى) وأرى و(أعلم) خبر (صار) والضمير في (عدوا) عائد على العرب. ثم قال:

٢٢١ ـ وَمَـا لِـمَفْعُـولَيْ عَـلِمْتُ مُـطْلَقَـا لِلثَّـانِ وَالثَّـالِـثِ أَيْـضـاً حُـقِّـقَـا

يعني أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين في رأى وعلم قبل دخول الهمزة من إلغاء وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فـ(ما) موصولة وهي مبتدأ وصلتها (لمفعولي)، و(مطلقاً) حال من الضمير المستتر في المجرور العائد على ما، وخبر ما (حققا) و(للثاني) متعلق بحققا. ثم قال:

أعلم وأرى

لم يقل أعلم وأخواتها كما قال في التراجم السابقة مع أنه ذكر داخل الترجمة سبعة أفعال، لأن أعلم وأرى متفق على تعديهما وغيرهما فيه خلاف، بل قيل في المفعول الثاني لغير أعلم وأرى منصوب على إسقاط الخافض والثالث على الحال، وأيضاً غيرهما لا يتعدى لثلاثة حتى يتضمن معناهما.

قول كدي: [نحو قولك ادخل الخ] قيل الصواب أن يمثل بنحو خرج، لأن دخل متعد إلى واحد بنفسه، وهذا مبني على أن المنصوب بعد دخل مفعول به حقيقة، والجمهور أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به فالفعل معه لازم، وأما دخل من الدخول بالمرأة كناية عن الجماع فهو لازم قطعاً.

(إلى ثلاثة رأى وعلما. عدوا إذا) المحل لإذ، لأن إذا لا يعمل فيها الماضي لأنها للمستقبل، لكن قد ترد إذا موضع إذ كقوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة﴾ وقد استعمله الناظم هنا.

(وما لمفعولي علمت مطلقاً). قول كدي: [ثابت للثاني الخ] لأنهما هما المفعولان قبل، فيبقى لهما الحكم الذي كان لهما سابقاً، ولم يتكلم الناظم على حكم المفعول الأول، ومذهب سيبويه منع حذفه وعدم جواز الاقتصار عليه، وذهب الأكثرون إلى جوازهما. انظر التصريح ممزوجاً.

٢٢٢ ـ وإنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ فَلاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

يعني أن علم العرفانية ورأى البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين، وليستا حينئذ من هذا الباب ولا من الباب الذي قبله، لأن المفعول الثاني غيرالأول فهو من باب كسا وأعطى، وإلى ذلك أشار بقوله:

٢٢٣ ـ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

يعني أن المفعول الثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من باب (كسا) يجوز فيه الحذف اقتصاراً واختصاراً، ويمتنع فيه ما جاز في مفعولي علمت المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه، وفهم من تشبيهه بباب (كسا) أن المفعول الأول والثاني أيضاً كالمفعول الأول من باب كسا، إذ لا وجه لتخصيصه المفعول الثاني بالذكر، فالضمير في (تعديا) عائد على علم العرفانية ورأى البصرية بلا همز متعلق بتعديا، والفاء جواب الشرط، و(الاثنين) و(به) متعلقان بـ(توصلا) والضمير في (به) عائد على الهمز، (والثاني) مبتدأ وخبره (كثاني) و(في كل حكم) متعلق بـ(ائتسا) وكذلك به. ثم قال:

٢٢٤ ـ وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

ذكر أن أفعال هذا الباب سبعة، والذي أثبت سيبويه منها: أعلم وأرى ونبأ. وزاد أبو علي أنبأ، وألحق بها

(وإن تعديا لواحد بلا. همز) ضمير تعديا لعلم ورأى لا يفيد كونهما متعديين إلى اثنين كما صرح به في قوله لواحد، إلا أن علم المتعدية بالواحد مرت في قوله: لعلم عرفان، وأما البصرية فلم يذكرها أصلاً فيكون فيها الإحالة على مجهول، فلذلك نكت عليه الموضح بذكرها هنالك لتكون الإحالة على معلوم.

قول كدي: [من هذا الباب] لأنه معقود لما ينصب مفاعيل ثلاثة. وقوله: [لأن المفعول الثاني الخ] علة لما قبله يليه، لأن الأول والثاني في الباب السابق أصلهما المبتدأ والخبر هنا ليس كذلك وهذه قاعدة كسا وأعطى.

(والثان منهما كثاني اثني كسا) اعلم أن عبارة الناظم معترضة من وجوه ثلاثة: أحدها: تخصيص تشبيه الثاني هنا بثاني كسا، فيقتضي أن الأول غير الأول مع أن حكمه حكمه أيضاً، ولذا نكت عليه الموضح بقوله: وحكمهما. الثاني: أن قوله فهو به حشو إذ ما أفاده هو الذي يفيده التشبيه التام في كثاني الخ. الثالث: انه يقتضي أنه لا يجوز التعليق في الثاني هنا كالثاني في كسا والأمر بخلافه، وقد أصلحه ابن غازي بما يرفع الاعتراضات الثلاثة بقوله:

واجعلهما معاً كمفعولي كسا ومن يعلق ههنا فما أسا

وأجيب عن الاعتراض الأول بأن الخلاف لما كان في الثاني هل يكون كالثاني أو لا؟ والاتفاق على أن الأول يكون كالأول خص محل الخلاف بالذكر، وعن الثاني بأنه زيادة في الرد على من قال بأنه يكون الثاني هنا جملة فلا يكون كالثاني هناك، وعن الثالث بأنه مشى هناك على ما للجمهور من منع التعليق فيه، ومن ادعى أن المفعول الثاني من رأى سمع تعليقه بالاستفهام يعلم جوابه بالوقوف على التوضيح وحواشيه.

(وكأرى السابق نبا أخبرا). قول كدي: [وزاد أبو علي] أي الفارسي، ولد بفارس وسكن بغداد وولي قضاءها،

السيرافي حدث وأخبر وخبر، و(نبأ) مبتدأ، و(أخبر وحدث وأنبأ) معطوفات عليه على حذف العاطف، وخبره في المجرور قبله، و(خبر) مبتدأ، وخبره (كذاك).

الفاعل

هو الاسم المرفوع المسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدماً عليه على طريقة فعل أو فاعل، وقد استغنى

وكان يميل للمعتزلة لكن لم يكن يظهر ذلك، ومع هذا كان لا يأكل إلا من كسب يده، وكان حسن الأخلاق، توفي في رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة، والله سحبانه وتعالى أعلم.

الفاعل

لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عن ذلك نواسخ، ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه النائب، وفرغ من القسم الأول شرع في الثاني، ثم ان الفاعل لغة من أوجد الفعل باعتبار الكسب نحو: ضرب زيد عمراً، أو قام به نحو: مات عمرو، وعلم زيد، واصطلاحاً، قال المكودي: [هو الاسم الخ] أطلق في الاسم فتشمل الصريح والمؤول، فالأول نحو: أتى زيد، والمؤول نحو قوله تعالى: ﴿أو لم يكفهم أنا نزلنا﴾ أو أنزلنا. وقوله: [المرفوع] هكذا في بعض النسخ بزيادة المفروع، والرفع حكم من أحكام الفاعل، وإدخال الحكم في الحد مردوداً، وفي السلم:

وعندهم من جملة المردود ... أن تدخل الأحكام في الحدود

لأن الحكم على الشيء فرع تصوره، ولا يمكن تصور الشيء إلا بعد اجتماع أجزائه ومن جملتها الرفع، فيأتي الدور ويأتي جوابه، وفي غالب النسخ بإسقاطه وهو أولى. وقوله: [المسند إليه فعل] لا بد من تقييد الفعل بالتام احترازاً من اسم كان وأخواتها، وأجيب بأن مرفوع كان ليس مسند إلى كان وإنما هو مسند إلى الخبر لأن أصله المبتدأ، وكان وأخواتها قيد للمسند.

وقوله: [أو ما جرى مجراه] الذي جرى مجرى الفعل عشرة أشياء: اسم الفاعل نحو: أقائم زيد، وأمثلة المبالغة نحو: أضراب زيد، وصفة مشبهة نحو: حسن وجهه، واسم التفضيل نحو: ما رأيت أحداً أحب إليه الجود من زيد، والمصدر نحو: عجبت من ضرب زيد عمراً، واسمه نحو: عجبت من إعطاء الدراهم زيد، واسم الفعل نحو: هيهات العقيق، والظرف والجار والمجرور المعتمدان نحو: أعندك زيد، ومثال الجار والمجرور نحو: ﴿أفي الله شك﴾ واسم وضع موضع الفعل نحو: إياك أنت زيد أن تخرجا، ففي إياك ضمير مستتر فاعل وأنت توكيد له.

وقوله: [مقدماً عليه الخ] الأولى حذفه لأنه مستغنى عنه بقوله: المسند إليه، لأنه إن تقد فلا يسند إليه وإنما يسند إلى ضميره، والتقدم حكماً أيضاً وهو الحكم الثاني عند الموضح وأدخله في الحد، وقد علمت أنه مردود، وأحسن ما يجاب به عن مثل هذا في كل موضع أن أخذ الحكم في التعريف إنما يؤدي إلى الدور إذا أخذ من حيث أنه حكم، وأما إذا أخذ من حيث أنه وصف لازم لكونه خاصة للمعرف كالرفع فيما مر، وتقدم الفعل هنا فلا يلزم الدور ولا يقصد عاقل غير هذا.

الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال:

٢٢٥ ـ ٱلْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ ٱلْفَتَى

فأتى بمثالين: الأول: (أتى زيد) فزيد فاعل لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى. والثاني: (منيراً وجهه) فوجهه فاعل لأنه اسم أسند إليه وصف جرى مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منيراً. ثم تمم البيت بقوله: (نعم الفتى) وفيه تنبيه على أن فعل الفاعل يكون غير متصرف، فقوله: (الفاعل) مبتدأ، و(الذي) خبره وهو موصول وصلته (كمرفوعي أتى) وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول والتقدير: كمرفوعي قولك أتى زيد منيراً وجهه. ثم قال:

٢٢٦ ـ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

يعني أن الفعل لا بد له من فاعل، وفهم من قوله: (بعد) أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل. وقوله: (فإن ظهر) أي فإن ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح، والمراد بظهر برز فشمل الظاهر نحو: قام

وقوله: [على طريقة فعل الخ] المراد بطريقة فعل أن تكون الصيغة أصلية فيصدق بالماضي، مفتوح العين ومكسورها ومضمومها، والمضارع والأمر كذلك من الثلاثي أو غيره، واحترز به من طريقة فعل بضم الفاء وكسر العين فلا يقال في المرفوع فاعل بل نائب كما يأتي. وقوله: [أو فاعل] مراد به ما كانت صيغته أصلية فيشمل جميع ما مر ويخرج اسم المفعول فإن المرفوع بعده نائب كما يأتي.

(الفاعل الذي كمرفوعي أتى). قوله كدي: [فأتى بمثالين مع قوله: ثم تم الخ] الأولى أن يقول: فأتى بأمثلة ثلاثة لأنه لا يقال للشيء تتميم إلا إذا لم تكن فيه فائدة، مع أن الفوائد المأخوذة من نعم الفتى كثيرة، منها ما ذكره المكودي، ومنها التنبيه على أن الفاعل في الاصطلاح لا يلزم أن يكون فاعلاً في المعنى، ومنها أن صيغة الفعل تارة تكون على الصيغة الأصلية نحو: نعم وعلم بسكون اللام وحينئذ فينبغي أن يقرأ مرفوعي بكسر العين جمع مذكر سالم، لكن يشكل عليه أنه جمع مرفوع صفة للفظ واللفظ غير عاقل، وقد مر أن من شرط ما يجمع جمع مذكر سالم أن يكون عاقلاً، ولولا قول كدي: ثم تمم الخ، لقلنا: أن مراده بمثالين الفعل وفيه مثالان ينزلان منزلة الواحد والثاني ما جرى مجراه. (فإن قيل): لم رفع الفاعل ونصب المفعول؟ (فالجواب) أن الفاعل لا يكون إلا واحداً فهو خفيف، والمفعول يكون متعدداً فهو ثقيل، والرفع ثقيل، والنصب خفيف، فأعطى الخفيف للثقيل منهما ليقع التعادل بينهما.

(وبعد فعل فاعل). قول كدي: [يعني أن الفعل لا بد له الخ] قد يقال: أن بعض الأفعال لا ترفع فاعلاً ككان الزائدة والمؤكد نحو: قام قام زيد، وقلما وطالما، وأجيب بأنه لا بد منه لفعل قصد به الإسناد بقرينة قوله في التعريف المسند إليه فعل الخ، فإن لم يقصد بالفعل الإسناد كما في هذين فلا يرفع فاعلاً.

وقوله: [وفهم من قوله بعد الخ] هذا الحكم مأخوذ من الأمثلة السابقة، لكن صرح به هنا زيادة في الرد على الكوفيين القائلين بجواز تقديم الفاعل على الفعل.

وقوله: [فإن ظهر ما هو فاعل الخ] أراد أن يرفع بهذا اعتراضاً وارداً على الناظم وهو أن يقال: إنه اتحد في

زيد، والمضمر البارز نحو: قمت. وقوله: (وإلا) أي وإن لم يبرز. وقوله: (فضمير استتر) نحو: قم، ففي قم ضمير مستتر إذ لا يستغني الفعل عن الفاعل، (فاعل) مبتدأ وخبره في الظرف قبله، (فإن ظهر) شرط، والفاء جواب الشرط، (هو) مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل، (إن) شرط، (لا) نافية، وفعل الشرط محذوف تقدير: وأن لا يظهر، والفاء جواب الشرط، و(ضمير) خبر مبتدأ مضمر تقديره وإلا فهو ضمير، واستتر في موضع الصفة لضمير. ثم قال:

٢٢٧ - وَجَـرِّدِ ٱلْفِعْـلَ إِذَا مَـا أُسْـنِدَا لِاثْنَيْـنِ أَوْ جَمْـعٍ كَـفَـازَ الشُّهَـدَا

يعني أن الفعل إذا أسند إلى مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وهذه هي اللغة الفصيحة. وفهم من المثال أن شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهراً، فالفعل منعول

كلامه الشرط والجواب مع أنه يجب تغايرهما، فأجاب بهذا التقدير وجوابه غير مانع لاقتضائه أن كل ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح وليس كذلك إن بين الفاعل إصطلاحاً، والفاعل معنى عموم وخصوص من وجه فنحو: قام زيد، يقال لزيد فاعل اصطلاحاً ومعنى، ونحو: مات زيد، يقال لزيد فاعل اصطلاحاً لا معنى، ونحو: زيد قائم، يقال لزيد فاعل معنى لا اصطلاحاً، وأجاب ابن هشام بأن تقدير الجواب فذاك أي فالأمر واضح، على أن اتحاد الشرط والجواب قد ورد في كلام الرسول عليه السلام وكلام العرب، فمن ذلك قوله عليه السلام: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله». وقالﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني» ومن ذلك قول إمامنا مالك رضي الله عنه حين أمره الملك أن يفتي بلزوم طلاق المكره، فأرسل إليه سراً من استفتاء فأفتاه بأنه غير لازم، فأمر به فضرب وطيف به في الأسوق فجعل يقول: من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا مالك بن أنس طلاق المكره لا يلزم.

وقوله: [وفاعل مبتدأ الخ] والمسوغ للابتداء بالنكرة العموم أي ويعد كل فعل قصد به الإسناد فاعل. لا يقال: المسوغ تقديم الخبر وهو ظرف. (لأنا نقول) كون تقديم الظرف الخبر مسوغاً إذا كان الظرف مضافاً إلى معرفة كقوله سابقاً: عند زيد نمرة، وهنا الظرف مضاف إلى نكرة فلا يكون مسوغاً.

(وجرد الفعل إذا ما أسندا). قول كذي: [وفهم من المثال أن شرط الخ] صرح به الناظم فيما يأتي في قوله: والفعل للظاهر بعد مسند، والمراد بالظاهر هنا، وفيما يأتي ما يشمل الضمير المنفصل، ثم كما يجرد الفعل كذلك يجرد الوصف الذي جرى مجراه، وليس المراد بالجمع في النظم الحقيقي فقط بل المراد به ما يدل على الجمع الشامل للحقيقي غيره، ولأجل هذا وما قبله أصلحه ابن غازي بقوله:

وجرد المسند حين يسند لاثنين أو مفهوم جمع ترشد

وإنما وجب التجريد صوناً للفظ عن الزيادة من غير فائدة، لأن غاية فائدة الأحرف التي تزداد آخر الفعل الدلالة علي كون الفعل مثنى أو جمعاً، وهذا المعنى مستفاد من لفظ الفاعل الظاهر فلا حاجة حينئذ لها. (فإن قلت): سيأتي أن تاء التأنيث تلحق الفعل لزوماً أو جوازاً للدلالة على كون الفاعل مؤنثاً مع أن التأنيث أيضاً مأخوذ من لفظ الفاعل، فما الفرق بينهما وبين هذه الأحرف مع أن الكل علامة مستغنى عنه؟ (قلت): لما كان التأنيث في نحو: هند

بجرد، وبعده مجرور محذوفٍ تقديره من العلامتين، و(لاثنين) متعلق بـ(أسند). ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله:

٢٢٨ - وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ‌‌‌‌‌‌ وَٱلْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث، وهو أن يلحق الفعل المسند إلى المثنى ألف، والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث نون فتقول: سعدا أخواك، وسعدوا أخوتك، وسعدن بناتك، وهذه الحروف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي علامات للفاعل كالتاء من قامت هند، ويكون المسند إليه بلفظ التثنية والجمع كما ذكر، وبعطف آخر الإسمين على الأول كقوله:

تولى قتال المارقين بنفسه ‌‌‌‌ وقد أسلماه مبعد وحميم

وفهم من قوله: (قد) قلة هذه اللغة، وفهم من قوله: (والفعل للظاهر بعد مسند) أن هذه الحروف علامات لا ضمائر، و(سعدا) في موضع رفع بـ(يقال) والواو في قوله (والفعل) واو الحال أي والحالة هذه. ثم قال:

خفيا، وكانت هاء التأنيث قد تلحق المذكر نحو: طلحة، وربما يتوهم عند إسقاط التاء مع الفعل أن الفاعل مذكر لا سيما مع ألفاظ المؤنث الغير المتداولة كثيراً كدعد احتيج لما يؤتى به فارقاً رافعاً للتوهم فأتي مع الفعل بها.

وقوله: [من العلاتين] الأولى من العلامات الثلاثة التي هي: الألف والواو والنون كما يؤخذ من كلامه بعد.

(وقد يقال سعدا وسعدوا). قول كدي: [يسميها النحويون الخ] أشار بهذا إلى دفع ما يعتقده ضعفة الطلبة من أن هذه لغة قوم من العرب يسمون بهذا الإسم، ومعنى كلامه أن هذه اللغة يسميها النحويون لغة من يقول: أكلوني البراغيث بالواو علامة الجمع مع كونه مسنداً إلى الظاهر، ولو أتى به على اللغة المشهورة لقال: أكلني أو أكلتني.

وقوله: [كالتاء من قامت الخ] أي كما أن التاء تدل على تأنيث الفاعل، فكذلك الألف تدل على التثنية، والواو والنون على الجمع، والجامع بينهما أن التأنيث فرع التذكير، والتثنية والجمع فرعا الإفراد. قوله: [ويعطف آخر الإسمين الخ] أي بالواو خاصة، فإن كان العطف بأو امتنعت العلامات نحو: قام زيد أو عمرو، لأن الفاعل واحد غايته أنه غير معين.

وقوله: [كقوله: تولى الخ] البيت من الطويل، وقائله عبد الله بن قيس الرقيات، وقيل له ذلك لأنه كان يحب ثلاث نسوة كل واحدة اسمها رقية من قصيدة يرثي بها مصعب بن الزبير رضي الله عنهما لما قتل بدير حين خرج بجنوده من الكوفة وخرج عبد الملك بن مروان بجيوشه من الشام، فلما التقى الجيشان هرب جيش مصعب وقاتل مصعب حتى قتل، وضمير تولى يعود على مصعب، وقتال: مفعوله، والمارقين: اسم فاعل من مرق السهم إذا خرج من الجانب الآخر، والمراد بهم الخوارج عبد الملك وأصحابه الذين خرجوا عليه، وواو وقد: واو الحال، ومبعد: الأجنبي، والحميم: القريب، والمراد أنه فر عنه كل من أتى معه كان بعيداً أو قريباً، والشاهد في عطف أحد الإسمين على الآخر، واقترن أسلماه المسند إليهما بالألف.

وقوله: [وفهم من قوله والفعل الخ] ليس هذا تكراراً مع قوله سابقاً: وهذه الأحرف لأنه أولاً: شرح كلام

٢٢٩ - وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا ‏ ‏ ‏ ‏ كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

يعني أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل، وتجوز في قوله: (أضمرا) والمراد حذف وشمل إطلاقه الحذف جوازاً كالمثال الذي ذكر، والحذف وجوباً كقوله عز وجل: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ ويجوز في (زيد) في المثال أن يكون فاعلاً والتقدير: قرأ زيد، وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال، فإن السؤال جملة إسمية، ومن حذفه جوازاً قوله عز وجل: في قراءة ابن عامر وشعبة: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ أي يسبح له فيها رجال. ثم قال:

الناظم جملة، ثم جعل يذكر كل فصل في كلام الناظم، ثم إن قول الناظم بعد: إنما هو توكيد، ولا يقال أنه احترز به من نحو: الزيدون قاموا، لأن نحو هذا خارج بقوله: والفعل للظاهر مسند على أصل التقدير.

(ويرفع الفاعل فعل أضمرا). قول كدي: [كقوله عز وجل: وإن أحد الخ] فأحد: فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ولا يجوز ذكره لأن استجارك المذكور عوض منه ولا يجمع بينهما، ولا يصح أن يكون أحد مبتدأ لأن إن لا تدخل إلا على الجمل الفعلية. وقوله: [ويجوز في زيد في المثال الخ] هذا باعتبار الأصل وإلا فيتعين في كلام الناظم هنا أن يكون فاعلاً بفعل محذوف لأنه أتى به شاهداً لذلك. وقوله [وهو أجود] أخذا بعموم القاعدة وهي مطابقة الجواب للسؤال ومثله في المرادي، وأصلحه ابن غازي بقوله:

ويرفع الفاعل فعل حذفا ‏ ‏ ‏ ‏ كمثل زيد في جواب هل وفى

فعبر بحذفا بدل أضمرا لرفع التجوز الذي قال كدي سابقاً، وأتى بجملة السؤال فعلية ليطابقها الجواب الذي يحذف منه الفعل، والحق أن الجواب في كلام الناظم موافق للسؤال، وذلك لأن جملة السؤال وإن كانت إسمية لفظاً فهي فعلية أصلاً ومعنى، لأن قولك: من قرأ أصله أقرأ زيد أم عمرو، لا أزيد قرأ، لأن السؤال عن الفعل أولى لأنه يتغير فيقع فيه الإبهام، وبهذا المعنى قرر السيد والشمني قوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾.

وقوله: [في قراءة ابن عامر وشعبة] هكذا يوجد في بعض النسخ وهو الصواب، وفي بعضها بإبدال شعبة بحفص وهو سبق قلم، لأن حفصاً لم يقرأ بها، ويسبح: على هذه القراءة بفتح الباء المشددة مبنياً للمفعول، وله: نائب عن الفاعل، ورجال: فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل: من يسبحه قيل: رجال أي يسبحه رجال، ثم حذف الفعل لإشعار يسبح المذكور به، ولا يصح إسناد يسبح المذكور للرجال لفساد المعنى، لأن الرجال مسبحون بالكسر لا مسبحون بالفتح، والآصال: في الآية جمع أصل بضمتين وأصل جمع أصيل، والأصال جمع الجمع يجمع على أصائل، فأصائل حينئذ جمع آصال، وآصال جمع أصل الذي هو جمع أصيل، وألغز فيه الدنوشري بقوله:

أفدني أيها النحوي جمعاً ‏ ‏ ‏ ‏ له جمع يجيء بالاطراد
وجمع الجمع يجمع وهو أمر ‏ ‏ ‏ ‏ غريب ليس للأذواق باد

٢٣٠ - وَتَـاءُ تَـأنِيثٍ تَـلِي الْمَـاضِـي إذا   كَـانَ لأُنْـثَى كَـأبَتْ هِـنْـدُ الأذَى

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند إلى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهي في ذلك على قسمين: لازمة وجائزة، وقد أشار إلى اللازمة بقوله:

فأجبته بقول:

جـواب اللغـو يـا بـدر النحـاة   بـدا للنـاظـرين ذوي الـرشـاد
أصـائـل جـمـع آصـال بـدا جـمـع أصـل لـلأصيـل بـلا مـراد

وتسكين صاد للوزن، ومراد بفتح الميم أي شك، واعترض يس لغز الدنوشري بأنه كثير لا قليل. وأخذ من قول الناظم: ويرفع الفاعل فعل أن الإنسان لا يرفعه إلا فعله ودينه، قال تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾. وفي المعنى قيل:

عليـك بتقـوى الله فيـمـا تـريـده   ولا تترك التقوى اتكـالاً على النسب
فقـد رفـع الإسـلام سلمان فـارس   وقـد وضع الكفـر الشـريف أبـا لهب

وقد قال عليه الصلاة والسلام: «سلمان منا أهل البيت». وقد قيل:

ولست كـذي جهـل يـظن جـدوده   تـرقيـه والمـرفـوع بـالفعـل فـاعله

(تتمة): قال ابن غازي: ورد علينا أيام كنا بمدينة مكناسة من أعيان سلا الأديب المجيد أبو سعيد بن محمد فحاجانا بقوله:

يـا قـارىء النحـو من ألفيـة جمعت   في النحـو معظم مـا في النحو قـد قيلا
إن كنت تـفهـمهـا فـهـمـاً تـحـوز بـه   أسـرارهـا حـين تـخفـى والأقـاويـلا
فـي أي بيت بـهـا قـد جـاء فـاعـله   فعـلاً ومن فـاعـل قـد جـاء مفعـولا

فأوقع الله في قلبي أنه أراد ويرفع الفاعل فعل أضمرا فقلت مجيباً له:

فـدتـك نفسي فقـد أحسنت تمثيـلا   وفقت كـل الـورى نـظمـاً وتسجيـلا
قـد جـاء ذاك بهـا في بـاب فـاعلهـا   من بعـد أربعـة في الـنـظم تكميـلا

(وتاء تأنيث تلي الماضي إذا) هذا كالترجمة لتاء التأنيث. ثم ذكر بعد ما تجب فيه وما لا. قول كدي: [إلى مؤنث] نكت به على الناظم حيث عبر بأنثى، لأن اللفظ إنما يوصف بكونه مؤنثاً لا بكونه أنثى، والمراد بكونه مؤنثاً أن يكون مؤنثاً في المعنى أعم من أن يكون مؤنثاً في اللفظ أيضاً نحو: فاطمة وعائشة، أو في المعنى فقط نحو: هند، وأما إن كان مؤنثاً في اللفظ فقط نحو: طلحة فلا يؤنث الفعل له أصلاً، فأقسام المؤنث ثلاثة: وأطلق المؤنث على ما يشمل الحقيقي كهند، والمجازي كالشمس نظير ما تقدم في قوله: على الأنثى اقتصر.

وقوله: [تدل على التأنيث] لا يقال: هلا لحقت الفاعل ولم تلحق الفعل، لأنا نقول: لو لحقته كانت آخراً

٢٣١ - وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

فذكر أنها تلزم في موضعين: الأول: أن يكون المسند إليه مضمراً متصلاً، وشمل الحقيقي التأنيث نحو: هند قامت، والمجازي التأنيث نحو: الشمس طلعت، واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو: ما قام إلا أنتِ.

الثاني: أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقي التأنيث وهو المشار إليه بقوله: (ذات حر) والحر: الفرج، و(فعل) مفعول بتلزم، وفي (تلزم) ضمير مستتر يعود على التاء، و(مضمر) على حذف مضاف والتقدير: فعل فاعل مضمر، و(متصل) نعت لمضمر، فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث فإما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا، فإن كان الفاصل غير إلا فقد أشار إليه بقوله:

٢٣٢ - وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْفَصْلُ تَرْكَ ٱلتَّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى ٱلْقَاضِيَ بِنْتُ ٱلْوَاقِفِ

يعني أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير إلا جاز فيه الوجهان: إثبات التاء وتركها، وفهم من قوله: (وقد يبيح) أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها، فـ(الفصل) فاعل (يبيح) و(ترك) مفعول به، و(في)

فتكون علامة الإعراب عليها وهي ساكنة أصالة فتنافيا، ويقرأ الماضي في النظم بسكون الياء، وتقدير الفتح فيها لغة قليلة، والقياس إعرابها بالفتحة الظاهرة لقوله سابقاً: ونصبه ظهر، ومفهوم الماضي أن المضارع والأمر لا تلحقهما لأن المضارع غني عنها بتاء المضارعة والأمر بياء المؤنثة الفاعل.

(وإنما تلزم فعل مضمر). قول كـدي: [والحر الفرج] صرح بـالفرج للرد على بعض المـدرسين الذين لا يصرحون بتفسيره، مع أن الفقهاء صرحوا بالقبل والدبر، وقال ﷺ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا له» أي صرحوا له باسم الذكر، فدل ذلك على الجواز، وأصله حرح بدليل تصغيره على حريح، وجمعه على أحراح، ثم أنه كان ينبغي للناظم أن يزيد بعد متصل مستتر ليخرج نحو: ضربت خطاباً للمؤنثة، فإن عبارته تقتضي أن تاء التأنيث تلحق هذا لأن الفاعل ضمير متصل مع أنها لا تلحقه، فلو زاد مستتر لخرج وإنما تلحق التاء هنا لأن كسر تاء الفاعل أغنى عنها.

وقوله: [على حذف مضاف] سبق قلم بل حذف موصوف كما يدل عليه تقديره، إلا أن يريد بالإضافة اللغوية وهي مطلق الاتصال فيصح بتكلف.

(تنبيه): تكون التاء للوحدة نحو: أتت بقرة، ومنه[1] حكاية قتادة لما دخل العراق وقال: سلوني من العرش إلى الفرش، فقال أبو حنيفة: نملة سليمان ذكر أم أنثى؟ فقال: أنثى بدليل تأنيث الفعل، فقال أبو حنيفة: هي للوحدة، فانقطع قتادة.

(وقد يبيح الفصل ترك التاء) هذا مع ما بعده كالتقييد لقوله: أو مفهم ذات حر. قول كدي: [الحقيقي التأنيث] خصه به تبعاً لظاهر النظم الذي ذكره عقب أو مفهم ذات حر فيؤخذ منه أنه تقييد له كما قلنا، وقيده أيضاً في التصريح

---

(١) قول المحشي ومنه حكاية قتادة القصة هكذا دخل قتادة فوجد إليه نملة سليمان مؤنثة أم مذكرة فقال مؤنثة بالتاء قيل إنها للوحدة فسكت فقلب السؤال على السائل فقال السائل مؤنثة بدليل تأنيث الفعل انظر القصة في الكشاف في سورة النمل.

متعلق بيبيح، و(نحو) مضاف إلى قول محذوف، والتقدير في نحو قولك، والفصل هنا بالمفعول، وإن كان الفاصل إلا فقد أشار إليه بقوله:

٢٣٣ - وَٱلْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـإِلاَّ فُضِّلاَ　　كَمَا زَكَى إِلاَّ فَتَاةُ ٱبْنِ ٱلْعَلاَ

(فما زكى إلا فتاة) أحسن من قولك: ما زكت إلا فتاة، وإنما كان حذفها أحسن لأن الفعل في التقدير مسند إلى مذكر، لأن التقدير: ما زكى أحد إلا فتاة ابن العلا، فـ(الحذف) مبتدأ وخبره (فضلاً) و(مع) متعلق بالحذف، و(بإلا) متعلق بفضل. ثم قال:

٢٣٤ - وَٱلْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ　　ضَمِيرِ ذِي ٱلْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

أشار بذلك إلى ما حكاه سيبويه عن بعض العرب قال: فلانة، وأشار بقوله: ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع إلى قول الشاعر:

فلا مزنة ودقت ودقها　　ولا أرض أبقل أبقالها

فأسقط التاء من أبقل، والفعل مسند إلى ضمير الأرض، و(الحذف) مبتدأ وخبره (قد يأتي)، ولا بفصل متعلق بيأتي و(مع) متعلق بـ(وقع) و(ذي المجاز) نعت لمحذوف، والتقدير: مع ضمير المؤنث ذي المجاز. ثم قال:

بالحقيقي وهذا يقتضي أن حذف التاء مع الفصل في المجازي كثيرة مع أنه قليل مثل الحقيقي، فقد ورد ما يزيد على مائتي آية الفاعل مجازي مفصول من الفعل وهو مقرون بالتاء نحو: ﴿فانبجست منه اثنتا عشرة عيناً﴾ والتجريد منها إنما وقع في نحو خمسين آية، وكثرة أحد الاستعمالين تدل على أرجحيته، والحق التخصيص بالحقيقي لأن المجازي يجوز فيه إسقاط التاء ولا يحتاج لفصل كما يؤخذ من مفهوم قوله سابقاً وإنما تلزم البيت، وإنما جاز حذف التاء مع الفصل لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت العناية به ونزل الفاصل منزلة التاء.

(والحذف قد يأتي بلا فصل) تعبيره بالحذف هنا وفي قوله: والحذف مع فصل الخ مع قوله: والحذف في نعم الخ غير سديد، لأنه يقتضي أن التاء كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك، والأولى أن يعبر بالترك كما عبر به في قوله: وقد يبيح الفصل ترك التاء. قول كذي: [أشار بذلك إلى ما حكاه الخ] هذا تنكيت على الناظم في قوله: قد يأتي فإنه يوهم أنه وارد مطرد إلا أنه قليل والأمر ليس كذلك، ولو قال: والحذف قد أتى أي ورد لأفاد ذلك.

(ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع) الأولى أن يذكر هذا عقب قوله: وإنما تلزم فعل مضمر متصل لأن هذا راجع له، ولهذا نكت عليه الموضح بذكره عقبه.

قول كذي: [إلى قول الشاعر: فلا مزنة الخ] البيت من المتقارب، وقائله عامر بن جرير الطائي يصف سحابة وأرضاً نافعين، ومزنة: اسم لا، وجملة، ودقت: خبرها، ويحتمل أن تكون جملة ودقت ودقها صفة مزنة والخبر محذوف أي موجودة، والمزنة: السحابة البيضاء، والمراد بالودق المطر أي نزوله، وودقها: مفعول مطلق، وإعراب العجز كالصدر إلا أنه يتعين في أرض أن يكون مبنياً على الفتح ولا عاملة عمل أن وإلا ما اتزن له البيت، والشاهد في

٢٣٥ ـ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند إلى جمع المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازي التأنيث كإحدى اللبن وهي لبنة فتقول: قام الرجال، وقامت الرجال، كما تقول: سقطت اللبنة، وسقط اللبنة، وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر، وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا: قام الهندات، وقامت الهندات، وفي هذا خلاف، والذي ذهب إليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفي، ومذهب جمهور البصريين أنه كواحدة فتلزم فيه التاء، فـ(التاء) مبتدأ و(مع جمع) في موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء، و(سوى السالم) نعت لجمع، و(من مذكر) متعلق بالسالم، و(اللبن) جمع لبنة وهي الآجرة. ثم قال:

حذف التاء من أبقل مع إسناده إلى ضمير أرض وهي مؤنثة، قال يس: هذا البيت لا شاهد فيه لأنه إذا قصد بالمؤنث التفخيم فيجوز تذكيره وتأنيثه، وهذا قصد بالأرض التفخيم إذ المقصود بها المكان اهـ.

(والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر) هذا كالتقييد أيضاً لقوله: أو مفهم ذات حر، كأنه قال محله إذا كان مفرداً أو مثنى، فإن لم يكن أحدهما فأشار بقوله: والتاء مع جمع الخ.

قول كذي: [وهو مذهب كوفي] الصواب أنه مذهب الفارسي وذلك لأن البصريين يقولون: كل جمع سالم تابع لمفرده، فيلزم تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم، وتأنيثه مع جمع المؤنث السالم، ويجوز الوجهان فيما عداهما من جمع التكسير مذكراً أو مؤنثاً، واسم الجمع واسم الجنس. وقال الكوفيون: كل جمع يجوز في الفعل معه التذكير والتأنيث ولو كان جمع مذكر سالماً لأنهم جعلوا الجمع بمعنى الجماعة وعليه قول بعضهم:

إن قومي تجمعوا ... وبقتلي تحدثوا
لا أبالي بجمعهم ... كل جمع مؤنث

والفارسي يقول: إن كان جمع مذكر سالماً امتنعت التاء وإلا جازت وهو ظاهر النظم، ويمكن تمشية النظم على ما للبصريين بأن يقال: إن في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت أي من مذكر ومؤنث على حد قوله تعالى: ﴿سرابيل تقيكم الحر﴾ أي والبرد، أي لأن كل ما يقي الحر يقي البرد.

وقوله: [ومع جمع في موضع الخ] فيه إتيان الحال من المبتدأ وهو ضعيف، والأولى أنه متعلق بمحذوف صفة للتاء والتقدير: والتاء الكائنة في جمع على حد ما قالوا في قول التلخيص والفصاحة في الفرد أي الكائنة في المفرد، وقول المعرب: إنه حال من الضمير في الخبر لا معنى له.

وقوله: [من مذكر متعلق بالسالم] الأولى أنه متعلق بمحذوف حال من الضمير في السالم العائد على الجمع فيكون بياناً للجمع. وقوله: [وهي الآجرة] الأولى أن يقول: وهي الطوبة الغير المشوية، وأما الآجرة فهي المشوية بالنار، ولا يقال فيها آجرة إلا بعد الشي.

٢٣٦ ـ وَٱلْحَـذْفَ فِي نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ ٱسْتَحْسَنُوا ... لِأَنَّ قَـصْـدَ ٱلْجِنْسِ فِيـهِ بَـيِّـنُ

يعني أن العرب استحسنوا الحذف في (نعم) فتقول: نعم المرأة هند، وفهم منه أن بئس مثلها إذ لا فرق فتقول: بئس المرأة هند، وإنما استحسنوا في هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس فإنه في معنى جنس المرأة هند، ولا يفهم من قوله: (استحسنوا) أنه أحسن من الإثبات بل هو مستحسن، وإن كان الإثبات أحسن منه فـ(الحذف) مفعول مقدم باستحسنوا، و(في نعم) متعلق بالحذف أو باستحسنوا. ثم قال:

٢٣٧ ـ وَالأَصْـلُ فِي ٱلْفَـاعِـلِ أَنْ يَتَّصِلاَ ... وَالأَصْلُ فِي ٱلْمَفْعُـولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

يعني أن (الأصل) أن يتقدم (الفاعل) على المفعول لأن الفاعل كالجزء من فعله بخلاف (المفعول) والأصل مبتدأ، و(في الفاعل) متعلق به، و(أن يتصلا) خبره، وإعراب عجز البيت مثل صدره. ثم قال:

٢٣٨ ـ وَقَـدْ يُـجَـاءُ بِـخِـلاَفِ الأَصْـلِ ... وَقَـدْ يَجِي ٱلْمَفْعُـولُ قَبْـلَ ٱلْفِعْـلِ

خلاف الأصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول: ضرب عمراً زيد، و(بخلاف) في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله، و(قد) في قوله: (وقد يجاء) للتحقيق لا للتقليل، فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل. ثم قال: (وقد يجيء المفعول قبل الفعل) يعني أن المفعول قد يأتي متقدماً على الفعل وشمل ما تقديمه جائز نحو: ﴿فريقاً هدى﴾ وما تقديمه واجب نحو: ﴿إياك نعبد﴾ والظاهر أن (قد) هنا للتقليل لأن تقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل. ثم قال:

(لأن قصد الجنس فيه بين) إنما قصدوا الجنس لأن العرب إذا استحسنوا شيئاً عظموا جنسه نحو: لله دره فارساً، وإذا استقبحوا شيئاً قبحوا جنسه.

(فرع): بقي على الناظم كالموضح حكم المثنى وحكمه كواحده، فيذكر الفعل مع المذكر نحو: قال رجلان، ويؤنث مع المؤنث نحو: قالت الهندان، كذا قيل من أنه باق عليه، والصواب أن حكم المثنى داخل في قوله: وإنما تلزم الخ لأنه سابق على المفرد والمثنى والمجموع وما بعده كأنه مستثنى منه وما لم يستثن يبقى على حكمه، فالمثنى لم يخرجه ما بقي على حكمه في قوله: وإنما تلزم الخ.

(والأصل في الفاعل أن يتصلا). قول كذي: [لأن الفاعل كالجزء الخ] الدليل على أنه كالجزء منه أن علامة الرفع في الأفعال الخمسة وهي النون تتأخر عن الفاعل ويتوسط هو، وأنهم سكنوا آخر الفعل في نحو: ضربنا لأجل أن لا يتوالى أربع متحركات، ولما لم يكن المفعول كالجزء من فعله بقي معه الفعل على فتحه ولم يسكن نحو: ضربنا زيد، وأيضاً كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المفعول فقد لا يحتاج إليه الفعل لكونه لازماً، وذكر الشطر الثاني مع أنه مفهوم الأول زيادة في الرد على الأخفش القائل بأن الأصل في كل منهما الاتصال، وفي كلام الناظم ما لا يخفى من البراعة إذ قابل الاتصال بالانفصال والفاعل بالمفعول.

(وقد يجي المفعول قبل الفعل). قول كذي: [والظاهر أن قد هنا الخ] بل الظاهر أنها للتحقيق باعتبار تقديم المفعول على الفعل إذ هو كثير في نفسه، أما بالنسبة إلى تأخير المفعول عن الفعل فهي للتقليل.

٢٣٩ ـ وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ ... أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

ذكر في هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول عن الفاعل، والأول أن يخاف اللبس وذلك بأن يكون الإعراب خفياً في الفاعل والمفعول معاً نحو: ضرب موسى عيسى، فالأول هو الفاعل محافظة على الترتيب، والآخر: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو: ضربت زيداً، و(المفعول) مفعول بأخر، و(إن) شرط، و(لبس) مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر، و(أو أضمر) معطوف على (حذر) و(غير منحصر) حال من الفاعل واحترز به من الفاعل إذا كان منحصراً فإنه يجب انفصاله وتأخيره ويكون المفعول حينئذ واجب التقديم نحو: ما ضرب زيداً إلا أنا. ثم قال:

٢٤٠ ـ وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ ... أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

يعني أنه يجب تأخير المحصور بإلا أو بإنما فاعلاً كان أو مفعولاً، فإذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول: ما ضرب زيد إلا عمراً وإنما ضرب زيد عمراً، وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول: ما ضرب عمراً إلا زيد، وإنما ضرب عمراً زيد، وقوله: (وقد يسبق إن قصد ظهر) لا

(وأخر المفعول إن لبس حذر). قول كدي: [بأن يكون الإعراب خفيا] مراده ولا قرينة تبين الفاعل من المفعول لا لفظية ولا معنوية، فإن كانت هناك قرينة لفظية أو معنوية جاز التقديم، فمثال القرينة اللفظية: ضربت موسى سلمى، فالتاء بينت أن المؤنث فاعل، ومثال القرينة المعنوية: أرضعت الصغرى الكبرى، إذ من المعلوم أن الكبرى ترضع الصغرى، وما ذكره الناظم هو مذهب الجمهور، وخالفهم ابن الحاج ورد ما قالوه بأمور كلها من قبيل الإجمال، وما هنا من قبيل اللبس فلا وجه للمخالفة.

وقوله: [نحو ضربت زيداً] تبع في جعل المفعول ظاهراً إطلاق عبارة الناظم، والحق أنه لا بد أن يكون المفعول أيضاً ضميراً نحو: ضربته، وأما إن كان المفعول ظاهراً فيجوز تقديمه على الفعل نحو: زيداً ضربت، عملاً بقوله: وقد يجيء المفعول قبل الفعل، انظر تحقيق المقام في التوضيح، وأجيب عن الناظم بأن في كلامه حذف الواو مع ما عطفت والتقدير: أو أضمر الفاعل والمفعول به، وقد يجاب عن كدي والناظم بأن كلامهما في تقديم المفعول عن الفاعل فقط، وفي قولك: ضربت زيداً لا يجوز لأنه إذا تقدم المفعول انفصل الفاعل فيقال: ضرب زيداً أنا مع أنه إذا تأتى الاتصال فلا يعدل عنه إلى الانفصال، وهذه هي العلة في شرط كونهما ضميرين.

(وما بإلا أو بإنما انحصر. أخر)، قول كدي: [يجب تأخير المحصور الخ] تبع ظاهر عبارة الناظم، والأولى أن يقول: المحصور فيه لا المحصور، لأن ما بعد إلا أو بعد إنما، إنما يقال: محصور فيه لا محصور، وقد مر أن اصطلاح الناظم في هذا النظم أن يطلق المحصور على ما بعد إلا وتقدم ما فيه، ولو قال الناظم: قدم بدل أخر لأفاد المراد.

وقوله: [فتقول: ما ضرب زيد إلا عمراً الخ] أي إذا أردت انحصار ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، فلو قلت: إنما ضرب عمراً زيد، أو ما ضرب عمراً إلا زيد، انقلب المعنى.

وقوله: [فتقول: ما ضرب عمراً إلا زيد الخ] أي إذا أردت انحصار كون عمرو مضروباً لزيد لا لغيره، ويحتمل

يظهر القصد إلا في المحصور بإلا، وأما المحصور بإنما فلا يعلم حصره إلا بتأخيره، وأشار بذلك إلىٰ نحو قوله:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا ... عشية آناء الديار وشامها

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول، و(ما) موصولة وهي مفعول مقدم بـ(أخر) وصلتها (انحصر) و(بإلا) متعلق بانحصر، وفهم من قوله: (وقد يسبق أن ذلك قليل، وأن ذلك لا يكون إلا مع إلا، لأن القصد لا يظهر إلا معها. ثم قال:

٢٤١ ـ وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ ... وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

يعني أن تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير، ومنه قوله: (خاف ربه عمر) فربه: مفعول مقدم متلبس بضمير الفاعل، وإنما كثر ذلك لأن الضمير وإن كان عائداً على ما بعده فإن المفسر للضمير مقدم في النيه لأن تقديمه هو الأصل، وقوله: (وشذ نحو زان نوره الشجر) يعني أن تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول قليل، وإنما قل ذلك لأن الضمير المتلبس به عائد على متأخر لفظاً ورتبة، لأن المفعول

أن زيداً يكون ضرب غير عمرو، ولو عكست انقلب المعنى.

وقوله: [لا يظهر القصد إلا إلخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم: وقد يسبق وإن كان ظاهره يشمل المحصور فيه بإلا أو بإنهما فليس على إطلاقه، بل لا يجوز التأخير إلا مع إلا، لأن القصد إنما يظهر معها.

وقوله: [إلى نحو قوله: فلم يدر الخ] البيت من الطويل، وقد وقف الشاعر على ديار الأحبة فوجدهم قد ارتحلوا فأنشد قصيدة من جملتها هذا البيت، ويدر: مجزوم بحذف الياء، والله فاعل محصور فيه العلم قدم على المحصور وهو ما لظهور المعنى، وما، موصولة، وهيجت، فعل ماض والجملة من الفعل والفاعل بعد صلتها، وعشية: منصوب على الظرفية، والعشية: من المغرب إلى العتمة، وقيل: من الزوال إلى طلوع الفجر، وآناء: جمع نوء بضمتين[1] الحفير حول الخيمة وهو فاعل هيجت، والديار: مضاف إليه، وشامها: بواو مفتوحة حرف عطف معطوف على آناء الفاعل وهو جمع شامة بمعنى علامة وأراد بها مواضع الأخبية لأنها إذا زالت بقي أثرها، وفي التصريح والعيني مما يخالف هذا لا معنى له، وما ذهب إليه الناظم من أن إنما تفيد الحصر هو مذهب الجمهور، وذهب أبو حنيفة وأبو حيان إلى أنها لا تفيده لأنها مركبة من أن وما الزائدة الكافة لها عن العمل واستدلا لها بحديث مسلم: «إنما الربا في النسيئة» مع أن ربا الفضل ثابت إجماعاً فلم تفد هنا حصراً، واستفادة الحصر في بعض المواضع إنما هو من أمر خارج نحو قوله تعالى: ﴿إنما إلهكم الله﴾ سيق للرد على المخاطبين في اعتقادهم الوهية غير الله فلم يستفد الحصر من إنما.

(وشاع نحو خاف ربه عمر) هذا مرتب على قوله: والأصل في الفاعل أن يتصلا البيت كأنه قال: إذا علمت أن رتبة الفاعل التقديم ورتبة المفعول التأخير فيتفرع على ذلك كذا.

(وشذ نحو زان نوره الشجر). قول كذي: [عائد على متأخر الخ] وليس هذا من المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة المجموعة في قول من قال:

وعود مضمر على ما بعده ... لفظاً ورتبة فحصل عده

---

(١) (قوله: جمع نوء الخ) هو غير صواب بل هو مصدر كابعاد وزناً ومعنى، اهـ مصححه.

في نية التأخير، ونحو: فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير: وشاع نحو قولك: وكذلك شذ.

النائب عن الفاعل

يسمى النائب عن الفاعل، ويسمى المفعول الذي لم يسم فاعله. ثم قال:

في مضمـر الشـأن ورب والبـدل　　　نعـم وبئس وتـنـازع الـعـمـل

فمثال مضمر الشأن: ﴿قل هو الله أحد﴾ فهو ضمير قصة لا محل له، ومثال رب: ربه رجلاً صالحاً، ومثال البدل: ضربته زيداً، ومثال نعم وبئس: نعم أو بئس رجلاً زيد، ففي نعم أو بئس ضمير مستتر فاعل، وزيد: مبتدأ أو خبر، ومثال التنازع: جفوني ولم أجف الإخلاء، فالواو في جفوني عائد على الأخلاء، وختم هذا الربع بذكر الخوف إشارة إلى أن من خاف الله نجا وأدرك حظاً وافراً من العلوم، وختم أيضاً بذكر الرب تعالى وسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه تبركاً، والله تعالى أعلم.

النائب عن الفاعل

عبارة الناظم بالنائب عن الفاعل أحسن من عبارة النحويين بقولهم المفعول الذي لم يسم فاعله من وجوه ثلاثة: أحدها أنها أخصر. ثانيها: أن عبارته جامعة وعبارتهم غير جامعة لأنها تقتضي أن النائب لا يكون إلا مفعولاً به مع أنه يكون غير مفعول به كما يأتي في قوله: وقابل من ظرف الخ. ثالثها: أن عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لصدقها بالمفعول الثاني الذي لم ينب في نحو: أعطي زيد درهماً، فيصدق على درهماً أنه مفعول لم يسم فاعله مع أنه ليس بمراد، وقول أبي حيان: لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك، فيحتمل الذم على عادته أو المدح وهو الإنصاف لما قلنا، ثم أن الفاعل بل يحذف لأحد الأغراض المجموعة في قول أبي حيان في أرجوزته المسماة بنهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب:

وحـذفـه لـلخـوف والإبـهـام　　　والـوزن والـتحـقـيـر والإعـظام
والـعلم والـجهـل والاخـتـصـار　　　والـسـجـع والـوفـاق والإيـثـار

فالخوف منه أو عليه، فمثال الأول قول من خاف من الحجاج: قتل سعيد بن جبير، ومثال الثاني قول والد قاتل زيد: قتل زيد، ومثال الإبهام قول المتصدق الذي يخفي صدقته: تصدق بصدقة على مسكين، ومثال الوزن:

عـلقتـهـا عـرضـاً وعلقـت رجـلاً　　　غيـر وعلق أخرى ذلـك الـرجـل

ومثال التحقير: طعن عمر بن الخطاب وقتل الحسين رضي الله عنهما، ومثال الإعظام أي يعظم الفاعل بأن لا يذكر مع النائب نحو قوله عليه السلام: «من ابتلي منكم بشيء من هذه القاذورات فليستتر» إذ الفاعل الله، ومثال العلم: ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه﴾ إذ من المعلوم أن الذي أحله هو الله، ومثال جهل الفاعل: سرق المتاع إذا لم يدر من السارق، ومثال الاختصار: ﴿وإذا حييتم﴾ إذ أولى من ذكر الفاعل على أنه ليس المحذوف فاعلاً مخصوصاً، ومثال السجع: من طابت سريرته حمدت سيرته، ومثال الوفاق أي التوافق في إعراب القوافي قوله: ولا بد من يوم ترد الودائع، بضم العين لأن القوافي قبله مضمومة، ومثال الإيثار للسامع كراهية سماع ذكر الفاعل: ضرب

٢٤٢ ـ يَنُـوبُ مَفْعُـولٌ بِـهِ عَنْ فَـاعِـلِ فِـيمَـا لَـهُ كَنِيـلَ خَيْـرُ نَـائِـلِ

يعني أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به، وقوله: (فيما له) أي فيما استقر له من الأحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضي معه إن كان ضميراً، ولحاق تاء التأنيث في الماضي إذا كان مؤنثاً، ثم مثل بقوله: (كنيل خير نائل) أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه.

ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن بنيته تدل على النيابة نبه على ذلك بقوله:

٢٤٣ ـ وَأَوَّلُ ٱلْفِعْـلِ اضْمُمَنْ وَٱلْمُتَّصِـلْ بِـالآخِـرِ اكْسِـرْ فِي مُضِيٍّ كَـوُصِـلْ

يعني أن الفعل المبني للمفعول يضم أوله وشمل الماضي والمضارع فإنهما يشتركان في ضم الأول، فإن كان ماضياً كسر ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله: (والمتصل بالآخر اكسر في مضى) ثم مثل ذلك بقوله: (كوصل) وأصله وصلت الشيء فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير الفعل إلى فعل، وإن كان مضارعاً فتح ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله:

زيد، وذكر هذه الأغراض تطفل من النحويين على البيانيين، والنائب أصله ناوب قلبت الواو همزة عملاً بقوله: وفي فاعل ما أعل عيناً ذا اقتفى.

(ينوب مفعول به عن فاعل فيما له). قول كدي: [أي فيما استقر له من الأحكام الخ] أي فيما ذكر من الأحكام، وأشار بهذا إلى أن فيما له عام مخصوص لما مر ذكره في باب الفاعل لا في جميع أحكام الفاعل مطلقاً لأن الفاعل يرفعه واحد من أحد عشر، وأما النائب فلا يرفعه إلا الفعل أو اسم المفعول أو المصدر على رأي وخير في النظم بمعنى المال مثله في قوله: (إن ترك خيراً وليس خير) في النظم مصدراً ضد الشر لأنه يكون مخالفاً لقوله: ينوب مفعول به، إذ النائب حينئذ مصدر ويؤدي إلى تكرار مع قوله: وقابل من صرف أو من مصدر.

قوله: [ولما كانت الخ] الأولى أن يقول: ولما كان الفعل المبني للفاعل أصلاً للفعل المبني للمفعول أبقوا صيغته على حالها وغيروا صيغة المبني للمفعول لتدل على النيابة، وإلى كيفية التغيير أشار بقوله: (وأول الفعل ضممن). قول كدي: [وشمل الماضي والمضارع الخ] أي ولا يشمل الأمر.

(فإن قلت): عبارة الناظم بالفعل عامة تشمله فمن أين يؤخذ التخصيص؟ (قلت): من تخصيصه الكلام بعد على الماضي والمضارع، وإنما لم يبن الأمر للمفعول لأمرين: أحدهما للبس وذلك نحو: أكرم بكسر الراء وفتح الهمزة أمر من أكرم لو بنيته للمفعول ضممت الأول، فإن كسر ما قبل الآخر التبس بالماضي، وإن فتحته التبس بالمضارع. ثانيهما: فساد المعنى وذلك أن الأمر يدل على الإنشاء، والمبني للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان، وأطلق في الفعل فيؤخذ منه أنه يبنى للمفعول مطلقاً سواء كان متعدياً أو لازماً، وهو الذي يدل عليه قوله: وقابل من ظرف الخ، لكن لا بد من تقييده بأن يكون متصرفاً، فلا يجوز بناء الجامد كنعم وبئس، وأما الأفعال الناقصة ففي بنائها للمفعول خلاف، وإنما ضم أول الفعل لأن الضم هنا أقوى الحركات، فناسب عمل الفعل المبني للمفعول وتقوية له.

٢٤٤ ـ وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي الْمَقُول فِيهِ يُنْتَحَى

أي اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحاً، ثم مثل ذلك بقوله: (كينتحي المقول فيه ينتحى). وقوله: (أول الفعل) مفعول أول باضمممن، و(المتصل) مفعول مقدم أيضاً بـ(اكسر) و(في) متعلق باكسر، و(بالآخر) متعلق بالمتصل، والهاء في (اجعله) عائدة على ما قبل الآخر، و(من) مضارع متعلق باجعله، و(منفتحاً) مفعول ثان باجعل، و(المقول) نعت لينتحي، و(فيه) متعلق بالمقول، و(ينتحي) محكي بالقول، ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله: كينتحي ثم استأنف فالتقدير على هذا: واجعله من مضارع كينتحي منفتحاً، فالقول فيه إذاً على هذا العمل الذي هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر ينتحي، فينتحي على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكي، وبالأول جزم المرادي. ثم ان ضم الأول في الماضي والمضارع وكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع مطرد في جميع الأفعال المبنية للمفعول، وقد يضم إلى ذلك في بعض الأفعال تغيير آخر وذلك في نوعين: الأول: أن يكون أول الفعل الماضي تاء المطاوعة وإلى ذلك أشار بقوله:

٢٤٥ ـ وَالثَّانِيَ التَّالِي تَا الْمَطَاوَعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

يعني أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتتح بتاء المطاوعة يضم أيضاً كالأول فتقول في تعلمت الحساب: تعلم الحساب بضم الأول والثاني، وفهم من قوله: (تا المطاوعة) أن المراد بالفعل هنا الماضي لا المضارع، لأن المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة، و(الثاني) مفعول بفعل محذوف يفسره

وقوله: [كسر ما قبل الآخر مع قوله بعد: فتح ما قبل الآخر] الأولى أن يقول في الموضعين الحرف المتصل بالآخر كما عبر به الناظم، لأن ما قبل الآخر عام يصدق بالمتصل وغيره.

(والثاني التالي تا المطاوعة) اعترض كلام الناظم من وجوه ثلاثة: أحدها: أنه عبر بتاء المطاوعة مع أن الصواب التعبير بتاء الزيادة ليشمل التاء الزائدة للمطاوعة وهي التي تصير الفعل المتعدي لازماً ويشمل التاء الزائدة لغيرها نحو: تبختر وتمسكن. ثانيها: أنه يشمل ما زيادتها معتادة وهو المراد، وما زيادتها غير معتادة نحو: ترمس الشيء بمعنى دفنه وستره مع أنه لا يصح دخولها هنا. ثالثها: أن عبارته تقتضي أن هذا يكون في الماضي وغيره مع أن ذلك خاص بالماضي، وقد أصلحه ابن غازي بقوله:

والثاني التالي تا الزيادة كالأول اجعل إن تكن معتادة

واعترض إصلاحه بأنه لا يدفع الاعتراض الثالث، فلو أبدل الشطر الثاني بقوله: فاضمم بماض أن تكن معتادة لكان رافعاً له أيضاً، هذا حاصل ما لهم هنا، والجواب عن الأول ما حققه شيخنا العلامة القاضي سيدي الطالب بن الحاج في حواشي اللامية أن التعبير بالمطاوعة صحيح لا تجوز فيه، لأن المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع وهي تكون تحقيقية كتعلم، وتقديرية كتبختر وتمسكن، وعن الثالث بما في كدي من قوله: وفهم الخ، وإنما وجب ضم الثاني هنا كالأول، لأنه لو بقي مفتوحاً مع كسر الحرف المتصل بالآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بتاء المضارعة نحو قولك: أنت تعلم زيداً الحساب من علم المضعف، ولا يستغنى بالثاني عن التالي ولا العكس، لأنه احترز بالثاني عما إذا كان الحرف التالي لتاء المطاوعة غير ثان بل ثالث وذلك في المضارع نحو: يتعلم فلا

(اجعله) و(تا المطاوعة) مفعول بالتالي، و(كالأول في) موضع المفعول الثاني لاجعله، و(بلا منازعة) متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

الثاني: أن يكون الفعل الفعل الماضي مفتتحاً بهمزة الوصل، وإلى ذلك أشار بقوله:

٢٤٦ - وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

يعني أن الفعل إذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموماً كالأول فتقول في انطَلق انطُلِقَ، وفي استخرج: استُخرِج، وفي استحلى: استُحلي، وفهم من قوله: (بهمز الوصل) أن ذلك الفعل لا يكون إلا ماضياً، لأن المضارع لا يفتتح بهمزة الوصل، و(ثالث) مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، و(الذي) نعت لمحذوف والتقدير، وثالث الفعل الذي ابتدىء بهمز الوصل والعامل فيه ابتدىء أو افتتح، وليس العامل فيه الكون المطلق، وإعراب البيت كإعراب البيت الذي قبله. ثم قال:

٢٤٧ - وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَاثُلاَثِيٍّ أُعِلْ عَيْناً وَضَمٌّ جَاكَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

يعني أن في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات: الأولى إخلاص الكسر وهو المشار إليه بقوله: (واكسر) الثانية: الإشمام وهو المشار إليه بقوله: (أو أشمم) وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صوت الضمة، وهاتان اللغتان فصيحتان وقرىء بهما في المتواتر. الثالثة: إخلاص الضمة وهو

يضم، واحترزوا بالتالي لتاء المطاوعة من الثاني التالي لغيرها كأكرم فلا يضم، وبالحرف المفصول بينه وبين تاء المطاوعة.

(وثالث الذي بهمز الوصل). قول كدي: [لا يكون إلا ماضياً الخ] ولا بد أن يكون الماضي محتوياً على أكثر من أربعة عملاً بقوله فيما يأتي:

وهو لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة

وقوله: [والذي نعت لمحذوف الخ] أشار بهذا إلى أن الواجب قراءة ثالث بدون أل مضاف إلى الذي ولو عرفت الثالث بالألف واللام لكان الذي صفة له فيصير المعنى: والحرف الثالث الذي الخ وهو فاسد. وقوله: [وإعراب البيت] يقال عليه: ما فائدة إعرابك له؟ واستحلى في النظم من قولهم: فلان استحلى الشيء وجده حلواً أو عده حلواً.

(واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل) هذا تقييد لقول الناظم: وأول الفعل اضممن مع ما بعده. قول كدي: [المعتل العين] الأولى المعل بدون تاه كما عبر به الناظم في أعل، لأن المعتل ما كان أحد أصوله حرف علة دخله قلب أم لا، والمعل هو الذي أحد أصوله حرف علة بشرط أن يدخله قلب واعلال، فكل معل معتل ولا عكس، فيخرج بتقييد الناظم بالمعل ما كان معتلاً غير معل نحو: عور، وصيد، فحكمه حكم الصحيح، وكلام المكودي يقتضي أن حكمه حكم المعل وليس كذلك.

وقوله: [وقرىء بهما في المتواتر] قرأ نافع وابن عامر والكسائي في سيء وسيئت وجوه بالاشمام والباقون

المشار إليه بقوله: (وضم جاكبوع) ومنه قوله:

ليت وهل ينفع شيئاً ليت   ليت شباباً بوع فاشتريت

وشمل قوله: (فاثلاثي) المفتوح العين نحو: باع، والمكسور العين نحو: خاف، وشمل قوله: (أعل) ما عينه ياء كباع، وما عينه واو كقال، والأصل في هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح، والأصل في بيع بإخلاص الكسر بيع فاستثقلت الكسرة في الياء فنقلت إلى الفاء وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها، والأصل في قيل قول فاستثقلت أيضاً الكسرة في الواو فنقلت إلى القاف وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها، وأما على لغة قول وبوع فإن الكسرة حذفت من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واواً لسكونها وضم ما قبلها، وأما على لغة الإشمام فهي مركبة من اللغتين، و(فاثلاثي) مفعول بأشمم على أعمال الثاني، ومفعول (اكسر) محذوف، و(أعل) في موضع الصفة لثلاثي، و(عيناً) تمييز، و(ضم) مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل وخبره (جا) وقصره ضرورة، و(احتمل) معطوف على (جا) و(كبوع) في موضع الحال من فاعل (جا). ثم قال:

بإخلاص الكسر، ويظهر من المكودي أنهما متساويان، والحق أن لغة الكسر أقوى، وربما يؤخذ ذلك من تقديم الناظم له.

وقوله: [ومنه قوله: ليت الخ]البيت من الرجز قائله رؤبة، وقيل غيره، وليت الأولى: للتمني وهو يكون حتى في المستحيل كما هنا، وهل: للنفي بمعنى ما بدليل رواية وما ينفع، وليت الثانية توكيد لفظي للأول، وجملة ينفع اعتراضية بين المؤكد والمؤكد، وشباباً: اسم ليت الأولى، وجملة بوع خبرها وأصله بيع بضم ثم كسر، ونائب بوع عائد على الشباب والشاهد في بوع، وجملة فاشتريت معطوفة على جملة بوع.

وقوله: [والأصل في هذه اللغات الخ] أشار بهذا إلى أن لغتي الكسر والاشمام فرعيتان على لغة الضم ولا يلزم كونها أكثر منهما. وقوله: [واحتمل معطوف الخ] ومعناه قبل واغتفر، وفيه إشارة إلى ضعفه.

(وإن بشكل خيف لبس يجتنب) هذا تقييد لقوله: واكسر، مع قوله: وضم، وأما الاشمام فلا يمكن فيه اللبس.
قول كدي: [بعت يا عبد] أصله على الإسناد إلى ضمير المخاطب أن تقول للعبد: باعك سيدك، ثم حذف الفاعل الذي هو سيدك واقيم المفعول مقامه وهو الكاف، والكاف لا يكون في محل رفع فأتينا بضمير يوافقها يكون في محل رفع وهو التاء فصار: بيعت بضم الأول وكسر الثاني وفتح التاء، استثقلت الكسرة تحت الياء فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركتها لقول اللامية:

وانقلا لفاء الثلاثي شكل عين إذا اعتلت   وكان بتا الإضمار متصلاً أو نونه

فالتقى ساكنان الياء والعين، فحذفت الياء فصار بعت، فوقع اللبس بالكسر فيجتنب فيؤتى بالاشمام أو الضم.

وقوله: [وكذلك طلت زيداً] بمعنى غلبته في المطاولة والعلو. وقوله: [فقلت طلت بالضم] أي بالبناء للمفعول وأصله طالك زيد ففعل ما مر، إلا أنك تقول: استثقلت الكسرة تحت الواو فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان

٢٤٨ - وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ

يعني أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموقع في اللبس، واستعمل الشكل الذي لا لبس فيه وذلك نحو: بيع العبد، إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلت: بعت يا عبد بإخلاص الضم أو الإشمام، فلو قلت: بعت بإخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل، أو فعل ومفعول؟ فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الإشمام، وكذلك طلت زيداً إذا أسندته أيضاً إلى ضمير المخاطب فقلت: طلت بالضم التبس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو إلى الكسر إذ لا لبس فيهما، و (إن) شرط، و (خيف) فعل الشرط، و (لبس) مفعول لم يسم فاعله، و (بشكل) متعلق بخيف، و (يجتنب) جواب الشرط. ثم قال: (وما لباع قد يرى لنحو حب) يعني أنه يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف نحو حب، ورد ما جاز في فاء باع من كسر وإشمام وضم وقد قرىء: ﴿هذه بضاعتنا ردت إلينا﴾ بكسر الراء، وفهم من قوله: (قد يرى) أن ذلك قليل، ولم يقرأ بهما في المتواتر فـ(ما) مبتدأ موصولة وصلتها (لباع) و (قد يرى) خبره، و (لنحو) في موضع المفعول الثاني ليرى. ثم قال:

٢٤٩ - وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

يعني أن ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو: اختار، أو على وزن انفعل نحو: انقاد، وما أشبههما يجوز في الحرف الذي تليه العين ما جاز في فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول: اختير، واختور، وبالإشمام وفهم من تمثيله باختار وانقاد، أن ما صحت عينه من هذين الوزنين لا يجوز فيه ما ذكر نحو: اعتور، بل

الخ، فلو قلت: طلت بالضم التبس بالمبني للفاعل الذي هو من الطول الذي هو ضد القصر الذي فعله لازم، أو يكون الذي وقعت عليه التاء هو الذي طال عليه غيره، فيجتنب الضم ويؤتى بالكسر أو الإشمام.

(وما لباع قد يرى لنحو حب) قوله: [من كسر وإشمام الخ] أي ومن اجتناب الشكل الذي خيف به اللبس وذلك نحو: حب زيد بضم الحاء فلا يدرى هل زيد فاعل أو نائب، لأن حب كما يأتي يجوز في المبني للفاعل فيه وجهان: الفتح والضم، فلو ضممته إذا بنيته للمفعول لوقع اللبس، فيجتنب الضم ويؤتى بالكسر الذي لا لبس فيه.

وقوله: [أن ذلك قليل] الإشارة إلى المجموع وهو الكسر والإشمام لا إلى الجميع كما تقتضيه عبارة الناظم، لأن الضم قراءة الجميع فكيف يكون قليلاً، والدليل على أن الإشارة في كلام كدي لما قلنا قوله ولم يقرأ بهما الخ بضمير التثنية راجعاً للكسر والإشمام وهو الصواب وفي غالب النسخ ولم يقرأ بها، فيحتمل أن يكون الضمير عائداً على الثلاثة ولا يصح لأن الضم قرأ به السبعة، ويحتمل عوده على الكسر باعتبار لغته، ولا يصح أيضاً لاقتضائه أن الإشمام قرىء به في المتواتر وليس كذلك وفي بعض النسخ ولم يقرأ به بضمير الأفراد أي بالكسر، ويرد عليه ما ورد على ما قبله فبان أن الصواب النسخة الأولى.

(وما لفا باع لما العين تلي). قول كدي: [يعني ان ما كان من الفعل المعتل الخ] الأولى أن يقول: المعل يدل على المعتل لما مر، وقوله: [أن ما صحت عينه الخ] أطلق الصحيح هنا على ما يشمل المعتل كعور، وهو الصواب

يجري مجرى الصحيح، و(ما) موصولة مبتدأ وصلتها لفا باع، وخبره (لما العين تلي) و(العين) مبتدأ، و(تلي) خبره، والجملة صلة (ما) الثانية، و(في اختار) متعلق بتلي، والتقدير: ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وما أشبههما، و(ينجلي) في موضع الصفة لشبه أي وما أشبههما في الوزن والإعلال، ثم ان الذي ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء: المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وقد ذكر في أول الباب المفعول به وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال:

٢٥٠ - وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

يعني أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف، وشمل ظرف الزمان وظرف المكان، ويشترط في نيابتهما أن لا يكونا مبهمين، فلا يجوز سير وقت، ولا جلس مكان، وأن يكونا متصرفين، فلا يجوز سير سحر، ولا جلس عندك، وما يقبل النيابة من مصدر، ويشترط أيضاً في نيابته أن لا يكون مؤكداً، وأن لا يكون غير متصرف نحو: سبحان، أو حرف جر يعني مع مجروره، ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف

الجاري على ما عند أهل التصريف من كونهم يطلقون الصحيح على ما يقابل المعل خلاف ما مر له في الموضعين السابقين.

وقوله: [والعين مبتدأ الخ] هذا هو الصواب وتقديره يقتضي أن العين فاعل بفعل محذوف وهو خلاف الصواب. وقوله: [وقد ذكر في أول الباب الخ] نكت به على الناظم بأنه كان ينبغي للناظم أن يذكر هذه الأبيات إلى آخر الباب عدا وما سوى النائب عقب البيت الأول، ونكت عليه الموضح بذلك أيضاً لأن كلامه كان فيما ينوب فكان ينبغي أن يتمم الكلام على النائب لأنه المقصود، والتفريق بين الصيغة المبنية للفاعل والمبنية للمفعول وسيلة.

(لا يقال): كثيراً ما يقدمون الوسائل على المقاصد فما هنا من الكثير. (لأنا نقول): ذلك صحيح لكن الناظم قدم بعض المقاصد وهو المفعول به على الوسائل وأخر باقي المقاصد تخليطاً.

(وقابل من ظرف أو من مصدر). قول كدي: [فلا يجوز سير وقت] لعدم الفائدة لأن الفعل يدل على ما دل عليه الظرف المبهم، فيدل على المكان التزاماً وعلى الزمان وضعاً، فلا فائدة للظرف المبهم حينئذ، ومحله إذا لم يقيد بوصف وإلا جاز نحو: جلس مكان حسن، وصيم زمان طويل. وقوله: [وأن يكونا متصرفين] سيقول الناظم: وما يرى ظرفاً وغير ظرف الخ.

وقوله: [فلا يجوز سير سحر الخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون لازماً للنصب على الظرفية كسحر، أو يخرج عنها إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن والإشارة إلى العموم وفي ظرف الزمان والمكان، وإنما امتنع كون الظرف الغير المتصرف نائباً لأن نيابته توجب رفعه، وذلك يخرجه عن النصب الذي قصدت العرب قصره عليه، فتكون نيابته تصرفاً وهو نقض للغرض.

وقوله: [أن لا يكون مؤكداً الخ] نحو: سير سير لأن المصدر المؤكد لا فائدة فيه، لأن معناه مستفاد من الفعل فيتحد معنى الفعل والنائب ولا بد من تغايرهما، وأما إذا وصف فإنه يجوز، ومنه مثال المكودي بعد بسير شديد.

وقوله: [نحو سبحان الخ] ظاهر كدي أنه مصدر مع أنه اسم مصدر سبح ومصدره التسبيح، وإنما امتنعت نيابة المصدر الغير المتصرف لما مر في الظرف.

القسم والاستثناء ومذ، ومنذ، وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله: (وقابل) فإنك إذا رمت إسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك.

فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة: سير بزيد يومين فرسخين سيراً شديداً، إن أقمت المجرور، وسير بزيد يومان فرسخين سيراً شديداً، إن أقمت ظرف الزمان، وسير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً، إن أقمت ظرف المكان، وسير بزيد يومين فرسخين سير شديد، إن أقمت المصدر، و(قابل) مبتدأ، و(من ظرف) متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به، و(حري) بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ، و(بنيابة) متعلق به. ثم قال:

٢٥١ - وَلَا يَنُوبُ بَعْض هَذِي إنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به، وبه أخذ الناظم، وإلى ذلك أشار بقوله: (وقد يرد) وفهم منه أن ذلك قليل، ومنه قراءة بعضهم: ﴿ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾ على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوماً، وقوله: (بعض) فاعل ينوب، و(هذي) إشارة إلى الأربعة المذكورة، و(إن وجد) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وفاعل (يرد) ضمير مستتر والتقدير: وقد يرد ذلك أي نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول به. ثم قال:

وقوله: [يعني مع مجروره] أشار بهذا إلى أن في كلام الناظم حذف المتعلق، ووجهه أن حرف الجر ملازم للمجرور فاكتفى بذكره، وحمله على هذا ليوافق كلامه في الكافية والتسهيل، قال أبو حيان: ولم يقل به أحد، ومذهب جمهور البصريين أن النائب المجرور فقط، ومذهب الفراء النائب حرف الجر فقط وهو ظاهر النظم هنا.

(ولا ينوب بعض هذي إن وجد). قول كدي: [أحد هذه الأربعة الخ] جعلها أربعة والمفعول به خامساً باعتبار كون ظرف الزمان وظرف المكان قسمين، وجعل في التوطئة عند قوله: وقابل من ظرف الخ ظرف الزمان وظرف المكان قسماً واحداً، فلذلك جعل هناك الذي ينوب أربعة أشياء بالمفعول به، فلا منافاة بين ما هنا وبين ما في التوطئة، وإنما لم تجز النيابة مع وجود المفعول به، لأن غيره لا ينوب إلا بتقديره مفعولاً به مجازاً، فإذا وجد المفعول به حقيقة فلا يتقدم غيره عليه، لأن تقديمه عليه من باب تقديم الفرع على الأصل.

وقوله: [ومنه قراءة بعضهم الخ] الذي قرأ بذلك هو أبو جعفر خارج السبع، ويجزي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام كي بفتحة مقدرة.

وقوله: [وقد يرد ذلك] جواب عن سؤال مقدر بأن يقال له: كان ينبغي للناظم أن يقول: ترد بالياء لأنه يعود على النيابة وقد مر: وإنما تلزم الخ فأجاب بما ذكر، وهذا مبني على ما قدمه في التقرير من أن الظرف وما عطف عليه ينوب مع وجود المفعول به، والحق أن ذلك لم يسمع إلا مع الجار والمجرور، فيكون الضمير في يرد عائداً على بعض هذه إشارة إلى أنه لم يسمع في جميعها.

٢٥٢ - وَبِـاتِّفَـاقٍ قَـدْ يَنُـوبُ الثَّـانِ مِنْ بَـابِ كَسَـا فِيمَـا ٱلْتِبَـاسُـهُ أُمِنْ

يعني أن النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا، ويعبر أيضاً عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول، واحترز به من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا: كسى زيداً ثوب، وأعطي عمراً درهم، وفهم من قوله: (فيما التباسه أمن) أنه إذا وجد لبس وجب إقامة الأول كقولك: أعطى زيد عمراً، وفهم أيضاً من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله أول الباب (ينوب) مفعول به عن فاعل، و(قد) إما للتحقيق لأنه جائز اتفاقاً، وإما للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول فانه أكثر، و(باتفاق) متعلق بينوب، وكذلك (فيما) و(الثان) فاعل، و(من باب) في موضع الحال من الثان. ثم قال:

٢٥٣ - فِي بَـابِ ظَنَّ وَأَرَى ٱلْمَنْعُ ٱشْتَهَـرْ وَلَا أَرَى مَنْعـاً إِذَا ٱلْقَصْـدُ ظَهَـرْ

يعني أن نيابة المفعول الثاني من باب ظن وهو ما كان خبراً في الأصل، والمفعول الثاني من باب أعلم وأرى، وأصله المبتدأ اشتهر عند النحويين منعه، ووجه منعه في باب ظن أنه خبر في الأصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتنافيا، ووجه منعه في أعلم أن الأول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به، وذهب بعضهم إلى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم وإلى ذلك أشار بقوله: (ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده: ظن زيداً قائم، وأعلم زيداً فرسه مسرجاً، وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب ظن وأعلم أنه يجوز نيابتهما بلا خلاف، و(في باب) متعلق بـ(اشتهر) وهو خبر عن (المنع) و(القصد) فاعل بفعل محذوف يفسره (ظهر)، ثم قال:

(وباتفاق قد ينوب الثان). قول كدي: [يعني أن النحويين اتفقوا الخ] تبع في دعوى الاتفاق الناظم، وقد حكى الموضح في ذلك أقوالاً أربعة تنكيتاً على الناظم. (لا يقال): أن الخلاف عنده ضعيف فلذا لم يعتبره. (لأنا نقول): قد حكى في التسهيل الاتفاق أيضاً وهو كتاب اعتنى فيه ببيان الخلاف، فحيث لم يذكره دل على أنه لم يطلع عليه.

وقوله: [من باب ظن] أما هو فيتكلم عليه في قوله: في باب ظن وأرى الخ. وقوله: [وجب إقامة الأول الخ] لأن كلاً يصح أن يكون معطى، ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب، ودعوى الاتفاق في هذا المفهوم صحيحة إلا ما ورد من قول الرضى: إن اللبس ينتفي ببقاء كل منهما في مرتبته بأن يقال: أعطي زيداً عمرو، فيعلم أن زيداً هو الفاعل من جهة المعنى بتقديمه وإن كان منصوباً.

وقوله: [وفهم أيضاً من سكوته الخ] مراده بالأول ما كان فاعلاً في المعنى تقدم أو تأخر، ولا يفهم ما قال من السكوت فقط بل بالأحروية لأنه إذا كانت نيابة الثاني متفقاً عليها فأحرى الأول.

(ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر) قول كدي: [وفهم من سكوته الخ] تقدم ما فيه، والأولى أن يقول: وفهم من حكاية الخلاف في الثاني أن الأول تجوز نيابته بلا خلاف وهو داخل في قوله: ينوب مفعول به الخ، ثم إن حكاية الخلاف في الثاني تقتضي أن الثالث تمتنع نيابته اتفاقاً وليس كذلك، وأجيب بأن المفعول الثالث في باب أرى وأعلم

٢٥٤ ـ وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

يعني أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب، وشمل قوله: (ما سوى النائب) جميع المنصوبات كظرف الزمان والمكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول: أعطى زيد درهماً يوم الجمعة، أمام زيد إعطاء فتنصب جميع ما علق بالفعل غير النائب، و(ما) مبتدأ موصولة وصلتها (سوى النائب) و(مما) متعلق بالاستقرار العامل في الصلة، و(بالرافع) متعلق بـ(علقا) و(النصب له) مبتدأ وخبر والجملة خبر (ما) و(محققاً) حال من الضمير المستتر في (له) العائد على (النصب).

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق، ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه، فوجب

هو المفعول الثاني في باب ظن فهو داخل في قوله: في باب ظن، ولو خصه بالكلام وصرح بالخلاف فيه لكان فيه شائبة تكرار مع قوله في باب ظن، ورد هذا الجواب غير سديد.

(وما سوى النائب مما علقا) تأخير هذه المسألة إلى هنا أولى من تقديم الموضح لها، لأن مراده من هذه المسألة أن غير النائب يجب نصبه لفظاً أو محلاً فليست من الوسائل ولا من المقاصد. قول كدي: [والحال والتمييز الخ] وزاد غيره النعت والتوكيد والعطف والاستثناء، وأتوا على ذلك بمثال جامع لما في كدي ولما زادوه وهو سبق قلم منهم ومنه، والصواب تخصيص ذلك بما يقبل النيابة من ظرف أو مصدر أو حرف جر، ولعل كدي لأجل هذا الاعتراض لم يأت بمثال إلا لما ذكرنا، نعم بقي عليه المجرور فكان ينبغي أن يزيد في داره، وإنما وجب التخصيص بما قلنا لأن الأشياء لا يفترق حكمها ولا تنوب فلا وجه لإدخالها هنا.

وقوله: [أو فيه] تكرار مع قوله قبل: كظرف الزمان وظرف المكان (لا يقال) هذا البيت غير ضروري الذكر لأن معناه مأخوذ من قوله: ينوب مفعول به الخ، لأن من جملة ما ثبت للفاعل أنه لا يتعدد فكذلك نائبه (لأنا نقول): أخذ من هنالك التزاماً ومن هنا مطابقة والأخذ من هنا أقوى: وقوله: [المستتر في له] أي الذي كان مستتراً في المتعلق المحذوف وانتقل إلى الجار والمجرور، فقول بعض صوابه حال من الضمير في المتعلق المحذوف سبق قلم لانتقاله كما علمت، والله أعلم.

اشتغال العامل عن المعمول

لما فرغ من المرفوعات نصاً شرع في الكلام على المنصوبات وبدأ منها بالاشتغال وذكره عقب النائب لاشتراك البابين في الحذف مع وجود نائب المحذوف في كل، وأحسن من هذا أن لو ذكر الاشتغال بعد التعدي واللزوم، قالوا: وأركانه أربعة: الشاغل وهو الضمير، والمشغول وهو الفعل، والمشغول به وهو العمل، والمشغول عنه وهو الاسم السابق.

قول كدي: [ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه] ضمير شرطه وصلاحيته عائد على العامل المذكور المفسر

أن لا يكون إلا فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، ولا يجوز أن يكون فعلاً غير متصرف، ولا صفة مشبهة، ولا حرفاً، لأن هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً. ثم قال:

٢٥٥ـ إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ ... عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ

٢٥٦ـ فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ... حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

يعني أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أو عن نصب محله، فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير، فمثال المشتغل عن نصب لفظه: زيد ضربته، ومثال المشتغل عن نصب محله: عمراً مررت به، وفهم من قوله: (موافق) مطلق الموافقة فشمل الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال الأول، والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني، والتقدير: ضربت زيداً ضربته، وجاوزت عمراً مررت به وهذا التقدير لا ينطق به لأن الفعل الثاني عوض منه فلا يجمع بينهما، ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق بشيء مستغنى عنه نحو: أنت في قولك زيد أنت تضربه، فإن وقع الفصل بهذا أو مثله لم يجز النصب للفصل بأنت. و(إن) حرف شرط، و(مضمر) فاعل بفعل محذوف يفسره (شغل) و(سابق) نعت لـ(اسم) و(فعلاً) مفعول بشغل، و(عنه) متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق، والباء في بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه، و(بنصب) متعلق بشغل والضمير في لفظه عائد على الاسم السابق، والظاهر في أل في قوله: (أو المحل) أنها معاقبة للضمير، والتقدير بنصب لفظه أو محله، ويحتمل هذا البيت وجهاً آخر من وجوه الإعراب وهو أن تكون الهاء في لفظه أو

بالكسر، وضمير فيه يعود على الاسم السابق. وقوله: [فوجب أن لا يكون إلا فعلا الخ] مثال الفعل: زيداً ضربته، ومثال اسم الفاعل أزيد أنا ضاربه، ويدخل فيه أمثلة المبالغة نحو: العسل أنا شرابه، ومراد كدي باسم المفعول المصوغ من المتعدي إلى اثنين نحو: زيد الدرهم معطاه، وبه يسقط قول من قال: الصواب حذف اسم المفعول لأنه لا يمكن معه الاشتغال. وقوله: [ولا يجوز أن يكون فعلاً غير الخ] لأنه لا يتصرف في نفسه فأحرى في معموله. وقوله: [ولا صفة الخ] سيأتي وسبق ما تعمل فيه مجتنب.

(إن مضمر اسم سابق فعلاً شغل). قول كدي: [بنصب ضمير الخ] أي بنصبه محله. وقوله: [عمراً مررت به] هذا لا يلائم تقديره وإعرابه مع اختياره، وإنما يلائم الاحتمال الثاني الآتي في إعرابه، والصواب أن يمثل بنحو: هذا ضربته. وقوله: [وهذا التقدير الخ] أي للعامل المحذوف وهذا هو الحق خلافاً لمن أجاز إظهاره مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم﴾ وأجاب عنه ابن غازي بأن الثاني توكيد للأول، قال بعض: والصواب أنه مستأنف كأنه قيل: كيف رأيتهم؟ فأجاب بقوله: رأيتهم لي الخ. وأما في هذا الباب فالثاني تأسيس وتقدير عامل آخر أو لا أمر صناعي.

وقوله: [أن لا يفصل بينه الخ] محل هذا إذا لم يكن ما فصل به لا بد منه، وإلا بأن كان شرطاً في العمل نحو: زيداً أنت ضاربه، فيجوز الاشتغال في الاسم السابق على الفاصل كما يأتي في سؤال وجواب المكودي عند قوله:

محله عائدة على الضمير الذي اشتغل الفعل به، وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن، وعلى الإعراب الأول حمل الناظم كلامه في شرح الكافية فترجح الأخذ به. و(السابق) مفعول بفعل مضمر يفسره (انصبه) و(فعل) متعلق بانصبه، و(مضمرا) في موضع الصفة لفعل، و(حتما) نعت لمصدر محذوف والتقدير إضماراً حتماً، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في أضمرا، و(موافق) نعت لفعل بعد نعته بالجملة و(بما) متعلق بموافق، وما موصولة وصلتها الجملة بعدها.

ثم إن الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجح النصب على الرفع، ومستو فيه الأمران، وراجح الرفع على النصب، وقد بين القسم الأول بقوله:

٢٥٧ ـ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

يعني أن الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه، والمختص بالفعل: أدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة، وذكر هنا منها إن وحيثما، فتقول: إن زيداً لقيته فأجمل إكرامه،

وسو في ذا الباب وصفاً. وقوله: [وتكون الباء على بابها الخ] الذي هو السببية ويكون حينئذ معنى نصب لفظ الضمير هو أن الفعل يصل إليه بنفسه، ومعنى نصب محله أن يكون الفعل واصلاً إليه بحرف الجر نحو: عمراً: مررت به، وهو مثاله في التقرير.

وقوله: [وعلى الإعراب الأول الخ] هو الذي قرر به الموضح كلام الناظم وهو الظاهر، وإن كان جمهور الشراح قرروا كلام الناظم بالوجه الثاني وفيه تجوز من وجهين: الأول: أن الضمير لا ينصب لفظه وإنما ينصب محله لأنه مبني. والثاني: أن هذا تكرار مع قوله بعد: وفصل مشغول الخ، وأجيب عن الأول بأن معنى نصب لفظه لو كان محله اسماً ظاهراً لنصب لفظه، وعن الثاني بأن الكلام هنا على العامل من حيث اشتغاله عن العمل في اسم السابق وما يأتي في اتصال الضمير وانفصاله. وقوله: [حالاً من الضمير المستتر في أضمرا] فيه تجوز لأن ضمير أضمرا عائد على الفعل ولا معنى لكونه الفعل نفسه حتماً بل اعتبار الإضمار أي في حال كون إضمار الفعل محتماً.

(والنصب حتم إن تلا السابق) قول كدي: [ما عدا الهمزة] فلا تختص بالدخول على الأفعال، ولذا جاز النصب على المفعولية والرفع على الابتدائية في قوله تعالى: ﴿أبشراً منا واحداً نتبعه﴾ لا يقال من أدوات الاستفهام ما هو غير خاص بالفعل نحو: هل زيد قائم؟ ومتى عمرو منطلق؟ وأين زيد مقيم؟ لأنا نقول: محل دخولها على الأسماء ما لم يكن في حيزها فعل وإلا فلا نفارقه، فزيد من قولك: هل زيد قام فاعل بفعل محذوف، وقد مر أول الكتاب.

(فإن قلت): ما الفرق بين قولك: أزيد قام؟ مع: هل زيد قام؟ حتى جاز في الأول وجهان وتعين في الثاني كونه فاعلاً بفعل محذوف؟(قلت): الهمزة أم الباب، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها.

وقوله: [وذكر منها إن وحيثما الخ] الضمير في منها عائد على الأدوات المختصة بالأفعال، وتسوية الناظم بين إن وحيثما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما بما يطلب النصب، وكونه في شعر أو نثر شيء آخر، وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم، وإنما وجب النصب لأن النصب يستدعي تقديم فعل ناصب فتكون الأداة

وحيثما زيداً لقيته يكرمك، ومثال التحضيض: هلا زيداً كلمته؟ ومثال الاستفهام: متى زيداً تأتيه وجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى القسم الثاني فقال:

٢٥٨ ـ وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ ٱلْتَزِمْهُ أَبَدَا

٢٥٩ ـ كَذَا إِذَا ٱلْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما: ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء ومثال ذلك: إذا التي للمفاجأة، وليتما الابتدائية نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، وليتما زيد أكرمته. والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والفعل بما لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر نحو: زيد ما أكرمته، وعمرو لأكرمنه، وإعراب البيت الأول واضح. وأما البيت الثاني ففيه تعقيد ويتبين بالإعراب، فـ(الفعل) فاعل بفعل محذوف يفسره (تلا) و(ما) موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و(ما) الثانية موصولة فاعلة بـ(يرد) واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله[1]، والهاء في قبله عائدة على الفاصل، و(معمولاً) حال من ما الثانية، و(ما) الثالثة موصولة واقعة على المفسر وصلتها (وجد)، و(بعد) متعلق بوجد وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه بعده أي بعد الفاصل، وتقدير الكلام كذلك أيضاً يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذي لا يرد الذي قبله معمولاً للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر. ثم أشار إلى القسم الثالث فقال:

المختصة داخلة على جملة فعلية، والمراد بوجوب النصب عدم جواز الرفع بالابتداء فلا ينافي جواز الرفع للاسم الواقع بعد أداة تختص بالفعل بفعل محذوف نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾.

(وإن تلا السابق ما بالابتدا) ليس هذا من أقسام الاشتغال بل بياناً لمفهوم قول الناظم سابقاً: شغل عنه كأنه قال: فإن لم يكن الضمير شاغلاً لعدم صحة تسلط عامل الضمير على الاسم السابق، فلا يجوز الاشتغال بل يتعين رفع الاسم السابق على الابتداء، وبه يجاب عن اعتراض الموضح.

قوله كذي: [وليتما زيد أكرمته الخ]مراده بوجوب الرفع الذي الكلام فيه عدم جواز نصب زيد على الاشتغال، وإلا فيجوز في ما في ليتما أن تكون كافة فيكون زيد مبتدأ، وأن تكون غير كافة فيكون زيداً بالنصب اسمها، والجملة بعده خبر فيبقى حكم قوله: وقد يبقى العمل، وقول بعض أن محل جواز إعمال ليتما في باب الاشتغال، وأما فيه فيتعين إعمالها غير سديد. وقوله: [نحو زيد ما أكرمته الخ]زيد: مبتدأ وما: نافية، وجملة أكرمته خبر. (فإن قيل): ما النافية من أدوات الصدور لا يعمل ما قبلها فيما بعدها وهنا عمل زيد فيما بعدها. (فالجواب)أنهم منعوا ذلك في عمل المفرد، وأما في عمل الجملة كما في هذا المثال فلا يمنع ذلك فيها، وهكذا يقال مع لام الابتداء بعد وغيرهما من أدوات الصدور.

---

(١)(قول الشارح: وصلتها قبله الخ) كذا بالأصل بإضافة قبل إلى الضمير، وهو مع كونه لا يستقيم معه الوزن مخالف لما في نسخ الألفية، فلذا حذفنا الضمير من لفظ المتن وحرر. اهـ مصححه.

٢٦٠ ـ وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ ٱلْفِعْلَ غَلَبْ

٢٦١ ـ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرًّا أَوَّلَا

فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب، اشتمل البيت الأول على سببين: الأول: أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضي الطلب وذلك الأمر نحو: زيداً اضربه، والدعاء نحو: اللهم زيداً ارحمه، والنهي نحو: زيداً لا تهنه.

الثاني: أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو: ما وإن النافيتين، وهمزة الاستفهام نحو: ما زيداً ضربته، وأن عمراً أكرمته، وأزيداً رأيته؟

واشتمل البيت الثاني على سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرة بالفعل نحو: قام زيد، وعمراً كلمته. ومنه قوله عز وجل: ﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً﴾ واحترز بقوله: (بلا فصل) من أن يقع بين حرف العطف المعطوف فاصل نحو: قام زيد، وأما عمرو فكلمته، لأن حكم المعطوف في ذلك حكم المستأنف، وإنما اختير النصب قبل فعل الطلب لأن الطلب طالب للفعل، وبعد الحروف المذكورة لأن الغالب فيها أن يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف عليه.

ونصب: مفعول لم يسم فاعله باختير، و(قبل) متعلق باختير، و(ذي طلب) نعت لفعل، و(بعد) معطوف على قبل فهو متعلق باختير، و(ما) موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق، و(إيلاؤه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، و(الهاء) مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول، و(الفعل) مفعول ثان والأول أظهر، لأن الناظم يطلق ولي على تبع في هذا النظم كثيراً، و(غلب) في موضع الخبر لإيلاؤه، و(بعد) معطوف على (بعد) في البيت الأول، و(بلا فصل) متعلق بعاطف، و(على) كذلك، و(أولا)

(واختير نصب قبل فعل ذي طلب). قول كدي: [اشتمل البيت الأول الخ] هذا باعتبار جعل ما دل على الطلب قسماً واحداً دل عليه بنفسه أو بواسطة حرف، وقد مثل المكودي للقسمين معاً، وأما الموضح فجعل ما دل على الطلب بنفسه قسماً وما دل عليه بحرف قسماً آخر فقال: ويجمع المسألتين قول الناظم: فعل ذي طلب، والكل صحيح والمآل واحد. وقوله: [وهمزة الاستفهام الخ] محل اختيار النصب إذ لم يفصل بين الهمزة وبينه فاصل أصلاً أو فصل بينهما بظرف نحو: أيوم الجمعة زيداً نضربه؟ وإن فصل بغير ظرف فالمختار الرفع نحو: أأنت عمرو تضربه؟ وقوله: [ومنه قوله عز وجل الخ] يقدر عامل الظالمين من معنى أعد نحو: أهان أو عذب لأن أعد إنما يتعدى بحرف الجر.

وقوله: [حكم المستأنف الخ] فتارة يترجح النصب نحو: اضرب زيداً وأما عمراً فأكرمه لقوله: واختير نصب الخ، وتارة يترجح الرفع كمثال المكودي، وهذه العبارة بقوله: حكم المستأنف أولى من عبارة الموضح بقوله: فالمختار الرفع لعمومها. وقوله: [لأن الطلب طالب الخ] العبارة الجيدة أن يقول: لأن أصل الطلب أن يكون بالفعل

ظرف متعلق بـ (مستقر) واحترز به من الفعل الذي لم يقع أولاً كالجملة ذات الوجهين. ثم أشار إلى القسم الرابع بقوله:

٢٦٢ - وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

فذكر لمساواة الرفع والنصب سبباً واحداً وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل، كقولك: زيد قام، وعمراً كلمته، فالنصب مراعاة لعجزها، والرفع مراعاة لصدرها، ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجوز في تسمية الاسم السابق معطوفاً، والمعطوف في الحقيقة إنما هو الجملة التي هو جزؤها، والعذر له أنه لما ولي حرف العطف أطلق عليه معطوفاً، و(المعطوف) فاعل بـ(تلا) و(مخبراً) نعت لفعل، و(به) في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بمخبرا، و(عن) اسم متعلق بمخبرا، ويجوز أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله بمخبرا، و(فاعطفن) جواب الشرط. ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله:

٢٦٣ - وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

يعني أن الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه، وموجب الرفع وتساوي الوجهين، ومثال ذلك: زيد ضربته، وإنما كان الرفع راجحاً لعدم الحذف بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل، و(الرفع) مبتدأ، و(في) متعلق به، و(رجح) خبر المبتدأ. ثم تمم البيت بقوله: (فما أبيح افعل ودع ما لم يبح) لأنه مستغنى عنه. ثم قال:

فحمل الكلام عليه أولى. وقوله: [ثم أشار الخ] الأولى حذف ثم ويقول بالجملة ذات وجهين المشار إليها بقوله: وإن تلا الخ، وعلى إثبات ثم يقتضي أنه مستأنف.

(وإن تلا المعطوف فعلاً مخبرا) قول المكودي: [ذات وجهين الخ] كبرى وصغرى، فبالنظر إلى صدر هذه فهي إسمية كبرى، وبالنظر إلى عجزها فهي فعلية صغرى. وقوله: [كقولك: زيد قام وعمرو] الأولى أن يعطف بالفاء[1] أو يأتي بالضمير بأن يقول لأجله، لأنك إذا رفعت فقد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية لا محل لكل واحدة منها من الإعراب، وإن نصبت فقد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية وهي خبر، والمعطوف على الخبر خبر، والخبر إن كان جملة لا بد له من رابط، وقد يكون ضميراً أو فاء العطف، وجواب بعض بأن الواو تكون للجمع فهي من الروابط مردود بأن إفادتها الجمع في عطف المفردات لا الجمل كما هنا.

(والرفع في غير الذي مراجح). قول كذي: [ثم تمم البيت الخ] بل رفع به توهم أن الراجح من هذه الأقسام مقيس، والمرجوح موقوف على السماع ابن غازي، وقد كان شيخنا يقول: أغفل الناظم أقسام الاشتغال في المرفوع مع أن الأوجه الخمسة جارية فيه بالنسبة لتعين الابتدائية أو الفاعلية أو رجحان أحدهما أو جواز الأمرين على السواء، فقلت له: أو ما لو قال عوض فما أبيح الخ: وليعط مرفوع كما قد اتضح؟ فأعجبه ولهج بذكره وبقي دهراً يعلمه أصحابه اهـ. وانظر أقسام المرفوع وأمثلتها في التوضيح.

---

(١) (قوله: الأولى أن يعطف الخ) أنظر من أين له هذا المثال الذي كتب عليه هذه القولة، مع أن المذكور في نسخ الشرح: زيد قام، وعمراً كلمته، فلعل الصواب إسقاط هذه العبارة بتمامها وحرر، اهـ مصححه

٢٦٤ ـ وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

يعني أن الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الأقسام المذكورة فنحو: إن زيداً مررت به، وان زيداً رأيت أخاه. يجري مجرى: ان زيداً ضربته في وجوب النصب، ونحو: أزيداً مر به ومر بأخيه يجري مجرى أزيداً ضربته في ترجيح النصب، وكذلك سائر المسائل، وفهم من قوله: (أو بإضافة) أن نحو: زيداً ضربت غلام أخيه، وصاحب غلام أخيه، ونحوهما مما يتعدد فيه المضاف يجري مجرى زيد ضربت غلامه، لأنه قوله: (أو بإضافة) أعم من أن يكون المضاف واحداً أو أكثر، وفي ذلك أيضاً إشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو: زيداً مررت به، يجري مجراه ما كان المجرور فيه مضافاً متحداً كان أو متعدداً نحو: زيداً مررت بأخيه، ومررت بغلام أخيه.

و(فصل) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوباً إذا قدر حذف الفاعل، فيكون تقديره: وفصلك مشغولاً ومرفوعاً إذا كان التقدير أن يفصل المشغول، والأول أحسن لأن التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجري، و(بحرف) متعلق بفصل، وكذلك بإضافة و(كوصل) متعلق بيجري. ثم قال:

٢٦٥ ـ وَسَوِّ فِي ذَا ٱلْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

يعني أن الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوي الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق، والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل، واسم المفعول دون الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً فنحو: أزيداً أنت ضاربه، كقولك: أزيداً تضربه. (فإن قلت): قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال في نحو: أزيد أنت تضربه للفصل، والفصل موجود في هذا المثال. (قلت) لا يمنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال الفعل، بخلاف الوصف فإنه لا يستقل بنفسه، بل لا بد من شيء يستند إليه فتنزل أنت ضاربه منزلة تضربه،

(وفصل مشغول بحرف جر). قول كدي: [المفصول بينه وبين الفعل بحرف الخ] ظاهره أن الشاغل في المسألتين الضمير وهو كذلك فيما إذا كان الفصل فيه بحرف الجر، وأما إن كان فيه الفصل بالمضاف فليس كذلك بل الشاغل ظاهر. وقوله: [أو بالإضافة] تبع عبارة الناظم مع أن الناظم أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو المضاف، والمكودي شارح فالأولى إتيانه بالعبارة من غير تأويل. وقوله: [وفي ذلك أيضاً اشعار الخ] أشار(١) بهذا إلى أن أو في قول الناظم: أو بإضافة مانعة خلو لا مانعة جمع وهو الصواب، وليست أو للتقسيم حتى يقال انه لا يصدق كلام الناظم بالفصل بالحرف والمضاف معاً.

(وسوِّ في ذا الباب وصفاً ذا عمل). قول كدي: [فنحو: أزيداً أنت ضاربه كقولك الخ] أي هو مماثله في كون الوصف يفسر العامل في الاسم السابق كما يفسره الفعل، وإن كان الوصف مفصولاً والفعل لا يصح فيه الفصل، إلا أنهم اختلفوا في هذه المسألة أعني مسألة الاشتغال بالوصف هل يفسر العامل بالفعل فقط لأنه الأصل في العمل، أو

---

(١) قول المحشي اشار بهذا إلى أن أو الخ. مانعة خلو لا مانعة جمع إلا بالنظر المنطقي.

واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كإسم الفعل والمصدر، وبقوله: (ذا عمل) من اسم الفاعل بمعنى الماضي فإنه لا يعمل، وبقوله: (إن لم يك مانع حصل) من اسم الفاعل العامل المقترن بأل الموصولة نحو: زيد أنا الضاربه غداً. وفهم من قوله: (إن لم يك مانع حصل) أن الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها، و(وصفاً) مفعول بـ(سوّ) و(في) متعلق بسوّ، وكذلك (بالفعل) والظاهر أن (يك) تامة، و(مانع) فاعل بها، و(حصل) في موضع الصفة لمانع، والتقدير: إن لم يوجد مانع حاصل. ثم قال:

٢٦٦ ـ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاِسْمِ ٱلْوَاقِعِ

يعني أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبياً متبوعاً بسببي جرى مجرى السببي المحض، والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق، والمراد بالتابع هنا النعت كقولك: زيداً ضربت رجلاً يحبه، أو عطف البيان

بالوصف فقط، أو بصحتهما معاً، فذهب ابن مالك إلى تقديره وصفاً معتمداً مطابقاً للمذكور لا غير. وقوله: [كاسم الفعل الخ] مثاله زيد عليكه يتعين في زيد الرفع على الابتدائية، ولا يجوز فيه النصب باسم فعل محذوف لأنه لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. وسيقول الناظم: وأخر ما الذي فيه العمل، ومثال المصدر: زيد ضربا إياه.

وقوله: [وبقوله ذا عمل الخ] رحم الله كدي حيث غاير بين مصدوقي ذا عمل مع إن لم يك مانع حصل، وحاصل كلامه أنه حمل ذا عمل على العمل بالفعل في الحالة الراهنة، فيخرج اسم الفاعل بمعنى الماضي وإن كان مهيأ لقبول العمل بدخول أل عليه لكن ليس عاملاً الآن، ويبقى داخلاً في قوله: ذا عمل الصفة المشبهة نحو: وجه الأب زيد حسنه، واسم الفاعل مع أل فأخرجهما بقوله: إن لم يك مانع حصل، فالمانع في الصفة المشبهة كونها لا تعمل في سابق، وما لا يعمل في متقدم لايفسر عاملاً، والمانع في اسم الفاعل المقرون بأل أن الوصف صلة لأل، والصلة لا تتقدم على الموصول، فمعمولها، كذلك وما لا يعمل الخ. وقوله: [زيد أنا الضاربه غداً الخ] الأولى حذف غداً لأن اسم الفاعل المقرون بأل يعمل مطلقاً لقول الناظم: وإن يكن صلة أل الخ.

(وعلقة حاصلة بتابع). قول كدي: [يعني أن الشاغل الخ] الشاغل هو رجلاً في مثاله الأول، وعمراً في المثالين بعده. وقوله: [إذا كان أجنبياً] أي لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه. وقوله: [بسببي] المراد به التابع المتحمل لضمير الاسم السابق وهو يحبه في المثال الأول وأخاه في المثالين بعده. وقوله: [جرى مجرى السببي] أي الذي لم يقع فيه فصل بين العامل والضمير إلا بالاسم الواقع شاغلاً فقط نحو: زيداً ضربت أخاه، كما مر في قوله: أو بإضافة، فلا يكون فيه تشبيه الشيء بنفسه، كما قيل به في النظم.

وقوله: [والمراد بالعلقة الضمير الخ] صواب والتقدير وضمير حاصل ومتصل بتابع لاسم شاغل الاسم ذلك للعامل عن العمل في الاسم السابق كعلقة أي ضمير ملابس ومتعلق بنفس الاسم الواقع شاغلاً للعامل المفسر في نحو قولك: زيداً ضربت أخاه، فانفصال الضمير من الشاغل في نحو قولك: زيداً ضربت رجلاً يحبه، بمنزلة اتصال الضمير بالشاغل في نحو قولك: زيداً ضربت أخاه، وليس المراد من قول الناظم: بنفس الاسم الضمير حتى يكون المعنى كعلقة متعلقة بنفس الاسم أي الضمير لأنه لا معنى له، وهذا هو الذي فهم بعضهم من كلام كدي فاعترض عليه وقد علمت صحة كلامه، نعم إطلاق العلقة على الضمير مجاز لأنها في الأصل هي الإرتباط والنسبة كالاخوة

كقولك: زيداً ضربت عمراً أخاه، أو عطف النسق كقولك: زيداً ضربت عمراً أخاه، وإطلاقه في التابع يوهم أن ذلك جائز في جميع التوابع، وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر، والمراد بالواقع السببي المعمول للمفسر، و(علقة) مبتدأ و(حاصلة) نعت له، و(بتابع) متعلق بحاصلة، و(كعلقة) خبر المبتدأ، و(بنفس) صفة لعلقة. ثم قال:

تعدي الفعل ولزومه

الفعل على قسمين: متعد ولازم، وبدأ بالمتعدي فقال:

٢٦٧ ـ عَلاَمَةُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

والبنوة، وأجيب بأن الضمير لما كان سبباً في العلقة أطلق على المسبب الذي هو الارتباط من باب إقامة السبب مقام المسبب.

وقوله: [ضربت عمراً أخاه] هكذا في النسخ المصححة وهو الصواب، وفي بعضها ضربت رجلاً أخاه وهي غير صواب لأنه يشترط في العطف المطابقة في التعريف والتنكير، ولا تطابق على هذه النسخة لأن الأول نكرة والثاني معرفة. وقوله: [واطلاقه في التابع الخ] نكت به على الناظم حيث أطلق في التابع، وأجيب بأن تابع في النظم نكرة والنكرة في الإثبات لا تعم فلا يحتاج لإصلاح. وقوله: [والمراد بالواقع السببي الخ] الذي هو أخاه في نحو: زيداً ضربت أخاه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

تعدي الفعل ولزومه

لما كان العامل الشغول تارة يكون متعدياً وهو المستفاد من قوله: إن مضمر اسم سابق الخ، مع مواضع أخر في الباب قبل، وتارة يكون لازماً وهو المستفاد من قوله: وفصل مشغول بحرف جر الخ، ذكر باب التعدي واللزوم عقب الاشتغال، ثم المتعين أن يكون لزومه بالرفع عطفاً على تعدي، وتجويز بعضهم جره بالعطف على تعدي باعتبار أنه حذف المضاف الذي هو باب وبقي المضاف إليه على جره بعيد.

قول كذي: [الفعل على قسمين الخ] هذا أخذ بظاهر عبارة الناظم وإلا فالأقسام أربعة: متعد دائماً، وما لا يوصف بتعد حقيقة ولا لزوم وهو كان وأخواتها، وما يكون متعدياً تارة ولازماً أخرى نحو: نصحته ونصحت له، وشكرته وشكرت له، وجعلها الموضح ثلاثة لأن القسم الرابع سماعي عنده جائز في النثر، والجمهور على أنه قسم مستقل مقيس جائز، قال تعالى: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم﴾.

(علامة الفعل المعدى) بدأ بالمتعدي لشرفه وقصر الكلام عليه وإن كان الأصل تقديم اللازم لأن المتعدي يحتاج واللازم لا يحتاج، وما لا يحتاج أصل لما يحتاج (غير مصدر) أي مصدر ذلك الفعل المذكور، فيصدق بأن لا تعود الهاء على مصدر أصلاً، أو تعود على مصدر غير ذلك الفعل المذكور، فلذلك مثل المكودي بمثالين، وبه تعلم أن تمثيله بالخير عمله زيد صواب، لأن الخير وإن كان مصدراً لكنه لغير الفعل المذكور وهو عمل إذ مصدره

يعني أن علامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو: زيد ضربه عمرو، والخير عمله زيد واحترز بـ(هاء) غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما، و(علامة) مبتدأ وخبره (أن تصل) و(هاء) مفعول بتصل، و(به) متعلق بتصل. ثم قال:

٢٦٨ ـ فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

يعني أن الفعل المتعدي ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل، فإذا ناب عن الفاعل، كان مرفوعاً كما تقدم في بابه، وفهم من قوله: (فانصب به)، أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال، وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٢٦٩ ـ وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

يعني أن ما لا يصح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم، ويقال فيه غير متعد وقاصر، و(لازم) خبر

عمل، وحينئذ فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه بأن الخير المراد به المال فيكون غير مصدر وإن كان الخير يطلق على المال. قال تعالى: ﴿وإنه لحب الخير﴾ أي المال ﴿لشديد﴾ إذ لا معنى له في كلام المكودي.

قول كدي: [اتصال ضمير الخ] زاد لفظ ضمير لإخراج هاء السكت نحو: زيد خرجه، فأنه ليس في النظم ما يخرجها فتكون علامته غير مانعة، وقد يقال: إن هاء السكت لا تعود على شيء فتكون خارجة بقوله ها غير مصدر لأن معناه هاء عائدة على غير مصدر. قوله: [فإنها تتصل بالمتعدي الخ] مثال المتعدي الضرب ضربه زيد، ومثال اللازم الخروج خرجه عمرو.

(فانصب به مفعوله) أي جنس المفعول واحداً أو متعدداً، ثم هذا كأنه ترجمة للمفعول به لأن غيره من المفاعيل حده وذكر لكل باباً يخصه، وأما المفعول به فلم يفرده بترجمة ولم يحده وحده تقريباً الاسم المنصوب الذي يتعلق به فعل الفاعل إثباتاً نحو: ضربت زيداً، أو نفياً نحو: ما ضربت عمراً، ويؤخذ من هنا أن المفعول به إنما ينصبه المتعدي بخلاف غيره من المفاعيل، فكما ينصبها المتعدي ينصبها اللازم.

قول كدي: [كما تقدم في بابه الخ] في هذا تنكيت على الناظم بأنه حيث قدم في قول ينوب مفعول به عن فاعل فلا يحتاج إلى استثنائه لأنه معلوم، بل قال بعض: إن كلام الناظم يقتضي أنه إذا ناب عن الفاعل لا ينصب الفعل شيئاً آخر، مع أن المتعدي لاثنين ينصب الثاني، والمتعدي لثلاثة ينصب الثاني والثالث، وأجيب بأنه أطلق اتكالاً على ما مر في قوله: وما سوى النائب مما علقا الخ، والأولى أن يبدل قوله: إن لم ينب عن فاعل الخ بأن لم ينب عن قاصر نحو: سمعت للكتب، ليكون إشارة إلى أن محل نصبه للمفعول إذا لم يضمن المتعدي معنى فعل قاصر وإلا فلا ينصب وذلك نحو: سمع فإنه في الأصل متعد، لكنه لما ضمن معنى أصغى وأصغى لازم صار لازماً فلذلك عدي للكتب باللام.

وقوله: [وهو أصح الأقوال] وحجته أن أصل العمل للفعل، وقيل: الناصب الفاعل، وقيل: الفعل والفاعل، وقيل معنى المفعولية.

(ولازم غير المعدى). قول كدي: [أن يتصل به الخ] أشار إلى جواب اعتراض وارد على الناظم وهو أن الإخبار

مقدم، و(غير المعدى) مبتدأ مؤخر ثم أن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه، ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه، وقد شرع في بيان ذلك فقال: (وحتم لُزُومُ أفعال السجايا كنهم) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالاً على السجايا أي الطبائع، وهو ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له، ثم مثل ذلك بقوله: (كنهم) ومعناه كثر أكله، ومثله حمق بكسر الميم وضمها. ثم قال:

٢٧٠ ـ كَذَا افْعَلَلَّ وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو: (افعلل) كاقشعر واطمأن، وافعنلل كاحرنجم واقعنسس، و(المضاهي) المشابه واصطلاحه في هذا الكتاب انه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال: واقعنسس ومضاهيه، و(افعلل) مبتدأ خبره (كذا) والمضاهي معطوف على (افعلل) و(اقعنسـ

في كلامه غير مفيد، لأنه معلوم من الترجمة أن غير المتعدي لازم، وحاصل الجواب أن في الكلام حذفاً يدل عليه ما قبله، والتقدير: وغير ما يقبل علامات المتعدي لازم، وقد مر نظيره في قوله: سواهما الحرف، مع قوله: وغيره معرفة، ثم ان قوله: ولازم أي أصالة احترازاً مما إذا كان هناك شيء يصيره متعدياً كالهمزة نحو: أذهبتم طيباتكم فإن ذهب في الأصل لازم، فلما دخلت الهمزة عليه صار متعدياً، وكألف المفاعلة في نحو: جالست زيداً في جلس زيد، وكالإتيان به على فعلت للدلالة على الغلبة نحو: كرمت زيداً أي غلبته في الكرم كذا قالوا، و الحق أنه لا يحتاج للتقييد بذلك، إذا ما ذكر داخل في قوله: علامة الفعل الخ، لأنها كلها تقبل هاء غير المصدر.

وقوله: [وقد شرع في بيان ذلك الخ] لم يقل في بيان الأول أو الثاني إشارة إلى أن الناظم خلط بينهما، لأنه ذكر أولاً ما يستدل على لزومه بمعناه ثم بوزنه، ولذلك جعل يقول بعد كلام الناظم: هذا مما يستدل الخ.

(وحتم لزوم أفعال السجايا). قول كدي: [لازم له] تبع عبارة الناظم، ولعل المراد باللزوم الغالب، فكون الإنسان كثير الأكل مثلاً قد يزول بالمرض، والحمق قد ينفك عن صاحبه. وقوله: [ثم مثل ذلك بقوله: كنهم ومعنا الخ] تمثيل الناظم بنهم، وتفسير المكودي له صواب موافق لكلام أهل اللغة، لأن نهم عندهم تارة يطلق ويراد به من اشتدت شهوته للطعام فيكثر أكله، وتارة يطلق ويراد به معنى شبع، فالأول من أفعال السجايا، والثاني من الأفعال الدالة على العرض، فالناظم مثل بنهم وأراد به المعنى الأول، والموضح مثل به للمعنى الثاني والكل صحيح، وقول التصريح وأما نهم إذا صار أكولاً فليس لازماً سبق قلم. وعندهم نهم بضم النون مبنياً للمفعول ومعناه ولع فهو استعمال آخر، ومعنى آخر يكون نهم معه متعدياً ودليله صوغ منهوم اسم مفعول منه، وفي الحديث: «منهومان لا يشبعان: طالب علم وطالب دنيا».

(كذا افعلل). قول كدي: [فالمراد به ذلك اللفظ الخ] هذا في الغالب، ومن غير الغالب قد لا يراد ذلك اللفظ المشبه به كقوله في باب النسب ياء كياء الكرسي الخ لأن ياء الكرسي ليست للنسب وقوله: [واقعنسس ومضاهيه] المراد المضاهي المشابه لاقعنسس في كون بعد النون حرفين أحدهما زائد للتضعيف فيكون شاملاً لاقعنسس وما أشبهه فيما ذكر. (فأن قلت): كلام الناظم لا يشمل الوزن الأصلي بأن يكون بعد النون حرفان أصليان كاحرنجم مع أنه لازم أيضاً (قلت): بل يؤخذ بالأحروية لأنه إذا كان الملحق لازماً فأحرى الأصلي ولذلك أدخله كدي في كلام

مفعول بالمضاهي ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي أي والذي ضاهاه اقعنسس ثم قال: (وما اقتضى نظافة أو دنسا) نحو وضوء وطهر في النظافة ونجس في النجاسة وقذر ودنس في الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهي. ثم قال:

٢٧١ ـ أَوْ عَـرَضـاً أَوْ طَـاوَعَ ٱلْـمُـعَـدَّى لِـوَاحِـدٍ كَـمَـدَّهُ فَـٱمْـتَـدَّا

وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو: مرض وكسل ونشط (أو عرضاً) معطوف على (دنس). ثم قال: (أو طاوع المعدى لواحد كمده فامتدا) يعني أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعاً لفعل متعد إلى واحد، ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو: دحرجته فتدحرج، ومددت الثوب فامتد، واحترز بقوله: (لواحد) من المطاوع المتعدي لاثنين فإنه متعد إلى واحد كقولك: علمت زيداً الحساب فتعلمه. ثم قال:

٢٧٢ ـ وَعَـدِّ لاَزِمـاً بِـحَـرْفِ جَـرِّ وَإِنْ حُـذِفْ فَـالنَّـصْبُ لِلْمُنْجَـرِّ

يعني أن الفعل اللازم إذا طلب مفعولا من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لضعفه عنه عدي إليه بحرف الجر نحو: مررت بزيد، وآليت على عمرو. ثم قال: (وإن حذف فالنصب للمنجر) يعني أن حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين: موقوف على السماع ومطرد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٧٣ ـ نَـقْـلاً وَفِـي أَنَّ وَأَنْ يَـطَّرِدْ مَـعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَـعَجِبْتُ أَنْ يَـدُوا

الناظم وهذا على الاحتمال الأول وهو جعل اقعنسس مفعولاً وهو الصواب، وأما على الاحتمال الثاني وهو كون اقعنسس فاعلاً فيكون الأصل كاحرنجم هو المراد، وهل يدخل الملحق وهو اقعنسس وما أشبهه يحتمل ويحتمل.

(وما اقتضى نظافة أو دنسا) الظاهر أن هذا داخل في قوله بعد: أو عرضاء لأنه من جملة ما دل على العرض، فيكون ذكر العرض بعده من ذكر العام بعد الخاص، ونجس وقذر بضم العين وكسرها فيهما.

(أو عرضا). قول كدي: [ما ليس حركة الخ] المراد بالحركة المنفية انتقال الجسم بتمامه من محل لآخر فيدخل العرض نحو: ارتعش لأنه وإن اقتضى حركة جسم لكنه ليس بتمام الجسم على الوجه المذكور، فالارتعاش من العرض.

(تنبيه): هذه الأفعال التي ذكر الناظم من قوله: وحتم لزوم الخ إلى هنا كلها داخلة في مصدوق قوله: ولازم غير المعدى لأن هذه الأفعال لا تتصل بها هاء غير المصدر فلا حاجة لذكرها، وأجيب بأنه ذكرها تقريباً على المبتدىء.

(وعد لازماً) مراده باللازم حقيقة أو حكماً، فالحقيقي ما يتعدى إلا بحرف الجر كمثالي كدي والحكمي ما يتعدى لمفعول واحد بنفسه ويطلب آخر لا يتوصل إليه إلا بحرف الجر، وكان ينبغي للمكودي أن يبدل المثال الثاني بنحو قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ فالناس مفعول أول، وبعضهم بدل منه، وتعدى للثاني وهو بعض بالباء ليفيد القسمين معاً نقلا.

أي سماعاً كقول الشاعر:

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس

أي آليت على حب العراق فحذف حرف الجر وانتصب المجرور، وظاهر قوله: (نقلاً) أن النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع إلى حذف حرف الجر، وأما النصب فليس بنقل. وأشار إلى الثاني بقوله: (وفي أن وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا) يعني أن حذف حرف الجر مع (أن وأن) المصدريتين مطرد إذا أمن اللبس فتقول: عجبت من أنك تقوم، وعجبت أنك تقوم، و(عجبت أن يدوا). أي يعطوا الدية، واحترز بقوله: (مع أمن لبس) من نحو: رغبت في أن تقوم، ورغبت عن أن تقوم، ولا يجوز حذف حرف الجر هنا لئلا يلتبس، وإنما

وقوله: [كقول الشاعر: آليت الخ] البيت من البسيط، وقائله المتلمس جرير بن عبد المسيح الضبعي، ومعنى البيت حلفت، ثم يحتمل أن يكون بضم التاء فيكون إخباراً عن نفسه ويحتمل أن يكون بفتحها فيكون خطاباً للملك وهو الظاهر، وذلك أن المتلمس هذا هجا ملك العراق فحلف الملك لا يطعمه حب العراق، ففر الشاعر إلى الشام، والدهر: منصوب على الظرفية، وأطعمه: على تقدير لا أطعمه جواب القسم، وجملة والحب الخ حالية، والشاهد في نصب حب على إسقاط الخافض، ولا يصح أن يكون حب مفعولاً بفعل محذوف يفسره أطعمه، لأن لا النافية وإن كانت محذوفة لها صدر الكلام تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، والسوس قمل القمح.

وقوله: [وليس كذلك الخ]، بل[1] الحق أن النقل راجع لحذف حرف الجر والنصب معاً، فيكون حذف الجار وإبقاء الاسم مجروراً بعده شاذاً وحذفه ونصب الاسم شاذاً أيضاً، ومعنى الشذوذ أنه لا يجوز لك أن ترتكب واحداً منهما، ويكون حينئذ الضمير في يطرد عائداً على ما ذكر من الحذف والنصب إذا قلنا أنه بعد حذف الجار يكون المجرور في محل نصب وعائداً على حذف الجار وبقائه مجروراً إن قلنا في محل جر على الخلاف الذي ذكره كدي بعد.

(فإن قيل): كثير من الفحول كالناظم يرتكب حذف الجار مع أنه غير مقيس. (أجيب) عنه بأنه إذا سمع في حرف يكون فيه مقيساً كما إذا سمع في الباء يجوز للمولدين القياس عليها وارتكابه، ومعنى النقل أنه لا يقاس حذف غير مسموع على آخر مسموع وتأمل هذا.

(كعجبت أن يدوا)، مضارع ودى كوعد، وأصل المضارع قبل الإسناد يودي كيوعد، فأسند إلى واو الجماعة فصار يوديون، فحذفت الواو الأولى فاء الكلمة عملا بقول الناظم: فا أمر أو مضارع من كوعد احذف، فصار يديون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الدال بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان الياء والواو حذفت الياء لرفعهما، ثم دخل الناصب فحذف النون لقوله:

وحذفها للجزم والنصب سمه فهو معرب منصوب بحذف النون

قول كدي: [لئلا يلتبس الخ]. تبع في هذا الناظم، واعترضه الموضح بحذف الجار في قوله تعالى: ﴿وترغبون

---

[1] قول المحشي بل الحق أن النقل... وتأمل هذا كأن المحشي ليس واثقاً من هذا النقل والصواب مع المحقق الشارح بحول الله.

اطرد حذف حرف الجر مع (أن وأن) لطولهما بالصلة، واختلف في موضعهما بعد الحذف فقيل في موضع جر، وقيل في موضع نصب وهو أقيس، وقوله: (وأن حذف) حرف شرط وأدغم فاء حذف في فاء الجواب بعد تسكينها، و(نقلاً) مصدر في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف، وفاعل (يطرد) ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف أيضاً. ثم قال:

٢٧٤ - وَالأَصْـلُ سَبْقُ فَـاعِـلٍ مَعْنًى كَمَنْ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْـجَ ٱلْيَمَنْ

إذا كان الفعل متعدياً إلى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلاً في المعنى، وأصله أن يتقدم على ما ليس فاعلاً في المعنى كقولك: أعطيت زيداً درهماً، فزيد هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي أخذ الدرهم، وكقولك: ألبسن من زاركم نسج اليمن، فـ(من زاركم) مفعول أول بـ(ألبسن) و(نسج اليمن) مفعول ثان، والأول هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي لبس نسج اليمن، و(نسج) مصدر بمعنى اسم المفعول أي منسوج، ثم إن المفعول الأول في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى، وقسم يجب فيه تأخيره، وقسم يجوز فيه الوجهان، وقد أشار إلى الأول بقوله:

أن تنكحوهن﴾ مع أن المفسرين اختلفوا هل المقدر في أرعن؟ وأجاب عنه المرادي بجوابين أحدهما: أن يكون الجار حذف اتكالاً على القرينة الثاني أن يكون حذف ردعاً لمن يريد نكاحهن لجمالهن ومالهن، أو لمن يرغب عنهن لفقرهن، على أن الناظم لا يرد عليه شيء لأنه شرط أمن اللبس في الاطراد فقط، ولا يلزم من عدم الاطراد عدم الورود، فلا يرد عليه الآية حتى يحتاج للجواب، على أن الذي في الآية إجمال لا لبس وهو من مقاصد العقلاء، نعم ابن مالك لا يفرق بين اللبس والإجمال بل هما عنده بمعنى واحد.

وقوله: [لطولهما بالصلة الخ] فخففت بحذف الجار، والأولى في التعليل ما علل به السهيلي استقباح دخول حرف على حرف (فإن قلت): ما الفرق بين الموصول الحرفي والإسمي مع إن كلا منهما قد طال حتى اطرد الحذف مع الحرفي دون الإسمي؟ (قلت): الجواب أن الموصول الحرفي مع صلته واحد بدليل صحة التأويل، فلذلك اعتبر طوله بالصلة بخلاف الموصول الإسمي فلا يصح فيه التأويل فلم يعتبر طوله بالصلة ثم إن تقديم المعمول الذي هو في أن وأن الخ يوهم اختصاص الاطراد بأن وأن، وليس كذلك لأن من جملة ما يطرد فيه ذلك كي كما نكت بزيادتها الموضح.

(والأصل سبق فاعل معنى) قول كدي: [من غير باب ظن] تبع في هذا التخصيص ظاهر عبارة الناظم متضمة لمثاله، واعترضه الموضح بأن الصواب ان ذلك عام في باب ظن مما أصل الأول مبتدأ، وفي باب أعطى، وفي باب اختار، فالأصل في الجميع أن يقدم المفعول الأول، وأجيب عن الناظم بأن المفعولين في باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر، وقد تقدم حكم ترتيبهما في بابها فإعادته هنا تكرار، وفي اختار في حكم المتعدي إلى واحد، لأن الثاني مجرور بمن لفظاً أو تقديراً نحو: اخترت زيداً من القوم أو القوم.

وقوله: [ثم إن المفعول الأول الخ] هذه التوطئة معترضة من وجوه ثلاثة، أحدها: كان الأولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله: والأصل الخ، لأن القسم الذي يجوز فيه وجهان هو المشار إليه بقوله: والأصل الخ. الثاني: الأولى في التقسيم أن يقدم ما يجوز فيه وجهان ليوافق صنيع النظم بأن يقول: على ثلاثة أقسام، قسم يجوز فيه وجهان الخ.

٢٧٥ ـ وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

أي لموجب غشي وجاء، والموجب الذي يوجب تقديمه هو اللبس نحو: أعطيت زيداً عمراً، أو الحصر نحو: ما أعطيت زيداً إلا درهماً، أو يكون الأول ضميراً متصلاً بالفعل نحو: أعطيتك درهماً ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى) يعني أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى لموجب أيضاً، وذلك الموجب كونه محصوراً نحو: ما أعطيت درهماً إلا زيداً، أو يكون الثاني ضميراً متصلاً بالفعل نحو: الدرهم أعطيته زيداً أو متلبساً بضمير يعود على الثاني نحو: أسكنت الدار بانيها. وأما القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله: (والأصل سبق فاعل معنى) و(ترك) مبتدأ خبره (قد يرى) و(حتماً) مفعول بيرى، و(قد) في قوله: (قد يرى) للتحقيق لا للتقليل. ثم قال:

٢٧٦ ـ وَحَذْفُ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

يعني أنه يجوز حذف الفضلة، وفهم من اطلاقه في الحذف أنه يجوز حذفها اختصاراً أو اقتصاراً، وشمل

الثالث: المناسب للتخصيص بغير باب ظن كما خصص هو أن يقول: ثم إن المفعول الذي أصله فاعل في المعنى، وأما عبارته فتشمل باب ظن مع أنها غير داخلة عنده.

(ويلزم الأصل لموجب عرا). قول كدي: [أو الحصر] العبارة الصريحة أن يقول: أو يكون المفعول الثاني محصوراً فيه. (فإن قلت): إذا تعارض اللبس والحصر نحو: ما ضرب موسى إلا عيسى وأردت أن الفاعل عيسى فباعتبار اللبس يجب تقديم عيسى لكونه فاعلاً، وباعتبار كونه محصوراً فيه يجب تأخيره. (فالجواب): أن الذي يراعى الحصر، وأما اللبس فيدفع بالقرائن. وقوله: [أن يكون الأول ضميراً الخ] لأنه لو أخر لا نفصل، والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله، وقد مر: وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ.

(وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى). قول كدي: [أو يكون الثاني الخ] أي باعتبار الرتبة والإعراب وإن كان أولاً باعتبار اللفظ الآن. وقوله: [أو متلبساً الخ] أي الثاني، قيل في العبارة قلب، وصوابه أن يقول أو يتلبس الأول بضمير يعود على الثاني، ويمكن الجواب بأن المراد بالأول في كلامه لفظاً وصورة لا حقيقة ورتبة، ومن اعترض عليه بنى اعتراضه على أن مراده بالثاني والأول في الرتبة.

(وحذف فضلة أجز إن لم يضر). قول كدي: [يعني أنه يجوز حذف الخ] تبع في التعبير بالجواز عبارة الناظم، والظاهر أن المراد بالجواز عدم الامتناع، فيصدق بالحذف وجوباً نحو: ضربت وضربني زيد، إذا أعملنا الثاني وأهملنا الأول وعمل في ضميره فيجب حذفه، وسيقول الناظم: ولا تجيء مع أول قد أهملا الخ. وقوله: [أنه يجوز حذفها اختصاراً] أي لدليل. والدليل إما لفظي كتناسب الفواصل في نحو قوله تعالى: ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾ أي قلاك، وإما معنوي كاحتقاره كقوله تعالى: ﴿كتب الله لأغلبن﴾ أي الكافرين.

قوله: [أو اقتصاراً] مراده به أن يصير المحذوف نسياً منسياً فلا يحتاج إلى قرينة، فيتنزل المتعدي منزلة اللازم لفظاً وصورة، وإلا فالمفعول لا بد من تقديره إما مبالغة نحو: فلان يعطي أي يبالغ في الإعطاء، وإما لتضمينه معنى

قوله: (فضلة) مفعول الفعل المتعدي إلى واحد نحو: ضربت، والأول المتعدي إلى اثنين كقوله عز وجل: ﴿وأعطى قليلاً﴾ والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك﴾ والأول والثاني معاً نحو: ﴿فأما من أعطى واتقى﴾. وقوله: (إن لم يضر) أي إن لم يضر حذفه وذلك إذا كان جواباً نحو: ضربت زيداً، لمن قال: من ضربت؟ أو كان محصوراً نحو: ما ضربت إلا زيداً، ففي هذين الموضعين لا يجوز حذفهما اختصاراً ولا اقتصاراً، وحذف مفعول مقدم بـ (أجز إن لم يضر) شرط، ومعنى يضر يضر، يقال: ضار يضير ضيراً بمعنى ضر يضر ضراً، وقوله: (كحذف) هو على حذف مضاف والتقدير كضير حذف، و(ما) موصولة وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و(جواباً) مفعول ثان بسيق، وفي (سيق) ضمير مستتر عائد على الفضلة، ثم الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه وذلك على وجهين: أحدهما على جهة الجواز، والثاني على جهة الوجوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٧٧ - وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

يعني أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازاً كقولك لمن قال لك ما ضربت أحداً بل زيداً ووجوباً في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء، وما كان مثلاً أو جارياً مجرى المثل، وهذا هو الوجه الثاني

فعل لازم نحو قوله تعالى: ﴿فإذا أفضتم من عرفات﴾ فإن أفاض هو في الأصل متعد لأنه بمعنى صب، لكنه لما ضمن هنا معنى ارتحل صار لازماً لفظاً وصورة، وحمل المكودي النظم على الحذف العمومي الشامل للاقتصاري والاختصاري، أولى من حمل الموضح على الاختصاري فقط.

وقوله: [كقوله عز وجل: وأعطى الخ] تقديره الأصل والله أعلم الفقراء أو صاحب حق، قال بعض: الظاهر والله أعلم أن الآية مما حذف فيه المفعولان معاً، لأن قليلا ليس مفعولاً ثانياً وإنما هو صفة. وقوله: [نحو قوله تعالى: ولسوف الخ] تقدير الثاني الشفاعة أو سؤلك. وقوله: [نحو فأما من أعطى] تقديرهما الفقراء الزكاة. وقوله: [يقال ضار يضير] أصله يضير بكسر الياء فنقلت حركتها لما قبلها عملا بقوله فيما يأتي لساكن صح انقل التحريك الخ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين(١) وقوله: [جواباً مفعول ثان الخ] الحق أنه حال لأن سيق إنما يتعدى لواحد.

وقوله: [وفي سيق ضمير مستتر عائد على الفضلة] لو كان الأمر كما قال لقال الناظم: سيقت لقول الناظم سابقاً، وإنما تلزم فعل مضمر متصل، وأجيب عنه بأنه لما كانت ما واقعة على الفضلة ولفظ ما مذكر قال: إنه عائد على الفضلة فتجوز مراعاته، ولذا أعاد الضمير عليها مذكراً. وقوله: [يجوز حذفه الخ] الأولى أن يقول: قد يحذف لأن عبارته باعتبار ما بعدها فيها تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، ويمكن الجواب بأن مراده بالجواز في يجوز حذفه ما قابل الامتناع فيشمل الواجب والجائز المستوي الطرفين.

(ويحذف الناصبها إن علما). قول كذي: [لمن قال لك ما ضربت الخ] كما يحذف لقرينة لفظية كما مثل يحذف لقرينة معنوية كقولك لمن رأيته متأهباً للسفر مكة: أي تريد مكة؟ وقوله: [في باب الاشتغال الخ] أجحف

---

(١) (قوله: ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين) لا يخفى أنه لا حاجة إليه، فالصواب حذفه أو زيادة عند دخول الجازم فتأمل، اهـ مصححه.

وإليه اشار بقوله: (وقد يكون حذفه ملتزماً) وفهم منه أن قوله: (ويحذف الناصبها إن علماً) على جهة الجواز لأنه في مقابلة الحذف على جهة اللزوم، و(الناصبها) مفعول لم يسم فاعله بيحذف وهو اسم فاعل، والضمير المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول به وهو عائد على الفضلة، و(حذفه) اسم يكون والضمير فيه عائد على النصب.

التنازع في العمل

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد، وكل من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله:

٢٧٨ - إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا ٱلْعَمَلْ

المراد بالعاملين هنا الفعل وما جرى مجراه، ولا مدخل للحرف في هذا الباب، وشمل قوله: (عاملان)

المكودي هنا غاية الإجحاف حيث لم يأت بالأمثلة لكن اتكل على كونها معلومة، فمثال الاشتغال: زيداً ضربته، فلا يجوز ذكر العامل لقوله فيما مر: فالسابق انصبه بفعل أضمرا حتماً، ومثال النداء: يا عبد الله فإنه مفعول بفعل محذوف قامت مقامه الياء مثلاً فهي عوض منه فلا يجمع بينهما، ومثال التحذير: إياك والشر، أي إياك باعد واحذر الشر، لقيام العطف والتكرار مقامه، وسيقول الناظم:

إياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب

ومثال الإغراء المروءة والنجدة وسيأتي وكمحذر بلا إيا اجعلا مغرى به، وأما المثل بنحو: الكلاب على البقر أي أرسل، والمثل لا يغير فلا يذكر العامل، ومثال ما جرى مجرى المثل: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ فخيراً مفعول بمحذوف وجوباً والتقدير والله أعلم. واتوا خيراً لكم، والفرق بين المثل وما جرى مجراه أن المثل تقدم له سبب ضرب لإجله في الأصل، وأما ما جرى مجراه فلا سبب له لكنه لكثرة استعماله نزل منزلة المثل، والله أعلم.

التنازع في العمل

لما كان العاملان الطالبان للاسم المتنازع فيه تارة يكونان متعديين نحو: ضربت وضربني زيد، وتارة يكونان لازمين نحو: قام وقعد زيد، ناسب أن يذكر التنازع عقب التعدي واللزوم، ثم إن تعريف كدي شرح لكلام الناظم بدليل قوله بعد وقد بين ذلك بقوله:

(إن عاملان اقتضيا في اسم عمل). قول كدي: [وما جرى مجراه الخ] يعني في العمل لا في التصرف خلاف ما في التصريح لئلا يخرج المصدر واسم الفعل ويدل لما قلنا تمثيل كدي بعد: بـ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾ لأن هاؤم اسم فعل ولاحظ له في التصرف، وعلى إخراج الجامد كما للموضح يكون المراد في التصرف كما في التصريح.

وقوله: [ولا مدخل للحرف الخ] خص المكودي خروج الحرف فيقتضي أن التنازع يقع بين جامدين وبين جامد وغيره غير حرفين ولا أحدهما، والموضح نص على أنه ممنوع في القسمين معاً، إلا أنه يشكل على ما للموضح

الفعلين كقوله عز وجل: ﴿آتوني أفرغ عليه قطرا﴾ والاسمين كقول الشاعر:

عهـدت مغيثـاً مغنيـاً من أجرتـه فـلم أتخـذ إلا فـنـاءك مـوئـلا

والفعل والاسم من تقدم الاسم كقوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾ والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقول الشاعر:

لقـد علمت أولـو المـغيـرة أنـني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

تمثيله بنفسه بـ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾ مع أن فيه التنازع بين هاؤم وهو جامد واقرؤا وهو متصرف. (فإن قيل): التنازع قد وقع بين حرفين في قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا﴾(فالجواب) أنه لا تنازع لأن إن تطلب مثبتاً ولم تطلب منفياً، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى، وحينئذ فتفعلوا معمول للم وحدها ومطلوب إن في المعنى مجموع لم تفعلوا.

وقوله: [كقوله عز وجل: آتوني أفرغ الخ] أمر، والواو فاعله، والنون نون الوقاية، والياء مفعوله، وأفرغ مضارع مجزوم على جواب الأمر، وقطرا يطلبه الأول على أنه معمول ثان، ويطلبه الثاني على أنه مفعول به، فأعملنا الثاني لقربه، وأهملنا الأول وأعملناه في ضميره وحذفناه لأنه فضلة، وسيقول: ولا تجيء مع أول قد أهملا. [وقول الشاعر: عهدت الخ] البيت من الطويل، وعهد: فعل ماض مبني للمفعول والتاء المفتوحة نائبة عن الفاعل ومعناه عرفت، ومغيثاً ومغنياً: حالان من التاء وكل منهما اسم فاعل الأول من أغاث والثاني من أغنى وبينهما جناس التصحيف، ومن: موصوله مطلوبة لمغيثاً ومغنياً فأعملنا الثاني لقربه إلى آخر ما مر من نظيره، وجملة أجرته صلة من والعائد الهاء، والفاء في فلم سببيه، واتخذ: فعل مضارع مجزوم من اتخذ متعدياً لمفعولين: الأول فناءك أي جوارك. والثاني موئلاً أي ملجأ، والشاهد في تنازع الاسمين وهما مغيثاً ومغنياً في من.

وقوله: [كقوله تعالى هاؤم الخ] هاؤم اسم فعل بمعنى خذوا، والميم حرف دال على الجمع وأصله هاكم أبدلت الكاف واواً ثم الواو همزة كذا في التصريح، والحق أنه بالهمز لغة لا مبدلة من شيء، وكتابيه منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء في محل جر مضاف إليه، والهاء هاء السكت، والشاهد في تنازع هاؤم مع اقرؤا في كتابيه فأعلمنا الثاني لقربه الخ، وقيل هاؤم بمعنى تعالوا فيكون لازماً ولا تنازع فيه.

وقوله: [كقول الشاعر: لقد علمت الخ] البيت من الطويل، وأولو بالواو بمعنى أصحاب فاعل علم مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وفي نسخة أولى اسم إشارة فيكون فاعلاً مبنياً، وعلى كل فالمغيرة صفة لمحذوف أي الخيل المغيرة، يقال: أغارت الخيل في الحرب إذا أسرعت في مشيها، لكن على الأول يكون المغيرة بالجر لأنه صفة للخيل المقدر المضاف إليها أولو، وعلى الثاني يكون مرفوعاً صفة لمحذوف واقع بدلاً من اسم الإشارة أوعطف بيان، وأنني: سد مسد معمولي علم، وأنكل: مضارع بمعنى أعجز عن ضربه في الحرب، والشاهد في تنازع أنكل، والضرب في مسمعا اسم رجل وهو مسمع بن مالك الشيباني بناء على جواز إعمال المصدر المحلي بأل فأعملنا الثاني لقربه الخ كذا قالوا، والحق الذي في العيني أن التنازع إنما هو بين لحقت والضرب، وأما أنكل فمعناه أعجز وهو لازم.

ومعنى (طلبا) طلبا فخرج به نوعان أحدهما: أن يكون أحد العاملين لا يقتضي عملاً في المتنازع فيه كقول امرىء القيس بن حجر:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فإن أطلب غير طالب لقليل. الثاني: أن يؤتى بالعامل الثاني توكيداً للأول كقول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فإن (أتاك) الثاني غير طالب للاحقون لأنه أتى به توكيداً لأتاك الأول، وفهم من قوله: (في اسم) أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد، وفهم من قوله: (قبل) أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين أن العمل لاحدهما وفي ذلك خلاف، وقوله: (فللواحد منهما العمل) يعني ولا على أحدهما، و(عاملان) فاعل بفعل محذوف يفسره (اقتضيا) و(في اسم) متعلق باقتضيا، وكذلك (قبل) و(عمل) مفعول باقتضيا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(العمل) مبتدأ وخبره للواحد، و(منهما) في موضع الحال من الواحد، وفهم منه جواز اعمال كل واحد منهما، ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في الاختيار، وقد نبه عليه بقوله:

٢٧٩ ـ وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ ٱلْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

اختار البصريون إعمال الثاني لقربه من المعمول، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، والصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ذكر ذلك سيبويه، وصرح الناظم بأهل البصرة

وقوله: [لا يقتضي عملاً في التنازع فيه] تسميته متنازعاً فيه مجاز إذ لا تنازع هنا. قوله: [كقول امرىء القيس الخ] البيت من الطويل، ولو: حرف امتناع، وما: مصدرية، وأسعى: صلتها، والمؤول اسم أن والتقدير: ولو أن سعي، وكفاني: جواب لو، وقليل بالرفع: فاعل كفاني، ومفعول أطلب محذوف تقديره الملك بدليل قوله بعد:

ولكما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

لأن مقصوده أنه لو كان يسعى للمعيشة الدنيئة كفاه المال القليل، لكنه إنما يطلب الملك فلا يكفيه المال القليل، ولو جعلت قليل مطلوباً أيضاً لأطلب على التنازع لوقع التناقض في الكلام وذلك أن لو الامتناعية إن دخلت على منفي صار مثبتاً، وأطلب هنا منفي فيصير مثبتاً فيقتضي أنه يطلب المال القليل وهو خلاف مراد الشاعر سابقاً ولاحقاً، والشاهد في وقوع قليل بعد عاملين لكنه غير مطلوب لأحدهما فلا تنازع.

وقوله: [كقول الشاعر: فأين الخ] البيت من الطويل، وأين: متعلق بمحذوف أي فأين تذهب؟ وإلى أين: خبر مقدم، والنجاة: مبتدأ، واللاحقون: فاعل أتاك الأول، وأتاك الثاني، توكيد للأول وليس هنا تنازع إذ لو كان فيه تنازع لقال: أتوك أتاك على إعمال الثاني، أو أتاك أتوك على إعمال الأول وهذا هو الشاهد، واحبس احبس محكي بقول مقدر أي قائلين: احبس احبس. وقوله: [ووقف عليه بالسكون الخ] الأولى بحذف الألف وقد يجاب بأنه لما حذف الألف صار الوقف بالسكون.

(والثاني أولى عند أهل البصرة). قول كدي: [وأسرة الرجل رهطه] أسرة بضم الهمزة لا بفتحها خلافاً للحطاب.

وفهم من قوله: (غيرهم) أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة، و(الثان) مبتدأ وهو على حذف مضاف والتقدير وإعمال الثاني، و(أولى) خبره، و(عند) متعلق بأولى، و(عكساً) مفعول باختار، و(غيرهم) فاعل، و (ذا أسرة) حال من الفاعل، وأسرة الرجل رهطه، وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول. ثم قال:

٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ ٱلْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا

(المهمل) هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره، وقوله: (والتزم ما التزما) يعني من مطابقة الضمير للظاهر، ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة، ومن وجوب حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها، ولفظ ما صالح لوقوعه على جميع ما ذكر، و(ما) الأولى موصولة واقعة على الاسم المتنازع فيه وجملتها (تنازعاه) والضمير العائد على الموصول الهاء في تنازعاه، و(في) متعلق بأعمل ثم أتى بمثالين فقال:

٢٨١ ـ كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو إعمال الثاني، فـ (ابناك) فاعل بيسيء، و(يحسنان) هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف، والمثال الثاني على اختيار الكوفيين وهو إعمال الأول فـ (عبداك) فاعل ببغى، و (اعتديا) هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف من اعتديا، وفهم من المثالين أنه يجب إضمار

في اختصار المعرب، ورهط الرجل أقاربه، ويقال فيما فوق العشرة إلى الأربعين، وأشار بهذا إلى أن إطلاق الناظم أسرة على الجماعة الغير الأقارب لا توافقه اللغة، ولأنه يقتضي أن الناقلين الأولين ليسوا بجماعة مع أن الأمر بخلافه، فلو قال: ذا نصرة بدل أسرة لكان أولى ليشير إلى أن لكل منهما حجة.

(وأعمل المهمل في ضمير ما. تنازعاه). قول كدي: [هو العامل الذي الخ] أعم من أن يكون هو الاول أو الثاني وقوله: [ومن حذف الفضلة الخ] حمله على هذا يوجب التكرار مع قوله بعد: ولا تجيء مع أول الخ، فالاولى تخصيصه بما ذكره قبل، كما حمله على ذلك خصوصاً ولده وهو الاحتمال الاول من الاحتمالات الثلاثة عند المرادي. (فإن قيل): حمله أيضاً على خصوص قوله من مطابقه الضمير للظاهر يوجب التكرار مع قوله: في ضمير ما الخ، لانه من المعلوم أن الضمير يطابق مفسره. (فالجواب) أنه زاد: والتزم الخ (وإن كان مستفاداً مما قبله زيادة في الرد على من يقول: يضمر ضمير مفرد، وإن كان المتنازع فيه مثنى أو مجموعاً رعاية لما ذكر.

(كيحسنان ويسيء ابناك) الأصل يحسن ويسيء ابناك، وبغى واعتدى عبداك. قول كدي: [اضمار المرفوع] أي الإتيان به ضميراً يكون عائداً على متأخر، والتنازع مما يجوز فيه ذلك كما مر. وقوله: [وبعده] اعترض بأن المثالين في النظم لم يضمر فيهما المرفوع إلا قبل المفسر ولم يضمر بعده في واحد منهما، قالوا فصوابه أن يقول لا بعده إذ مذهب الجمهور أن ضمير الرفع لا يضمر مؤخراً، ومذهب الفراء أنه يؤخر، ويمكن الجواب عنه بأن معنى البعدية في كلامه بعدية الرتبة وذلك في مثال الثاني على إعمال الأول على ما للكوفيين، فضمير اعتديا ذكر في اللفظ

المرفوع قبل المفسر وبعده، فأما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة في الإضمار في المهمل وهو الثاني، وأما على إهمال الأول ففيه تفصيل نبه عليه بقوله:

٢٨٢ - وَلاَ تَجِيء مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوْهِلاَ

يعني أن المهمل إذا كان أولاً وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه نحو: ضربت وضربني زيد، ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة ولما أصله العمدة أشار إلى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله:

٢٨٣ - بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ ٱلْخَبَرْ

وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم قبل من قوله: (ولا تجيء مع أول قد أهملا) ثم أشار إلى أن الحكم فيما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله: (واخرنه ان يكن هو الخبر) فمن كونه منصوباً ينبغي أن لا يضمر قبل الذكر كالمرفوع، ومن كونه عمدة في الأصل ينبغي أن لا يحذف فوجب عنده

قبل المفسر الذي هو عبداك ومرتبته التأخير، ومرتبة عبداك التقديم لتقديم فعله الذي هو بغى، والأصل أن لا يفصل بين الفعل والفاعل بشيء، والأصل عود الضمير على متقدم.

وقوله: [فأما على إعمال الخ] هذا مفهوم الناظم أول في قوله بعد: ولا تجيء مع أول الخ. وقوله: [في الإضمار] المراد بإضماره عدم جواز حذفه فلا يؤتى به ضميراً، فمثال العمدة على المفهوم وهو إعمال الأول قول الناظم: بغى واعتديا الخ، ومثال الفضلة ضربت وكلمته زيداً، فيتعين ذكر الألف مع الأول والهاء مع الثاني.

(ولا تجيء مع أول قد أهملا)، قول كدي: [لم يضمر فيه] أي لم يؤت به ضميراً مذكوراً بل محذوفاً فضربت في مثاله يطلب زيداً على أنه مفعول، وضربني يطلبه على أنه فاعل، فأعملنا الثاني ورفعنا زيد، أو أهملنا الأول وأعملناه في ضميره وحذف لأنه فضلة.

(بل حذفه الزم إن يكن غير خبر ... وأخرنه إن يكن هو الخبر)

قول كدي: [قبل الذكر] أي قبل ذكر المفسر، ومعنى قوله: [كالمرفوع] أنه لا يكون كالمرفوع الذي لم يضمر قبل الذكر، ومعنى هذا الكلام أن كونه منصوباً يقتضي حذفه، وكونه عمدة يقتضي ذكره، ولا يمكن العمل بهما على حقيقتهما لتنافيهما، فوجب التأويل بأن يقال: يحذف من موضع يذكر فيه العمدة ولا يحذف على الثاني لكن لا يذكر في موضع العمدة بل يذكر مؤخراً. (لا يقال) ما الفرق بين المرفوع والمنصوب الذي أصله عمدة حتى كان المرفوع يضمر قبل الذكر والمنصوب لا يضمر(لأنا نقول): لما كان المنصوب الذي هو عمدة في الأصل صورته الآن صورة الفضلة الأصلية كان لا يضمر متقدماً كالمرفوع وفيه مذاهب غير هذا ذكرها الموضح.

وقوله: [ومثال ذلك ظنني الخ] فالاول يطلب زيداً على أنه فاعل وقائماً مفعول ثان، وظننت يطلبهما على أنهما مفعولان فأعملنا الثاني لقربه وأهملنا الاول وعمل في ضمير زيد وقائم، فالعائد على زيد في ظنني ضمير مستتر، ولا يضر عوده على متأخر لما مر، وياء مفعول ثان لظنني راجع لقائم ولا يحذف لانه خبر في الاصل.

الإضمار والتأخير، ومثال ذلك ظنني وظننت زيداً قائماً إياه، وتجوز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل، إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ، لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل، وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله الشارح والمرادي، وقوله: (مع أول) متعلق بـ(تجيء) وكذلك (بمضمر) و(قد أهملا) في موضع الصفة لـ(أول) و(لغير) متعلق بـ(أو هلا) ومعنى (أو هلا) جعل أهلا لغير الرفع، و(حذفه) مفعول مقدم بالزم، و(إن يكن) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، وكذا (إن يكن) هو الخبر وهو ضمير فصل بين كان وخبرها، أو توكيد لاسمها، أو مبتدأ خبره (الخبر) والجملة خبر كان. ثم قال:

٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ إنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ ٱلْمُفَسِّرَا

يعني أن الضمير إذا كان خبر عن شيء مخالف لمفسره في الإفراد والتذكير وفروعهما وجب إظهاره، لأنه إذا أضمر موافقاً للمخبر عنه خالف المفسر، وإذا أضمر موافقاً للمفسر خالف المخبر عنه، و(إن يكن) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(لغير) في موضع الصفة لخبر أو معمول له، و(ما) موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التي بعدها. ثم مثل ذلك بقوله:

٢٨٥ ـ نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

فهذا المثال على إعمال الأول فالثاني الذي هو (يظناني) هو المهمل ولذلك عمل في الضمير المثنى فكان حق مفعوله أن يكون ضميراً، لكنه لو أضمر مفرداً مفعوله الثاني الذي هو (أخا) لكان موافقاً للمخبر عنه وهو الياء

وقوله: [وتجوز في إطلاقه الخبر الخ] الحق أنه لا تجوز بل ذلك مأخوذ من كلامه لانه إذا لم يجز حذف الخبر المختلف في عمديته فأحرى المبتدأ المتفق على عمديته وما يؤخذ بالاحروية من قبيل المنطوق وحينئذ فلا حاجة لما أكثروا به من الاصطلاحات وبقي على المكودي مفهوم لغير رفع، ومفهومه أنه إن كان لرفع فلا يحذف ومثاله: كيحسنان ويسيء ابناك الخ، وقد جمع يس معنى هذا البيت في بيت واحد مع رفع الإيهام في كلامه بقوله:

واحذفه لا أن خيف لبس أو يرى ... لعمدة فجيء به مؤخرا

وهو أولى من إصلاح الشارح والمرادي، نعم قد جمع بعضهم معني الابيات الاربعة في بيت واحد فقال:

والفضلة احذف وسواها أخرا ... وأظهر المخالف المفسرا

وقوله: [وقد أهملا في موضع الصفة المضمر] هكذا في بعض النسخ وهي سبق قلم لان الصفة لا تتقدم على الموصوف، والصواب النسخة التي فيها الاول والتي فيها واو هلا بدون ميم صفة لمضمر.

(وأظهر إن يكن ضمير خبرا) هذا تقييد لقوله: وأعمل المهمل كأنه قال محله إذا لم يكن هناك محذور وإلا فيجب إظهاره وهو الذي أراد هنا، وهذه المسألة خارجة عن باب التنازع كما يعلم ذلك بالوقوف على كلام الموضح في قوله مسألة.

(نحو أظن ويظناني أخا)، قول المكودي: [فكان حق مفعوله الخ] أجحف المكودي هنا غاية، والاولى أن يقول تعليماً للمبتدي أصل المثال: أظن ويظنني زيد وعمرو أخوين، فالاول يطلب زيداً مع عمرو على أنهما مفعول أول، وأخوين مفعول ثان، والثاني يطلب زيداً وعمراً على أنهما فاعل، وأخوين على أنهما مفعول ثان على ما قالوا،

من يظناني يخالف المفسر وهو أخوين، ولو أضمر مثنى موافقاً للمفسر يخالف المخبر عنه فوجب إظهاره لذلك، وفي بعض نسخ المرادي في هذا الفصل تخليط والصواب ما ذكرت لك.

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق وسمي مفعولاً مطلقاً لأن المفاعيل كلها مقيدة بأداة، ومفعول فيه، ومفعول له، ويسمى أيضاً مفعولاً لأجله، ومفعول معه، وأما المفعول به فقد تقدم في باب الفاعل، وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال:

٢٨٦ ـ اَلْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَي اَلْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

قال في الترجمة المفعول المطلق، ثم قال هنا المصدر، وفي ذلك إشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو: ضربته سوطاً، ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: أعجبني ضربك، وفهم من قوله: (مدلولي الفعل) أن للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله: (كأمن من

فأعملنا الاول وأهملنا الثاني، وعمل في ضمير زيد وعمرو وهو الألف وبقي علينا المفعول الثاني فكان من حقه إلى آخر كلامه، والحق أنه لا تنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه وإنما يطلب مفعولاً ثانياً مفرداً، لان المعنى أنهما يظناني أخاً لهما وأظنهما أخوين لي والله أعلم.

المفعول المطلق

قول المكودي: [المفاعيل خمسة] زاد السيرافي سادساً وسماه المفعول منه كقولك: اخترت زيداً القوم أي من القوم، وزاد الجوهري سابعاً وسماه مفعولاً دونه وهو المسمى في الاصطلاح عند الجمهور بالمستثنى نحو: زيداً من قام القوم إلا زيداً. وقوله: [لأن المفاعيل كلها الخ] بيانه أنك إذا قلت: ضربت ضرباً فالضرب مفعول حقيقة لأنه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: ضربت زيداً فإن زيداً ليس نفس الشيء الذي فعلته وإنما هو مفعول به الفعل الذي هو الضرب فاستحق أن يتقدم على غيره، ولما اقتضى الارتباط والمناسبة ذكر المفعول به في بعض المواضع قدمه.

وقوله: [فقد تقدم في باب الخ] أي قوله: والأصل في المفعول أن ينفصلا، وفي قوله: وقد يجيء المفعول قبل الفعل، وتقدم في باب النائب في قوله: ينوب مفعول به عن فاعل، وفي قوله: ولا ينوب بعض هذي إن وجد الخ، وفي الاشتغال بقوله عموماً: فالسابق انصب الخ. وفي التعدي واللزوم في قوله: فانصب به مفعوله الخ، وعموماً في التنازع بقوله: ولا تجيء مع أول إلى قوله: بل حذفه الزم.

(والمصدر اسم ما سوى الزمان)، قول كدي: [بل قد يكون المفعول الخ] اعترضت عبارة الناظم من وجوه ثلاثة: الأول أنه يقتضي أن المفعول المطلق والمصدر مترادفان مع أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه يجتمعان في نحو: ضربته ضرباً، وينفرد المصدر في أعجبني ضربك، وينفرد المفعول المطلق في: ضربته سوطاً. الثاني: أن تعريفه يصدق باسم المصدر نحو: اغتسل غسلاً. الثالث: أن قوله: كأمن من أمن يقتضي أن الفعل أصل للمصدر

أمن) فـ(أمن) فعل يدل على الحدث والزمان، و(أمن) اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولي الفعل، ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لأنه غير مقصود في هذا الباب، و(المصدر) مبتدأ وخبره اسم و(ما) موصولة واقعة على الحدث وصلتها (سوى الزمان) و(من) في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الصلة، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعني. ثم قال:

٢٨٧ ـ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَـذَيْنِ انْتُخِبْ

مثال ما انتصب بمثله: أعجبني ضربك زيداً ضرباً، وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال المذكور، والمماثل في المعنى دون اللفظ كقولك: أعجبني قيامك وقوفاً، لأنه مماثل في المعنى دون اللفظ، ومثال ما انتصب بالفعل قولك: قمت قياماً، ومثال ما انتصب بالوصف: أنا قائم قياماً. ثم قال: (وكونه أصلاً لهـذين انتخب) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين، و(انتخب) أي اختير وذلك لوجوه مذكورة في كتبهم، ومذهب الكوفيين العكس، و(كونه) مبتدأ و(أصلاً) خبر كون، و(لهذين) متعلق بأصلاً، و(انتخب) خبراً للمبتدأ. ثم قال:

وهو خلاف ما صرح به بعد، وأجيب عن الأول بأجوبة منها: أنه لما كان الغالب في المفعول المطلق أن يكون مصدراً عرفه به وإلا فقد يكون غير مصدر ومنها: أن قوله بعد بمثله أو فعل أو وصف نصب من تمام التعريف فيخرج المصدر المرفوع، وأما سوطاً من ضربته سوطاً، فإنه دل عليه فناب عنه وسيقول: قد ينوب عنه ما عليه دل، فالمصدر المنصوب والمفعول المطلق مترادفان، وقول من قال معترضاً على كدي الصواب أن سوطاً مصدر ساط يسوط لا معنى له هنا لأن سوطاً اسم آلة، وأجيب عن الثاني بأنه قصد إدخال اسم المصدر لجواز إطلاق المصدر عليه مجازاً أو بأنه أخرجه بالمثال، والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر، وعن الثالث بأن أمن من أمن متعلق بمحذوف خاص على حذف مضافين بين من ومجرورها، والتقدير كأمن المفهوم من أحد مدلولي أمن.

(بمثله أو فعل أو وصف نصب)، قول كدي: [والمماثل في المعنى الخ] اعترض بأن الصواب حمل كلام الناظم على خصوص المماثل في اللفظ والمعنى دون المماثل في المعنى فقط لئلا يلزم التكرار مع قوله: وقد ينوب عنه ما عليه دل، وأجيب بأن موضع ما هنا في ناصبه، وما يأتي فيما ينوب عن المصدر نفسه فلا تكرار، ثم إن المراد بالوصف في النظم اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة دون الصفة المشبهة لأن عملها مقصور على السببي ودون أفعل التفضيل، لأن الظاهر الذي يعمل فيه لا يكون إلا مرفوعاً.

(وكونه أصلاً لهذين انتخب)، قول كدي: [لوجوه مذكورة الخ] أحسنها أن يقال: القاعدة أن كل فرع مشتق من أصل يشترط أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، والزيادة إما حسية وذلك في المحسوسات كالباب فإنه فرع من الساج الخشب وفيها زيادة كالمسامير، وإما معنوية وذلك في المعنويات كالفعل والوصف، فإنهما فرعا المصدر، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان، والصفة تدل على الحدث والموصوف، والمصدر لا يدل إلا على الحدث، فدلالتهما مركبة، ودلالته مفردة، والمفرد أصل المركب، وإذا كان الفعل والوصف مشتقين من المصدر فأحرى غيرهما كاسم الآلة واسم الزمان والمكان، ثم إن الأصالة هنا إنما هي باعتبار الاشتقاق، وأما باعتبار العمل فالفعل

٢٨٨ - تَـوْكِيـداً أَوْ نَـوْعـاً يُبِينُ أَوْ عَـدَدْ ‏ ‏ ‏ ‏ كَسِـرْتُ سَيْـرَتَيْنِ سَيْـرَ ذِي رَشَـدْ

يعني أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاثة فوائد، وأتى بمثلين: الأول للعدد وهو قوله: (سرتُ سيرتين) ومثله: ضربته عشرين ضربة، والثاني للنوع وهو قوله: (سير ذي رشد) ومثله الموصوف كقولك: سرت سيراً شديداً، ومصاحب أل كقولك: سرت السير الذي تعلم مني، ومثال التوكيد: سرت سيراً، وسمي مؤكداً لأنه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له. ثم قال:

٢٨٩ - وَقَـدْ يَـنُـوبُ عَنْـهُ مَـا عَـلَيْـهِ دَلْ ‏ ‏ ‏ ‏ كَجِدَّ كُـلَّ الجِدِّ وَافْـرَحِ ٱلْجَـذَلْ

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو: ضربته ضرباً، وقد ينوب عنه ما عليه دل من مغاير اللفظ العامل فيه نحو: جد كل الجد فـ(كل) منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لإضافته إلى المصدر الذي هو من لفظ الفعل، وكذلك (افرح الجذل) فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه في معناه، فإن الجذل هو الفرح، و(قد) هنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة في ذلك، و(ما) موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بـ(ينوب) وصلتها (دل) و(عليه) متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في (دل) والضمير في عليه عائد على المدلول عليه وهو المصدر، والتقدير: وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه، ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط، وفاعل دل هو العائد على المصدر فيكون التقدير ما دل المصدر عليه لأن كل واحد منهما دال على الآخر إذ هو في معناه.

أصل للجميع، ومقابل انتخب أي اختير قول الكوفيين أن الفعل أصل لهما، وما قاله بعض البصريين أن المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف.

(توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد)، قول كدي: [ومثله ضربته عشرين ضربة] الأولى أن يبدل عشرين بضربتين لأن عشرين مما ناب عنه لا غير. وقوله: [الذي تعلم] الأولى أن يزيد أي بأن يقول: أي الذي تعلم، فيكون الذي تعلم تفسيراً في السير، وأما إذا أبقيناه على حذف أي فيقتضي أن الذي صفة لما قبله ويكون النوع حينئذ مستفاداً من الصفة لا من أل. وقوله: [لأنه لم يفد غير الخ] يقتضي أن التوكيد للفعل نفسه وليس كذلك كما قال بعض بل هو توكيد لمصدر فعله، فإذا قلت: ضربت فمعناه أحدثت ضرباً، فإذا ذكر ضرباً بعده صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً فهو توكيد للمصدر الذي تضمنه الفعل لا للحدث والزمان معاً قاله الدماميني، والتوكيد لفظي كما لابن جني، ثم إن الذي يقتضيه النظم أن النوعي والعددي ليس فيهما توكيد وليس كذلك بل الحق أن التوكيد موجود الجميع، لكن إن وجد معنى زائد عليه سمي بما أفاده الزائد، وإلا سمي باسم التوكيد.

(وقد ينوب عنه ما عليه دل) الذي ينوب عنه خمسة عشر أمراً ذكر الموضح منها أحد عشر وبقي عليه أربعة. قول كدي: [لكنه دال عليه الخ] أي على المصدر المحذوف النائب عنه كل، والأصل كجد جداً كل الجد، فحذف المصدر وأقيم كل مقامه. وقوله: [على أنه مفعول مطلق الخ] أي وعامله فرح المذكور وهذا هو الحق ومذهب سيبويه، وقيل: عامله جذل بكسر الذال المعجمة، والأول أولى لأن الأصل عدم الحذف. وقوله. [ويجوز أن يكون الخ] لا معنى لهذا الوجه، والأولى الاقتصار على ما قبله، وما علله به من قوله: لأن كل واحد الخ لا يصح لأن الدال في الحقيقة إنما يكون موجوداً، وأما المعدوم وهو المصدر هنا فلا يمكن أن يدل على الموجود.

ثم قال:

٢٩٠ - وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

يعني أن المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، (غيره) أي وغير المؤكد وشمل النوعي والعددي، فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه، أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو: ضربته ضربتين وضربات، وأما النوعي فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر:

هل من حلوم لأقوام فتخبرهم ما جرب القوم من عضي وتضريسي

واختلف في القياس عليه، ومذهب سيبويه أنه لا يقاس عليه قال: وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والاشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا: ضربت زيداً ضربين وضروباً إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعاً، (ما) موصولة مفعول مقدم بـ(وحد) وهي واقعة على المصدر المؤكد وصلتها (لتوكيد) (غيره) مفعول بـ(اجمع) ويطلبه(ثن واجمع) (أفردا) فهو من باب التنازع، والهاء في (غيره) عائدة على(ما) ، ثم أن عامل[1] المصدر على ثلاثة أقسام: ممتنع الحذف، وجائزه، وواجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(وما لتوكيد فوحد أبدا) ، قول كدي: [والفعل لا يثنى ولا يجمع] علة منع تثنيته وجمعه أن معناه يشمل القليل والكثير فهو كالجنس والجنس لا يتناهى، والتثنية والجمع زيادة على الأصل، والزيادة على ما لا يتناهى محال. وقوله: [أما المعدود الخ] مراده بالمعدود المختوم بتاء الوحدة، وإنما جاز تثنيته وجمعه اتفاقاً لأنه باقترانه بالتاء صار يدل على معنى المرة الواحدة من ذلك المصدر، ثم إن ضم إليها مرة أخرى ثني وإن زيد جمع. وقوله: [كقول الشاعر: هل من حلوم الخ] البيت من البسيط، وقائله جرير، وحلوم مبتدأ مرفوع بضمة في آخره منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من لأنها تزاد بعد الاستفهام بقوله: وزيد في نفي وشبهه، وحلوم جمع حلم بكسر الحاء من حلم بضم اللام إذا كان يتأنى في الأمر ولا يعجل، والحلم العقل وهو المراد هنا، فتخبرهم: منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام، وهم: مفعول أول وما مفعول ثان والجملة بعدها صلتها والعائد محذوف وهو الهاء أي جربه، والعض يكون بالأسنان والتضريس يكون بالأضراس، والمراد بذلك المصائب، والشاهد في جمع حلوم وهو مصدر نوعي والدليل عليه الإخبار عنه بأقوام والخبر وصف للمبتدأ في المعنى إذ المعنى أقوام مخصوصون. (فإن قلت) : كلام الناظم في المفعول المطلق وحلوم هنا ليس منصوباً، والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوباً. (فالجواب) أنه إنما هو شاهد لكون المصدر النوعي يجمع وإذا صح جمعه مرفوعاً فكذلك إذا كان منصوباً إذ لا فرق.

وقوله: [كالحلوم والاشغال] هذان مثالان لمفهوم كما لا يجمع كل مصدر، إذ مفهومه أن بعض المصادر قد جمع لكن سماعي ومثاله كالحلوم الخ، والاشغال جمع شغل بضم فسكون، وهناك احتمال آخر وهو أنهما مثالان

---

(١) قول المكودي ثم إن عامل المصدر الخ الصواب أن يقسمه إلى قسمين ممنوع وجائز ثم إن الممنوع مقيد بقوله: والحذف متم إلى آخر القيود.

٢٩١- وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

يعني أن حذف العامل في (المؤكد) ممتنع، قال في شرح الكافية: لأن المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك، واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور في شرحه، واعتراضه عليه متجه، وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد في نحو: زيد ضرباً، أي يضرب ضرباً، ولا إشكال في أن هذا مصدر مؤكد

لقوله: وليس كل جمع يجمع فهما جمعان ولا يجمعان وهذا بعيد جداً، وإنما زاد الناظم قوله: وأفردا مع أنه مأخوذ من قوله: فوحد أبداً، لأنه لما كان الكلام سابقاً في المصدر المؤكد وكان مدلول قوله: وثن الخ في عبره وأوهم أن الغير لا يجوز فيه التوحيد رفع ذلك بقوله: وأفردا:

ـ(وحذف عامل المؤكد امتنع)، قول كدي: [لأن المصدر يقصد به الخ] التقوية التشديد والتثبيت في النفس، وذكر الشيء مرتين أوقع في النفس من ذكره مرة واحدة، وقوله: [وحذفه مناف لذلك] إذ الحذف مبني على الاختصار، والتأكيد مبني على الطول فتنافيا، وإذا يقولون جاءه يعاونه في قبر أبيه فهرب بالفأس إذ المصدر أتى يقوي العامل فيهرب ويتركه.

وقوله: [ولده بدر الدين الخ] الصفوي كان ولد الناظم إماماً ذكياً في النحو والمعاني والبديع والعروض والمنطق مشاركاً في الأصول والفقه، وقد كان أعلم من أبيه في علم البيان، أخذ عن والده ووقع بينه وبينه مشاحنة فارتحل لبعلبك ولما مات والده رجع لدمشق وسكنها وولي الوظائف التي كانت بيد أبيه، شرح الألفية والكافية واللامية وغير ذلك، توفي سنة ست وثمانين وستمائة.

وقوله: [بما هو مذكور في شرحه الخ] حاصل اعتراضه أنه قال: ما قاله الناظم غير صحيح، لأن عامل المصدر المؤكد يحذف جوازاً ووجوباً، فالأول نحو: أنت سيراً وهذا الوجه قد ذكره كدي، والثاني مع التكرار نحو: أنت سيرا سيراً، انتهى بمعناه، وانتصر غير واحد من الأئمة الأعلام للناظم وقالوا: إن الأمثلة التي استدل بها ولده على الحذف من قبيل ما جيء بدلاً من اللفظ بفعله، والناظم يسلم بالحذف فيه وسيقول: والحذف حتم مع آت بدلاً من فعله وليست من المصدر المؤكد فلا يتناولها وحذف عامل الخ، وإن قلنا منه باعتبار الأصل لذهاب ذلك الأصل حيث جعلته بدلاً ولا يجمع بين البدل والمبدل منه، ومن اعترض راعى الأصل، فكلام الناظم والمعترض لم يتوارد على محل واحد. (فإن قلت): نحو أنت سيراً مما يجوز فيه حذف العامل وذكره ليس من أقسام وحذف عامل المؤكد الخ، ولا من أقسام وحذف حتم الخ، فمن أي قسم هو حينئذ؟ (فالجواب) أن معنى جواز الوجهين فيه أنه يجوز فيه اعتباران: أحدهما كونه مؤكداً للعامل فيجب حينئذ ذكر عامله. وثانيهما: كونه بدلاً من اللفظ بفعله فيجب حينئذ حذف عامله، وليس معناه جواز الإظهار والإضمار باعتبار واحد وإلا وقع التناقض، وكتب بعضهم بطرة ولد الناظم رحمه الله تعالى.

وابن اللبون إذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس

وابن اللبون من الإبل هو الذي كمل السنة الثانية ودخل في الثالثة، والبزل: جمع بازل وهو الجمل العظيم الذي دخل في السنة الثامنة أو التاسعة، فابن مالك كالجمل الكبير وولده كابن اللبون، وبما قالوا تعلم ما في قول

لأنك لو أظهرت العامل فقلت: زيد يضرب ضرباً، تعين كونه مؤكداً، ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (وفي سواه لدليل متسع) يعني أن سوى المؤكد وهو النوعي والمعدود يجوز فيه حذف عامله إذ دل عليه دليل، ولا خلاف في ذلك كقولك لمن قال: ما ضربت زيداً بل ضربتين وبل ضرباً شديداً، و(متسع) اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره (في سواه) وهو على حذف مضاف تقديره وفي حذف سواه، و(لدليل) متعلق بحذف المقدر، ويجوز أن يكون متعلقاً بالاستقرار العامل في الخبر أي واقع لدليل، ويجوز أن يكون (متسع) خبر المبتدأ محذوف أي والحذف متسع فيه فيكون على هذا (متسع) اسم مفعول إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه، و(لدليل) متعلق بمتسع. ثم أشار إلى القسم الثالث فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر وفي ستة مواضع، أشار إلى الأول منها بقوله:

٢٩٢ ـ وَٱلْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً ٱللَّذْ كَانَدْلاَ

يعني أنه يجب حذف عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله كقولك: ضربا زيداً، وأشار بقوله: (كندلاً) إلى قول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا: مصدر ندل من اللفظ بالفعل والتقدير الندل، ومعنى الندل الخطف، وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء، والمال: مفعولاً بندلاً، وقوله: (مع آت) على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آت، و(بدلا) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (آت) و(من فعله) متعلق ببدلا و(كندلاً) في موضع الحال من

المكودي واعتراضه عليه متجه، وقد كاشف الناظم على ابنه في اعتراضه فقال: أنت ابني حقاً صرفاً فلا تعترض علي، ثم لما خالفه واعترض عليه قال بعد ذلك: كلي بكا بكاء ذات عضله حيث اعترضت علي يا ولدي فما تركت لغيرك، رحم الله الجميع وتداركنا بلطفه.

(وفي سواه لدليل متسع)، قول كدي: [إذا دل عليه دليل] الدليل أما مقالي أو حالي، فالمقالي كمثالي المكودي فضربتين في مثاله مصدر عددي، وضرباً شديداً نوعي، وعاملهما محذوف لدليل مقالي وهو ذكره في قول القائل ما ضربت، والدليل الحالي كقولك لمن قدم من الحج حجتين أو حجاً مبروراً أي حججت، وقوله: [فهو اسم مصدر الخ] أي فهو كاسم المصدر لا يدل على الحدث إلا بواسطة المصدر، وكذلك اسم المفعول لا يدل عليه إلا بواسطة أيضاً إذ هو الأصل، وليس مراده أن متسع اسم مصدر حتى يعترض عليه كما فهمه كثير ممن حشى عليه.

(والحذف حتم مع آت بدلا). قول كدي: [إلى قول الشاعر على الخ] البيت من الطويل، وقائله الأحوص وقيل جرير، وعلى حين متعلق بفعل واقع في البيت قبله، وحين: يروى بالفتح على البناء وهو المختار لقوله: واخبر بنا متلو فعل بنيا وبالكسر على الإعراب، وألهى ماض من الإلهاء وهو الاشتغال، والناس بالنصب مفعوله: وجل بالرفع فاعله، وزريق اسم رجل كما في المكودي والتصريح فيكون منادى بحذف حرف النداء مفرد علم مبني على الضم وقيل اسم قبيلة من الأنصار وقيل من طيء، والمال منصوب بندلا لأنه نائب عن اندل إذا قلنا زريق اسم رجل واندلى بياء المؤنثة المخاطبة إذا قلنا أنه اسم قبيلة، وندل الثعالب منصوب على إسقاط الخافض أي كندل الثعالب في

فاعل آت، و(اللذ) لغة في الذي وصلته (كاندلاً) وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالألف. ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله:

٢٩٣ - وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

يعني أن المصدر إذا أتى به في تفصيل وجب حذف عامله، وأشار بقوله: (كإما منا) إلى قوله عز وجل: ﴿فإما منا بعد وإما فداء﴾ وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل: ﴿فشدوا الوثاق﴾ و(ما) موصولة واقعة على المصدر، و(لتفصيل) صلته، و(كإما) في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره (يحذف) والجملة في موضع الخبر لما، و(حيث) متعلق بيحذف، ومعنى عن عرض. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله:

٢٩٤ - كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

أي يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو: زيد سيراً سيراً، أو بحصر نحو: إنما أنت سيراً، واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو: أمرك سير، فإن المصدر فيه مرفوع، و(مكرر)

السرعة وهو في محل النعت لندلا ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة لأنه على حذف مضاف تقديره مثل ندل الثعالب ومثل لا تتعرف بالإضافة، والندل بالدال المهملة المراد به هنا الخطف كما قال المكودي، ويطلق على السرعة والسير والأخذ باليدين ومنه اشتقاق المنديل، والشاهد في وجوب حذف عامل ندلا لأنه بدل منه في المعنى والعمل ولا يجمع بينهما.

(وما لتفصيل كإما منا)، قول كدي: [إذا أتى به في تفصيل الخ] أي واقع بعد أداة دالة على التفصيل، وأما المصدر فلا دلالة له على التفصيل. وقوله: [والجملة في موضع الخبرلما] هذا الإعراب مع تقديره أخذاً بظاهر النظم يوهم أن قول الناظم: وما لتفصيل مع المسائل بعد مستأنف، وليس من أفراد قوله: والحذف حتم مع آت الخ قبل، الحق أن جميع مسائل الوجوب داخلة في قوله: والحذف حتم الخ، فهي قسم منه لا إنها مغايرة، وحينئذ فالأولى أن ما في محل جر معطوفة على ندلاً مدخولة الكاف ليفيد أن هذان من أقسام قوله: والحذف الخ، هكذا قرر هذا المحل غير واحد. (قلت): الذي يظهر والله أعلم ما قرر به المكودي من الاستئناف لأن جعله معطوفاً على ندلاً مدخولاً للكاف يوجب التكرار مع قوله: يحذف حيث هنا، ومع قوله: نائب فعل.

(كذا مكرر وذو حصر ورد)، قول كدي: [نحو زيد سيراً سيراً] التكرار قائم مقام ذكر العامل فهو بدل منه، والأصل أنت تسير سيراً، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، والحصر في المثال الثاني قائم مقام التكرار. وقوله: [نحو أمرك سير] المناسب لموضوع كلام الناظم أن يأتي به مكرراً أو محصوراً مع كونه خبراً عن اسم معنى نحو: ما أمرك إلا سير، والفرق بين المصدر الواقع بعد اسم العين والواقع بعد اسم المعنى أنه في الأول لا يصح رفع المصدر لأنه إذا رفع يكون خبراً عن اسم العين، ولا يصح الإخبار بالمصدر عن اسم العين إلا على سبيل المجاز نحو: فإنما هي إقبال وإدبار، أي ذات إقبال وذات إدبار، فلم يبق إلا أن ينصب ويكون عامله محذوفاً ولا يذكر لعدم اللبس، وأما الثاني فالمصدر إذا رفع يكون خبراً عن اسم المعنى وهو جائز فلا حاجة لنصبه وتقدير العامل.

مبتدأ وخبره (كذا) و(ذو حصر) معطوف على المبتدأ، و(ورد) في موضع الصفة لمكرر وذو حصر معاً وكان حقه أن يقول: وردا، و(نائب فعل) حال من فاعل (ورد) استند في موضع الصفة لمكرر، وكان حقه أن يقول: ونائبي فعل واستندا لأن كلا المصدرين يردان مستندين ونائبين عن فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر، ونظيره قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله. ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله:

٢٩٥ ـ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا ‏ ‏ ‏ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا

٢٩٦ ـ نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ عُرْفَا ‏ ‏ ‏ وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا

أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون (مؤكدا لنفسه أو غيره) ثم مثل للأول بقوله: (فالمبتدأ نحو له علي ألف عرفا) أي فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثاله: (علي ألف عرفا) أي اعترافاً، وإنما سمي (مؤكداً لنفسه) لأنه واقع بعد جملة هي نص في معناه: فله علي ألف هو نفس الاعتراف. ومثل للثاني بقوله: (والثان كابني أنت حقاً صرفا) أي والقسم الثاني من المؤكد مثاله: ابني أنت حقاً صرفا، وإنما سمي مؤكداً لغيره لأنه واقع بعد جملة صارت به نصاً في معناه وبيانه أن قولك: أنت ابني يحتمل الحقيقة والمجاز على أن المراد أنت مثل ابني، فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعينت الحقيقة، والعامل في هذين النوعين افعل واجب الحذف تقديره أحق إن كان المبتدأ غير المتكلم، وحقني وإن كان متكلماً، وفهم من قوله:

وقوله: [في موضع الصفة لمكرر] الحق أنه صفة لفعل. وقوله: [واستندا] أي بألف التثنية اعترض بأن الصواب إبقاؤه على إفراده ويكون فاعله ضميراً مستتراً عائداً على فعل، والتقدير استند الفعل لاسم عين، على أن ضمير ورد يعود على المصدر ولا تأويل فيه ولا فيما بعده.

(ومنه ما يدعونه مؤكداً)، قول كدي: [هو نفس الاعتراف] أي لأن الجملة نص فيه ولا يحتمل غيره، فذكر المصدر حيئذ بمنزلة إعادة الجملة التي قبله. قول كدي: [يحتمل الحقيقة والمجاز] هذا باعتبار الفعل وإلا فالواضع إنما وضعه للحقيقة.

وقوله: [تقديره أحق إن كان الخ] وجه ذلك بأنه إن كان المبتدأ ضمير متكلم نحو: أنا أبوك حقاً، فيكون الأمر للمخاطب بالاعتراف بحقوق الأبوة، فالمناسب تقديره أمراً نحو: حقني أي حق أبوتي، وإن كان غير ضمير المتكلم كمثال الناظم قدر مضارعاً نحو: أحق وأعرف أي حق بنوتك، ثم إن قول كدي: إن كان المبتدأ غير المتكلم يقتضي أنه مهما كان المبتدأ غير لفظ أنا لا يقدر إلا فعلاً مضارعاً كان المبتدأ ضمير مخاطب أو اسماً ظاهراً وليس كذلك، بل إن كان ضمير مخاطب فالحكم كما قال وأنه لا يقدر إلا مضارعاً، وإن كان اسماً ظاهراً نحو: زيد أبوك عطوفاً فيجوز تقديره أمراً ومضارعاً فالأقسام ثلاثة طرفان وواسطة، على أن الشيخ المسناوي رحمه الله كتب على هذا التفصيل: الصواب أنه يصح تقدير المضارع والأمر في كل موضع، لأن المصدر المذكور مؤكد لمضمون الجملة فيقدر عامله عاماً كيف أمكن، ولا يفصل في تقديره باعتبار المبتدأ إلا لو كان المصدر مؤكداً للمبتدأ نفسه فقط.

(فإن قيل): ما ذكره الناظم هنا من وجوب حذف عامل المؤكد مناقض لقوله: وحذف عامل المؤكد امتنع. (فالجواب) أنه لا تناقض لأن موضوع ما مر في المصدر المؤكد لمضمون فعله فقط دون الفاعل، وما هنا موضوع

(مؤكداً) أنه واجب التأخير عن الجملة لأن المؤكد بعد المؤكد، و(ما) مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها (منه) وصلتها (يدعونه) والهاء مفعول أول بيدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول، و(مؤكداً) مفعول ثان والواو عائدة على النحويين، و(لنفسه) متعلق بمؤكداً (أو غيره) معطوف عليه، وباقي إعراب البيت واضح، ثم أشار إلى الموضع السادس بقوله:

٢٩٧ - كَـذَاكَ ذُو الـتَّـشْبِيـهِ بَـعْـدَ جُمْـلَهْ   كَـلِي بُـكـاً بُـكَـاءَ ذَاتِ عُـضْـلَهْ

يعني أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط: الأول: أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله: (بعد جملة) واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو: صوته صوت حمار، فلا يجوز نصبه. الثاني: أن تكون حاوية لمعناه. الثالث: أن تكون مشتملة على فاعله. الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل. الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث، وإنما لم يصرح الناظم بباقي الشروط لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: (كلي بكاً بكاء ذات عضله) فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكاء وعلى فاعله وهو الباء من لي وليس في المصدر الذي اشتملت عليه وهو بكاء صلاحية للعمل لأنه ليس نائباً عن الفعل ولا مقدراً بأن والفعل وبكاً مشعر بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متمماً للحكم والشروط، و(ذو التشبيه) مبتدأ خبره (كذاك) و(بعد) في موضع الحال من ذو، والبكاء يمد ويقصر، وقد استعمله في المثال بالوجهين، و(ذات عضله) هي التي تمنع من النكاح، والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكي.

للمصدر المؤكد لمضمون الجملة، وإذا اختلف الموضوع فلا مناقضة ولا تعارض، وإنما وجب حذف العامل مع المصدر المؤكد لنفسه أو غيره لكون الجملتين دلتا عليه فكأنهما عوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

وقوله: [أنه واجب التأخير الخ] قال بعض وجوب التأخير خاص بالتوكيد الاصطلاحي الذي هو أحد التوابع، وأما هنا فلا يجب التأخير، وقد نصوا على جواز تقديم المصدر المؤكد على عامله.

(كذاك ذو التشبيه بعد جمله)، قول كدي: [بخمسة شروط] قيل صوابه ستة لأن من جملتها أن يكون تشبيهياً، والحق أنه لا يشترط لأن كونه تشبيهياً هو موضوع المسألة فلا ينبغي أن يعد شرطاً، لكن كان من حق كدي أن يسقط قوله قبل أتى به بعد الجملة لأنه من جملة الشروط. وقوله: [وهو بكا الخ] هذا مبني على أن البكاء بالمد والقصر معناهما واحد وهو الذي في القاموس وصدر به في المصباح، ولذا قال المكودي بعد: والبكا يمد ويقصر الخ، والذي في الصحاح وهو الجاري على الألسنة أن بينهما فرقاً، فالبكا بالقصر إرسال الدموع دون صوت وبالمد إرسالها مع صوت، ولذلك يقولون: المقصور للمقصور، والممدود للممدود، وحينئذ يشكل تمثيل الناظم لفقد الشرط الثاني عند المكودي، وأجيب على هذا بأن بكاء في الموضعين ممدود قصر الأول الذي في الجملة للضرورة، وإذا لم يصح أن يكون معمولاً للمصدر المذكور تعين أن يكون معمولاً لفعل واجب الحذف لتضمن الكلام معناه.

وقوله: [وذات عضله هي التي الخ] هذا مبني على أن عضله بفتح العين ويحتمل أن يكون بضم العين فيكون معناها المصيبة والعياذ بالله، والله أعلم.

المفعول له

وهو المصدر المذكور علة للفعل، ويشترط في نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدراً، وأن يظهر التعليل، وأن يتحد مع الفعل المعلل في الزمان، وأن يتحد معه في الفاعل، وقد نبه على اثنين منهما بقوله:

٢٩٨ ـ يُنْصَبُ مَفْعُـولاً لَـهُ الْمَصْـدَرُ إنْ أَبَـانَ تَعْلِيـلاً كَجُـدْ شُكْـراً وَدِنْ

فقوله: (ينصب مفعولاً له) هذا هو الحكم، وقوله: (المصدر) هذا هو الشرط الأول، فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك: أكرمتك لزيد، وقوله: (إن أبان تعليلاً) هذا هو الشرط الثاني يعني إن أظهر تعليلاً، فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولاً له كقولك: جلست قعوداً، ثم مثل ذلك بقوله: (كجد شكراً) فإن شكراً مصدر، وقد أبان التعليل لأن معناه جد لأجل الشكر. ثم نبه على الشرطين الأخيرين بقوله:

المفعول له

مناسبة ذكره عقب المفعول المطلق اشتراكهما في كون الغالب في كل منهما أن يكون مصدراً حتى قال الزجاج: إنه مفعول مطلق. قول كدي: [وهو المصدر] خرج بذكر المصدر ما عدا المفعول المطلق، وخرج المفعول المطلق بما بعده، والأولى أن يقول هو الاسم لأمرين: أحدهما لئلا يتناقض قوله: وإن يكون مصدراً لأنه جعل المصدر أولاً من ذاتياته فيقتضي أنه لا يكون أبداً إلا مصدراً، وثانياً من عوارضه لأن الشرط يمكن وجوده وعدمه. الثاني: أنه يقتضي أنه لا يكون إلا مصدراً وليس كذلك بل كونه مصدراً شرط في صحة نصبه فقط كما يأتي، وقد يكون غير مصدر كقوله تعالى: ﴿والأرض وضعها للأنام﴾ وقد يجاب عن الاعتراض الثاني بأن مراده تعريف المفعول له اصطلاحاً وهو لا يكون إلا مصدراً.

وقوله: [ويشترط في نصبه أربعة الخ] جعلها أربعة تبعاً للناظم وزاد الموضح خامساً وهو أن يكون قلبياً أي من أفعال النفس الباطنة، فلا يجوز جئتك قراءة العلم بالنصب لأن القراءة من أفعال الجوارح، والحق أن هذا الشرط مستغنى عنه بقوله متحد وقتاً، لأن أفعال الجوارح كالقراءة هنا لا يمكن اجتماعها في الزمان مع المعلل وهو المجيء هنا، وما احتمل الاجتماع يؤول، ورحم الله المكودي حيث جعل الشروط في صحة النصب ولم يجعلها في تحقيق ماهية المفعول له ليندفع ما قيل إن الشرط ـ الثاني ـ وهو العلية محل الشروط، والشيء لا يكون شرطاً لنفسه ولا يلتفت لاعتراض كثير على التصريح الذي جعلها كالمكودي شروطاً في صحة النصب بأن الصواب أنها شروط في تحقيق ماهيته.

(ينصب مفعولاً له المصدر)، قول كدي: [فلو كان غير مصدر الخ] الفرق بين المصدر وغيره أن المصدر يشعر بالعلية، وأما الذوات فلا تكون عللاً للأفعال غالباً، والأولى للمكودي أن يؤخر هذه المفاهيم لقوله: وان شرط فقد فاجرره باللام بأن يقول: ففاقد الشرط ـ الأول ـ كذا الخ.

وقوله: [لأن معناه جد لأجل الشكر] أي لأجل أن تكون شاكراً لله، فإن شكر الله طاعته، ومن طاعته الجود والصدقة، فالمخاطب هو فاعل الجود والشكر، وليس المراد جد لأجل أن يشكرك الناس، لأن فاعل الجود على هذا فاعل الشكر، فيختل الشرط الرابع وهو الاتحاد في الفاعل (ودن) يحتمل أن يكون مثالاً ثانياً حذف منه المفعول له

٢٩٩ - وَهْـوَ بِمَـا يَعْـمَـلُ فِيـهِ مُتَّحِـدْ وَقْتـاً وَفَـاعِـلاً وَإِنْ شَـرْطٌ فُقِـدْ

يعني أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلل به وأن يتحد فاعلهما، فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك: أتيتك أمس لإكرامك لي غداً، وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك أكرمتك لإكرامك اي، فمثال ما استوفى الشروط قولك: قمت إجلالاً لك، ومثله قوله: (جد شكراً) و(المصدر) مفعول لم يسم فاعله بينصب، و(مفعولاً) حال من المصدر، و(له) متعلق بمفعولاً، و(هو) مبتدأ، و(متحد) خبره، و(وقتاً وفاعلاً) منصوباً على حذف حرف الجر أي في وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير: متحد زمانهما وفاعلهما، وفي هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومذهب الناظم جوازه. ثم قال: (وإن شرط فقد).

٣٠٠ - فَـاجْـرُرْهُ بِـالـلَّامِ وَلَيْسَ يَمْتَنِـعْ مَـعَ الشُّـرُوطِ كَـلِزُهْـدٍ ذَا قَـنِـعْ

يعني أنه إذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام، وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره بالباء، ومن وإلى جائزة لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر، و(إن) شرط وجوابه (فاجرره) و(شرط) مرفوع بفعل مضمر يفسره (فقد). ثم قال: (وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا قنع) يعني أن الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه، فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول: قمت لإجلالك، وهذا قنع لزهد، واسم (ليس) ضمير

لدلالة الأول عليه أي دن شكراً، ويكون أمراً من دان إذا خضع كأنه قال: اخضع لأجل أن تكون شاكراً لله الذي أنعم عليك، ويحتمل أن يكون تتميماً للبيت ومعناه: اتخذ ذلك ديناً وعادة.

(وهو بما يعمل فيه متحد)، قول كدي: [أن يتحد زمانه وزمان الخ] بأن يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام اسم مفعول، ووقت المصدر المعلل بكسرها واحداً. وقوله: [كقولك أتيتك أمس الخ] هذا المثال مما اختلف فيه الفاعل أيضاً، فالأولى أن يعكس بأن يبدل ياء المتكلم في لي بكاف الخطاب بأن يقول: لإكرامي لك. وقوله: [وفي هذا الوجه تقديم الخ] سبق قلم لأن عامله هو متحد وهو متقدم في نص الناظم. وقوله: [ومذهب الناظم جوازه] هذا سبق قلم أيضاً لأنه يقتضي أن الناظم يجيز تقديم التمييز مع المتصرف ولو كان العامل غير فعل كما هنا وليس كذلك لقوله: والفعل ذو التصريف نزراً سبقا.

(وإن شرط فقد فاجرره باللام)، قول كدي: [ومن وإلى] تبع في زيادة إلى المرادي واعترضه غير واحد بأنه لم يعهد جعل إلى للتعليل، وظاهر قوله: فاجرره أنه يقال له مفعول له اصطلاحاً وليس كذلك ولذا قال الموضح: ومتى فقد المعلل، وفي بعض نسخ الناسخ فاجرره بالحرف بدل باللام وهي أولى وإن كانت عامة، ولا يحتاج لجواب كدي حينئذ، ثم إن كلام الناظم من باب صرف الكلام لما يليق له أي فاجرره باللام إن أمكن بحيث يظهر المصدر التعليل وإلا فلا نحو: جلست قعوداً.

(وليس يمتنع مع الشروط كالزهد) الزهد أن يكون الإنسان بما عند الله أوثق بما في يده، وقنع بكسر النون بمعنى رضي وهو المتعين في النظم، وأما قنع بفتح النون فمعناه طمع ولذا يقولون العبد حر ما قنع أي رضي، والحر عبد ما قنع أي طمع. قول كدي: [يعود على المفعول له] هذا سبق قلم بل هو عائد على الجر المفهوم من اجرره

مستتر يعود على المفعول له، وفي (يمتنع) ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله: (فاجرره) و(يمتنع) خبرها، و(مع الشروط) متعلق بيمتنع وهو على حذف مضاف والتقدير: وليس الجر ممتنعاً مع وجود الشرط، وفهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز في المجرور والمنصوب. ثم قال:

٣٠١ ـ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

يعني أن المفعول له إذا كان مجرداً من الألف واللام والإضافة يقل أن تصحبه لام الجر، وإن كان مقترناً بأل يقل أن لا تصحبه اللام فنحو: قمت لإكرام لك قليل وإكراماً لك كثير، ونحو: قمت الإكرام قليل وللإكرام كثير، وفهم من سكوته عن المضاف أنه يستوي فيه الوجهان والهاء في (يصحبها) عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقال: (وأنشدوا).

٣٠٢ ـ لاَ أَقْعُدُ ٱلْجُبْنَ عَنِ ٱلْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

والشاهد في (الجبن) المفعول لأجله، والجبن: الخوف، يقال: رجل جبان وامرأة جبان، و(عن) متعلق بالجبن، و(الهيجاء) الحرب، و(الزمر) الجماعات، وقد جمع العجاج بين نصب الأقسام الثلاثة فقال:

باللام كما في الذي بعده. وكذلك يوجد في بعض نسخه وهو صريح تقديره بعد.

وقوله: [أنه يجوز تقديم المفعول له الخ] رده الأزهري في معربه وقال إن الحكم في نفسه صحيح لكن في هذا المثال لا يصح لأن الخبر الفعلي لا يجوز على مذهب الجمهور تقديمه على المبتدأ فأحرى معموله فالصواب أنه ضرورة، وإنما يجوز لو قال: ذا الزهد قنع، ولم أر أحداً تنبه لما قلته في هذا المثال بل حكموا فيه بالجواز مطلقاً، وقد وقف على كلام المعرب غير واحد وسلمه. (قلت) الذي ذكره كدي وغيره من أنه يؤخذ من المثال جواز تقديمه على عامله صحيح، وكون التقديم على المبتدأ لضرورة أم لا شيء آخر منصوص عليه لغير واحد في غير موضع، على أنه قد مر عن البصريين جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ إذا كان غير ظرف أو عديله، فأحرى إذا كان أحدهما كما هنا، وقد مر الاعتراض على المعرب بنقله الجواز في التصريح بنفسه.

(وقل أن يصحبها المجرد)، قول كدي: [وفهم من سكوته] مراده بالسكوت أنه لما لم ينص على القلة والكثرة فيه كما نص على غيره علمنا بناءه على الأصل وهو جواز الوجهين على السواء.

(وأنشدوا لا أقعد) لم يدخل الناظم في الألفية من شواهد العرب إلا هذا البيت بخلاف الكافية، فإنه كثيراً ما يدخل فيها شواهد من كلام العرب فلذلك كثرت أبياتها، ولم يدر قائل هذا البيت، لكن الناظم حجة وحفظه وسمعه ومن حفظه حجة على من لم يحفظ، والهيجاء: الحرب يمد ويقصر، ولو: هذه للمبالغة فلا جواب لها لفظاً لدلالة ما قبله عليه، وقيل: لا جواب لها أصلاً، ومعنى توالت تتابعت قول كدي: [والشاهد في الجبن المفعول لأجله] حيث جاء منصوباً مع كونه مقروناً بأل. قول كدي: [وعن متعلق بالجبن] الأولى أنه متعلق بأقعد لأن الفعل أصل في العمل.

وقوله: [وقد جمع العجاج الخ] اسمه عبد الله بن رؤبة التميمي البصري تابعي، وهذا الشعر من مشطور الرجز، وفاعل يركب عائد على الصيد، وكل: بالنصب مفعوله، والعاقر: الكدية العالية من الرمل الذي لا ينبت

يـركـب كـل عـاقـر جـمـهـور   مـخـافـة وزعـل الـمـحـبـور

والـهـول مـن تـهـول الـهـبـور

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

(المفعول) خبر مبتدأ مضمر وأل فيه موصولة، و (فيه) متعلق بالمفعول، واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين: مفعول فيه وظرف، وقوله:

٣٠٣ - اَلـظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَـان ضُـمِّـنَـا   فِي بِـاطِّـرَادٍ كَهُـنَـا امْكُـثْ أَزْمُنَـا

قسم (الظرف) إلى زمان ومكان، وشمل قوله: (وقت أو مكان) الظرف وغير الظرف، وأخرج بقوله: (ضمنا في) ما ليس بظرف من الزمان والمكان نحو: يوم الجمعة مبارك، وأعجبني موضع جلوسك، واحترز بقوله: (باطراد) من المكانُ المختص المنصوب بدخل نحو: دخلت الدار والمسجد ونحوه فإنه غير ظرف فإنه لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا تقول: صليت المسجد، ولا جلست الدار، وفهم من ذلك أن الدار من نحو: دخلت الدار ليس بظرف، وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب: الأول: أنه انتصب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز، وإليه ذهب الناظم. الثاني أنه انتصب نصب

شيئاً، وجمهور بضم الجيم معناه كثير، ومخافة: مفعول لأجله أي لأجل الخوف، وزعل بالنصب معطوف على مخافة والزعل النشاط، والمحبور: السرور، والهول: معطوف على مخافة، وتهول تفعل من الهول، والهبور جمع هبير كما في شرح الشواهد، والهبير: الموضع المنخفض من الأرض وهو مكمن الصائد، والمعنى: أن حمار الوحش أو غيره من أنواع الصيد يركب ويقصد الأماكن العالية ذات الرمل بحيث إذا أتاه الصائد يهرب ويكثر الغبار فلا يراه لأجل الخوف وما عطف عليه، والشاهد في نصب مخافة وزعل والهول وهو من باب التدلي، فالأول مجرد كثير، والثاني مضاف على هذا السواء، والثالث مقرون بأل قليل. والله أعلم.

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

لما مر أن من شرط المفعول له المصدرية وكان المصدر هو الحدث، وقد تقرر أنه لا بد للحدث من زمان ومكان يقع فيهما ناسب أن يذكر ظرف الزمان والمكان عقبه. قول كدي: [وفيه متعلق بالمفعول] ليس مراده أن فيه هو النائب عن الفاعل بل النائب ضمير يعود على الفعل، أي الحدث المأخوذ من لفظ المفعول، والتقدير: هذا باب الشيء الذي فعل الفعل فيه أي جعل الحدث فيه، فقولك: ضربت زيداً عندك أو يوم الجمعة، الفعل هو الضرب وقع في مكان المخاطب أو في يوم الجمعة.

وقوله: [أن لهذا النوع الخ] هذا على ما للبصريين، وسماه الكسائي وأصحابه صفات، وسماه الفراء محلاً وهو اصطلاح ولا مشاحة فيه، ثم إن الظرف لغة الوعاء ومنه قول المختصر: وإن ملء وعاء. وأشار الناظم إلى تعريفه اصطلاحاً بقوله: (الظرف وقت أو مكان ضمنا. في) قول كدي: [بعد إسقاط الخافض الخ] فالأصل دخلت في

المفعول به حقيقة وإن دخل معه متعد بنفسه. الثالث: أنه انتصب نصب الظرف وأجري مجرى المبهم من ظروف المكان، فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه إن كان ظرفاً فهو داخل في الظروف، وإن كان مفعولاً به حقيقة فلا يحتاج أيضاً إلى قيد الاطراد لأنه ليس على معنى في، وأما على الأول فيحتاج إلى الاطراد خلافاً للشارح، فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظي ولا يخرجه ذلك عن معنى في، وهذا هو الذي اعتبر الناظم فاحتاج إلى قيد الاطراد، ثم مثل بظرفين: أحدهما (مكان) وهو هنا، والآخر زمان وهو (أزمنا) جمع زمان

الدار فحذف الخافض وانتصب على المفعول به كما يحذف الجار وينتصب المجرور كقوله: تمرون الديار الأصل بالديار.

وقوله: [فلا يحتاج إلى قيد الاطراد] بل تكون زيادته على القول الثاني حشواً لخروج اسم المكان المختص بقوله: ضمنا في، ولذا قال المكودي بعد في هذا لأنه ليس معنى في، وأما على القول الثالث فيكون مضراً لأنه يخرج به اسم المكان المذكور، مع أن المقصود دخوله في الحد. وقوله: [لأنه إن كان ظرفاً الخ] هذا راجع للقول الثالث. وقوله: [وإن كان مفعولاً به الخ] هذا راجع للقول والثاني، فكلامه من باب اللف والنشر المعكوس.

وقوله: [خلافاً للشارح] حاصل ما للشارح أنه اعترض زيادة والده باطراد من وجهين: أحدهما: أنه مضر على القول الثالث عند كدي، وقد علمت وجه الضرر وحشو على القول الثاني والأول عنده، أما على الثاني فظاهر لما مر، وأما على الأول فلأن اسم المكان المختص خارج بقوله أيضاً ضمنا، لأن المفعول به الحقيقي ليس على تقدير حرف أصلاً، فما جرى مجراه كاسم المكان هنا يكون مثله، واعترضه المكودي بما حاصله أن اعتراضه من غير الوجه الذي قصد الناظم، وذلك أن الناظم ذهب في اسم المكان المختص على القول الأول، فقيد الاطراد محتاج إليه لإخراجه، وما اعترضه به ولده بأن ما جرى مجرى المفعول به ينزل منزلة المفعول به فلا يقدر حرف فيها فيكون خارجاً بقوله ضمنا في يدفع بأن ما اعترض به حكم لفظي وصناعي وكونه مضمناً معنى حرف كما هنا حكم معنوي، فالجهة منفكة لعدم تواردهما على محل واحد.

(قلت): رد ما فرق به المكودي غير واحد بأنه إذا لم يكن التوسع باعتبار المعنى بأن بقي بعد سقوط في على معنى وقوع الفعل فيه لا عليه كان منصوباً حينئذ على الظرفية لصدق حقيقة الظرف عليه، وكان القول الأول عين الثالث، وكانت زيادة باطراد مضرة أيضاً مفسدة فيكون غسل دم بدم.

الوجه الثاني مما اعترض به أن هذا القيد مفسد لأن كثيراً مما اتفق على ظرفيته لا يطرد نصبه بجميع الأفعال على معنى في، فإن المقادير كالفرسخ، والبريد لا تنصب إلا بالأفعال الدالة على السير، إذ لا يقال: جلست ولا صليت فرسخاً، والذي صيغ من المصدر لا ينصب قياساً إلا بما اجتمع معه في المادة، فبان بهذا صحة اعتراض الشارح أن قول الناظم: باطراد حشو مفسد، وهناك اعتراضات على الناظم وأجوبة مذكورة في حواشي التوضيح للوالد.

وقوله: [جمع زمان] هكذا في غالب النسخ بألف بعد الميم، والأولى ما في بعض النسخ جمع زمن بدون ألف كجمل، لأن جمع فعل بدون ألف على أفعل قليل وجمع فعال كمكان عليه شاذ، وحمل الناظم على القليل أولى من حمله على الشاذ.

على إسقاط حرف الجر، و(الظرف) مبتدأ وخبره (وقت أو مكان) و(أو) للتفصيل و(ضمنا) في موضع الصفة لوقت أو مكان وألفه للتثنية، و(في) مفعول ثان لضمنا وهو على حذف مضاف أي ضمنا معنى في، و(باطراد) متعلق بضمنا. ثم قال:

٣٠٤ - فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ... كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

بين في هذا البيت أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو ما في معناه نحو: قعدت أمامك، وسرني قدومك يوم الجمعة، وأنت سائر غداً، وأن العامل فيه يكون ظاهراً كما تقدم، ويكون (مقدراً) وأطلق في المقدر فشمل المقدر جوازاً نحو: يوم الجمعة لمن قال: متى قدمت؟ ووجوباً إذا وقع خبراً لذي خبر أو صفة أو صلة أو حالاً، و(مظهراً) خبر (كان) مقدم، وإن حرف شرط ولا نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره وإن لم يكن مظهراً، والفاء جواب الشرط. ثم قال:

٣٠٥ - وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

يعني أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها، فالمبهم منها ما دل على زمان غير معين نحو: وقت وحين ويوم، والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام وما عرف بأل والممدود، وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان، لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على

وقوله: [على إسقاط حرف الجر] سبق قلم لأن الظرف لا يقال فيه أنه منصوب على إسقاط حرف الجر، ويؤخذ من مثال الناظم جواز تقديم الظرف على عامله، كما يؤخذ منه جواز عمل عامل واحد في ظرفين، واعترض قول الناظم ضمنا في بأنه يقتضي أن الظروف كلها مبنية لأن الاسم إذا تضمن معنى الحرف يبنى، فالأولى عبارة النحاة بقولهم على تقدير في وما يقال الحرف المقدر قد يذكر وهنا لا يصح ذكره فلذلك عبر بالتضمين، يقال عليه أن المقدر قد يجب أن لا يذكر كفاعل أفعل فإنهم يقولون إنه مقدر فيه مع أنه لا يجوز ذكره.

(فانصبه بالواقع فيه مظهرا)، قول كدي: [من فعل أو ما في معناه] أشار بهذا إلى أن عبارة الناظم لا تصح إلا بتأويل بأن يقال: فانصبه باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، وإلا فبقاء عبارة الناظم على ظاهرها لا يصح، لأن الواقع في كلامه هو الحدث وهو معنى من المعاني، وقد نصوا على أنه لا ينصب إلا باللفظ. وقوله: [إذا وقع خبراً لذي خبر الخ] مثال الخبر: زيد عندك، ومثال الصفة: مررت بطائر فوق غصن، ومثال الصلة. جاء الذي عندك، ومثال الحال: رأيت الهلال بين السحاب.

(وكل وقت قابل ذاك)، قول كدي: [ويوم] جعل يوماً من المبهم، فيكون حينئذ مراداً به مطلق الزمان مثل قوله تعالى: ﴿وآتو حقه يوم حصاده﴾ وهو أحد إطلاقات أربعة في يوم وباقيها مختص الاستعمال. الثاني: أن يكون مقابلاً لليلة نحو قوله تعالى: ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام﴾ الثالث: مدة القتال نحو قوله تعالى: ﴿ويوم حنين﴾. الرابع: الدولة نحو قوله عز وجل: ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾.

وقوله: [وإنما استأثرت الخ] بمعنى اختصت وانفردت، وكان ينبغي له أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من الكلام على الظرف المكان فهناك يتوجه ذكر الفرق.

الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط. (فإن قلت): ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص؟ (قلت): من قوله بعد: (وما يقبله المكان إلا مبهما) وفهم منه أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهماً وغير مبهم، وليس في مقابلة المبهم إلا المختص، و(كل) مبتدأ، و(قابل) خبره، و(ذا) إشارة إلى النصب على الظرفية. ثم قال: (وما يقبله المكان إلا مبهما) يعني أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم، وفهم منه أن المختص لا يقبلها، والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو: الدار والمسجد والجبل، والمبهم ما ليس كذلك. ثم شرع في بيان المبهم منها فقال:

٣٠٦ ـ نَحْـوُ ٱلْجِهَـاتِ وَٱلْمَقَـادِيـرِ وَمَـا ... صِيغَ مِنَ ٱلْفِعْـلِ كَمَـرْمَى مِنْ رَمَى

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع:

وقوله: [بصيغته وبالالتزام] هكذا في غالب النسخ وهي الصواب لما تقرر أن الفعل في نفسه له مدلولان: الحدث والزمان، وذلك الحدث الذي دل عليه لا بد له في نفسه من زمان ومكان يقع فيه فيكون الفعل قد تضمن أصالة شيئين وأحدهما التزام الزمان والمكان فيكون حينئذ الفعل دل على الزمان مرتين: مرة بنفسه ومرة بواسطة الحدث. وأما المكان فلم يدل عليه إلا بواسطة الحدث، فدلالته على الزمان أقوى وما قاله أقوى بين، وقول بعض لم يظهر له معنى، وقال: والصواب النسخة التي فيها بصيغته من دون ذكر والالتزام أو النسخة التي فيها بصيغته لا بالالتزام بالنفي سهو ظاهر.

(وما يقبله المكان إلا مبهما)، قول كذي: [لا يقبل] أشار بهذا إلى أن ما في قول الناظم وما يقبله نافية حيث فسرها بلا. وقوله: [والظرفية] أي النصب عليها وهو تفسير للضمير في قوله: يقبله العائد على النصب المأخوذ من قوله: فانصبه بالواقع الخ، والمكان في النظم بالرفع فاعل يقبل، ومبهما: حال من الكاف لأنه في الأصل صفة له وهو الذي قرر به كذي.

(نحو الجهات والمقادير)، قول كذي: [للمبهم ثلاثة الخ] جعل الأنواع الثلاثة من المبهم اعتباراً بظاهر النظم وهو صحيح في الأول والثاني على رأي باطل في الثالث، أما الجهات فمبهمة لأن خلفك اسم لما وراء ظهرك ألى آخر الدنيا، وأمامك اسم لما قبالة وجهك إلى آخر الدنيا، وكذا يقال في الأربعة الباقية، وأما في الثاني وهو المقادير جمع مقدار وهو ما دل على مساحة مضبوطة لا تقبل الزيد والنقص فالجمهور على أنه من المبهم، فالميل بكسر الميم يختلف ابتداؤه وانتهاؤه ولا يخص موضعاً بل من أي موضع أردت أن تبتدىء فلك ذلك، والحق ما في شرح الشذور لابن هشام أنه يقال فيه مبهم باعتبار كونه لا يختص ببقعة بعينها ويختص باعتبار دلالته على قدر معلوم، ولذا لم يجعله هنا في التوضيح من المبهم بل جعله من الشبيه به فقال: وكأسماء المقادير، وأما الثالث وهو ما صيغ الخ فهو مقابل للمبهم كما عليه الموضح والشارح وغيرهما وعليه فيشكل جعل الناظم له من المبهم، ويمكن دفع الإشكال بأن يجعل قول الناظم وما صيغ معطوفاً على مبهماً، والعطف يقتضي المغايرة فيؤخذ منه أن هذا القسم غير مبهم، وهذا إن جعلنا ما نكرة موصوفة، وإن جعلناها موصولة فلا يصح لأن مبهماً حال والمعطوف على الحال حال وما معرفة لا تكون حالاً وحقق بعض ظاهر ما للناظم.

الأول: (الجهات) ويعني به الجهات الست وهي: أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال. الثاني: (المقادير) نحو: فرسخ وميل وبريد. الثالث: (ما صيغ من الفعل) كمرمى ومذهب، وظاهر قوله: (كمرمى من رمى) أن مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك، ولا يبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوي وهو المصدر فيكون قوله: (من رمى) على حذف مضاف أي من مصدر رمى فتقول: جلست أمامك وخلفك، وسرت ميلا فرسخاً، وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه في الأصل وإلى ذلك أشار بقوله:

٣٠٧ ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

يعني أن شرط القياس في نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه في الأصل المشتق منه نحو: رميت مرمى، وذهبت مذهباً، وجلست مجلساً، وشمل قوله: لما في أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو: أنا رام مرمى، وأعجبني جلوسك مجلساً، وفهم من قوله: (وشرط كون ذا مقيساً) أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتق منه، وأن ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم: زيد مني مزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا، فالعامل في هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله، ولو عمل في مزجر زجر، وفي مقعد قعد، وفي مناط ناط، لكان مقيساً، و(شرط) مبتدأ، و(ذا) إشارة إلى الظرف المشتق، و(مقيساً) خبر كون، و(أن) وما بعدها خبر المبتدأ، و(ظرفاً) منصوب على الحال من فاعل يقع، و(لما) متعلق بظرفاً أو في موضع الصفة لظرفاً، وما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ما، و(في ومع) متعلقان باجتمع. ثم قال:

وقوله: [ويعني به الجهات الست] جعلت ستاً باعتبار الشخص الكائن فيها. وقوله: [أن يحمل الفعل الخ] المراد بالفعل المصرح به في قول الناظم من الفعل، ولما استشعر كدي أن حمله على الفعل اللغوي يبعده قوله بعد: من رمى، دفع هذا الإشكال بأن جعله على حذف مضاف أي من مصدر رمى ليوافق ما قبله ولقوله وكونه أصلاً لهذين انتخب، وقد يقال لا حذف بل يقرأ مرمى بالإضافة إلى من بفتح الميم فيكون التقدير: كمرمى الشخص الذي رمى، والفعل المصرح به على كل حال لغوي، ومرمى اسم لمكان الرمي.

(وشرط كون ذا مقيسا)، قول المكودي: [اجتمع معه في الأصل الخ] حمله على هذا لا يصدق بما إذا كان ظرفاً لمصدره نحو: أعجبني قعودك مقعد زيد مع أنه داخل، وأجاب السيوطي بأن المصدر يفهم بالأحروية، والأولى أن يقال: المراد بالأصل حروف المادة فيصدق بالمصدر وغيره. وقوله: [مزجر الكلب] أي من زاجره في التوسط، واستقر مقعد القابلة من النفساء في القرب، واستقر مناط الثريا من الدبران في البعد، ومزجر: بكسر الجيم لا غير إذ هو المسموع من كلام العرب.

وقوله: [ولو عمل في مزجر زجر الخ] أي من مثال آخر لا في هذا المثال نفسه كما يوهمه التصريح (فأن قيل): ما ذكره الناظم هنا مخالف لقوله سابقاً في الحد: باطراد إذ معناه مع اطراد نصبه بسائر العوامل، وليس كذلك إذ عامله هنا مخصوص. (قلت): قد مر أن زيادة باطراد بالنسبة إلى هذين مفسدة. وقوله: [وذا إشارة إلى المصدر الخ] سبق قلم بل هو إشارة إلى النوع الثالث وهو اسم المكان المشتق من المصدر، وفي بعض النسخ المصححة إشارة إلى الظرف المشتق وهو صواب.

٣٠٨ ـ وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي ٱلْعُرْفِ
٣٠٩ ـ وَغَيْرُ ذِي ٱلتَّصَرُّفِ ٱلَّذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ ٱلْكَلِمْ

يعني أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى يسمى في عرف النحويين واصطلاحهم متصرفاً نحو: يوم ومكان، فيستعمل ظرفاً نحو: خرجت يوم الجمعة، وجلست مكانك، وغير ظرف نحو: أعجبني يوم الجمعة، ونظرت إلى مكانك، وأن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو: سحر من يوم بعينه وقط وعوض أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها، والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: جلست عندك، أو مجروراً بمن نحو: خرجت من عندك، فإنه يسمى في الاصطلاح غير متصرف، و(ما) موصولة، و(يرى) صلتها والظاهر أنها قلبية والمفعول الأول مستتر في يرى، و(ظرفاً) مفعول ثان بيرى ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط، و(غير) مبتدأ وخبره (الذي)، و(ظرفية) مفعول بلزم (أو شبهها) معطوف على محذوف تقديره أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند فإنه يلزم إحدى هذين النوعين، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به بما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط، وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها، و(أو) على هذا للتقسيم، و(من الكلم) متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعاً على من، ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم ويكون الكلم واقعاً على الظروف التي تستعمل ظروفاً أو شبهها. ثم قال:

(وما يرى ظرفاً وغير ظرف)، قول كدي: [وغير ظرف أخرى] بأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً.
وقوله: [البتة] البت في اللغة القطع، يقال: لا أفعله ألبتة لكل أمر لا رجعة فيه، قاله في الصحاح، وهمزته همزة قطع كما نص عليه غير واحد، لكن رده محشي القاموس وقال: لا موجب لقطع الهمزة ولا نقل يعضده ولا قياس يساعده.

وقوله: [وقط] اسم لما مضى من الزمان، فقولك: ما فعلته قط بمعنى من أول خلق الله إياي إلى الآن وهي مبنية لتضمنها معنى حرفي الابتداء، والغاية وهي من وإلى وبنيت على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين، وقد تبنى على الفتح والكسر. وقوله: [وعوض] اسم لما يستقبل من الزمان، فقولك: لا أفعله عوض بمعنى من الآن إلى آخر الدهر، وبنيت على حركة لما ذكر في قط وسمع بناؤها على الحركات الثلاث ومحل البناء إذا لم تضف وإلا أعربت.
وقوله: [والمراد بشبهها الجر بمن] إنما لم يجعلوا الخارج عن الظرفية إلى الجر بمن من المتصرف لأن من كثرت زيادتها فلم يعتد بها، والظروف التي لا تتصرف وتجر بمن خمسة جمعتها في قولي:

خمس ظروف خصصت جراً بمن ... قبل وبعد مع وعند ولدن

وقوله: [ويجوز أن تكون ما شرطية] لا يصح لأنها لو كانت شرطية لجزم الفعل وهو يرى بعدها، نعم تكون شرطية على مذهب من يجزم المضارع بحذف الحركة المقدرة في المعتل لكنه ضعيف، وقد أمكن غيره فلا حاجة لدعواه. وقوله: [واقعاً على من] أي على حذف مضاف تقديره على مجرور من لأنه هو المراد بقوله: أو شبهها.
وقوله: [ويجوز أن يكون متعلقاً الخ] هذا هو الذي يظهر لأنه لا يحتاج معه إلى حذف مضاف والتقدير على هذا الذي لزم من الكلم ظرفية أو شبهها غير متصرف وإذا كان لذي يخرج عن الظرفية إلى حالة تشبهها يقال فيه غير متصرف فأحرى الذي لا يخرج منها أصلاً، وهذا معنى الوجه الأول باعتبار المضاف المقدر، وعلى كل فلا يحتاج إلى تكلف من جعل الكلم مبتدأ، وغير ذي مبتدأ ثان، والذي خبر على الثاني، ومن بدل من شبهها.

٣١٠ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ   وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

يعني أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان، إلا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة، وفهم ذلك من قوله: (وقد ينوب) ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة، وصرح بذلك في قوله: (يكثر) ونيابته عنهما هي من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم: جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد، ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم: آتيك طلوع الشمس وخفوق النجم أي وقت طلوع الشمس ووقت خفوق النجم، والإشارة بقوله: (ذاك) إلى نيابة المصدر عن الظرف.

المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التي بمعنى مع أي الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم، ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لأنها موصولة، وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال:

(وقد ينوب عن مكان مصدر) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله: الظرف وقت لأنه من تتماته، ولذا قدمه الموضح تنكيتاً عليه. قول كدي: [إلا أن نيابته عن ظرف الخ] وجه ذلك أن ظرف الزمان والمصدر الذي هو الحدث أخوان في كون الفعل يدل عليهما، دل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته، وإنما يدل على المكان بدلالة الالتزام العقلي الخارجي، ودلالة التضمن أقوى من دلالة الالتزام، على أن الفعل يدل أيضاً على الزمان بالالتزام، ولا يلزم من الكثرة القياس ولا من القلة عدمه بل كل منهما غير مقيس والله أعلم.

المفعول معه

جرت عادة النحاة أن يجعلوه آخر المفاعيل لأمرين: أحدهما: أنه لا يقال له مفعول إلا بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف غيره. الثاني: أن غيره من المفاعيل قياسي اتفاقاً وهذا قيل فيه سماعي وقيل قياسي وهو الصحيح. قول كدي: [هو الاسم] خرج(١) به الفعل نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب بناء على أن الجنس يخرج. وقوله: [المنتصب] أي الفضلة فليس حينئذ حكماً، واحترز به من العمدة نحو: اشترك زيد وعمرو. وقوله: [المذكور بعد الواو] احترز به من نحو جئت مع عمرو واشتريت الفرس بلجامه. (لا يقال): ان هذين ونحوهما خرجا بقوله: المنتصب (لأنا نقول): قد علمت أنه ليس المراد بالنصب حقيقة بل الفضلة وهما من الفضلة.

وقوله: [التي بمعنى مع] احترازاً من نحو: رأيت زيداً وعمراً قبله أو بعده. وقوله: [من غير تشريك في الحكم] الكلام على حذف مضاف أي من غير اشتراط تشريك في الحكم، والمعنى أنه لا يشترط أن يكون ما بعد الواو مشاركاً لما قبلها في الحكم بل قد يوجد الاشتراك كما في سرت والجيش بالنصب أي معه، وقد لا يوجد كقولك: سرت والطريق، وبتقدير مضاف يسقط اعتراض كثير على المكودي على ظاهره. وقوله: [وقد استغنى الناظم عن الحد] أي عن تمامه وإلا فقد ذكر الناظم بعضه.

٣١١ ـ يُنْصَبُ تَالِي ٱلْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ   فِي نَحْوِ سِيرِي وَٱلطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

يعني أن حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالي لواو المصاحبة نحو: سيري والطريق أي مع الطريق، و(تالي الواو) مفعول لم يسم فاعله بينصب، و(مفعولاً) حال منه، و(مسرعة) حال من الياء في سيري.
ثم قال:

٣١٢ ـ بِمَا مِنَ ٱلْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ   ذَا ٱلنَّصْبُ لَا بِٱلْوَاوِ فِي ٱلْقَوْلِ ٱلْأَحَقّْ

لما ذكر في البيت الذي قبله أن المفعول معه ينصب، بين في هذا البيت الناصب له، وفهم من قوله: (بما من الفعل وشبهه) أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور، والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، فمثال الفعل: استوى الماء والخشبة، ومثال شبه الفعل: الماء مستو والخشبة، وأعجبني استواء الماء والخشبة، وفهم من قوله: (سبق) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وقوله: (لا بالواو) إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو، ورد بأنها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها في قوله: تكون وإياها بها مثلا بعدي. و(ذا) مبتدأ، و(النصب) نعت له وخبره (بما) و(ما)

(بما من الفعل وشبهه سبق)، قول المكودي: [أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي] ليس المراد بالمعنوي الاصطلاحي وهو الابتداء والتجرد، وإنما المراد به أن الاسم إذا كان شبيهاً بالفعل في معناه وحروفه كاسم الفاعل قيل له عامل لفظي، وإن تضمن معناه دون حروفه فمعنوي وذلك كاسم الإشارة، وحينئذ فلا إشكال في تمثيل المكودي للمعنوي باسم الإشارة.

وقوله: [لا يتقدم على عامله] فلا يقال: والطريق سرت اتفاقاً، وعلة المنع أن الواو أصلها العطف، فكما لا يتقدم المعطوف على العامل فكذلك لا يتقدم المفعول معه هنا على العامل. وقوله: [في قوله تكون وإياها الخ] هذا عجز بيت من الطويل وصدره: فآليت لا أنفك أحذو قصيدة. وقائله أبو ذؤيب الهذلي من قصيدة يخاطب بها ابن أخته خالداً لما بعثه رسولاً لمحبوبته فأفسدها عليه وردها لنفسه، وآليت بمعنى حلفت، وأنفك: مضارع انفك من أخوات كان وفيه ضمير مستتر اسمها، وجملة أحذو خبرها وهو بالذال المعجمة من حذوت النعل بالنعل إذا سويت أحدهما على الآخر، ويحتمل[1] أن يكون بالمهملة فيكون من أفعال الشروع[2] وعلى كل فهو مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع منها الاستثقال لأنها لام الكلمة وفاعلها أو اسمها عائد على المتكلم، وقصيدة: مفعول على الأول وخبر على الثاني والشاهد في وإياها فإنه لو كان الواو وهو العامل لقال وها بالضمير المتصل إذ سائر الحروف إذا عملت في الضمير لا يكون إلا متصلاً نحو بك وإنك لأنه مهما تأتى اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله، فلما أتى بالضمير منفصلاً علم أنها غير عاملة فبان بطلان ما للجرجاني.

---

(١) قول المحشي ويحتمل أن يكون بالمهملة قال ابن السيد ومعنى احذوا منع واهية ومن روى أحد وبالدال غير معجمة مخصوص قولهم حدوق البعير إذا اسقته واتت تغني في أثرب لينشط.

(٢) (قوله: فيكون من أفعال الشروع) كذا في الأصل وهو غير صحيح إذ لم نجد في كتب النحو ولا في كتب اللغة أن حدا من أفعال الشروع على أنه يلزم عليه في مثالنا الإخبار بالقصيدة عن المتكلم باعتبار الأصل وهو خطأ صراح فالصواب الاقتصار على الوجه الأول وعلى الاحتمال الثاني يفسر أحد وياغنى كما هو أحد معانيه.

موصولة وصلتها سبق، و(من الفعل) متعلق بسبق، و(لا) عاطفة وما بعدها معطوف على (بما) و(الأحق) أفعل تفضيل، والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو في القول المختار. ثم قال:

٣١٣ ـ وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

يعني أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمتها كيف أو ما الاستفهاميتين على تقدير تكون نحو: كيف أنت وقصعة من ثريد؟ وما أنت وزيداً؟ والتقدير: كيف تكون وقصعة؟ وما تكون وزيداً؟ وكان المقدرة ناقصة، وكيف وما خبر مقدم، وفهم من قوله: بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفاً على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف، و(بعض العرب) فاعل بنصب، و(بعد) متعلق بنصب وكذلك بفعل، و(مضمر) نعت لفعل لا لكون لأن المضمر هو الفعل. ثم إن الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام: قسم يترجح

(فإن قيل): الناظم عبر بالأحق اسم تفضيل المقتضي أن ما للجرجاني حق مع أن الذي قرر به المكودي وغيره أن ذلك باطل. (فالجواب) أن الناظم قصد أن يتلطف مع الشيخ عبد القاهر الجرجاني لأنه أحد الأربعة المدونين الأولين أولهم: سيدنا علي كرم الله وجهه فإنه أول من بدأ تدوين النحو: الثاني: سيدنا الأمام الشافعي رضي الله عنه دون الأصول. الثالث: الخليل دون العروض. الرابع: عبد القاهر دون المعاني والبيان، وكان من الأئمة المشهورين بالدين والصلاح وألف الكتابين دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة توفي رحمه الله سنة أربع وسبعين وأربعمائة، ومن شعره إذ وقعت له نكبة:

كبر على العلم يا خليلي ومل إلى الجهل ميل هائم
وعش حماراً تعش سعيداً فالسعد في طالع البهائم

والحق أن اسم التفضيل في النظم على بابه وأن قول الجرجاني حق، إلا أن ما في النظم أحق منه، وما ردوا به عليه من انفصال الضمير في وإياها يرد على الناظم نفسه إذ نص بعد على أن العامل في المستثنى هو إلا، وهو إذا كان ضميراً لا يكون إلا منفصلاً نحو: ما ضربت إلا إياك، فما كان جوابكم فهو جواب عن الجرجاني.

(وبعد ما استفهام أو كيف نصب) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلاً قال له: أنت قلت لا بد من تقديم فعل أو شبهه يكون ناصباً للمفعول معه، ووجدنا العرب نصبوا من دون تقديم ما ذكر فقال: وبعد الخ، ولذا قال الموضح: فإن قلت الخ، قول كذي: [والتقدير كيف تكون الخ] خص العامل بالكون تبعاً لظاهر النظم التابع لظاهر عبارة سيبويه، والحق أن العامل يقدر كوناً وغيره ولذا قرره الموضح كوناً وغيره. وقوله: [وكان المقدرة ناقصة] الأولى وتكون لأنه هو المقدر لا الماضي، واسمها ضمير مستتر، وكيف أو ما خبرها، وكون تكون ناقصة أحد قولين والمشهور أنها تامة، وكيف حال، وما مفعول مطلق فلما حذف الفعل صار الضمير منفصلاً بارزاً بعد أن كان مستتراً متصلاً لقوله في الكافية.

وعامل الضمير مهما حذفا فإن فصله لديهم ألفا

وقوله: [ثم إن الاسم الخ] هذه التوطئة في نفسها صحيحة لأنه قيد بالاسم الصالح للمعية، والصالح لها ليس فيه إلا الأوجه الثلاثة كما ذكر، لكن المناسب لتعميم الأقسام أن يقول: ثم إن الاسم الواقع بعد الواو على خمسة

عطفه على النصب على المعية، وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف، وقسم يمتنع فيه العطف، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله:

٣١٤ ـ وَٱلْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَق وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَق

يعني إن أمكن العطف بلا ضعف كان راجحاً النصب على المعية نحو: قام زيد وعمرو، ويجوز النصب وإنما رجح العطف لأنه لا ضعف فيه، و(العطف)مبتدأ وخبره (أحق)و(إن يمكن)شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر مقدم في التقدير. ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (النصب مختار لدى ضعف النسق)يعني أن (النصب)على المعية أرجح من العطف عند ضعف النسق نحو: قم وزيداً، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف، فلو قلت: قمت أنا وزيد لكان العطف أحق لعدم الضعف، و(النصب مختار)مبتدأ وخبر، و(لدى)متعلق بمختار، و(ضعف)مضاف لمحذوف وتقديره لدى ضعف عطف النسق. ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله:

٣١٥ ـ وَالنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ ٱلْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ نُصِبْ

يعني نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين: إحداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظي نحو: مالك وزيداً، لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، وفي جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر، لأن مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وسيأتي في باب العطف إن شاء الله تعالى، والأخرى لا يجوز فيها العطف لمانع معنوي نحو: جلست والحائط، وسرت والطريق، لأنه لا يصلح للمشاركة، ثم إن ما لا يجوز فيه العطف على

أقسام واجب الرفع نحو: اشترك زيد وعمرو، وراجح الرفع وراجح النصب وواجب النصب وممتنعهما معاً، وقد تكلم على الأقسام الأربعة المذكورة آخراً منطوقاً لفاً ونشراً مرتباً، وعلى الخامس الذي هو الأول بمفهوم بعض القيود المستفاد من المثال الذي هو سيري والطريق وهو أن يكون فضلة.

(والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق) قول كدي: [لأنه لا ضعف فيه]أي صناعة للتناسب بين الاسمين في كون كل منهما مرفوعاً. (والنصب مختار) قول كدي: [ضعيف]لقول الناظم في باب العطف: وإن على ضمير رفع، إلى أن قال: وضعفه اعتقد.

(والنصب إن لم يجز العطف) قول كدي: [لمانع لفظي الخ] سيقول الناظم: وعود خافض البيتين، قوله: [وفي جعل هذا المثال الخ]لا معنى للاعتراض على الشارح هنا لأنه قيد الامتناع بقوله عند الجمهور ولم يراع مذهب الناظم وبه مثل الموضح. (لا يقال)هذا المثال وشبهه لا يصح أن يقال: الاسم الواقع بعد الواو فيه مفعول معه لعدم تقدم فعل وما يجري مجراه فيما مر. (لإنا نقول) لما اشتمل على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية كان من أفراد قوله: وبعدما استفهام الخ.

وقوله: [نحو جلست والحائط الخ]علة المنع هنا أن العطف يقتضي التشريك في المعنى، والحائط والطريق لا يتصفان بالجلوس ولا بالسير. (فإن قلت) المانع اللفظي هنا موجود أيضاً وهو العطف على الضمير المتصل من غير فاصل. (فالجواب)أن كلامنا في مانع العطف الذي يوجب المفعولية وهو إنما يرجحها، لهذا إنما اعتبر في نحو

قسمين: قسم يتعين أن يكون مفعولاً معه كما تقدم، وقسم يمتنع أن يكون مفعولاً معه، فيجب اعتقاد عامل مضمر، وإلى ذلك أشار بقوله: (أو اعتقد إضمار عامل نصب) **يعني إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر:**

علفتها تبناً وماء بارداً ... حتى شبت همالة عيناها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية، فيكون ماء مفعولاً بفعل مضمر تقديره وسقيتها، ويحتمل أن يكون قوله: (أو اعتقد إضمار عامل) فيما يمتنع عطفه وينتصب على المعية كقوله عز وجل: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ فيمتنع العطف في شركاءكم لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه، ويجوز نصبه على المعية أي مع شركائكم، أو يكون مفعولا بفعل مضمر تقديره، واجمعوا شركاءكم من جمع، و(النصب) مبتدأ، و(يجب) خبره (أو اعتقد) معطوف على يجب، وأو للتخيير، وجاز عطف اعتقد وهو طلب على

هذا المانع المعنوي دون اللفظي، ورحم الله الموضح حيث لم يمثل بما ذكر ومثل بمات زيد وطلوع الشمس الذي ليس فيه إلا المانع المعنوي. وقوله: [ثم إن ما لا يجوز الخ] ما واقعة على الاسم الواقع بعد الواو وليست واقعة على المفعول معه لئلا يكون فيه تناقض وتقسيم الشيء إلى نفسه وغيره.

(أو اعتقد إضمار عامل نصب)، قول كدي: [كقول الشاعر علفتها الخ] البيت من الرجز أو من الكامل المختوم بحذف أول حرف من الجزء الأول، وضمائر المؤنثة الغائبة في علفتها وما بعدها للدابة المحدث عنها، ويروى شتت ويروى غدت ومعناهما واحد، وهمالة: حال، وعيناها: فاعل شبت والشاهد في ماء فلا يصح فيه العطف لأن الماء لا يعلف ولا النصب على المعية لأن العلف والماء لا يكونان دفعة فهو لمحذوف وهو قول الفراء والفارسي، وذهب غير واحد إلى أنه لا حذف وأن العامل المذكور يؤول بعامل يصح تسليطه عليهما معاً فيؤول علفتها بناولتها.

وقوله: [لا ينصب إلا الأمر] أي المعاني ولا ينصب الذوات والأعيان فلا تقول أجمعت زيداً، وقوله: [ويجوز نصبه على المعية الخ] فإن قيل: يلزم عليه كونه معمولاً لأجمعوا المذكور الذي هو أمر من أجمع بمعنى عزم لقوله سابقاً: بما من الفعل الخ فما فروا منه وقعوا فيه. (فالجواب): أن محل المنع المذكور إذا نصبه على أنه مفعول به، أما إذا نصبه على كونه مفعولاً معه كما هنا فيجوز، إذا المفعول معه بمنزلة الظرف الذي ينصبه كل فعل متعد ولازم.

وقوله: [تقديره واجمعوا الخ] من اجمع بمعنى ضم المفترق، والأولى أن يقدر بدل واجمعوا وادعوا إذ قرىء به وهو المناسب. ثم اعلم أن المتعين في تقرير النظم الاحتمال الأول لأمور منها: أن الناظم يكون أفاد بكل شطر فائدة وصورة مستقلة، وما يقال عليه أنه على هذا الحمل تكون صورة الحمل الثاني عند المكودي باقية عليه يجاب عنه بأنها معلومة أصالة إذ الأصل جواز الوجهين. ومنها: أن يجب في الشطر الأول يكون على بابه وتكون أوفى أو اعتقد للتنويع إذ ما قبلها نوع مستقل وما بعدها كذلك. ومنها: موافقة توطئته المتقدمة على قوله: والعطف إن يمكن الخ.

وقوله: [وأو للتخيير وجاز عطف الخ] لا تكون أو للتخيير ويأتي ما ذكر بعد إلا على الاحتمال الثاني، وقد علمت ما فيه على أن هذا الإعراب يلزم عليه أمران: أحدهما حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً، ثانيهما وقوع

يجب وهو خبر لأن يجب في معنى أوجب، و(نصب) مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

الاستثناء

الاستثناء هو الإخراج بإلا أو بإحدى أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف واسم وفعل ومشترك بين الفعل والحرف، فالحرف إلا وهي الأصل في أدوات الإستثناء لأن غيرها يقدر بها ولذلك بدأ بها فقال:

٣١٦ - مَـا اسْتَثْنَت إلاَّ مَعْ تَمَـامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْـدَ نَفْيٍ أَوْ كَـنَفْيٍ انْتُخِبْ

يعني أن المستثنى بإلا ينتصب إذا كان الكلام تاماً، واحترز بالمستثنى بإلا من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء، واحترز بالتام من المفرغ، والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك: قام القوم إلا زيداً، والمنفي نحو: ما قام أحد إلا زيداً، إلا أن الأول واجب النصب والثاني فيه تفصيل وإليه أشار بقوله: (وبعد نفي أو كنفي انتخب).

ما هو بمعنى الطلب خبراً، والأول ممنوع والثاني خلاف الأكثر، ولو جعل يجب باقياً على معناه جواب الشرط، وهو وجوابه خبر المبتدأ سلم من ذلك لكن يلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر، وقد منعه ابن مالك تبعاً للبيانيين، وأجازه ابن الصفار، والله أعلم

الاستثناء

مناسبة ذكره عقب المفعول معه أمران: أحدهما اشتراكهما في كون كل منهما وقع بعد أداة لفظية وهي الواو في الأول وأدوات الإستثناء في الثاني. ثانيهما: أن الجوهري جعله من جملة المفاعيل وسماه مفعولاً دونه، ثم إنه عبر بالاستثناء المصدر على عادته وأراد اسم المفعول وهو المستثنى إذ هو الذي ينصب، الاستثناء لغة مطلق الإخراج واصطلاحاً، عرفه المكودي بقوله: هو الإخراج بإلا الخ، والمراد بالإخراج بالنسبة للسامع، وبيان ذلك أنه إذا قال المتكلم: قام القوم توهم السامع إن المتكلم أطلقه على ما يشمل زيداً، فإذا زاد إلا زيداً علم السامع أن المتكلم لم يقصد إدخال زيد في القوم بل خارج، لا بالنسبة للسامع ولا بالنسبة للمتكلم، لأنه لم يقصد دخول زيد في القوم حتى يحتاج إلى إخراجه، وإلا كان فيه تهافت بأن يكون قصد أولا دخوله وثانيهما خروجه، ولذلك زاد الأزهري في شرح الجرومية: ما لولاه لدخل في الكلام السابق أي لتوهم السامع دخوله الخ، ثم الإخراج جنس يصدق بالبدل نحو: أكلت الرغيف ثلثه، وبالصفة نحو: أعتق رقبة مؤمنة، وبالشرط نحو: اقتلوا الذمي إن حارب بالاستثناء. وقوله: [بإلا الخ] مخرج لما عدا المستثنى.

(ما استثنت إلا مع تمام ينتصب) قدم الناظم الكلام على التام لأنه أنسب للباب المعقود للمنصوبات وقدم الموضح المفرغ لقلة الكلام عليه. قول كدي: [وشمل الموجب الخ]فإن قلت: حيث حمل النصب في النظم على الواجب وغيره فمن أين يؤخذ وجوب نصب الموجب التام؟ (فالجواب) كما قيل أنه لما ذكر الاتباع في غير الموجب علمنا أن الموجب يجب فيه النصب، والأولى أن يحمل النصب في النظم على الواجب، ويكون في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت والتقدير مع تمام وإيجاب بدل عليه. قوله: وبعد نفي، وفي ناصب المستثنى أقوال ثمانية

٣١٧ - إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ

يعني أن المستثنى بعد النفي أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهي إذا كان متصلاً اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو: ما قام أحد إلا زيد بالرفع، وما مررت بأحد إلا زيد بالجر، أحسن من: ما قام أحد إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيداً بالنصب فيهما، والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول وإذا كان منقطعاً فلغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله: (وانصب ما انقطع) والمنقطع هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو: ما في الدار أحد إلا حماراً، وأما بنو تميم فيجوز عندهم فيه النصب وهو الراجح والاتباع وإلى ذلك أشار بقوله: (وعن تميم فيه إبدال وقع) يعني أن بني تميم يجيزون في المنقطع الإبدال فيقولون: ما فيها أحد إلا وتد، ومنه قوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

وما في قوله: (ما استثنت) إلا مبتدأ موصول وصلته استثنت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره استثنته، و(مع) متعلق باستثنت، و(ينتصب) خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع ووقف عليه بالسكون، ويجوز أن تكون (ما) شرطية منصوبة باستثنت، وينتصب جواب الشرط، ويصح تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون، و(انتخب) فعل أمر، و(إتباع) مفعول بانتخب، و(بعد نفي) متعلق بانتخب، ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنياً للمفعول فيرتفع به إتباع على أنه نائب عن الفاعل، والأول أجود لمناسبته لقوله بعد: (وانصب ما انقطع) و(ما) موصولة وصلتها انقطع، و(إبدال) مبتدأ، و(وقع) صفته، و(فيه) متعلق بوقع، و(عن تميم) خبره، ويحتمل أن يكون (فيه) متعلقاً بالاستقرار الذي في الخبر وفي تنكير إبدال إشعار بقلة إبداله عند تميم.

أصحها أن الناصب إلا وهو الذي يؤخذ من قول الناظم: ما استثنت إلا، مع قوله بعد كما لو إلا عدما، أو مع قوله: وألغ إلا.

قول كدي: [اختير اتباعه] أي للمستثنى منه على أنه بدل بعض من كل عند البصريين والضمير مقدر، أو يقال قوة تعلق بالمستثنى منه تغني عن الضمير، أو على أنه عطف نسق على ما للكوفيين لأن إلا عندهم حرف عطف في خصوص هذا الباب.

(وعن تميم فيه إبدال وقع)، قول كدي: [ومنه قوله: وبلدة الخ] البيت من الرجز، وقائله عامر على الأصح ابن الحرث النميري، والواو واو رب، وقوله: بلدة مجرور بها أو برب محذوفة على الخلاف، وأنيس: اسم ليس وبها خبرها، واليعافير بالرفع بدل من أنيس بدل بعض من كل جمع يعفور ولد البقرة الوحشية، والعيس: جمع عيساء كبيض وبيضاء الإبل البيض التي يخالط بياضها شقرة والشاهد في رفع اليعافير والعيس على البدلية مع كون الاستثناء منقطعاً وهي لغة تميم ومحل جواز النصب والبدل عند تميم إن كان يصح تسلط العامل على ما بعد إلا، وإلا تعين النصب كما بين ذلك الموضح.

وقوله: [ويصح تقديره مجزوماً الخ] لكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، إلا أن الأولى الرفع لقول الناظم وبعد ماض رفعك الجزا حسن.

ثم قال:

٣١٨ - وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

يعني أن المستنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفي قد يأتي غير منصوب فيكون مفرغاً له العامل الذي قبل إلا، ويعرب هو بدلاً منه، قال سيبويه: حدثني يونس أن قوماً من العرب يوثق بعربيتهم يقولون: ما لي إلا أخوك ناصر فيجعلون ناصراً بدلاً، وفهم من قوله: (قد يأتي) أن غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال: (ولكن نصبه اختر إن ورد) وثبت هذا البيت في بعض النسخ، (وغير نصب سابق) برفع غير، وجر نصب وسابق وإعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان إليه وقد يأتي خبر المبتدأ، و(في النفي) متعلق بيأتي، وثبت أيضاً في بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منوناً ورفع سابق وإعرابه على هذا الوجه: (سابق) مبتدأ، و(في النفي) متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة، وخبره (قد يأتي) و(غير نصب) حال من فاعل يأتي و(نصب) مضاف إليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير: وقد يأتي سابق في النفي غير منصوب. ثم قال:

٣١٩ - وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلاَّ لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلاَّ عُدِمَا

يعني أن ما قبل إلا إذا كان مفرغاً لما بعدها فلا حكم لإلا فتكون كأنها لم تذكر، ولا يكون ذلك إلا في نفي أو شبهه، وكان حقه أن ينبه على ذلك وإنما ترك التنبيه عليه لوضوحه، وشمل قوله (سابق) ما كان السابق فيه عاملاً

(وغير نصب سابق) هذا تفسير لقوله: انتخب اتباع ما اتصل، كأنه يقول: محل كون الاتباع مختاراً إذا تقدم المستثنى منه على كما هو في الأصل وإلا بأن عكس فالمختار النصب وهو المراد هنا. قول كدي: [ويعرب هو] أي المستثنى منه بدلاً منه أي من المستثنى بدل كل من كل (فإن قلت): على هذا يكون البدل أعم من المبدل منه والقاعدة العكس. (فالجواب) أن عمومه باعتبار الأصل، وإلا فحيث أريد إبداله هنا من خاص صار خاصاً يراد به ما يراد بما قبله فقط. وقوله: [وفهم من قوله قد يأتي الخ] هذا منطوق لا مفهوم له ولا يلائم قوله: [بعد وقد صرح بهذا المفهوم]، فالأولى أن يحذف غير ويبدل قليل بكثير وحينئذ يكون مفهوماً ويلائم ما بعده.

(ولكن نصبه) الهاء عائدة على مستثنى المحذوف الموصوف بسابق المتقدم على المستثنى منه، فنقول في المثال المذكور: ما لي إلا أخاك ناصر فيكون أخاك منصوباً على الاستثناء، ثم أن عبارة الناظم فيها شبه تناقض، وبيانه أن تعبيره باختر يقتضي أن النصب مقيس بمعنى أنك إذا أردت تقديم المستثنى في كلامك فاختر نصبه وتعبيره بأن ورد بكسر أن يقتضي أن النصب مسموع، لأنه إذا اعتبر الورود ينطق به كما سمع منصوباً أو غيره، وأجيب بأجوبة منها: أن إن بمعنى إذا التعليمية أي لوروده مختاراً في كلامهم كثيراً، (ولا يقال) أنه على هذا يقتضي أنه لم يرد إلا النصب (لأنا نقول): الورود راجع للاختيار والكثرة. ومنها: أن يكون معنى ورد صدر منك. ومنها: أن تقرأ أن بفتح الهمزة مصدرية على حذف لام العلة لكن يتوقف على صحة الرواية عن الناظم بفتح الهمزة، وقوله: [والتقدير قد يأتي الخ] هذا تقدير معنى لا تقدير إعراب والمناسب لإعرابه وللناظم وسابق في النفي قد يأتي.

(وإن يفرغ سابق إلا لما بعد)، قول كدي: [وكان حقه الخ] بل هو مأخوذ من النظم لذكره منتظماً في سلك

نحو: ما قام إلا زيد، وما كان غير عامل نحو: ما في الدار إلا زيد، ويكون التفريغ في جميع المعمولات إلا مع المصدر المؤكد، فلا يجوز ما ضربت إلا ضرباً، و(سابق) مفعول لم يسم فاعله بيفرغ، و(إلا) مفعول بسابق، و(لما) متعلق بيفرغ، و(بعد) صلة لما وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه بعده أي بعد (إلا) أو بعد السابق، واسم (يكن) ضمير عائد على السابق أو على ما، وهذان الوجهان ذكرهما المرادي، ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم المفهوم من الكلام أي يكن الحكم، ويحتمل أن يكون عائداً على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالي لإلا أي يكن الكلام، والظاهر أن ما في قوله (كما) زائدة، و(لو) في موضع جر بالكاف وهي مصدرية والتقدير يكن كعدم إلا. ثم اعلم أن إلا تكرر للتوكيد ولغير التوكيد، وقد أشار إلى تكرارها للتوكيد فقال:

٣٢٠ - وَأَلْـغِ إلاَّ ذَاتَ تَـوْكِـيـدٍ كَـلاَ ... تَمْـرُرْ بِهِـمْ إلاَّ ٱلْفَتَى إلاَّ ٱلْعَـلاَ

يعني أن إلا إذا كررت للتوكيد ألغيت، وإلغاؤها هو أن لا تنصب وتلغى مع البدل نحو: ما قام إلا أخوك إلا زيد، فلو اسقطت إلا لصح الكلام فتقول: ما قام إلا أخوك زيد، وكررت لتوكيد إلا الأولى، ومثله قوله: (إلا

قوله: وبعد نفي الخ فهو من تمام الكلام عليه.

(نفي): لا يتأتى التفريغ في الإيجاب نحو: قام إلا زيد لاقتضائه أنه قام جميع الناس إلا زيد وهو محال.

وقوله: [وما كان غير عامل نحو ما الخ] هذا الكلام مثل ما يأتي له في قوله: وإن تكرر لا لتوكيد في الوجه الثالث الذي استصوب به كلام المرادي وهو مخالف لما ذكره قبل في نحو هذا المثال في قوله: وغير نصب سابق الخ حيث قال: فيكون مفرغاً له العامل الذي قبل إلا، والحق ما اقتضاه كلامه في قوله: وغير نصب سابق الخ، وإن ما في الدار إلا زيد، ومثله: ما لي إلا أخوك ناصر مما فرغ فيه العامل، إلا أنه ليس المراد بالعامل الجار والمجرور كما قد توهم لأنه لا يعمل إلا معتمداً، وهنا وإن اعتمد على النفي بطل فكأنه لاعتماد أصلاً بل المراد بالعامل الابتداء وذلك أن الأصل: ما لي إلا أخوك، وما في الدار أحد إلا زيد، فناصر وأحد مبتدآن، فلما أخر ناصر وحذف أحد صار ما بعد وإلا مرفوعاً بذلك الابتداء، والابتداء يقدر سابقاً على إلا، فيكون العامل الذي هو الابتداء قد تفرغ للعمل فيما بعد إلا هذا حاصل جواب الدماميني.

وقوله: [إلا مع المصدر المؤكد الخ] علة منع التفريغ معه عدم الفائدة، وبيان ذلك أنه يجب أن يكون المستثنى منه عاماً يشمل المستثنى وغيره، ومع المصدر المؤكد ما قبل إلا، مساو لما بعدها، ولا فائدة في الاستثناء حينئذ إذ كأنه استثناء الشيء من نفسه، نعم إذا كان المصدر نوعياً جاز لأنه يكون ما قبله يشمله وغيره نحو قوله تعالى: ﴿إن نظن إلا ظناً﴾ أي ضعيفاً والله أعلم.

(وألغ إلا ذات توكيد)، قول كدي: [وإلغاؤها هو أن لا تنصب] هذا بيان لمعنى الإلغاء في النظم ورفع لما يتوهم من أن معنى إلغائها بطلان معناها الذي هو الإخراج مع أنه لا يبطل وإن كان معناها مستفاداً بدونها إذ هي للتوكيد فقط، وحكم الاسم الذي بعد إلا المؤكدة حكم الاسم الذي قبلها في النصب والرفع والجر. وقوله: [وتلغى مع البدل] في هذا المثال يتعين الرفع لأن الاسم الذي قبل إلا المذكوره مرفوع على الفاعلية بقام وإطلاقه في البدل، وإن لم يمثل إلا لبدل الكل من الكل يقتضي أن ذلك يجري في أقسام البدل الأربعة، وبه قرر الأزهري كلام الموضح ومثل للجميع، وهو الذي للموضح وابن هشام في حواشي ألفية.

الفتى إلا العلا) فالعلا بدل من الفتى والتقدير: لا تمرر بهم إلا الفتى العلا، فالعلا هو الفتى، ومع عطف النسق نحو: ما قام إلا أخوك وإلا زيد، فلو قلت: ما قام إلا أخوك وزيد لصح الكلام، وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله

و(ذات) توكيد حال من (إلا) ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٢١ - وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

٣٢٢ - فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

قد تقدم أن التفريغ هو أن يكون ما قبل إلا طالب لما بعدها، فإذا كررت إلا في التفريغ فإنه يترك تأثير العامل الذي هو إلا في واحد من المستثنيين أو المستثنيات، ويكون ما عدا الواحد منصوباً، والواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا، وفهم من قوله: (في واحد) أن ترك العمل بإلا ليس مخصوصاً بواحد دون واحد، بل يجوز إلغاء إلا في الأول دون الثاني والثالث، وفي الثاني دون الأول والثالث، وفي الثالث دون الأول والثاني فتقول: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً، وما قام إلا زيداً إلا عمرو إلا خالداً، وما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً.

وقوله: (وليس عن نصب سواء مغني) يعني أن ما سوى المستثنى الذي تلغى إلا معه ينتصب، ونصبه بالعامل الذي هو إلا، وعلى هذا حمل المرادي العامل وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذي قبل إلا وجعل (دع) بمعنى اجعل، وما ذكره المرادي أصوب من ثلاثة أوجه: الأول: أن فيه التنبيه على أن إلا هي العامل في المستثنى

وقوله: [فالعلا بدل من الفتى] بدل كل من كل، والفتى بدل من ضمير الجمع المجرور بالباء، ويجوز في الفتى كونه منصوباً على الاستثناء ولكن على وجه مرجوح فيكون العلا بالنصب حينئذ.

وقوله: [وقد جمع الشاعر بينهما الخ] أي بين البدل والعطف، والبيت من الرجز، وما: نافية، خبر مقدم، وعمله: مبتدأ مؤخر، ومن شيخك: حال من ضمير الاستقرار الذي كان في الخبر، وانتقل للجار والمجرور، وتقدم الحال على المبتدأ واجب لعود ضميره عليه، والمراد بالشيخ الجمل، ولا الثانية زائدة للتوكيد، ورسيمه بدل من علمه بدل بعض من كل على الأصح، والواو في والأحرف عطف، وإلا زائدة أيضاً للتوكيد، والمعطوف بالواو رمله على رسيمه، والمعطوف على البدل بدل لأن الرسيم والرمل نوعان من السير المراد بالعمل في الشعر والرفع فيهما متعين لأن المبدل منه وهو عمله رفعه متعين لأن العامل وهو الابتداء مفرغ، والشاهد في إلا الثانية والواو مع إلا الثالثة، وفي هذا البيت إشارة إلى أن الشيخ إن كانت سيرته حسنة كان التلميذ كذلك غالباً، والعكس بالعكس، لأن كل كلام عليه حلة القلب الذي برز منه.

(وإن تكرر لا لتوكيد)، قول كذي: [قد تقدم أن التفريغ الخ] لم تتقدم له هذه العبارة بنفسها بل تقدم له عند قول الناظم: وإن يفرغ سابق الخ ما يفيدها.

وقوله: [من ثلاثة أوجه الأول الخ] حمل ابن عقيل هو الذي عليه جمهور الشراح كالموضح وهو الأولى لوجوه

وهو موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم. الثاني: أن دع بمعنى اجعل غير معهود في اللغة وإنما يكون بمعنى اترك. الثالث: أن ما قبل إلا في التفريغ قد يكون غير عامل نحو: ما في الدار إلا زيد، وقوله: (وإن تكرر) شرط وفي تكرر ضمير يعود على إلا، و (لا)عاطفة على معطوف مقدر تقديره لغير التوكيد لا للتوكيد، و (التأثير) مفعول مقدم بدع، و (مع)متعلق بدع وكذلك في (واحد)و (ما) موصولة واقعة على المستثنيات، و (استثنى) صلتها بإلا متعلق باستثنى، والضمير المسكن في استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول، و (مغني)اسم (ليس) و (عن نصب)متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره: وليس في ذلك أو ليس مغن عن نصب سواه موجود، أو يحتمل أن يكون اسم ليس مضمراً تقديره ذلك، و (مغني)خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والأول أظهر. ثم إن تكرار إلا لغير التوكيد في غير التفريغ على قسمين: الأول أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه، والآخر أن يكون متأخراً عنه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٢٣ - وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

يعني أن الاستثناء التام إذا كررت فيه إلا لغير توكيد وكان المستثنى مقدماً على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً، القوم ودون ومع وبه متعلقات باحكم، و (نصب)مفعول

منها: أن الناظم صرح في التسهيل بأن المراد بالعامل ما قبل إلا وموافقة كلامه أولى من مخالفته. الثاني: أن الناظم قال: ما بإلا استثنى، فلو كان المراد بالعامل إلا لقال مما به بالضمير، والعدول إلى الظاهر عجز لا ينبغي نسبته للناظم مع أنه يمكنه أن يقول: في واحد مما به تستثنى. بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب، بل هو أشد ملاءمة للخطاب قبله وبعده. والوجوه الثلاثة التي جعل كدي بها ما للمرادي أصوب كلها مجاب عنها، أما الأول فلا حاجة إليه لأن كون المستثنى منصوباً بإلا مأخوذ من غير موضع من هذا الباب كما مر فلا تنافي، وأما الثاني فإن دع يصح تفسيره باترك ويصبح حمله على ما للمرادي وابن عقيل بأن يكون على معناه ما للأول اطرحه ولا تتركه يؤثر، وعلى ما للثاني يكون معناه اتركه على حاله وابقه مؤثراً، فالخلاف لفظي في الحمل لا غير، فلا يعترض بحمل على حمل، ولا يعترض بقول ابن غازي لعل نسخة ابن عقيل ضع بالضاد بهذا قرر العراقي هذا في المحل وهو حسن، وأما الثالث فيجاب عنه بما مر قريباً عن الدماميني بأن العامل هو الابتداء.

(ودون تفريغ مع التقدم)، قول كدي: [نصب حميع المستثنيات] الأولى أن يقول: وجب نصب جميع المستثنيات كما يقتضيه النظم، وعلى الوجوب أنه لو رفع جميعها لكان من باب تعدد الفاعل، ولو رفع واحد ونصب ما عداه وجعل المستثنى منه هو القوم في مثاله بدلاً على حد: ما لي إلا أخوك ناصر، وكان الواحد المرفوع غير موال للقوم المذكور آخر ألزم أمران: الأول الفصل بين التابع وهو القوم في مثالنا، والمتبوع وهو الأول أو الثاني في مثاله بالثالث: الأمر الثاني: هذه اللغة إنما وردت فيما مر دون ما هنا، فيلزم عليه استعمال اللغة الضعيفة في غير ما وردت فيه، وإن كان المرفوع موالياً للقوم مثلاً لزم الأمر الثاني فقط.

وقوله: [نحو ما قام الخ]خص ذلك بغير الموجب مع أن الحكم في الموجب وجوب النصب أيضاً نحو: قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً القوم لدخول الموجب في قوله: ما استثنت إلا الخ، وقال بعض: إنه غير سديد لأن ذلك في

بفعل محذوف يفسره (احكم) وفي قوله: (والتزم) زيادة فائدة وهي أن قوله: (احكم به) قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لأن الحكم بالشيء يكون واجباً وقد يكون جائزاً، وقوله (والتزم) نص في الوجوب. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٣٢٤ _ وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

يعني أن المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه ينصب جميعها إلا واحداً منها فإنه يحكم له بحكم ما لم تتكرر فيه إلا فينصب وجوباً إذا كان الاستثناء موجباً نحو: قام القوم إلا زيد إلا عمراً، ويترجح اتباعه على نصبه إن كان منفياً، وفهم من قوله: (وجيء بواحد منها) أن الواحد الذي يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث فتقول: ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً، وما قام أحد إلا زيد إلا عمرو إلا خالداً، وما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا خالد، إلا أن الأولى أن يكون ذلك الواحد هو الأول. ثم مثل بقوله:

٣٢٥ _ كَلَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي ... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

يجوز في هذا المثال رفع الأول بدلاً من الواو في (يفوا) ونصب علي وهو الأجود ويجوز نصب (امرؤ) ورفع (علي) ثم نبه على أن ما زاد على المستثنى الأول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الأول، فإن كان مخرجاً كان ما زاد عليه كذلك، وإن كان مدخلاً كان ما زاد عليه كذلك، وبيان ذلك أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً، فهي كلها مخرجة من القوم، وإن قلت: ما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً فهي كلها

الذي لم تكرر فيه إلا وهنا في المكرر. وقوله: [وقد يحمل على الجواز] فيه نظر لأن الأصل في الأمر الوجوب ولا يخرج عنه إلا لقرينة ولا قرينة هنا، فالأولى أن التزم مقدم من تأخير ونصب مفعول به خلاف ما للمكودي، والتقدير: التزم نصب الجميع وإن طلب منك حكم فاحكم به.

(وانصب لتأخير وجيء بواحد منها) إنما تظهر فائدة قوله: وجيء بواحد في غير الموجب، إذ مع الموجب يجب نصب جميع المستثنيات. (لا يقال) هذا تكرار مع قوله: ما استثنت إلا مع تمام ينتصب. (لأنا نقول): ذلك في الذي لم تكرر فيه إلا وما هنا فيما فيه تكرارها.

(كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي) اعترض الشاطبي هذا المثال بأنه ليس من هذا القسم بل هو من قسم المفرغ، فيكون امرؤ فاعلاً ابن غازي وهذا وهم لأن يفوا مسند إلى الواو ضمير الجمع، ولذا قال كدي: بدلاً من الواو وهو مضارع من وفى من الوفاء ضد الغدر، وأصل يفوا يفي وأصله الأصيل يوفي فوقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة فحذفت لقول الناظم: فأمرا أو مضارع من كوعد احذف، ثم أسند إلى الواو ضمير جمع المذكر فصار يفيون، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الفاء بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفنا الياء لذلك فصار يفون، فدخل الجازم فحذفت النون فبقي لم يفوا بالواو فهو غير مفرغ قطعاً، ولا يقال فيه مفرغ إلا لو قال لو قال لم يف بكسر الفاء وحذف الواو مسنداً إلى الواحد، ابن هشام في الحواشي اعترض هذا المثال بجواز أن يكون علي بدلاً من امرؤ، وتكون إلا الثانية توكيداً فيكون خروجاً عن الموضوع.

(وحكمها في القصد)، قول كدي: [فهي كلها مخرجة] حمل كدي الحكم في النظم على الإثبات فلذلك

مدخلة، والمراد منها إخراج الأول من المستثنى منه، ثم إخراج الثاني مما بقي بعد إخراج الأول، ثم إخراج الثالث مما بقي بعد إخراج الأول والثاني، و(لتأخير) متعلق بانصب، والظاهر أن اللام بمعنى مع، ومنها في موضع الصفة لواحد، وكما في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفته بعد صفة وما كافة، و(لو) مصدرية وهو على حذف مضاف أي كحال، و(كان) هنا تامة بمعنى وجد، و(دون) في موضع الحال والتقدير: وجيء بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه. ثم أشار إلى القسم الثاني من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال:

٣٢٦ - وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنىً بِإِلاَّ نُسِبَا

يعني أن (غير) يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية نحو: قام القوم غير زيد بوجوب النصب لأنك تقول: قام القوم إلا زيداً، وما فيها أحد غير فرس برجحان النصب، وما قام أحد غير زيد برجحان التبعية، وأصل(غير) أن تكون صفة واجبة الإضافة لمخالف موصوفها، وقد تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى إلا كما ذكر في هذا الباب، و(مجروراً) مفعول باستثن، و(بغير) متعلق باستثن، و(معرباً) حال من غير، و(بما) متعلق

جعل ما بعد إلا تارة داخلاً وتارة خارجاً، والحق أن المراد بالحكم النسبة إثباتاً أو نفياً. فما بعد إلا لا يكون حينئذ إلا مخرجاً، فإن كان من الإثبات فهو منفي، وإن كان من المنفي فهو مثبت، ولولا قوله بعد: فهي كلها مدخلة لحملنا الإدخال في كلامه على المفرع نحو: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً.

وقوله: [والمراد إخراج الخ] هذا الحكم متعين في كل ما لا يمكن فيه استثناء كل واحد مما قبله يليه كمثالي كدي، وإن كان يمكن فقيل: الجميع مستثنى من الأول كالذي قبله، وقيل: كل واحد مستثنى مما قبله يليه وهو الحق، وبذكر حكاية أبي يوسف مع الكسائي المشتملة على المثال يتبين ذلك، فقد ورد أن أبا يوسف دخل على الخليفة وعنده الكسائي فقال للكسائي لو تفقهت لكان أحسن لك، فقال: يا أبا يوسف ما تقول في رجل قال لفلان علي مائة درهم إلا عشرة إلا درهماً كم تثبت عليه من الإقرار؟ قال: تسعة وثمانين لأن الجميع مستثنى من أصل العدد، قال له: أخطأت، قال: ولم؟ قال: لأن الله تعالى قال في كتابه: ﴿إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته﴾ أخبرني يا أبا يوسف هل المرأة مستثناة من الآل أو من القوم؟ فقال: من الآل، فقال: كم ثبت عليه من الإقرار؟ قال: صدقت ثبت عليه من الإقرار أحد وتسعون.

(واستثن مجروراً)، قول كدي: [بما يستحقه الاسم الخ] تبع عبارة الناظم المقتضية أن جهة النصب متحدة، فكما أن الاسم الواقع بعد إلا ينصب على الاستثناء كذلك غير هنا تنصب على الاستثناء، وهذا مذهب الجمهور، وقيل: إنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء، وعليه حمل المرادي النظم وأول عبارته، وقيل: إن نصبها على التشبيه بظرف المكان. وقوله: [وأصل غير الخ] لأنها بمعنى مغاير الذي هو اسم فاعل، والأولى أن يقدم هذا الكلام في أول التقرير. وقوله: [لمخالف موصوفها الخ] المخالفة إما في الذات نحو: مررت برجل غير زيد، وإما في الصفة نحو: دخلت بوجه غير الذي خرجت به.

وقوله: [وتستعمل بمعنى إلا الخ] إن قيل: القياس حينئذ بناؤها لأنها تضمنت معنى الحرف. (فالجواب): أن

بمعرباً، و(ما) موصولة وصلتها نسب و(المستثنى) متعلق بنسب، و(بإلا) متعلق بمستثنى. ثم قال:

٣٢٧ ـ وَلِسِوىً سُوىً سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

ذكر أن في (سوى) ثلاث لغات: القصر مع كسر السين وضمها، والمد مع فتح السين وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير، إلا أنه يقدر في المقصورة الإعراب، وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مخالفة سيبويه والخليل فيها فإنها عندهما ظرف غير متصرف، ولا تخرج من الظرفية إلا في الشعر، قال سيبويه رحمه الله في باب ما يحتمل في الشعر: وجعلوا ما لا يجيء في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول مرار بن مسلمة العجلي.

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقال الأعشى: وما قصدت من أهلها لسوائنا. واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد هي

التضمين هنا عارض سيما وقد انضم إليه لزوم الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، وإنما أعربت غير بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا، لأن الأحرف لا يمكن فيها الإعراب فجعل فيما بعدها وغير اسم يقبل الإعراب فجعل عليه.

(ولسوى سوى سواء)، قول كدي: [ذكر أن في سوى الخ] الأولى أن يبين كلام المصنف ثم بعد ذلك يذكر اللغات، ونسب ذلك للمصنف إشارة إلى أنه لم يستوفها، وزاد الفارسي لغة رابعة وهي سواء كوعاء. وقوله: [فإنها عندهما ظرف] أي ظرف مكان، وقال الرضي إنها في الأصل صفة للمكان ثم استعمل موضع مكان ثم موضع بدل، فإذا قلت: قام القوم سوى زيد فمعناه بدل زيد. وقوله: [بمنزلة غيره من الأسماء] أي الظروف المتصرفة.

وقوله: [ولا ينطق الفحشاء الخ] البيت من الطويل، والفحشاء: الفاحشة من كل سوء جاوز حده منصوب على إسقاط الخافض أي بالفحشاء، ومن موصولة فاعل ينطق وجملة كان صلتها والعائد الضمير في كان، ومنا يتعلق بمحذوف حال من من أو بدل من ضمير منهم ويصير التقدير: ولا ينطق بالفحشاء من كان منهم أي معهم حال كونه منا أو من غيرنا، وقيل: من في منا بمعنى اللام أي لأجلنا أو لأجل غيرنا، ويحتمل أن تكون بمعنى في متعلق بجلسوا أي إذا جلسوا فينا أو في غيرنا، والشاهد في من سوائنا حيث خرج على الظرفية ضرورة عند سيبويه.

وقوله: [وقال الأعشى وما الخ] صدره: تجانب عن أهل اليمامة ناقتي. وهو من الطويل، وتجانب: فعل مضارع وأصله تتجانب ثم حذفت إحدى التاءين، وناقتي: فاعل، وما: نافية وفاعل قصدت ضمير الناقة، ومن أهلها ولسوائنا متعلق به، والمعنى: أن ناقتي تتجانب عن كل أحد ولا تقصد من أهلها وموضعها إلا لنا لا لغيرنا.

وقوله: [واستشهد بشواهد] نظماً ونثراً، أما الواردة في النظم فلا يحسن الرد بها لأن سيبويه أيضاً صرح بأنها تتصرف في النظم، وأما التي هي في النثر فيحسن الرد بها، فمما رد به عليه قوله عليه السلام: «دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم» (ولا يقال) ان هذا الحديث ونحوه لا يحسن الرد به لأنها خرجت من الظرفية إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن. (لأنا نقول): هي عند سيبويه لا تخرج عن النصب على الظرفية في النثر ولو إلى حالة تشبهها، وكونه مروياً بالمعنى لا يقوله عاقل فضلاً عن فاضل، ومما رد به عليه ما حكاه الفراء من قولهم: أتاني سواك.

مذكورة في كتبه فلا نطيل بها، وفهم من قوله: (على الأصح) أن مذهب سيبويه صحيح إلا أن مذهبه أصح منه، ووقف على (واجعلا) بالألف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة. ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال:

٣٢٨ ـ . . . . وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة: منها ما لا يستعمل إلا فعلاً وهو(ليس ولا يكون) والمستثنى بهما واجب النصب نحو: قام القوم ليس زيداً ولا يكون عمر، وما قام أحد ليس زيداً ولا يكون عمراً وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير: ليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم عمراً. ومنها ما يستعمل فعلاً فينصب ما بعده، وحرف جر فيجر ما بعده وهو(خلا وعدا) ولهما حالتان: الأولى: تجردهما من ما، والثانية اقترانهما بها، فإذا كانا مجردين من ما جاز فيهما وجهان: النصب والجر والأرجح النصب، وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون وإلى ذلك أشار بقوله:

وقوله: [إن مذهب سيبويه صحيح الخ] أورد عليه أن المذهبين متنافيان فكيف يكون مذهب سيبويه صحيحاً؟ فإذا كان أحدهما صحيحاً كان مقابله باطلاً. وأجيب: بأن المسألة ظنية لأن سيبويه استدل بأدلة صحيحة، والناظم استند بأدلة أصح منها، وهذا الجواب مما لا معنى له، لأن سيبويه نفى تصرفها في النثر فيقتضي عدم وجوده في كلامهم، والناظم وجد له شواهد في كلامهم، فلا يكون مذهب سيبويه إلا باطلاً، والحق في الجواب أن الناظم عبر بالأصح تأدباً مع الإمام وإن كان مذهب الإمام باطلاً.

(واستثن ناصباً) ظاهره أنه عام في المتصل والمنقطع، والصواب خصوصه بالمتصل لأن المنقطع لا تدخل عليه هذه الأفعال. قول كدي: [ضمير مستتر] أي وجوباً لأنه لو ظهر لكان فاصلاً لهما عن منصوبهما فتفوت الدلالة على قصد الاستثناء.

(فرع): ليس هذه سبب قراءة سيبويه النحو، وذلك أنه كان يقرأ على حماد بن سلمة الحديث فأملى عليه قوله ﷺ: «ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت أخذت عليه ليس أبا الدرداء» فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد لحنت يا سيبويه، فقال: والله لأطلبن علماً لا يلحنني معه أحد فلزم الخليل، وقيل سبب قراءته أنه قال لحماد: ما تقول في رجل رعف بضم العين في الصلاة، قال: لحنت قل: رعف بالفتح وهي الفصحى، وقرأ الكسائي النحو على كبر سنه وسببه أنه مشى يوماً في الطريق فحصل له التعب فجلس لقوم فقال: عييت بكسر الياء مشددة، فقالوا له: لا تجالسنا لأنك لحنت، فقال: وما ذاك؟ فقالوا له: قل إذا حصل لك التعب أعييت بالهمز، ومن الحيلة عييت بالتخفيف، فخرج ولزم معاذاً حتى عرف ما عنده، ولحق بالخليل فقال: من أين أخذت علمك؟ قال: من العرب، فخرج وجعل يطوف على العرب حتى عرف جميع اللغات ولم يكن همه إلا الخليل، فلما رجع وجده مات وتصدى يونس موضعه فوقع بينهما مجالس أقر له يونس فيها بالفضل.

وقوله: [جاز فيهما وجهان] إن قلت الوجهان فيما بعدهما لا فيهما. (قلت): فيهما على حذف مضاف أي فيما بعدهما أو في للسببية أي جاز بسببها وجهان. وقوله: [وإلى ذلك الخ] هذا كلام غير حسن والأولى أن يقول: وفهم ذلك من أمرين ذكره لهما مع ليس، ومن مفهوم قوله: واجرر بسابقي يكون إن ترد، وقد يجاب عن كدي بأن الإشارة من قوله: وإلى ذلك إلى ما فهم سابقاً فيؤخذ منه أنه أخذ ذلك من شيئين.

٣٢٩ ـ .... وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ

يعني أن (سابقي) يكون في البيت الذي قبل هذا وهما (خلا وعدا) يجوز جر المستثنى بهما، وفهم منه شرط التجرد فإنه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما، وفهم قوله: (إن ترد) أن الجر بهما مرجوح. ثم أشار إلى الحالة الثانية وهي اقترانهما بما بقوله: (وبعدما انصب) أي إذا اقترن خلا وعدا بما، فالوجه نصب المستثنى بهما، وإنما انتصب لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور، وحكى بعضهم الجر بهما مقرونين بما، وإلى ذلك أشار بقوله: (وانجرار قد يرد) وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ما قليل، و(ناصباً) حال من فاعل استثن، و(بليس) متعلق باستثن، ومفعول ناصباً محذوف أي ناصباً المستثنى، و(بعد لا) في موضع الحال من يكون، و(إن ترد) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(انجرار) مبتدأ وخبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم. ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال:

٣٣٠ ـ .... وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ

يعني أن (خلا وعدا) إذا جرا ما بعدهما كانا حرفي جر، وإذا نصباه كانا فعلين، والمستثنى حينئذ مفعول بهما، وفهم منه أنهما إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها، وكذلك إن نصبا كانا فعلين مطلقاً، وفهم منه أن ما قبلهما إذا جر زائدة لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر، و(حيث) متعلق بقوله: (حرفان) لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما، و(كما) متعلق بفعلان لأنه أيضاً في معنى محكوم بفعليتهما، ويجوز أن يكون حيث شرطاً والفاء جوابه على مذهب الفراء لأنه يجيز أن يجزم بحيث دون ما، والعامل فيها حينئذ الفعل الذي بعدها. ثم قال:

٣٣١ ـ وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

يعني أن (حاشا) مثل خلا في انها يستثنى بها، ويجوز في المستثنى بها الجر والنصب على الوجه الذي جاز في خلا وقد تقدم، ولما كان حاشا مخالفة خلا في أنه لا يجوز اقترانها بما نبه على ذلك بقوله: (ولا تصحب ما) يعني أن حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا، ولما كان في حاشا ثلاث لغات نبه على ذلك بقوله:

(واجرر بسابقي يكون إن ترد)، قول كدي: [وفهم منه شرط التجرد الخ] بل هو مأخوذ من مفهوم قوله: إن ترد الخ، وهذا المفهوم إنما هو باعتبار ما هو موجود خارجاً، وإلا فإن في نفسها لا تدل على قلة ولا عدمها. وقوله: [وحكى بعضهم الخ] فتكون حينئذ ما زائدة، والحاصل أنها إن كانت مصدرية تعين النصب لأن ما المصدرية تدخل على الأفعال بقياس، وإن كانت زائدة جاز وجهان: الجر والنصب لأن وجودها حينئذ وعدمها على حد سواء.

(وحيث جرا)، قول كدي: [وكما متعلق بفعلان] فتكون ما حينئذ موصولاً حرفياً، والجملة بعدها صلتها، والمصدر المدلول عليه بحرف السبك يتصيد من الكون، والجار والمجرور صفة لمحذوف والتقدير: فهما محكوم بحرفيتهما حكماً كالحكم بكونهما فعلين إن نصبا ما بعدهما.

(ولا تصحب ما) أطلق فظاهره أنها لا تصحبها مصدرية أو زائدة أو نافية وهو كذلك، وأما قوله عليه السلام: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة» فإن قوله: ما حاشا فاطمة من كلام الراوي بدليل ما في معجم الطبراني ما

(وقيل حاش وحشا فاحفظهما) ونوزع في ذلك.

الحال

يجوز في الحال التذكير والتأنيث، وقد استعمل الناظم في هذا الباب اللغتين قوله:

٣٣٢ ـ اَلْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ

المراد بالوصوف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، وخرج بقوله: فضلة العمدة كالخبر نحو: زيد فاضل، والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه، وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه آساداً مسد الخبر نحو: ضربي زيداً قائماً، أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

حاشا فاطمة ولا غيرها، فتكون حاشا في الحديث فعلاً تاماً متصرفاً نصب مفعوله بمعنى استثنى فليست حينئذ استثنائية. (فإن قلت): ما الفرق بين حاشا وخلا وعدا حتى كانت ما تقترن بالأخيرين دون الأول؟ (قلت): دخلت على خلا وعدا نظراً لأصلهما لأنهما متصرفان في الأصل بخلاف حاشا هنا فهي جامدة حتى قال سيبويه: إنها حرف. قول كدي: [ونوزع في ذلك] أي في كون اللغتين الأخيرتين فيهما الاستثناء، أما لغة حشا بحذف الألف الأولى فنازع فيها الصفار وقال: إنها ليست للاستثناء وهو مردود بقوله:

حشا رهط النبي فإن فيهم بحوراً لا تكدرها الدلاء

فالنزاع فيها مردود، نعم النزاع مع الناظم صحيح في حاش التي يحذف الألف الثانية، وإنما هي بمعنى التنزيه نحو: حاش الله.

(خاتمة) حتم الله لنا بالحسن، جرت عادتهم أن يذكروا لا سيما هنا مع أنها ليست للاستثناء بل للتنبيه، على أن ما بعدها أولى بذلك الحكم مما قبلها، ويجوز فيما بعدها الجر والرفع مطلقاً والنصب إذا كان نكرة، فالجر على الإضافة وهو أرجحها، وما زائدة مثلها في قوله تعالى: ﴿أيما الأجلين﴾ والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وما موصولة والنصب على التمييز على حد نصب مدداً في قوله تعالى: ﴿ولو جئنا بمثله مدداً﴾ والله سبحانه وتعالى أعلم.

الحال

قدمها على التمييز وإن كان التمييز مبيناً للذات والحال للهيئة، والمبين للذات متقدم على المبين للهيئة، لأن الحال أقرب للعمدة لأنه لا يكون إلا منصوباً، والتمييز يكون منصوباً ومجروراً، والحال مشتقة من التحول أي التنقل، وألفها منقلبة من واو لقولهم في جمعها أحوال وفي تصغيرها حويل. قول كدي: [يجوز في الحال الخ] يحتمل في لفظ الحال أو في صفتها والكل صحيح لأنه يقال: حال وحالة وحال حسن وحال حسنة، والناظم تارة ذكرها وتارة أعاد الضمير عليها مؤنثاً كما في قوله: وعامل الحال بها.

(والحال وصف)، قول كدي: [المراد بالوصف اسم الفاعل الخ] أي ولو باعتبار التأويل لتدخل الجملة والظرف والجامد المؤول بالمشتق. وقوله: [والمراد بالفضلة الخ] الأولى أن المراد بالفضلة ما يأتي بعد تمام الكلام

إنمـا الميت من يعيش كئيبـاً ... كـاسفـاً بـالـه قليـل الـرجـاء

وحمل الشارح قوله: (منتصب) على جائز النصب، واعترضه بوصف المنصوب، وحمله المرادي على واجب النصب فيخرج النعت لأنه غير لازم النصب وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة، وخرج بقوله: (مفهم) في حال التمييز نحو: لله دره فارساً، لأنه لا يفهم في حال لكونه على تقدير من، وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته، ثم أتى بمثال بعد استيفاء التعريف فقال: (كفرداً أذهب) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي، وقوله (الحال) مبتدأ،

أي بعد أخذ الفاعل فاعله والمبتدأ خبره أعم من أن يكون الكلام يتوقف عليها أولاً، ولا يحتاج لقوله وقد يعرض له.
وقوله: [كقوله إنما الميت الخ] البيت من الخفيف، وقائله عدي الغساني وقبله:

لـيس من مـات فـاسـتـراح بميت ... إنـمـا الـمـيت مـيت الأحـيـاء

والميت: بسكون الياء مبتدأ، ومن: موصولة خبر وجملة يعيش صلتها والعائد ضمير يعيش، وكئيباً: على وزن فعيل حال من ضمير يعيش والكئيب السيء الحال المنكسر من الخوف، وكاسفاً على وزن فاعل حال أيضاً، وباله فاعل والبال الحال، وقليل الرجاء بالنصب حال لأن أضافة فعيل لا تفيد تعريفاً وبالرفع خبر لمحذوف والشاهد في كئيباً حيث كان المعنى متوقفاً عليه.

وقوله: [واعترضه بوصف المنصوب] نحو: رأيت رجلاً راكباً فيقتضي كلام الناظم على هذا أن راكباً حال إذ هو مفهم في حال كذا مع أنه نعت فيكون الحد غير مانع، وولد الناظم اعترض بالنعت مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، لكن إنما يظهر الاعتراض في المنصوب ولذا خصصه المكودي به فلا وجه لاعتراض غ على كدي، وأجيب بأن نعت المنصوب الذي اعترض به خارج بقوله: مفهم في حال لأن النعت وإن كان يفهم في حال لكن التزاماً لأنه يؤتى به لتقييد المنعوت أو تخصيصه كما هنا، فيكون مآل تقرير ولد الناظم والمرادي واحداً، لكن ما قاله المرادي أظهر كما قال المكودي.

وقوله: [وخرج بقوله مفهم الخ]. (لا يقال) : القياس في الحال البناء لأنه مضمن معنى في. (لأنا نقول) : ليس هو مضمنا معنى في فقط حتى يبنى، بل هو مضمن معنى الحرف والاسم وهو في حال.

وقوله: [وتسامح الناظم الخ] أي حيث جعل النصب الذي هو حكم جزءاً من الماهية، والحكم متوقف على التصور، والتصور لا يمكن إلا بذكر جميع أجزاء المحدود التي من جملتها النصب فيأتي الدور، وقد تقدم أن أخذ الحكم في التعريف إنما يؤدي إلى الدور إذا أخذ من حيث أنه حكم، وأما إذا أخذ من حيث أنه خاصة من خواصه هنا فلا دور، فلله در العلامة أبي حفص الفاسي، وأجيب أيضاً بأن محل الدور إذا جعل منتصب جزءاً من التعريف بأن يكون من نعوت وصف، أما إن جعل خبراً لمبتدأ محذوف أي وهو منتصب والجملة اعتراضية بين صفتي وصف فلا دور غايته أنه من تقديم الحكم على تمام التصور ولا محذور، لأن بعض التصور قد حصل بقوله: وصف فضلة.

وقوله: [ثم أتى بمثال بعد الخ] صحيح قول الأشموني المثال تتميم للتعريف لأن فيه خللين تعريف الشيء بحكمه، والثاني عدم تقييد النصب باللزوم ليخرج نعت النكرة المنصوب، تقدم جوابهما. وقوله: [وسيأتي] أي في

(وصف) خبره، (وفصله منتصب ومفهم) نعوت لوصف، وليست من باب تعدد الخبر لأنها فصول فهي نعوت لوصف. ثم قال:

٣٣٣ ـ وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقَّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقَّا

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والألوان، والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها لأن هذه كلها مشتقة من المصادر، فالغالب في الحال أن يكون منتقلاً مشتقاً نحو: جاء زيد راكباً، فراكباً منتقل لأنه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب، وفهم من قوله: (يغلب) أنه قد يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق، فمثال غير المنتقل قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، فالزرافة مفعول بخلق، ويديها بدل بعض من كل، وأطول حال من يديها وهي لازمة لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله تعالى: ﴿وتنحتون الجبال بيوتاً﴾ فبيوتاً غير مشتق، وقوله: (لكن ليس مستحقا) تتميم للبيت لجواز الاستغناء عنه بيغلب، و(كونه) مبتدأ، و(منتقلاً ومشتقاً) خبران لكون، و(يغلب) خبر المبتدأ، ويجوز في مستحقاً فتح الحاء على أنه اسم مفعول، ويكون الضمير فيه عائداً على الفاعل بيغلب أي ليس كونه منتقلاً مشتقاً مستحقاً، ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائداً على الحال، ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور، ويكون معمولاً لمستحق والتقدير: ليس الحال مستحقاً لكونه منتقلاً مشتقاً. ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير مشتقة نبه على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال فقال:

٣٣٤ ـ وَيَكْثُرُ ٱلْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

يعني أن جمود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك: بعت البر مداً بدرهم، فمداً: منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشتق لأنه في معنى مسعراً، ويجوز أن يقدر مسعراً اسم فاعل فيكون حالاً من التاء في بعت، وأن يكون مسعراً بفتح العين اسم مفعول فيكون حالاً من البر، ويكثر إذا ظهر مؤولاً بالمشتق غير متكلف، وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داخلاً في المبدي التأول وليس كذلك بل هو منه، والعذر له أن هذا من باب

قوله: والحال إن ينصب بفعل صرفا.

(وكونه منتقلاً مشتقاً)، قول كدي: [كالخلق والألوان] مثال للازم فالخلق: كالطول والقصر، والألوان: كالبياض والسواد. وقوله: [فالغالب في الحال الخ] إنما كان الغالب في الحال الانتقال لأن المراد من الحال التقييد، وإنما يحتاج للقيد ما يفقد تارة ويوجد أخرى، هذا هو الصواب في التعليق خلاف ما في هرى وكان الغالب فيها الاشتقاق لأنها يقصد بها الدلالة على الحدث وصاحبه وهذه الدلالة إنما هي للمشتقات. وقوله: [تتميم للبيت] قال الشهاب: بل ليس تتميماً لأن الغالب قد يطلق على الواجب في الفصيح فرفع ذلك الإيهام، وقوله: [ويكون الضمير] مراده بالضمير الضمير المستتر في ليس وفاعل يغلب الضمير العائد على كونه.

(ويكثر الجمود)، قول كدي: [ليس داخلاً في المبدي التأول] أي بلا تكلف عملاً بما يقتضيه عطف، وفي مبدي تأول بلا تكلف على مسألة السعر والعطف يقتضي المغايرة، وأصل هذا للشارح والمرادي، وجعل الموضح مسألة السعر مما لا يبدي التأول أصلاً، والحاصل أن المصنف يقتضي أن مسألة السعر مما يبدي التأويل بتكلف،

عطف العام على الخاص. ثم ذكر مثالاً من المبدي التأول دون تكلف فقال:

٣٣٥ ـ كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَداً بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَيْ كَأَسَدْ

فذكر ثلاثة أنواع: الأول: أن يدل على السعر وهو قوله: (كبعه مداً بكذا)وكأن هذا مثال لقوله: (ويكثر الجمود في سعر)الثاني: أن يدل على مفاعلة وهو قوله: (يداً بيد)أي مناجزة. الثالث: أن يدل على التشبيه وهو قوله: (وكر زيد أسداً)وفسر ذلك بقوله: (أي كأسد)وفهم من قوله: (كبعه)أن هذه المثل ليس مجيء الحال جامداً محصوراً فيها، وينبغي أن تجعل الكاف في قوله: (أي كأسد)اسماً بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفاً، ويجوز أن تكون حرفاً، ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها هي الحال بنفسها. ثم قال:

٣٣٦ ـ وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض، وقد يجيء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو: ادخلوا الأول فالأول، وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله نحو: اجتهد وحدك أي منفرداً، و (الحال)مبتدأ، و (إن عرف)شرط، و (فاعتقد)جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظاً على إسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى. ثم قال:

والشارح والمرادي وتبعهما المكودي جعلوها مما يبدي التأويل بلا تكلف، والموضح جعلها مما لا يبدي التأويل أصلاً، قالوا: والصواب ما اقتضاه الناظم، وأن المغايرة بين المعطوفين في النظم بالنسبة لقوله: بلا تكلف.

(كبعه مداً)الضمير المنصوب عائد على المبيع من قمح أو غيره، ولا يجوز عوده على المشتري بأن تقول: بعت له مداً بدرهم لأنه على الأول يفيد السعر وهو المقصود وعلى الثاني لا يفيده فيكون خارجاً عن الموضوع. قول كدي: [وكأن هذا الخ]الصواب أن هذا مثال له حقيقة. وقوله: [وينبغي أن تجعل الكاف الخ]هذا هو الذي يظهر من جهة النظر، وما في حاشية سيدي علي قصارة من أن الكاف في كأسد تفسير للمعنى فقط لا تقدير إعراب لا يعول عليه.

(والحال إن عرف) قول كدي: [والخروج عن الأصل الخ]هو النكرة وقد تقدم في النكرة والمعرفة أن النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عنها، فإن أمكن الأصل فلا يعدل عنه إلى غيره لبقاء التعريف ضائعاً، وأيضاً لو عرف لتوهم أنه صفة إذا كان منصوباً كرأيت زيداً العاقل، ومقطوعاً عن التبعة إن كان مجروراً أو مرفوعاً كمررت بزيد الراكب، وجاء زيد الراكب بالنصب فيهما. وقوله: [فيحكم بزيادتها]هو الذي في شرح الشذور والمغني وحينئذ فلا يحتاج لتأويل، وقيل: يؤولان بنكرة أي مرتبين وهو الذي في الموضح، وظاهر تعريفهما أنه موقوف على السماع، ومثال الناظم ليس من عند نفسه وإنما هو إشارة لما سمع من قولهم: جاء وحده، وفيه شذوذ آخر من جهة أنه مصدر. وقوله: [أو على التمييز]الأولى أن يقتصر على هذا لأن النصب على إسقاط الخافض موقوف على السماع.

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

حق الحال أن يكون وصفاً كما تقدم لأنه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضاً، وقد يقع المصدر موقع الحال كما يقع صفة وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل، ولا خلاف في ورود المصدر حالاً كقوله عز وجل: ﴿وادعوه خوفاً وطمعاً﴾ وهو كثير، ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور، وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الناظم بكثرة إشعار بالقياس، وفهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر، و(مصدر) مبتدأ، و(منكر) صفته، و(يقع) خبره، و(حالاً) حال من فاعل يقع المستتر، و(بكثرة) متعلق بيقع، و(بغتة) فعلة من البغت: والبغت أن يفجأك الشيء، قال الشاعر:

ولكنهم بانوا ولم أدر بغتة ... وأعظم شيء حين يفجأك البغت

تقول بغته أي فاجأه، وبغته بغتة أي فجأة. ثم قال:

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو ٱلْحَالِ إنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلَا

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات، كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدأ، فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال

(ومصدر منكر)، قول كدي: [كما تقدم] في قوله: الحال وصف. وقوله: [في المعنى] أشار بهذا إلى قول من قال: إن المقصود بالوصف التخصيص، والمقصود بالحال بيان الهيئة، فأجاب بأنه وإن كان المقصود به بيان الهيئة لكن يلزم منها ما يلزم من نعت النكرة وهو التخصيص ضمناً، وقوله: [وقد يقع المصدر موقع الخ] فيه إخراج لعبارة الناظم عن ظاهرها المقتضية أن المصدر لا يؤول وليس كذلك.

وقوله: [كما يقع صفة] سيقول الناظم: ونعتوا بمصدر كثيراً الخ. وقوله: [كقوله عز وجل]: [﴿وادعوه﴾ الخ] تبع في هذا التمثيل بالآية المرادي والصواب أن المصدر هنا مفعول لأجله لتوفر شروط جواز النصب فيه، وحيث أمكن المقيس فلا يعدل عنه إلى غير المقيس. وقوله: [وأجاز المبرد الخ] ظاهره أن المبرد أجاز القياس مطلقاً وليس كذلك بل الحق كما في التوضيح وهو الذي عند غير واحد أنه قاسه فيما إذا كان نوعياً من العامل كجاء زيد سرعة، وإلا فلا كجاء زيد ضحكاً.

وقوله: [وبغتة فعلة الخ] وهو حال من فاعل طلع وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وقد تقدم الكلام عليه. وقوله: [قال الشاعر الخ] البيت من الطويل، ومعنى بانوا ارتحلوا وانفصلوا وفارقوني، والواو في ولم واو الحال، وبغتة: منصوب على الحال من الواو في بانوا، وأعظم: مبتدأ، والبغت أي الفج: خبر، ثم إن المكودي أتى به شاهداً لكون معنى البغتة الفجأة، وعليه يكون مثال الناظم من عند نفسه فيقتضي أنه ذهب على ما للمبرد، والحق أن الناظم مشى على ما للجمهور ويكون أشار بهذا المثال لهذا البيت، فليس المثال من كلام الناظم.

(ولم ينكر غالباً)، قول كدي: [لأنه مخبر عنه بالحال الخ] أي محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن

وهو المنبه عليه بقوله: (إن لم يتأخر) ومثاله: في الدار قائماً رجل، ومنه قول الشاعر:

وبالجسم مني بيناً لو علمته ... شحوب وإن تستشهدي العين تشهد

فصاحب الحال شحوب، وبيناً منصوباً على الحال وأصله شحوب بين، ومنها أن يكون مخصصاً وهو المنبه عليه بقوله: (أو يخصص) وشمل صورتين الأولى: أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا﴾ والثانية: أن يخصص بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى: ﴿في أربعة أيام سواء للسائلين﴾ ومنها: أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله: (أو يبن من بعد نفي) أي يظهر بعد نفي ومثاله: ما جاء رجل ضاحكاً. ومنه قوله عز وجل: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ ومنها: أن يكون بعد مشابه النفي وهو المنبه عليه بقوله: (أو مضاهيه) أي مشابهه وشمل صورتين الأولى: الاستفهام ومثاله: هل جاء أحد ضاحكاً. ومنه قوله:

يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً. وقوله: [وهو المنبة عليه بقوله الخ] أي بفهموم قوله الخ. وقوله: [ومثاله في الدار قائماً رجل] هذا مبني على مذهب سيبويه الذي أجاز الحال من المبتدأ ومذهب الجمهور المنع وأولوا ما احتمل ذلك بأن قالوا في قائماً في مثاله أنه حال من ضمير الاستقرار الذي انتقل للجار والمجرور، ورجح ما لسيبويه بأنه إذا اجتمع اسمان أحدهما ظاهر والآخر خفي فمراعاة الظاهر أولى، ورجح ما للجمهور بأن إتيان الحال من المعرفة الذي هو الضمير أولى من إتيانه من النكرة، وبأن الابتداء عامل ضعيف لا يمكنه أن يعمل في الحال وصاحبها المبتدأ بناء على أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

وقوله: [ومنه قول الشاعر الخ] البيت من الطويل، وبالجسم: خبر مقدم، وشحوب مصدر شحب جسمه شحوباً وشحوبة إذا تغير مبتدأ، ومني: صفة جسم على تقدير زيادة أل وحال على عدم الزيادة، وبيناً: حال من شحوب قدم عليه وفيه الشاهد ولو علمته اعتراضية ويروى لو نظرته، والخطاب للمؤنث، ومعنى وإن تستشهدي العين أي وإن تطلبي من العين الشهادة تشهد لك بإرسال الدموع أو تغييرها كالجسم. وقوله: [وأصله شحوب بين] فلما قدم أعرب على قاعدة نعت النكرة كقوله تعالى: ﴿ولم يكن له كفؤاً أحد﴾.

وقوله: [كقوله عز وجل: ﴿فيها يفرق﴾ الخ] تبع في التمثيل بهذه الآية المرادي وولد الناظم وأصله للناظم في شرح التسهيل، ورده الموضح بأنك إن جعلت أمراً حالاً من أمر وهو مضاف إليه كل فمن شرط صحة إتيان الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف عاملاً في الحال أو جزءاً من المضاف إليه عملاً بقوله: ولا تجز حالاً من المضاف له الخ، وكل ليس شيئاً من ذلك، وذكر الأزهري أن في نصب أمراً خمسة أقوال: أولها: أنه منصوب على الاختصاص، واختار السفاقسي ما للناظم وأجاب بأن المضاف الذي هو كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف إليه فهي كجزء، والأمر الأول واحد الأمور، والأمر الثاني الحال واحد الأوامر ضد النهي أي مأموراً به من عندنا اهـ.

وقوله: [ومنه قوله عز وجل: ﴿وما﴾ الخ] فجملة ولها حال من قرية ولا يصح أن تكون صفة القرية، وإن كان احتياج النكرة إلى الصفة أكثر من الحال لأنه منع من الصفة أمران: الاول واو الحال لانـه لا يفصل بين الصفة

يا صاح هل حم عيش باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا

الثانية: النهي ومثاله: لا يقم أحد ضاحكاً، ومنه قوله:

لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام

فهذه ستة مسوغات، وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله: (لا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا) فمستسهلا حال من امرىء الأول وسوغ ذلك تقدم النهي، وفهم من قوله: (غالباً) أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب، حكى سيبويه من كلام العرب: مررت بماء قعدة رجل وعليه مائة بيضاً. وفي الحديث: «فصلى رسول الله ﷺ قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً» (ذو الحال) مفعول لم يسم فاعله بينكر، و(غالباً) حال منه، و(إن لم يتأخر الخ) شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبن. ثم قال:

والموصوف بأحد ذلك فضلاً عنهما خلافاً للزمخشري. وقوله: [ومنه قوله: يا صاح الخ] البيت من البسيط، وقائله رجل من بني طيء وصاح مرخم صاحبي على غير قياس لانه نكرة، وهل للاستفهام الانكاري، وحم: بضم الحاء مبنياً للمفعول بمعنى قدر، وعيش نائب، وباقياً حال من عيش، فترى: الظاهر أنه منصوب في جواب الاستفهام بأن مقدرة بعد الفاء، والعذر: مفعول ترى، وإبعاد: مصدر أبعد من إضافة المصدر إلى الفاعل وكمل بالمفعول وهو الأمل، والشاهد في باقيا حيث أتى حالاً من عيش وهو نكرة والمسوغ هو تقدم الاستفهام بهل. وقوله: [ومنه قوله: لا يركنن الخ] البيت من الكامل، وقائله قطري بن فجاءة الخارجي، ولا ناهية، ويركنن: مضارع ركن مؤكد بنون التوكيد الخفيفة مبني، وأحد فاعله، والاحجام بحاء فجيم النكوص والتأخير ويروى بتقديم الجيم على الحاء، يوم الوغى: أي يوم الحرب متعلق بيركنن، ومتخوفاً: حال من أحد، والحمام بكسر الحاء الموت، والمعنى: لا يرضى الإنسان بهروب يوم الحرب خوفاً من الموت فإن الاجل لا يزاد فيه ولا ينقص، والشاهد في متخوفاً حيث أتى حالاً من أحد وهو نكرة والمسوغ تقدم النهي بلا.

وقوله: [من غير مسوغ] ليس المراد من غير مسوغ من المسوغات التي ذكرها الناظم حملاً له على ظاهره بل المراد من غير مسوغ من المسوغات التي ذكرها الناظم والتي زادها عليه النحاة بأن فقد الجميع، فهنا يكون غير غالب، والناظم يقتضي أنه مهما فقدت المسوغات التي ذكرها هو إلا ويكون إتيان صاحب الحال نكرة غير غالب وليس كذلك كما علمت.

وقوله: [قعدة رجل] بكسر القاف وفتحها، وفي القاموس: القعدة مقدار ما أخذه القاعد من المكان.

وقوله: [وعليه مائة بيضاً] بصيغة الجمع بكسر الباء جمع أبيض يطلق على الدرهم، والمعنى: عليه دين قدره مائة درهم وبيضاً حال من مائة، ولا يصح أن يكون تمييزاً لان تمييز المائة لا يكون جمعاً، وقد يقال إن المسوغ في هذه الأمثلة موجود، أما الأول وهو قعدة فمن جملة المسوغات أن يكون الوصف بالحال على خلاف الأصل ومنه هذا لأن قعدة اسم مكان، وأما الثاني وهو بيضاً فالمسوغ الأخبار بجار ومجرور مقدم ويأتي فيه ما مر في مثال المكودي بقي الدار قائماً رجل. وأما الثالث وهو قياماً فالمسوغ تقديم حال أخرى وهي قاعداً الذي أتى من المعرفة وهي رسول الله ﷺ

٣٤٠ ـ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

يعني أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو: مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند، قال المصنف: وهذا الذي منعوه لا أمنعه أنا لوروده في كلام العرب، وقد استدل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله:

تسليت طراً عنكم بعد بعدكم بذكراكم حتى كأنكم عندي

فطراً حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن. (فإن قلت): قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور بالحرف أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع إن يسبقه الحال، أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو: جاء ضاحكاً زيد، وضربت منطلقة هنداً، وأما المجرور بالإضافة فقد حكى بالإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه. (قلت): هذا المفهوم معطل وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور، وممن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان، ولا يقتضي قوله: (ولا أمنعه) انفراده بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعاً لغيره، و(سبق) مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(ما) مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال، والضمير في (أبوا) عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازه فوجب إعادته على الأكثرين، والهاء في (أمنعه) عائدة على سبق. ثم قال:

(وسبق حال)، قول كدي: [نحو مررت بهند الخ] لم يمثل بالمذكر نحو: مررت بزيد قائماً لدفع احتمال أن يكون قائماً حالاً من التاء.

وقوله: [فلا يجوز عندهم الخ] عللوا ذلك بأن الأصل في الحال أن يعمل فيها عامل صاحبها، والعامل في الصاحب هنا حرف الجر وهو الباء وهو ضعيف لا يعمل في شيئين، فجبروا ضعفه بأن قالوا له: وإن كنت ضعيفاً فلا تقدم الحال عليك وإن كان العامل الاستقرار.

وقوله: [منها قوله: تسليت الخ] البيت من الطويل، وطراً بمعنى جميعاً حال وطراً وكافة لازمان للنصب على الحال، والتسلي التصبر، وذكرى مصدر ذكر مضاف إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل بذكرى إياكم فحذف المضاف إليه الفاعل وهو الياء فاتصل الضمير والألف الموجود الآن في ذكرى للتأنيث، وحتى: ابتدائية والشاهد في طراً حيث أتى حالاً من المجرور بمن مقدم عليه، قال الموضح: والحق أن البيت ضرورة.

وقوله: [فقد حكي الإجماع على منع الخ] عللوا منع ذلك بأن المضاف والمضاف إليه كالصلة والموصول، فكما لا يجوز تقديم ما تعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يجوز أن يتقدم ما تعلق بالمضاف إليه على المضاف، ومن لزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه أن تأخر الحال عن المضاف وتقدم المضاف إليه. وقوله: [هذا المفهوم معطل الخ] أي غير معتبر، والتعطيل إنما هو بالنسبة لمفهوم بحرف، وأما بالنسبة لجر فمعتبر كما قرر هو وحينئذ فالصواب أن يقول: إن هذا المفهوم فيه تفصيل، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به.

٣٤١ - وَلاَ تُجِـزْ حَـالاً مِنَ ٱلْمُضَـافِ لَـهْ إلاَّ إذَا اقْـتَضَـى ٱلْمُضَـافُ عَـمَـلَهْ
٣٤٢ - أَوْ كَـانَ جُـزْءَ مَـا لَـهُ أُضِـيـفَـا أَوْ مِـثْـلَ جُـزْئِـهِ فَـلاَ تَـحِـيـفَـا

يعني أن صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه إلا في ثلاثة مواضع الأول: أن يقتضي المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جارياً مجرى الفعل في كونه مصدراً، أو اسم فاعل كقوله عز وجل: ﴿إلى الله مرجعكم﴾، جميعاً ومثله قولك: أعجبني ضرب هند قائمة، وأنا ضارب هند قائمة، فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه. الثاني: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه كقوله: عز وجل: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا﴾ فالصدور بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل: ﴿فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفاً﴾ لصحة فاتبعوا إبراهيم، فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إتيان الحال منه نحو: جاء غلام هند قائمة، وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه، وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فإذا كان المضاف مصدراً أو اسم فاعل فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معاً، وإذا كان المضاف بعض ما أضيف إليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه، وصار العامل فيه في التقدير عاملاً في المضاف إليه، فالهاء من صدورهم معمولة للاستقرار، وإبراهيم معمول لاتبعوا، فحالاً مفعولاً بتجز، (من المضاف) متعلق بتجز، واللام في(له) بمعنى إلى فإن المضاف متعد بإلى، (عمله) مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف إليه، فإن المضاف في نحو: غلام زيد اقتضى العمل في المضاف إليه وهو جره، وقوله :(فلا تحيفا) أي فلا تمل فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم اعلم أن العامل في الحال إما فعل أو شبهه أو متضمن معناه دون لفظه، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

(ولا تجز) لما أخذ من كلامه أنه يجوز إتيان الحال من المجرور بالحرف كأنه قيل له: هل يأتي من المضاف إليه أم لا؟ فقال: ولا تجز.

قول كدي :[كقوله عز وجل: ﴿إلى الله مرجعكم﴾ الخ] ظاهره أن مرجع مصدر وليس كذلك بل هو اسم مصدر لرجع لان المبدوء بميم زائدة إن كان للمفاعلة كمقاتلة ومخاصمة فهو مصدر حقيقة، وإن كان لغير المفاعلة كمرجع فهو اسم مصدر.

وقوله :[وأن العامل في الحال هو العامل الخ] هذا مذهب الجمهور، والصحيح عند ابن مالك وصاحب المغني خلافه. وقوله [فهو تتميم للبيت الخ] قد يقال إنه غير تتميم بل للرد على من منع ما عدا المسألة الأولى وقال: لا شاهد في إخواناً في الآية لاحتمال أنه منصوب على المدح، ولا في حنيفاً لاحتمال أن يكون حنيفاً حالاً من ملة لأن المراد بالملة الدين وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال أو مثالين قاله أبو حيان، فيكون الناظم علم أنه لا بد من الرد عليه فقال: فلا تحيفا وأصله فلا تحيفن بنون التوكيد الخفيفة أبدلت في الوقف ألفاً، والحيف: الميل.

٣٤٣ ـ وَٱلْحَـالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُـرِّفَـا أَوْ صِفَـةٍ أَشْبَهَـتِ ٱلْـمُـصَـرَّفَـا
٣٤٤ ـ فَجَـائِـزٌ تَقْـدِيـمُـهُ كَمُـسْـرِعَـا ذَا رَاحِـلٌ وَمُـخْـلِصـاً زَيْـدٌ دَعَـا

يعني أن العامل في الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة شبيهاً به جاز تقديمه على عامله، والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر، والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضي، والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفاً قابلاً لعلامة الفرعية وهي التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير التشبيه به أفعل التفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ثم أتى بمثالين: الأول من الصفة الشبيهة بالمتصرف وهو قوله: (مسرعاً ذا راحل) فذا مبتدأ، وراحل خبره، ومسرعاً حال من الضمير المستتر في راحل وهو عائد على المبتدأ، والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل. والآخر من الفعل وهو قوله: (ومخلصاً زيد دعا) فزيد مبتدأ، ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد، ومخلصاً حال من ذلك الضمير والعامل في الحال دعا وهو فعل متصرف، وفهم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز في نحو: ما أحسن هنداً متجردة، أن تقول: متجردة ما أحسن هنداً، ولا ما متجردة أحسن هنداً، وكذلك لا يجوز في نحو: هند أجمل من زيد متجردة، هند متجردة أجمل من زيد، وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين إحداهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدماً على ما أسند إليه العامل، والأخرى أن يكون الحال متقدماً على العامل فقط، فمثالهما في المثال الأول: ذا مسرعاً راحل، وفي المثال الثاني: زيد مخلصاً دعا، وإنما قصد الصورتين الأوليين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أحرى، و(الحال) مبتدأ، و(إن ينصب) شرط و(بفعل) متعلق بينصب، و(صرفا) في موضع الصفة لفعل أو صفة معطوف على فعل، و(وأشبهت المصرفا) جملة في موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط، و(جائز) خبر مقدم، و(تقديمه) مبتدأ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

(والحال إن ينصب)، قول كذي: [قابلاً لعلامة الفرعية] لان التأنيث فرع التذكير، والتثنية والجمع فرعا الإفراد. وقوله: [والصفة المشبهة] إن قلت: الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم لقوله فيما يأتي: وسبق ما تعمل فيه مجتنب فكيف يقال هنا إنه يجوز التقديم؟ (قلت): هذا الشرط إنما هو بالنسبة إلى رفع الفاعل ونصب المفعول حيث عملها بطريق الشبه بالفعل وعملها في الحال لما فيها من رائحة الفعل.

وقوله: [وغير الشبيه به أفعل التفضيل الخ] ظاهره أن أفعل التفضيل لا يطابق مطلقاً مع أن محل لزوم عدم المطابقة فيه مخصوص بما إذا كان مجرداً من أل والإضافة أو مضافاً إلى نكرة عملاً بقوله: وإن لمنكور يضف أو جردا الخ، والمقرون بأل تلزمه المطابقة عملاً بقوله: وتلو أل طبق، والعذر له أنه لما كان المقرون بأل قيل أنه صفة مشبهة أطلق في اسم التفضيل. وقوله: [وإنما قصد الصورتين الخ] أي المثالين وهذه عبارة غير جيدة، والأولى أن يقول: وإنما اقتصر في المثالين على الصورة الأولى للتشبيه الخ.

٣٤٥ - وَعَـامِـلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى ٱلْفِعْـلِ لاَ حُـرُوفَـهُ مُـؤَخَّـراً لَـنْ يَـعْـمَـلاَ

يعني أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه. ثم مثل ذلك بثلاث كلمات فقال:

٣٤٦ - كَـتِـلْكَ لَـيْـتَ وَكَـأَنَّ وَنَـدَرْ نَحْـوُ سَعِيـدٌ مُسْتَقِـرّاً فِي هَجَـرْ

فتلك اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه، و(ليت) حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى، و(كأن) حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه، وفهم من دخول الكاف على (تلك) أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها، فمثال اسم الإشارة: تلك هند منطلقه، وذلك عمرو ضاحكاً، ومثال التمني: ليت عمراً مقيماً عندنا، ومثال التشبيه: كأنك طالعاً البدر، فالعامل في الأول (تلك) لتضمنها معنى أشير، وفي الثاني (ليت) لتضمنها معنى أتمنى. وفي الثالث (كأن) لتضمنها معنى أشبه، وفهم أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجي وحروف التنبيه، وأما في الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم.

(وعامل ضمن) هذا كأنه مفهوم قوله: أو صفة فيما مر ذكر لما فيه من التفصيل لأن منه ما يمنع أصلاً، ومنه ما يجوز على قلة وهو قوله: وندر نحو الخ.

قول كدي: [فالعامل في الأول الخ] فيكون العامل في الحال وصاحبها واحداً وهو تلك عملت في صاحبها من جهة كونها مبتدأ، أو عملت في الحال لما فيها من رائحة الفعل فهي عاملة في شيئين باعتبارين مختلفين، وكذلك يقال في ليت وكأن وغيرهما، فسؤال الأزهري غير وارد من أصله. وقوله: [ومما ضمن معنى الخ] مثال الترجي: لعل الحبيب مقيماً عندنا، فمقيماً حال من الحبيب، والعامل في الحال وصاحبها لعل لأن معناه أترجى. ومثال التنبيه: ها عمرو منطلقاً عندنا، فمنطلقاً حال من عمرو، والعامل في منطلقاً ها لأن فيها معنى الفعل وهو انتبه، والعامل في صاحبها وهو عمرو الابتداء، ومثل بعضهم بهذا: زيد مقيماً، فمقيماً حال من زيد، والعامل في الحال ها، والعامل في صاحبها المبتدأ فيكون عامل الحال وصاحبها في المثالين مختلفاً. واعلم أن ها التنبيه لا يمكن جعلها عاملاً في كل مثال إلا إذا بنينا على أن عامل الحال غير عامل صاحبها كما في المثالين، وإذا قلنا بمذهب الجمهور فلا تكون عاملة قطعاً، فالأولى للمكودي أن يحذفها، ومثال أما في الشرط: أما علما فعالم، فعلما حال عامله أما لأنها قائمة مقام أداة الشرط وفعله، والتقدير: مهما يذكر شخص في حال علم فهو عالم.

وقوله: [والاستفهام] هو بالرفع معطوف على الترجي لا بالجر عطفاً على الشرط لاقتضائه أن أما تكون في الاستفهام وليس كذلك، ومثلوا له بشطر بيت وهو: يا جارتا ما أنت جارة، وجعلوا أنت مبتدأ، أو ما خبر، وجارة حال من معمول ما، ولم ينصوا على صاحب الحال، ولعله ضمير في الوصف الذي ثابت عنه ما، والتقدير: أنت عظيمة في حال كونك جارة. وقال أبو حيان: بل لا شاهد فيه لاحتمال أن يكون جارة تمييزاً، وما نافية حجازية، وأنت اسمها، وجارة خبرها، أو تميمية وجارة بالرفع خبر أنت والمعنى: ما أنت جارة بل أعظم تأمل.

ثم قال: (وندر نحو سعيد مستقراً في هجر)هذا أيضاً من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما في نحو: زيد عندك قاعداً، وسعيد في هجر مستقراً، فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لنيابتهما مناب استقر ومستقر، والحال في هذا المثال الذي ذكر مؤكدة لأن التقدير: سعيد استقر في هجر مستقراً، وإنما فصل هذه المسألة من تلك وما ذكر بعدها وإن كانت مثلها في تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيها تقديم الحال على عاملها، ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو (مستقراً)مقدماً على عامله وهو في (هجر)،ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ ﴿والسموات مطويات بيمينه﴾ بنصب مطويات، وممن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الأخفش ونحو فاعل بندر، و (سعيد)وما بعده جملة اسمية محكية بقول محذوف تقديره وندر نحو قولك. ثم قال:

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَاناً مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

قد تقدم أن أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال، لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حالين كالمثال المذكور، و (نحو)مبتدأ وخبره (مستجاز)و (زيد)مبتدأ وخبره (أنفع)وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد، و (مفرداً)حال

(وندر نحو سعيد)هذا مستثنى من قوله: وعامل ضمن الخ كأنه قال: مهما كان العامل مضمناً معنى الفعل دون حروفه إلا، ولا يتقدم الحال عليه محله إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور وإلا فيجوز التقديم بقلة.

قول المكودي: [باسم ما الحال له الخ]اسم بالتنوين وما نافية، والمعنى: باسم ليس هو صاحب الحال في اللفظ وإنما صاحبه ضميره الذي في الظرف أو عديله، ويحتمل أن تكون ما موصولة ويقدر مضاف بين اللام والهاء أي لضميره ويدل له ما في بعض النسخ باسم الذي الحال له. وقوله: [من تلك]أي من لفظ تلك المذكورة في قوله كتلك، ومراده بما ذكر بعده ليت وكأن، ولو قال: من تلك ولعل وكأن لكان أخصر وأوضح في المراد.

وقوله: [وهو في هجر]هجر اسم مدينة باليمن يجوز فيه الصرف وعدمه باعتبار المكان والبقعة. وقوله: [من قرأ] الذي قرأ بذلك هو الحسن البصري، فالسموات مبتدأ، وبيمينه خبر ومطويات حال من الضمير المستتر الذي انتقل للجار والمجرور، هكذا قال الناظم تبعاً للأخفش والحق خلافه انظر الموضح.

(ونحو زيد مفرداً)هذا مستثنى من مفهوم قوله: أو صفة أشبهت المصرفا، ولذلك قال المكودي: قد تقدم، ثم أن المأخوذ من قول الناظم نحو أن المراد أن يتوسط اسم التفضيل بين حالين أعم من أن يختلف الحالان والذاتان كما هنا، أو يتحد الذاتان ويختلف الحالان كزيد مفرداً أنفع منه معاناً، أو عكسه كزيد مفرداً أنفع من عمرو مفرداً، وأما اتحاد الجميع فمحال وبه يسقط قول السيوطي في النكت أن كلام المصنف قاصر، نعم المصنف يقتضي جواز تقديم أحد الحالين وجواز تأخيرهما معاً، ويظهر من كلامه أنه الأصل وليس كذلك بل تقديم الحال الفاضلة وتأخير المفضولة وتوسط اسم التفضيل واجب كما نكت به الموضح، وللجلال الدين السيوطي في هذه المسألة تأليف سماه «تحفة النجبا في قولهم: هذا بسراً أطيب منه رطباً» (مستملحة)ذكر الراعي هنا مقامة ظرفية، قال المكودي وغيره: يجوز تقديم الحال على الظرف والجار والمجرور لتضمنهما معنى الفعل دون حروفه. فوصل الخبر لأفعل التفضيل

من ذلك الضمير، و(من عمرو) متعلق بأنفع، و(معاناً) حال من عمرو والعامل فيها أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه مفرداً من عمرو في حال كونه معاناً، وإنما كان أنفع عاملاً في الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن مفعولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله: (لن يهن) أي يضعف وهو خبر بعد خبر. ثم قال:

٣٤٨ ـ وَٱلْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

يعني أن الحال قد يجيء متعدداً أي متكرراً، والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر، فمثال

فنادى بالويل والعويل وقال: يا للعجب ما السبب؟ متى أنزلت إلى الحضيض السافل، ورفع الظرف والمجرور لأعلى المنازل، مع أني تضمنت حروف الفعل ومعناه، فوا أسفاه واأسفاه، وما ذلك إلا لقلة السعد، ثم أطرق ملياً وأنشد:

وكم من مليح لا يعز وضده ... يقبل منه العين والخد والفم
هو الجد خذه إن أردت مسلما ... ولا تطلب التعليل فالأمر مبهم

ثم انه اغرورقت عيناه وتنفس تنفس الأواه وقال:

وحقك ما عدمت أثير مجد ... ولا عجزت خؤلي عن سباق
ولكني بليت بسوء سعد ... كما تبلى المليحة بالطلاق

فلما غص بالبكاء مما بثه من الشكوى استرجع إلى شديد القوى وتأسى بقول الزمخشري:

وأخرني دهري وقدم معشرا ... على أنهم لا يعلمون وأعلم
ومذ أفلح الجهال أيقنت أنني ... أنا الميم والأيام أفلح أعلم

ثم أنه لما أفاق من غمرته وما خامره من سكرته قال: لا يرفع الجزع البلوى، ولا إلى لئيم من شكوى، ثم إنه توجه لقاضي القضاة وإمام النحاة فلما وقف بين يديه سلم عليه وقال: أيد الله القاضي وتقبل منه المستقبل والماضي:

يا حار لا أرمين منكم بداهية ... لم يقلها سوقة قبلي ولا ملك

فقال القاضي: أوجز في الكلام وبين المقصود والمرام، فلما شرح له القصة قال له: أزلت عن قلبك كل غصة، وحق من رفع الخضرا وبسط الغبرا، لأجبرن قلبك المكسور ولأسكننك أعالي القصور، ولأوسطنك بين حالين حتى تكون بينهما كهلال بين نجمين، وأنشده: ونحو زيد مفرداً أنفع من عمرو الخ، ومن كلام العرب: هذا بسرا أطيب منه رطباً.

قوله: [لن يهن أي لن يضعف] مضارع وهن يهن وأصله يوهن فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها وهما: الياء والكسرة.

(والحال قد يجيء) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للناظم: قلتم الحال وصف لصاحبها في المعنى وخبر عنه، والنعت والخبر يجوز تعددهما وقد مر وأخبروا باثنين أو بأكثر أو يأتي: وإن نعوت كثرت فهل الحال تتعدد أم لا؟ فأجاب بأنه يتعدد. قول كدي: [أي متكرراً] الأولى أن يقتصر على متعدد فلا يفسره بالمتكرر لأن التكرار يقتضي أنه

المفرد: جاء زيد راكباً ضاحكاً، فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها، وشمل قوله: (وغير مفرد) ثلاث صور: الأولى: أن يكون صاحب الحال متعدداً والحال مجتمعة نحو: ﴿وسخر لكم الشمس والقمر دائبين﴾، الثانية: أن يكون بتفريق مع إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو: لقيت مصعداً زيداً منحدراً. الثالثة: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منها صاحبه نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، والاختيار في نحو هذا مع عدم القرينة، جعل الأول للثاني والثاني للأول، فمصعداً في المثال حال من زيد، ومنحدراً حال من التاء في لقيت، و(الحال) مبتدأ وخبره (قد يجيء) الخ، والظاهر في (قد) أنها للتحقيق لا للتقليل، و(لمفرد) متعلق بيجيء. ثم اعلم أن الحال على قسمين: مبينة وقد تقدمت، ومؤكدة وهي على قسمين: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٤٩ ـ وَعَامِلُ ٱلْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

يعني أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين: الأول: أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل: ﴿وأرسلناك للناس رسولا﴾. الثاني: أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظاً كقوله عز وجل: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ لأن العثو هو الفساد، ولهذا المثال أشار بقوله: (في نحو لا تعث في الأرض مفسداً) فمفسداً حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل فيه تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه. ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة فقال:

لا بد من إعادتها بلفظها نحو: ﴿وسخر لكم﴾ الخ، فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين والأصل دائبة، ودائباً غلب جانب المذكر لاتفاق الحالين لفظاً ومعنى، مع أنه لا يشترط تكرارها بلفظها.

وقوله: [الثانية أن يكون بتفريق الخ] الذي يظهر أن هذه الصورة لا يشملها الناظم ولا تدخل في كلامه ولم يذكرها الموضح. وقوله: [مع عدم القرينة] فلو كانت القرينة موجودة بأن كان أحدهما لمذكر والآخر لمؤنث فلا إشكال نحو: لقيت هنداً راكباً راجلة، أو لقيت هنداً راجلة راكباً، فالمؤنث للمؤنث والمذكر للمذكر تقدم أو تأخر. وقوله: [جعل الأول للثاني والثاني للأول] فيكون من اللف والنشر المعكوس وهو أولى عند البيانيين من المرتب لأنه في المعكوس أحد الحالين ولي صاحبه ولم يفصل إلا بين أحد الحالين من صاحبه وفي جعله مرتباً يكون فيه الفصل بين كل حال وصاحبه، وقول الأزهري أن اللف المرتب أولى ورتب سؤالاً وجواباً مردود، وعكس المصنف بأن تكون الحال مفردة وما قبلها متعدد، فإن كانت هنالك قرينة عمل عليها نحو: ضربت هند عمراً راكبة أو راكباً، فالأمر واضح، وإلا فالمختار أن تكون الحال من الآخر نحو: لقيت زيداً راكباً، فالمختار أن تكون حالاً من زيداً لا من التاء، وزاد المصنف فاعلم للرد على ابن عصفور والفارسي حيث منعا تعدد الحال لمفرد.

وقوله: [مبينة] هي التي يقال لها مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، كجاء زيد راكباً، فالركوب لا يستفاد إلا من الحال، والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها.

(وعامل الحال)، قول كدي: [وذلك على قسمين الأول الخ] اعلم أن الحال المؤكدة فيها أقوال ثلاثة: المنع مطلقاً، الجواز مطلقاً، التفصيل، فإن وافق الحال عامله لفظاً ومعنى امتنع الحذف وإلا جاز وهو مذهب الجمهور،

٣٥٠ ـ وَإِنْ تُـؤَكِّـدْ جُـمْـلَةً فَـمُـضْـمَـرُ عَـامِـلُهَـا وَلَـفْـظُهَـا يُـؤَخَّـرُ

يعني أن الحال تجيء مؤكدة للجملة، ويجب أن يكون عاملها مضمراً وأن تكون واجبة التأخير، مثال ذلك: زيد أبوك عطوفاً، فالعامل فيها واجب الحذف وتقديره إن كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه، وإن كان أنا حقني أو أعرفني، وإنما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي إليه من تعدي فعل الفاعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل لأن التقدير اعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً مع كونهما ضميرين متصلين وإنما وجب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة، والمؤكد بعد المؤكد، ويشترط في الجملة المؤكدة أن تكون إسمية وأن يكون جزآها معرفتين، وأن يكونا جامدين، وفهم كونها إسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسيمتها فوجب أن تكون إسمية، وفهم اشتراط كون جزأيها معرفتين من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف، وفهم اشتراطا كون جزأيها جامدين من قوله: (وإن تؤكد جملة) لأنه لو كان أحد جزأيها مشتقاً لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول، (وإن تؤكد) شرط وجوابه (فمضمر عاملها) ومضمر خبر مقدم وعاملها مبتدأ، وقوله: (ولفظها يؤخر) جملة مستأنفة أفادت حكماً غير الأول،

ولو مثل للقسم الأول لكان فيه الرد على المانع مطلقاً والمفصل، وأما تمثيله للقسم الثاني فلا يكون فيه الرد إلا على المانع مطلقاً، ثم إن تعث بفتح الثاء مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف وهو من عثا كرجا بفتح الجيم ومعنى عثى أفسد.

(وإن تؤكد)، قول كدي: [إن كان المبتدأ غير أنا] أي غير ضمير متكلم، وأحق بفتح الهمزة وضم الحاء مبني للفاعل من الثلاثي بمعنى حققت الشيء، وأعرف بفتح الهمزة وكسر الراء من عرف قاله الدماميني، وما في ابن غازي من البناء للمفعول غير ظاهر. وقوله: [من تعدي فعل الفاعل المضمر الخ] معنى هذه العبارة أنه يلزم على ذلك أنه يتعدى الفعل وهو أعرف أو أحق الذي فاعله ضمير متصل إلى ضمير آخر وهو المفعول وهو لا يجوز.

وقوله: [فيكون الفاعل والمفعول الخ] علله الرضي بأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً في غيره والمفعول مؤثراً لغيره، وأصلهما التغاير بينهما معنى ويجب تغايرهما لفظاً، فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظاً، فلا تقول فيما إذا كانا ظاهرين: ضرب زيد زيداً تري أن زيداً ضرب نفسه، ولا فيما إذا كانا ضميرين ضربتني بضم التاء تريد أن المتكلم ضرب نفسه، ولا ضربتك بفتح التاء تريد أن المخاطب ضرب نفسه، فإذا أردت أحد هذه الثلاثة تعين أن يقال: ضرب زيد نفسه، وضربت نفسك، والنفس المفعول وإن كانت نفس الفاعل من جهة المعنى، لكن لما أضيفت صارت كأنها غيره، لأن الغالب في المضاف أن يكون مغايراً للمضاف إليه. وهذا في غير أفعال القلوب، أما أفعال القلوب فيجوز أن يتحد الفاعل والمفعول به لفظاً نحو ظننتني قائماً لأنه ليس في الحقيقة المرفوع فاعلاً والمنصوب الأول مفعول به، وإنما المفعول به مضمون الجملة اهـ كلام الرضي بمعناه.

وقوله: [وفهم كونها اسمية الخ] هذا لا يصح لأن المؤكدة لعاملها تارة يكون العامل فعلاً كما مر، وتارة يكون اسماً نحو: هذا عاث في الأرض مفسداً. وقوله: [والمؤكدة لعاملها فعلية] لا معنى لهذا الكلام لأن المؤكد للعامل هو الحال والحال اسم لا فعل، وتمحل بعضهم لا دليل عليه. وقوله: [لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف الخ] فيه نظر إذ

ثم اعلم أن الحال على قسمين: مفردة وهو الأصل وقد تقدم وجملة، ولما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فقال:

٣٥١ ـ وَمَوْضِعَ ٱلْحَالِ تَجِيء جُمْلَهْ ... كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

يعني أن الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حينئذ عليها انها في موضع نصب، وشمل قوله جملة الجملة الإسمية والجملة الفعلية، ومثل للجملة الإسمية فقال: (كجاء زيد وهو ناوٍ رحله) وموضع ظرف مكان، والعامل فيه تجيء أي تجيء الجملة في موضع الحال. ثم قال:

٣٥٢ ـ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ ٱلْوَاوِ خَلَتْ

يعني أن الجملة الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فإنها تحتوي على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو: جاء زيد يضحك، وجاء زيد تقاد النجائب بين يديه، وإنما لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به، فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول: قام زيد ضاحكاً فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع، و(ذات) مبتدأ وهو مؤنث ذو بمعنى صاحب، و(بمضارع) متعلق ببدء وثبت في موضع الصفة لمضارع، و(حوت ضميراً) في موضع الخبر لذات، و(خلت) معطوف على حوت و(من الواو) متعلق بـ(خلت) والجملتان خبران عن ذات. ثم قال:

٣٥٣ ـ وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا ٱنْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ ٱلْمُضَارِعَ ٱجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

يعني أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ، أو يجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة إسمية، ومما ورد من ذلك قول العرب: قمت وأصك عينيه، ومعنى أصك أضرب، قال الله تعالى: ﴿فصكت وجهها﴾ أي

النكرة قد تؤكد على أن المؤكد هنا مضمون الجملة لا طرفاها، واشتراط التعريف إنما هو للطرفين، قاله شيخنا سيدي علي قصارة، ومثال كون أحد جزأيها مشتقاً: زيد معتكف صائماً.

وقوله: [ثم اعلم أن الحال على قسمين الخ] جعلها قسمين تبعاً لظاهر الناظم، وجعلها غيره ثلاثة أقسام، والقسم الثالث مما يقع حالاً الظرف والجار والمجرور، ولعل الناظم لم يذكرهما لأنهما يتعلقان بمحذوف، إن قدر مفرداً فهما داخلان في المفرد، وإن قدر فعلاً فهما داخلان في الجملة.

(وموضع الحال تجيء جملة) أطلق في الجملة مع أنها مقيدة بقيود ثلاثة كونها خبرية ذات رابط غير مصدرة بدليل استقبال اتكالاً على المثال على عادته لأن المثال مستوف للشروط.

قول كدي: [فيحكم حينئذ عليها الخ] هذا رفع للعموم الذي في قوله: وموضع الحال تجيء جملة: وهل يحكم عليها بأنها حال أو لا يبقى ما هو أعم لكن هذا العموم يخصصه قوله: وجملة الحال سوى الخ.

(وذات واو) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن ورد من كلام العرب وقوع المضارع المثبت بعد الواو فبأي شيء نؤوله؟ فقال: وذات الخ.

ضربته، و(ذات) مفعول بفعل محذوف يفسره (انو) ويجوز رفعه على الابتداء وخبره (انو) و(بعدها) متعلق بـ (انو)، و(المضارع) مفعول أول بـ(اجعلن)، و(مسنداً) مفعول ثان، و(له) متعلق بمسنداً، والهاء في بعدها عائدة على الواو، والضمير في (له) عائد على المبتدأ، والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ، واجعل المضارع مسنداً لذلك المبتدأ المنوي. ثم قال:

٣٥٤ ـ وَجُمْلَةُ ٱلْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِـوَاوٍ أَوْ بِـمُضْـمَـرٍ أَوْ بِـهِـمَـا

يعني أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو وحدها نحو: جاء زيد والشمس طالعة، أو بالمضمر دون الواو نحو: جاء زيد يده على رأسه، أو بالضمير والواو معاً نحو: جاء زيد ويده على رأسه، إلا أن قوله: (سوى ما قدما) شامل للجملة الإسمية مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المصدرة بالماضي مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفي وليس على إطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هناك، والعذر له في إطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر، و(جملة الحال) مبتدأ وخبره بواو، وما بعده عطف عليه، والعامل هنا في المجرور الواقع خبراً ليس يكون مطلق بل تقديره مستعمل، أو جاء وحذف للعلم به وأو للتخيير، و(سوى) استثناء، و(ما) موصولة واقعة على الجملة المتقدمة، ثم اعلم أن العامل في الحال قد يحذف وحذفه على نوعين: جائز وواجب، وإلى النوعين أشار بقوله:

٣٥٥ ـ وَٱلْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهِ عَمِلْ وَبَعْضُ مَـا يُحْـذَفُ ذِكْـرُهُ حُـظِلْ

فيحذف جواز إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي، فاللفظي كما إذا تقدم ذكره كقولك راكباً لمن قال لك

قول كدي: [بفعل محذوف الخ] لا يصح لفساد المعنى. وقوله: [ويجوز رفعه على الابتداء الخ] فيه نظر لأ لا ضمير يعود على المبتدأ، وأما ضمير بعدها فهو عائد على الواو، وأجيب بأن بعدها على حذف مضاف أي بع واوها، ولم يبين المكودي إعراب قول الناظم له: المضارع اجعلن الخ، وقد سئل سيدي العربي بردلة عن إعراد قول ابن مالك له: المضارع اجعلن مسنداً، وإن قلتم: هو نعت لمبتدأ لزم منه وقوع الجملة المنعوت بها طلبية، وإ قلتم: معطوف على جملة انو، قلنا لا يصح لأن المعطوف على الخبر خبر، ولا رابط هنا في الجملة المعطوفة فأجاب باختيار الثاني وأن الأصل اجعلن المضارع مسنداً لمبتدأها. ثم أتى بالضمير الذي هو ها مكان الظاهر الذي هو لفظ مبتدأ وذكر لوقوعه موقع المذكر فيكون الضمير في له هو الرابط اهـ. (قلت): والظاهر أنه مستأنف كأنه لـ قال: وذات واو بعدها كأن قائلاً قال له: وما نفعل بالمضارع؟ قال له المصنف: اجعلن الخ.

(وجملة الحال) ظاهر تقدير كدي أن أو في الموضعين في النظم للتخيير، وصرح به بعد، فيقتضي أن كل ما يجوز فيه الضمير من غير ما مر يجوز فيه الواو وليس كذلك كما يؤخذ من قوله: والعذر له الخ، وحمله على هذا يوجب في النظم فساداً إذ منها ما يتعين فيه الضمير، ومنها ما يتعين فيه الواو، ومنها ما يجوز فيه وجهان، فالصواب أن أ للتفصيل والتقسيم ويكون في النظم إجمال، وحمله على الإجمال أولى من حمله على الفساد، وقد ذكر الموضح غالب الأقسام، ومن أراد استيفاء الأقسام الثلاثة فعليه بحواشي التوضيح.

(والحال قد يحذف)، قول كدي: [إذا دل عليه دليل الخ] (إن قلت): من أين يؤخذ هذا من كلام المصنف؟

كيف جئت؟ والحال كقولك للقادم من سفر: مبروراً مأجوراً أي قدمت، ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول: جئت راكباً وقدمت مبروراً، ويحذف وجوباً إذا جرى مثلاً كقول بعض العرب: حظين بنات صلفين كنات، فحظين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتم، والحظين اسم فاعل من حظي المشتق من الحظوة، وصلفين من الصلف وهو عدم الحظوة، يقال: صلفت المرأة صلفاً إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها، والبنات جمع بنت، والكنات جمع كنة وهي زوجة الابن، فبنات وكنات منصوبان على التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا سدت مسد الخبر وتقدم في باب الابتداء، (والحال) مبتدأ، و(قد يحذف) خبره و(ما) مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائد على الحال، والضمير المستتر في (عمل) عائد على ما، و(بعض) مبتدأ، و(ما) موصولة واقعة على العامل، و(يحذف) صلتها، و(ذكره) مبتدأ ثان وخبره (حظل) والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع.

التمييز

التمييز هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، ويقال فيه في الاصطلاح تمييز ومميز، وتفسير ومفسر، وتبيين ومبين. قال:

(قلت): من قوله سابقاً: ويحذف الناصبها إن علما إذ هو من أفراد تلك القاعدة، وإنما أعاده هنا لأن ذكر كل في بابه أولى. وقوله: [كقول العرب الخ] في المحكم: هذا مثل يضرب لمن طلب حاجة فأصاب بعضها وعسر عليه البعض.

وقوله: [اسم فاعل] الأولى أن يقول: جمع حظي كولي صفة مشبهة من حظي يحظى فهو حظي كفرح يفرح فهو فرح، ثم جمع جمع مذكر سالماً فقيل: حظين وأصله حظيين بياءين: الأولى لام الكلمة مشددة استثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الأولى ثم كسرت الحاء اتباعاً لحركة الظاء، أو تقول: استثقلت الكسرة على الياء الأولى فنقلت لما قبلها بعد سلب فتحة الحاء ثم التقى ساكنان الخ.

وقوله: [يقال صلفت] بكسر اللام كفرح تصلف فهي صلف ففعل به ما مر في حظين إلا أن الصاد يتعين بقاء فتحها، ولا يجوز فيه الكسر لئلا يؤدي لاجتماع خمس كسرات: كسر الصاد واللام والفاء والياء مقدرة بكسرتين، والمعنى أن لكم شرفاً على غيركم، فمن أجل هذا يرى لبناتكم شرف عند أزواجهن وبنات الناس عندكم لا ترون أنتم لهم مزية لشرفكم عليهن. والله أعلم.

التمييز

هو في الأصل مصدر ميز يميز تمييزاً وهو من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ومعناه لغة فصل الشيء من غيره، قال تعالى: ﴿وامتازوا اليوم أيها المجرمون﴾ أي انفصلوا من المؤمنين، واصطلاحاً أشار له المكودي وتعريفه مساو لتعريف الناظم فالأولى الاقتصار على تعريف الناظم، ويبين معنى قول الناظم مبين بأن يقول: مبين لما قبله إلى آخر كلامه. قول المكودي: [مجمل الحقيقة الخ] مثله هذا شبراً أرضاً، ومثال نسبة الفعل إلى فاعله ﴿اشتعل الرأس

٣٥٦ ـ إِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

اسم جنس وبمعنى من يشتمل التمييز، واسم لا والمفعول الثاني من نحو: استغفر الله ذنباً، والمشبه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه، ومبين مخرج لما سوى التمييز، والمشبه بالمفعول به، ونكرة مخرج للمشبه بالمفعول به، وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله: (ينصب) وفهم من قوله: (بما قد فسره) أن الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة، أما الاسم المجمل فلا إشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه، وأما الجملة ففيها خلاف فقيل: الناصب له الفعل نحو: طاب زيد نفساً، أو ما أشبهه نحو: زيد طيب نفساً. وقيل: الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور، ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فإنه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه، والعذر له أن التمييز في هذا النوع لما كان رافعاً لإبهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الإبهام عنه، وقوله (اسم) خبر مبتدأ مضمر تقديره هو اسم أي التمييز اسم، و(بمعنى من) في موضع الصفة لاسم، و(من) مضاف إليه، و (مبين) نعت لاسم، و(نكرة) نعت

شيئاً﴾ ونسبة الفعل إلى المفعول ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ وقد يكون محولاً عن المبتدأ نحو: زيد أكثر مالاً، إذ الأصل: ما زيد أكثر، وقد يكون غير محول عن شيء نحو: لله دره فارساً.

(اسم بمعنى من)، قول كدي: [واسم لا الخ] أما اسم لا فهو على معنى من التي للاستغراق، والمفعول الثاني على معنى من الابتدائية كأنه قال: أستغفر الله من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى، وقد اعترض تعريف الناظم بأنه غير جامع لأن من التمييز ما ليس على معنى من كطب نفساً، وأنت أعلى الناس منزلاً، وحسن وجهاً، فيكون خارجاً عن قوله بمعنى من، ومنه ما ليس مبنياً، ومنه تمييز التوكيد كقوله تعالى: ﴿عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾ فإن شهراً تمييز، ولم يبين شيئاً لأنه مستفاد من الشهور فيكون خارجاً عن قوله مبنياً، وأجاب ابن هشام في الحواشي عن الأول بأنه ليس المراد بكونه على معنى من أنه يصح التصريح بها قبله، بل المراد التمييز معناه بيان الجنس، كما أن من تكون لذلك أيضاً فيكون ذلك القسم داخلاً، وأجيب عن الثاني بأن التمييز مبين في نفسه مع قطع النظر عما يعين معناه قبل ذكره فتدخل الآية.

وقوله: [أما الاسم المجمل فلا إشكال الخ] إن قلت: ما وجه إعمال الاسم المعين في التمييز مع أنه جامد؟ فالجواب لشبهه بالمبتدأ في الطلب، فالمبتدأ عمل في الخبر لطلبه له من جهة المعنى، والمميز عمل في التمييز لأنه محتاج إليه ليبينه ويفسره، ولشبه بعض منه باسم الفاعل كعشرين فإنه شبيه بضاربين. وقوله: [قد نص بعد الخ] في قوله: والفاعل المعنى انصبن بأفعلا الخ، وفي قوله: والفعل ذو التصريف نزرا سبقا. وقال الأشموني: ويحتمل أن الناظم ذهب هنا على قول ابن عصفور ونسبه للمحققين، وذهب فيما يأتي على القول الآخر فيكون حينئذ له قولان، وعلى هذين الاحتمالين يكون كلام الناظم عاماً في تمييز الذات والنسبة. وقال يس: والصواب أن ما واقعة على تمييز الذات فقط ويكون قوله: كشبر أرضاً حالاً من الضمير في ينصب أو من ما أو من الهاء في فسره، فيكون المصنف إنما تكلم على تمييز الذات وتكلم فيما يأتي على تمييز النسبة، وبهذا يتضح المقام لذوي الأفهام فهي تقريرات ثلاثة الظاهر الأخير وهو ما قرره يس.

وقوله: [قد رفع الإبهام عنه] أي عن الفعل فهو داخل تحت قول المصنف بما قد فسره لأنه إنما فسر الفعل.

بعد نعت، (ينصب) جملة مستأنفة، (تمييزاً) منصوب على الحال، (بما) متعلق بينصب، (ما) موصولة واقعة على العامل وهو المفسر، (قد فسره) في موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء في فسره، وفي فسره ضمير مستتر عائد على التمييز، ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الخ الجملة خبر له والأول[1] أظهر. ثم مثل فقال:

٣٥٧ - كَشِبْرٍ أَرْضاً وَقَفِيزٍ بُرّاً ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْراً

فأتى بثلاثة من المثل: الأول: الممسوح وهو(شبراً أرضاً) والثاني: المكيل وهو: (قفيز برا) والثالث: الموزون وهو قوله: (ومنوين عسلاً وتمراً) وبقي عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسيذكره في بابه، وقوله(أرضاً) تمييز لشبر، (براً) تمييز لقفيز، (عسلاً وتمراً) تمييزان لمنوين، والمنوان تثنية منا وهو الرطل. ثم قال:

٣٥٨ - وبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اجْرُرْهُ إِذَا ... أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

الإشارة بذي إلى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن، ففهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين، وقوله: (إذا أضفتها) أي إذا أضفتها إلى التمييز المنصوب فتقول: شبر أرض، وقفيز بر، ومنوا عسل وتمر، وقوله: (كمد حنطة) مبتدأ ومضاف إليه، (غذا) خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك: مد حنطة غذا. ثم قال:

وقوله: [والأول أظهر] الأولى الثاني وعليه اقتصر الشاطبي ووجهه الأزهري في معربه.

(كشبر أرضاً)، قول كدي: [الأول الممسوح] يقال: مسحت الأرض مسحاً أي ذرعتها ذرعاً، والاسم المساحة بكسر الميم وفتحها. وقوله: [وهو قفيز الخ] القفيز ثمانية وأربعون صاعاً عند أهل العراق، وانظر بيان ما قاله الأزهري في حواشي التوضيح. وقوله: [وسيذكره في بابه] اعلم أن تمييز العدد أكثر أنواع التمييز، وكان ينبغي أن يذكره، لكن لما كان الكلام فيه كثيراً عقد له المصنف باباً يخصه ولو ذكره لاحتاج إلى استثنائه. وقوله: [وبعد ذي ونحوها الخ] لأن غير تمييز العدد يجوز فيه وجهان، وتمييز العدد إما واجب النصب كعشرين ديناراً، أو واجب الجر بالإضافة كمائتي درهم.

(إذا أضفتها) إنما قيد الجر بالإضافة لأنه لو أطلق لتوهم أنه بمن ملفوظاً بها أو مقدرة ويبقى النون أو التنوين فيفوت المعنى الذي قصده الناظم من كون الجر بالإضافة. قول كدي: [لا يجيء بالوجهين] بل يتعين فيه النصب أو الجر كما مر قريباً ويأتي مستوفى. وقوله: [وغذا خبره] وقال الشاطبي: بل الخبر محذوف تقديره عندنا، وغذا: حال من الضمير الذي سكن في الظرف أو تمييز، والغذاء: بكسر الغين والذال المعجمة، والمد: ما يؤكل في أي وقت، والغداء: بفتح الغين والدال المهملة ما يؤكل في وسط النهار، ومنه قوله تعالى: ﴿آتنا غداءنا﴾.

---

(١) قول المحشي والأول أظهر لأن فيه فائدتين حد التمييز وناصبه ويكون إعراب الشطر الثاني هكذا ينصب تمييزاً مفعول به وبما قد فسره نائبه وهو جائز عند بعضهم بكثرة قال الصبان الأهم في التركيب هو النائب كيفما كان انظره.

٣٥٩ ـ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا

يعني أن المميز إذا أضيف إلى اسم آخر غير التمييز وجب نصب التمييز، وفهم من قوله (إن كان مثل ملء الأرض ذهباً) أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه إذ لا يجوز ملء ذهب، فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجباً نحو: هو أحسن الناس رجلاً، إذ يجوز أن تقول: هو أحسن رجل على أن هذا المثال الثاني ينتصب فيه التمييز ما دام المميز مضافاً، لكنه صالح للجر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الأول، و(النصب) مبتدأ، و(بعد) متعلق به، و(ما) موصولة وصلتها أضيف، و(وجب) خبر المبتدأ، و(إن كان) شرط، و(مثل) خبر كان، و(ملء الأرض) مبتدأ خبره محذوف تقديره لي أو نحوه، والجملة محكية بقول محذوف تقديره إن كان مثل قولك لي ملء الأرض ذهباً. ثم قال:

٣٦٠ ـ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا

يعني أن الاسم النكرة إذا وقع بعد أفعل التفضيل وكان فاعلاً في المعنى وجب نصبه على التمييز، وعلامة كونه فاعلاً في المعنى أنك إذا صغت من أفعل التفضيل فعلا جعلت ذلك التمييز فاعلاً به نحو: أنت أعلى منزلاً أي علا منزلك، وفهم منه أن الواقع بعد أفعل التفضيل إذا لم يكن فاعلاً في المعنى لم ينتصب على التمييز نحو: أنت أفضل رجل، بل يجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف أفعل إلى غيره فإنه ينتصب حينئذ نحو: أنت أفضل الناس

(والنصب بعدما أضيف) هذا تقييد لقوله: وبعد ذي ونحوها اجرره، كأنه قال: محل كون تمييز غير العدد يجوز فيه وجهان: النصب والجر ما لم يكن المميز مضافاً إلى غير التمييز لتعذر الإضافة مرتين، ويقيد بما إذا لم يكن مجروراً بمن، وإلا فلا يجب نصبه لئلا يناقض قوله: واجرر بمن الخ. قول كدي: [على أن هذا المثال الخ] أشار بهذا إلى أنه لا فرق بين المنطوق والمفهوم لأن العلة فيهما واحدة وهي تعذر الإضافة مرتين، ثم إن المكودي لم يعترض هذا الشرط إلا بكونه ضائعاً ويقتضي خلاف المراد لأن المدار على كون المميز مضافاً، ولا فرق بين صحة الاستغناء عن المضاف إليه أم لا، مع أن هذا المفهوم خارج قطعاً لأن كلامنا في تمييز الذات والمفهوم تمييز نسبة، فالصواب إسقاط هذا الشرط من أصله، ولأجل هذا لم يتعرض له الموضح.

(والفاعل المعنى) هذا شروع من المصنف في الكلام على تمييز النسبة. قول كدي: [جعلت ذلك التمييز فاعلاً به] اعترضه أبو حيان بأن الفعل لا يدل على التفضيل والزيادة فلا يصح جعله موضع اسم التفضيل، وأجيب بأن المعنى في مثال كدي: أنت علا منزلك على كل منزل، فيفيد ما أفاده اسم التفضيل.

وقوله: [لم ينتصب على التمييز الخ] استشكله الرضي بقوله تعالى: ﴿فالله خير حافظاً﴾ في قراءة من قرأ بصيغة اسم الفاعل ولم يجب عنه، وعلامة ما لا يصح كونه فاعلاً في المعنى أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثاله: أنت بعض الرجال هذا معنى كلامه وما قالوه. قال بعض المحققين: والحق أن كل تمييز واقع بعد اسم التفضيل فهو فاعل في المعنى، فمعنى أنت أفضل رجل، أنت فقت الرجال في الفضل، فيكون فاعلاً من جهة المعنى.

وقوله: [فإنه ينتصب حينئذ الخ] عللوا ذلك بامتناع إضافة أفعل مرتين، وقال الشهاب: قد يجب النصب بل

رجلاً، و(الفاعل) مفعول مقدم بـ(انصبن) و(المعنى) منصوب على إسقاط الخافض، ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى، و(مفضلا) حال من الفاعل المستتر في انصبن، و(أفعل) غير منصرف للعلمية والوزن. ثم قال:

٣٦١ - وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

يعني أن التمييز ينتصب بعدما دل على تعجب ومثل ذلك بقوله: (كأكرم بأبي بكر أبا) قال في شرح الكافية: والمراد بأبي بكر صاحب رسول الله ﷺ ورضي الله عن أبي بكر صاحبه، وفهم من قوله: (وبعد كل ما اقتضى تعجبا) أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهما: ما أفعله وأفعل به فدخل في ذلك، وما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو: ويله رجلاً، وويحه إنساناً، ولله دره فارساً، وحسبك به كافلاً، ونحو ذلك. ثم قال:

يجر بمن مقدره، ورد بأن حذف من إنما يطرد في مواضع ليس هذا منها. وقوله: [ولا يصح أن يكون الفاعل الخ] هذا هو الظاهر، وما في الأزهري عن الشاطبي من كونه مضافاً من إضافة الصفة إل فاعلها وأل خلف عن مضاف إليه لا يخلو من تكلف غاية، على أن اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه إلا إذا كان صفة مشبهة.

(وبعد كل ما اقتضى)، قول كدي: [قال في شرح الكافية والمراد الخ] إن كان المراد به ما قال فيكون أبا تمييز ذات لأن أبا نفس أبي بكر، وقيل: المراد بأب والد أبي بكر وهو أبو قحافة رضي الله عنهما فيكون من تمييز النسبة، لأن الأصل بأبي أبي بكر، ثم حذف المضاف الذي هو أبي الأول وجيء به تمييزاً، فإن قلنا بما في شرح الكافية فيكون التمييز الذي هو أبا ليس واجب النصب بل يجوز جره بمن لأنه تمييز ذات ويجوز نصبه على الحال، وإن قلنا بالثاني فيتعين نصب أبا على التمييز لأنه تمييز نسبة، فعلى الاحتمال الأول يكون قول الناظم ميز محمولاً على جواز نصبه على التمييز، وعلى الثاني يكون محمولاً على وجوب النصب على التمييز، وبه يتضح الحال ويزول الإشكال، ومثال الصيغة الثانية الموضوعة للتعجب: ما أحسنه رجلاً.

وقوله: [نحو ويله رجلاً وويحه الخ] الويل: واد في جهنم ويقال ذلك لمن وقع في مهلكة يستحقها، وويح: كلمة ترحم تقال لمن وقع في مهلكه لا يستحقها، وهما مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة. وقوله: [ولله دره فارساً] الدر بفتح الدال مصدر در اللبن يدر دراً ودروراً، والمضارع بكسر الدال وضمها بمعنى كثر اللبن، ويطلق الدر على اللبن نفسه، فالتعجب حينئذ من اللبن الذي ارتضعه هذا الولد حتى أتى على هذه الحالة الكاملة. وقال ابن المظفر في شرح المقامات: الدر: صوت اللبن عند حلبه في الإناء ولا يصوت إلا بعد كثرته، واللام في لله للقسم، ولا يدخل اللام في القسم إلا على اسم الجلالة، والتعجب معها لازم فيكون معنى لله دره: والله ان صوت اللبن عند حلبه لكثير، ويكون كناية عن التعجب من كثرة اللبن، ثم استعير في كل من أحسن في شيء فروسية أو غيرها، وعلى كل فالتمييز المنصوب بعد ويله وويحه ودره تمييز نسبة إن كان معاد الضمير معلوماً، وتمييز ذات إن كان معاده مجهولاً.

٣٦٢ - وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْـرَ ذِي ٱلْعَـدَدْ وَٱلْفَـاعِـلِ ٱلْمَعْنَى كَـطِبْ نَفْساً تُفَـدْ

قد تقدم أن التمييز على معنى من، لكن منه ما يصلح لمباشرتها ومنه ما لا يصلح، وكله صالح لمباشرتها إلا نوعين: تمييز العدد وما هو فاعل في المعنى وقد استثناها، فلا يقال نحو: عندي عشرون درهماً عشرون من درهم، ولا في طاب زيدٍ نفساً، طاب زيد من نفس. ثم أتى بمثال من الفاعل في المعنى فقال: (كطب نفساً تفد) فنفساً تمييز وهو فاعل في المعنى لأن التقدير: لتطب نفسـك وغير مفعـول باجـرر، و(بمن) متعلق باجـرر، و(الفاعل) مجرور عطف على (ذي) والموصوف بذي محذوف وكذلك بالفاعل، و(المعنى) منصوب على إسقاط في، و(إن شئت) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إن شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد، و(غير) تمييز الفاعل في المعنى. ثم قال:

٣٦٣ - وَعَـامِـلَ التَّمْيِيـزِ قَـدِّمْ مُـطْلَقَـا وَٱلْفِعْـلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَـزْراً سُبِقَـا

يعني أن العامل في التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز، وقوله(مطلقاً) أي سواء كان اسماً أو فعلا، أما إذا كان اسماً فلا يتقدم عليه بإجماع نحو: عندي عشرون درهماً، فالعامل في درهم عشرون فلا يجوز عندي درهماً عشرون، وأما إذا كان فعلاً فإن كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضاً تقديمه عليه نحو: ما أكرمك أبا، ونعم رجل زيد، وإن كان متصرفاً ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب

(واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد)، قول كدي: [إلا نوعين] تبع الناظم والحق أنها ثلاثة بزيادة المحول عن المفعول نحو: غرست الأرض شجراً، ثم إن من الداخلة على التمييز فيما يصح دخولها هي بيانية وليست تبعيضية ولا زائدة، وإنما امتنع دخولِ من على تمييز العدد الباقي على طريقته، لأنك إذا قلت: عشرون من درهم كان درهم الذي هو تمييز عشرون مفرداً غير مطابق لعشرون، وتمييز العدد إذا كان مجروراً بمن لا بد أن يطابق، وإنما امتنع ظهور من مع التمييز الفاعل في المعنى ومع المحول عن المفعول، لأن التمييز في النوعين تمييز نسبة وليس هنالك لفظ وذات تبين بمن ومحل المنع إذا بقي بصيغة التمييز، فإن عرف دخلت عليه من، فمثاله في العدد: عندي عشرون من الدراهم، ومثاله في غير العدد. قوله تعالى: ﴿وأعينهم تفيض من الدمع﴾.

ثم إن الموضح اعتراض كلام الناظم بأنه غير جامع وغير مانع، أما كونه غير جامع فإنه بقي عليه قسم ثالث وهو المحول عن المفعول، وأما كونه غير مانع فإنه أطلق في الفاعل المعنى، فيقتضي أنه مهما كان فاعلاً في المعنى إلا، ولا تدخل عليه من كان محولاً عن الفاعل صناعة أو عن مضاف أم لا مع أنه مقيد بأن يكون محولاً عن الفاعل صناعة أو عن مضاف وإلا فتظهر من معه، إلا أن الأزهري قال في تقييده بأن يكون محولاً عن الفاعل صناعة، ولم أقف عليه لغيره، على أن هذا القيد إن صح يحتمل أخذه من مثال الناظم بطب نفساً، وتفد في النظم مجزوم على جواب الأمر ومعناه: أن من طابت نفسه أحبه الناس وخالطوه وأفادوه فوائد، ومن خبثت نفسه يتقى الناس شره فيتركونه فلا يستفيد شيئاً منهم.

(وعامل التمييز قدم مطلقاً)، قول كدي: [أما إذا كان اسماً الخ] علة منع تقديم التمييز على الاسم والفعل الجامدين أنهما لا يتصرفان في أنفسهما فلا يتصرفان في معمولهما.

وقوله: [والمشهور منع تقديمه] علل بأمور منها: أن الغالب في التمييز أن يكون فاعلاً في المعنى محولاً عن

سيبويه، وأجاز قوم تقديمه منهم المازني والمبرد وتبعهم الناظم في غير هذا النظم، وظاهر قوله: (نزراً سبقا) أن له مذهباً ثالثاً وهو جواز تقديمه بقلة ولم يقل به أحد، ومن شواهد تقديمه على عامله المتصرف قوله:

ولست إذا ذرعاً أضيق بضارع ... ولا يائس عند التعسر من يسر

وأبيات أخر، و(عامل التمييز) مفعول، و(مطلقاً) حال من عامل (التمييز) و(الفعل) مبتدأ، و(ذو التصريف) نعت له والخبر في (سبقا)، و(نزراً) حال من الضمير المستتر في (سبقا).

حروف الجر

٣٦٤ ـ هَاكَ حُرُوفَ ٱلْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى ....

٣٦٥ ـ مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ كَيْ وَاوٌ وَتَاءَ ....

الفاعل صناعة، وهو حيث كان فاعلاً أصالة امتنع تقديمه فاستصحب منع التقديم بعد تحويل الإسناد وصيرورة الفاعل تمييزاً. ومنها: أن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه، وبحث في التعليل الأول بأن الشيء قد يخرج عن أصله ولا يراعى الأصل كالمفعول في نحو: ضربت زيداً، فإنه يجوز تقديم المفعول بأن يقال: زيداً ضربت، فإذا أنيب عن الفاعل بأن قيل: ضرب زيد امتنع التقديم.

وقوله: [وتبعهم الناظم في غير هذا النظم] قال الناظم في شرح العمدة: وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. وقوله: [ان له مذهباً ثالثاً الخ] بل الحق أنه إنما أشار به للقول الثاني لا غير، وأن القلة التي ذكرها إنما هي بالنسبة لعدم التقديم، فإذا طالعت كلام العرب وجدت الغالب والكثير في أمثلته تقديم الفعل المتصرف وتأخير التمييز، ووجدت القليل في كلامهم تقديم التمييز وتأخير الفعل المتصرف، ولهذا احتاجوا إلى الإتيان بالدليل على القليل، فليس هنالك إلا قولان ولا يؤخذ من الناظم قول ثالث.

وقوله: [ولست إذا الخ] البيت من الطويل، والتاء في لست اسمها، وبضارع خبرها، والضارع: الذليل المتضرع، وذرعاً: تمييز مقدم على عامله وهو أضيق، ويقال: ضقت بالأمر ذرعاً إذا لم تقدر عليه ولم تطقه، ويائس من اليأس الذي هو القنوط معطوف على ضارع، ومن يسر متعلق بيائس، والشاهد في تقديم ذرعاً التمييز على عامله المتصرف الذي هو أضيق، وقال الجمهور: إن ذرعاً معمول لمحذوف تقديره إذا أضيق ذرعاً أضيق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

حروف الجر

لما كان الحال على معنى في، والتمييز على معنى من، ناسب أن يذكر حروف الجر بعدهما، ولما كان الجر يكون بالحرف وبالمضاف، وكان الأول متفقاً عليه والثاني مختلفاً فيه، قدم الناظم الكلام على المجرور بالحرف وسميت حروف الجرّ باعتبار عملها، كما يقال: حروف النصب وحروف الجزم، وكما سميت حروف الجر قيل لها حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء، ويقال لها حروف الصفات لإحداثها في الاسم صفات من تبعيض أو ظرفية أو غيرهما.

ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً وهي كلها متساوية في جر الاسم، وقد ذكر بعد هذا معنى كل واحد منها وما يختص به إلا (خلا وعدا وحاشا) فإنه تقدم الكلام عليها في باب الاستثناء، وأما (كي ولعل ومتى) فإنه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها، أما (كي) فتجر ما الاستفهامية، قالوا: كيمه بمعنى لمه وما المصدرية مع صلتها نحو قوله:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى كيما يضر وينفع

وأن المصدرية وصلتها في قوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطرد جرها لأن المصدرية ولذلك أجازوا في نحو: جئتك كي تكرمني، أن تكون كي حرف جر وأن مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأما (لعل) فإن الجر بها وارد في كلام العرب خلافاً لمن أنكره كقوله:

(هاك حروف الجر وهي من إلى)، قول كدي: [ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً الخ] هذا يقتضي أنها أكثر، وقد زاد بعضهم الجر باثني عشر حرفاً وقال: إن مجموع الحروف إثنان وثلاثون حرفاً، وجعل منها ها التنبيه وهمزة الاستفهام، والحق أن حروف الجر إنما هي عشرون كما ذكر الناظم.

وقوله: [وقد ذكر بعد هذا معنى الخ] هذا من باب المجموع لا من الجميع إذ لم يذكر معنى الواو ورب والتاء. وقوله: [فإنه لم يذكرها] أي لم يذكر معانيها، وأما ألفاظها فقد ذكرها في هذين البيتين. وقوله: [قال كيمه الخ] وذلك إذا أرادوا أن يسألوا عن علة شيء قالوا: كيمه وأصله كيما بالألف فحذفت الألف لما يأتي في قوله: وما في الاستفهام إن جرت، حذف ألفها ولحقت هاء السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالة على الألف، وسيقول: وأولها الها إن تقف.

وقوله: [نحو قوله: إذا أنت الخ] البيت من الطويل، وقائله النابغة، وأنت فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده لأن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، ويجوز في راء فضر الفتح للخفة، والضم اتباعاً لحركة الضاد، والكسر لأنه الأصل في التخلص عند التقاء الساكنين، وفاء فإنما للتعليل، والفتى نائب فاعل، ويرجى ويروى يراد بدل يرجى والمعنى: إذا أنت لم تنفع من يستحق النفع فضر من يستحق الضرر، فإنما يرجى الفتى لنفع من يستحق النفع ولضر من يستحق الضرر، والشاهد في كيما حيث جرت كي ما المصدرية، وقيل ما كافة لكي عن العمل.

وقوله [وأن المصدرية وصلتها في قوله الخ] البيت من الطويل، قال العيني: هو لجميل بن عبد الله وهو أصح من قول الزمخشري إنه لحسان، والضمير في قالت يعود على المحبوبة، والهمزة في أكل همزة الاستفهام، وأصبح: فعل ماض ناقص والتاء اسمها، ومانحا بمعنى معطياً خبرها، ولسانك مفعول ثان لمانحا على حذف مضاف أي حلاوة، وكل المتقدم مفعول أول لما نحا، وكي حرف جر وما زائدة، وأن مصدرية يسبك ما بعدها بمصدر مجرور بكي وفيه الشاهد لأن إظهار أن بعد كي ضرورة، وعطف تخدع على تغر عطف تفسير، قال الأزهري: وتغر وتخدع مبنيان للفاعل، والخداع إرادة المكروه بالإنسان بحيث لا يشعر.

لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم

وأما (متى) فهي في لغة هذيل بمعنى من، ومنه قولهم: أخرجها متى كمه، بمعنى من كمه و(هاك) اسم فعل بمعنى خذ، ولم يذكر الجوهري والزبيدي فيها إلا التنبيه وزاد الجوهري فيها الزجر فهي عندهما حرف فقط، وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ، و(حروف الجر) مفعول به وهو مبتدأ وخبره (من) إلى آخر البيتين، وكل ما بعد من معطوف عليه على إسقاط العاطف، ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله:

٣٦٦ ـ بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى وَٱلْكَافَ وَٱلْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

يعني أن هذه الأحرف السبعة لا تدخل على المضمر بل على الظاهر فقط نحو: منذ يومين وحتى مطلع الفجر، وزيد كعمرو، وحياتك، ورب رجل، وتالله، وفهم منه أن ما عدا هذا السبعة من حروف الجر تدخل على الظاهر والمضمر، و(منذ) مفعول بـ(اخصص) وما بعده معطوف عليه، و(بالظاهر) متعلق باخصص، ثم إن هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصاً آخر زائداً على الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد أشار إليها بقوله:

وقوله: [كقوله لعل الخ] البيت من الوافر، وإعرابه واضح، والشريم: المرأة المفضاة التي اختلط مسلكاها ولعل هنا للإشفاق وهي وإن كانت حرف جر فلا تتعلق بشيء لأنها شبيهة بالزائدة، والشاهد في كون لعل جرت الاسم الظاهر بعدها، ومجرورها محله نصب على أنها عاملة عمل أن أو رفع بالابتداء، وبدأ الناظم بمن لأنها أقوى حروف الجر، ولذلك اختصت بالدخول على بعض الظروف كعند وقبل وبعد.

وقوله: [وهاك اسم فعل] ظاهره أن هاك بجملتها اسم فعل، والذي في المعرب أن اسم الفعل إنما هو بالقصر وقد تمد، وأما الكاف فهي حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية، تفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتثنى وتجمع كالكاف اللاحقة لاسم الإشارة، وما في المعرب هو الذي يظهر لأن المكودي قال بعد: ولم يذكر الجوهري والزبيدي الخ والجوهري والزبيدي إنما ذكراها بدون كاف.

(بالظاهر اخصص) إنما اختصت مذ ومنذ بالظاهر، ولا يكون إلا وقتاً كما يأتي لأن معناهما إذا كانا اسمين الوقت، وحيث كانا حرفي جر خصا بجر الأوقات للمناسبة بين معناهما اسمين أو حرفين، واختصا بالظاهر لأنه أظهر في الدلالة على الوقت، وخصت حتى بالظاهر لأنها للغاية، وأصل الغاية أن تكون بإلى الجارة للظاهر والمضمر والفرع لا يقوى قوة الأصل، وخصت الكاف بجر الظاهر لأنه لو جر ضمير المخاطب في نحو كك لأدى إلى اجتماع كافين وهو ركيك، واطرد المنع في سائر الضمائر، وخصت الواو والتاء بجر الظاهر لأنهما فرع عن الباء، والباء تجر الظاهر، والمضمر والفرع لا يقوى قوة الأصل، وخصت رب بجرها الظاهر لأن مجرورها لا يكون إلا نكرة والضمير لا يكون إلا معرفة.

وقوله: [وفهم منه أن ما عدا الخ] يصدق بالثلاثة عشر حرفاً الباقية وهو مفهوم صحيح بالنسبة لما عدا كي، أما كي فإنها لا تجر إلا ما ذكر سابقاً.

٣٦٧ - وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبّ مُنَكَّرَا وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبّ

يعني أن(مذ ومنذ) لا يكون الظاهر الذي يدخلان عليه إلا وقتاً يعني اسم زمان نحو: مذ يومنا، ومنذ يوم الجمعة، وأن رب لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا نكرة نحو: رب رجل، وأن التاء لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا لفظ الله ولفظ رب نحو: تالله، وحكي ترب الكعبة. وتالرحمن، وتحياتك، إلا أن دخولها على لفظ(الله) أكثر من دخولها على لفظ(رب) وفهم منه أن ما بقي من الأحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقاً، «(وقتاً) مفعول باخصص، «(بمذ) متعلق باخصص، «(منكراً) معطوف على(وقتاً) «(بـرب) معطوف على(بمذ) «(التاء) مبتدأ وخبره(لله) «(رب) معطوف على(لله) . ثم قال:

٣٦٨ - وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

قد تقدم أن(رب والكاف) من الأحرف المختصة بالظاهر، وأشار في هذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلاً ومنه قول العرب: ربه رجلاً. وقول الراجز:

خلى الذنابات شمالاً كثبا وأم أوعال كها أو أقربا

(وبرب منكراً) إنما اختصت رب بالنكرة لأنها للتقليل قليلاً نحو: رب رجل صالح لقيته، وللتكثير كثيراً نحو: رب رجل طالح لقيته، هذا هو المشهور، وقيل بالعكس، وقيل هي لهما على حد السواء، والتقليل والتكثير يناسبهما النكرة التي هي للشيوع، وأما المعرفة فلا تناسب التقليل والتكثير لأنها معروفة المقدار، ووجه اختصاص التاء بالله ورب أن التاء في القسم فرع عن الواو التي هي فرع عن الباء، والواو تجر الظاهر كيفما كان والتاء فرع عنها والفرع لا يقوى قوة الأصل.

وقوله :[ومنكراً معطوف على وقتاً وبرب الخ] فيه عطف معمولين وهما منكراً وبرب على معمولين وهما وقتاً وبمذ لعامل واحد وهو اخصص وذلك جائز اتفاقاً كما في المغني.

(وما رووا من نحو ربه فتى) ، ربه جار ومجرور، وفتى تمييز للضمير المجرور برب، ثم قيل: إن رب غير معدية فلا تتعلق بشيء، وقال الجمهور: إنها حرف متعد تتعلق بعامل بعدها لا يتقدم عليها إن وجد فذاك نحو: رب رجل لقيته وإلا فيقدر كما هنا، وما ذكره الناظم مبني على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة مطلقاً كانت النكرة جائزة التنكير أو واجبة التنكير وهو الحق ومذهب الجمهور.

قول كدي :[وقول الراجز خلى الخ] البيت من الرجز، وقائله العجاج يصف حماراً وحشياً، وفاعل خلى يعود على حمار الوحش، والذنابات: مفعول خلى وهو بفتح الذال المعجمة والنون والألف بعدها وباء موحدة وألف وتاء جمع ذناب وهو الأصل شبه مخاط يقع من أنوف الإبل وهنا اسم موضع بعينه، وشمالاً بكسر الشين ظرف أي لجهة الشمال، وقال العيني: إنه مفعول ثان والأول أولى، وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريب، وأم أوعال اسم هضبة بعينها والهضبة في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض، ويجوز في أم أوعال النصب بالعطف على الذنابات والرفع على أنه مبتدأ، وكها خبره، وأو أقرب معطوف على ها من غير إعادة الخافض والمعنى خلى حمار

وفهم من المثال أن الضمير الذي يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير غائب وقوله: ونحوه أي كها. ويحتمل وجهين أحدهما: أن يكون المراد (ونحوه) من ضمير الغائب نحوه وهن كقوله:

فلا ترى بعلاً ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حاظلا

فيكون الضمير على هذا عائداً على (ها) والآخر أن يكون المراد ونحو ذلك أي من دخول الأحرف المختصة بالظاهر على الضمير كقوله:

فلا والله لا يلفى أناس فتى حتاك يا ابن أبي زياد

فأدخل حتى على المضمر وهي من الأحرف المختصة بالظاهر، و (ما) مبتدأ وهي موصولة، و (رووا) صلته والضمير في رووا عائد على النحويين، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره رووه، و (نزر) خبر المبتدأ، و (كها) مبتدأ خبره (كذا) و (نحوه أتى) مبتدأ وخبر. ثم شرع في معاني حروف الجر وبدأ منها بمن فقال:

٣٦٩ - بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِىء فِي الأَمْكِنَهْ بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

٣٧٠ - وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ

فذكر لـ (من) خمسة معان: الأول: التبعيض كقوله تعالى: ﴿فمنهم من آمن ومنهم من كفر﴾. الثاني:

الوحش المواضع المعروفة بالذنابات بجهة الشمال أو قريباً منه وخلى أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها، والشاهد في كها حيث جر الكاف الضمير.

وقوله: [كقوله فلا ترى الخ] البيت من الرجز، وقائله رؤبة، وبعلاً مفعول أول بترى، والبعل: الزوج ولا حائلاً معطوف عليه جمع حليلة امرأة الزوج، وكه: مفعول ثان لترى والضمير يعود على حمار الوحش المذكور قبل هذا البيت، وضميرهن يعود على الاتن الوحشية، وحاظلا: قال العيني: مستثنى من بعلا، والحاظل بالظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل، والمعنى: لا ترى بعلاً مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشية إلا مانعين بناتهن من التزويج، والشاهد في دخول الكاف على وهن.

وقوله: [كقوله: فلا الخ] البيت من الوافر، والفاء عاطفة، ولا: تأكيد للقسم، ولا يلفى جوابه بمعنى يوجد، وفتى: مفعول بيلفى، والشاهد في حتاك حيث جر حتى الضمير، والاحتمال الأول عند كدي هو الصواب لأن الاحتمال الثاني يوجب التكرار مع قوله: من نحو ربه، ويحتمل أن يكون الاحتمال الأول هو الذي يوجب التكرار، فالأولى الاقتصار على أحد الاحتمالين ويكون الاحتمال الآخر مأخوذاً من قوله: من نحو ربه فتى.

وقوله: [ثم شرع في معاني حروف الجر] مذهب البصريين أنه ليس لكل حرف إلا معنى واحد، ولا ينوب حرف جر عن حرف جر، كما أن أحرف النصب والجزم لا ينوب بعضها عن بعض، وما ورد من ذلك فشاذ أو يؤول الفعل بفعل آخر، ومذهب الكوفيين أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.

(بعض وبين وابتدىء في الأمكنة)، قول كدي: [فذكر لمن خمسة معان الخ] يعني هنا وسيصرح بالمعنى

التبيين كقوله عز وجل: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ وعلامته أن يصح تقدير الذي في موضعها أي فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان. الثالث: ابتداء الغاية في المكان نحو: خرجت من المسجد كقوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام﴾. الرابع: ابتداء الغاية في الزمان كقوله تعالى: ﴿من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾ وفهم من قوله: (وقد تأتي) أن إتيانها لابتداء الغاية في الزمان قليل وهو مختلف فيه، ومذهب الأخفش والكوفيين أنها تكون لابتداء الغاية مطلقاً وهو اختيار الناظم، قال في شرح الكافية: وهو الصحيح لورود السماع بذلك. الخامس: الزيادة ويشترط في زيادتها أن تكون بعد نفي أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله: (وزيد في نفي وشبهه) وشبه النفي الاستفهام كقوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله يرزقكم﴾ والنهي نحو: لا يقم من أحد، وأن يكون مجرورها نكرة وهو المنبه عليه بقوله: (فجر نكرة) ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال: (كما لباغ من مفر) فـ(ما) نفي، و(من) زائدة في المبتدأ، و(لباغ) خبره، وقوله: (بمن) متعلق بـ(ابتدىء) وهو مطلوب له، ولـ(بعض) و(بين) فهو من باب التنازع، و(في الأمكنة) متعلق بابتدىء وقد تأتي جملة مستأنفة، و(لبدء) متعلق بـ(تأتي) ثم قال:

السادس في قوله: ومن وباء يفهمان بدلاً، وهذا إذا جعلنا ابتداء الغاية في المكان والزمان قسمين والموضح جعلها واحداً، فيكون الناظم إنما ذكر خمسة معان لمن بما هنا وبما بعد، وقد ذكر الموضح لها سبعة معان بزيادة الظرفية والتعليل، وزاد في التصريح نقلاً عن المغنم ثمانية معان فجعل معانيها خمسة عشر، وزاد الشيخ الطيب سادس عشر وهو القسم تقول: من ربي لأفعلن بضم الميم وكسرها.

وقول كدي: [الثاني التبيين] أي لبيان الجنس وهي التي تقدمها مجهول الجنس مفسراً لمدخولها. وقوله: [وعلامته أن يصح الخ] الحق أنه يقدر كل موصول يناسب المقام ولا يختص بالذي خلافاً للمرادي وتبعه المكودي، ثم إن هذه العلامة التي ذكرها هي إذا كان مجرورها معرفة كمثاله، فلو كان نكرة نحو قوله تعالى: ﴿أساور من ذهب﴾ لكانت علامتها أن تأتي في موضعها بمبتدأ وتجعل مجرورها خبراً عنه فتقول في غير القرآن: أساور هي ذهب.

وقوله: [الخامس الزيادة الخ] معنى زيادتها أن العامل يتعدى للمعمول بدونها فهي مقحمة بين طالب ومطلوب، وليس المراد أنها لا تدل على معنى بل معناها التنصيص على عموم النفي أو تأكيد التنصيص عليه، فإذا قلت: ما جاءني رجل احتمل بل رجلان أو ثلاثة أو امرأة أو رجل قوي، فإذا قلت: ما جاءني رجل تعين نفي هذا الجنس الصادق بالواحد والمتعدد والقوي والضعيف فهي هنا للنص على عموم النفي، وإذا قلت: ما جاءني أحد ففيه نص على العموم، فإذا قلت: ما جاءني من أحد كان فيه توكيد عموم النفي لا غير.

وقوله: [نحو هل من خالق الخ] فخالق مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد، وغير الله بالرفع نعت خالق على المحل، والخبر محذوف تقديره والله أعلم لكم ولا يكون يرزقكم خبراً لخالق، لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل لأنه إذا كان يجيزها فعل اختارت الدخول عليه فتكون الجملة فعلية، ويقيد الاستفهام بأن يكون بهل خاصة.

(كما لباغ من مفر) روي مفر بالفاء والمعنى: أن من بغى لا مفر له دنيا وأخرى، وروي مقر بالقاف أي لا منزل له يستقر به لا دنيا ولا أخرى.

٣٧١ ـ لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامُ وَإِلَى   وَمِنْ وَبَاءُ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

يعني أن هذه الأحرف الثلاثة متساوية في الدلالة على الانتهاء، إلا أن دلالة (إلى) على الانتهاء أكثر، ثم (حتى) ثم (اللام) فمثال (إلى) قوله تعالى: ﴿كل يجري إلى أجل مسمى﴾ ومثال (حتى) قوله تعالى: ﴿فتول عنهم حتى حين﴾ ومثال (اللام) ﴿وكل يجري لأجل مسمى﴾ ثم قال: (ومن وباء يفهمان بدلاً) يعني أن (من والباء) مستويان في الدلالة على البدل فمثال (من) قوله تعالى: ﴿ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون﴾ ومثال (الباء) قوله ﷺ في مولاتنا عائشة رضي الله عنها: «لا يسرني بها حمر النعم» أي بدلها، و(من) مبتدأ، و(باء) معطوفة عليه، و(يفهمان بدلاً) في موضع الخبر. ثم قال:

٣٧٢ ـ وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي   تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣ ـ وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِنَا   وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

قد تقدم أن (اللام) تكون للانتهاء، وقد ذكر لها هنا خمسة معان: الأول: الملك نحو: المال لزيد. الثاني: شبه الملك نحو: السرج للفرس. الثالث: التعدية نحو قوله تعالى: ﴿فهب لي من لدنك ولياً﴾. الرابع:

(للانتها حتى ولام وإلى) المراد بالانتهاء الغاية مكانية أو زمانية. قول المكودي: [إلا أن الدلالة الخ] يقال إنه مناقض لقوله قبل مستوية في الدلالة على الانتهاء، ويجاب بأن معناه مستوية في أصل الدلالة على الانتهاء إلا أن الانتهاء مع إلى أكثر.

(فرع) إلى تكون حرف جر وفعلاً واسماً، وقد اجتمعت الثلاثة في قوله:

إلى خليلي إن ضاق المعاش إلى   إلى خليليكما وقيتما ضررا

فإلى الأولى فعل أمر، والألف فاعل أي إلجآ. وإلى الثانية حرف جر، والثالثة اسم بمعنى النعمة يجمع على آلاء. ومنه قوله تعالى: ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾ والمعنى إلجآ يا خليلي إلى نعم خليلكما.

(ومن وباء يفهمان بدلا) كان ينبغي للناظم أن يقدم هذا العجز على الصدر لتكون معاني من متصلة. قول كدي: [فمثال من قوله تعالى: ﴿ولو نشاء الخ﴾] الدليل على أنها للبدل أنها لا يصح أن تكون للبيان ولا للتبعيض لأن الملائكة لا تكون من الإنس. وقيل: إن من هنا ليست للبدل وإنما هي للابتداء لأن البدل مأخوذ من المحذوف المقدر إذ التقدير والله أعلم لجعلنا بدلاً منكم.

(واللام للملك وشبهه) اعلم أن اللام إن كان ما قبلها يصح أن يكون مملوكاً لما بعدها نحو: المال لزيد فهي للملك، وإن كان ما بعدها يصح أن يكون مالكاً وما قبلها لا يصح أن يكون مملوكاً نحو: زيد لعمرو فهي لشبه الملك، وإن كان كل ما قبلها وما بعدها لا يصح أن يكون مالكاً نحو: السرج للدابة فهي للاستحقاق، إذا علمت هذا فتمثيل المكودي لشبه الملك بالسرج للفرس فيه تسامح لأنها فيه للاستحقاق.

وقوله: [الثالث التعدية](١) مراده التعدية الخاصة وهي المعاقبة لهمزة التعدية في تصيير الفاعل مفعولاً، وليس

---

(١) قول المحشي مراده التعدية الخاصة صوابه العامة لأنها باللام.

التعليل نحو: جئت لإكرامك. الخامس: الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير كقوله تعالى: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ أو لكونه فرعاً نحو قوله تعالى: ﴿فعال لما يريد﴾ وقد تزاد لغير ذلك كقوله تعالى: ﴿ردف لكم﴾ وقوله (واللام للملك) مبتدأ وخبر، و(شبهه) معطوف على الملك، و(في تعدية) متعلق بـ(قفى) أي تبع، و(تعليل) معطوف على تعدية، و(زيد) فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر يعود على اللام ثم قال:

(والظرفية استبن بيا وفي وقد يبينان السببا).

يعني أن (الباء وفي) مشتركان في الدلالة على الظرفية والسببية، فمثال دلالة الباء على الظرفية قوله تعالى: ﴿وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل﴾. ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات﴾. ومثال دلالة (في) الظرفية: زيد في المسجد، ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: ﴿لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾ والظرفية في (في) أكثر والسببية في (الباء) أكثر، وفهم من قوله: (وقد يبينان السببا) أن دلالتهما على السببية قليلة، و(الظرفية) مفعول مقدم بـ(استبن) و(ببا) متعلق باستبن، و(في) معطوف على (ببا) و(قد يبينان) جملة متسأنفة. ثم قال:

٣٧٤ ـ بِـالْبَـا اسْتَعِنْ وَعَـدِّ عَـوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْـلَ مَـعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَـا انْـطِقِ

قد تقدم أن (الباء) تكون للظرفية والسببية والبدل، وذكر لها في هذا البيت أيضاً سبعة معان: الأول: (الاستعانة) نحو: كتبت بالقلم. الثاني: (التعدية) وهي المعاقبة لهمزة التعدية نحو: ذهبت بزيد أي أذهبته، ومنه

المراد بالتعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل القاصر إلى الاسم على معنى ذلك الحرف، لأن التعدية بهذا المعنى عامة في جميع حروف الجر.

وقوله: [فهب لي من لدنك ولياً] تبع في التمثيل بهذه الآية الشارح التابع للناظم في شرح الكافية، وقال الموضح في المعنى: الأولى عندي أن يمثل بنحو: ما أضرب زيداً لعمرو، وبه مثل في التوضيح إذ الآية مثل بها الناظم نفسه في شرح التسهيل لشبه الملك فصارت الآية محتملة، وما ذكره في التصريح من أن مثال الموضح نقلاً عن الكوفيين أن اللام ليست للتعدية فيه، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب مردود بعدم صحة إسقاطها فتعين أنها للتعدية المجردة كما قال البصريون، وبه تعلم ما في كلام التصريح آخراً.

وقوله: [وزيادتها لتقوية العامل الخ] صريح المكودي أن المقوية زائدة محضة وإذا كانت زائدة محضة فلا تتعلق بشيء، والذي في التوضيح أن المقوية ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة، واستشكله في التصريح بأن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته فيكون فيه جمع بين متنافيين، وقال الشيخ الطيب: يغلب جانب الزيادة فلا تتعلق بشيء. وقوله: [كقوله تعالى: ﴿ردف لكم﴾] قال في التوضيح: الظاهر أن ردف ضمن معنى اقترب المتعدي باللام فلا تكون زائدة.

(والظرفية استبن ببا وفي)، قول كذي: [والسببية في الباء أكثر] فيه تنكيت على الناظم الذي يقتضي أن السببية مع الباء قليلة، ومعنى استبن في النظم أطلب بيانها والدلالة عليها وفسره الشاطبي بأعرب.

(بالبا استعن وعد)، قول كذي: [الأول الاستعانة] هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة أو مجازاً، فالأول كمثاله

قوله عز وجل: ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾ أي لأذهب سمعهم وأبصارهم.

الثالث: (العوض) وهي الداخلة على الأثمان نحو: اشتريت الفرس بألف.

الرابع: (الإلصاق) نحو: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾.

الخامس: معنى (مع) نحو قوله تعالى: ﴿قد جاءكم الرسول بالحق﴾ أي مع الحق.

السادس: معنى (من) يعني التي للتبعيض كقوله تعالى: ﴿عيناً يشرب بها عباد الله﴾.

السابع: معنى (عن) كقوله تعالى: ﴿ويوم تشقق السماء بالغمام﴾ أي عن الغمام. وقوله (بالبا) متعلق باستعن ويطلبه (عد وعوض) فهو من باب التنازع، و(مثل) حال من الضمير في (بها) وهو مضاف لـ (مع) و(من وعن) معطوفان عليه والتقدير: انطق بالباء في حال كونها مماثلة في المعنى لمع ومن وعن. ثم قال:

لأن القلم هو الواسطة في حصول الكتابة حقيقة، ومثال المجاز نحو: فعلت هذا بعون الله، ومنه باء البسملة على القول به لأن اسم الله ليس آلة وإنما المقصود به التبرك في طلب حصول العمل.

وقوله: [وهي المعاقبة لهمزة التعدية] أي في تصيير ما كان فاعلاً مفعولاً، والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، وأما التعدية بمعنى اتصال الفعل فهي عامة في جميع حروف الجر ما عدا الزائد.

وقوله: [وهي الداخلة على الأثمان] ولهذا يقال لها باء المقابلة، واعترض ذكر التعويض بأنه تكرار مع المعنى السابق الذي هو البدل، وأجيب بأن التعويض ما يكون الثمن فيه من جهة والمثمن من جهة فيكون الدفع وقع فيه من الجهتين، وباء البدل تختار شيئاً لا يقوم غيره مقامه ولا يكون هنالك دفع ومقابلة بين الجانبين نحو قوله عليه السلام في عائشة: «ما يسرني بها حمر النعم» أي بدلها.

وقوله: [الرابع الإلصاق نحو: وامسحوا الخ] هذا ما عليه جمهور المالكية إشارة إلى أنه لا يكفي المسح فوق حائل لغير عذر، ومن قال انه يكفي مسح البعض جعل الباء في الآية للتبعيض، ومثل الأزهري بالآية للتبعيض، ولأجل الخلاف فيها لم يمثل الموضح بالآية للإلصاق ولا للتبعيض.

وقوله: [الخامس معنى مع الخ] وهو المصاحبة واستشكل هذا بأن الباء حرف ومع اسم، وكيف يكون الحرف مرادفاً للاسم؟ وأجيب بأنه ليس مرادفاً له ولكن لما كان الاسم للمصاحبة الحقيقية والحرف للمصاحبة المجازية التي هي كون مابعدها حالة لما قبلها ومصحوباً له، صح أن يقال إن الباء بمعنى مع، وكذا يقال في، وقد تجيء موضع بعد. وقوله: [يعني التي للتبعيض] فيه تنكيت على الناظم حيث لم يبين أي معنى من معاني من.

وقوله: [السابع معنى عن] الذي هو المجاوزة، وإنما قال معنى عن لأنها تصلح في موضعها عن. وقوله: [فهو من باب التنازع] قد مر أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم، فالأولى أنه من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه. وقوله: [ومثل حال الخ] فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، ومذهب الجمهور منعه، ومذهب الناظم جوازه وقد مر: وسبق حال ما بحرف جر.

٣٧٥ ـ عَلَى لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

ذكر لـ(على ثلاثة معان): الأول (الاستعلاء) وهو أصلها ويكون حسياً كقولك: ركبت على الفرس، ومعنوياً كقوله:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق

الثاني: معنى (في) كقوله عز وجل: ﴿واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان﴾.

الثالث: معنى (عن) كقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

و(على) مبتدأ وخبره (للاستعلا) و(معنى) معطوف على الاستعلا وهو مضاف إلى (في وعن). ثم قال: (بعن تجاوزاً عنى من قد فطن).

٣٧٦ ـ وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا

ذكر لعن ثلاث معان: الأول (التجاوز) وهو الأصل فيها كقولك: رميت السهم عن القوس، وأخذت العلم عن زيد، وفهم ذلك من قوله: (عنى من قد فطن).

الثاني: معنى (بعد) كقوله عز وجل: ﴿لتركبن طبقاً عن طبق﴾ أي بعد طبق.

الثالث: معنى (على) كقول الشاعر:

(على للاستعلا)، قول كدي: [قد استوى بشر الخ] البيت من الرجز، وبشر فاعل استوى ومعناه غلبهم وقهرهم، وبشر هذا هو بشر بن مروان أخو عبد الملك بن مروان ووزيره وكان ولاه على العراق فقيل فيه ذلك، ومهراق نعت دم وأصله مراق ثم زيد فيه الهاء والشاهد في كون الاستعلاء بمعنى القهر والغلبة. وقوله: [كقوله عز وجل (واتبعوا الخ)] قدره في المغني يعني زمن سليمان، وجعل غيره تتلو بمعنى تقول كقوله تعالى: ﴿تقول علينا﴾ الآية. وقوله: [الثالث معنى عن كقوله إذا الخ] البيت من الوافر، وقائله القحيف العميري، والقحيف بقاف فوق مضمومة وحاء مفتوحة وياء مثناة تحت ساكنة وفاء آخره، وبنو قشير وفي نسخة تميم بدل قشير فاعل رضيت وقشير علم قبيلة ولذا أعاد الضمير عليه في رضاها مؤنثاً، ولعمر الله مبتدأ والخبر محذوف وجوباً أي قسمي، ورضاها فاعل أعجبني وجملة أعجبني جواب إذا، والشاهد في كون على بمعنى عن لأن رضي لا يتعدى بعلى، وقيل: لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون معنى رضي عطف فتكون على في البيت على بابها.

(بعن تجاوزاً عني من قد فطن)، قول المكودي: [الأول التجاوز الخ] المراد به المجاوزة التي هي بعد شيء عن المجرور بها بسبب اتحاد الفعل المعدى به، ولما كانت المجاوزة على قسمين حقيقية ومجازية مثل المكودي بمثالين: الأول للحقيقية والثاني للمجازية، ومعنى المثال الأول: جاوز السهم القوس، ومعنى الثاني: أخذت العلم عن زيد أي جاوز العلم زيداً ووصل إلى المتكلم. وقوله: [الثالث معنى على] الذي هو الاستعلاء.

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني

وفهم من قوله: (وقد تجي) أن إتيانها بمعنى (بعد وعلى) قليل، وقوله: (كما على موضع عن قد جعلا) تتميم للبيت فإنه قد سبق في البيت الذي قبله أن على تجيء بمعنى عن إلا أن فيه إشارة إلى الحمل المعادلة، و(تجاوزاً) مفعول مقدم بعني، و(بعن) متعلق بعني، و(موضع) منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجيء، و(بعد) مضاف إليه. ثم قال:

٣٧٧ - شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

ذكر للكاف ثلاثة معان: الأول (التشبيه) وهو أصلها وأكثر معانيها نحو: زيد كعمرو. الثاني (التعليل) وهو المشار إليه بقوله: (وبها التعليل قد يعنى) كقوله عز وجل: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ أي لأجل هدايته إياكم، وفهم من قوله: (قد يعنى) أن إتيانها للتعليل قليل. الثالث: (زيادتها للتوكيد) وهو المشار إليه بقوله: (وزائداً لتوكيد ورد) كقوله عز وجل: ﴿ليس كمثله شيء﴾ أي ليس مثله شيء، (التعليل) مبتدأ وخبره (قد يعني) و(بها) متعلق

وقوله كقول الشاعر: [لاه ابن عمك الخ] البيت من البسيط، وقائله ذو الأصبع العدواني من قدماء شعراء الجاهلية، لقب بذي الأصبع قيل لأن حية نهشته في أصبعه فقطعها، عاش ثلاثمائة سنة، وهذا البيت من قصيدة خاطب بها ابن عم له كان ينافسه ويعاديه، وابن عمك: مبتدأ مؤخر وخبر مقدم واصله لله در ابن عمك فحذف اللامين الجارة والأخرى شذوذاً كما في التصريح، والذي ذكره ابن النحاس ما يقتضي أن المحذوف إحدى اللامين وإما الجارة وإما الأصلية لا المحذوف اللام الجارة واللام الأصلية معاً، ومعنى لا أفضلت: ليس لك فضل تنفرد به علي، والحسب بفتح الحاء والسين ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، وأنت: مبتدأ، ودياني خبره، والديان هو الحاكم والمالك، فتخزوني: مرفوع لا منصوب لأن شرط النصب بعد الفاء الواقعة في جواب النفي أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، وإلا تعين الرفع كما هنا، لأن معنى فتخزوني فكيف تقهرني، وقيل بصحة نصبه على تقدير الفتحة على الواو الساكنة وليس ضرورة لأنه قرىء في الشواذ إلا أن يعفون أو يعفو بسكون واو يعفو، ومعنى البيت: لله در ابن عمك فإنه حاز من الأوصاف الجميلة ما يتعجب منه وأما أنت فإنك لم تفضل علي في مفاخرة الآباء ولا أنت مالك أمري فتسوسني وتقهرني، والمراد بابن عمك الشاعر نفسه، ويدل له قوله عني بيان المتكلم والشاهد في عن في قوله عني فإنها بمعنى على.

(شبه بكاف وبها التعليل قد يعني)، قول المكودي: [أي لأجل هدايته إياكم الخ] أشار بهذا إلى أن ما في الآية في كما مصدرية، وهذا أظهر من جعل الزمخشري وابن عطية ما زائدة لأن الأصل إبقاء عمل الكاف. وقوله: [وفهم من قوله: قد يعني أن إتيانها الخ] هذا المفهوم صحيح بالنسبة للقاعدة الأغلبية من دخول قد على المضارع، والحق أن قد هنا للتحقيق لأن الناظم صرح في شرح الكافية بأنه كثير، ولهذا لم يقل الموضح أنه قليل بل جعله كغيره من سائر المعاني.

وقوله: [الثالث زيادتها للتوكيد الخ] معنى كونها زائدة للتوكيد أن زيادة حرف بمنزلة إعادة الجملة كلها مرة ثانية. وقوله: [كقوله عز وجل ليس الخ] كون الكاف زائدة هو قول الجمهور لأنهم إذا لم يجعلوها زائدة صار المعنى

بيعني، و(زائداً)منصوب على الحال من الضمير المستتر في (ورد)و(لتوكيد)متعلق بزائد. واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسماً وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

٣٧٨ ـ وَاسْتُعْمِـلَ اسْمـاً وَكَـذَا عَنْ وَعَلَى ... مِنْ أَجْـلِ ذَا عَلَيْـهِمَـا مِـنْ دَخَـلاَ

يعني أن كاف التشبيه يستعمل اسماً فقيل في الضرورة وهو مذهب سيبويه كقوله:

ورحنـا بكـابن المـاء يجنب وسطنـا ... تصـوب فيـه العين طـوراً وتـرتقي

وقيل في الاختيار وهو مذهب الأخفش وإليه ذهب المصنف ولذلك أطلق في قوله: (واستعمل اسماً) و(عن على) يستعملان أيضاً اسمين وإليهما أشار بقوله: وكذا عن على، يعني وكذلك أيضاً يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسماً، ثم علل استعمالهما اسمين بقوله: (من أجل ذا عليهما من دخلا) أي من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم فمن دخول من على عن قوله:

فقلت لـلركب لـمـا أن عـلا بهـم ... من عن يمين الحبيـا نـظرة قبـل

ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وقيل: الكاف غير زائدة والزائد هو مثل كما زيدت في ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به﴾ ولكن إذا دار الأمر بين زيادة الحرف والاسم فزيادة الحرف أولى، وقيل: إن الكاف ومثل غير زائدين وإنما مثل بمعنى الذات أو الصفة أي ليس لذاته أو صفته شبيه، والحق والله أعلم ما حققه بعض المتأخرين من أن الآية من باب الكناية فكنى بنفي مثل المثل عن نفي المثل إذ يلزم من نفي مثل المثل نفي المثل، إذ لو انتفى مثل المثل وبقي المثل ثابتاً لكان الله مثل ذلك المثل، والفرض أنه نفى مثل المثل فيؤدي لنفي المولى مع أنه مسلم الوجود، ونظيره ليس لأخي زيد أخ، أي لا أخ لزيد، كذلك هنا لا مثل لله تعالى لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ثم إن الناظم أعاد ضمير بها على الكاف مؤنثاً وضمير ورد على الكاف مذكراً إشارة لجواز التذكير والتأنيث باعتبار الحرف أو الكلمة.

(واستعمل اسماً)، قول المكودي: [يعني أن كاف التشبيه الخ] هذا يقتضي أن الحرف يصير اسماً والحق خلافة، بل المراد أن هذه الكلمات لفظ مشترك بين الإسمية والحرفية.

وقوله: [كقوله: ورحنا الخ] البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ومعنى رحنا رجعنا والكاف في بكابن صفة لمحذوف أي بفرس مثل ابن الماء الذي هو الغرنيق، ومعنى يجنب يدور، ووسطنا: ظرف، وتصوب اصله تتصوب أصله تتصوب أي تتحدر، والعين: فاعل تصوب، وترتقي: معطوف على تصوب، والمعنى: رجعنا في وقت العشي بفرس مثل ابن الماء في سرعته مرة تنحدر العين وتنظر أسفله، ومرة ترتقي وتنظر أعلاه وتتعجب من حسنه، والشاهد في كون الكاف إسمية في بكابن لدخول حرف الجر عليها، وهذا البيت لم يذكره العيني في الشواهد.

(من أجل ذا عليهما من دخلا)، قول المكودي: [قوله فقلت للركب الخ] البيت من البسيط، وقائله القطامي شاعر إسلامي من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، والفاء للعطف، والركب جمع راكب عند الأخفش واسم جمع عند سيبويه، والقول إذا وقع بعد اللام كان بمعنى الخطاب، وعلا: فعل ماض،

ومن دخولها على على قوله:

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها   تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

ومعنى(عن) جانب، «(على) فوق، «(اسماً) حال من الضمير المستتر في(استعمل) العائد على كاف التشبيه، «(عن وعلى) مبتدآن وخبرهما(كذا) «(من) مبتدأ، «(دخلا) في موضع خبره، «(من أجل) متعلق بدخلا وكذا عليهما. ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسماً بقوله:

٣٧٩ - وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا   أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

يعني أن(مذ ومنذ) يكونان اسمين في موضعين: الأول أن يرتفع ما بعدهما نحو: مذ يوم الجمعة ومنذ

والباء في بهم زائدة وهم مفعول علا، ومن: حرف جر، وعن: بمعنى جانب مجرور بها مبني على السكون، ويمين: مضاف، والحبيا: مضاف إليه وهي بصيغة التصغير اسم موضع بالشام، ونظرة بالرفع فاعل علا وذكر علا لأن الفاعل غير حقيقي التأنيث وللفصل، وقبل: صفة نظرة وهو بفتح القاف والباء بمعنى أنه لم يتقدمها نظرة، والشاهد في كون عن اسماً لدخول من عليها.

وقوله:[ومن دخولها على على الخ] البيت من الطويل، وقائله مزاحم بن الحرث العقيلي شاعر إسلامي معاصر للفرزدق وجرير، غدا: فعل ماض ناقص وإن لم يذكره فيما سبق واسمها ضمير مستتر يعود على القطاة المذكورة في الأبيات قبل، ومن: جارة، وعلى: مجرورها إسمية قيل مبنية وقيل معربة بحركة مقدرة في الألف منع منها التعذر ومعناها فوق، والهاء مضاف إليه تعود على الفرخ وظمؤها فاعل تم وهو العطش، وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أي تصوت من شدة العطش خبر غدت، وعن قيض: معطوف على عليه فعن هنا اسم لأنه معطوف على مدخول من، والقيض بالقاف والضاد المعجمة قشرة البيضة العليا، وزيزاء صفة لقيض، والزيزاء بزاءين ما ارتفع من الأرض وغلظ ويروى ببيداء بالدال المهملة المفازة الخالية من الأرض، والمجهل بفتح الميم والهاء المفازة التي لا يهتدى فيها بعلامة فهو مضاف إلى زيزاء ولا يصح أن يكون نعتاً لأنه اسم جامد غير مؤول بالمشتق، والمعنى: أن ناقة هذا الشاعر سريعة المشي جداً مثل القطاة التي تركت أولادها صغاراً ومسراها لا زال قريباً من الفراخ وصارت تشرب بعد كمال عطشها وهي تصبر عن الماء ثلاثة أيام أو أربعة ثم تصير تشرب بسرعة، وترجع بسرعة لأولادها، والشاهد في دخول من على على، ويكون الشاهد أيضاً في كون عن اسماً أيضاً، وأخذ من قول الناظم:(من أجل ذا عليهما من دخلا) انهما قد يكونان اسمين ولو لم تدخل عليهما من وهو كذلك، فيكون إنما أتى بقوله:(من أجل ذا) شاهداً للإسمية لا ضابطاً، فإذا قلت: زيد على السطح بالجر، أو سرت عن البلد احتملا الإسمية والحرفية، فإن دخلت عليهما من تعينت الإسمية.

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا)، قول المكودي:[نحو مذ يو الجمعة ومنذ يومان] أخذ من مثالي المكودي أن مرفوعهما الواقع خبراً لهما لا يكون ألا اسم زمان وهو الحق، والناظم يوهم في إطلاقه أن المرفوع يكون اسم زمان ويكون غيره، وأجاب عنه المرادي بأنه نص عليه أول الباب حيث قال: واخصص بمذ ومنذ وقتا. وهذا الجواب لا ينفع لأن المذكورين أول الباب الحرفيتان، وحمله على ما يعم الإسميتين والحرفيتين بعيد جداً.

يومان، وفهم من قوله: (حيث رفعا) أن مذ ومنذ عنده مبتدآن لإسناد الرفع إليهما لأن المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافاً لمن قال: أنهما خبران.

الثاني: أن يليهما فعل نحو: أتيتك مذ قام زيد ومنذ دعا عمرو، وفهم من قوله: (أو أولياء الفعل) أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافاً لمن قال: أنهما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما. و(مذ) مبتدأ، و(منذ) معطوف عليه، و(اسمان) خبر، و(حيث) ظرف مضاف لرفعا والعامل في الظرف اسمان لأنه في معنى محكوم باسميتها، و(أولياء) معطوف على (رفعا) و(الفعل) مفعول ثان بأوليا. ثم قال:

٣٨٠ ـ وَإِنْ يَـجُـرَّا فِـي مُـضِـيٍّ فَـكَـمِـنْ ... هُمَـا وَفِي ٱلْحُضُـورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

في هذا البيت معنى مذ ومنذ إذا كانا حرفين فقال: معناهما معنى من إذا كان المجرور بهما ماضياً نحو: رأيته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة، ومعنى في إذا كان المجرور بهما حاضراً نحو: ما رأيته مذ يومنا أي في يومنا، و(إن يجرا) شرط، و(في مضي) متعلق بيجرا، والفاء جواب الشرط و(هما) مبتدأ وخبره (كمن) أي فهما كمن، و(معنى) مفعول مقدم باستبن مضاف إلى في، و(في الحضور) متعلق باستبن ولا بد من تقدير بهما فيكون التقدير: استبن بهما أي اطلب بهما أي بمذ ومنذ في الحضور معنى في. ثم اعلم أن من حروف الجر ما يزاد بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

٣٨١ ـ وَبَـعْـدَ مِـنْ وَعَـنْ وَبَـاءٍ زِيـدَ مَـا ... فَـلَمْ تَعُـقْ عَنْ عَـمَـلاً قَـدْ عُلِمَـا

فزيادتها بعد من نحو قوله تعالى: ﴿مما خطيئاتهم﴾ وبعد عن ﴿عما قليل﴾ وبعد الباء ﴿فبما رحمة من الله﴾ وقوله: (فلم تعق عن عمل) أي فلم تمنع عملها كما في المثل و(ما) مفعول لم يسم فاعله بزيد، و(بعد) متعلق بزيد، و(في تعق) ضمير مستتر عائد على ما، و(عن عمل) متعلق بتعق. ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقه ما فقال:

وقوله: [أن مذ ومنذ عنده مبتدآن الخ] إستشكلت الابتدائية لأنهما إما معرفتان ولا معرف وإما نكرتان ولا مسوغ، وأجيب بأنهما معرفتان معنى نكرتان لفظاً وهما مبنيان لتضمنهما معنى الحرف الذي هما بمعناه.

(أو أوليا الفعل) أي الماضي بدليل تمثيله بعد، وأما المستقبل فلا يليهما لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً، وإذا وقع بعدهما مستقبل تنافيا إلا أنهما كما يدخلان على الماضي يدخلان على الجملة الإسمية كما في الموضح، فلو قال: أو أوليا الجملة نحو: مذ دعا لشمل الجملتين، وعبارته في الكافية أحسن حيث قال:

ومـذ ومـنـذ اسمـان حيث رفعـا ... وفـي إضـافـة كـإذ قـد وقـعـا

فقوله كإذ يفيد ظرفيتهما وإضافتهما للجملتين، وأصل مذ منذ بالنون فحذفت النون بدليل رجوع الضم عند ملاقاة الساكن، وقيل أصلان لأنه لا تصرف في الحروف، ورد بتخفيف إن وأن وكأن مع أنها حروف.

(وإن يجرا في مضي فكمن) التي لابتداء الغاية أي المسافة. قول المكودي: [من يوم الجمعة] أي من ابتداء هذه المدة.

(وبعد من وعن وباء زيد ما) فإن قلت: ما الفرق بين هذه الأحرف الثلاثة وبين إن وأخواتها ـ عدا ليت في

٣٨٢ - وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَٱلْكَافِ فَكَفّ   وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

يعني أن ما تزاد أيضاً بعد رب والكاف فتارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل: ﴿ربما يود الذين كفروا﴾. وكقول الشاعر:

لعمرك أنني وأبا حميد   كما النشوان والرجل الحليم

وتارة لا تكفهما كقوله:

ربما ضربة بسيف صقيل   بين بصرى وطعنة نجلاء

الغالب حتى كانت ما إذا اتصلت هنا لا تكف وهناك تكف؟(فالجواب) أن عمل هذه الأحرف الجر هنا أصلي فهي قوية، وعمل إن وأخواتها غير أصلي بل بالحمل فكانت ضعيفة فلذلك أهملت مع ما.

(وزيد بعد رب والكاف فكف)، قول المكودي:[كقوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا﴾] اعلم أن الغالب في رب المكفوفة أن تدخل على الفعل الماضي لأن التكثير والتقليل إنما يكونان في الذي عرف حده والمستقبل مجهول، وهذه الآية التي مثل بها المكودي رب فيها مكفوفة ودخلت على المضارع، وأجيب عنه بأجوبة: أولاها أن المستقبل عند الله محقق الوقوع فحكمه حكم الماضي، والجواب بتقدير كان الثانية بين ربما ويود يقال عليه ان حذف كان دون ان ولو الشرطيتين غير مشهور، وقيل أن ما في ربما يود نكرة موصوفة، فيود بمعنى ود وتكون ما حينئذ مفعولة قرنت برب، لأن رب كالحرف الزائد ولذا تدخل على المفعول به في نحو: رب رجل صالح لقيت.

وقوله:[كقول الشاعر: لعمرك الخ] البيت من الوافر، وقائله زياد، وعمرك: مبتدأ والخبر محذوف تقديره قسمي، وأبا حميد بالنصب معطوف على الياء في إنني، وما في كما كافة للكاف عن العمل، والنشوان بالرفع خبر أن، والحليم معطوف عليه، وقال الدماميني: النشوان: مبتدأ، والرجل الحليم عطف عليه والخبر محذوف أي كائنان وتأمله، والنشوان السكران، والحليم الصابر على ما فعل به، ومن عادة السكران أن يعبث بالرجل الحليم والآخر صابر له، وكذلك شأن الشاعر مع أبي حميد، وفي هذا تعريض بمدح الشاعر نفسه وذم أبي حميد وبعده:

أريد هجاءه وأخاف ربي   وأعلم أنه عبد لئيم

والشاهد في كون ما اتصلت بالكاف فكفتها ولذا رفع النشوان.

وقوله:[كقوله: ربما الخ] البيت من الخفيف، وقائله عدي الغساني، وضربة بالجر مجرور بالكاف، وما غير كافة، وبسيف متعلق بضربة، وصقيل نعت سيف، وبين بصرى متعلق بضربة، وبصرى بضم الباء قال في القاموس: بلدة بين الشام وبغداد وهي أول مدينة فتحت صلحاً، وقال في التصريح: بلدة بالشام كرسي حوران، وحوران كورة بدمشق أو ماء بنجد، والكورة المدينة، والكلام على حذف مضاف أي بين أماكن بصرى، وقال العيني: اكتفى بالمفرد لاشتماله على أمكنة فلا حذف، وطعنة معطوف على بصرى، ونجلاء بمعنى واسعة نعت طعنة وهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة لكن كسرت الهمزة للقافية لأن القوافي كلها مكسورة لأن من جملة القصيدة قوله:

ليس من مات فاستراح بميت   إنما الميت ميت الأحياء

وقوله:

ونــنـصــر مــولانــا ونــعــلـم أنــه   كمـا النـاس مجـروم عليـه وجـارم

وفهم من قوله: (وقد تليهما) أن عملهما قليل، وقد صرح به في الكافية. ثم قال:

٣٨٣ ـ وَحُـذِفَتْ رُبَّ فَجَـرَّتْ بَعْـدَ بَـلْ   وَٱلْفَا وَبَعْـدَ ٱلْـوَاوِ شَاعَ ذَا ٱلْعَمَلْ

يعني أن (رب) تحذف ويبقى عملها وذلك بعد (بل) ومثاله:

بـل بلـد مـلء الفجـاج قتمـه   لا يشتـرى كتـانـه وجهـرمـه

وبعد (الفاء) كقوله:

فمثلك حبلى قـد طـرقت ومـرضـع   فـألهيتهـا عن ذي تمـائم محـول

إنـمـا الميت مـن يـعيش كئيبـاً   كـاسـفـاً بـالـه قـلـيـل الـرجـاء

والشاهد في كون ما اتصلت برب ولم تكفها عن العمل. وقوله: [وننصر مولانا الخ] البيت من الطويل، وقائله عمرو بن براقة النهمي بالنون كما في العيني والتصريح، والذي في الأشموني عمرو بن براقة الهمداني وبراقة اسم أمه وأما اسم أبيه فمنبه وإعراب البيت واضح ومجروم بالرفع خبر إن، وجارم معطوف عليه من الجرم بضم الجيم بمعنى الظلم، ويروى بدل مجروم وجارم مظلوم وظالم، والمعنى أنا ننصر مولانا على كل حالة ظالماً أو مظلوماً إذ هو كالناس، والشاهد في اتصال ما بالكاف وإنها لم تكفها. (فإن قلت): ما الفرق بين من وعن والباء، وبين رب والكاف حتى كانت الثلاثة الأول تتصل بها ما ويبقى عملها والإثنان الأخيران إذا اتصلت بهما ما يقل عملهما ويكثر الإهمال؟ (فالجواب) أن اختصاص الثلاثة المذكورة أولاً بالأسماء أقوى بدليل أنها تجر كل اسم، بخلاف رب والكاف فإنهما يجران بعض الأسماء كما تقدم فضعفا بسبب ذلك.

(وحذفت رب فجرت بعد بل)، قول كدي: [ومثاله بل الخ] البيت من الرجز، قائله رؤبة، وبلد مجرور برب محذوفة، وجملة ملء الفجاج قتمه من مبتدأ وخبره نعت بلد، والفج الطريق، وقال الجوهري: الطريق الواسع بين الجبلين، ويجمع على فجاج، والقتم بفتح القاف الغبار، وجهرمه أصله جهرميه بياء النسب بسط شعر تنسب لقرية بفارس تسمى جهرم كجعفر، والشاهد في جر بلد برب محذوفة بعد بل.

وقوله: [وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى الخ] البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة التي أولها: قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل. ومثلك مجرور برب محذوفة، وحبلى: بدل من مثلك أو نعته، والخطاب لعنيزة محبوبته المذكورة قبل في قوله: ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة. ومعنى طرقت أتيتها ليلاً، ومرضعاً بالنصب معطوف على مثلك لأن مثلك في محل نصب مفعول طرقت وإن كان مجروراً لفظاً برب مقدرة لأنها تشبه الحرف الزائد كما علمت، ويحتمل أن يكون حبلى حالاً من مثلك ومرضعاً معطوف على حبلى، فيكون قسم المثل إلى قسمين: إلى حبلى ومرضع، لأنه لم يرد مثلاً معيناً لتوغل مثل في الإبهام فإضافتها إلى الضمير لا تفيد تعريفاً، ومعنى ألهيتها شغلتها بشدة حبها لي، والتمائم جمع تميمة ما يعلق على الصبي خوف العين أو السحر، والمغيل

وبعد الواو كقوله:

وليـل كمـوج البحـر أرخى سـدولـه ... علـي بـأنـواع الهـمـوم ليبـتـلي

وفهم من قوله (وبعد الواو شاع ذا العمل) أن ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح وإعراب البيت واضح . ثم قال:

٣٨٤ - وَقَـدْ يُـجَـرُّ بِـسِـوَى رُبَّ لَـدَى ... حَـذْفٍ وَبَـعْـضُـهُ يُـرَى مُـطَّرِدَا

يعني أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار إليه بقوله: (وقد يجر) ففهم منه التقليل وفهم من التقليل عدم الاطراد، ومنه قوله:

إذا قيـل أي النـاس شـر قـبيـلة ... أشـارت كليب بـالأكف الأصـابـع

بكسر الميم وسكون الغين هو الذي تجامع أمه وهي مرضع أو حامل، ويروى بضم الميم وسكون القاف وفتح الباء وهو المرضع وأمه حبلى. وفي نسخة بدل مغيل محول من أحول الصبي إذا تم له حول أي سنة، وإنما خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء في الرجال، وأراد امرؤ القيس أن ينفي عن نفسه الفرك بفتح الفاء وهو بغض النساء للرجال، وذلك أن امرأ القيس كان جميلاً لكنه مهما تزوج امرأة إلا طلبت فراقه،فكان يسألهن عن ذلك فلا يخبرنه حتى سأل امرأة فقالت له: إنك إذا كنت تجامع وعرقت فاحت منك رائحة الكلب، فقال لها: صدقتني فإني لما كنت صبياً أرضعني أهلي كلبة، ولم تصبر معه إلا امرأة من كندة وكان أكثر أولاده منها، والشاهد في جر مثلك برب محذوفة بعد الفاء. وقوله: [وبعد الواو كقوله وليل الخ] البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس من القصيدة التي منها فمثلك حبلى الخ المذكور قبل، وليل: مجرور برب محذوفة، والكاف في كموج إسمية نعت ليل، وجملة أرخى سدوله صفة لليل، والسدول جمع سدل بضم السين وكسرها الستور التي تحول بين البصر وإدراك المبصرات، وشبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يكون بالليل وما يكون تحت الستور، ثم أطلق اسم المشبه به الذي هو الستور على المشبه الذي هو الظلام فيكون فيه استعارة تصريحية، وعلى متعلق بأرخى، والباء في بأنواع للمصاحبة، ومعنى ليبتلي ليخبر ما عندي هل أصبر أم لا؟ وأصله ليبتليني بنون الوقاية وياء المتكلم مفعول بعدها ثم حذفت الياء وحذفت النون لزوال سببها الذي هو الياء، والشاهد في كون ليل مجروراً برب محذوفة بعد الواو.

وقوله: [وهو مفهوم صحيح] بل هذا المفهوم الذي قال بصحته يقتضي أن الفاء وبل في القلة وعدم الشيوع سواء، وليس كذلك بل حذف رب بعد الفاء كثير وإن كان بعد الواو أكثر، وأما حذفها بعد بل فهو قليل، فكان ينبغي للمكودي أن يقول: إن هذا المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به.

(وقد يجر بسوى رب)، قول المكودي: [ومنه قوله إذا قيل الخ] البيت من الطويل، وقائله الفرزدق يهجو جريراً ورهطه، وإذا ظرف مضمن معنى الشرط، وأي: مبتدأ، وشر: خبر، والجملة محكية بقيل، وأشارت: جواب إذا، وفاعله الأصابع بعد، وكليب: مجرور بإلى محذوفة، وبالأكف حال من الأصابع والباء بمعنى مع، والمعنى: أشارت الأصابع في حال كونها مع الأكف مبالغة في الإشارة، وكليب: رهط جرير، والشاهد في جر كليب بإلى محذوفة.

و(مطرد) وهو المشار إليه بقوله: (وبعضه يرى مطرداً) وذلك في لفظ الله في القسم نحو: الله لأفعلن، وبعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو: بكم درهم؟ أي بكم من درهم؟ وقد ذكر المرادي من هذا الفصل مواضيع غير هذين لم تشتهر.

الإضافة

٣٨٥ - نُـونـاً تَلِي الإعْـرَابَ أَوْ تَنْـوِينَـا ... مِمَّـا تُضِيفُ احْـذِفْ كَـطُورِ سِينَـا

يعني أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذفت ما في المضاف من نون تلي علامة الإعراب أو تنوين، وشمل النون نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما نحو: غلاماك، وابنا زيد، وصاحبو عمرو، وعشروك، وأهلو عمرو، وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو: غلامك في غلام، والمقدر نحو: دراهمك في

وقوله: [نحو: الله لأفعلن] أصله والله بالواو فلما كثر الاستعمال حذفوا الواو. وقوله: [بكم من درهم؟] هذا هو الآتي في قول الناظم:

وأجز أن تجره من مضمرا ... ان وليت كم حرف جر مظهرا

ولا يصح أن يكون درهم مضافاً إلى كم لأنها لا تصلح لعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل فكذلك ما قام مقامه، وأما كم الخبرية فتمييزها يكون مجروراً بالإضافة إليها ولذا قيد المكودي بالاستفهامية والله أعلم.

الإضافة

هذا هو النوع الثاني من أنواع المجرورات، وأطلق عليه المصدر الذي هو الإضافة، وأراد اسم المفعول المطلق وهو المضاف، والمقيد بالجار وهو المضاف إليه لأنه تكلم عليهما معاً، والإضافة في الأصل مصدر أضاف يضيف إضافة وأصله أضياف تحركت الياء[1] وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لقول الناظم: من ياء أو واو بتحريك أصل ألفاً أبدل فاجتمع ألفان حذفت الثانية لقول الناظم: وألف الأفعال واستفعال أزل لذا الإعلال وعوض منها التاء وسيقول: والتا ألزم عوض، والإضافة في اللغة الإسناد، يقال أضفت ظهري إلى الحائط أي أسندته إليه، واصطلاحاً ضم اسم إلى آخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه في الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده فيصير الثاني من تتمة الأول والأكثر على أن يسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه ما قبله، وقيل: بالعكس، وقيل: يجوز التسميتان لكل من الأول والثاني، وعرفها في التسهيل بقوله: نسبة تقييدية بين إسمين توجب جر الثاني منهما أبدا.

(نوناً تلي الإعراب أو تنويناً)، قول المكودي: [والمقدر نحو: دراهمك في دراهم] لأن الاسم الذي

---

(١) (قوله: تحركت الياء الخ) هو مرتب على محذوف تقديره فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم يقال تحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت الخ. اهـ مصححه.

دراهم، وطور سيناء اسم جبل بالشام ويقال له أيضاً طور سينين، وقد جاء في القرآن بالوجهين، وأصله قبل الإضافة طور وهو اسم جبل أيضاً، و(نوناً) مفعول مقدم بـ(احذف) و(تنوينا) معطوف عليه، و(مما) متعلق باحذف، وهذا الذي ذكره في هذا البيت هو حكم الاسم الأول من المتضايفين، وأما الثاني فحكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله:

٣٨٦ - وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ الا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

يعني أن حكم المضاف إليه الجر، ثم إن الإضافة تتقدر عنده بثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار بقوله:

لا ينصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل، والذي يدل على أن فيه تنويناً مقدراً نصب التمييز في نحو: أنت أحسن إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين، كذا قالوا، واعترضه الدماميني بأن الصواب أن الممنوع من الصرف لا تنوين فيه لا ظاهراً ولا مقدراً، ولو صح ما قالوا لقيل ان في الاسم المبني تنويناً مقدراً منع من ظهوره شبه الحرف ولم يقل به أحداً.

وقوله: [وهو اسم جبل أيضاً] اعترض عليه بأنه يقتضي أن طور سيناء اسم جبل، وطور وحده اسم جبل آخر مع أنه ليس كذلك. (قلت): الذي يقتضيه القاموس هو ما في المكودي ونصه: والطور بالضم الجبل وفناء الدار وجبل قرب أيلة يضاف إلى سيناء وسينين اهـ، وسيناء بالمد حجارة معروفة إذا كسرت يخرج من داخلها صورة شجرة العوسج ولذا تحب اليهود هذه الشجرة حتى صارت تسمى شجرة اليهود، وسيناء ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة لا لألف التأنيث لأنه ليس من أوزان ألف التأنيث فيعاء، وإنما وجب حذف النون أو التنوين للإضافة لأن النون والتنوين علامتان على تمام الاسم، والإضافة تقتضي عدم التمام لافتقار المضاف للمضاف إليه الذي هو كجزئه فلا يصح الجمع بينهما لتنافيهما، ويشمل كلام الناظم جميع أقسام التنوين الأربعة وما ألطف قول بعضهم:

وكنا خمس عشرة في التئام ... على رغم الحسود بغير آفة
فقد أصبحت تنويناً وأضحى ... حبيبي لا تفارقه الإضافة

وقول من قال:

أزال الله عنكم كل آفة ... وسد لديكم سبل المخافة
ولا زالت نوائبكم جميعاً ... كنون الجمع في حال الإضافة

(والثاني اجرر) لم يبين العامل للجر في المضاف إليه، ومذهب سيبويه أنه المضاف، وقال الزجاج: بلام مقدرة، وقيل: بالإضافة، وما قاله سيبويه هو الحق لأنه إذا كان المضاف إليه ضميراً اتصل بالمضاف وهو لا يتصل إلا بعامله، وأجمل الناظم هنا فلم يبين عاملاً لكن يفهم أن العامل في المضاف إليه هو المضاف من قوله فيما مر: كذاك حذف ما بوصف خفضا، ومن قوله فيما يأتي: وألزموا إضافة لدن فجر نكرة، ومن قوله: وبعد جره الذي أضيف له الخ.

(وانـــو مـــن أو فـــي إذا لـــم يصـــلح إلا ذاك والـــلام خـــذا)

٣٨٧ ـ لِمَـا سِـوَى ذَيْنِـكَ وَاخْصُصْ أَوَّلاَ أَوْ أَعْـطِهِ التَّعْـرِيفَ بِـالَّـذِي تَـلاَ

مثال الإضافة المقدرة بمن خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك، وضابطه أن يكون المضاف إليه اسماً للجنس الذي منه المضاف ومثال المقدرة بفي (بل مكر الليل) وضابطه أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف وإلى هذين أشار بقوله: (وانو من أو في) وقوله: (إذا لم يصلح إلا ذاك) يعني إذا لم يصلح في التأويل إلا تقديرهما.

وقوله: (واللام خذا لما سوى ذينك) أي قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف، وشمل قوله (اللام) التي للملك نحو: دار زيد، والتي للاستحقاق نحو: باب الدار، وسرج الدابة، و(من) مفعول بـ(انو) و(في) معطوف على (من) و(أو) للتقسيم، و(ذاك) فاعل بـ(يصلح) وهو إشارة لنية (من أو في). و(اللام) مفعول بخذا والألف في (خذا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(لما) متعلق بخذا، و(ما) موصولة وصلتها (سوى ذينك) وتجوز في قوله (خذا) لأنه أراد به قدر.

ثم اعلم أن الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله: (واخصص أولا أو أعطه التعريف بالذي تلا) يعني أن الإضافة المحضة تفيد تخصيص الأول إن أضيف إلى نكرة نحو: غلام رجل، وتعريفه إن أضيف إلى معرفة نحو: غلام زيد، وفهم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر

(وانو من أو في)، قول المكودي: [اسماً للجنس الخ] أصل هذا الضابط للرضي، ومحصله محصل ضابط التوضيح، قالوا: هذا الضابط فيه شيء لأنه قد يكون العكس بأن يكون المضاف جنساً للمضاف إليه نحو: شجر أراك، مع أن الإضافة على معنى من لأنها قد تظهر نحو: ﴿لآكلون من شجر من زقوم﴾. وقوله: [اسم زمان] لا وجه لتخصصه باسم الزمان بل يكون اسم مكان نحو: ﴿يا صاحبي السجن﴾ ونحو: مالك عالم المدينة، فلو قال: أن يكون المضاف إليه ظرفاً لشملهما.

(واللام خذا لما سوى ذينك) أي فيما لم يصح تقدير من أو في قدر اللام سواء صح ظهورها نحو: غلام زيد، أو لم يصح ظهورها نحو: عند زيد ومع عمرو، وضابط هذا الأخير أن تأتي مكان المضاف بلفظ مرادف له في المعنى فتبدل عند بمكان ومع بصاحب.

وقوله: [وشمل قوله اللام التي للملك الخ] قد مر عند قوله: واللام للملك وشبهه الخ بيان لام الملك من غيرها فراجعه. وقوله: [وتجوز في قوله خذا الخ] قرينة تفسير خذا بقدر قوله قبل: وانو من أوفي.

(واخصص أولا)، قول المكودي: [نحو غلام رجل الخ] فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص لاحتمال أن يكون غلام رجل أو امرأة، فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها، والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف، فغلام رجل أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد.

ثم ان الناظم أطلق التعريف على التعرف لأن التعريف فعل الفاعل الاختياري ولا كلام فيه بل الكلام في حال المضاف مع المضاف إليه، فإن كان المضاف إليه نكرة وقع التخصيص للمضاف من غير اختيار، وإن كان معرفة وقع

المعرفة في قسيمه، و(أولا) مفعول باخصص، و(أو أعطه) معطوف على (اخصص) وأو للتقسيم، و(التعريف) مفعول ثان لأعطه، و(بالذي) متعلق بأعطه وهو مطلوب أيضاً لـ(خصص) لأن الاختصاص إنما يتحصل للأول بالثاني، و(تلا) صلة للذي، و(الذي) واقع على المضاف إليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في تلا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الإضافة وهي الإضافة غير المحضة فقال:

٣٨٨ ـ وَإِنْ يُشَـابِهِ ٱلْمُضَـافُ يَفْـعَـلُ وَصْـفـاً فَعَنْ تَنْكِيـرِهِ لاَ يُعْـزَلُ

يعني أن المضاف إذا كان شبيهاً بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة والصفة المشبهة كانت إضافته غير محضة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، وإنما هي لمجرد التخفيف وذلك نحو: ضارب زيد، وضارباً عمرو، وأصله ضارب زيداً، وضاربان

التعريف له من غير اختيار، وقد جعل الموضح وغيره أنواع الإضافة ثلاثة: ما يفيد تارة التعريف وتارة التخصيص كغلام ان أضيف، وما لا يفيد إلا التخصيص كإضافة مثل وغير، فإن أضيفا لمعرفة فلا يفيدان إلا التخصيص لتوغلهما في الإبهام، وما لا يفيد واحداً وهو الإضافة اللفظية الآتية.

والحق أن أنواع الإضافة أربعة: الثلاثة المتقدمة، والرابع هو ما لا يفيد إلا التعريف نحو: كلا وكلتا ولبيك وسعديك، وكلام الناظم هنا شامل لأقسام ثلاثة: لأن قوله واخصص أولاً فقط، أو أعطه التعريف فقط، أو اخصص تارة وعرف أخرى، والقسم الرابع سيأتي في قوله: وإن يشابه المضاف يفعل الخ، وأخذ من قوله: والثاني اجرر، مع قوله: واخصص أولاً، أن كل واحد أثر في الآخر، إلا أن المضاف أثر في المضاف إليه امراً لفظياً وهو الجر، والمضاف إليه أثر في المضاف أمراً معنوياً، وظاهر الناظم أن قوله: واخصص أولاً الخ عام في المضاف إلى المفرد والمضاف إلى الجملة مع أنه وقع خلاف في المضاف إلى الجملة هل لا يفيد إلا التخصيص لأنها نكرة أو إلا التعريف[1] لأنها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله.

(تتمة): اعترض أبو حيان تقسيم النحاة الإضافة إلى التخصيص والتعريف لأنه من قبيل تقسيم الشيء إلى نفسه، لأن التعريف قسم من التخصيص لا مقابل له، والحق أن الإضافة إنما تفيد التخصيص دائماً وهي أقوى مرتبة من التعريف، لكن يقال: ان الذي قاله باعتبار الأصل وأما النحاة فهذا اصطلاحهم فلا اعتراض، ويرحم الله سيدنا الجد إذ يقول في كون المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه:

خفضنـا إذ أضفت لنا جناحـا وإن الخفض من شأن الإضافـة
وصـرت بنـا معـرف كـل حي فلست تخاف في سبل المخافـه

(وإن يشابه المضاف يفعل) مراده بيفعل الفعل المضارع، والمراد بالشبه الشبه في العمل، فيصدق الشبه باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر، لكنه أخرج المصدر بقوله وصفاً فإن إضافته تفيد التعريف، ولا يفسر الشبه بالشبه في الوزن أو في كونه بمعنى الحال والاستقبال لأنا لو فسرنا بالوزن لم يشمل إلا اسم الفاعل دون غيره ويكون قوله وصفاً ضائعاً، ولو فسرناه بالشبه في الحال والاستقبال كما في المكودي لخرج اسم

---

[1] قول المحشي أو إلا التعريف ورجح الروداني هذا كما قال الصبان.

عمراً، و(المضاف) مفعول بـ (يشابه) و(يفعل) فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر، و(وصفاً) حال من المضاف، والفاء جواب الشرط، و(عن تنكير) متعلق بـ (يعزل). ثم أتى بمثالين من الإضافة غير المحضة فقال:

٣٨٩ ـ كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ

فـ(راجينا) اسم فاعل مضاف إلى الضمير ولم تفد الإضافة تخصيصاً ولا تعريفاً بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه (رب) لاختصاصها بالنكرة، و(عظيم) صفة مشبهة باسم الفاعل وإضافتها إلى الأمل غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة، و(مروع) اسم مفعول وإضافته إلى (القلب) غير محضة، و(قليل) صفة مشبهة وإضافته إلى (الحيل) غير محضة، وهذه الصفات كلها نعوت لراجينا ونعت النكرة نكرة. ثم قال:

٣٩٠ ـ وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

الإشارة بـ (ذي) إلى أقرب القسمين وهي (الإضافة) غير المحضة يعني أنها تسمى (لفظية) لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط وهي التخفيف وتسمى أيضاً مجازية وغير محضة، والإشارة بـ (تلك) إلى أول القسمين

الفاعل بمعنى الماضي المقرون بأل نحو: الضارب الرجل أمس، مع أن المقصود أن يكون داخلاً، ولخرجت الصفة المشبهة وأفعل التفضيل لأنهما لا يدلان إلا على الثبوت، وبما قررناه تعلم ما في المكودي وغيره قاله بعض المحققين، وقول(١) من قال: إن إضافة اسم التفضيل لا تفيد تخصيصاً ويدل لذلك أن الناظم لم يمثل له بعد مردود بما يعلم من الوقوف على المطولات(٢).

(فإن قلت): التخصيص موجود في قولك: ضارب زيد وضارب عمرو لأنه أخص من ضارب. (فالجواب): أن الأصل ضارب زيداً بالنصب وضارب عمراً، فالتخصيص وقع بالمعمول قبل الإضافة، فلما أضيف لم تؤثر فيه الإضافة تخصيصاً أبداً وإنما هي للتخفيف، ولذا قال المكودي: وأصله ضارب زيداً وضاربان عمراً أشار لما قلناه، وإنما كان الخفض أخف لأنه لا تنوين معه ولا نون.

قول المكودي: [وهو أظهر] بل هو المتعين الذي قرر به كدي نفسه، لأن المقصود تشبيه المضاف بيفعل فالمضاف فاعل ويبفعل مفعول به.

(كرب راجينا عظيم الأمل) الأصل في المضاف إليه في الجميع الرفع، لكن الرفع فيه قبيح وهو خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف فحول الإسناد وصار المرفوع منصوباً فوقع هنالك قبح، واجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي فأضيف ليرتفع القبحان، فقد تبين لك أن الجر من النصب لا من الرفع وإلا لزم أضافة الشيء إلى نفسه، وسيقول الناظم: ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى.

(وذي الإضافة اسمها لفظية) قول كدي: [وهي التخفيف] بحذف النون أو التنوين، وكذلك تفيد ذهاب قبح

---

(١) قول المحشي وقول من قال أن إضافه اسم التفضيل لا تفيد تخصيصاً الصواب اسقاط «لا».

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ج٣، ٤ اعلم أن إضافة افعل هذه التي يراد بها التفضيل هي الإضافات المنفصل غير المحضة.
وقال الرضي ج١، ٣٨٨ اسم التفضيل في حال إضافته على ضربين أحدهما يراد به تفضيل صاحبه وثانيهما لإيراد ذلك والمقصود، هو هنا أن إضافته بالمعنى الأول فيها الخلاف فعند ابن السراج وغيره هي غير محضة انظر لفظه.

يعني أنها تجيء (محضة) أي خالصة لإفادتها التخصيص أو التعريف، و (ذي) مبتدأ، و (الإضافة) نعت له، واسمها: مبتدأ ثان، و (لفظية) خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول، و (تلك محضة ومعنوية) مبتدأ وخبر. ثم قال:

٣٩١ ـ وَوَصْلُ أَلْ بِذَا ٱلْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

٣٩٢ ـ أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ... كَزَيْدُ الضَّارِبُ رَأْسِ ٱلْجَانِي

الإشارة بـ (ذا) إلى أقرب مذكور وهو ما إضافته غير محضة، يعني أن يغتفر دخول أل على المضاف لكن بشرط أن تدخل على الثاني نحو: الضارب الرجل، والجعد الشعر، أو يكون الثاني مضافاً إلى ما فيه أل نحو: الحسن وجه الأب، والضارب رأس الجاني، فلو لم تتصل (أل) بالثاني ولا بما أضيف إليه الثاني لم يجز دخول أل على المضاف، فلا يجوز الضارب زيد، ولا الضارب صاحب زيد، و (وصل أل) مبتدأ ومضاف إليه، و (مغتفر) خبره، و (بذا) متعلق بوصل، و (المضاف) نعت لذا، و (إن وصلت) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه،

الرفع والنصب كما علمت، واعترض بأن القسم الثاني من الإضافة وهي المعنوية تفيد التخفيف أيضاً بحذف النون أو التنوين، وأجيب بأن الغرض فيها تعريف المضاف أو تخصيصه بالمضاف إليه، وحذف النون أو التنوين مبالغة في اتصال الأول بالثاني.

وقوله: [وغير محضة] لأنها في تقدير الانفصال، فقولك: عمرو ضارب زيد بالإضافة في تقدير الانفصال، لأن الفاعل بالوصف ضمير مستتر عائد على عمرو مثلاً، فهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وقوله: [لإفادتها التخصيص الخ] هذه العلة راجعة لتسميتها معنوية، وعلة تسميتها محضة خلوها من شائبة الانفصال، إذ لا يقال في غلام زيد غلام زيداً بتنوين غلام، ويرحم الله تعالى سيدنا الجد إذ يقول:

ليست إضافتنا لكم ... يوماً بتقدير انفصال

لما أفادتنا معا ... ني موجبات الاتصال

ووصل أل بذا المضاف مغتفر) هذا مستثنى من مفهوم قوله: أو أعطه التعريف الخ، فإن ظاهره أن المضاف لا يتعرف إلا بالمضاف إليه، وهو كذلك فلا يضاف حتى يقدر تنكيره، ثم استثنى من ذلك قوله: ووصل أل الخ، إذ يجوز أن يكون المضاف فيها معرفاً بأل فيبقى ما عداه على المنع وهذا كله إن كانت الإضافة غير محضة، وأما إن كانت محضة ودخلت أل على المضاف نحو الغلام فلا يجوز إضافته، فلا يقال: الغلام زيد، وعلى هذا النوع قولهم أل والإضافة لا يجتمعان.

(كالجعد الشعر) القاموس الجعد من الشعر خلاف السبط أو القصير، يقال: جعد ككرم جعودة وجعادة، والتخفيف في إضافة الجعد إلى الشعر بحذف الضمير فقط، أو الجار والمجرور إذ الأصل الجعد شعره أو شعر له، ولا تخفيف بالتنوين إذ لا تنوين مع وجود أل، وإنما لم يجز اقتران المضاف بأل في نحو قولك: الضارب زيد، فيما عدا ما استثنى لأن المضاف إليه بدل من التنوين، والتنوين لا يجتمع مع أل، فكذلك لا تجتمع أل مع ما هو بدل من التنوين وهو المضاف إليه، ثم انه قد اعترض قوله، ووصل أل الخ بأنه تكرار مع قوله في الصفة المشبهة، ولا تجرر

و(الجعد) من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جعادة (أو بالذي) معطوف على قوله: (بالثاني) و(زيد) مبتدأ، و(الضارب) الخ البيت خبره، والجملة على حذف القول والتقدير كقولك. ثم قال:

٣٩٣ ـ وَكَوْنُهَا فِي ٱلْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ... مُثَنّىً أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

يعني أن وجود أل في الوصف المضاف إن كان مثنى أو مجموعاً على حده وهو الذي اتبع سبيل المثنى في كون الإعراب فيه بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير لأنه مهما اقترنت بالأول لا بد من اقترانها بالثاني، ولا كذلك الجمع الذي على حد المثنى فإنه يكفي عن وجودها في المضاف إليه نحو: الضاربا زيد، والمكرمو عمرو، وقوله: (سبيله اتبع) أي اتبع سبيل المثنى فيما ذكر، و(كونها) مبتدأ و(أن وقع) مبتدأ ثان، و(كاف) خبره والجملة خبر الأول، هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير، وعندي في إعرابه غير هذا الوجه وهو أن (كونها) مبتدأ والظاهر أنه مصدر كان التامة أي وجودها، و(في الوصف) متعلق به، و(كاف) خبره (أن وقع) في موضع المصدر ونصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجودها أي أل في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده ويجوز في همزة أن الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ، فوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده شرط في الاكتفاء عن وجود أل في المضاف إليه، و(سبيله) مفعول باتبع والجملة في موضع الصفة لـ(جمعاً) ثم قال:

٣٩٤ ـ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ ... تَأْنِيثاً إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

يعني أن المضاف المذكر قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثاً، وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الأول وهو المنبه عليه بقوله: (إن كان لحذف مؤهلا) أي إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء

بها مع أل الخ، لأن ما استفيد هنا هو ما استفيد فيما يأتي، وأجيب كما يأتي بأن ما هنا عام في الصفة المشبهة وفي غيرها، وما يأتي خاص بالصفة المشبهة ولا تكرار بين أخص وأعم.

(وكونها في الوصف كاف) الفرق بين المثنى والجمع على حده، وبين المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم حتى جاز دخول أل على الأولين إذا كانا مضافين دون شرط، وفي الأمور الأخيرة لا بد مما أمر أن المثنى والجمع على حده المضاف إليهما منزل منزلة النون، والنون تجامع الألف واللام فكذلك ما ناب عنها، والثلاثة المذكورة آخراً المضاف إليه فيها منزل منزلة التنوين، والتنوين لا يجامع أل فكذلك ما ناب منابها.

قول المكودي: [وهو صعب التقدير] صحيح وفيه شيء آخر وهو خلو الجملة من الرابط بينها وبين المبتدأ الأول الذي هو كون، لأن الضمير في وقع عائد على الوصف، وقول من قال: أن إن وقع فاعل كاف الذي هو خبر كون سبق قلم بل فاعل كاف ضمير عائد على كون، ولو جعلنا فاعله ان وقع لكان كاف خبراً مشتقاً، وليس فيه ولا في مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ لأن ضمير وقع يعود على الوصف.

(وربما أكسب ثان أولاً. تأنيثاً) ، قول كذي: [والاستغناء عنه بالثاني] بأن يبقى المعنى صحيحاً بعد حذف المضاف مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازاً، فحيث كان مسنداً إلى المضاف كان حقيقة، وحيث أسند إلى المضاف إليه صار مجازاً فلا بد من قرينة.

عنه بالثاني كقول الشاعر:

مشين كما اعتزت رماح تسفهت ... أعاليها مر الرياح النواسم

فمر فاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو الرياح لأنه يجوز الاستغناء بالرياح عن مر فنقول: تسفهت الرياح، فلو كان المضاف للمؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثاني لم يجز تأنيثه نحو: قام غلام هند، إذ لا يصح أن تقول: قام هند، وأنت تريد: قام غلام هند، وفهم من قوله: (وربما) أن ذلك قليل، وفي ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر ... معين على اجتناب التواني

فمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه وهو الفكر لصحة

وقوله: [كقول الشاعر: مشين الخ] البيت من الطويل، قائله ذو الرمة واسمه غيلان بن عقبة ويكنى أبا الحارث، ولقبته بذي الرمة مية محبوبته وذلك أنه مر بخبائها فوجدها مع أمها فقال لأمها: مريها فلتسقني ماء، فلما أتته بالماء وجدت على عاتقه حبلاً فقالت له: اشرب يا ذا الرمة التي هي الحبل فلقب به، وقيل: لقب بذلك في صغره لأنه كان يصيبه جزع فعلق عليه حرز في حبل فقيل له ذو الرمة، وقيل غير ذلك، والنون في مشين عائدة على النسوة فاعل مشى، والكاف في كما إسمية بمعنى مثل صفة المحذوف، وما مصدرية وما بعدها يؤول بمصدر مضاف إلى الكاف، ورماح: فاعل اهتزت، وجملة تسفهت صفة رماح، وفاعل تسفهت مر، وأعاليها: مفعوله، ومعنى تسفهت أمالت، والنواسم: جمع ناسمة وهي أول هبوب الريح قبل استمدادها، والمعنى: مشت النسوة مشية مثل اهتزاز الرماح حين أمال أعاليها مرور الرياح عليها في أول هبوبها، والمعنى: كل واحدة تميل وتتبختر في مشيتها، والشاهد قد ذكره المكودي.

وقوله: [كقوله: رؤية الفكر الخ] البيت من الخفيف، وما: مفعول رؤية وهي موصولة وفاعل يؤول الأمر، وجمل يؤول له الأمر صلة ما، والعائد هاء له، والتواني: التكاسل ويروى على اكتساب التواني أي التأخير، والمعنى أن تفكر الإنسان في عاقبة الأمور معين على اجتناب التأخير للطاعة بل يقدمها، والشاهد قد صرح به المكودي، وأنشدوا على هذا الثاني قول من قال:

عليك بأرباب الصدور فمن غدا ... مضافاً لأرباب الصدور تصدرا

وأنشدوا على الأول:

وإياك أن ترضى بصحبة ساقط ... فتنحط قدراً من علاك وتحقرا

وقد اعترض قول المكودي قبل: وفي ذكر هذا الشرط إشعار الخ بأنه لا إشعار فيه أصلاً، اللهم إلا أن يقال إنه تقاس هذه الصورة على الصورة التي صرح بها المصنف، أو يقال إنه ترك هذه الصورة لقلتها كما يقتضيه كلامه في التسهيل، انتهى ما قالوا. والحق أن هذه الصورة مأخوذة بالأحروية وبالشرط الذي في معنى العلة، أما الأحروية فإنه إذا كان المضاف المذكر الأشرف يكتسب من المضاف إليه المؤنث الأدنى التأنيث فأحرى العكس الذي هو الغالب

الاستغناء بالثاني عن الأول لأنه يجوز أن تقول: الفكر معين إذ العلة واحدة، و(ثان) فاعل بـ (أكسب) و(أولاً) مفعولاً أول بأكسب، و(تأنيثاً) مفعول ثان، و(إن كان) شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و(لحذف) متعلق بـ (موهلا). ثم قال:

٣٩٥ ـ وَلَا يُضَـافُ اسْمٌ لِمَـا بِـهِ اتَّحَـدْ مَـعْـنًـى وَأَوِّلْ مُـوهِـمـاً إذَا وَرَدْ

يجب أن يكون المضاف مغايراً للمضاف إليه ولو بوجه ما، لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أول ذلك بإضافة الاسم إلى اللقب نحو: سعيد كرز، فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم، والاسم

في كل شيء، وأما الشرط الذي في معنى العلة فهو قوله: إن كان لحذف موهلاً، كأنه قال لأجل صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، ومن شرط العلة الاطراد، وقرر الأشموني كلام الناظم على ما يشمل الصورتين بأن جعله من باب حذف الواو مع ما عطفت بأن قال: وربما أكسب ثان من المتضايفين وهو المضاف إليه أولا منهما وهو المضاف تأنيثاً أو تذكيراً اهـ. وكلام الناظم في الكافية أحسن مما في الألفية وأصرح ونصها:

تـأنـيـثـاً أكـسـب أولا والـضـدان يصـح حـذف وهـو كـالبعض يعن

ثم إن المضاف يكتسب من المضاف إليه أحد عشر أمراً من التعريف أو التخصيص أو التخفيف أو إزالة القبح وقد مر ذلك، أو التأنيث أو التذكير كما هنا. السابع: الظرفية ﴿تؤتي أكلها كل حين﴾ فكل منصوب على الظرفية وهو غير ظرف لكنه لما أضيف إلى حين الظرف اكتسب الظرفية. الثامن: المصدرية كما هو في قول الناظم: وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد، فكل ليس مصدراً ولكنه لما أضيف إلى المصدر اكتسب المصدرية. التاسع: الصدارة نحو صبيحة أي يوم سفرك فصبيحة مضاف ليس من أدوات الصدور لكن لما أضيف إلى أي التي هي من أدوات الصدور اكتسب الصدارة وقد مر: كذا إذ يستوجب التصدير: العاشر: البناء نحو: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ بفتح النون في قراءة الجمهور فإن بين معرفة لكن لما أضيف إلى كم المبني بنيت. الحادي عشر: الإعراب نحو: هذا خمسة عشر زيد برفع عشر بضمة من غير تنوين فهو مبني في الأصل لتركيبه لكنه لما أضيف إلى المعرب وهو زيد أعرب في لغة قليلة، وسيقول الناظم رحمه الله تعالى:

وإن أضـيـف عـدد مـركـب يـبقى البنـا وعجـز قـد يـعـر.

(ولا يضاف اسم لما به اتحد. معنى)، قول المكودي: [لأن المضاف الخ] هذه: العلة بها علل في التصريح وهي قاصرة على الإضافة المعنوية، والصواب الإتيان بعلة جامعة للإضافة اللفظية والمعنوية، وعلل ذلك بأن الإضافة تقتضي التغاير من جهة ان المضاف إليه تقييد للمضاف والشيء لا يتقيد بنفسه.

وقوله: [والثاني بالاسم] أي باللفظ الدال على المسمى فكأنك قلت: جاءني مسمى هذا الاسم، وخص الأول بالمسمى لأنه في موضع ينادى ويسند إليه فلا يليق ذلك إلا بالمسمى، وقصد بالثاني الاسم الذي هو مجرد اللفظ ليقع تغاير ما قال في التصريح عن قريب، الموضح: وهذا إذا نسب للأول ماينسب للذوات، أما إذا نسب له ما ينسب للألفاظ تعين أن يكون المراد بالأول الاسم وبالثاني المسمى، فإذا قلت: كتبت سعيد كرز تعين أن يكون

خلاف المسمى، ونحو: مسجد الجامع، فيؤول على حذف الموصوف والتقدير: مسجد المكان الجامع، و(معنى) منصوب على التمييز أو على إسقاط في، و(موهما) مفعول بـ (اول) وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره: موهما جواز إضافة الشيء إلى نفسه.

ثم أعلم أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ولا يخلو عنها البتة، ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظاً، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٩٦ ـ وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا   وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا

يعني أن من (الأسماء) ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو: قصارى الشيء وحماداه، وذلك على خلاف الأصل، فإن الأصل في الاسم أن يستعمل مضافاً تارة وغير مضاف أخرى، ثم ان من اللازم للإضافة ما يلزمها معنى، ويجوز إفراده لفظاً وإلى هذا أشار بقوله: (وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً) الإشارة بـ (ذا) إلى ما تقدم إضافته، وفهم منه أن ما يلزم الإضافة على قسمين: لازم الإضافة لفظاً ومعنى وذلك نحو: قصارى الشيء وحماداه ولازم للإضافة معنى وذلك نحو: كل وبعض وقبل وبعد، و(بعض الأسماء) مبتدأ، و(يضاف) خبره، و(أبداً) منصوب

المراد كتبت اسم هذا المسمى وفيه بحث لأن هذا التأويل يقتضي أنك إنما كتبت لفظ سعيد دون كرز مع أنك كتبتهما معاً، فالصواب ان المفعول مجموعهما وحكيت إضافتهما الأصلية فيبقيان على حالهما من كون المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم.

ثم قيل: إن قوله هنا، ولا يضاف اسم مناقض لقوله في العلم وإن يكونا مفردين فأضف فإن ما هنا يقتضي أن الإضافة مسموعة وما مر يقتضي أنها مقيسة، وقد مر الجواب عنه بأن ما مر تقييد لما هنا فإنهم نصوا على أن إضافة الاسم إلى اللقب مقيسة فما هنا يقيد بما مر، وقيل: انه مشى هناك على ما للكوفيين المجيزين ذلك وهنا على ما للبصريين المانعين ذلك والله أعلم.

(وبعض الأسماء يضاف أبداً)، قول المكودي: [نحو: قصاري الشيء وحماداه] معنى قصارى وحمادى واحد وهو غاية الشيء ومنتهاه، ثم منطوق الناظم هنا باعتبار ظاهره يشمل ثلاثة أقسام: ما يضاف تارة إلى الظاهر وتارة إلى المضمر نحو مثالي المكودي، وما يضاف إلى الظاهر دائماً نحو: أولو وأولات، وما يضاف إلى الضمير دائماً نحو: وحد لأنه يصدق على الجميع انه أضيف أبداً، لكن لما نص بعد في منطوق قوله: وبعض ما يضاف الخ على ما يلزم الإضافة إلى الضمير خص كلامه هنا بالصورتين الأوليين.

وقد اعترض أبو حيان قول الناظم أبداً بأنه ظرف للمستقبل ويصير معنى النظم على هذا، وبعض الأسماء يضاف في الزمان المستقبل وهذا ليس بشيء لأنه لا فائدة في التخصيص بالمستقبل وإن عنى بقوله أبداً دائماً فقد ناقض الديمومة بقوله: وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً، أي بعض ما يضاف دائماً قد ينكف عن الإضافة فوقع التناقض بين كون الإضافة دائمة مع الانكفاف، وأجيب بأن مراده بأبداً دائماً والإشارة في قوله: وبعض ذا عائدة لما يضاف لا بقيد كونه دائماً.

(وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً) أي مقطوعاً عن الإضافة في اللفظ فينون. قول المكودي: [نحو: كل وبعض]

على الظرف، و(بعض ذا) مبتدأ، و(قد يأت) خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة، و(مفردا) حال من الضمير المستتر في يأت، و(لفظاً) منصوب على إسقاط الخافض ويجوز نصبه على التمييز. ثم قال:

٣٩٧ ـ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إِيلاؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

يعني أن بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع أن يضاف إلى الظاهر فتجب إضافته إلى المضمر، وفي هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين: لزوم الإضافة وكون المضاف إليه ضميراً، ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال:

٣٩٨ ـ كَوَحْدَ لَبَّي وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّي

أما (وحد) فقد تقدم الكلام عليه في باب الحال وأنه لازم النصب على الحال تقول: جاء زيد وحده أي منفرداً، وقد جاء مضافاً إليه في قولهم: في المدح: نسيج وحده، وفريد دهره، وفي الذم في قولهم: جحيش وحده، وعيير وحده، وأما (لبى) فإنه أيضاً لازم الإضافة إلى الضمير نحو: لبيك، ومعنى لبيك إقامة على إجابتك بعد إقامة، وأما (دوالي) فيضاف أيضاً إلى الضمير وجوباً نحو: دواليك ومعناه ادالة لك بعد ادالة، و(سعدى)

مثالهما قوله تعالى: ﴿وكل في فلك يسبحون﴾ ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ والصحيح أن تنوينهما للصرف لا للعوض، ومحل إفراد كل إذا لم تكن نعتاً أو توكيداً وإلا لزمت الإضافة لفظاً ولا تفرد. وقوله: [وقبل وبعد] قرىء ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بالتنوين فيهما. وقوله: [وحذف الياء من يأت] منه قوله تعالى: ﴿يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾.

(وبعض ما يضاف حتماً امتنع)، قول المكودي: [فتجب إضافته إلى المضمر الخ] صادق بصورتين ما يضاف لكل ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب مفرد أو مثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث كوحد، وما يضاف لضمير المخاطب فقط كلبيك، ولذا كرر الناظم الأمثلة فقال:

(كوحد لبى ودوالي) أما وحد فهو مصدر وحكم كعلم وكرم، أو من وحد بحذف الزوائد من الإيحاد، ولا يلزم النصب على الحال خلافاً للمكودي، بل تكون منصوبة على الحال وعلى المصدرية وعلى حذف الجار الذي هو على وهو لازم للإفراد والتذكير غالباً. وقوله: [نسيج وحده] قال الجوهري: نسيج وحده أي لا نظير له في علم أو غيره، وأصله في الثوب إذا كان رفيعاً لا نظير له ولم ينسج على منواله. وقوله: [وفي الذم في قولهم الخ] الجوهري: يقال للرجل إذا كان يستبد برأيه: جحيش وحده وهو ذم، وفلان عيير وحده أي معجب برأيه وهو ذم، وجحيش تصغير جحش ولد الحمار، وعيير تصغير عير الذي هو الحمار.

وقوله: [وأما لبي] هو مثنى مصدر لب الثلاثي أو اسم مصدر من ألب بالمكان إذا أقام به.

وقوله: [ومعنى لبيك] أشار بهذا إلى أن لبيك وما بعده من الألفاظ مثناة لفظاً ومعناها التكرار لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علماً على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره.

وقوله: [إقامة على إجابتك بعد إقامة] هذا أحد معان أربعة ذكرها في القاموس وهو أولها عنده، فيكون لبيك على هذا مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف، قيل: يقدر من معناه أي أجبت، وقيل: يقدر من لفظه أي ألبى.

كذلك تقول: وسعديك ومعناه إسعاداً لك بعد إسعاد، وقد جاء في الشعر إضافة (لبى) إلى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله: (وشذ إيلاء يدي للبى) أي (وشذ) إضافة (لبى) لـ(يدي) وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

دعوت لما نابني مسورا ... فلبى فلبي يدي مسور

فأضاف لبى إلى يدي مسور، و(إيلاء) فاعل (شذ) وهو مصدر مضاف إلى المفعول الأول، واللام في (للبى) زائدة في المفعول الثاني تقوية لضعف العامل لكونه فرعاً أعني في العمل فإن إيلاء مصدر آلى وهو متعد إلى اثنين بنفسه. ثم قال:

٣٩٩- وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى ٱلْجُمَلْ ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

أما (حيث) فهو ظرف مكان، وأما (إذ) فهي ظرف للزمان الماضي، وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل،

وقوله: [وأما دوالي] قال في القاموس: يقال أداله وتداوله أخذه بالدول فهو حينئذ اسم مصدر لأحدهما، أو مصدر ودواليك مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه.

وقوله: [ومعناه إدالة لك بعد إدالة] أصله لولد الناظم، وقال في التصريح: الأنسب أن يقول كما قال الموضح تداولاً بعد تداول لأن الإدالة الغلبة، يقال: اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه، لكن في التصريح لم يأت بدليل ودليله قول الصحيح: تدوالته الأيدي أي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وقولهم: دواليك أي تداولاً بعد تدوال، قال تعالى: ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾ أي نصرفها بينهم يوماً لفرقة ويوماً لأخرى ليتعظوا.

وقوله: [وسعدي كذلك] هو اسم مصدر لقولك أسعد أو ساعد بمعنى أعان وهو مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه، زاد الموضح وغيره: ولا يستعمل سعديك إلا بعد لبيك فهو كالتوكيد له، وأما لبيك فيستعمل وحده وأنشد لسان الحال:

إن يغنيا عني المستوطنا عدن ... فإنني لست يوماً عنهما بغن

قال يس: وعوام مصر يفردون سعديك عن لبيك.

(وشذ إيلاء يدي للبي)، قول المكودي: [إلى قول الشاعر: دعوت الخ] البيت من بحر المتقارب، وقائله أعرابي من بني أسد، ودعوت: فعل وفاعل، ولما: بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وما موصولة، وجملة نابني صلة والعائد الضمير الفاعل بناب، ومسورا: اسم رجل مفعول دعوت، والفاء في فلبى للعطف على دعوت والتعقيب ومفعول لبى محذوف أي لباني، ولبى يدي مسور وأصله أن رجلاً لزمته دية فطلب من مسور أن يعينه فيها فأجابه إلى ذلك، وخص اليدين بالذكر لأنهما هما اللتان دفعتا له المال، وقيل: كانت عادة العرب ذلك مطلقاً فجاء النهي عنه. روي عن النبيﷺ أنه قال: «إذا دعا أحدكم أخاه فقال له لبيك فلا يقول له لبى يديك وليقل: أجابك الله بما تحب» قاله الشاطبي، والشاهد إضافة لبى ليدي، وقيل ان يدي هنا زائدة فلا شاهد فيه.

وقوله: [في للبي زائدة] صرح ابن هشام بأن المقوية ليست بزائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما.

(وألزموا أضافة ألى الجمل. حيث وإذ)، قول المكودي: [أما حيث فظرف مكان الخ] تقدم أن وجه بناء إذ

وشمل قوله: (الجمل) الجملة الإسمية نحو: جلست حيث زيد جالس، والفعلية نحو: جلست حيث جلس زيد، وأتيتك إذ زيد قائم وإذ قام زيد، ثم ان (إذ) تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها، وإلى ذلك أشار بقوله: (وإن ينون يحتمل).

٤٠٠ - إِفْـرَادُ إِذْ وَمَـا كَـإِذْ مَـعْـنـىً كَـإِنْ ۝ أَضِفْ جَـوَازاً نَحْوُ حِينَ جَـا نُبِـذْ

الضمير في (ينون) عائد على أقرب مذكور وهو (إذا) أي (وإن ينون) إذ يحتمل إفراده كقوله تعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله﴾ وقوله: ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾ والضمير في (ألزموا) عائد على العرب، و(حيث وإذ) مفعول أول بـ(ألزموا) و(إضافة) مفعول ثان وهو مقدم من تأخير، و(إلى الجمل) متعلق بألزموا والضمير في (ينون) عائد على (إذ) وكذلك الهاء في إفراده.

واعلم أن من أسماء الزمان ما يجري مجرى إذ في الإضافة إلى الجمل وإلى ذلك أشار بقوله: (وما كإذ معنى كإذ أضف جوازاً نحو حين جا نبذ) يعني أن ما شابه إذ في كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي يجري

وحيث شبه الحرف في الافتقار وبنيت حيث على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين، وفيها لغات الضم والفتح والكسر للثاء. وقوله: [فهي ظرف للزمان الماضي] ظاهره أنها لا تكون للمستقبل وهو قول الجمهور، ورد عليهم بقوله تعالى: ﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم﴾ والجواب بأن المستقبل ينزل منزلة الماضي لا يتأتى مع كون المضارع مقروناً بسوف، فالحق أن كونها للماضي غالب ومن غير الغالب كونها للمستقبل كما في الآية. وقوله: [ثم إن إذ تنفرد الخ] هذا أحد أمور ثلاثة تفترق فيها إذ من حيث. الثاني: أن حيث ظرف مكان وإذ ظرف زمان. الثالث: أن حيث قد تجوز إضافتها إلى المفرد على قلة بخلاف إذ.

(وإن ينون يحتمل افراده)، قول المكودي: [كقوله تعالى: ويومئذ الخ] الأصل والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم فارساً يفرح المؤمنون بنصر الله، فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول عوض منها النون وكسرة الذال على أصل التقاء الساكنين، وإذ باقية على بنائها على الأصح، وقال الأخفش: إن كسرت الذال كسرة إعراب بالإضافة.

وقوله: [وأنتم حينئذ تنظرون] الأصل والله أعلم وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون. وقوله: **[وإلى الجمل متعلق بالزموا]** الحق أنه متعلق بإضافة كما صرح به المكودي نفسه بأن إلى جمل متعلق بإضافة في إعراب قوله بعد: وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال.

وقوله: [وكذلك الهاء في إفراده] نسخة المكودي إفراده بالضمير، ونسخة المعرب إفراد إذ، والوزن يقبل الجميع لكن على نسخة المكودي لا إشكال، وعلى نسخة غيره يكون أظهر في موضع الإضمار، قال المعرب: والذي سهله كونها في جملتين وتباعد ما بين الظاهرين اهـ. ثم إن من الشراح من فسر يحتمل في النظم بيقبل، ومنهم من فسره بيغتفر، والحق أن الذي يفسر به يجب لا غير.

(وما كإذ معنى كإذ)، قول المكودي: [في كونه اسم زمان] عبر باسم الزمان إشارة إلى أن العبرة باسم الزمان لا فرق بين كونه ظرفاً أو غير ظرف. وقوله: [مبهم] أي غير محدود ومحترزه ذكره كدي بعد.

مجرى إذ في إضافته إلى الجملة الإسمية والفعلية جوازاً لا لزوماً نحو: يوم ووقت وحين فتقول: قمت يوم قام زيد، وحين زيد قائم، وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضف إلى الجمل نحو: نهار، وكذلك إذا كان محدوداً نحو شهر فلا يجري مجرى إذ إلا إذا استوفى الشبه في الأوجه المذكورة. و(ما) موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة بإذ وهي مفعول مقدم بـ(أضف) وصلتها (كإذ) و(معنى) منصوب على إسقاط الخافض، و(جوازاً) مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إضافة جائزة، ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة، والأول أظهر، و(كإذ) الثاني متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أي كإضافة إذ، ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير إضافة كإضافة إذ وهو أظهر، ويكون التقدير أضف ما أشبه إذ من ظروف الزمان كإضافة إذ إلى الجمل، ولذلك عقبه بقوله جوازاً لأنه لو لم يقل جوازاً لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوم، وقوله: (حين جا نبذ) مثال لإضافة حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنبذ، ومعنى نبذ طرح. ثم قال:

٤٠١ - وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

٤٠٢ - وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

وقوله: [فتقول قمت يوم الخ] يوم بمنزلة إذ في المضي، والناصب له قمت لأنه ماض فلا يعمل فيه إلا ماض، وكذلك يقال في حين بعد، والجملة الواقعة بعد اسم الزمان مضاف إليها لأن هذه الجملة إنما أتى بها لتخصيص اسم الزمان، والجملة المخصصة لا تخلو من أحد ثلاثة أشياء: اما صلة أو صفة أو في تقدير مضاف إليه، ولا يصح أن تكون صلة أو صفة لأنه لا بد فيها من رابط ولا رابط هنا فتعين أن تكون في تأويل المضاف إليه.

وقوله: [وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم الخ] يقتضي كلامه حيث قال بعد: وكذلك إذا كان محدوداً أنه بين غير المبهم والمحدود فرق، مع أن الظاهر أنه لا فرق بينهما، بل اسم الزمان إما مبهم وهو غير المحدود وإما غير مبهم وهو المحدود. (فإن قيل): ما الفرق بين يوم ونهار حتى إذا كان الأول من المبهم والثاني من غير المبهم؟ (فالجواب) أن اليوم يطلق ويراد به قطعة من الزمان كقوله تعالى: ﴿إلى ربك يومئذ المساق﴾ أي يوم الاحتضار وهو يكون بالليل وبالنهار، وأما النهار فهو من طلوع الشمس إلى غروبها أو من طلوع الفجر، وكذلك شهر فإنه عبارة عما بين الرؤيتين، قال ابن قاسم: الظاهر أن إضافة إذ إلى الجملة محضة تفيد التعريف ووجهه ابن زكري في شرح الفريدة في المعرب والمبني.

وقوله: [وكإذ الثاني متعلق بأضف] قال المعرب: الأوجه أن تكون الكاف اسماً بمعنى مثل نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الجار والمجرور، وجوازاً مفعول مطلق والتقدير أضف الزمان المبهم الذي كإذ إضافة مثل إضافة إذ إلى الجمل جوازاً. وقوله: [ومعنى نبذ طرح] الطرح يكون حقيقة نحو: نبذت الثوب أي طرحته، ويكون حكمياً بمعنى البعد والطرد ومنه مثال الناظم، وجا في النظم قيل مقصور من جاء ضرورة، وقيل لغة وهو الحق.

(وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا) وجه البناء الافتقار العارض للجملة، لكن لما كان افتقار إذ متأصلاً كان البناء

يعني أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى (إذ) فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والإعراب، إلا أن الجملة إذا كانت مصدرة بفعل مبني اختير البناء وشمل قوله: (فعل بنيا) الماضي كقول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم

والمضارع المبني كقوله:

على حين يستصبين كل حليم

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بالفعل المعرب وهو المضارع العاري عن موانع الإعراب كقوله عز وجل: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾، أو بالمبتدأ نحو قول الشاعر:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني … كريم على حين الكرام قليل

فالوجه الإعراب وهو متفق عليه ولذلك قال: (وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب) وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم ولذلك قال: (ومن بنى فلن يفندا) ويؤيده قراءة نافع: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾.

واجباً، ولما كان الافتقار في اسم الزمان غير متأصل كان البناء جائزاً، وبني على الفتح للتخفيف، ووجه الإعراب الاستصحاب للأصل.

قول المكودي: [كقول الشاعر: على حين الخ] هذا صدر بيت وعجزه: فندلا زريق المال ندل الثعالب. وهو من الطويل، وتقدم هذا البيت في المفعول المطلق، وروي على حين بكسر نون حين كسرة إعراب على الأصل، وبفتح النون على البناء وهو المختار لكونه مضافاً إلى مبني أصالة وهو ألهى.

وقوله: [والمضارع المبني كقوله: على حين يستصبين الخ] هذا عجز بيت وصدره: لأجتذبن منهن قلبي تحلما. وهو من الطويل، وأجتذبن مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، وتحلما: بضم اللام المشددة تكلف الحلم بكسر الحاء، وعلى في على حين بمعنى في قاله الدماميني مثل قوله تعالى: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها﴾ وروي على حين بكسر نون حين على الإعراب الذي هو الأصل، وروي بفتح النون على البناء وهو المختار لكونه متبوعاً بفعل مبني عروضاً وهو يستصبين، وحليم باللام مضاف إليه ويروى حكيم بالكاف بدل اللام، ويستصبين مضارع استصبيت فلاناً إذا عددته صبياً وجعلته من جملة عداد الصبيان.

وقوله: [كقوله عز وجل: هذا يوم الخ] قرىء برفع يوم وقرأ نافع بفتحه، أما الرفع فظاهر متفق عليه، وأما الفتح فأجازه الكوفيون وتبعهم الناظم ومنعه البصريون لكن قراءة نافع تردهم، وأجاب البصريون بأن الفتحة في يوم ليست فتحة بناء وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه وإنما هي فتحة اعراب، وأن الإشارة في هذا ليست ليوم نفسه، وإنما الإشارة لجري المقالة التي بين الله تعالى وعيسى عليه السلام وهي قوله: ﴿أأنت قلت للناس﴾ الآية والله أعلم، انظر الشيخ الطيب.

وقوله: [نحو قول الشاعر: ألم تعلمي الخ] البيت من الطويل، وقائله موثل بن جهم الموحجي وكان قبيح المنظر، والهمزة في ألم للاستفهام، وتعلمي مجزوم بحذف النون ويا للتنبيه، وعمرك بفتح الراء منصوب على أنه

وقوله: على حين الكرام قليل، روي بفتح حين، والتفنيد التكذيب، والذي يبنى عليه الظرف في هذا الفصل الفتح ولم ينبه عليه الناظم، و(ما) موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى (إذ) وهي مفعولة بـ (أعرب) ومطلوبة لـ (ابن) فهي من باب التنازع أو للتخيير، وصلة (ما) قد أجريا، و(كإذ) متعلق بـ (أجريا) وقصر بنا لضرورة الوزن، و(بنيا) في موضع الصفة لفعل، و(قبل) متعلق بأعرب، و(أو) للتقسيم، و(من) شرط في موضع رفع بالابتداء وخبره (بنى) والفاء جواب الشرط.

٤٠٣ - وَأَلْـزَمُـوا إِذَا إِضَـافَـةً أَلَـى جُمَـلِ الأَفْعَـالِ كَـهُنْ إِذَا اعْـتَلَى

يعني أن العرب ألزمت الإضافة إلى الجمل الفعلية، ويعني بـ (إذا) الظرفية لا الفجائية، والجملة بعدها

مفعول مطلق مصدر محذوف الزوائد والأصل تعميرك الله وهو مصدر مضاف إلى المفعول والله فاعله وهو دعاء لها بطول العمر كأنه قال: يطيل الله عمرك وهذا أولى من جعل الله مقسماً به، وجملة اثنى الخ سدت مسد مفعولي تعلمي، وروي على حين بالكسر الذي هو الإعراب على الأصل وهو الأرجح، وروي على حين بفتح النون على البناء وبه يرد أيضاً على البصريين، وأجاب البصريون بأن الكرام قليل جملة خبر عن كان الثانية المحذوفة مع اسمها فيكون الظرف مضافاً إلى المبني.

وقوله: [والتفنيد التكذيب] بل التفنيد اللوم وضعف الرأي مأخوذ من الفند وهو ضعف الرأي من الكبر. وقوله: [ومن شرط] الحق أن من موصولة، وبني صلتها، وجملة فلن يفندا خبرها، وخلت الفاء في خبرها لشبه من الموصولة بالشرطية في العموم والإبهام.

(وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال)، قول المكودي: [ويعني بإذا الظرفية] هذا مأخوذ من مثال الناظم، والغالب أن تكون مستقبلة فيها معنى الشرط ولا تجزم إلا ضرورة كقوله:

استعن ما أغناك ربك بالغنى وإذ تصبك خصاصة فتجمل

وقيل: تفيد أن شرطها مجزوم به محقق الوقوع لا شك فيه عكس ان ولذا قيل:

سلم على شيخ النحاة وقل له عندي سؤال من يجبه يعظم
أنا ان شككت وجدتموني جازماً وإذا جزمت فإنني لم أجزم

وقيل: وقد تخرج عن الظرفية وجعلوا منه قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى» فإن إذا مفعول لأعلم أي لأعلم وقت رضاك ووقت غضبك، وأجيب بأن مفعول أعلم محذوف أي أني لأعلم شأنك إذا كنت الخ، وقد تكون شرطية في نحو القسم نحو قوله تعالى: ﴿والليل إذا يغشى﴾ ﴿والنجم إذا هوى﴾ فإذا في القسم بدل من المقسم به ومن خروجها عن الشرط مثال الناظم بهن إذا اعتلا، ويجوز أن تكون في النظم شرطية محذوفة الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وأشار الناظم بهذا المثال إلى المثل المشهور وهو: إذا عز أخوك فهن بضم الهاء وكسرها أي اخفض جناحك ولينه، ومعنى عز في المثل اشتد وعلا وتكبر عليك في وقت من العزاز وهي الأرض الصلبة.

في موضع جر عند الجمهور، والعامل فيها جوابها على المشهور، و(إذا) مفعول أول بـ(ألزموا) و(إضافة) مفعول ثان، و(إلى) متعلق بإضافة، و(هن) فعل أمر من هان يهون ضد صعب. ثم قال:

٤٠٤ - لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ   تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ

من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى (كلتا وكلا) وفهم من قوله: (لمفهم اثنين) أنهما لا يضافان للمفرد، وشمل قوله: (لمفهم اثنين) المثنى نحو: كلا الرجلين، وضميره نحو: كلاهما، وما دل عليه نحو: كلانا، واسم الإشارة نحو: كلا ذينك، وفهم من قوله: (معرف) أنهما لا يضافان إلى نكرة فلا يقال: كلا رجلين، وفهم من قوله: (بلا تفرق) أنه لا يقال: كلا زيد وعمرو، وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله:

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا   في النائبات وإلمام الملمات

وقوله: [والعامل فيها جوابها الخ] رده في المغني بوجوه منها: أن الجواب قد يقترن بما يمنعه من العمل فيما قبله كإذا الفجائية في قوله تعالى: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذ أنتم تخرجون﴾ فإذا الثانية لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، وقال المحققون: إن العامل فيها شرطها، ورد بأن الشرط مضاف إليه ولا يعمل المضاف إليه في المضاف، وأجيب بأنها عند هؤلاء غير مضافة، واعلم أنه إذا ورد ما يقتضي أن إذا الشرطية مضافة إلى الجملة الإسمية فلا بد من تأويله نحو قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ فيكون السماء فاعلاً بمحذوف يفسره ما بعده أي إذا انشقت السماء انشقت، ومنه قول الشاعر:

إذا باهلي تحته حنظلية   له ولد منها فذاك المذرع

قدره الموضح بحذف كان الشانية، والباهلي منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة، وباهلة في الأصل اسم امرأة نسب ولدها إليها، والحنظلية منسوب إلى حنظلة وهي قبيلة في تميم، والمذرع بالذال المعجمة هو الذي تكون أمه أشرف من أبيه، وقد تقرر أن حنظلة أشرف من باهلة، والعرب لا تحب النسبة إلى هذه القبيلة وتكرهه، قال الشاعر:

ولو قيل للكلب يا باهلي   عوى الكلب من لؤم هذا النسب

وقد روي أن الأشعث بن قيس الكندي قال لرسول الله ﷺ: أتتكافأ دماؤنا؟ قال: «نعم لو قتلت رجلاً من باهلة لقتلتك به» وقيل لأبي عبيد: إن الأصمعي ينسب إلى باهلة فقال: هذا لا يمكن لأن الإنسان إذا كان من باهلة تبرأ منها فكيف بمن ليس منها ينسب إليها؟ ويذكر أن أعرابياً لقي شخصاً في الطريق فسأله عن نسبه فقال: من باهلة فأشفق عليه الأعرابي فقال: وأزيدك أني لست من صريحهم بل من مواليهم، فأقبل الأعرابي عليه يقبل يديه ورجليه فقال: لم؟ فقال له الأعرابي: لأن الله تعالى ما ابتلاك في الدنيا إلا وهو يعوضك في الآخرة، وقيل لأعرابي: أيسرك أن تدخل الجنة وأنت من باهلة؟ قال نعم بشرط أن لا يعلم أهل الجنة أني من باهلة تغمد الله جميعنا برحمته.

(لمفهم اثنين معرف بلا) انما خصت كلا وكلتا بالإضافة إلى المعرفة لأنهما للإحاطة والشمول ففيهما عموم، ولا يتبين إلا بالإضافة إلى المعرفة.

قول المكودي: [وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله: كلا أخي الخ] البيت من البسط، وكلا: مبتدأ مرفوع

و(معرف) نعت (لمفهم) واللام فيه متعلقة بـ(أضيف) وكذلك (بلا تفرق) و(لا) زائدة بين الجار والمجرور. ثم قال:

٤٠٥ ـ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ أي وقوله: (ولا تضف) نهى أن تضاف (لمفرد معرف) وفهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقاً نكرة كان أو معرفة نحو: أي رجال؟ وأي رجلين؟ وأي الرجال؟ وأي الرجلين؟ وفهم منه أيضاً أنها لا تضاف إلى المفرد النكرة نحو: أي رجل؟ ويمتنع أن تضاف إلى المفرد المعرفة إلا في صورتين أشار إلى الأولى بقوله: (وإن كررتها فأضف) يعني أنك إذا كررت (أيا) جاز أن تضيفها إلى المفرد المعرف نحو: أي زيد وأي عمرو عندك؟ بمعنى أي الرجلين عندك؟ قيل: ولا تأتي إلا في الشعر كقوله:

ألا تسألون الناس أيي وأيكم غداة التقينا كان خيراً وأكرما

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله:

٤٠٦ - أَوْ تَنْوِ الإِجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

أي تجوز إضافتها إلى المفرد المعرف إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقولك: أي زيد ضربت؟ والتحقيق أنها في هذه الصورة مضافة إلى الجمع لأن التقدير: أي أجزائه ضربت؟ ولذلك يكون الجواب: يده أو رأسه.

بضمة مقدرة على الألف، وأخي: مضاف إليه، وخليلي من الخلة التي هي صفاء المودة معطوف عليه، وواجدي: اسم فاعل خبر كلا وأفرده باعتبار كلا لأن لفظها مفرد ومعناها مثنى فيجوز مراعاة لفظها ومعناها، والياء في واجدي مفعول أول، وعضدا مفعول ثان والعضد الساعد وكنى به عن القوة والإغاثة، والنائبات المصائب ومعنى إلمام نزول الملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر ومصائبه، والشاهد في اضافة كلا إلى مفرق ضرورة ولا يجوز في النثر.

وقوله: [وكذلك بلا تفرق] أي متعلق بأضيف لا معنى، والحق أنه متعلق بمحذوف صفة لاسم المقدر قبل مفهم والتقدير: أضيف كلا وكلتا لاسم مفهم اثنين كائن بلا تفرق. وقوله: [ولا زائدة] معنى زيادتها أنها ذكرت بين شيئين متلازمين وهما الجار والمجرور هنا، وإلا فنفيها لا زال قائماً كقوله: جئت بلا زاد.

(وان كررتها فأضف) المراد بالتكرار العطف بالواو خاصة لأنها الجمع والمعطوف بها في حكم المثنى فلو قال الناظم:

ولا تضف لمفرد معرف أيا وكررها بواو تضف

قول المكودي: [كقوله: ألا تسألون الخ] البيت من الطويل، وألا: للاستفتاح، وجملة تسألون الناس فعل وفاعل ومفعول، وأيي: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم، وأيكم: معطوف عليه، وغداة: منصوب على الظرفية مضاف إلى جملة التقينا المركبة من الفعل والفاعل، وجملة كان خيراً خبر أيي وأيكم، وأكرما: معطوف على خيراً الواقع خبراً لكان، والشاهد في اضافة أي إلى المفرد المكرر المعرفة في الموضعين.

(أو تنو الإجزا)، قول كدي: [والتحقيق أنها في هذه الصورة الخ] هذا كأنه اعتراض على الناظم بأن أيا في

ثم اعلم أن (أياً) بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام: أشار إلى القسم الأول منها بقوله: (واخصصن بالمعرفة موصولة أياً) يعني أن (أياً) إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو: امرر بأي الرجال هو أفضل وأيهم هو أكرم. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وبالعكس الصفة) يعني أن (أياً) إذا كانت صفة بعكس الموصولة وهي أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو: مررت برجل أي رجل، وكذلك إذا كانت حالاً كقولك: جاء زيد أي فارس. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٤٠٧ - وَإِنْ تَكُنْ شَـرْطـاً أَوِ اسْتِفْـهَـامَـا   فَمُـطْلَقـاً كَمِّـلْ بِـهَـا ٱلْكَـلَامَـا

يعني أن (أياً) إذا كانت شرطاً أو استفهاماً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو: أي رجل تضرب أضربه، وأي الرجال تكرم أكرمه، وأي رجل عندك وأي الرجال عندك، و(أياً) مفعول بـ(تضف)، (وإن كررتها) شرط وجوابه (فأضف) و(حذف) مفعول (أضف) والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: فأضفها للمعرفة، و(أو تنو) معطوف على (كررتها) فهو شرط والتقدير: وإن كررتها أو نويت الإجزاء فأضفها وفيه نظر لأن ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه (فأضف) وهو جواب، ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط، ولم أر فيما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره: إن قام زيد فأكرمه أو يقعد، على أن الإكرام مرتب على الفعلين ويتخرج على أن يكون على حذف (إن) الشرطية قبل (تنو) على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير: أو

هذه الصورة مضافة إلى الجمع حقيقة، وأجيب بأن مبنى الاعتراض على أنه لا بد من تقدير الإجزاء، مع أن الصواب أن نية الإجزاء كافة عن التقدير كما في الشاطبي والمرادي، فيبقى كلام الناظم على ظاهره.

(واخصصن بالمعرفة موصولة أياً) قيل: يجتمع معرفان على معرف واحد، وأجيب بما نقله الأشموني عن الرضي بأنه يجوز الجمع بين تعريفين إذا اختلفت الجهة، وبيانه هنا أن المضاف إليه عرف الجنس، والصلة عرفت الشخص، فنحو: مررت بأي الرجال جاءك فالمضاف إليه الذي هو الرجال عرف الجنس الذي وقعت عليه أي وجاءك الذي هو الصلة عرف الشخص المقصود.

(وبالعكس الصفة) العكس لغة رد آخر الشيء أوله وليس المراد هنا بل المراد بالعكس الضد ولو عبر به لكان أولى، ثم ان المكودي حمل الصفةعلى الحقيقة وعلى المجاز وهو الحال، وانما وجب اضافة الموصولة للمعرفة لأنها لا يراد بها حيث تكون موصولة إلا شيء بعينه فلا بد من أن تكون الصلة معينة، وانما وجب اضافتها إلى النكرة حيث تكون صفة أو حالاً، لأن الحال ونعت النكرة يجب أن يكونا نكرتين.

(وان تكن شرطاً أو استفهاماً) أي لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالنكرة والمعرفة.

قول كدي: [ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط)] أجاب عنه المعرب بأن في الكلام تقديماً وتأخيرا لتصحيح النظم، والأصل إن كررتها أو تنو الأجزاء فأضف كما قالوا في قوله تعالى: ﴿فذكر إن نفعت الذكرى﴾ أن الأصل ان نفعت الذكرى فذكر، وانما أخر لرؤوس الآي اهـ. أو يقال انه جرى على مذهب من يجيز تقديم الجواب على الشرط، أو بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وإنما صح عطف تنو وهو مستقبل على كررت الماضي لأن كررت مدخول لأن الشرطية فهو مستقبل معنى فلذلك صح عطف المستقبل عليه.

إن تنو الإجزاء فأضف، وحذف فأضف لدلالة ما تقدم عليه. (فإن قلت): مذهب من أجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف (إن) كقوله:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

(قلت): يجوز أن تكون (تنو) مرفوعاً واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله عز وجل: ﴿والليل إذا يسر﴾ في قراءة من حذف الياء، أو يكون حذف الياء من (تنو) لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في أل، وقوله: (أياً) مفعول بـ(اخصصن) و(بالمعرفة) متعلق به، و(موصولة) حال من (أياً) مقدم عليها، و(الصفة) مبتدأ خبره (بالعكس) و(إن) شرط جوابه (فمطلقاً) إلى آخر البيت، و(مطلقاً) حال من (أياً) يعني مضافة إلى المعرفة والنكرة، ومعنى (كمل بها الكلاما) أي الكلام الذي هي جزؤه لأنها مع ما أضيفت إليه جزء كلام. ثم قال:

٤٠٨ ـ وَأَلْـزَمُـوا إِضَـافَـةً لَـدُنْ فَـجَـرْ وَنَصْبُ غُـدْوَةٍ بِـهَـا عَنْـهُـمْ نَـدَرْ

(لدن) من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ومعناها قيل بمعنى عند، وقيل هي لأول غاية من الزمان

وقوله: [كقوله: وانسان عيني الخ] البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وانسان: مبتدأ، وعيني مضاف إليه، وانسان العين المثال الذي يظهر في سواد العين، ويحسر بالرفع فعل مضارع بضم السين وكسرها من حسر والماء بالرفع فاعله وقال الأشموني: نائبه. وتارة منصوب على الظرفية والجملة خبر المبتدأ ولا عائد لكن لما عطف فيبدو عليه المشتمل على ضمير مستتر عائد على المبتدأ صح وقوعها خبراً، لأن عطف احدى الجملتين على الأخرى بفاء السببية ينزلان منزلة كون الخبر وقع بمجموعها، وقال في المغني: إن العائد محذوف تقديره يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه، ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم بمعنى كثر واجتمع وهو خبر لمبتدأ محذوف أي هو يجم، ويغرق: مضارع غرق والمعنى أن الماء والدمع إذا غار ظهر انسان العين وإذا كثر غرق في الدموع واستتر، ثم ان يس اعترض استشهاد المكودي بهذا البيت على حذف إن الشرطية فإن الجواب هو فيبدو وهو مقترن بالفاء، ولا يصح دخول الفاء على الجواب إلا إذا كان الجواب لا يصح جعله شرطاً وهنا يصح ومع ذلك دخلت عليه الفاء فدل على أنه ليس جواباً ولا تقديراً لأن.

وقوله: [ومطلقاً حال من أياً] اعترضه المعرب بأنه تكون الفاء داخلة على أجنبي من الجواب وهو لا يصح، وقال الشاطبي: حال من التكميل المفهوم من كمل، والحق أن مراد المكودي بقوله حال من أياً أي أنه حال من ضميرها العائد عليها في بها على حذف مضاف تقديره بمجرورها ولذلك ذكر مطلقاً، ولو كان مراده حالاً من أي لقال مطلقة بالتأنيث لكن الأولى أن يكون مطلقاً صفة لمحذوف مفعولاً مطلقاً تقديره تكميلاً مطلقاً.

(وألزموا إضافة لدن فجر) وهي مبنية، واختلفوا في وجه بنائها فقيل: إن وجه بنائها شبهها بالحرف في الوضع، إذ من جملة لغاتها العشر أو الإحدى عشرة لد من غير تنوين وحملت المنونة على غيرها، وعلل الرضي بناءها بشبهها بالحرف في الجمود المحض لأنها مع كونها ظرفاً غير متصرف كعند فقد فارقت الظروف غير المتصرفة بلزوم معنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها.

قول كدي: [قيل بمعنى عند] فيكون اسماً لمكان الحضور أو زمانه، وضعفه المكودي بقيل لأن لدن تفارق عند

والمكان، وفهم من قوله (فجر) أنها لا تضاف إلا للمفرد، وجعل المرادي قوله (فجر) شاملاً للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله:

صريع غوان راقهن ورقنه ... لدن شب حتى شاب سود الذوائب

والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير أن قال في الكافية:

وإثر ربت ولدن أن قدرا ... من قبل فعل نحو من لدن قرا

وأجاز المرادي أيضاً أن تضاف إلى الجملة الإسمية كقوله:

وتذكر نعماه لدن أنت يافع

وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره: لدن وقت أنت فيه يافع، وقد سمع (نصب غدوة) بعد (لدن) وإلى ذلك أشار بقوله: (ونصب غدوة بها عنهم ندر) يعني أنه قل نصب غدوة بعد لدن كقول ذي الرمة:

لدن غدوة حتى إذا امتدت الضحى ... وحث القطين الشحشحان المكلف

في ستة أمور انظرها في التوضيح. وقوله: [إلا للمفرد] فيكون المراد بالجر في النظم الجر في اللفظ، وإنما جمع الناظم بين إضافة مع قوله فجر مع أن الإضافة تستلزم الجر إشارة إلى أن العامل في المضاف إليه هو المضاف.

وقوله: [وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله: صريع غوان الخ] البيت من الطويل، وقائله القطامي، وصريع: خبر لمبتدأ محذوف أي هو صريع والصريع هو المطروح على وجه الأرض غلبة، وغوان جمع غانية الجارية التي استغنت بحسنها عن الحلي، وقيل: غنيت بزوجها عن غيره، وقيل: استغنت ببيت أبويها ولم تتزوج، ومعنى راقهن أعجبهن لحسنه وجماله، ومعنى رقنه أعجبنه، وقيل: أصبنه حتى لا حركة له من لدن شب أي من وقت شبابه إلى وقت شيبه قبل أن يجرب الأمور ويكون له علم ينهاه عن القبيح والفجور، فإن اللذات إنما تكون قبل التجاريب والنوائب ومن نظر في عواقب الأمور لم تبق له لذة، قال يس: من لدن تنازعه العوامل الثلاثة قبله صريع وراقهن ورقنه وإضافة سود إلى الذوائب من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الذوائب السود، والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة في المفرد بعد الذال المعجمة وكان حقها أن تثبت في الجمع ولكنهم استثقلوا وقوع الألف بين همزتين فأبدلوا الأولى واواً، والشاهد في إضافة لدن إلى الجملة، وقيل: هذا البيت لا شاهد فيه لأن الفعل عند المصنف على تقدير أن إلى آخر ما للمكودي، وما ردوا هذا به من أنه يلزم عليه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته يجاب عنه بأنه قد ورد حذف الموصول الحرفي مع بقاء صلته كما يأتي في قوله: وإن على اسم خالص الخ.

وقوله: [كقوله وتذكر الخ] هذا صدر بيت من الطويل، ونعماه: مفعول تذكر، والنعما بالقصر وضم النون النعمة وإن فتحت النون مددته، ويافع: هو الذي دون المراهق، والمراهق هو الذي قرب الاحتلام، والشاهد في إضافة لدن إلى الجملة الاسمية.

(ونصب غدوة بها عنهم ندر)، قول المكودي: [كقول ذي الرمة: لدن غدوة الخ] البيت من الطويل، الغدوة

ونصبه قيل على تشبيه (لدن) باسم الفاعل المنون، وقيل على إضمار كان الناقصة، وقيل على التمييز، وقد سمى بعض المتأخرين تنوين (غدوة) مع (لدن) تنوين الفرق، و(لدن) مفعول أول بـ (ألزموا) و(إضافة) مفعول ثان، ومفعول (جر) محذوف تقديره: فجر ما أضيف إليه، و(نصب) مبتدأ خبره (ندر) و(بها) متعلق بنصب.

ثم قال:

٤٠٩ ـ وَمَـعَ مَـعْ فِـيـهَـا قَـلِـيـلٌ وَنُـقِـلْ   فَـتْـحٌ وَكَـسْـرٌ لِـسُـكُـونٍ يَـتَّـصِـلْ

من الأسماء اللازمة للإضافة (مع) وهي اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية، وقد تفرد فيلزم نصبها على

من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، والضحى: فاعل امتدت ومعنى امتدت دخل وقتها، وحث بالثاء المثلثة بمعنى حض وألف، والقطين بالنصب مفعول حث مقدم على الفاعل، والقطين الخفيف الضعيف الذي لا يقدر على السير، والشحشحان بالرفع فاعل حث وهو القوي الشديد، والمكلف صفته، والمعنى: كان هذا الأمر من الصباح إلى وقت الضحى إلى أن قرب تمام النهار وصار المكلف القوي على السير يحض الضعيف على السير لكونهما في رفقة واحدة خوفاً من أن يتأخر الضعيف، فكأن الشاعر قال: كان ما ذكر في اليوم كله.

وقوله: [على تشبيه لدن باسم الفاعل الخ] بيان الشبه أن لدن تحذف نونه تارة وتارة تثبت، فيكون مثل ضارب زيداً يثبت تنوينه إذا نصب زيداً ويحذف إذا أضيف إلى زيد.

وقوله: [وقيل على إضمار كان الخ] فيكون المحذوف كان واسمها وغدوة خبرها، والتقدير: لدن كان الوقت غدوة ويدل على الوقت المقدر لدن وهذا الوجه أحسن لأن فيه بقاء لدن على ما عهد لها من الإضافة بدليل من لدن شولاً إذ قدر سيبويه من لدن أن كانت شولاً.

وقوله: [وقيل على التمييز] وجهه أن لدن تضم لامه وتفتح وتكسر وقد تحذف نونها، فأشبهت حركة الدال حركة الإعراب والنون التنوين فصار لدن غدوة بمنزلة رطل زيتاً وكلام الناظم محتمل لهذه الأقوال الثلاثة، أما على الأول والثالث فظاهر، وأما على الثاني فتكون الباء بمعنى مع.

وقوله: [وقد سمى بعض المتأخرين الخ] تنوين الفرق هو اللاحق لغدوة بعد لدن، وذلك أن غدوة إذا أريد به غدوة يوم بعينه إما أن يكون منصوباً أو مجروراً الأول ينون وتنوينه دال على نصبه، والثاني المجروز لا ينون بل يكون مجروراً بالفتحة ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث، فالتنوين فارق بين النصب والجر، نعم يشكل عليه إذا أريد غدوة مطلقة لا يوم بعينه فينون على كل حال ولا يفرق حينئذ بينهما.

(ومع مع فيها قليل ونقل) قول المكودي: [من الأسماء اللازمة الخ] دليل كونها اسماً تنوينها في بعض الأحيان ودخول من عليها نحو: جئت من معه وقرىء: (هذا ذكر من معي) بكسر ميم من.

وقوله: [وهي اسم لموضع الاجتماع الخ] كما تكون اسماً لموضع الاجتماع نحو: زيد معك ﴿ودخل معه السجن فتيان﴾ تكون اسماً لزمان الاجتماع نحو: جئتك مع العصر، وقد تكون لمطلق الاجتماع من غير اعتبار مكان ولا زمان نحو قوله تعالى: ﴿اركعوا مع الراكعين﴾.

وقوله: [وقد تفرد] قيل في كلامه تناقض لأن تصريحه قبل بملازمتها الإضافة يقتضي أنها لا تفرد، وأجيب عنه

الحال نحو: جاء الزيدانِ معاً أي جميعاً، وقد حكى جرها بمن، وحكى سيبويه من قولهم ذهبت من معه، وقوله: (مع فيها قليل) يعني أن فيها لغتين: فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة، وقوله: (ونقل فتح وكسر) يعني في لغة السكون إذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها، فمن حركها بالفتح فللتخفيف، ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.

وقول المرادي: هما مرتبان لا مفرعان غير صحيح، بل هما مفرعان لا مرتبان، لأن لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكماً وإنما يحدث في لغة السكون، ويدل على صحة ما ذكرته قوله: (لسكون) فجعل الفتح والكسر لأجل السكون، و(مع) معطوف على (لدن) في البيت الذي قبله والتقدير: وألزموا إضافة لدن ومع، و(مع) الساكن العين مبتدأ، و(قليل) خبره، و(فيها) متعلق بـ(قليل) ولا يصح أن يكون (مع) المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر، لأن ذلك لا يؤخذ منه حكم (مع) في لزومها الإضافة، بل يؤخذ منه أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول. ثم قال:

٤١٠ - وَاضْمُمْ بِنَـاءً غَيْـراً انْ عَـدِمْتَ مَـا لَـهُ أُضِيـفَ نَـاوِيـاً مَـا عُـدِمَـا

(غير) من الأسماء اللازمة للإضافة وقد تخلو عنها لفظاً وذلك مفهوم من قوله: (ان عدمت ما له أضيف) يعني أن عدمته في اللفظ، وقوله: (ناوياً ما عدما) يعني أن المضاف إليه يكون محذوفاً لفظاً ومنوياً معنى، وفهم

بأن قوله قبل من الأسماء اللازمة للإضافة أي غالباً بدليل قوله: وقد تفرد.

وقوله: [أي جميعاً] يؤخذ من كلام المكودي أن معنى معاً وجميعاً واحد وهو مطلق الجمعية وهو مذهب المصنف فلا اعتراض عليه في قوله سابقاً يكسر في الجر وفي النصب معاً، وقيل: إن معاً أخص من جميعاً لأنه يفيد المصاحبة فيكون مفيداً للجمعية والمصاحبة بخلاف جميعاً فإنما يفيد الجمعية الأعمية، فالاعتراض عليه فيما مر وارد وفتحة معاً إذا نونت فتحة إعراب على الأصح كما كانت فتحة إعراب في حال الإضافة، وأخذ من قول الناظم فيها أن مع الساكنة اسم لأنه جعلها لغة خلافاً لابن النحاس الذي قال: إن مع الساكنة حرف، وأخذ من قوله قليل أن الساكنة غير ضرورة خلافاً لسيبويه، ثم ان مع المتحركة معربة والساكنة مبنية، وعلل التصريح نقلاً عن الشاطبي بناءها بأن وجهه تضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أو لم يوضع، لكن هذا التعليل يقتضي عموم البناء في المتحركة والساكنة، والظاهر إعرابهما معاً ان قلنا أنهما ثلاثيا الوضع، أو بناؤهما ان قلنا ثنائيا الوضع ولا وجه للتفرقة بينهما.

وقوله: [هما مرتبان] أي من باب اللف والنشر المرتب، فالفتح راجع للمتحركة والكسر راجع للساكنة وهذا هو ظاهر التسهيل. وقوله: [بل هما مفرعان] أي على مع الساكنة لا غير، وما في المكودي هو الحق الذي في الموضح والشاطبي، زاد الشاطبي: فإن قيل: لم حملته على حالة التسكين وحدها؟ قلنا: لأنها في اللغة الأخرى معربة وحركة الإعراب لا تختلف مع الساكن اهـ. نعم ما استدل به المكودي من قوله لسكون لا دليل فيه لاحتمال أن تكون اللام بمعنى عند توقيتية لا تعليلية، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال.

(واضمم بناء غيراً) هذا شروع منه في الكلام على المجاز، وبدأ منه بحذف المضاف إليه هنا في قوله: ويحذف الثاني الخ، وسيتكلم على حذف المضاف في قوله: وما يلي المضاف الخ، وثلث بالفصل بين المتضايفين

منه أنه إذا لم يعدم المضاف إليه لم يبن على الضم، وأنه إن حذف ولم ينو لم يبن أيضاً على الضم، ويعني ناوياً معنى ما عدم دون لفظه، فهو على حذف مضاف لأنه إذا نوى لفظه ومعناه كان معرباً كما لو لفظ بالمضاف إليه، و(غيراً) مفعول بـ (اضمم) و(بناء) مصدر في موضع الحال أي بانياً، و(إن عدمت) شرط، و(ما) موصولة مفعول بـ (عدمت) واقع على المضاف إليه، و(أضيف) صلة لما، و(له) متعلق بـ (أضيف) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء في (له) والضمير في (أضيف) عائد على (غير) و(ناوياً) حال من الفاعل في (اضمم) أو من التاء في (عدمت) و(ما) مفعول بـ (ناوياً) وهي واقعة على المضاف إليه وصلتها (عدما). ثم قال:

٤١١ ـ قَبْـلُ كَـغَيْـرُ بَعْـدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُونُ وَالْجِهَـاتُ أَيْـضـاً وَعَـلُ

لما قدم حكم (غير) وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة ونوي المضاف إليه ألحق بغير في ذلك الحكم (قبل وبعد) وما بعدهما، فقبل وبعد نحو قوله عز وجل: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ و(حسب) كقولك: ما عندي درهم حسب، و(أول) نحو: أبداً أبد من أول، و(دون) نحو: من دون، و(الجهات) يعني الجهات الست وهي: يمين، وشمال، وفوق، وتحت، ووراء، وأمام، تقول: جئتك من فوق ومن تحت، وعن يمين وعن شمال، فهذه كلها تبنى على الضم كغير إذا عدم ما أضيف إليه ونوي معناه دون لفظه. ثم قال:

٤١٢ ـ وَأَعْـرَبُـوا نَـصْبـاً إذَا مَـا نُـكِّـرَا ... قَبْـلاً وَمَـا مِنْ بَعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

هذا تصريح بما فهم من قوله: (ناوياً ما عدما) فإنه إن لم ينو لم يبن على الضم فلم يبق إلا الإعراب وهو الأصل، إلا أن قوله: (نصباً) يوهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب إن كان ظرفاً كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ... أكاد أغص بالماء الزلال

في قوله: فصل مضاف الخ، ثم ان تقديم الناظم غير على قبل وبعد وتشبيههما بما يقتضي أنها الأصل في ذلك والظروف بعدها ملتحقة بها، والأمر على العكس إذ الحكم في قبل وبعد متفق عليه ومع غير مختلف فيه حتى احتيج إلى علة لحاق غير بقبل وبعد، وعلل بشبهها لهما في الإبهام والشيوع لأن غير شائع في كل غير وقبلاً شائع في كل قبل وإن تخالفا في كون قبل ظرفاً وغير اسماً غير ظرف ولذا نكت عليه الموضح في قوله: لأنها كقبل في الإبهام، فلو قال المصنف: واضمم بناء قبل الخ يدل غير لوافق الحق، وغير اسم دال على مخالفة ما بعدها لما قبلها، إما في الذوات نحو: زيد غير عمرو، أو في الصفات نحو: دخلت بوجه غير الذي خرجت به.

وقوله: [على الضم] الأولى حذف على الضم في الموضعين لأنه يقتضي أنها تبنى لكنها ليس على الضم مع أنها معربة كما سيأتي في تحصيل المكودي بعد مع وجه البناء.

(واعربوا نصباً إذا ما نكرا)، قول المكودي: [كقوله: فساغ لي الخ] البيت من الوافر، وقائله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه والشراب: فاعل ساغ بمعنى حلا على حد قوله تعالى: ﴿سائغ شرابه﴾ أي حلو، والواو في وكنت واو الحال وقبلا: منصوب على الظرفية، وأكاد: مضارع كاد من أفعال المقاربة، وأغص: مضارع غص، وجملة أغص خبر أكاد، وجملة أكاد خبر كان، وروي بالماء الفرات، وروي بدل الفرات الزلال وهما مناسبان للمعنى، وفي

وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ في قراءة من جر ونون وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له وخص النصب بالذكر لكثرته، والحاصل أن (قبلاً) وما بعدها لها أربعة أحوال: تصريح بالمضاف إليه، ونيته لفظاً ومعنى، وعدمه لفظاً ومعنى، وهي في هذه الأحوال الثلاثة معربة على الأصل، وعدم ذكر المضاف إليه ونيته معنى لا لفظاً، وهي في هذه الحالة مبنية على الضم، وإنما بنيت في هذه الصورة لأن لها شبهاً بالحرف لتوغلها في الإبهام، فإذا انضم إلى ذلك تضمن معنى الإضافة، ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء، وبنيت على الضم لأنه أقوى الحركات تنبيهاً على عروض سبب البناء.

بعضها بالماء الحميم أي الحار، ومنه اشتق الحمام وهو لا يناسب، وقيل: إن الحميم من أسماء الأضداد فيكون مناسباً، وروي بالماء المعين، وهذا إذا قلنا إن هذا البيت يتيم وحده وإن كان له ثان تعين روى الثاني قبله أو بعده، والشاهد في قوله قبلا فإنه حذف منه المضاف إليه ولم ينون فلذلك نون.

وقوله: [تصريح بالمضاف إليه]نحو: أنتظرك قبل العصر وبعده، وقوله: [ونيته لفظاً الخ]أي نية المضاف إليه فيبقى الإعراب على حاله ويبقى ترك التنوين وقرىء في الشواذ: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بكسرة واحدة من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعد الغلب.

وقوله: [وعدمه لفظاً ومعنى]فيبقى الإعراب على حاله من نصب على الظرفية أو جر بمن، ولكن يرجع التنوين الذي كان حذف للإضافة لزوال الإضافة لفظاً ومعنى قرىء كما مر عن المكودي: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بالجر والتنوين،وقبل وبعد في الصورة الثالثة نكرتان وفي الأوليين معرفتان، لفظاً في الأولى وتقديراً في الثانية وكذلك في الرابعة خلاف ما وقع في البسيط، وحسنه في شرح الكافية أنها في صورة البناء نكرة.

وقوله: [لتوغلها في الإبهام]بيان ذلك أن غير شائع في كل غير، وقبل وبعد شائعان في كل قبل وبعد، وكل واحد منها مفتقر إلى ما يبين المعنى المقصود بها، فأشبهت الحرف حينئذ في مطلق الافتقار هذا مآله، والحق في تعليل البناء شبه قبل وبعد بحرف الجواب كنعم وبلى في كون حرف الجواب يستغنى به عن ذكر الشيء بعده، فكذلك هما إذا قطعا عن الإضافة مع ما فيهما من شبه الحرف في الجمود والافتقار، وإنما لم يبنيا دائماً للزومهما الإضافة المبعدة عن شبه الحرف، وإنما خصَّ البناء بهذه الصورة لأن الإضافة في الصورة الأولى لفظاً فهي مانعة من البناء وفي الثانية تقديراً وتقدير المضاف إليه كذكره، وحذف المضاف إليه في الثالثة وعدم نيته لفظاً وتقديراً يجعل الافتقار كالعدم، فلم يبق الافتقار مؤثراً إلا في الصورة الرابعة وبنيا على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين وكانت خصوص ضمة، قال المكودي: لأنها أقوى الحركات الخ، وللفرق بين حركة البناء وحركة الإعراب ولأنه الأليق ببناء الظروف التي لا تتصرف، إذ الضم حركة لا تكون لها حالة الإعراب لأنها في الإعراب، أما منصوبة أو مجرورة بمن، فيكون الظرف الغير المتصرف قد استوفى الحركات كلها.

(فإن قيل): ما الفرق بين قبل وبعد وبين كل بعض حتى بني الأولان دون الأخيرين مع اشتراك كل في حذف المضاف إليه ونية معناه؟ (فالجواب) أن كلاً وبعضاً متصرفان وتنوينهما تنوين عوض فناسبهما الإعراب، وقبل وبعد غير متصرفين فناسبهما البناء.

و(قبل) مبتدأ وخبره (كغير) ويجوز ضبط قبل وغير بالضم من غير تنوين، وبالتنوين والرفع وهو الأصل لأنهما إسمان ليس فيهما ما يوجب البناء، ووجه الضم أنه ذكرهما على الحالة التي يكونان عليها في حال قطعهما عن الإضافة، وأما (بعد ودون) وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به، ووجهه ما تقدم في قبل وغير وهي معطوفة على (قبل والجهات وعل) كذلك والواو في (أعربوا) تعود على العرب، و(نصباً) مصدر في موضع الحال أي ناصبين، ويجوز أن يكون منصوباً على حذف الجار أي بنصب، و(قبلاً) مفعول بـ (أعربوا) ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لا وجه فيه للضم، و(ما) موصولة معطوفة على (قبل) وصلتها (قد ذكرا) و(من بعده) متعلق بـ (ذكرا) وغير داخل فيما بعد قبل لأنه قال قبل كغير، ونطق بعل مبنياً على الضم ووجهه ما تقدم في بعد ودون.

ثم قال:

٤١٣ ـ وَمَـا يَلِي ٱلْمُضَـافَ يَـأْتِي خَـلَفَـا عَنْـهُ فِي الإِعْـرَابِ إِذَا مَـا حُـذِفَـا

(ما يلي المضاف) هو المضاف إليه، والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب كقوله تعالى: ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل﴾ أي حب العجل، وكقوله عز وجل: ﴿واسأل القرية﴾ أي أهل القرية، و(ما) موصولة وهي مبتدأ وصلتها (يلي المضاف) وخبرها (يأتي خلفا) ونصب خلفا على الحال من الضمير في (يأتي) العائد على (ما) و(عنه) متعلق بـ (خلفا) و(في الإعراب) متعلق بـ (يأتي) و(إذا) متعلق بخلفا أو بيأتي. ثم قال:

وقوله: [وبالتنوين والرفع] يعني في قبل، وأما غير فيكون منوناً مجروراً بالكاف فتقول قبل كغير. وقوله: [إذ لا يستقيم الوزن إلا به] بل يستقيم الوزن أيضاً بتنوين حسب. وقوله: [وغير داخل الخ] أشار بهذا إلى الجواب عما يقال: هل غير تنون وتنكر كقبل وبعد أم لا؟ فأجاب: بأن المأخوذ من الناظم أنها تنون وتنكر لأنها ذكرت في اللفظ بعد قبل في قوله: قبل كغير وهذا إذا قلنا إن المراد بالنصب مطلق النصب، وقال يس: الصواب أن غير وحسب خارجان من قوله وما من بعده قد ذكرا لأن المراد بالنصب في قوله: وأعربوا نصباً النصب على الظرفية لا مطلق النصب.

(وما يلي المضاف يأتي خلفا)، قول المكودي: [أي حب العجل] هذا أولى من تقدير بعضهم حب عبادة العجل لأن المقصود تقليل المقدر ما أمكن، وأخذ من قول الناظم في الإعراب أنه لا يحذف المضاف إلا إذا أمن اللبس بأن بقي ما يدل عليه كما في الآية، فإن بني إسرائيل أشربوا حب العجل لا ذات العجل، وكما في الآية الثانية عند المكودي، لأن من شأن السؤال أن يكون لأهل القرية لا للقرية ويحتمل أن يكون لا حذف في الثانية وأن السؤال يقع للقرية نفسها ولا مانع منه، ثم إذا حذف المضاف تارة لا تعتبره فتعيد الضمير على المضاف إليه، وتارة تعتبره فتعيد الضمير على المضاف المقدر، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون﴾ لأن التقدير والله أعلم من أهل قرية، فأعاد الضمير في أهلكناها على القرية المضاف إليه، وثانياً في قوله: أو هم قائلون أعاده على المضاف.

٤١٤ ـ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

الوجه في حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف إليه في الإعراب كما تقدم، وقد يجيء المضاف مجروراً كما لو صرح بالمضاف، والذي أبقوه هو المضاف إليه لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف، ومعنى قوله: (أبقوا كما) إلى آخر البيت أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر، وفهم من قوله: (وربما) أن ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله:

٤١٥ ـ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

يعني أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا حذف المضاف إلا بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مماثله لفظاً ومعنى، كقوله:

أكل امرىء تحسبين امرا ... ونار توقد بالليل نارا

فـ(نار) مضاف إليه (كل) وحذف كل وبقي نار مجروراً لأن المضاف الذي هو (كل) معطوف على (كل) المنطوق به المضاف إلى (امرىء)، و(ما) موصولة واقعة على المضافة وحذف صلتها وهي اسم (يكون)

(فإن قيل): قول الناظم: إذا ما حذف مستغنى عنه بقوله: خلفا إذ خلف الشيء لا يجتمع معه. (فالجواب) أنه أتى به لينبه على أن لحذفه شروطاً وهو بقاء ما يدل عليه وكون المضاف إليه غير جملة، كذا قيل وتأمله، ثم إن المضاف إليه كما يخلف المضاف في الإعراب يخلفه في التنكير إن كان المضاف المحذوف نكرة والمضاف إليه معرفة، وفي التذكير إن كان المضاف مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً، وفي التأنيث إن كان المضاف مؤنثاً والمضاف إليه مذكراً، فلو قال المصنف عنه في الأحكام إذا ما حذف بدل في الإعراب لوفى بالمراد.

(لكن بشرط أن يكون ما حذف) هذا متعلق باسم فاعل محذوف حال من الذي أبقوا، والتقدير حال كون الذي أبقوا متلبساً بشرط، ومعنى جروا الذي أبقوا أبقوه على جره ودليله قوله كما قد كان قبل حذف وإلا لم تكن فائدة للشطر الثاني.

قول المكودي: [كقوله: أكل امرىء الخ] البيت من المتقارب، وقائله حارثة بن الحجاج يخاطب زوجته حين أنكرت حاله بعد كبره، والهمزة للاستفهام، وكل: مفعول أول بتحسبين، وامرأ: مفعول ثان، وجملة توقد صفة نار وأصله تتوقد فحذفت إحدى التاءين لقوله: وما بتاءين ابتدى الخ، والمعنى أنه ليس كل رجل رجلاً بل الرجل الكامل هو صاحب الأوصاف المحمودة، وليست كل نار تراها بالليل ناراً كاملة بل النار الكاملة هي التي تكون للأضياف ويهتدي بها السائر، والشاهد في حذف كل وبقاء نار على جره، وإنما جعلوا ناراً مجروراً بكل محذوفة ولم يجعلوا نار بالجر معطوفاً على امرىء المجرور المدخول لكل لئلا يلزم العطف على معمولين وهما امرىء وامرأ لعاملين مختلفين وهما كل وتحسبين وهو ممنوع، وحيث جعلنا ناراً المجرور معمولاً لكل محذوفة فيكون فيه عطف معمولين وهما كل المقدرة وناراً المنصوب على معمولين وهما كل وامرأ المنصوب لعامل واحد وهو تحسبين وهو جائز، ولله در من قال في معنى هذا البيت:

لقد كثرت دعاة الفقه حتى ... لقد غلب النعيق على الصهيل

و(مماثلا) خبر يكون، و(لما) متعلق به، و(ما) موصولة وصلتها قد عطفت، و(عليه) متعلق بعطف، وفي (عطف) ضمير يعود على ما، والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه.

ثم قال:

٤١٦ - وَيُحْـذَفُ الثَّـانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَـحَـالِـهِ إِذَا بِـهِ يَـتَّـصِـلُ

يعني أن (الثاني) الذي هو المضاف إليه يحذف ويبقى (الأول) الذي هو المضاف على الحالة التي كان عليها مع اتصال المضاف إليه به من حذف التنوين إن كان مفرداً، والنون إن كان مثنى أو مجموعاً على حده، لكن بشرط نبه عليه بقوله:

٤١٧ - بِـشَـرْطِ عَـطْفٍ وَإِضَـافَـةٍ إِلَـى مِـثْـلِ الَّـذِي لَـهُ أَضَـفْـتَ الأَوَّلاَ

يعني أن بقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحال التي كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول وذلك كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، أي قطع الله يد من قالها، فحذف من قالها وبقي يد غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه، لأنه قد عطف عليه رجل مضافاً إلى مثل المحذوف، ومنه قول الشاعر:

يـا مـن رأى عـارضـاً يـسـر بـه بـيـن ذراعـي وجـبـهـة الأسـد

فـ(ذراعي) مضاف إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه المعطوف، و(كحاله) في موضع الحال من الأول، و(إذا) متعلق بالاستقرار العامل في كحاله وهي مضافة إلى (يتصل) و(به) متعلق بيتصل، و(بشرط) متعلق بـ(يحذف) و(إلى) متعلق بـ(إضافة) و(الذي) واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته (أضفت) و(له) متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول.

ثم اعلم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما، كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة إلا

ومـا كـل الـوقـود كـنـار مـوسـى ولا كـل الـفـواطـم كـالـبـتـول

(ويحذف الثاني ويبقى الأول) هذه المسألة عكس المسألة التي قبلها وهي من الحذف من الأوائل لدلالة الثاني عليه، وهذه المسألة شبيهة بباب التنازع.

(بشرط عطف وإضافة) ما ذكره الناظم في قطع الله يد ورجل من قالها هو مذهب المبرد، والذي لسيبويه عكسه وهو أن الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف من قالها من الثاني فبقي قطع الله يد من قالها ورجل، ثم أقحم ورجل بين يد ومن قالها، وقيل: لا حذف بل يد ورجل كل منهما مضاف إلى من قالها.

قول كدي: [ومنه قول الشاعر، يا من رأى الخ] البيت من المنسرح، وقائله الفرزدق، والعارض: السحاب، ويسر من السرور بمعنى الفرح، وبين: ظرف متعلق برأى، والشاهد ذكره المكودي، ثم الأولى للناظم أن يبدل وإضافة بعمل ليشمل ما إذا كان مضافاً وما إذا كان عاملاً في مثل المحذوف نحو: بمثل أو أنفع من وبل الديم. الأصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم كما نكت بذلك الموضع.

في ضرورة الشعر، هذا مذهب جمهور النحويين، وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين: جائز في السعة ومخصوص بالضرورة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٤١٨ - فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ
٤١٩ - فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فجعل الجائز في السعة على ثلاثة أنواع: الأول أن يكون المضاف شبيهاً بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فشمل نوعين: الأول كقراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ بنصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم، ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل. الثاني: اسم الفاعل كقوله تعالى في قراءة بعض السلف: ﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾ بنصب وعده وجر رسله، ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده، لأن المضاف اسم فاعل واسم الفاعل شبيه بالفعل هذا معنى قوله: (فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً). النوع الثاني: أن يكون الفصل بين المضاف إليه والمضاف بظرف مفعول للمضاف كقوله:

كناحت يوماً صخرة بعسيل

وهذامعنى قوله: (أو ظرفاً) وفهم منه جواز الفصل بالمجرور، إذ الظرف والمجرور من وراد واحد، ومن ذلك قوله:

(فصل مضاف شبه فعل)، قول المكودي: [في السعة] بفتح السين أي في النثر ضد الضيق. وقوله: [كقراءة ابن عامر] في الكافية:

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر

وقوله: [في قراءة بعض السلف] مخلف اسم فاعل متعد إلى اثنين، فعلى قراءة بعض السلف يكون من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول الذي هو رسله، وفصل بالمفعول الثاني الذي هو وعده، وأما على قراءة الجمهور بجر وعده ونصب رسله فالوصف مضاف إلي المفعول الثاني، ورسله مفعول أول وإنما قدم المفعول الثاني على كلا القراءتين إشارة إلى أن الله لا يخلف وعد أحد فكيف يخلف وعد رسله. وقوله: [كقوله: كناحت الخ] هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي

ورشني أمر من راش السهم إذا ألزم عليه الريش، ومعناه أصلح حالي بخير، والواو في ومدحتي أي مدحي بمعنى مع، وناحت: اسم فاعل قال في القاموس: النحت النقر، ويوماً: ظرف متعلق بناحت، وصخرة مضاف إلى ناحت من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، والعسيل: مكنسة العطار التي يجمع بها العطر، ولا شك أن مكنسة العطار إذا مر بها على الصخرة فلا تؤثر فيها، وذلك كناية عن كون سعيه لا فائدة فيه مع حصول التعب، والشاهد في كون يوماً فاصلاً بين ناحت وصخرة.

لأنت معتاد في الهيجاء مصابرة

ففصل بين معتاد ومصابرة بقوله: في الهيجا. النوع الثالث: الفصل بالقسم ومنه ما حكاه الكسائي: هذا غلام والله زيد، ففصل بين غلام وزيد بالقسم، وهذا معنى قوله: (ولم يعب فصل يمين).

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (واضطراراً وجدا بأجنبي أو بنعت أو بندا) فجعل الفصل للاضطرار على ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون الفاصل أجنبياً يعني أجنبياً من المضاف إليه كقوله:

كما خط الكتاب بكف يوماً ... يهودي يقارب أو يزيل

ففصل بين كف ويهودي بيوماً وهو أجنبي من المضاف أي غير معمول له.

الثاني: أن يفصل بين المضاف إليه والمضاف بالنعت أي بنعت المضاف كقول الشاعر:

نجوت وقد بل المرادي سيفه ... من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

أراد من ابن أبي طالب شيخ الأباطح وهو المراد بقوله: (أو بنعت).

وقوله: [قوله لأنت معتاد الخ] هذا صدر بيت من البسيط وعجزه:

يصلى بها كل من عاداك نيرانا

وأنت: مبتدأ، ومعتاد بضمة واحدة خبره، وفي الهيجاء: متعلق بمعتاد، ومصابرة بالجر مضاف إلى معتاد، والهيجاء: الحرب، والمصابرة: الصبر، ويصلى من صليت الكافر ناراً بمعنى أدخلته النار، وباء بها سببية والمجرور عائد على مصابرة، والمعنى: إن عادتك الصبر في الحرب فبسببها تدخل أعداءك نار الحرب، والشاهد ذكره المكودي.

(واضطرارا وجدا) قول المكودي: [كقوله: كما خط الكتاب الخ] البيت من الوافر، وقائله أبو أمية النمري يصف رسم دار، فالكاف في كما إسمية بمعنى مثل خبر لمبتدأ محذوف، وما مصدرية، وخط: مبني للمفعول، والكتاب: نائب الفاعل، والتقدير: رسم هذه الدار مثل خط اليهودي، وخص اليهودي بالذكر لأنه من أهل الكتاب، وجملة يقارب صفة يهودي ومعناه يقارب اليهودي خطه ويصل حروفه بعضها ببعض، ومعنى يزيل يفصل بعضها ببعض، والمعنى أن هذا الرسم شبه بخط اليهودي الذي وصل حروفه بعضها ببعض أو فرقها، والشاهد في يوم الفاصل بين المتضايفين مع أنه معمول بخط.

وقوله: [كقول الشاعر: نجوت الخ] البيت من الطويل، وقائله سيدنا ومولانا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وذلك حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل سيدنا معاوية وسيدنا علي بن أبي طالب وسيدنا عمرو بن العاص، ويكون قتلهم في صبيحة ليلة معينة من رمضان عند صلاة الصبح، فسلم الله معاوية وعمراً وقتل علي، وذلك أن الذي خرج لقتل معاوية كان سيفه قصيراً فلما ضربه لم يمكنه وإنما قطع منه عرق النكاح فأخذه معاوية وقطع له يده ورجله، ثم تزوج الرجل فولد له فقال يزيد بن معاوية: إنك تلد وأمير المؤمنين لا يولد له فقتله.

وأما عمرو بن العاص فكان مريضاً تلك الليلة فأمر خارجة بالصلاة، فلما شرع في الصلاة ضربه الرجل وكان

الثالث: النداء كقول الشاعر:

وفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

وهو المراد بقوله: (أو ندا) و(فصل) مفعول مقدم بـ(أجز) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(شبه فعل) نعت لـ(مضاف) و(ما) موصولة واقعة على الفاصل وصلتها (نصب) والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهي (ما) فاعل بفصل، و(مفعولاً أو ظرفاً) حالان من ما أو من الضمير المحذوف، وتقدير البيت: أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه في حال كونه مفعولاً أو ظرفاً، و(فصل يمين)

الرجل لا يعرف عمراً، فلما أخذ الرجل وذهبوا به إلى عمرو وجعلوا يقولون: يا عمرو، فقال: ألست قتلت عمراً؟ فقالوا: إنما قتلت خارجة، فقال: أردت عمراً وأراد الله خارجة.

وأما الذي ذهب إلى سيدنا علي وهو عبد الرحمن بن ملجم ألجمه الله بلجام من النار فضربه عند الخروج لصلاة الصبح فأخذوه أتوا به إلى علي فقال لهم: إن أنا عشت فالأمر لي وإن أنا مت فالأمر لكم، ولما مات وأرادوا قتله قال لسيدنا الحسن ابن سيدنا علي رضي الله عنه: لك حاجة عندي والآن لا أقولها لك إلا في أذنك، فقال الناس: قرب أذنك له، فقال الحسن: أعلمتم ما أراد؟ قالوا: لا . قال: إنه أراد أن يأخذ أذني من أصلها، قال له عدو الله: والله لو قربت عندي لقلعتها من أصلها، والواو في وقد بل واو الحال، والمرادي هو عبد الرحمن بن الملجم، وشيخ الأباطح صفة لأبي المضاف.

(فإن قيل) إن أبا طالب كنية وهي من قبيل العلم فالنعت في الحقيقة للمضاف والمضاف إليه فكيف يقال: إن النعت وقع للمضاف وحده وهو الأب؟ (فالجواب) أنه لما كان النعت تابعاً لمنعوته في الإعراب وهو إنما يتبع المضاف فقط نزل كأن النعت إنما وقع للمضاف فقط، والأباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لأن أبا طالب كان من أشياخ مكة وأشرافها، والشاهد في فصل شيخ الأباطح بين أبي طالب، ولله در ابن حماد إذ يقول:

قتلت أفضل من يمشي على قدم وأول الناس إسلاماً وإيمانا
وأعلم الناس بالقرآن ثم بما سن الرسول لنا شرعاً وتبيانا
صهر النبي ومولاه وناصره أضحت مناقبه نوراً وبرهانا
وكان منه على رغم الحسود له مكان هرون من موسى بن عمرانا

وقال للنبي ﷺ : من أشقى الأولين؟ قال: «عاقر ناقه صالح» فقال: ومن أشقى الآخرين؟ قال: «الذي يضربك على هذا» يعني: يافوخه «يخضب هذه» يعني لحيته.

قال المكودي :[كقول الشاعر: وفاق كعب الخ] البيت من البسيط، وقائله بجير أخو كعب، وذلك أن النبي ﷺ أهدر دم كعب فعلم أخوه بجير أنه لا بد أن يقتل ويصير إلى النار، فأنشد قصيدة يطلب فيها من كعب الإسلام لأجل أن ينجو في الدنيا من القتل وفي الآخرة من النار، فلما بلغ الخبر إلى كعب أنشد قصيدته بانت سعاد المشهورة التي منها:

إن الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول

مفعول لم يسم فاعله بـ (يعب) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والتقدير: لم يعب أن يفصل اليمين المضاف (واضطراراً) مفعول له وهو تعليل لوجد، وفي (وجد) ضمير عائد على الفصل، و(بأجنبي) متعلق بوجد.

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرد هذا الباب بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله. فمنها أن آخر المضاف إلى ياء المتكلم يكون مكسوراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

٤٢٠ - آخِـرَ مَـا أضِيفَ لِـلْيَـا اكْسِـرْ إذَا   لَـمْ يَـكُ مُـعْـتَـلاً كَـرَامٍ وَقَـذَا

نحو: هذا غلامي وصاحبي وصديقي، ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم، وقد أشار إلى الأول بقوله: (إذا لم يك معتلا) يعني ما لم يكن المضاف إلى ياء المتكلم معتل الآخر وشمل المقصور والمنقوص، ولذلك أتى بمثالين فقال: (كرام وقذى) فـ (رام) مثال للمنقوص، و(قذى) مثال للمقصور، والقذى

فلم يشعر به النبي ﷺ حتى أتاه مسلماً ووقف على رأسه وأنشد القصيدة المشار لها، ووفاق: مبتدأ، وكعب: منادى مبني على الضم بإسقاط حرف النداء، وبجير: مضاف إلى وفاق، ومنذ: خبر وفاق، وإعراب باقي البيت واضح، والشاهد في كون كعب المنادى فصل بين وفاق المضاف وبجير المضاف إليه، والله أعلم.

المضاف إلى ياء المتكلم

ترجم للمضاف إلى ياء المتكلم ولم يترجم للياء مع أنه ذكرها في قوله، فذي جميعها اليا تبرعاً منه، والزيادة لا يعترض بها، انظر إلى أن الله سأل موسى عن العصى وزاد موسى زيادات قال تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى قال هي عصاي أتوكأ عليها﴾ الآية، وقد سئل عليه السلام عن البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» والذي يضر إنما هو النقصان بأن يترجم للشيء ولا يذكره، ثم اختلفوا في المضاف إلى ياء المتكلم، فالجمهور على أنه معرب بحركة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع منها اشتغال المحل بحركه المناسبة في حالة الرفع والنصب والجر، وقيل: يعرب في حالة الرفع والنصب بالحركة المقدرة وفي حالة الجر بالحركة الظاهرة، واختاره في التسهيل، وقيل: مبني وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني لأنه مضاف لغير معرب، وقيل: خصي لا معرب ولا مبني وهو مذهب ابن جني.

قول المكودي: [فمنها الخ] أي ومنها قوله: وتدغم اليا فيه والواو وإن، وما قبل واو ضم الخ.

(آخر ما أضيف لليا اكسر) اللام في لليا بمعنى إلى، وإنما وجب الكسر مناسبة للياء.

(إذا لم يك معتلاً) اعترض كلام الناظم بأن تعبيره بمعتل عام يشمل المنقوص والمقصور وغيرهما كدلو وظبي، فيقتضي أن دلواً وظبياً إذا أضيفا للياء لا يكسران مع أن الصواب كسرهما وأن حكمهما حكم الصحيح، وأجيب بأن مثاليه برام وقذا يخصص ذلك لأن التخصيص بالمثال غالب، وأحسن منه قوله في الكافية:

وآخـر الـمضـاف لـليـا اكسـر إذا   لـم ينـقص أو يقـصـر كـرام وقـذا

هذا مآلهم، والحق ما قاله بعضهم من أن مراد الناظم بمعتلا المعتل الاصطلاحي المار في قوله: وسم معتلاً

ما يقع في العين. ثم نبه على الثاني والثالث بقوله:

٤٢١ - أَوْ يَـكُ كَـابْنَيْـنِ وَزَيْـدِينَ فَـذِي ... جَمِيعُهَـا آلْيَا بَعْدُ فَتْحُهَـا احْتُـذِي

يعني (أو يك) مثنى كابنين أو جمعاً على حده كزيدين، وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التي ذكرت لا يكون ما قبل الياء فيها مكسوراً، وأما حكم الياء في نفسها فقد نبه عليه بقوله: (فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي) (فذي) إشارة إلى الأربعة المذكورة يعني أن هذه الأشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة، وفهم من قوله: (احتذي) وجوب فتحها، وفهم من تخصيصه الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو: غلامي وغلامي. ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله:

٤٢٢ - وَتُـدْغَـمُ آلْيَـا فِيـهِ وَآلْـوَاوُ وَإِنْ ... مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُمَّ فَـاكْسِـرْهُ يَهُـنْ

٤٢٣ - وَأَلِفـاً سَلِّمْ وَفِي آلْمَقْصُـورِ عَـنْ ... هُـذَيْـلٍ انْـقِـلَابُهَـا يَـاءً حَسَـنْ

يعني أن ما قبل ياء المتكلم إن كان ياء أدغمت في الياء وشمل المنقوص نحو: رامي، والمثنى والمجموع على حده في حالة الجر والنصب نحو: مررت بزيدي، ورأيت زيدي، ومررت بمسلمي، ورأيت مسلمي في زيدين ومسلمين، وقوله: (والواو) يعني في جمع المذكر السالم في حالة الرفع، وفهم منه وجوب قلب الواو ياء

الخ، فخرج دلو وظبي لأن اعتلالهما ليس اصطلاحياً، والاعتلال الاصطلاحي أن يكون آخره حرف علة وقبلها حركة من جنسها.

(أو يك كابنين) هذا مدخول للنفي الذي هو لم، واستغنى عن التصريح بالمثنى والجمع بالمثالين.

قول المكودي: [لا يكون ما قبل الياء فيهما إلا مكسوراً] بل يبقى على سكونه كما كان قبل الإضافة.

(فذي جميعها)، قول المكودي: [وجوب فتحها الخ] هذا إذا فسرت احتذى بالتزم كما في المعرب ووافقته اللغة، وإلا فالمشهور عندهم أن معنى احتذى اتبع فلا يدل على الوجوب دلالة قطعية. وقوله: [بل يجوز فتحها وسكونها] وقد اجتمع الفتح والسكون في قوله تعالى: ﴿قل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدواً﴾.

(فإن قلت): لم وجب فتحها في هذه الأربع دون أن تضم أو تكسر؟ (قلت): لو سكنت لالتقى ساكنان، ولو ضمت أو كسرت لوقع الثقل على حرف العلة فلم يبق إلا الفتح لخفته، ودليل خفته ظهوره في المنقوص نحو قاض.

(وتدغم اليا فيه) لما أخرج فيما سبق المسائل الأربع من كسر ما قبل الياء كأن قائلاً قال له: ما حكم آخرها؟ فبين انه مبني على السكون، لكن كان ينبغي للناظم أن يقدم هذا على قوله: فذي جميعها الخ. ليكون الحكم متصلاً، فينبغي للطالب عند التدريس أن يوصله بما قبله عند ذكر الأقسام الأربعة.

قول المكودي: [وفهم منه وجوب قلب الواو ياء الخ] قال شيخ شيوخنا الحافظ سيدي الطيب: وبه يلغز ويقال ما جمع مذكر مرفوع بالياء، وقد ألغز فيه شيخنا العلامة سيدي علي قصاره بقوله:

أفـدني نبيه العصر مـا جمـع سـالم ... أتى لـذكـور وهـو بـاليـاء يـرفـع

لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله، وفهم من قوله: (وإن ما قبل واو ضم فاكسره) يعني أن ما قبل الواو في الجمع يكون مضموماً فيجب كسره بعد قلب الواو ياء وإدغامها في الياء نحو: هؤلاء مسلمي، أو مفتوحاً فيبقى على حاله نحو: هؤلاء مصطفي في جمع مصطفى، وقوله: (وألفاً سلم) أي أتركها على حالها، وشمل المقصور نحو: فتاي وعصاي، والمثنى في حالة الرفع نحو: هذا غلاماي على لغة جمهور العرب، وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء ويدغمونها في ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله: (وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن) وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف التثنية في حال الرفع لا تبدل عندهم، وفهم منه أيضاً أن الياء المبدلة من الألف تدغم في ياء المتكلم لاجتماع مثلين: الأول منهما ساكن فتقول: هذا فتي، ومن ذلك قول الشاعر:

سبقــوا هــوى وأعنقــوا لـهــواهم فتخــرمــوا ولكــل جنـب مصــرع

فأجبته بقولي:

جـوابـك يـا شيـخ النحـاة جميعهم ومن لجميـع المشكـلات يـدافـع
بـدا في أتـانـا مسلمي فـرفـعـه بيـاء لغيـز والحقيـقـة تتـبـع

فقوله: مسلمي مرفوع على الفاعلية بأتى، وعلامة رفعه الواو المقلوبة ياء المدغمة في ياء المتكلم فهو باللفظ مرفوع بالياء، فلذا قلنا: فرفعه بياء لغيز أي لغيز تصغير لغز بمعنى التعمية، وفي الحقيقة مرفوع بواو قلبت ياء ولذا قلنا: والحقيقة تتبع، وبهذا يسقط ما قد يقال إن هذا اللغز مبني على غير أساس.

وقوله: [بعد قلب الواو ياء الخ] هذا مبني على أن قلب الحرف سابق على قلب الحركة، ويؤيده أن موجب القلب اجتماع الواو والياء، وسبق الواو بالسكون كما يأتي في قوله: إن يسكن السابق من واو ويا الخ، وقلب الضمة كسرة تبع، وبدأنا بالتابع لأنه من باب رأى الأمر يفضي إلى آخره فصير آخره أولاً، فكان ينبغي للناظم حينئذ أن يقول: وان ما قبل ياء ضم فيبدل واو بياء، وقد يقال: إن الناظم سماه واواً باعتبار ما كان عليه قبل القلب، وقيل: إن قلب الحركة سابق على قلب الحرف فتكون عبارة الناظم حينئذ سالمة.

وقوله: [نحو هؤلاء مصطفى الخ] بفتح الفاء أصله مصطفوون بواوين الأولى مضمومة من الصفو تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار مصطفاون، فالتقى ساكنان حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار مصطفون، ثم أضيف للياء فحذفت النون للإضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وأدغمت في الياء لقوله: إن يسكن السابق الخ، وتبقى الفتحة على حالها.

(وفي المقصور عن هذيل)، قول المكودي: [قول الشاعر: سبقوا الخ] البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة يرثي بها بنيه الخمسة الذين ماتوا في طاعون واحد وأولها:

أودى بـنـي وأعـقـبـونـي حـسـرة عـنـد الـرقـاد وعـبـرة لا تـقـلـع

ومنها:

وتـجـلدي لـلـشـامـتـين أريـهـم أني لـريـب الـدهـر لا أتضعضـع

وقوله: (آخر) مفعول بـ (اكسر) وأل في الياء للعهد إما لما في الترجمة من قوله: ياء المتكلم، أو في أول الكتاب من قوله: وقبل يا النفس، وقوله: (فذي) مبتدأ، و(جميعها) تأكيد له، و(اليا) مبتدأ ثان، و(فتحها) مبتدأ ثالث، و(احتذي) خبر عن المبتدأ الثالث، والضمير المستتر فيه عائد على (فتحها) والجملة خبر المبتدأ الثاني الذي هو الياء، والضمير العائد عليه من الجملة الهاء في (فتحها) والجملة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها فحذف وهو منوي ولذلك بنيت بعد، ويجوز أن يكون (جميعها) مبتدأ ثانياً وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول، والعائد على المبتدأ الأول في هذا الوجه الهاء في (جميعها) والعائد على (جميعها) هو الضمير المقدر الذي كان يعود على المبتدأ الأول في الوجه الأول، و(اليا) مفعول لم يسم فاعله بـ (تدغم) و(فيه) متعلق بتدغم، والهاء في (فيه) عائدة على ياء المتكلم، و(إن) شرط، و(ما) مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره (ضم) و(يهن) مضارع مجزوم على جواب الأمر، وهاؤه مضمومة هان يهون إذا سهل، ولا يصح كسرها لأنه مضارع، وهن يهن إذا ضعف لأن المراد به هنا إذا أدغم يسهل ويخف ولا يضعف، و(ألفاً) مفعول مقدم بـ (سلم) و(انقلابها) مبتدأ، و(ياء) منصوب على إسقاط لام الجر، و(حسن) خبر انقلابها، و(عن هذيل) بـ (حسن) وكذلك في (المقصور).

ومنها:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

ويذكر أنه لما حضرت معاوية الوفاة دخل عليه بعض من ينازعه في الخلافة فأظهر من نفسه القوة وأنشد: وتجلدي للشامتين الخ، ففهم الآخر مراده فقال: وإذا المنية الخ، والواو في سبقوا عائدة على بنيه الخمسة، وهوى مفعول وفيه الشاهد وأصله هواي فقلبت الألف ياء على لغة هذيل وأدغمت الياء في ياء المتكلم وهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف المقلوبة ياء المدغمة في ياء المتكلم، وأعنقوا من العنق وهو نوع من السير، والمراد تابع بعضهم بعضاً بالموت، وفي نسخة وأجنحوا بمعنى جنحوا، فتخرموا: أي اخترمتهم المنية وأخذتهم واحداً بعد واحد، ثم صبر نفسه بأن مصيبة الموت عامة، والمصيبة إذا عمت هانت، فقوله: ولكل جنب أي ذات خبر مقدم، ومصرع: مبتدأ اسم مكان أي مكان يحشر فيه وهو القبر، والمعنى كل واحد لا بد أن يصرع على وجه الأرض.

[وياء منصوب على إسقاط الخ] الأولى أنه مفعول بانقلاب لأن انقلاب مصدر مضاف إلى الفاعل وكمل بالمفعول وذلك لأن انقلاب مصدر انقلب مطاوع قلب المتعدي إلى اثنين فيتعدى المطاوع إلى واحدة تقول: قلبت الألف ياء، فانقلبت الألف ياء، والله سبحانه وتعالى أعلم.

إعمال المصدر

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ ٱلْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي ٱلْعَمَلْ مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ

يعني أن (المصدر) يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل، إن كان لازماً نحو: عجبت من قيام زيد، وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد نحو: عجبت من ضرب زيد عمراً، ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو: أعجبني مرورك بزيد، ويتعدى إلى مفعولين إن كان الفعل يتعدى إليهما نحو: عجبت من إعطاء زيد عمراً درهماً، وكذلك المتعدي إلى ثلاثة نحو: عجبت من إعلام زيد عمراً بكراً شاخصاً، وهذا كله مستفاد من قوله: (بفعله المصدر ألحق في العمل) وهذا سواء كان مضافاً أو مجرداً من الإضافة أو مقروناً بـ (أل) وإلى ذلك أشار بقوله: (مضافاً أو مجرداً أو مع أل) فإعماله (مضافاً) أكثر من إعماله (مجرداً) وإعماله (مجرداً) أكثر من إعماله مقروناً بـ (أل) وإلحاقه بفعله في العمل المذكور ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

٤٢٥ ـ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلْ مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

يعني أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل، و(أن أو ما) المصدريتان نحو: أعجبني قيامك أي ان تقوم، وعجبت من قيامك الآن أي مما تقوم، وشمل قوله (أن) الناصبة والمخففة، وفهم منه أن

إعمال المصدر

لما فرغ من الكلام على ما يعمل أصالة من اسم أو فعل أو حرف، شرع يتكلم على ما يعمل بحسب النيابة، والمناسب أن يقدم أبنية المصادر وأبنية اسم الفاعل على إعمالهما، لأن معرفة الذات سابقة على معرفة الحكم، وأجيب بأنه لما كان الكلام في الإضافة وهما يكونان مضافين غالباً ناسب أن يقدم العمل على البنية والذات، وأطلق الناظم المصدر على ما يعم اسمه، فلا يقال أنه ترجم للمصدر وذكر داخل الترجمة المصدر واسمه.

(مضافاً أو مجرداً أو مع أل) كان ينبغي للمكودي أن يأتي بمثال هنا لكل واحد من الثلاثة، فمثال المضاف قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس﴾ ومثال المجرد من أل والإضافة قوله تعالى: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً﴾ فيتيماً مفعول لإطعام، ومثال المقرون بأل: ضعيف النكاية أعداءه. فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداء مفعوله.

(إن كان فعل)، قول كدي: [وعجبت من قيامك الآن الخ] إنما زاد الآن الذي هو للحال إشارة إلى أن المصدر مع ما يعمل مطلقاً كان الزمان حالاً أو ماضياً أو مستقبلاً، وأما مع أن فلا يعمل إلا إذا كان ماضياً أو مستقبلاً، وليس مراده ان ما لا يعمل المصدر معها إلا إذا كان الزمان حالاً بدليل أنه يتبع المرادي كثيراً، وعبارة المرادي صريحة فيما قلنا، واشتراط حلول الفعل مع أن أو ما محله يغني عن الشروط التي ذكرها الأزهري وغيره تقييداً لإطلاق المصنف.

وقوله: [والمخففة] مثاله: علمت ضربك زيداً، فزيداً معمول لضربك المصدر وهو ينحل إلى أن المخففة

المصدر إذا لم يحل محله أن أو ما لا يعمل عمل الفعل نحو: له صوت صوت حمار، ولذلك جعل صوت حمار مفعولاً بفعل محذوف وقد تقدم.

ثم قال: (ولاسم مصدر عمل) **اسم المصدر هو ما في أوله ميم زائدة لغير المفاعلة نحو: المحمدة**

والفعل، والتقدير: علمت أن قد ضربت زيداً، فإن مخففة من الثقيلة بدليل وقوعها بعد العلم، وفيه ضمير مستتر هو اسمها أي الأمر والشأن، وجملة قد ضربت خبرها، وفصل بين أن والخبر بقد لقول الناظم سابقاً: فالأحسن الفصل بقد الخ.

وقوله: [ولذلك جعل الخ] أي ولأجل فقد هذا الشرط جعل الخ. وقوله: [مفعولاً بفعل محذوف] لم يرد أنه مفعول به بل أراد أنه مفعول مطلق، وتقدير العامل له صوت يصوت صوت حمار، ولا يصح أن يكون صوت المنصوب معمول لصوت المبتدأ لأنه لا يصح أن يحل محله أن والفعل لأن الغرض بهذا الكلام الإخبار، فلو جعلت ان والفعل مكانه لصار المعنى له أن يصوت صوت حمار فيصير إنشاء. وقوله: [وقد تقدم] أي في قول الناظم:

كـذاك ذو التشبيـه بعـد جمله   كـلي بكـا بـكـاء ذات عـضـلة

ومفهوم قول الناظم: مع أن أو ما انه إذا صح أن يحل محله فعل دون أن أو ما فلا يعمل المصدر أيضاً وذلك كالمصدر المؤكد نحو: ضربت ضرباً زيداً، فزيداً منصوب بضربت العامل لأن ضرباً وإن صح أن يحل محله فعل ويكون الفعل مؤكداً لكن دون أن أو ما، وكالمصدر النائب عن فعله نحو: ضربا زيداً لكن هذا فيه خلاف فمقتضى مفهوم قوله: مع أن أو ما أنه لا يعمل لأنه ينحل للفعل دون أن أو ما والأصل اضرب زيداً، والمنع هو الذي لابن هشام في شرح القطر، وذهب ابن مالك في جميع كتبه غير مفهوم الألفية إلى جواز عمله.

(ولاسم مصدر عمل) تقدم أن المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر كقولك: غسل بضم الأول فسكون الثاني فإنه اسم مصدر اغتسل، فهو يدل على المعنى الذي هو فعل الشخص بواسطة المصدر الذي هو الاغتسال، والاغتسال يدل على المعنى بنفسه، وظاهر المصنف أن كل اسم مصدر يعمل وليس كذلك بل هو ثلاثة أقسام: قسم لا يعمل اتفاقاً كفجار اسم لجنس الفجور، وسبحان اسم للتسبيح، وقسم يعمل اتفاقاً وهو ما إذا كان مبدوءاً. بميم زائد لغير المفاعلة نحو:

أظـلوم ان مـصـابـكـم رجـلاً   أهـدى الـسـلام تـحـيـة ظـلـم

فمصاب اسم مصدر ميمي مضاف إلى الكاف من إضافة المصدر إلى فاعله، ورجلاً بالنصب مفعول، والجملة بعدها نعت، وظلم خبر أن. وقد ورد أن المازني طلب منه ذمي قراءة كتاب سيبويه ويعطيه مائة دينار فامتنع فلامه تلميذه المبرد لما يعلم من فاقته فقال: فكرت في كتاب سيبويه فوجدت فيه ما يزيد على ثلاثمائة آية فكرهت أن أمكنها من يهودي، ثم قدر الله أن غنت جارية بمحضر الواثق بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب لفظ رجل أو رفعه، وأصرت الجارية على النصب وقالت: أخذته عن المازني، فبعث إلى البصرة فأحضر المازني فأبدى وجه النصب وهو ما مر، فأخذ اليزيدي في معارضته فقال له المازني: هذا البيت مثل قولك: ان ضربك زيداً ظلم، فاستحسنه الواثق وأمر له بألف دينار، فرجع إلى بلده فقال للمبرد: تركت لله مائة فعوضني ألفاً، والحق أن المبدوء بالميم مصدر حقيقي

والمضربة، أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو: الوضوء والغسل فإن فعلهما توضأ واغتسل، وإنما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلة عمله، وفي تنكير (عمل)تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح، ومن إعماله قول عائشة رضي الله عنها: من قبلة الرجل امرأته الوضوء فأعمل قبلة وهو اسم مصدر لأن فعله قبل، و (المصدر) مفعول مقدم بـ (ألحق وبفعله)و(في العمل)متعلقان بـ (ألحق)و(مضافاً)وما بعده أحوال من المصدر، و(إن كان)فعل شرط، و(مع)في موضع الصفة لفعل، و(ما)معطوفة على (أن)و(يحل)في موضع خبر كان، ومحله في موضع نصب على الظرف، و(لاسم مصدر عمل) مبتدأ وخبر. ثم قال:

٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً أو مجرداً أو مقروناً بأل، فالمضاف إن كان مضافاً إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله: (كمل بنصب)نحو: أعجبني أكل زيد الخبز، ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس﴾ وإن كان مضافاً إلى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله: (أو برفع)نحو: أعجبني أكل الخبز عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع﴾ في أحد التأويلات وإضافته إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل. وقوله: (كمل بنصب)لا يريد ان ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو: أعجبني أكل زيد، وإلى المفعول ولا يذكر معه فاعل نحو: أعجبني أكل الخبز، ومنه قوله عز وجل: ﴿بسؤال نعجتك﴾ و(بعد) متعلق بـ (كمل)و(الذي)مفعول

وتسميته باسم مصدر مجاز، وقسم في عمله خلاف وهو ما إذا كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، ولأجل إخراج القسم الأول خص المكودي كلام الناظم بالقسمين الأخيرين، فقوله: اسم المصدر رأى العامل فلا ينافي أن هنالك اسم مصدر آخر غير عامل وهو القسم الأول.

قول المكودي: [لغير المفاعلة] احترازاً مما إذا كانت الميم للمفاعلة كالمخاصمة والمقاتلة فإنه مصدر اتفاقاً لا اسم مصدر. وقوله: [نحو المحمدة] بفتح الأول وكسر الثالث ومضربة بفتحهما. وقوله: [فإن فعلهما توضأ الخ] فمصدرهما الحقيقي توضؤ واغتسال، واسم المصدر هو الوضوء، والغسل بضم أولهما.

وقوله: [من قبلة الرجل امرأته الخ] الوضوء بالرفع مبتدأ مؤخر، ومن قبلة خبر مقدم، وقبلة اسم مصدر قبل، وقياس مصدره التقبيل، والرجل مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، وأمرأته بالنصب مفعوله. وقوله: [منصوب على المصدر] الأولى أنه منصوب على الظرف.

(وبعد جره الذي)، قول المكودي: [في أحد التأويلات الخ] فحج مصدر مضاف إلى المفعول، وكمل بالفاعل، وهذا التأويل ليس بصحيح لأنه يصير المعنى، ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع، فإذا حج سقط عنهم، وإذا لم يحج فهم مؤاخذون به وهو فاسد معنى. التأويل الثاني: ان من بدل من الناس بدل بعض من كل وهو ظاهر التأويل. الثالث: أن من مبتدأ والخبر محذوف تقديره من استطاع منهم.

وقوله: [ومنه قوله عز وجل: بسؤال] فسؤال مصدر مضاف إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل والله أعلم بسؤاله نعجتك الخ.

بـ (جره) و(جره) مصدر مضاف إلى الفاعل، و(الذي[1]) مفعول به فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب وأضيف له صلة الذي، وَالضمير العائد على الموصول الهاء في (له) وفي (أضيف) ضمير مستتر عـائد على المصـدر، و(عمله) مفعول بكمل، والهاء فيه عائدة على المصدر، و(بنصب) متعلق بكمل،(أو برفع) معطوف عليه، (أو) للتقسيم لا للتخيير. ثم قال:

٤٢٧ - وَجُـرَّ مَـا يَتْبَـعُ مَـا جُـرَّ وَمَـنْ رَاعَى فِي الاتْبَـاعِ ٱلْمَحَـلَّ فَحَسَنْ

قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، فإن أضيف إلى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع، وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب إن قدر بأن وفعل الفاعل، ومرفوع إن قدر بأن وفعل المفعول، فيجوز في تابع المضاف إليه إذا كان فاعلاً الجر على اللفظ والرفع على الموضع، وشمل قوله: (ما يتبع) جميع التوابع فتقول: أعجبني أكل زيد الظريف بالجر حملاً على اللفظ، والظريف بالرفع حملاً على الموضع، وكذلك أعجبني أكل زيد وعمرو بالجر حملاً على اللفظ، وعمـرو بالـرفع حمـلاً على الموضـع، وأعجبني أكل الخبز واللحم بالجر حملاً على اللفظ، وبالنصب حملاً على الموضع على تقدير المصدر بان وفعل الفاعل، وبالرفع على الموضع أيضاً على تقدير المصدر بان وفعل المفعول، والتقدير: ان أكل الخبز واللحم. وقوله: (المحل) شامل للأوجه المذكورة كلها، والأحسن في ذلك الحمل على اللفظ ولذلك بدأ به، وقوله: (وجر) فعل أمر، و(ما) مفعول بجر وهي أيضاً موصولة وصلتها يتبع، و(ما) الثانية مفعول بيتبع وهي أيضاً موصولة وصلتها جر، و(من) شرطية في موضع رفع بالابتداء وخبرها(راعى) و(في الاتباع) متعلق براعى، والفاء جواب الشرط، و(حسن) خبر مبتدأ محذوف تقديره ففعله حسن.

إعمال اسم الفاعل

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جارياً مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال

وقوله: [مصدر مضاف إلى الخ] قد وقع في كلامه ما يتكلم عليه ويقع ذلك كثيراً في كلام الناظم.

(وجر ما يتبع)، قول المكودي: [شامل للأوجه المذكورة الخ] هي الاتباع بالرفع فقط إن أضيف المصدر لفاعله، أو الاتباع بالرفع أو النصب إن أضيف المصدر لمفعوله على الاحتمالين، فتحصل ان في الإضافة إلى الفاعل وجهين: الاتباع بالجر على اللفظ، وبالرفع على المحل وفي الإضافة إلى المفعول ثلاثة أوجه: الاتباع بالجر على اللفظ، وبالرفع أو بالنصب على المحل باعتبار تقديره مبنياً للفاعل أو المفعول والله أعلم.

إعمال اسم الفاعل

عمل فعله في التعدي واللزوم. قول المكودي: [ما دل على حدث الخ] هذا كأنه جنس في الحد يصدق بكل ما دل على حدث، وقوله: [وفاعله] فصل أول، خرج به اسم المفعول كمضروب فإنه دل على حدث ومفعوله،

---

(1) الأولى حذف قوله: (والذي الخ) لأنه مكرر مع ما قبله، اهـ مصححه.

بمعنى الماضي والحال والاستقبال. ثم قال:

٤٢٨ - كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي ٱلْعَمَلِ إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

يعني أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً نحو: أقائم زيد، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد نحو: أضارب زيد عمراً، وينصب المفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين نحو: أمعط زيد عمراً درهماً، وهذه كلها مستفادة من قوله: (كفعله اسم فاعل في العمل). لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين: أشار إلى الأول منهما بقوله: (إن كان عن مضيه بمعزل) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه أشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو: أنا ضارب زيداً غداً أو الآن، فلو كان بمعنى المضي لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر. ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

وخرج به أيضاً الفعل فإنه دل على الحدث والزمان وضعاً ولم يدل على الفاعل إلا التزاماً لا وضعاً، وكلامنا فيما دل عليه وضعاً وخرج به أيضاً المصدر.

وقوله: [جارياً مجرى الفعل في الحدوث الخ] فصل ثان: خرج به الصفة المشبهة كحسن، واسم التفضيل كأفضل، فإنهما لا يدلان إلا على الثبوت وأورد عليه نحو: دائم وثابت من اسم الفاعل الذي دل على الثبوت، وأجيب بأن الثبوت فيهما مستفاد من خصوص المادة، فقولك باق مثلاً الثبوت مستفاد من حروفه.

وقوله: [والصلاحية للاستعمال الخ] الصلاحية بالجر عطف تفسير على الحدوث كأنه قيل: فما معنى حدوثه؟ فقال: حيث كان يصلح للأزمنة الثلاثة فهو يدل على الحدوث فلا يخرج بذكر الصلاحية شيء، فيكون حد المكودي مع حد التوضيح متوافقين.

(كفعله اسم فاعل) هذا التشبيه غير تام لأن اسم الفاعل تجوز إضافته إلى ما بعده عملاً بقوله: وانصب بذي الإعمال تلواً أو اخفض، والفعل لا يمكن إضافته.

(إن كان عن مضيه بمعزل) هذا الشرط والذي بعده ليس لعمله مطلقاً بل في خصوص نصب المفعول به، أما رفعه الضمير المتصل أو عمله في الحال أو التمييز أو الظرف فلا يحتاج إلى شرط اتفاقاً، وأما رفعه الضمير المنفصل أو الظاهر فمذهب الجمهور أنه لا يحتاج إليهما، وقيل: يحتاج.

قول كدي: [إلا إذا كان بمعنى الحال الخ] يؤخذ منه أن الفعل الذي يشبهه هو المضارع لأنه هو الذي يكون لما ذكر. وقوله: [نحو: أنا ضارب زيداً غداً الخ] فإن ضارب جار على يضرب في الحركات والسكنات وإن اختلفت صفة السكون والحروف لأن كلاً منهما أربعة فهو مثله في اللفظ ومعناهما واحد وهو الحال والاستقبال.

وقوله: [لم يعمل] لأنه لم يشبه فلا يقال: ضارب زيداً أمس لأن معناها هذا ضرب زيداً فلم يجر اسم الفاعل على لفظ الفعل فلا يعمل النصب بل تجب إضافته وأجاز الكسائي إعماله انظر التوضيح.

٤٢٩ ـ وَوَلِيَ اسْتِفْهَامـاً أَوْ حَـرْفَ نِـدَا   أَوْ نَفْيـاً أَوْ جَـا صِفَـةً أَوْ مُسْنَـدَا

يعني أن من شرط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله، وذكر من ذلك خمسة مواضع، الأول: أن يلي الاستفهام نحو: أضارب أنت عمراً؟. الثاني: أن يلي حرف النداء نحو: يا طالعاً جبلاً، والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف لأن التقدير: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لأنه خاص بالاسم. الثالث: أن يلي نفياً نحو: ما ضارب أنت زيداً. الرابع: أن يكون صفة لموصوف نحو: مررت برجل ضارب عمراً، وفي ضمن ذلك الحال لأنها صفة في المعنى نحو: جاء زيد راكباً فرساً. الخامس: أن يكون مسنداً وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو: زيد ضارب عمراً، وان زيداً ضارب عمراً، وكان زيد ضارباً عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً، لأن اسم الفاعل في هذه المثل كلها مسند، و(اسم فاعل) مبتدأ، وخبره (كفعله) و(في العمل) متعلق بالاستقرار الذي في الخبر وإن كان شرط، والباء في (بمعزل) ظرفية بمعنى في، والمجرور خبر (كان) و(عن مضيه) متعلق بمعزل، والهاء في (مضيه) عائدة على اسم الفاعل، و(استفهاماً) مفعول بـ (ولي) و(أو) (حرف ندا) و(نفياً) معطوفان على (استفهاماً) و(أوجا) معطوف على (ولي) و(مسندا) معطوف على (صفة). ثم قال:

٤٣٠ ـ وَقَـدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْـذُوفٍ عُـرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ ٱلْعَمَـلَ الَّـذِي وُصِفْ

يعني اسم الفاعل يأتي معتمداً على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور كقول الشاعر:

(وولي استفهاماً) قول المكودي: [والظاهر أن هذا الخ] مثل هذا الاعتراض في التوضيح وغيره وأصله لولد الناظم، وقال الدنوشري والشهاب: السهو إنما هو من الشراح لأن الناظم لم يصرح بأن الاعتماد على حرف النداء بل إنما ذكر أن اسم الفاعل يعمل إذا ولي حرف النداء وهل هو المسوغ فيبقى ما هو أعم، قلت: الظاهر أن السهو إنما هو من الدنوشري والشهاب لأن المصنف في مقام تعداد عدد المسوغات لعمل اسم الفاعل، فما مراده، إلا أن حرف النداء مسوغ بنفسه، وقال بعضهم: لو كان مراده ما قال الدنوشري والشهاب كان تكراراً مع قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ.

وقوله: [وفي ضمن ذلك الحال] أشار بهذا إلى أن المراد بالصفة ما يعم اللغوية ومثل هذا مر في قوله: وبالعكس الصفة. وقوله: [واستفهاماً مفعول بولي الخ] وأما ولي فيصح أن يكون معطوفاً على كان مدخولاً لأن، ويصح أن تكون الواو للحال على حذف قد أي وقد ولي الخ.

(وقد يكون نعت محذوف) قول المكودي: [على موصوف محذوف الخ] تبع عبارة الناظم المقتضية أن الاعتماد على المحذوف لا يكون إلا في الوصف وليس كذلك، والصواب أن هذه الأشياء المتقدمة كلها إذا حذفت ودل عليها دليل حكمها كالنعت المحذوف، انظر أمثلتها في الموضح، وأصلح الحافظ الحجة سيدي الطيب الشطر الأول بقوله: وأعملن معتمداً بما حذف وهو أولى من إصلاح غيره.

كناطح صخرة يوماً ليوهنها   فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أي كوعل ناطح، وقد تقدم أن ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف، والضمير في (يكون) اسمها وهو عائد على اسم الفاعل، و(نعت) خبرها، و(عرف) في موضع الصفة لمحذوف. ثم قال:

٤٣١ - وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ فَفِي ٱلْمُضِي   وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

يعني أن اسم الفاعل إذا وقع صلة لأل عمل العمل المذكور مطلقاً حالاً كان أو مستقبلاً أو ماضياً، وإنما عمل مطلقاً لأنه صار بمنزلة الفعل، قال الشارح: لأنه لما كان صلة للموصول وغني بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً فأعطي حكمه في العمل كما أعطي حكمه في صحة عطف الفعل عليه كما في قوله تعالى: ﴿إن المصدقين والمصدقات﴾ ﴿وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾ وقوله تعالى: ﴿فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعاً﴾ انتهى. قلت: جعله واقعاً (صلة أل) مسوغاً لعطف الفعل عليه فيه نظر لأنه قد جاء عطف الفعل على اسم

وقوله: [كناطح صخرة الخ] البيت من البسيط، وقائله الأعشى ميمون، وناطح اسم فاعل من نطح وفيه الشاهد حيث عمل لاعتماده على موصوف محذوف أي كوعل ناطح وفاعله ضمير عائد على الموصوف المحذوف، وصخرة: مفعوله، والوعل: تيس الجبل وهو المعز، ويوهنها: منصوب بأن مضمرة بعد اللام معناه لينزعها، ويروى ليقلعها بدل يوهنها، ويضرها بكسر الضاد مضارع ضار يضير بمعنى ضر يضر، أو هي: فعل ماض بمعنى خرق يقال: أوهيت الجلد إذا خرقته، والوعل كفرس وكتف ودئل فاعل أوهى: وقرنه بالنصب مفعوله وضميره عائد على الوعل وهو وإن تأخر لفظاً فمرتبته التقديم، وقد قال الناظم: وشاع نحو خاف ربه عمر، والمعنى أنك تكلف نفسك ما لا تصل إليه ويرجع ضرره عليك كالمعز الذي يأتي إلى صخرة ينطحها فلا يضرها وإنما يضر قرنه بأن يخرق ولا يصل لما أراد.

(وإن يكن صلة أل)، قول كدي: [معنى واستعمالاً] هما من باب اللف والنشر المعكوس، فقوله: معنى يرجع لقوله: وغني بمرفوعه الخ، فالمعنى الذي يفيده قولك: جاء الضاربه زيد هو الذي يفيده، وجاء الذي ضربه زيد، وقوله: واستعمالاً راجع لقوله: صلة الموصول والمعنى: أن الوصف يستعمل استعمال الفعل، فكما أن الفعل يقع صلة أصالة فكذلك الوصف لتنزيله منزلته، وكذا يقولون: إن صلة أل فعل في صورة الاسم حولوه إليه استكراهاً لإدخال شبه أل المعرفة على الفعل فأعطى حكمه في العمل أي في العمل مطلقاً من غير قيد بزمن كالفعل.

وقوله: [كما في قوله تعالى: إن المصدقين الخ] في عطف أقرضوا إشكال إذ لا يصح عطفه على المصدقين فقط لأن المصدقين صلة والمعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بينهما بالمعطوف وهو المصدقات، ولا يصح العطف على المصدقات وإلا لقال: وأقرضن، وأجيب بجوابين: أحدهما: أن يجعل العطف على المصدقين والمصدقات معاً وغلب جانب المذكر. ثانيهما: أن يكون أقرضوا صلة لمحذوف أي والذين أقرضوا، وصح حذفه لعطفه على موصول.

وقوله: [فيه نظر لأنه الخ] في نظره نظر لأن موضوع كل منهما مختلف، فمراد الشارح بالفعل الذي يصح عطفه على الصلة الفعل الباقي على فعليته لعطفه على اسم حال محل الفعل وفاعله وهو جملة لا محل لها، فلا يؤول بمفرد لكونها صلة، فكذلك لا يؤول ما عطف عليها كأقرضوا في الآية، بل يبقى على فعليته بخلاف ويقبضن من قوله

الفاعل غير الواقع صلة لأل نحو قوله عز وجل: ﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ و(إن يكن) شرط، و(صلة أل) خبر (يكن) والفاء جواب الشرط، و(إعماله) مبتدأ وخبره (قد ارتضى) و(في المضي) متعلق بارتضى. ثم قال:

٤٣٢ ـ فَـعَّـالٌ أَوْ مِـفْـعَـالٌ أَوْ فَـعُـولُ ... فِـي كَثْـرَةٍ عَنْ فَـاعِـلٍ بَـدِيـلُ

٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَـهُ مِنْ عَمَـلِ ... وَفِـي فَعِـيـلٍ قَـلَّ ذَا وَفَـعِـلِ

يعني أن هذه الأمثلة الخمسة التي هي: فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل متساوية في أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه، وقوله: (في كثرة) أي مراد به الكثرة أي التكثر وهي الزيادة في الفعل ولذلك سميت أمثلة المبالغة، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية: وقد يصير فاعل فعالاً تكثيراً أو فعولاً أو مفعالاً، وعلى هذا شرح الشارح، ويحتمل عندي أن يكون أراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد: (وفي فعيل قل ذا وفعل) ويدل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية: وأكثرها

تعالى: ﴿أو لم يرو إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ لتأويله بقابضات لأنه معطوف على صافات، الحال الذي الأصل فيه الإفراد والتنكير، فلا تؤول الآية الأولى وتؤول الثانية فاختلف الموضوع، واعترض أيضاً بأن الشارح لم يدع حصراً حتى يعترض عليه بما ذكر لكن قد يقال على هذا الآخر أن قول الشارح كما أعطى حكمه صحة الخ يقتضي أن المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه مقروناً بأل، فإذا لم يقرن بأل لم يصح العطف وهذا معنى الحصر، فشد يدك على الوجه الأول.

(فعال أو مفعال)، قول كدي: [تعمل عمل اسم الفاعل الخ] يقتضي أنها ليست باسم فاعل وليس كذلك بل هي منه، والعذر له أنها لما كان فيها زيادة التكثير سموها اصطلاحاً أمثلة المبالغة وإلا فهي اسم فاعل. وقوله: [بالشروط المتقدمة الخ] أطلق الجمع هنا على المثنى لأنه لم يتقدم في اسم الفاعل الغير المقرون بأل إلا شرطان، وفي المقرون بأل شرط واحد.

وقوله: [الزيادة في الفعل الخ] وفي بعض النسخ العمل، ومراده بالفعل أو العمل الحدث، فقولك: ضارب يدل على مطلق الضرب، وضراب يدل على الزيادة والتكثير الصادر من الشخص فيه. وقوله: [العمل المذكور الخ] فالمعنى حينئذ أن هذه الأوزان الثلاثة يكثر عملها عمل اسم الفاعل ويقل العمل المذكور في الوزنين الأخيرين. وقوله: [ويؤيده قوله بعد الخ] لأن استعمالها له قليل بالنسبة للثلاثة الأولى.

وقوله: [ويدل على صحة الخ] اعلم أنه لا يدل ما في شرح الكافية على ما قال إلا لو قال: وأكثرها عملاً، وأما حيث عبر بالاستعمال فالمراد به الدلالة على التكثير، والاحتمالان مبنيان على كون في من قوله: في كثرة بمعنى عند أو بمعنى الباء، فعلى الاحتمال الأول تكون بمعنى عند ويكون التقدير فعال الخ بديل عن فاعل عند إرادة الكثرة أي التكثير، وعلى ما للمكودي تكون بمعنى الباء ويكون التقدير: فعال الخ بديل عن فاعل بكثرة، والظاهر الاحتمال الأول لأنه يفيد كون هذه الخمسة تدل على التكثير والزيادة، إلا أن الثلاثة الأول أكثر في الدلالة على التكثير من الأخيرين، وكونها تعمل عمل اسم الفاعل صرح به بعد في قوله: فيستحق ما له من عمل، وعلى احتمال المكودي

استعمالاً فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل، أما إعمال (فعال) فنحو ما حكاه سيبويه من قولهم: أما العسل فانا شراب، وأما إعمال (مفعال) فنحو: انه لمنحار بوائكها، وأما إعمال (فعول) فنحو قول الشاعر:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زاداً فإنك عاقر

وأما إعمال (فعيل) فنحو: إن الله سميع دعاء من دعاه، وأما إعمال (فعل) فنحو قوله:

حذر أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

و(فعال) مبتدأ، و(أو مفعال أو فعول) معطوفان على (فعال) و(بديل) خبر المبتدأ، و(في كثرة) و(عن فاعل)

يكون كلام الناظم قاصراً على العمل ويكون فيه شبه تكرار مع قوله: فيستحق ما له من عمل.

وقوله: [أما العسل فأنا شراب الخ] ضمير المتكلم مبتدأ وشراب خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على المتكلم فاعل به، والعسل بالنصب مفعول مقدم بشراب.

(فإن قلت): ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فكيف يكون العسل مفعول بشراب؟ (قلت): محل ذلك إذا كانت الفاء في محلها، وهنا مزحلقة عن محلها، لأن الأصل مهما يكن من شيء فالعسل أنا شراب والمعنى: لا أقدم شيئاً على شرب العسل، ثم أقيمت أما مقام مهما وفعل الشرط فصار: أما فالعسل أنا شراب، فحصل ثقل في اللفظ فزحلقت الفاء عن محلها، فإن اتصل ضمير العسل بشراب بأن قلت: أما العسل فأنا شرابه فيجوز في العسل وجهان: الرفع بالابتداء وما بعده خبره، والنصب بوصف محذوف تقديره: أما شراب العسل فأنا شرابه.

وقوله: [إنه لمنحار بوائكها] منحار مبالغة في ناحر، وفاعله عائد على اسم ان، وبوائكها بالنصب مفعول منحار جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق، وهذا مبالغة في مدحه بكونه لا يذبح إلا الإبل السمينة للأضياف.

وقوله: [قول الشاعر: ضروب بنصل الخ] البيت من الطويل، وهو لأبي طالب عم النبي ﷺ يرثي بها ختنه زوج أخته أمية بن المغيرة المخزومي، وضروب: خبر لمحذوف تقديره أنت ضروب ولا يقدر هو لقوله: فإنك عاقر، وضروب مبالغة في ضارب وفيه ضمير مستتر فاعل به، وسوق: بالنصب جمع ساق مفعول ضروب، وسمانها جمع سمينة، ونصل السيف: شفرته وقد يسمى السيف كله نصلاً، والمعنى: أنه كان يعرقب الإبل السمينة للضيفان عند عدم زادهم فيأكلون ويتزودون، إذا كان يفعل ذلك لمن يأكل ويتزود فأحرى من يأكل فقط، والشاهد في ضروب فإنه عمل عمل ضارب.

وقوله: [حذر أموراً الخ] البيت من الكامل، وحذر: خبر لمحذوف تقديره هو حذر، وأموراً بالنصب مفعوله، وجملة لا تضير مضارع ضار بمعنى ضر في محل نصب نعته أي لا تضره، وآمن: معطوف على حذر، وما: موصولة مفعول آمن، ومنجيه بالنصب خبر ليس، وجملة ليس صلة ما، والعائد ضمير اسم ليس أو الضمير المضاف إلى منجيه، وهذا البيت يحتمل المدح والذم، والشاهد في حذر حيث نصب المفعول، وقيل: البيت مصنوع وأن سيبويه سأل أبا يحيى اللاحقي عن فعل بفتح الفاء وكسر العين هل سمعت في إعمالها شيئاً من العرب؟ فقال: هذا البيت ونسبه للعرب والحق أنه من كلام العرب لأن سيبويه أثبته في كتابه وهو إمام جليل يأبى أن يثبت في كتابه ما ليس من كلام العرب، وقد سمع في غير هذا البيت.

متعلقان بـ (بديل) وأفرد بديلاً وهو خبر عن أكثر من واحد، لأن فعيلاً قد جاء الإخبار به عن الجمع، و(ما) مفعول بـ (يستحق) وهي موصولة وصلتها (له) و(من عمل) متعلق بالاستقرار الذي تعلقت به الصلة، و(ذا) فاعل بـ (قل) و(في فعيل) متعلق بقل، و(فعل) معطوف عليه. ثم قال:

٤٣٤ ـ وَمَا سِوَى ٱلْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ   فِي ٱلْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

(ما سوى المفرد) هو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذي على حد المثنى وجمع التكسير، فالتثنية نحو: هذان ضاربان زيداً، والجمع نحو: هؤلاء ضاربون عمراً وضراب زيداً، فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه، و(ما) مبتدأ وهو موصول وصلته (سوى المفرد) *(مثله) مفعول ثان بـ (جعل) والمفعول الأول الضمير المستتر في (جعل) وهو العائد على المبتدأ، و(في الحكم) متعلق بجعل، وكذلك (حيثما). ثم قال:

٤٣٥ ـ وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ   وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

يعني (بذي الإعمال) ما توفرت فيه شروط العمل المذكورة، وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، والتلو

وقوله: [وهو خبر عن أكثر من واحد الخ] سبق قلم فإن بديلاً لم يخبر به إلا عن واحد، لأن الصحيح أن المعطوفات بأو يعود الضمير عليها مفرداً على أن المراد واحد لا بعينه، أو عودها على الأول استغناء به عما عداه على حد قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها﴾ الأصل انفضوا إليهما. وقوله: ﴿ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرمي به بريئاً﴾ الأصل بهما، وقوله به الخبر صوابه الصلة لأنه لا خبر هنا،على أن الصواب أن من عمل بيان لما فيكون متعلقاً بمحذوف حال منهما والتقدير: فيستحق الشيء الذي ثبت له حال كون هذا الشيء من عمل.

(وما سوى المفرد) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: هل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة لا يعملان إلا إذا كانا مفردين لقوة شبههما بالفعل، وأما إن كانا مثنيين أو جمعاً فلا يعملان لبعدهما من الفعل لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء أو يعملان مطلقاً؟ فأجاب بأنهما يعملان مطلقاً.

(فإن قلت): لم عمل غير المفرد من اسم الفاعل والمصدر لا يعمل إلا إذا كان مفرداً؟ وقال في الكفاية:

وأعمل المصدر والمحدود   ومصدر فارقه التوحيد

(أجيب عنه) بأن اسم الفاعل أشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى لدلالته على الأزمنة الثلاثة، والمصدر أشبه الفعل في اللفظ فقط الذي هو تضمن حروفه فضعف.

قول المكودي: [وكذلك حيثما] هذا إن جعلنا حيث ظرفاً وما المتصلة بها زائدة، وجملة عمل في محل جر بإضافة حيث إليها، وجملة جعل خبر المبتدأ، ويحتمل أن تكون حيثما اسم شرط متعلق بعمل وعمل فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم إن حيثما الخ تتميم للبيت قطعاً لأن قوله: في الحكم معناه العمل والشروط صرح بها فبقي قوله: حيثما ضائعاً أو هو للزيادة في الرد على من يمنع إعمال غير المفرد.

(وانصب بذي الإعمال) قد مر أن هذا رفع لما يقتضيه قوله كفعله اسم فاعل من أن التشبيه من كل وجه، مع أن اسم الفاعل بخلاف الفعل لجواز إضافته.

التابع، وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز وإن كان على خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول: هذا ضارب زيداً وضارب زيد، وهذان ضاربان زيداً وضاربا زيد، وهؤلاء ضاربون زيداً وضاربو زيد، وضراب زيداً، وضراب زيد، هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بدل منه إلى واحد، وإن كان متعدياً إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله: (وهو لنصب ما سواه مقتضي) يعني أن اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد، وأضيف إلى الأول نصب ما عدا الأول، وشمل ذلك المتعدي إلى اثنين نحو: أنا معطي زيد درهماً، والمتعدي إلى ثلاثة نحو: أنا معلم زيد عمراً منطلقاً. وشمل أيضاً ما كان منصوباً باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو: أنا ضارب زيد اليوم، وفهم منه أن المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضي غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور نحو: أنا معطي زيد درهماً أمس، فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر لأنه إنما جعل الحكم في ذلك لما استوفى شروط العمل، واسم الفاعل

قول المكودي: [أنه هو الأصل الخ] هذا ظاهر كلام سيبويه، وقال الكسائي: لا أولويه لأحدهما، وقيل: الإضافة أولى للتخفيف، وقد قرىء بالجر والنصب قوله تعالى: ﴿إن الله بالغ أمره﴾.

وقوله: [هذا حكم الخ] قالوا: في هذه التوطئة نظر لأنها تقتضي أن جواز الوجهين مخصوص بالتعدي إلى واحد، فإن كان متعدياً إلى أكثر فحكم الأول وجوب النصب أيضاً ويكون داخلاً في قوله: وهو النصب الخ وليس كذلك، والصواب أن يقول هذا إن كان المفعول متصلاً باسم الفاعل أو فصل بينهما بما يجوز به الفصل، فإن فصل بينهما بغير ذلك أشار إليه الخ، والحاصل أن المعتمد الذي يجب حمل الناظم عليه أن يقول إذا لم يقع فصل أصلاً بين المعمول واسم الفاعل جاز في المعمول وجهان، ولا فرق بين أن يكون اسم الفاعل حينئذ متعدياً إلى واحد أو أكثر فمثالهما: أنا ضارب زيد، وأنا معطي زيد درهماً، فيجوز في زيد الوجهين، وكذلك إن فصل بينهما بما يجوز به الفصل بين المضاف والمضاف إليه مما مر في قوله: فصل مضاف نحو: أنا ضارب غداً زيد، وأنا معطى والله زيد درهماً، فيجوز في زيد أيضاً الوجهان، وعلى هذين يحمل تلواً من قول الناظم: وانصب بذي الإعمال تلواً، فالتلو إما حقيقة بأن لا يقع فصل أصلاً، أو وقع بما يجوز به الفصل، وإن فصل بين اسم الفاعل ومعموله بمعمول آخر تعين نصب المَعمول والمفصول واحداً أو متعدداً، وذلك فيما إذا كان اسم الفاعل متعدياً إلى أكثر من واحد نحو: أنا معطي زيد درهماً، وأنا معلم زيداً عمراً منطلقاً، فدرهماً في المثال الأول وعمراً منطلقاً في الثاني يتعين نصبهما للفصل بالمعمول، وإن فصل بين المعمول الأول واسم الفاعل بما لا يجوز الفصل به فيجب نصبه أيضاً، ولا فرق بين اسم الفاعل المتعدي إلى واحد أو أكثر، مثال الأول: أنا ضارب أخوك قائم زيداً، ومثال الثاني: أنا معط أخوك قائم زيداً درهماً، وأنا معلم أخوك قائم زيداً عمراً منطلقاً، فيتعين النصب في الجميع، وضمير سواه في قول الناظم ما سواه عائد على الثاني فيصدق بما إذا كان الفصل بالمعمول الثاني نفسه وبما إذا كان السوي حكماً بأن كان الفصل بين اسم الفاعل والمعمول الأول بأجنبي كما مر، هذا هو التحرير الذي يرشد إليه كلام الحافظ سيدي الطيب.

(وهو لنصب)، قول المكودي: [إذا كان يطلب أكثر الخ] قد علمت أن الصواب عدم التخصيص بما ذكر.

وقوله: [بفعل مقدر] تقديره: أنا معطي زيد أعطيته درهماً أمس، ويقيد جواز الوجهين السابقين بما إذا كان الثاني ظاهراً، فإن كان ضميراً تعين جره بالإضافة نحو: هذا مكرمك الآن أو غداً، وقال الأخفش وهشام: الكاف في محل نصب مثلها في قولك: الله واقيك.

بمعنى المضي لم يستوفها، و (تلواً)مفعول بـ (انصب)وهو مطلوب لانصب واخفض فهو من باب التنازع، وكذلك (بذي)وهو مبتدأ وخبره (مقتضي)و (لنصب)متعلق بمقتضي. ثم قال:

٤٣٦ ـ وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابَعَ الَّذِي انْخَفَضْ كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع (١)التوابع، واختلف في الناصب له فقيل: اسم الفاعل المضاف، وقيل: فعل مضمر وهو مذهب سيبويه، وكلام الناظم محتمل للمذهبين إذ لم ينص على ناصبه، لكن صرح في شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور، و (تابع)مفعول بـ (انصب)وهو مطلوب أيضاً لـ (اجرر)فهو من باب التنازع. ثم مثل بقوله: (كمبتغي جاه ومالاً من نهض) فـ (من) في المثال مبتدأ وهو موصول وصلته (نهض) و(مبتغي) خبر مقدم وهو مضاف إلى (جاه) و (مالاً) معطوف على المحل. ثم قال:

٤٣٧ ـ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

يعني أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة في إسم الفاعل من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، ومطلقاً إذا كان صلة أل وبشرط الاعتماد، و(كل) مبتدأ مضاف لـ (ما) وهي موصولة وصلتها (قرر) و(لاسم) متعلق بقرر، و(يعطى) الخ خبر (كل) و(بلا تفاضل) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله. ثم قال:

وقوله: [من باب التنازع الخ] لا يصح على مذهب الناظم لأنه لا يرى التنازع في متوسط، والأولى أنه محذوف من الآخر لدلالة الأول عليه، نعم يصح التنازع على مذهب الفارسي الذي يجيزه في المتوسط.

(واجرر أو انصب)، قول المكودي: [إذا جر اسم الفاعل الخ] المراد به الذي توفرت فيه شروط العمل لأن الكلام فيه، وأما تابع ما لا يعمل فيتعين فيه الخفض.

وقوله: [وشمل جميع التوابع الخ] إن كان شاملاً باعتبار ظاهره هنا لذلك فالصواب تخصيصه بعطف النسق كما يستفاد في المثال وغيره من التوابع يتعين فيه الجر.

وقوله: [وكلام الناظم محتمل] مثله في الأزهري وفيه نظر لأنه سماه تابعاً، وإذا قدرنا له عاملاً لا يصدق عليه أنه تابع حينئذ، وإنما يتعين أن يكون مخفوضاً على اللفظ أو منصوباً على المحل، وقد يقال إنه سماه تابعاً باعتبار أنه وقع بعد المضاف إليه وحينئذ فيصح كلام هذا الشارح.

(وكل ما قرر لاسم فاعل) اسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله فما دل على حدث كأنه جنس، وقولهم: ومفعوله مخرج لما عد اسم المفعول من كل ما لا يدل على حدث أصلاً أو دل عليه وعلى فاعله، ولا يدخل في الحد الفعل المبني للمفعول لأن الكلام في الأسماء قاله غير واحد، وقال بعض: يزاد في الحدو حدوث.

(بلا تفاضل)(٢) قيل: هذا كالمتناقض مع قوله بعد: وقد يضاف ذا الخ، لأن اسم المفعول مختص بالإضافة

---

(١) قول المكودي وشمل جميع التوابع هو الصواب خلافاً للمحشي انظر الصبان.

(٢) قول المكودي وتجوز في إطلاق الخ نعم هذا التفصيل الذي ذكره إذا أريد الثبوت واحد إذا قصد الحدوث «ففاعل» مطلقاً من أي فعل كان

٤٣٨ ـ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي   مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي

يعني أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه، كما أن اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه فتقول: زيد مضروب أبوه، فيرتفع ما بعد مضروب على أنه مفعول لم يسم فاعله، كما تقول: زيد ضرب أبوه، و(كفعل) خبر (هو) و(صيغ) في موضع الصفة لـ (فعل) و(في معناه) في موضع الحال من الضمير في (صيغ) أي صيغ للمفعول في حال كونه موافقاً له في المعنى، وأتى بمثال من المتعدي إلى مفعولين وهو قوله: (كالمعطى كفافاً يكتفي) فـ (المعطى) مبتدأ، وأل فيه موصولة، وفي (المعطى) ضمير مستتر عائد على أل وهو المفعول الأول بالمعطى، و(كفافاً) مفعول ثان للمعطى، و(يكتفي) خبر المبتدأ. ثم قال:

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ   مَعْنًى كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ

يعني أن اسم المفعول انفرد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى كقولك: زيد مكسو العبد، وأصله مكسو عبده، ومثله قوله: محمود المقاصد الورع، و(قد) للتحقيق لا للتقليل لكثرة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه،

إلى المرفوع معنى، وأجيب بأن المراد أن اسم الفاعل هو الذي لا يفاضل اسم المفعول، وأما اسم المفعول فيفاضل اسم الفاعل، وقال غير واحد: الحق أن التناقض ليس بصحيح لأن كلاً منهما مضاف للفاعل معنى، لكن إضافة اسم المفعول مستحسنة وإضافة اسم الفاعل قبيحة.

(فهو كفعل) هذا دفع لما يتوهم من التشبيه المقتضي أن اسم المفعول مثل اسم الفاعل في النيابة عن الفعل المبني للفاعل، وزاد قوله: (في معناه) مقتصراً ولم يقل وعمله مع أنه مثله فيهما، لأن العمل داخل تحت الكلية من قوله: وكل ما قرر، والكفاف: زوجة وخادم ودار وما يقوم به لنفقته.

قول المكودي: [زيد ضرب أبوه] الحق أن يقول يضرب بدل ضرب لما علمت أنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو للاستقبال.

وقوله: [من الضمير في صيغ الخ] سبق قلم، والصواب أنه حال من لفظ المفعول المجرور باللام، لأن الموافق بالكسر هو المفعول والموافق بالفتح الفعل ويصير المعنى: حال كون المفعول موافقاً للفعل في معناه وهو أولى من جعله خبراً بعد خبر أو متعلقاً بالكاف التي بمعنى مثل.

(وقد يضاف ذا)، قول كذي: [يعني أن اسم المفعول انفرد الخ] أي عن اسم الفاعل، وهذا الكلام يقتضي أن اسم الفاعل لا تجوز إضافته إلى مرفوعه معنى، والحق ما مر أن إضافة اسم المفعول حسنة وإضافة اسم الفاعل قبيحة، ولا تجوز إضافة واحد منهما للمرفوع معنى إلا إذا أريد به الثبوت.

(كمحمود المقاصد الورع) أصله محمود مقاصده، فمقاصده نائب عن الفاعل لمحمود، وقيل فاعل لتنزل اسم المفعول منزلة الصفة المشبهة، ثم حول الإسناد عن المقاصد إلى المضاف إليه وهو الهاء، فانتصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به وصح دخول أل على المقاصد لزوال إضافته التي كانت تنافيها، وليست خلفاً عن الضمير كما زعم الأزهري لأن الضمير لم يحذف ولكنه انتقل إلى اسم المفعول ثم جر المقاصد بالإضافة فراراً من قبح إجراء الوصف المتعدي لواحد وهو محمود مجرى الوصف المتعدي لاثنين: أحدهما الضمير النائب عن الفاعل، وثانيهما

و(ذا) فاعل بـ(يضاف) وهو إشارة إلى اسم المفعول، و(مرتفع) نعت لـ(اسم) و(معنى) منصوب على حذف حرف الجر أي في معنى، و(الورع) مبتدأ وخبره (محمود) وهو مضاف إلى المقاصد وأصله محمودة مقاصده.

أبنية المصادر

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومزيد، فالثلاثي أربعة أقسام: متعد، ولازم مكسور العين، ولازم مفتوح العين، ولازم مضموم العين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٤٤٠ - فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ ٱلْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا

يعني أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي يأتي على فعل بسكون العين، وشمل قوله: (المعدى) فعل مفتوح العين نحو: ضرب ضرباً، وفعل المكسور العين نحو: فهم فهماً، والمعتل الفاء نحو: وعد وعداً، والمعتل العين نحو: باع بيعاً، وقال قولاً، والمعتل اللام نحو: رمى رمياً، وغزا غزواً، والمضعف نحو: رد رداً، و(فعل) خبر مقدم، و(قياس) مبتدأ، و(من ذي) في موضع الحال من (مصدر) ويجوز أن يكون (فعل) مبتدأ، و(قياس) خبره لأن فعلاً معرفة بالعلمية. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

المنصوب على التشبيه بالمفعول به، فالإضافة من نصب لا من رفع لئلا يلزم عليه إضافة الشيء إلى نفسه، واستفيد من مثال المصنف أن إضافة اسم المفعول لمرفوعه معنى إنما تجوز إذا كان اسم المفعول متعدياً إلى واحد، فإن كان من القاصر أو من المتعدي إلى اثنين أو أكثر فلا تجوز إضافته، وبه تعلم أن تمثيل المكودي بمكسو العبد غير صواب لأنه اسم مفعول من كسا المتعدي إلى اثنين فلا تجوز إضافته، بهذا قرره بعض المحققين وتأمله.

قول المكودي: [وذا فاعل الخ] فيه نظر بل هو نائب عن الفاعل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

أبنية المصادر

الأولى أن يؤخر هذا الباب والذي بعده إلى آخر التصريف وهو الذي فعل في كافيته، لأن الكلام فيهما يتعلق بالمفردات، فهما من قبيل علم التصريف لا علم النحو، وقد يقال انه لما ذكر عملهما ناسب ذكر ذاتهما، والأبنية جمع بناء، والبناء مصدر بنى يبني بناء، والمراد بالأبنية الأوزان كأنه قال: أوزان المصادر.

قول كذي: [فالثلاثي أربعة أقسام] باعتبار الثلاثي المكسور العين أو المفتوحها الذي مصدره فعل بسكون العين قسماً واحداً، وإلا فإن اعتبر كسر العين وفتحها وضمها من غير نظر إلى التعدي واللزوم كانت ثلاثة، وبالنظر إليهما كانت خمسة، لأن مكسور العين ومفتوحها يكونان متعديين ولازمين، وفعل المضموم لا يكون إلا لازماً.

(فعل قياس) المراد بالقياس هنا أنه ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، إلا أنك تقيس وزناً مع وجود السماع بغيره، قاله سيبويه والأخفش.

قول المكودي: [وقال قولاً] تمثيله بقال قولاً هنا غير صواب لأن كلامنا في المتعدي والقول وما تصرف منه لازم لأنه إنما تحكي به الجمل أو ينصب به المفرد الذي في معنى الجملة كقلت خطبة كما مر. وقوله: [في موضع الحال من مصدر الخ] الأولى أنه حال من الفعل المعدى.

٤٤١ ـ وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ وَكَجَوىً وَكَشَلَلْ

هذا هو القسم الثاني من الفعل الثلاثي وهو اللازم المكسور العين، وقياس مصدره أن يأتي على فعل بفتح العين ويستوي في ذلك الصحيح كفرح فرحاً، وأشر أشراً، والمعتل اللام كجوي جوى، وعمي عمى، والمضعف كشل شللاً، وقط قططاً، و(فعل) مبتدأ، و(اللازم) نعت له، و(بابه) مبتدأ ثان، و(فعل) خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره عن الأول. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٤٤٢ ـ وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بَاطِّرَادٍ كَغَدَا

يعني أن فعل اللازم يأتي مصدره على فعول ويستوي في ذلك الصحيح نحو: قعد قعوداً، والمعتل العين نحو: حال حؤولاً، والمعتل اللام نحو: سما سمواً، وغدا غدواً، و(فعل) مبتدأ، و(اللازم) نعت له، و(مثل) منصوب على الحال من الضمير المستتر في اللازم، ويجوز أن يكون مفعولاً بفعل محذوف تقديره أعني، و(فعول) مبتدأ وخبره في (له) والجملة خبر المبتدأ الأول، و(باطراد) في موضع الحال من فعول، ثم إن اطراد فعول في فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجباً لأحد الأوزان المذكورة في قوله:

٤٤٣ ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاَ أَوْ فَعَلاَناً فَادْرِ أَوْ فُعَالاَ

فذكر في هذا البيت ثلاثة أوزان وسيذكر رابعاً بعد وهي: فعال بكسر الفاء، وفعلان بفتح الفاء والعين، وفعال بضم الفاء، وما ظرفية مصدرية، و(مستوجباً) خبر (يكن) و(فعالاً) مفعول بمستوجباً، و(أو فعلانا أو فعالا) معطوفان على (فعالا). ثم بين وجه معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال:

(وفعل اللازم)، قول كدي: [وأشر أشراً] الأشر: البطر، والباطر: الكافر للنعمة.

وقوله: [كجوى جوى] الجوى: شدة الوجد من عشق أو حزن أو مطلق المرض أو خصوص داء الجوف.

وقوله: [كشل شللاً الخ] الشلل. هو يبس بعض الأعضاء نسأل الله السلامة والعافية، وشل أصله شلل من باب فعل المكسور.

(فإن قلت): ما الفرق بين ردا المصدر المتقدم وشللا وقططا حتى أدغم الأول دون الأخيرين مع اجتماع المثلين في كل؟ (قلت): الأول مصدر المتعدي فعينه ساكنة فموجب الإدغام موجود فيه والأخيران من اللازم فعينهما محركة ووزنهما فعل بفتحتين وهما الوزن الرابع من الأوزان السبعة التي لا يجوز فيها الإدغام المشار إليها بقول الناظم فيما يأتي لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب، وإنما وقع الإدغام في الفعل في الجميع لأن الإدغام في الفعل أصل وفي الأسماء فرع.

(وفعل اللازم)، قول كدي: [وباطراد في موضع الحال من فعول الخ] لا يصح لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في صاحبها هنا الابتداء، والابتداء لا يعمل في شيئين من جهة واحدة فأحرى من جهتين مختلفتين، على أن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه، والحق أنه حال من الضمير الذي انتقل من الاستقلال للجار والمجرور الذي هو له وغدا بالمهملة بمعنى راح.

٤٤٤ - فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

يعني بالأول فعالا وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو: أبى إباء، ونفر نفاراً، وفر فراراً، ونار نواراً. وقوله: (والثان للذي اقتضى تقلبا) يعني بالثاني فعلانا وهو أيضاً مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو: لمع لمعاناً، وجال جولاناً، وغلت القدر غلياناً. وقوله:

٤٤٥ - لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمِلْ سَيْراً وَصَوْتاً الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الداء والمرض نحو: سعل سعالاً، وزكم زكاماً. ثم قال: (ولصوت) يعني أن فعالا يكون أيضاً مصدراً مطرداً فعل اللازم الدال على الصوت نحو: نعق نعاقاً، ويعرت الشاة يعاراً، ورغا البعير رغاء، ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء، ولفعل الدال على الصوت.

وقوله: (وشمل سيراً وصوتاً الفعيل كصهل) هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل، ويكون مصدره مطرداً في فعل اللازم الدال على السير نحو: ذمل ذميلاً، ورسم رسماً، والدال على الصوت نحو: صهل صهيلاً، وهذا معنى قوله: (وشمل سيراً وصوتاً). وقوله: (فأول) مبتدأ وسوغ الابتداء به التنويع أو أنه وصف لمحذوف والتقدير فوزن أول وخبره (لذي امتناع) أي لفعل صاحب امتناع فهو على حذف مضاف، و(الثان) مبتدأ وأصله والثاني بالياء

(كأبى) اعترض عليه التمثيل بأبى فإنه متعد تقول: أبى زيد فعل كذا، والحق أن أبى يستعمل بمعنى كره، تقول: أبيت الشيء بمعنى كرهته فهو متعد وليس مراداً، ويستعمل بمعنى امتنع فيكون لازماً، وفي المصباح: أبى الرجل يأبى بمعنى امتنع. وقال الزمخشري في تفسير أبى من قوله تعالى: ﴿إلا إبليس أبى﴾ امتنع مما أمره ربه به، وهذا الأخير هو مراد الناظم، وبه يسقط اعتراض الأزهري وغيره.

(للدا فعال)، قول كدي: [وزكم زكاماً الخ] تمثيله بهذا غير صواب لأنه متعد في القاموس زكمه فهو مزكوم.

(ولصوت)، قول كدي: [نحو: نعق نعاقاً] بضم النون ونعيقاً وهو صياح الراعي بغنمه وزجره لها وصياح الغراب، والمضارع بفتح العين وكسرها ومنه: ﴿كمثل الذي ينعق﴾.

وقوله: [ويعرت الشاة يعاراً] الصحاح يعرت العنز تيعر يعاراً بضم الياء إن صاحت، وأما اليعار بفتح الياء فهو الجدي يربط على الزبية لأجل أن يقع الأسد فيها إذا أتى ليأكل الجدي. وقوله: [ورغا البعير رغاء] بمعنى صوت مبالغة في التصويت.

(وشمل سيراً وصوتاً) أخذ من كلامه أن فعل الدال على الصوت له مصدران: فعال بضم الفاء وفعيل، وليس المراد كل ما دل على الصوت يكون مصدره عليهما معاً بل منه ما سمع مصدره عليهما كنعق نعاقاً ونعيقاً، ومنه ما سمع فيه فعال فقط كيعرت الشاة يعاراً، ومنه ما سمع فيه فعيل فقط نحو: صهل صهيلاً كما مر.

وقوله: [على حذف مضاف الخ] صوابه على حذف الموصوف. وقوله: [قبل الروي المقيد الخ] الروي المقيد عند العروضيين الذي ليس آخره حرف لين من واو أو ياء أو ألف. وبيان السناد أن الروي في صهل هو اللام وما

فحذفت الياء واستغني عنها بالكسرة وخبره (للذي) و(اقتضى) صلة الذي، و(تقلبا) مفعول باقتضى، و(فعال) مبتدأ وخبره (للدا) وأراد للداء فقصره ضرورة، و(لصوت) معطوف على (للدا) والتقدير فعال مصدر للداء ولصوت وشمل فيه لغتان شمل يشمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وشمل يشمل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع وهي اللغة الفصحى، إلا أنه ينبغي أن يضبط هنا بالفتح صوتاً من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد، و(الفعيل) فاعل بـ (شمل) و(سيراً) مفعول بشمل، و(صوتاً) معطوف عليه. ثم أشار إلى الرابع فقال:

٤٤٦ ـ فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلاَ كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاَ

يعني أن فعل المضموم العين ولا يكون إلا لازماً يطرد في مصدره وزنان: الأول (فعولة) نحو: سهل الأمر سهولة وصعب صعوبة، والثاني (فعالة) نحو: جزل جزالة، وفصح فصاحة، وضخم ضخامة، ونظف نظافة، و(فعولة) مبتدأ، و(فعالة) معطوف عليه بحذف حرف العطف، و(لفعلا) خبر المبتدأ. ثم قال:

٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَى

يعني أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعاً عن العرب، وفهم منه أن جميع ما ذكره مما تقدم من المصادر مقيس، وفهم أيضاً منه أن مصادر الثلاثي أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين: سخطاً وهو مصدر (سخط) وقياسه سخط بفتح السين والخاء، وقد جاء كذلك (ورضى) وهو مصدر رضي وقياسه رضي بفتح الراء، وفهم من قوله: (كسخط) في إتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس، و(ما) مبتدأ وهي شرطية خبرها (أتى) و(مخالفاً) حال من الضمير المستتر في أتى وهو الضمير العائد على المبتدأ، و(لما) متعلق بمخالفا والفاء جواب الشرط. ولما فرغ من مصادر الثلاثي شرع في بيان مصادر المزيد فقال:

قبله مفتوح، فلو قلنا فيما قبله شمل بالكسر على اللغة الفصحى لاختلفت حركة الحرف الذي قبل اللام وهو عيب السناد.

(فعولة فعالة لفعلا) ليس المراد أن كل ما صح فيه فعولة يصح فيه فعالة بل فعولة خاص بفعل الذي الوصف منه على وزن فعل بسكون العين نحو: سهل فهو سهل فمصدره سهولة، وصعب فهو صعب فمصدره صعوبة، وفعالة خاص بفعل الذي الوصف منه على وزن فعيل كجزل فهو جزيل فمصدره جزالة، ونظف نظافة فهو نظيف، وكرم كرامة فهو كريم، ولأجل ما قلنا مثل المصنف بمثالين هما من باب اللف والنشر المرتب، فسهل يرجع لفعولة، وجزل يرجع لفعالة مستفاد منه ما مر.

(وما أتى مخالفاً)، قول كدي: [وقياسه سخط] مع قوله: وقياسه رضى وإنما كان قياسهما ذلك لقوله سابقاً: وفعل اللازم بابه فعل. وقوله: [وما مبتدأ وهي شرطية الخ] الأولى جعلها موصولة مبتدأ، وجملة أتى صلتها وخبرها جملة فبابه ودخلت الفاء في خبرها لأن المبتدأ أشبه الشرط في العموم والإبهام والله أعلم.

وقوله: [في بيان مصادر المزيد الخ] أطلق المزيد على ما يشمل الرباعي الأصول كما يدل له تقريره بعد لأنه يصدق عليه أنه زاد على ثلاثة.

٤٤٨ - وَغَـيْـرُ ذِي ثَـلَاثَـةٍ مَـقِـيسُ   مَـصْـدَرِهِ كَـقُـدِّسَ الـتَّـقْـدِيسُ

يعني أن غير الثلاثي من الأفعال له مصدر (مقيس) غير متوقف على السماع، وشمل قوله: (غير ذي ثلاثة) الرباعي الأصول نحو: دحرج، والمزيد من الرباعي نحو: احرنجم، والمزيد من الثلاثي نحو: استخرج، وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال: (كقدس التقديس) يعني أن فعل المشدد العين نحو(قدس) يأتي مصدره على تفعيل نحو: قدس تقديساً، وعلم تعليماً، و(غير) مبتدأ، و(مقيس) خبره، و(مصدره) مفعول لم يسم فاعله بمقيس، ويجوز أن يكون (مقيس) خبراً مقدماً، و(مصدره) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر المبتدأ. ثم قال:

٤٤٩ - وَزَكِّـهِ تَـزْكِـيَـةً وَأَجْـمِـلَا   إِجْمَـالَ مَنْ تَـجَـمُّـلًا تَـجَـمَّـلَا

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرها وكلها من الثلاثي المزيد، الأول: (زكه) وهو أمر من زكى

(وغير ذي ثلاثة)، قول المكودي: [وله أبنية كثيرة] ضمير له عائد على غير الثلاثي فيصدق بالرباعي الأصول الآتي في قوله: فعلال أو فعللة لفعللا، ويصدق بالمزيد منه الداخل في عموم قوله: وما يلي الآخر الخ والمزيد من الثلاثي فيؤخذ من المكودي أن المصنف تكلم على مصادر الجميع وهو كذلك، ولو جعلت الضمير عائداً على المزيد من الثلاثي وما قبله على ما يليه كما توهم واعترض به لاقتضى أن الناظم لم يتكلم على الرباعي الأصول والمزيد منه والأمر بخلافه كما قد علمت، ومعنى دحرج تابع وفي القاموس: دحرج الإبل رد بعضها على بعض، واحرنجم أراد الأمر ثم رجع عنه، واحرنجم الإبل أو القوم إذا اجتمع بعضها على بعض وازدحموا.

(كقدس) بالبناء للمفعول والتقديس نائبه والزائد هو أحد المثلين المدغم أحدهما في الآخر بدليل أنه لم يوجد إلا أحد المدغمين في المصدر.

قول المكودي: [بمقيس] لأنه مقيس اسم مفعول من قاس وأصله مقيوس فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وهو القاف فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الواو الساكن الثاني على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، ثم إن عبارة المصنف على إعرابي المكودي تقتضي أنه لم يستعمل لغير الثلاثي إلا المصدر والمقيس ولم يستعمل له المسموع وليس كذلك كما يأتي، وحينئذ فالأولى أن يقرأ مقيس بضمة واحدة من غير تنوين مبتدأ ثان ومصدره بالجر مضاف إليه، والكاف في قوله: كقدس اسم بمعنى مثل خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول.

(قلت): والظاهر أن إعرابي كذي صحيحان، والعموم الذي ذكروه يخصصه قول المصنف بعد: وغير ما مر السماع عادله، فينتفي الاعتراض الذي أطبقوا عليه، ثم إن كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس وهذه الكلية لا تؤخذ من الناظم، ولو قال:

لـكـل مـا جـاوزه مـقـيس   كـمـا تقـول قـدس الـتقـديس

لأفادها، ويكون الضمير البارز في جاوزه عائداً على الثلاثي، ومقيس: صفة لمحذوف أي مصدر مقيس، وقد عبر الموضح بالكلية تنكيتاً على المصنف حيث قال: لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس الخ.

(وزكه تزكية) هذا تقييد لما قبله كأنه قال: محل كون تفعيل من دون تقييد مصدر الفعل المضعف إذا كان فعل

ومصدره يأتي على تزكية، ومثله نمى تنمية، وسمى تسمية. الثاني: (أجمل) وهو أمر من أجمل ومصدره يأتي على إجمال، ومثله: أكرم إكراماً، وأعطى إعطاء. الثالث: (تجمل) وهو فعل ماض ومصدره يأتي على تفعل، ومثله: تكلم تكلماً، وتعلم تعلماً. و(زكه) وما بعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله (كقدس التقديس) و(إجمال) مصدر أجمل وهو مضاف إلى (من) وهي موصولة وصلتها (تجملا) وقدم المصدر على فعله والتقدير: من تجمل تجملاً. ثم قال:

٤٥٠ ـ وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ   إِقَامَةً وَغَالِباً ذَا ٱلتَّا لَزِمْ

ذكر في هذا البيت فعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد الأول (استعذ) وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره يأتي على استعاذة، ومثله استقم استقامة. الثاني: (أقم) وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتي على إقامة ومثله أجاز إجازة.

ثم قال: (وغالباً ذا التا لزم) الإشارة بـ (ذا) إلى المصدرين وإنما أفرده على ارادة ما ذكر، وإنما لزمته التاء لأن (استعاذة) أصله استعواذاً، و(إقامة) أصلها أقواماً فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلبت الواو ألفاً

صحيح اللام، فإن كان معتل اللام فمصدره التفعيل أيضاً، ولكنه بعد تغييره لتفعلة بأن تحذف ياء تفعيل ويعوض منها التاء كما أشار إليه هنا، وبه تعلم أن ياء تزكية وتسمية وتنمية مخففة لام الكلمة، ووزنه في الأصل وزن الصحيح إذا علمت هذا، فقول المكودي: هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال إنما ذلك صورة وإلا ففي الحقيقة أن زكى من باب قدس كما علمت والتزكية إخراج مال الزكاة والتطهير وتزكية في هذا المثال مفعول مطلق عامله الفعل الواقع قبله وهكذا يقال في المصادر الواقعة بعد أفعالها في كلام المصنف.

(وأجملا إجمال) يأتي مصدر أفعل على إفعال لا فرق بين كونه صحيح العين أو معتلها كأقام إلا أنه في المعتل العين لا بد فيه من إعلال كما يأتي في أقم إقامة ومعنى أجمل أحسن إحساناً من أحسن إحساناً.

وقوله: [وهي موصولة الخ] ولا يصح كونها حرف جر لإيهامه أن الفعل أصل للمصدر فيكون مخالفاً لقوله فيما مر: وكونه أصلاً لهذين انتخب، كذا قالوا، وانظر ما معنى هذا الكلام، فإن إجمالاً ليس مصدر تجمل حتى يأتي ما قالوا وإنما هو مصدر من أجمل، والصواب أن عدم صحته من جهة المعنى لأنه أمره أن يجمل إجمال هذا الشخص الموصوف بكذا.

وقوله: [قدم المصدر على فعله الخ] كون الأول مصدراً والثاني فعلاً متعين في كلام المصنف، لأنه لو كان الأول فعلاً ما اتزن البيت إلا بتنوينه والتنوين لا يلحق الأفعال فتعين تقديم المنون وهو المصدر، ثم إن تجمل تجملاً من جملة ما يدخل في قوله: وضم ما يربع في أمثال الخ، فلو حذفه ما ضره.

(وغالباً ذا التا لزم)، قول المكودي: [وإنما أفرده] أي أفرد ذا مع كون الإشارة إلى اثنين. وقوله: [فنقلت حركة الواو فيهما الخ] أي في المصدرين تبعاً لنقل الحركة فيهما، وهذا النقل هو المشار إليه فيما يأتي بقوله:

لساكن صح انقل التحريك من   ذي لين آت عين فعل

وقوله: [وقلبت ألفاً] أي لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحالة الراهنة.

وحذفت إحدى الألفين وعوض منها التاء، وفهم من قوله: (غالباً) أنها تحذف في غير الغالب كقوله بعضهم: أرى إراء، واستفاه استفاهاً، و(ذا) مبتدأ، و(لزم) خبره، و(التاء) مفعول بلزم، ويجوز أن تكون (التاء) مبتدأ، و(لزم) خبره، و(ذا) مفعول مقدم بَلزم. ثم قال:

٤٥١ - وَمَـا يَلِي الآخِـرُ مُـدَّ وَافْـتَـحَـا ... مَـعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّـانِ مِمَّـا افْتُتِحَـا

٤٥٢ - بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَـا ... يَـرْبَـعُ فِي أَمْثَـالِ قَـدْ تَـلَمْلَمَـا

هذا ضابط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل، يعني أن الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل

وقوله: [وحذفت إحدى الألفين الخ] عند الخليل وسيبويه أنها ألف المصدر لزيادتها وقربها من الطرف وهو الموافق لما يأتي في قوله: وألف الأفعال واستفعال أزل الخ، واختار الأخفش والفراء الأولى المقلوب عن عين الكلمة فيكون وزن إقامة على الأول إفعاة وعلى الثاني إفالة، وما قيل في إقامة يقال في إجازة. وقد ورد أن طالباً سأل عالماً أن يعطيه الإجازة فقال له: صرف لي لفظ إجازة أعطك الإجازة.

وقوله: [أرى إراء الخ] أصل أرى أرأى نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفاً لقول ابن يرى رحمه الله:

والـهـمـز بـعـد نـقـلـهـم حـركـتـه ... يـحـذف تـخـفـيـفـاً فحقق علـتـه

وأصل المصدر إراء بهمزتين بينهما ألف فعمل بالهمزة الأولى ما فعل بهمزة الفعل، وفعل باستفاه استفاها ما فعل وباستقام استقامة إلا تعويض التاء، والقياس أن تعوض التاء من الألف المحذوفة في اراء واستفاها، ثم قيل: لا فائدة في قول المصنف: واستعذ استعاذة لأنه داخل في قوله: وأجمل إجمال الخ، وأجيب بأن هذين الوزنين لما اشتركا في الإعلال وكان لهما حكم ينفردان به عن غيرهما من الصحيح وهو حذف الألف وكون التاء عوضاً منه خصهما بالذكر، كما اعترض على المصنف أيضاً في قوله: وغالباً ذا التا لزم بأن الغلبة تقتضي نفي اللزوم، واللزوم هنا وفي قوله الآتي:

والـتـا الـزم عـوض ... وحـذفـهـا بـالـنـقـل نـادر عـرض

ينافي الغلبة، وأجيب بأن هذا ليس حكماً من المصنف وإنما هو بيان لما وقع في كلام العرب كأنه قال: الغالب والكثير في كلام العرب أن التاء لا تنفك ومن غير الغالب انفكاكها.

وقوله: [والتاء مفعول بلزم الخ] يلزم على هذا الوجه الفصل بين المبتدأ والخبر بمعمول الخبر وهو جائز لكنه على خلاف الأصل، وهذا الوجه أحسن الوجوه، ويلزم على الإعراب الثاني تقديم معمول الخبر وهو ذا على المبتدأ وهو التاء وهو خاص بالضرورة، قالوا: والصواب إعراب المعرب وهو أن ذا مبتدأ أول، والتاء مبتدأ ثان، ولزم خبر عن الثاني، والجملة من الثاني وخبره خبر عن الأول، والرابط محذوف، وغالباً: حال مقدم من فاعل لزم، والتقدير: ذا أي المصدر التاء لزمته حال كون ذلك غالباً ويلزم عليه أكثر مما لزم على إعرابي المكودي وهو تقديم معمول الخبر الفعلي على مبتدأين، فالأولى الإعراب الأول عند المكودي كما علمت.

(وما يلي الآخر)، قول كدي: [يعني أن الحرف المتصل به الحرف الخ] بالرفع فاعل المتصل فيؤخذ منه أن

إذا كان الفعل مفتتحاً بهمزة الوصل فإنه يمد ويفتح ما قبل المدة فينشأ من ذلك الألف، ثم اكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث، و(ما) موصولة مفعول مقدم بـ (مد) وهو مطلوب أيضاً لـ (افتح) فهو من باب التنازع، و(مع) متعلق بـ (مد) وكذلك (مما) وهي موصولة وصلتها (افتتحا) و(بهمز) متعلق بافتتح. ثم مثل بقوله: (كاصطفى) فتقول: اصطفى اصطفاء، ومثله انطلق انطلاقاً، واستخرج استخراجاً، واقتدر اقتداراً.

ثم قال: (وضم ما يربع في أمثال قد تلملما) يعني أن مصدر تفعلل يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدراً نحو: تلملم تلملماً، ومثله تدحرج تدحرجاً، وتنفس تنفساً، و(ضم) فعل أمر، و(ما) مفعول به وهو موصول وصلته (يربع) ويحتمل أن يكون (ضم) فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، و(ما) مفعول لم يسم فاعله والأول أظهر. ثم قال:

٤٥٣ - فِـعْـلَالٌ أَوْ فَـعْـلَلَةٌ لِـفَـعْـلَلَا وَاجْـعَـلْ مَقِيسـاً ثَـانِيـاً لاَ أَوَّلاَ

يعني أن فعلل يأتي مصدره على (فعلال) وعلى (فعللة) نحو: دحرج دحراجاً، ودحرجة، وفهم منه أن

الأخير في كلام المصنف بالرفع فاعل يلي ومفعوله محذوف تقديره والحرف الذي يليه ويتبعه الحرف الأخير، ولم يكتف المصنف بمد عن افتحا، لأن المد لا يعين الألف، إذ قد يكون ألفاً أو واواً أو ياء، مع أن المراد الألف، فلا بد من ذكر الفتح ليعينه، والأولى تقديم افتحا على مد، لأن الفتح سابق على المد، وقد يقال الواو لا تقتضي ترتيباً، ومعنى افتحا أدمه على فتحه، وقيل الفتح غير الفتح.

وقوله: [فهو من باب التنازع الخ] غير صحيح صناعة عند الناظم، والصواب أنه من الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

(كاصطفى) أصله اصطفو لأنه من الصفو فقلبت الواو ألفاً، وتقول اصطفاو بالواو ثم تقلب الواو همزة لقوله فأبدل الهمزة من واو ويا آخراً اثر ألف زيد فصار اصطفاء.

(وضم ما يربع) بفتح الباء وقد تكسر وتضم أي يصير الثلاثة أربعة بنفسه فهو رابع، والتلملم الاجتماع يقال تلملم الركب أو الجيش إذا اجتمع بعضه إلى بعض، وقال المصنف في أمثال ولم يقل في مثال بالإفراد إشارة إلى أن هذا الحمل غير خاص بتفعلل بل هو عام في المبدوء فيشمل تفعل نحو: تكلم تكلماً، وتفاعل نحو: تقاتل وتخاصم، وما كان ملحقاً بتفعلل نحو: تجلبب وتبيطر، ومحل وجوب ضمه في اللفظ إن كان صحيح اللام وإلا بأن كانت لام الكلمة ياء كسر الرابع كسراً عارضاً كالتواني والتداني، لأن الواو متى تطرفت بعد ثلاثة أحرف وجب قلبها ياء لما يأتي في قوله: والواو لا ما بعد فتح يا انقلب، وتعليل الأزهري غير صواب.

وقوله: [وضم فعل أمر الخ] وأصله اضمم فنقلنا حركة الميم إلى الضاد قبلها فحذفت الهمزة وأدغمت الميم في الميم. وقوله: [ويحتمل أن يكون ضم فعلاً ماضياً] فأصله حينئذ ضمم بضم الأول وكسر الثاني فأدغمنا أحد المثلين في الآخر.

(فعلال أو فعللة)، قول كدي: [نحو دحرج دحراجاً الخ] الذي في الأزهري عن الصيمري أنه لم يسمع إلا

مصدر الملحق بفعلل كمصدر فعلل نحو: جلبب، وحوقل، فتقول: جلبب جلباباً وجلببة، وحوقل حيقالاً وحوقلة، إلا أن المقيس منهما (فعللة) دون (فعلال) وقد نبه على ذلك بقوله: (واجعل مقيساً ثانياً لا أولا) وجعلهما في التسهيل مقيسين معاً، و(فعلال) مبتدأ، و(فعللة) معطوف عليه، والخبر (لفعللا) و(ثانياً) مفعول أول بـ (اجعل) و(مقيساً) مفعول ثان، و(لا) عاطفة عطفت (أولاً) على (ثانياً). ثم قال:

٤٥٤ - لِفَاعَلَ ٱلْفِعَالُ وَٱلْمُفَاعَلَهْ   وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

يعني أن (فاعل) له مصدران وهما: (الفعال والمفاعلة) نحو: قاتل قتالاً ومقاتلة، وخاصم خصاماً ومخاصمة، و(الفعال) مبتدأ، و(المفاعلة) معطوف عليه، والخبر في المجرور قبله. ثم قال: (وغير ما مر السماع عادله) يعني أن ما تقدم من مصادر غير الثلاثي هو القياس، وما جاء على خلافه عادله السماع أي صار عديلا له، ومما جاء من ذلك قول الراجز:

باتت تنزي دلوها تنزيا   كما تنزي شهلة صبيا

وقياس مصدر نزى تنزية مثل زكى تزكية، ومن ذلك أيضاً كذاب في مصدر كذب وقياسه تكذيب، و(غير) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (مر) و(السماع) مبتدأ ثان، و(عادله) في موضع الخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول. ثم قال:

دحرجة ولم يسمع فيه دحراجاً، والذي في القاموس والصحاح أنهما سمعا معاً. وقوله: [نحو جلبب] هو من الرباعي المزيد الذي ضعفت فيه اللام ليكون ملحقاً بالرباعي الأصول كدحرج، وبه يسقط اعتراض بعض من أن الصواب أنه رباعي الأصول كدحرج، ومعنى جلبب لبس الجلباب.

وقوله: [وحوقل] هو مما زيدت فيه الواو إلحاقاً بالرباعي الأصول أيضاً، والحوقلة: مشية الشيخ الضعيف قاله الزمخشري، والحوقلة أيضاً الفتور عن الجماع لكبر، ولا يقال حوقلة في لا حول ولا قوة إلا بالله، وإنما يقال الحولقة بتقديم اللام على القاف قاله غير واحد.

(وغير ما مر)، قول المكودي: [أي صار عديلاً الخ] أي نظيراً له ومماثلاً له في كونه لا يقاس. وقوله: [باتت تنزي دلوها الخ] البيت من الرجز، وبات: فعل ماض من أخوات كان واسمها عائد على المرأة المحدث عنها وقيل عائد على ناقة، وتنزي: فعل مضارع نزى بمعنى حرك، ودلوها بالنصب مفعوله، وتنزيا: مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وفيه الشاهد لأن القياس فيه تنزية بالتاء عملاً بقوله: وزكه تزكية، وكما: الكاف اسم بمعنى مثل وما مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر وتقدير الكلام مثل تنزية، والشهلة: قال الأزهري والعيني العجوز والذي في الصحاح والمصباح: الشهلة المرأة النصف العاقلة، والنصف بفتحتين المتوسطة في السن، والقاموس جمع بينهما فقال: هي النصف العجوز، قال الشاعر:

لا تنكحن عجوزاً أو مطلقة   ولا يسوقنها لحبلك القدر
فإن أتوك وقالوا إنها نصف   فإن أمثل نصفيها الذي غبر

٤٥٥ - وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

يعني أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثي أتيت بـ (فعلة) بفتح الفاء وسكون العين نحو: جلس جلسة، وضرب ضربة، وإذا أردت الهيئة أتيت بـ (فعلة) بكسر الفاء نحو: جلس جلسة حسنة، وقد يكون بناء المصدر على (فعلة) نحو رحمة، وعلى (فعلة) كدرية فلا يكون في لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقرينة تدل على ذلك. ثم قال:

٤٥٦ - فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

يعني أن مصدر غير الثلاثي إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره القياسي فتقول في نحو: أكرمه إكراماً إذا أردت المرة إكرامة، وفي نحو: انطلق انطلاقة، فلو كان المصدر من ذلك مبنياً على التاء نحو: زكى تزكية، واستعاذ استعاذة، لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو: زكى تزكية واحدة، وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد إلا على وجه الشذوذ، وإلى ذلك أشار بقوله: (وشذ فيه هيئة كالخمرة) يعني أن قد جاءت الهيئة على فعلة في مصدر غير الثلاثي كقولهم: الخمرة وهي من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار، ومثله العمة من اعتم، والقمصة من

وخص النصف بالذكر لأنها تحب الصبيان أكثر من الشابة فترقيصها له أكثر كذلك وهذه المرأة أو الناقة تحرك الدلو عند الأخذ للماء من البئر كثيراً.

(وفعلة لمرة) لما ذكر المصادر من الثلاثي وغيره وكان المصدر بمنزلة اسم الجنس يحتمل القليل والكثير، ويحتمل مطلق الهيئات كأنه قيل له: وإذا أردنا الدلالة منه على خصوص الوحدة أو هيئة مخصوصة كيف التوصل إلى ذلك؟ فقال: وفعلة الخ.

قول المكودي: [من مصدر الثلاثي الخ] يدل على هذا التخصيص قول المصنف بعد: في غير ذي الثلاث الخ. وقوله: [نحو جلس جلسة الخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون في مصدر الثلاثي زيادة على حروف الفعل كجلس جلوساً أو لا كضرب ضرباً، فإن لم تكن زيادة فواضح أنك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله، وإن كانت هنالك زيادة فإنك تطرحها، وإذا حذفت الزيادة فتبنى فعلة من الباقي وتختمه بالتاء فرقاً بين المرة الواحدة والجنس.

وقوله: [نحو جلست جلسة حسنة] هكذا في غالب النسخ بزيادة الوصف بحسنة، والأولى إسقاطها لأن الهيئة حينئذ مستفادة من الوصف، وفي بعض النسخ إسقاطها وهو الصواب.

وقوله: [إلا بقرينة] أي كالوصف ولا تختص به خلاف ما في الموضح.

(وشذ فيه هيئة) إنما شذ لأنه يؤدي إلى هدم بنية الكلمة بحذف الحروف التي قصد إثباتها لوجودها في الفعل وبيانه أن اختمر مصدره اختمار، فإذا أردت الهيئة وقلت مثلاً خمرة فقد أدى إلى حذف همزة الوصل والتاء وهما موجودان في الفعل.

قول المكودي: [إذا لبست الخمار] أي غطت رأسها به. وقوله: [من اعتم] إذا لبس العمامة على رأسه.

تقمص، والنقبة من انتقب، و(المرة) **مبتدأ، والخبر في قوله:** (بالتاء) **وإنما حذفت التاء في** (الثلاث) **لأنه راعى تأنيث الحرف، والتقدير في غير الفعل صاحب الثلاث الأحرف، و**(في غير ذي الثلاث) **متعلق بالاستقرار العامل في الخبر أو في موضع الحال من الفاعل بالاستقرار.**

أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها

الفعل على قسمين: ثلاثي وغير ثلاثي، فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع: مفتوح العين مطلقاً، ومكسور العين متعد وهذا هو القسم الأول، ومكسور العين لازم وهذا هو القسم الثاني، ومضموم العين ولا يكون إلا لازماً وهذا هو القسم الثالث. وقد أشار إلى الأول فقال:

وقوله: [من تقمص] إذا لبس القميص. وقوله: [من انتقب] إذا لبس النقاب وهو المسمى في العرف باللثام. وقوله: [في الثلاث] الواقع في كلام المصنف(١) في غير ذي الثلاث، ولعله كان ذلك في كلامه، وناسخ المبيضة هو الذي حذف غير ذي وإلا فالثلاث مجرور بالإضافة. وقوله: [وفي موضع الحال] هذا نادر لتقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وهو الجار والمجرور، وقد قال الناظم سابقاً: وعامل ضمن معنى الفعل لا. حروفه الخ، إلى أن قال: وندر نحو سعيد مستقراً الخ.

أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها

هكذا في بعض النسخ بإسقاط وأسماء المفعولين وهي نسخة كدي، فلذا قال في قول المصنف بعد: وإن فتحت منه ما كان انكسر الخ أنه تبرع بذكره، وفي غالب النسخ بزيادة وأسماء المفعولين وهي الصواب وحينئذ فلا تبرع، وإنما ساغ جمع فاعل على فاعلين جمع مذكر سالماً مع أن فاعل اسم للفظ وهو غير عاقل، ولا يجمع جمع مذكر سالماً إلا ما كان لعاقل كما مر، لأن اللفظ واقع على الشخص المتصف بمعناه، والشخص يكون عاقلاً وغير عاقل فغلبنا العاقل لشرفه على غيره.

(فإن قلت) قاعدة المركب الإضافي أن يجمع المضاف دون المضاف إليه على ما للجمهور كما تقول في جماعة كل واحد منهم يسمى بعبد الله عبيدو الله والأصل عبيدون حذفت النون للإضافة، وهنا جمعت المضاف والمضاف إليه معاً. (قلت): ما ذكر خاص بالعلم أو ما أضيف إلى العلم، ولفظ اسم في اسم الفاعل ليس علماً وإنما هو اسم جنس بدليل تنكيره تارة بتنكير المضاف إليه فتقول: اسم فاعل وتعريفه بتعريف المضاف إليه بأل فتقول: اسم الفاعل، فلذلك صح جمع المضاف إليه. قول المكودي: [مطلقاً] أي متعد أو لازم. وقوله: [متعد] يرجع لمكسور العين فقط كما هو ظاهر.

---

(١) (قوله: الواقع في كلام المصنف الخ) الظاهر أن مراد الشارح أن ينص على نكتة حذف التاء من خصوص لفظ الثلاثة، ففي الواقعة في عبارته بمعنى من وليست هي عبارة المصنف، وهذا لا ينافي أن لفظ الثلاث في عبارة المصنف مجرور بالإضافة، فالمناسب حذف هذه القولة بتمامها فتأمل، اه مصححه.

٤٥٧ - كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

المراد بقوله: (كفاعل) هذا الوزن الذي على صيغة فاعل، والمراد باسم الفاعل اسم الفاعل الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها، سواء كان على وزن (فاعل) كضارب، أو على غيره كمكرم ومدحرج، وشمل قوله: (من ذي ثلاثة) جميع أنواع الفعل الثلاثي، ثم أخرج فعل بالكسر اللازم وفعل المضموم العين ولا يكون إلا لازماً بقوله:

٤٥٨ - وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

وهو ضمير عائد على (فاعل) في البيت الذي قبله، يعني أن فاعلا (قليل) في اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو: فره العبد فهو فاره، وسلم فهو سالم، وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي وهو ثلاثة أنواع: مفتوح العين متعد نحو: ضرب فهو ضارب، وغير متعد نحو: قعد فهو قاعد، ومكسور العين متعد نحو: شرب فهو شارب، واسم (فاعل) مفعول بـ (صغ) و(كفاعل وإذا) متعلقان به، والظاهر أن يكون تامة بمعنى يوجد، و(من ذي) متعلق بها، و(غذا) يحتمل أن يكون من غذوت الصبي باللبن أي ربيته فيكون متعدياً، ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أي سال فيكون لازماً، واسم الفاعل منهما معاً على فاعل، والمراد بـ (قليل) شاذ ولذلك قال بعد: (بل قياسه فعل) و(هو قليل) مبتدأ وخبر، و(في) متعلق بقليل، و(غير متعدي) حال من فعل الأخير. ثم أشار إلى النوع الثاني من المثالين فقال: (بل قياسه فعل).

٤٥٩ - وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِرِ وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

فذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان: (فعل وأفعل وفعلان) وتجوز[1] في إطلاق اسم الفاعل

(كفاعل صغ اسم فاعل الخ)، قول المكودي: [الذي على صيغة الخ] أشار بهذا إلى أن الكاف في قول المصنف كفاعل بمعنى على وهو على حذف مضاف فهي مثلها فيمن قال: كيف أصبحت؟ تقول: كخير أي على خير. وقوله: [والمراد باسم الفاعل الخ] أي من حيث هو لا بقيد كونه للثلاثي بدليل آخر كلامه وعبارته توهم أن عندنا اسم الفاعل غير وصف وليس كذلك.

(وهو قليل في فعلت)، قول المكودي: [نحو فره العبد الخ] معناه حذق فهو حاذق، ومثله: طهر فهو طاهر، وحمض فهو حامض، ومثل فهو ماثل.

وقوله: [والظاهر أن يكون الخ] ويصح أن تكون ناقصة، وخبرها من ذي ثلاثة. وقوله: [من غذوت] أي بتخفيف الذال المعجمة لأنه ثلاثي. قوله: [أي صال] منه قولهم غذا الشيب إذا أسرع، وغذا البول إذا انقطع، وغذا العرق إذا انقطع، فهو من باب أسماء الأضداد.

وقوله: [وتجوز في إطلاق الخ] الأولى أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من سائر الأوصاف، لأن جميع هذه الأوصاف صفة مشبهة ما عدا لفظ فاعل فهو اسم فاعل لا غير، إلا إن أضيف إلى مرفوعه معنى فهو صفة مشبهة أيضاً.

---

(١) قول المكودي وتجوز في إطلاق الخ نعم هذا التفصيل الذي ذكره إذا أريد الثبوت واحد إذا قصد الحدوث «ففاعل» مطلقاً من أي فعل كان.

عليها، وإنما هي صفات مشبهات باسم الفاعل، ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص بمعنى في الفعل يقتضيه نبه على ذلك بالمثال فقال: (نحو أشر ونحو صديان ونحو الأجهر) فـ(فعل) للأعراض نحو: فرح وهو فرح، وأشر فهو أشر، و(فعلان) للامتلاء وحرارة البطن نحو: غراث فهو غرثان، وصدي فهو صديان، و(أفعل) للخلق والألوان نحو: حمر فهو أحمر، وجهر فهو أجهر. ثم أشار إلى النوع الثالث فقال:

٤٦٠ ـ وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ كَالضَّخْمِ وَٱلْجَمِيلِ وَٱلْفِعْلُ جَمُلْ

يعني أن الأولى بفعل المضموم العين (فعل) نحو: سهل فهو سهل، وضخم فهو ضخم، و(فعيل) نحو: ظرف فهو ظريف، وجمل فهو جميل، وفهم من قوله: (أولى) أن اسم الفاعل منه يأتي على غير الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله:

٤٦١ ـ وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ وَبِسِوَى ٱلْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يعني أن اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتي على وزن (أفعل) نحو: حرش فهو أحرش، وعلى

(نحو أشر) كرر نحو ليفيد أن هذه الأمثلة الثلاثة كل واحد منها راجع للفعل الدال على معنى خاص فهو لف مرتب بالنسبة لرجوع الأول للأول، ولف معكوس بالنسبة لكون الثاني للثالث والثالث للثاني. قول المكودي: [ففعل للاعراض] جمع عرض وهو ما ليس حركة جسم من وصف ثابت كالفرح فإنه غير لازم للإنسان، والأشر: هو الذي لا يحمد النعمة والعافية، ويقال للذي بالغ في الظلم والكذب وهو من معنى ما قبله.

وقوله: [وحرارة البطن] عطفه على ما قبله ليس عطف تفسير بل هو من عطف المغاير، فكان ينبغي للمكودي أن يأتي بمثال تكون فيه فعل دالة على الامتلاء كشبع فهو شبعان، وروي فهو ريان، وأما مثالاه فإنما هما لما دل على حرارة في البطن، لأن غرث معناه جاع كما في القاموس، وصدي معناه عطش.

وقوله: [فهو أجهر] الأجهر: هو الذي لا يبصر في الشمس، ومنه قولهم: أعلم من علم إذا كان مشقوق الشفة العليا، وأفلح من فلح إذا كان مشقوق الشفة السفلى، وما أحسن قول الزمخشري يشكو دهره:

وأخرني دهري وقدم معشرا على أنهم لا يعلمون وأعلم
ومذ أفلح الجهال أيقنت أنني أنا الميم والأيام أفلح أعلم

فمن كانت شفتاه مشقوقتين لا يقدر على النطق بالميم لأن مخرجها منهما.

(وفعل أولى) قدم الموضح فعيلاً على فعل لأن فعلاً دون فعيل في القياس تنكيتاً على الناظم المقتضي العكس، والضخم من كل شيء العظيم اللحم. (والفعل جمل) لم يشرحه المكودي إشارة إلى أنه لا فائدة فيه، وأجيب عنه بأنه احترز به من جمل الشحم بفتح الميم بمعنى أذابه، وفي الحديث: «لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلو ثمنها» فمعنى جملوها أذابوها، فإن فعيلاً من المفتوح بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل، ولا يحتاج لهذا الاحتراز لأن الموضوع فعل المضموم والمقام محرز.

(وأفعل فيه قليل)، قول المكودي: [كثيران] الكثرة مأخوذة من قول الناظم أولى، وزاد الموضح على الناظم

وزن (فعَل) نحو: بطل فهو بطل، وحسن فهو حسن، وفهم من تنصيصه على القلة في (أفعل وفعل) أن الوزنين السابقين كثيران، و(قياسه) مبتدأ، وخبره (فعل) و(أفعل) معطوف عليه، وكذلك (فعلان) على حذف العاطف، و(أفعل) مبتدأ، و(قليل) خبره، و(فيه) متعلق بقليل، و(فعل) معطوف على (أفعل). ثم قال: (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يعني أن (فعل) المفتوح العين قد يأتي اسم فاعله على وزن غير فاعل، ولم يذكر الوزن الذي يأتي على غير فاعل، ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد، والذي جاء من ذلك: طاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب، وعف فهو عفيف، وفهم من قوله: (قد يغنى) التقليل، و(بسوى) متعلق بـ(يغنى) و(فعل) فاعل (يغنى).

ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثي شرع في بيان اسم الفاعل من غير الثلاثي فقال:

٤٦٢ - وَزِنَــةُ ٱلْمُضَــارِعِ اسْـمُ فَــاعِــلِ مِنْ غَيْـرِ ذِي الثَّـلَاثِ كَـالْمُـوَاصِـلِ

٤٦٣ - مَـعْ كَسْـرِ مَتْلُوِّ الأَخِيـرِ مُـطْلَقَـا وَضَمِّ مِيـمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَـقَـا

أتى في هذين البيتين بضابط في اسم الفاعل من غير الثلاثي وهو أنه إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثي أتيت بوزن مضارعه، إلا أنك تكسر ما قبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة ميماً زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثي الرباعي الأصول كيدحرج، والرباعي المزيد كيحرنجم، والثلاثي المزيد كينطلق ويستخرج، فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج، ومن احرنجم محرنجم، ومن انطلق منطلق، ومن استخرج مستخرج.

ومعنى قوله: (مع كسر متلو الأخير) أنه إذا كان مفتوحاً في المضارع كسر في اسم الفاعل نحو: يتدحرج فتقول: متدحرج، وفهم من قوله: (مطلقا) أنه إذا كان مكسوراً في المضارع يكسر في اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو: منطلق في ينطلق، و(زنة المضارع) مبتدأ وهو على حذف مضاف، و(اسم فاعل) خبره والتقدير: وصاحب زنة المضارع، ويحتمل أن يكون (اسم فاعل) مبتدأ، و(زنه) خبر مقدم، و(من غير) متعلق

أوزاناً أخر قليلة تنكيتاً عليه في تخصيص القلة بالوزنين المذكورين.

(قد يغنى) بفتح الياء والنون مبنياً للفاعل مضارع غني كفرح يفرح بمعنى يستغني، وتفسير المكودي في التقرير له بما يأتي تفسير معنى. قول المكودي: [فهو أشيب الخ] ولا يقال شائب كما في ألسنة الناس لأنه لم يسمع، وليس منها مات فهو ميت لأنه قرىء: إنك مائت فلم يستغن بسوى الفاعل.

(وزنة المضارع)، قول المكودي: [عوض حرف المضارعة الخ] هذا تنكيت على المصنف لأنه ذكر سبقية الميم ولم يبين أن حرف المضارعة يحذف وتكون هي موضعه، ويجاب بأن مثاله يبين ذلك، وأيضاً حرف المضارعة خاص بالفعل فلا يتوهم بقاؤه، واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة حروف العلة لأن الواو لا تزاد أولاً، وزيادة الألف والياء توقع في التباس اسم الفاعل بالمضارع، وخصت الميم دون سائر حروف الزيادة لكون مخرج الميم قريباً من مخرج الواو لأنهما من الشفتين، وحركت بالضم لأن الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الموضع نحو مجلس والكسر يؤدي إلى الالتباس باسم الآلة منه نحو مقيس اسم للآلة التي يقاس بها.

وقوله: [ومن غير متعلق بزنة الخ] الأولى من هذا كله أن اسم فاعل مبتدأ لأنه هو المحدث عنه، ومن غير ذي

بزنة، و(مع) في موضع الحال من (المضارع) و(مطلقا) حال من (كسر) و(ضم) معطوف على (كسر). ثم قال:

٤٦٤ - وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ ٱلْمُنْتَظَرْ

يعني أن الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي إذا فتحته صار (اسم مفعول) فتقول في اسم الفاعل: من دحرج مدحرج، وفي اسم المفعول مدحرج، وفي اسم الفاعل من انتظر منتظر، وفي اسم المفعول منتظر، وقد تبرع بذكر اسم المفعول في هذا الباب لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات به، و(إن فتحت) شرط، والضمير في (منه) عائد على اسم الفاعل، و(منه) متعلق بـ (فتحت) و(ما) مفعول بفتحت وهي موصولة وصلتها (كان) و(انكسر) في موضع خبر (كان) و(صار) جواب الشرط. ثم قال:

٤٦٥ - وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ اطَّرَدْ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

يعني أن اسم المفعول من (الثلاثي) يأتي على وزن مفعول، وقوله: (كآت من قصد) أي كالمفعول الآتي من (قصد) وهو مقصود، ومثله مضروب من ضرب، ومدعو من دعا، ومرضي من رضي، وأصل مدعو مدعوو، وأصل مرضي مرضوي، و(زنة) فاعل بـ (اطرد) و(في اسم) متعلق باطرد. ثم قال:

متعلق بمحذوف صفة لاسم فاعل، وذي صفة لمحذوف على حذف مضاف، وزنة بمعنى وزن خبر المبتدأ، وأل في المضارع خلف عن مضاف إليه على حذف مضاف، والتقدير: اسم الفاعل المصوغ من غير مصدر فعل صاحب ثلاثة أحرف وزن مضارع فعله.

وقوله: [ومطلقاً حال من كسر الخ] فيه نظر لأن فيه إتيان الحال من المضاف إليه دون شرطه، والصواب أنه حال من متلو، والشرط موجود فيه لأن كسر مصدر وهو مضاف يقتضي العمل في المضاف إليه.

(كمثل المنتظر) الكاف زائدة ويحتمل أن تكون مثل هي الزائدة كما زيدت في قوله تعالى: ﴿فإن آمنو بمثل ما آمنتم به﴾. قول المكودي: [وقد تبرع الخ] قد علمت أن هذا إنما يأتي على إسقاط. وأسماء المفعولين من الترجمة على نسخته.

(وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد) قدم الموضح اسم مفعول الثلاثي على غيره لأن الثلاثي سابق على غيره تنكيتاً على الناظم، وما فعله الناظم له وجه لأنه لما تكلم على اسم الفاعل من غير الثلاثي ناسب أن يذكر اسم المفعول منه.

قول المكودي: [وأصل مرضي مرضوي] اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لقوله: إن يسكن السابق من واو ويا الخ، وقلبت الضمة كسرة مناسبة للياء، وقيل قلب الحركة قبل قلب الواو، وكذلك مبيع أصله مبيوع نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان، حذف الساكن الثاني وهو الواو على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة، ومقول أصله مقوول نقلنا حركة الواو إلى الساكن قبلها وحذفت الواو الثانية على مذهب سيبويه، ولا فرق بين المتعدي واللازم، ولكن في اللازم يتصل به الحرف الذي يتعدى به ذلك الفعل نحو: ممرور به.

٤٦٦ ـ وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

يعني أن صاحب هذا الوزن الذي هو (فعيل) ناب عن مفعول نحو: قتيل بمعنى مقتول، وجريح بمعنى مجروح، وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل مقيس، وفهم من تمثيله بـ (فتاة) و(فتىً) أن فعيلا المذكور يجري على المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو: فتى كحيل، وفتاة كحيل، و(ذو) فاعل بـ(ناب) و(نقلاً) مصدر في موضع الحال من (ذو).

الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون

(وناب نقلاً عنه)، قول المكودي: [يعني أن صاحب هذا الخ] تبع عبارة الناظم ومفسراً له بصاحب وهي عبارة غير حسنة ولذا لم يرتكبها الموضح، والأولى أن يقول: يعني أن فعيلاً ينوب الخ، والمراد بالنيابة سمة الاستغناء بلفظ فعيل عن لفظ مفعول في إفادة معنى مفعول لا في رفع الظاهر، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه، ولا قتيل أبوه، نعم يرفع الضمير المستتر على النيابة عن الفاعل نحو: مررت برجل كحيل الخ أي هو. وقوله: [فهو غير مقيس] هو قول الناظم نقلاً في النظم، والله أعلم.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

لا يقال هذه الترجمة مكررة مع ذكره الصفة المشبهة في الترجمة قبل هذه لأنا نقول الموضوع مختلف، ذكرت هنالك لبيان أوزانها وهنا لبيان حقيقتها وما تصاغ منه وعملها.

(فإن قلت): ما وجه شبهها باسم الفاعل؟ (قلت): أشبهته في المعنى واللفظ، أما المعنى فدلالتها على حدث ومن قام به كاسم الفاعل، وأما اللفظ فإنها تؤنث وتثنى وتجمع كاسم الفاعل، تقول: حسن وحسنة وحسنان وحسنون وحسنات، كما تقول: ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات، فلذلك عملت النصب، وكان الأصل فيها أن لا تعمل النصب لإفادتها الثبوت ولصوغها من القاصر، ولا يلزم من كونها شبيهة باسم الفاعل أنها مساوية له لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، ولذا كان المنصوب بعد اسم الفاعل منصوباً على أنه مفعول به حقيقة، وهي ناصبة له على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو على التمييز إن كان نكرة.

قول المكودي: [ما صيغ الخ] ما بمعنى لفظ وخرج بصيغ المصدر كضرب بسكون الراء فإنه لم يصغ من غيره، وبقوله لغير تفضيل اسم التفضيل كأحسن، وبقوله من فعل لازم اسم الفاعل واسم المفعول من المتعدي كضارب ومضروب، وبقوله لقصد نسبة الحدث ما لا دلالة له على الحدث كأسماء الزمان والمكان والآلة وما دل على الحدث، ولكنه منسوب لغير الموصوف وهو اسم المفعول من اللازم نحو: زيد ممرور به، فإن ممروراً وصف لزيد، وزيد وقع به المرور لا مار، فالحدث الواقع منسوب لغير الموصوف، والمراد باتحاد المعنى القائم بالموصوف أعم من كونه صادراً منه، ككون زيد رحيماً بعمرو أم لا كحسن الوجه، وأعم من كونه حادثاً كما ذكر أو قديماً ليدخل عليم من قولنا الله عليم، وبقوله دون إفادة معنى الحدوث بل تفيد الدوام والاستمرار في الأزمنة الثلاثة اسم الفاعل من

إفادة معنى الحدوث. وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه، وإلى ذلك أشار بقوله:

٤٦٧ ـ صِفَـةٌ اسْتُحْسِنَ جَـرُّ فَـاعِـلِ مَعْنىً بِهَـا ٱلْمُشْبِهَـةُ اسْمَ ٱلْفَـاعِـلِ

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن أن يجر بها ما هو فاعل في المعنى نحو: الحسن الوجه، إذ أصله: الحسن وجهه، وذاك لا يصح في اسم الفاعل، وفهم من قوله: (استحسن) أن ذلك موجود في اسم

اللازم كقاعد، لأن الصفة المشبهة تفيد الثبوت وضعاً وخارجاً، واسم الفاعل وضعه الواضع أيضاً لتفيد الثبوت، واستعمل في الخارج لإفادة التجدد والحدوث، فقائم من قولك: زيد قائم وضعه الواضع لتحقق المحمول الذي هو الخبر للموضوع الذي هو المبتدأ لكنه في الخارج يفيد أن القيام متجدد وحادث وموجود بعد أن لم يكن.

وقوله: [وتتميز الخ] تبع في هذا الكلام ولد الناظم حيث قال: إن الناظم عرف الصفة المشبهة بالخاصة، فتعريفه تمييز لها فقط لا حد، ولو أراد حدها المنطبق عليها لقال: ما صيغ لغير إلى آخر ما للمكودي، ومثل هذا وقع للأزهري لأن الموضح عرف الصفة المشبهة بتعريف الناظم فأخرجه الأزهري عن ظاهره وقال: إن تعريفها بذلك تعريف لها بالخاصة، وعرفها الأزهري بما عرفها به ولد الناظم الذي عند كدي، وهذا مبني على التفريق بين الحد والخاصة، وقال الحافظ سيدي الطيب: والحق أن أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالحد والتعريف بالخاصة.

(صفة استحسن) ، قول المكودي: [إذ أصله الحسن وجهه الخ] برفع وجهه على الفاعلية، فحول الإسناد عن الظاهر الذي هو الوجه إلى الضمير المضاف إليه وهو الهاء العائدة على زيد فصار الحسن مسنداً إلى ضمير زيد مجازاً، لأن من حسن بعضه صح أن يسند الحسن لجميعه ثم انتصب على التشبيه بالمفعول به، ثم لما أريد بيان الموصوف بالحسن حقيقة الذي هو الوجه أضيفت الصفة إليه، فالأصل الرفع ثم النصب ثم الجر.

(فإن قلت) : لم حولوا الإسناد عن الظاهر إلى الضمير؟(قلت) : لقصد التخفيف وبيانه ان قولك: زيد حسن وجهه فيه عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد، فالصفة المعنوية التي هي حسن، والموصوف معنى لا اصطلاحاً الذي هو زيد كالشيء الواحد، والصفة ومرفوعها وهو وجهه كالشيء الواحد، والمضاف وهو وجهه، والمضاف إليه وهو الهاء كذلك فحصل الثقل، فلما قصدوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير المضاف إليه، فنقلوه وجعلوه فاعلاً بالصفة فاستتر فيها إلى آخر ما مر، ولأجل كون الإسناد محولاً عبر الناظم بفاعل معنى.

وقوله:[وذلك لا يصح في اسم الخ] قد يقال إن هذا مناقض لقوله بعد: إن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه الخ، والحق أنه لا تناقض إذ كل محمول على شيء غير محمول عليه الآخر، وبيانه ان قوله لا يصح في اسم الفاعل المراد به المتعدي نحو: زيد ضارب أبوه، فإن إضافة الوصف الذي هو ضارب إلى الأب الفاعل هنا ممتنعة لئلا يوهم أنه من إضافة الوصف إلى منصوبه وأن الأصل: زيد ضارب أباه، فيقتضي أن الأب مضروب مع أنه ضارب، فتوقع الإضافة فيه لبس فتجتنب، وان قوله آخراً: ان ذلك موجود الخ، محمول على اسم الفاعل اللازم، لكن يشكل عليه حينئذ تمثيله بكاتب الأب فإن كاتب من كتب وهو متعد، قال تعالى: ﴿فويل للذين يكتبون الكتاب﴾ فالأولى أن يمثل بنحو قائم ويكون قسماً اسم الفاعل المتعدي واللازم خارجين من قوله استحسن، فالمتعدي لا يصح فيه الإضافة، واللازم لا تستحسن فيه فيحمل الاستحسان في كل على ما يليق به، هذا تعريف ما قالوه بناء على أن اسم الفاعل مهما

الفاعل إلا أنه غير مستحسن نحو: كاتب الأب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه، وفهم منه أيضاً أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه الرفع والنصب كما يأتي، و(صفة) مبتدأ، و(استحسن) صفته، و(جر) مرفوع باستحسن، و(معنى) منصوب على إسقاط الخافض، و(بها) متعلق بجر، و(المشبهة) خبر المبتدأ، و(اسم الفاعل) يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة، وبالكسر على أنه مضاف إليه. ويجوز أن يكون (المشبهة) مبتدأ، و(صفة) خبره.

ثم قال:

٤٦٨ - وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ ٱلْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال، وبهذين الوصفين

قصد به الثبوت ليس صفة مشبهة وإنما يعامل معاملتها فقط وهو رأي الناظم، والصواب أن اسم الفاعل مهما قصد له الثبوت صار صفة مشبهة حقيقة فتصح إضافته إذا كان لازماً كقائم وقاعد، وكذلك إن كان متعدياً إلى واحد كضارب وكاتب، لكن لا بد في هذا الأخير من قرينة يرتفع بها اللبس كما في التسهيل، وإن قصد باسم الفاعل مجرد الحدوث فهو غير صفة مشبهة بلا نزاع فلا تصح إضافته أصلاً لا انها لا تحسن فقط انظر المرادي، فلو عبر المصنف بالصحة بدل الاستحسان بأن يقول: وصفة يصح جر فاعل الخ لأفاد ما هو الصواب وليرفع أيضاً الإبهام الذي تقتضيه عبارته بالاستحسان وهو أن الضعيف كما في نحو: زيد حسن وجهه أو حسن وجه أبيه بجر وجه فيهما، مما أضيفت فيه الصفة المجردة من أل إلى المعمول المضاف إلى الضمير كما في المثال الأول، أو المضاف إلى الضمير كما في الثاني لا يقال له صفة مشبهة مع أنه صفة مشبهة قطعاً، إلا أن الإضافة ضعيفة غير مستحسنة، ولو عبر بالصفة لدخل الضعيف فيكون الحد جامعاً للحسن والضعيف، وتكون الصحة وعدمها متعلقين بالدوام والحدوث، لأن الحسن والقبح معلقان بقرب المجاز أو بعده كما في الموضح وقررناه سابقاً، قال: معنى هذا الحافظ سيدي الطيب.

وقوله: [ويجوز أن يكون المشبهة الخ] بل هذا الوجه هو المتعين في إعراب كلام المصنف ولا يصح غيره، لأن المحكوم عليه هو الصفة الشبهة، والمحكوم به هو كونها صفة استحسن الخ.

(وصوغها من لازم) اما وضعاً كحسن من حسن، فإن فعل المضموم لا يكون إلا لازماً أو استعمالاً كرحمان ورحيم من رحم المضموم العين المنقول من رحم المكسور المتعدي.

قول المكودي: [ولا تكون إلا للحال الخ] هذا تفسير لحاضر في النظم، وظاهر المكودي تبعاً لظاهر عبارة الناظم بصوغها وهو الذي في الموضح، وهو الذي ذكره غير واحد أن هذا الشرط في صوغها واشتقاقها من أصلها، وصحة تسميتها صفة مشبهة وفيه نظر، إذ قد تكون صفة مشبهة مع كونها للماضي المنقطع كما في قولك: كان وجه زيد حسناً فقبح، ومنه قوله تعالى: ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه﴾ فميتاً صفة مشبهة للماضي المنقطع، بل الصواب أن كونها للحال من جملة الشروط في صحة عملها النصب لا غير، وقد قال أبو حيان: أكثر النحويين على عدم اشتراط كونها للحال، وقال ابن طاهر: تكون للأزمنة الثلاثة.

وقوله: [وبهذين الوصفين الخ] ليس المراد أنها لا تفارقه إلا في هذين الوجهين فقط كما يوهمه تقديم هذين

خالفت اسم الفاعل، فإن اسم الفاعل يصاغ من الفعل اللازم والمتعدي، ويكون للحال والاستقبال والماضي. ثم أتى بمثالين وهما: (طاهر) و(جميل) فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم المراد به الحال، وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضاً لازم ويراد به الحال، وفهم من تمثيله بالوصفين أن الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف كطاهر فإنه جار فيما ذكر على يطهر، وغير جارية عليه كجميل فإنه غير جار على يجمل، و(صوغها) مبتدأ، و(من لازم) و(لحاضر) متعلقان بصوغها، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب، ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبر عن صوغها لعدم الفائدة، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على جر فاعل لأن جر الفاعل بها مستحسن وصوغها مما ذكر واجب. ثم قال:

٤٦٩ ـ وَعَمَـلُ اسْمِ فَـاعِـلِ ٱلْمُعَـدَّى لَهَـا عَلَى ٱلْحَدِّ الَّـذِي قَـدْ حُـدَّا

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول: زيد حسن الوجه، كما تقول: زيد ضارب الرجل، والمراد بالمعدى المعدى إلى مفعول واحد، وفهم من قوله: (على الحد الذي قد حدا) أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد، ولا ينبغي أن يحمل على جمع الشروط السابقة التي منها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه نص على أنها لا تكون إلا للحال بقوله: (لحاضر) و(عمل) مبتدأ، و(اسم فاعل) مضاف إلى (المعدى) وهو على حذف الموصوف والتقدير: فاعل الفعل المعدى، و(لها) في موضع خبر (عمل) و(على الحد) متعلق بعمل أو بالاستقرار الذي يتعلق به الخبر، أو في موضع الحال من

المعمولين، بل تفارقه في تسعة عشر أمراً أخذ من كلام المصنف خمسة وعليها اقتصر الموضح صراحة، وقيل: المأخوذ من الناظم والموضح سبعة ومن أراد استيفاءها فعليه بالتصريح.

وقوله: [لعدم الفائدة] أي التامة، فالنفي الذي هو عدم لم يتسلط على الفائدة على سبيل الإطلاق، إذ مطلق الفائدة بالإخبار بالمجرورين أو أحدهما حاصلة قطعاً، وإنما النفي متسلط على الفائدة المقيدة بالتمام، وبيان ذلك أن الجار والمجرور إن جعلته خبراً فهو متعلق بكون عام وتقديره: وصوغها كائن من لازم الخ، فيستفاد منه فائدة مطلقة وهو كونها مصوغة من لازم، وهل ذلك على سبيل الوجوب يبقى ما هو أعم؟ فما قرره المكودي أتم فائدة، وبما قررناه يسقط اعتراض غير واحد على المكودي.

(وعمل اسم فاعل المعدى)، قول المكودي: [كما تقول: زيد ضارب الرجل الخ] بنصب الرجل إلا أن النصب مختلف فيه كما مر، فالمنصوب بعد اسم الفاعل على المفعولية، وبعد الصفة على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو التمييز إن كان نكرة.

وقوله: [والمراد بالمعدى الخ] هذا فيه تنكيت على الناظم حيث أطلق في العمل مع أن اسم الفاعل يكون متعدياً لواحد كضارب، أو لاثنين كزيد معط عمراً درهماً، أو لثلاثة كزيد معط عمراً كبشاً سميناً، ولذا أصلحه من قال لواحد لها على ما حدا، وأجيب عن الناظم بأنه أطلق لأن الأصل في التعدية أن تكون لواحد.

وقوله: [بالشروط الخ] إن قلت: ليس عندنا إلا شرط واحد وهو الاعتماد كما صرح به فلم جمع الشروط؟

الضمير المستتر في الاستقرار الذي يتعلق به الخبر، وحاصله أن الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد فتنصب ما بعدها، إلا أنه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين وقد أشار إليهما بقوله:

٤٧٠ - وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ يُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

يعني أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في شيئين: الأول: أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول: زيد حسن الوجه، ولا يجوز زيد الوجه حسن، بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز أن تقول: زيد الرجل ضارب، وهو المنبه عليه بقوله: (وسبق ما تعمل فيه يجتنب)

الثاني: أنه لا يكون إلا سببياً كالمثال المتقدم، بخلاف معمول اسم الفاعل فإنه يكون سببياً نحو: زيد ضارب أباه، وأجنبياً نحو: زيد ضارب عمراً، وهو المنبه عليه بقوله: (وكونه ذا سببية وجب) و(سبق) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(ما) موصولة وصلتها (تعمل فيه) والضمير العائد على الموصول المجرور بفي،

أجيب بأنه جمع الشرط باعتبار تعدد أفراده، لأن الاعتماد إما على نفي أو استفهام أو غيرهما مما مر، أو باعتبار أن كل واحد مما يعتمد عليه شرط على البدلية.

وقوله: (وسبق ما تعمل فيه) لما علمت أن مما تفترق به الصفة المشبهة من اسم الفاعل خمسة أمور، وتقدم ثلاثة منها، أشار إلى الاثنين الباقيين، لكن كان ينبغي للمصنف أن يقدم هذا البيت على قوله: وعمل اسم فاعل الخ، لتكون الأشياء التي تفترق بها الصفة من اسم الفاعل متصلة، ويكون العمل متصلاً بما يبينه وهو قوله: فارفع بها الخ.

قول المكودي: [يعني أن الصفة المشبهة تخالف الخ] لا تنافي بين نسبة التخالف في التقرير للصفة المشبهة وبين نسبته في التوطئة لمنصوبها في قوله: إلا أنه أي منصوبها يخالف الخ، لأنه إذا خالف منصوبها منصوبه فقد خالفت هي اسم الفاعل وهذا على نسخة، إلا أنه بضمير المفرد المذكر العائد على منصوبها، وفي بعض النسخ إلا أنها بضمير التأنيث العائد على الصفة المشبهة وحينئذ فلا إشكال، لكن الأولى حينئذ أن يحذف منصوبها بأن يقول: إلا أنها تخالف اسم الفاعل أي ليستقيم الكلام.

وقوله: [ولا يجوز زيد الوجه حسن الخ] بنصب الوجه وعلة المنع أنها فرع عن اسم الفاعل، والفرع لا يقوى قوة الأصل، ولأن أصله الرفع فهو فاعل معنى والفاعل لا يتقدم.

(فإن قلت): لم خص المكودي المعمول بالمنصوب المعرفة مع أن معمولها قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً نكرة؟ (قلت): إذا كان مرفوعاً فهو فاعل لها، وقد مر في قوله: وبعد فعل فاعل أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فأحرى ما أشبهه وهو اسم الفاعل فأحرى ما أشبهه ما أشبهه، وإذا عملت الخفض فما بعدها مضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف كما هو معلوم أيضاً، وإذا كان منصوبها نكرة فهو تمييز، والتمييز لا يتقدم على عامله عملاً بقوله: وعامل التمييز قدم مطلقاً فلم يبق ما يتوهم فيه الجواز إلا الصورة التي عند المكودي، وقد يقال انه خصص ذلك ليخبرك أن محل منع تقديم المعمول عليها إذا عملت فيه لشبهها باسم الفاعل، وأما ما عملت فيه برائحة الفعل كالظرف فيجوز تقديمه عليها، وقال الرضي: المناسب لضعفها أن لا يتقدم عليها معمول كيفما كان.

وقوله: [إلا سببياً] كان الأولى أن يفسر بأن يقول: هو الاسم الظاهر المتلبس بضمير يعود على الموصوف،

و (يجتنب) في موضع خبر المبتدأ، و (كونه) مبتدأ، و (ذا) خبر الكون وهو مضاف إلى اسمه، و (وجب) خبره. ثم قال:

٤٧١ - فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ ‌ ‌ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

٤٧٢ - بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلَا ‌ ‌ تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا

فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها، والنصب على التشبيه بالمفعول به، والجر بها على الإضافة، وقوله: (مع أل) أي مع كون الصفة مصحوبة لأل، و (دون أل) أي مجردة من أل (مصحوب أل) أي المعمول للصفة، و (ما اتصل) أي وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه (مضافاً) لما بعده (أو مجرداً) يعني من أل والإضافة. فحاصله أن الصفة لها حالان: مقرونة بأل ومجردة منها، ومعمولها له ثلاثة أحوال: اقتران بأل وإضافة وتجرد، فالمقرون بأل نوع واحد نحو: الحسن الوجه. والمضاف ثمانية أنواع:

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: حسن وجهه.

الثاني: مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: حسن وجه أبيه.

الثالث: مضاف إلى المعرف بأل نحو: حسن وجه الأب.

الرابع: مضاف إلى مجرد نحو: حسن وجه أب.

الخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: جميلة أنفه، من قولك:

والضمير إما ملفوظ به كقولك: زيد حسن وجهه، أو مقدر كمثاله المتقدم وهو قوله: زيد حسن الوجه والضمير فيه مقدر أي منه كما علمت.

(فارفع بها) الفاء في جواب شرط مقدر وارد على قوله: وعمل اسم فاعل كأنه قيل له: هل تعمل عمله رفعاً ونصباً وجراً أو شيئاً دون شيء؟ فأجاب بأنها تعمل مطلقاً.

قول المكودي: [على الفاعلية الخ] هذا مذهب الجمهور، وقيل: الفاعل بها ضمير مستتر يعود على الموصوف، والاسم الظاهر بعدها مرفوع على البدلية من ذلك الضمير.

وقوله: [والنصب على التشبيه] هذا إن كان المعمول معرفة، فإن كان نكرة فعلى التمييز كما مر.

وقوله: [وما اتصل الخ] معنى اتصال المعمول بها هنا أن لا يفصل بينها وبين المعمول بأل، وإلا إذا كان المعمول مقروناً فهو متصل بها أيضاً لكن فصل بأل.

وقوله: [الأول مضاف الخ] مضاف في كلامه في هذه الصورة وفي الصور السبع بعد صفة لموصوف محذوف تقديره معمول للصفة مضاف إلى كذا. وقوله: [نحو حسن وجهه] الأولى أن يصرح بالموصوف هنا وفيما بعد بأن يقول: زيد حسن وجهه مثلاً وهكذا.

وقوله: [الخامس مضاف إلى ضمير الخ] يجب قراءة ضمير بحذف التنوين مضافاً إلى ما بعده وما بعده صفة

مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه، فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه: مضاف إلى الجارية، والجارية: مضاف إلى ضمير المرأة.

السادس: مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: جميل خالها، من قولك: مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها.

السابع: مضاف إلى موصول نحو: الطيبي كل ما التاثت به الازر، من قوله:

فعج بها قبل الأخيار منزلة   والطيبي كل ما التاثت به الازر

لاسم محذوف، والتقدير: الخامس أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير اسم مضاف أي إلى ضمير عائد على اسم مضاف ذلك الاسم إلى اسم آخر ظاهر، وذلك الظاهر مضاف إلى الضمير العائد على الموصوف، ويوجد في بعض نسخ كدي بعد قوله في المثال أنفه ما نصه: فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى الجارية، والجارية مضافة إلى ضمير المرأة وهي الموصوفة انتهى. ثم أنفه في مثال كدي يتعين فيه النصب أو الجر ولا يجوز فيه الرفع، لأن الصفة ليست مسندة له وإنما هي مسندة لضمير الجارية بدليل تأنيث جميلة بالتاء، وفي بعض نسخ المكودي جميل بالتذكير، قال بعض: وهي الصواب لأن الموصوف هو الوجه لا الجارية، ويكون أنفه بالرفع حينئذ فاعلاً، ويأتي في نصبه وجره ما ذكر في حسن وجهه، وهذا هو الجدول السادس طولاً والستة عرضاً، إلا أنه أبدل في الجدول جميل بالحسن أو حسن، واختصر المثال اتكالاً على ما مر له هنا، وإلا فاللفظ الذي في الجدول مع قطع النظر عن أصله المذكور هنا يقال عليه أنه مكرر مع الحسن وجهه الذي في الجدول الثاني، لأن المعمول في كل منهما مضاف إلى الضمير.

وقوله: [إلى ضمير معمول الخ] يجب قراءة ضمير بحذف التنوين مضاف إلى معمول، ويكون التقدير السادس أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير اسم، وذلك الاسم معمول لصفة أخرى، فالجميل صفة مشبهة، وخالها معمولها وهو مضاف إلى ضمير عائد على الوجنة، والوجنة معمولة لصفة أخرى وهي حسن، وخالها بالرفع لا غير، ولو نصب أو جر لكان الإسناد محولاً، ولو حول لأنث الصفة وهي هنا مذكرة فدل على أنها مسندة للخال فهو مرفوع، والوجنة هي أعلى الخد، والخال نقطة سوداء تكون على الوجنة غالباً وهي من كمال الجمال والحسن.

(فإن قلت): هذه الصورة السادسة مكررة مع الخامسة لأن الضمير في كل منهما عائد على معمول صفة أخرى، ففي المسألة الخامسة عائد على الوجه وهو معمول حسن، وفي السادسة عائد على الوجنة وهي معمولة حسن. (قلت): لا تكرار لأن معمول الصفة الأولى في الخامسة مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، ومعمول الصفة الأولى هنا غير مضاف أصلاً فبهذا الاعتبار تغايرا.

وقوله: [فعج بها الخ] البيت من البسيط، وقائله الفرزدق، والفاء للعطف، وعج بمعنى سر أمر من عاج، وضمير بها يعود على النوق، وقبل: بكسر القاف وفتح الباء ظرف بمعنى جهة، ومنزلة: منصوب على التمييز، والطيبي: معطوف على الأخيار وهو جمع مذكر سالم مفرده طيب صفة مشبهة حذفت نونه للإضافة لمعموله الذي هو كل، وما: موصولة مضافة إلى المعمول الذي هو كل وفيه الشاهد، والتاثت: فعل ماض وفاعله الازر جمع ازار، والجملة صلة ما، والعائد الضمير المجرور بالباء، ومعنى التاثت اختلطت، ومعلوم أن الشيء الذي تختلط به الازر

الثامن: مضاف إلى موصوف يشبهه نحو: رأيت رجلاً حديد سنان رمح يطعن به، والمجرد من الإضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله:

أسيلات أبدان رقاق خصورها ... وثيرات ما التفت عليه المآزر

والموصوف نحو: جما نوال أعده، من قوله:

أزور امرأ جما نوال أعده ... لمن أمه مستكفياً أزمة الدهر

وغيرهما نحو: مررت برجل حسن وجهاً، فالصفة لها حالان كما تقدم، وعملها رفع ونصب وجر، ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم، فهي من ضرب اثنى عشر في ستة باثنين وسبعين، وقد ذكر المرادي هذه

هو الفرج وهذا كناية عن العفاف، وانهم حافظون لفروجهم من الزنا، ويحتمل أن يكون معنى التاث اشتملت وتكون الباء حينئذ في به بمعنى على، وفي بعض النسخ فعجتها فيكون عاج فعلاً ماضياً متعدياً بنفسه ومعناه حينئذ عطفت رأسها بالزمام وأدرتها لجهة الأخيار، والطيبي: كل ما هو الذي أبدله المكودي في الجدول الثامن طولاً والست الصور عرضاً بالحسن أو حسن كل ما تحت نقابه، والنقاب: اللثام وما تحته هو الوجه، وإنما أبدله لأنه أتى بشاهد من كلام العرب، ثم أتى بمثال يجري عليه الصور الست.

وقوله:[يشبهه] وجه الشبه بينهما أن كلاً منهما يفتقر إلى ما بعده، فالموصوف يفتقر إلى الصفة، والموصول يفتقر إلى الصلة. وقوله:[حديد سنان] بحذف تنوين حديد وإضافته لسنان، ويصح أن ينون حديد، فيرفع حينئذ سنان على أنه فاعل، وينصب على أن الفاعل ضمير رجل، ويأتي فيه ما في تحويل الإسناد.

وقوله:[يطعن] بضم العين لأنه يقال: طعن بفتح العين، يطعن بضمها إذا كان الطعن بالرمح، ويقال: طعن يطعن بفتح العين فيهما إذا كان الطعن في النسب، وحديد هو الذي أبدله في الجدول التاسع طولاً والستة عرضاً بالحسن أو حسن.

وقوله:[نحو قوله: أسيلات الخ] البيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة، وأسيلات: جمع أسيلة وهي الطويلة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هن أسيلات، وأبدان: مضاف إليه جمع بدن، وخصورها: جمع خصر وهو محل الحزام مبتدأ، ورقاق: جمع رقيق خبرها، والجملة في محل جر صفة لأبدان، هذا ما لهم هنا، والأولى أن يقرأ رقاق بالجر صفة أبدان، وخصورها فاعل رقاق، ووثيرات: جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة أي غليظة الاعجاز وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر للمحذوف، وما: موصولة مضاف إليه وفيه الشاهد، والتفت: فعل ماض بمعنى اشتملت، والمآزر: جمع مئزر، وهذا مما يمدح به النساء بأن تكون المرأة طويلة وخصرها رقيق وعجزها غليظ، وهذا هو المشار إليه في البيت العاشر في الجدول طولاً مع الست عرضاً، وأبدل المثال بالحسن ما تحت نقابه لأنه أتى أولاً بشاهد له من كلام العرب، ثم أتى في الجدول بمثال تتنزل عليه الصور الست في الجدول.

وقوله[من قوله: أزور امرأ الخ] البيت من الطويل، وأزور: مضارع زار، وامرأ: بالنصب مفعوله، وجما: صفة مشبهة من جم بمعنى عظم، ونوال: بمعنى عطاء بالرفع فاعله والضمير مقدر أي نواله ويصح نصبه فيكون الإسناد نحو لا، وأعد: فعل ماض وفاعله ضمير المرء والهاء مفعوله، والجملة في محل رفع أو نصب نعت نوال، والشاهد في نوال فانه معمول للصفة موصوف بما بعده، ولمن: متعلق بأعد، ومن: موصولة، وأم: بمعنى قصد فعل

الأوجه كلها وقال: إنها من ضرب أحد عشر في ستة والمجموع ستة وستون مسألة، والصواب أنها اثنان وسبعون، وأنا أرسم لك جدولاً إن شاء الله تعالى وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهو هذا:

ماض وفاعله ضمير من والهاء مفعوله عائد على امرىء، ومستكفياً: قيل مفعول ثان لأعده، وأزمة: أي شدة الدهر والزمان منصوب بمستكفياً، وهذا هو المشار إليه في البيت الحادي عشر طولاً والستة عرضاً، وأبدل في الجدول جما بالحسن أو حسن:

الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه
الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه
الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه
الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب
الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب
الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه
الحسن خالها	الحسن خالها	الحسن خالها	حسن خالها	حسن خالها	حسن خالها
الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه
الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به
الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه
الحسن نوال اعده	الحسن نوال أعده	الحسن نوال اعده	حسن نوال اعده	حسن نوال اعده	حسن نوال اعده
الحسن وجه	الحسن وجها	الحسن وجه	حسن وجه	حسن وجها	حسن وجه

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووتد مجموع وذلك قوله:

(فـارفـع بهـا وانصب وجـر مـع أل ودون أل مصحـوب أل ومـا اتصـل)

(بها مضافاً أو مجرداً). **فإذا قرأت:** (فارفع بها) **فاجعل طرف سبابتك على البيت الأول من الجدول ومر به طولاً إلى البيت الآخر المقابل له، وإذا قرأت:** (وانصب) **فانقل سبابتك إلى البيت الثاني منه ومر به كذلك إلى البيت الآخر المقابل له، وإذا قرأت:** (وجر) **فانقله أيضاً إلى البيت الثالث ومر به كذلك إلى البيت الآخر، وإذا قرأت:** (مع أل) **فاجعل طرف سبابتك أيضاً على البيت الأول ومر به على البيتين اللذين يليانه بعد، وإذا قرأت:** (ودون أل) **فانقل سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من أل ومر به إلى آخر السطر ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت التي تحتها مشيراً إلى الرفع والنصب والجر، وإذا قرأت:** (مصحوب أل) **فاجعله مشيراً إلى الرفع والنصب والجر، وإذا قرأت:** (مصحوب أل) **فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومر به عرضاً إلى آخر السطر، وإذا قرأت:** (وما اتصل بها مضافاً) **فانقل اصبعك إلى الجدول الذي تحت الجدول الأول وأشر إلى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولاً والست جداول عرضاً وهي المحتوية على المعمول المضاف، وإذا قرأت:**

وقوله: [وكلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت] أشار إلى التنويه بقدر الناظم وجلالته في العلم وبلاغته وفصاحته، حيث جمع هذه الصور الكثيرة في هذا اللفظ المختصر، فلله دره ما أحسنه.

وقوله: [ووتد مجموع الخ] مراده به رداً من قوله: مجرداً وليس ذلك وتداً بل هما سببان خفيفان على صورة الوتد، إذ ردا أول في مستفعلن الثالث دخله زحاف يسمى عند أهل العروض بالخبن بحذف السين من مستفعلن فبقي متحركان وهما الراء والدال بعدهما ساكن وهو النون وذلك صورة الوتد المجموع الذي هو متحركان بعدهما ساكن ولذلك سماهما المكودي وتداً مجموعاً أي صورة، وفي الحقيقة سببان خفيفان.

وقوله: [المقابل له الخ] المقابل للأول هو الثاني عشر وسماه مقابلاً لأنه آخر والآخر مقابل للأول وهكذا يقال فيما بعد. وقوله: [واللذين يليانه الخ] أي عرضاً لا طولاً وأشر بظاهر اناملك إلى الرفع والنصب والجر إلى آخر الجداول الثلاثة طولاً، فيكون جميع الصور التي فيها الصفة المشبهة مقرونة بأل ستاً وثلاثين، ولم ينص على ذلك هنا اكتفاء بما بعد.

وقوله: [إلى البيوت التي تحتها الخ] أي إلى آخر الجداول الثلاثة طولاً، فيكون جميع ما فيه الصفة غير مقرونة بأل ستاً وثلاثين أيضاً، ومجموع هذا وما قبله اثنان وسبعون، فيكون قول الناظم: فارفع يشمل أربعاً وعشرين صورة، اثنتى عشرة في الجدول الأول طولاً، واثنتى عشرة في الجدول الرابع طولاً، ويكون قوله: وانصب يشمل أربعاً وعشرين اثنتى عشرة في الجدول الثاني عرضاً إلى الآخر طولاً، وفي الجدول الخامس إلى آخر الجدول طولاً، ويكون وجر شاملاً لأربع وعشرين اثنتى عشرة في الجدول الثالث عرضاً إلى الآخر، وفي السادس عرضاً إلى الآخر، فتكون الصور المذكورة في الجدول مأخوذة من ارفع وانصب وجر، وتؤخذ أيضاً من قول الناظم مع أل ودون أل، إذ قوله: مع أل شامل لست وثلاثين صورة وهي مذكورة في الجداول الثلاثة عرضاً إلى الآخر طولاً، وقوله: ودون أل شامل لست وثلاثين وهي المذكورة آخراً، وتؤخذ أيضاً مما قال المكودي، فرحم الله الناظم ما أبلغه وأفصحه.

(أو مجرداً) فانقله إلى البيت الأول من الجداول الثلاثة الأخيرة وأشر إلى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع المجرد وقد استوفيت بذلك جميع المسائل.

ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميراً كقول الشاعر:

حسن الوجه طلقه أنت في السلـ ـم وفي الحرب كالح مكفهر

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله، ونصب إن فصلت أو قرنت بأل، فالمفصولة نحو قولهم: قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها، والمقرونة بأل نحو: زيد الحسن الوجه الجميله، فهذه ثلاث مسائل، فإذا أضفتها إلى المسائل المذكورة صارت الصور خمساً وسبعين، وهذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر واختلاف عملها، وكون الصفة مقرونة بأل أو مجردة منها، فإذا نوعت الصفة إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير، وإلى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمان صور مضروبة في خمس وسبعين بستمائة، فإذا نوعت الصفة أيضاً إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور ألفاً وثمانمائة من ضرب ثلاثة في ستمائة، فإذا نوعت معمول الصفة أيضاً إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين، وإلى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة في ألف وثمانمائة، فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه، ويستثنى

وقوله: [فانقله إلى البيت الأول الخ] وهو الجدول العاشر الممثل له بالحسن ما تحت نقابه الخ.

وقوله: [كقول الشاعر: حسن الوجه الخ] البيت من الخفيف، وحسن: خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنت حسن الوجه، وطلقه: أي غير عبوس صفة مشبهة بدل من حسن الشاهد في طلق حيث عمل في الهاء المتصلة به التي هي في محل جر بالصفة، وليس الشاهد في أنت وإن كان أنت فاعلاً معمولاً أيضاً لطلق، ويصح أن يكون أنت غير معمول لطلق فيكون مبتدأ، وحسن خبر مقدم، وإنما قلنا الشاهد في خصوص الضمير المجرور لتخصيص المكودي بعد الضمير بالمجرور والمنصوب دون المرفوع، وحكمنا على الهاء هنا بأنها في محل جر لا في محل نصب لقول المكودي بعد: وعملها فيه جر إن باشرته وخلت من أل، والقيدان معاً موجودان هنا، والسلم: بكسر السين كما في شرح الشواهد، وكتب أهل اللغة الصلح، وكالح: من الكلوح وهي عبوسة فيها تكمش، ومكفهر: اسم فاعل من اكفهر بمعنى عبس.

وقوله: [قريش نجباء الخ] فقريش: مبتدأ، ونجباء: خبره، وذرية: منصوب على التمييز، وكرام: معطوف على نجباء وهو جمع كريم صفة مشبهة وهو مضاف إلى هم من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها والهاء في محل نصب معمولة لكرام وفيها الشاهد وهي عائدة على ذرية، وذرية: تمييز، ثم قيل: العائد على التمييز تمييز، واستشكله الشيخ مجبر بأن التمييز لا يكون إلا نكرة وهنا وقع ضميراً ولم يجب عنه، والحق أن الضمير العائد على التمييز معرفة وليس منصوباً على التمييز بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول به، ولا يلزم من عوده على التمييز أن يكون تمييزاً ويسقط حينئذ الإشكال من أصله.

من هذه الصور الضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربع وأربعون، فالباقي أربعة عشر ألفاً ومائتان وستة وخمسون وجهاً.

ثم اعلم أن هذه الصور الاثنين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها بقوله: (ولا. تجرر بها مع أل سما من أل خلا).

٤٧٣ - وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

يعني أنه يمتنع إضافة الصفة المقرونة بـ (أل) إلى المجرد من (أل) ومن إضافة أل إلى ما فيه (أل) فشمل اثنتى عشر مسألة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين وهما: الأولى والرابعة، فالأولى: الحسن الوجه، والرابعة: الحسن وجه الأب، فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة، إلا أن الصورة السابعة وهي قولك: مررت برجل حسن الوجنة الجميل خالها أجازها في التسهيل، وظاهر النظم امتناعها، وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها.

وقوله: [وجملة صوره مائة وأربع الخ] بيانها أن أحوال معمول الصفة ثمانية كما ذكر وجميعها موجود في الظاهر، ولم يكن في الضمير إلا خمس صور من الثمانية: مفرد مذكر طلقه، مفرد مذكر طلقه، مفردة مؤنثة طلقها، مثنى مذكر طلقهما، جمع مذكر سالم طلقهم، جمع مؤنث سالم طلقهن، وبقيت له من الثمانية ثلاث صيغ وهي: مثنى مؤنث، جمع مكسر للمذكر، جمع مكسر للمؤنث، فإذا ضربت هذه الثلاثة صور الضمير المستناة في ثمانية أحوال الصفة من كونها مفرداً مذكراً، أو مثنى مذكراً، أو مجموعة جمع سلامة، أو تكسير لمذكر، ومثل الأربعة في المؤنث كان الخارج أربعاً وعشرين تضربها في أحوال نفس الصفة الثلاثة من كونها مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة باثنين وسبعين تضربها في حالتي اقتران الصفة بأل وتجريدها تكن مائة وأربعة وأربعين، هذا هو الصواب في بيانها كما حققه العلامة سيدي محمد الزروالي وأبو العلاء سيدي إدريس العراقي نقلاً عن شيخهما الأكبر سيدي التاودي بن سودة، وكثيراً ما يقع الغلط، وبما قررنا تعلم أن قول كدي وتبعه الأزهري لا يكون جمع سلامة غير صحيح، والصواب أن يجعلا بدل جمع سلامة أنه لا يكون مثنى لمؤنث، ولو اعتبرنا ما قال المكودي لكانت صور الضمير المستثناة أربعاً لا ثلاثاً: جمع التكسير مذكر ومؤنث، جمع سالم لمذكر ولمؤنث، فتزيد صور الضمير على ما ذكر بل تكون مائة واثنتين وتسعين وأدراكهما بأدنى تأمل، ثم غالب صورها على غير اللغة الفصحى، وإطالة الكلام فيها بالزيادة على ما في الجدول لا تجدي نفعاً فلا تشغل نفسك بذلك.

(ولا تجرر بها)، قول المكودي: [اثنتى عشرة الخ] صوابه عشر صور، لأن فاعل شمل في كلام المكودي عائد على المنع أو على كلام المصنف، والمنع وكلام المصنف إنما يشملان عشر صور، والمكودي عمم واستثنى الصورتين الجائزتين، والحكم في نفسه صحيح، لكن لا يلائم كلام المصنف ولا تقريره أولاً.

وقوله: [السطر الثالث] أي عرضاً وفي الطول اثنتا عشرة.

وقوله: [الجميل خالها الخ] بتعريف الصفة هذا هو الصواب، لأن الموضوع أن الصفة المشبهة مقرونة بأل، لكن الصواب أن يبدل رجل النكرة بالرجل المعرفة كما هو كذلك في التسهيل لكون الصفة مقرونة بأل، وفي بعض

ثم صرح بالمفهوم من صور مسائل الإضافة فقال: (وما لم يخل فهو بالجواز وسما) أي وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه (أل) أو إلى ما أضيف إلى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم: الحسن الوجه والحسن وجه الأب. ثم ان هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح، وضعيف ونادر، وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله تعالى، إذ لا يليق ذكرها في هذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها. وقوله: (أو مجرداً) معطوف على (ما اتصل) و(أو) بمعنى الواو، والتقدير: فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً، ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله: (مضافاً) و(أو) على هذا على بابها من التقسيم والتقدير: فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً، فقسم المتصل بالصفات إلى مضاف ومجرد.

التعجب

أحسن ما قيل في التعجب قول ابن عصفور وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها

النسخ: جميل بغير أل وهو خروج عن الموضوع، والشاهد في كون الصفة التي هي الجميل مقرونة بأل ومعمولها مجرد مضاف إلى الضمير، والضمير مجرد لكن هو عائد على المقرون بأل وهو الوجنة.

(وما لم يخل)، قول المكودي: [إلى حسن وقبيح الخ] الحسن ما فيه ضمير واحد، والقبيح ما عري عن الضمير، والضعيف ما تكرر فيه الضمير إلا ما صرح بمنعه، هذا مذهب ابن الحاجب، ومن أراد استيفاء صور المكودي فعليه بتقييد للزروالي في الصفة المشبهة فقد أجاد فيه، ولكون نظم ابن عاشر المذكور مرتباً على ما للموضح لم أذكره هنا ولم أجد من تكلم على النادر الذي ذكره كدي، وقد كتب عليه بعض الصواب إسقاطه وقال: ان ونادر في كلام كدي معطوف على ضعيف عطف تفسير ولا إشكال حينئذ.

وقوله: [وأنا أبسط الخ] تقدم ان هذا يقتضي أن شرحه الكبير متأخر عن الصغير، وما ذكره أول الكتاب يقتضي أنه سابق، وقد تقدم الجواب أنه شرع في الكبير ولم يتمه حتى أتم الصغير، ثم إن قول المصنف هنا: ولا تجرر بها الخ مكرر مع قوله سابقاً: ووصل أل بذي المضاف مغتفر، وأجيب بأن ذلك عام في الصفة وغيرها وهذا خاص بالصفة، ولا تكرار بين أخص وأعم، والله تعالى أعلم.

التعجب

مناسبة ذكر التعجب عقب الصفة المشبهة أن أفعل أحد صيغتي التعجب، قيل: إنه صفة مشبهة والمنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به، والتعجب هو سبب وضع النحو، وذلك أن ابنة أبي الأسود قالت: يا أبت ما أشد الحر فرفعت أشد وجرت الحر فظن أنها مستفهمة فقال لها: زمنتا حر، فقالت: يا أبت إنما أردت التعجب، وكان من حقها أن تنطق بأشد مفتوحاً والحر منصوباً على أنه مفعول به، فذهب إلى علي وقال: اختلطت ألسنة العرب بغيرها إلى آخر ما مر.

قول المكودي: [استعظام زيادة الخ] أي استعظام ما يقبل الزيادة والنقصان كالكرم الذي في زيد من قولك: ما

المتعجب منه على نظائره أو قل نظيره، ثم إن التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين في هذا الباب وبغيرهما نحو: سبحان الله! ويا لك من رجل! ونحو ذلك إن كانت هنالك قرينة تبينه، وإنما اقتصر

أكرم زيداً، فإن الكرم يقبل الزيادة والنقصان فيخرج بزيادة ما لا يقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة كالطول والقصر، وشذ قولهم: ما أطوله وما أقصره، ويخرج بفي وصف الفاعل استعظام زيادة في وصف المفعول فلا يقال: ما أضرب زيداً تعجباً من الضرب الواقع على زيد، وإليه الإشارة بقوله بعد: وغير سالك سبيل فعلا، وخرج بخفي سببها الأمور الظاهرة الأسباب فلا يتعجب من شيء منها لقولهم: إذا ظهر السبب بطل العجب، فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها لأن سببها ظاهر وهو الكاتب، نعم تستعظم من حيث زيادة حسنها.

وقوله: [وخرج بها الخ] في غالب النسخ وخرج بالواو ثم قيل: هي للحال على حذف قد، فيكون قيداً من تمام التعريف كما هي كذلك على نسخة إسقاطها، ويخرج به ما يكثر نظائره في الوجود فلا يتعجب منه، والحق أن ما يكثر وجوده لا يمكن استعظامه فيكون ما خرج بقوله: وخرج به الخ خارجاً بقوله: استعظام زيادة بل الأولى ان، وخرج لزيادة البيان لا للحال حتى تكون قيداً فلا يخرج به شيء.

ثم إن المأخوذ من قوله: استعظام أن التعجب إنما يتصور ممن يمكن منه الاستعظام فلا يجوز أن يرد التعجب من الله، فإن ورد ما يوهمه وجب تأويله نحو قوله تعالى: ﴿فما أصبرهم على النار﴾ أي هؤلاء لصبرهم على النار فمن رآهم يتعجب من حالهم لا أن الله تعالى تعجب منه.

ثم إن قول المكودي: أحسن ما قيل الخ يؤخذ منه أن هنالك حدوداً أخر هذا أحسنها لكونه لا يرد عليه ما ورد عليها، ورد هذا الاستحسان بأن حد ابن عصفور أورد عليه أمور منها أنه غير جامع لأنه لا يشمل: ﴿كيف تكفرون بالله﴾ ولا نحو قوله ﷺ: «سبحان الله المؤمن لا ينجس» مما التعجب فيه من أصل الوصف لا من الزيادة فقط، لأن التعجب في الأول من أصل الكفر، وفي الثاني من ظن أبي هريرة أن المؤمن ينجس ولا يشمل نحو ما أخصره من اختصر المبني للمفعول لأن التعجب فيه من وصف المفعول لا من وصف الفاعل، وهو وإن كان شاذاً فلا بد من شمول التعريف له، وبأن فيه دوراً لأخذ المتعجب منه في حد التعجب فيتوقف التعجب على المتعجب منه، والمتعجب اسم مفعول مشتق من التعجب، ومعرفة المشتق منه الذي هو التعجب سابقة على معرفة المشتق وهو المتعجب منه فجاء الدور لأن هذا التعريف إنما هو للتعجب لغة لا اصطلاحاً، والتعجب اصطلاحاً هو اللفظ المتعجب به، وكلام النحاة إنما هو في الألفاظ لا في المعنى، وأجيب عن الأول والثاني بأن مقصود تعريف الوزنين المشهورين للتعجب المقيسين لا للتعجب من حيث هو، وعن الثالث بأنه إنما يرد على جعل قوله: وخرج من تمام التعريف وقد علمت ما فيه فلا يرد الدور، وعن الرابع بأنه عرف المصدر ويلزم منه تعريف اسم المفعول.

وقوله: [سبحان الله] قيل: إنه مصدر محذوف الزوائد والأصل تسبيحاً، وقيل: إنه اسم مصدر وعلى كل فهو منصوب على المفعولية المطلقة وعامله أصبح محذوفاً وجوباً لأن المصدر بدل منه، ويقال سبحان الله عند رؤية أمر غريب عجيب لأنه الموجد للأمور كلها.

وقوله: [يا لك من رجل] يا: حرف تنبيه وليست للنداء، واللام للاستغاثة، والكاف مستغاث به، ومن رجل: جار ومجرور مستغاث من أجله متعلق بمحذوف كما أن اللام كذلك، والأصل ألا أستغيث بك ما أعظمك من رجل،

النحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما وهما: ما أفعل وأفعل به، وقد أشار إلى الأول منهما بقوله:

٤٧٤ ـ بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا أَوْ جِيء بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

أي (انطق) بوزن أفعل بعد ما فتقول: ما أحسن، ونصب تعجباً على أنه مصدر في موضع الحال أي متعجباً، أو مفعول له أي لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف. ثم أشار إلى الثاني فقال: (أو جيء بأفعلٍ قبل مجرور ببا) يعني أو جيء بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول: أحسن بزيد، فأتى (بأفعل) مكملاً بمعموله وهو المتعجب منه المجرور بالباء. ثم كمل ما أفعل بقوله:

٤٧٥ ـ وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا

يعني أنك تأتي بعد ما (أفعل) باسم منصوب فتقول: ما أحسن زيداً، وبذلك كمل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب. ثم مثل ما أفعل بقوله: كـ(ما أوفى خليلينا) فـ(ما) في المثال مبتدأ بمعنى شيء، و(أوفى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما) و(خليلينا) مفعول بـ(أوفى) والهمزة في (أوفى) للنقل والتقدير: شيء (أوفى خليلينا) أي صيرهما وافيين. ثم مثل (أفعل) بقوله: (وأصدق بهما) فـ(أصدق) لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، والباء زائدة في الفاعل، والهمزة في (أفعل) للصيرورة والتقدير: أحسن زيد أي صار حسناً. ثم قال:

فلما حذف الفعل أبدلت الباء لاماً ثم حذف ما وفعل التعجب فصار لك من رجل، ثم أتى بياء التنبيه توكيداً للكلام وصار التركيب بتمامه يفيد التعجب، وقيل: إن يا للنداء والمنادى محذوف واللام في لك للاستغاثة متعلق بمحذوف كما اللاكثر.

وقوله: [ونحو ذلك] بالجر معطوف على سبحان الله، والأولى حذفه لأنه مستغنى عنه بنحو الأول.

وقوله: [لاطراد التعجب الخ] وجه الاطراد أنهما يدلان على التعجب بغير قرينة، وغيرهما لا يدل على التعجب إلا بقرينة.

(بأفعل انطق)، قول المكودي: [في موضع الحال] الأولى الوجه الثاني عنده لأن تعجباً مصدر ووقوعه حال موقوف على السماع.

(كما أوفى خليلينا) مذهب سيبويه في ما أنها نكرة تامة مبتدأ لا تحتاج لصفة، وأفعل فعل التعجب فعل ماض وفيه ضمير مستتر يعود على ما، وزيداً مفعول بأفعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ والعائد الضمير في أفعل.

(حكاية): ذكر ابن غازي في حواشي المرادي وأبو إسحاق الشاطبي أن بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن ما التعجبية فأجاب بمقتضى قول سيبويه في ما أحسن زيداً أن التقدير شيء صير زيداً حسناً، فقيل له: ما تقول في ما أعظم الله؟ فأجاب مثل ذلك، فأنكروا عليه ذلك وجروه من الحلقة، والصواب أن الجواب شيء عظيم اعلمنا بعظمة الله.

٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

فشمل (ما) المتعجب منه بعد ما أفعل وبعد أفعل، فمثال حذفه (بعد ما أفعل) قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيراً ما أعف وأكرما

أي ما أعفهم وأكرمهم، ومثال حذفه (بعد أفعل) قوله عز وجل: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ أي وأبصر بهم، وفهم من قوله: (إن كان الحذف معناه يضح) أن الحذف لا يجوز إلا إذا كان معناه واضحاً، و(حذف) مفعول بـ (استبح) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(ما) موصولة وصلتها (تعجبت) و(منه) متعلق بـ (تعجبت) و(معناه) اسم (كان) و(يضح) في موضع خبرها وهو مضارع وضح يضح بمعنى اتضح، و(عند) متعلق بـ (يضح). ثم قال:

٤٧٧ ـ وَفِي كِلاَ الْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

يعني أن فعلي التعجب وهما ما أفعل وأفعل به غير متصرفين، لا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال، بل ويلزم ما أفعل لفظ الماضي ويلزم أفعل لفظ الأمر، و(منع) فاعل بـ (لزم) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(قدماً) منصوب على الظرف، و(في كلا) متعلق بـ (لزم) وكذلك (قدماً). ثم قال:

(وحذف ما منه تعجبت)، وقول المكودي: [فشمل ما] أي ما الواقعة في قول المصنف: وحذف ما، فتكون ما من، فشمل ما في محل رفع فاعل شمل والمتعجب بالنصب مفعوله.

وقوله: [جزى الله عني الخ] البيت من الطويل، وكون قائله علياً مشكل مع ما في القاموس أن علياً لم ينشد شعراً لنفسه إلا بيتين، والحق كما ذكره ابن إسحاق وغيره أن علياً كان كثيراً ما ينشد الشعر لنفسه، وأما ما في الاستيعاب أن عمر كان شاعراً وكذا أبو بكر، وكان مولانا علي أشعرهما، فقد لا يخالف ما في القاموس بأن يقال معنى قوله أشعرهما أنه كان يحفظ الشعر كثيراً لا أنه كان ينشده لنفسه، وجزى: فعل ماض، والله: فاعل، والجزاء: مبتدأ، والواو واو الحال، وبفضله: متعلق بمحذوف خبر، وربيعة: مفعول أول بجزى، وخيراً: مفعول ثان، وما: اسم تعجب مبتدأ، وأعف: فعل التعجب وفيه ضمير مستتر يعود على ما، والاسم المتعجب من فعله محذوف، وقدره المكودي أعفهم وأكرمهم، فيكون عائداً على أهل ربيعة، ويصح تقديره أعفها وأكرمها فيكون عائداً على ربيعة لأن الغالب ان هم للعقلاء، وها لغير العقلاء، والجملة خبر ما، والشاهد في حذف المنصوب من أعف وأكرم، ولحذفه دليل وهو ربيعة المتقدم، ولا يحذف المنصوب إلا إن كان ضميراً.

وقوله: [أي وأبصر بهم الخ] (فإن قلت) كيف صح حذف المتعجب منه بعد أفعل مع أنه فاعل؟ (قلت): لما كان على صورة الفضلة لدخول حرف الجر عليه ساغ فيه ذلك وأخذ من قول المصنف استبح أن الحذف على خلاف الأصل والراجح الإثبات، إلا أنه يقال: زيد استباح عرض فلان وما كان ينبغي له ذلك، ووجه ترجيح الإثبات بأن جملة التعجب إنما سيقت له فحذفه مستكره، فهو كمن جاء له شخص يعاونه في قبر أبيه فهرب بالفاس.

وقوله: [مضارع وضح يضح الخ] وأصله يوضح فوقعت الواو إثر عدوتيها الياء والكسرة فحذفت الواو لقوله فا

٤٧٨ - وَصُغْهُمَــا مِنْ ذِي ثَــلاَثٍ صُـرِّفَــا قَــابِلِ فَضْــلٍ تَمَّ غَيْـرِ ذِي انْتِفَــا
٤٧٩ - وَغَيْــرِ ذِي وَصْفٍ يُضَـاهِي أَشْهَــلاَ وَغَيْــرِ سَــالِـكٍ سَـبِيــلَ فُـعِــلاَ

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذي يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب وهي ثمانية:

الأول: أن يكون فعلاً وفهم ذلك من قوله: (من ذي ثلاث) لأن (ذي) صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذي ثلاث.

الثاني: أن يكون ثلاثياً وفهم ذلك من قوله: (من ذي ثلاث) فلا يصاغان مما زاد على الثلاث.

الثالث: أن يكون متصرفاً وفهم ذلك من قوله: (صرفا) فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس ونحوهما.

الرابع: أن يكون قابلاً للفضلية[1] فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية نحو: مات وفني.

أمراً ومضارع من كوعد احذف، وفي بعض النسخ يصح بصاد مهملة.

(وصوغها من ذي ثلاث)، قول المكودي: [على شروط الفعل] الصواب أن يقول: على شروط اللفظ لأن أول الشرط الثمانية كونه فعلاً فيكون شرط الشيء في نفسه.

وقوله: [من فعل ذي الخ] الأول من مصدر فعل ليوافق قوله: وكونه أصلاً لهذين انتخب فلا يصاغان من الاسم كالحمار والكلب، وقول بعضهم: ما أكلبه خطا.

وقوله: [فلا يصاغان مما زاد الخ] علة المنع أنه إن بني من رباعي الأصول كدحرج أدى إلى حذف بعض الحروف الأصلية، وإن بني من المزيد كاستعان وناصح أدى إلى حذف بعض الزوائد الدالة على معنى مقصود نحو: ما أعونه من استعان فتفوت الدلالة على الطلب، وما أخصمه من خاصم فتفوت الدلالة على المفاعلة، اللهم إلا إن كان المزيد أفعل ففيه خلاف.

وقوله: [من فعل غير متصرف الخ] فلا يقال ما أنعمه وأبيسه، وعلة المنع أنا لو بنينا فعلي التعجب من الجامد لأدى ذلك إلى التصرف فيما لم تتصرف فيه العرب.

وقوله: [أن يكون قابلاً للفضلية الخ] أي التفاضل في الصفات التي تختلف بها أحوال الناس كالكرم والعلم والفضل.

وقوله: [نحو مات الخ] هذا إن أريد الموت الحقيقي ضد الحياة، فإن أريد موت القلب فإنه يتعجب منه تقول ما أموته بمعنى ما أموت قلبه، وإنما لم يصغ مما لا يقبل الزيادة لأنه لا يمكن فيه التعجب لأنه استعظام زيادة كما مر.

---

[1] قول المكودي قابلاً للفضيلة. فائدة بأن المبالغة والتعجب والتفضيل لا تستعمل في جانب الله لأن الصفة لا تقبل الزيادة الأعلى نوع من المجاز أو يصرف إلى الحوادث.

الخامس: أن يكون تاماً فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله (تم).

السادس: أن يكون غير لازم للنفي كعاج، يقال: ما عاج زيد بالدواء أي ما انتفع به، ولا يستعمل عاج في غير النفي وذلك مفهوم من قوله: (غير ذي انتفا).

السابع: أن لا يكون اسم فاعله على وزن افعل نحو: أشهل وأحمر وفهم ذلك من قوله: (وغير ذي وصف يضاهي أشهلا).

الثامن: أن يكون مبنياً للفاعل فلا يصاغان من فعل مبني للمفعول نحو: ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله: (وغير سالك سبيل فعلا) وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهي كلها مفردة إلا قوله: (صرفا وتم) فإنهما جملتان فعليتان. ثم قال:

٤٨٠ ـ وَأَشْـدِدَ أَوْ أَشَـدَّ أَوْ شِـبْـهُـهُـمَـا ... يَخْلُفُ مَـا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَـدِمَا

٤٨١ ـ وَمَصْـدَرُ ٱلْعَـادِمِ بَـعْـدُ يَنْتَصِـبْ ... وَبَعْـدَ أَفْعِـلْ جَـرُّهُ بِـالْبَـا يَجِـبْ

يعني أنه إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يتوصل إلى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة، ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوباً بعدما أفعل،

وقوله: [فلا يصاغان من كان الخ] فلا يقال: ما أكون زيداً قائماً لأنه ناقص فلا ينصب المفعول وإنما ينصب الخبر والتعجب ينصب المفعول.

وقوله: [أن يكون غير لازم للنفي الخ] هذه العبارة تقتضي أنه إذا كان الفعل ملازماً للنفي امتنع بناء فعلي التعجب منه كعاج، وإن كان غير ملازم للنفي نحو ما ضرب لم يمتنع بناء فعلي التعجب منه، والصواب أن الفعل مهما كان منفياً لم يبن منه فعل التعجب وهذا هو المأخوذ من المصنف، فصوابه أن يقول: السادس أن يكون غير منفي ثم ان كعاج مثال للمفهوم وعلة المنع في المنفي أن التعجب يقتضي الإثبات، والفعل المنفي يقتضي النفي وهما متنافيان.

وقوله: [ولا يستعمل عاج في غير النفي الخ] بل قالوا إنه يستعمل في غير النفي نادراً سمع من كلامهم: ولا مشرباً أروى به فأعيج. وقوله: [نحو أشهل الخ] الشهلة: بضم الشين قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء، والأجهر: هو الذي لا يبصر في الشمس كما مر، ووجه منع بناء فعلي التعجب من هذا النوع امتناع صوغ افعل التفضيل منه وصيغتا التعجب مساويان له في اللفظ والمعنى، ويجريان مجراه في أمور كثيرة.

وقوله: [نحو ضرب زيد الخ] فلا يقال: ما أضرب زيداً وأنت تريد التعجب من الضرب الواقع عليه لأنه يلتبس بالتعجب من فعل الفاعل، وأخذ بعضهم من هذه العلة التي هي اللبس أن الفعل المبني للمفعول إذا كان لا لبس فيه بأن كان لا يستعمل مبنياً للفاعل نحو عنى وزهى جاز بناء فعل التعجب منه فيقال: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا وفيه خلاف، وصرح في التسهيل بجوازه.

(وأشدد أو أشد)، قول كدي: [مما توفرت فيه الشروط الخ] اعترض هذا بأن أشدد أو أشد المذكورين في

ومجروراً بالباء بعد أفعل، مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تعجبت من البياض من نحو: أبيض زيد، ما أشد بياض زيد، وأشدد بياضه، ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجه، وأكثر باستخراجه، وما أشبه ذلك.

وفهم من قوله: (ومصدر العادم) أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشرط لا يتعجب منه البتة كالأفعال التي لا تتصرف، وقوله: (وأشدد أو أشد) مبتدأ ومعطوف عليه وخبره (يخلف) و(ما) مفعول بـ(يخلف) وهي موصولة وصلتها (عدما) و(بعض) مفعول بـ(عدما) ولا بد من حذف بين (يخلف) و(ما) ليتضح المعنى والتقدير: يخلف صيغتي التعجب المصوغتين مما عدم بعض الشروط. ثم قال:

٤٨٢ - وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلَا تَقِس عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

فهم من قوله: (وبالندور احكم) أنه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وأن ذلك نادر أي غير مقيس، ومما أتى من غير الفعل قولهم: أقمن بزيد لأنه وصف لا فعل له، ومما أتى من غير الثلاثي قولهم: ما أعطاه من أعطى، وما أفقره من افتقر، ومما أتى من الفعل الذي أتى اسم فاعله على أفعل قولهم: ما أحمقه، وما أرعنه، ومما أتى من غير المتصرف قولهم: ما أعساه، وأعس به من عسى، ومما أتى من الفعل المبني للمفعول: ما أجنه من جن، وما أولعه من ولع.

النظم ليسا مما توفرت فيهما الشروط الثمانية، لأن فعلهما أشد خماسي، فيكون فيه التوصل بالممنوع إلى الممنوع كما ورد به على الناظم. (قلت): هذا مبني على أنه لم يسمع شد الثلاثي وهو الذي عند غير واحد، والحق الذي صرح به الزبيدي وابن مالك في شرح العمدة أنه سمع شد الثلاثي وأصله شدد وحينئذ فلا يرد السؤال من أصله.

وقوله: [مضافين] أي المنصوب بعد أشد والمجرور بعد أشدد.

وقوله: [إلى فاعل الخ] أي الاسم المتعجب من فعل مسماه أعم من أن يكون الفعل صدر منه كالاستخراج أو تلبس به فقط ولم يصدر منه كالبياض ولهذا مثل المكودي بمثالين.

وقوله: [ما أكثر] هذا هو قول الناظم أو شبههما.

وقوله: [إن ما لا مصدر له من الأفعال] الأولى من الألفاظ ليدخل الاسم فيؤخذ منه ان ما المصدرية سواء كان فعلاً أو اسماً لا يتعجب منه وهو كذلك كما هو ظاهر عبارة الناظم.

وقوله: [وأشدد أو أشد مبتدأ الخ] المبتدأ هو أشدد، وأشد معطوف عليه، ولما كان المعطوف على المبتدأ مبتدأ أطلق على الجميع مبتدأ، وأشدد وإن كان فعلاً في الأصل فالمراد هنا هذا اللفظ ولك حكايته وإعرابه.

(وبالندور احكم)، قوله المكودي: [من الفعل الخ] الأولى أن يقول من اللفظ لأنه قد ورد صوغه من غير الفعل كأقمن الذي مثل به بعد. وقوله: [من وصف لا فعل له الخ] الوصف المأخوذ منه أقمن هو قمن بمعنى حقيق ومنه قولهم ما أقمنه وما أجدره. وقوله: [وما أرعنه] أي شد لدده في الخصومة.

وقولهم: [ما أعساه الخ] تبع في هذا المرادي وتبعهما الأزهري، والحق أنهما من قولهم هو عسى بياء مشددة ومن عس بحذف الياء أي حقيق بكذا، فمعنى ما أعساه ما أحقه نعم هو شاذ من جهة كونه لا فعل له فهو مثل ما أقمنه

ثم قال:

٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هَـذَا ٱلْبَـابِ لَـنْ يُقَـدَّمَـا مَعْمُـولُـهُ وَوَصْـلَهُ بِـهِ ٱلْـزَمَـا

شمل قوله: (وفعل هذا الباب) الصيغتين المذكورتين وهما: ما أفعله وأفعل به، فلا يتقدم المنصوب على ما أفعل ولا المجرور بالباء على أفعل، وفهم منه أن المنصوب بأفعل لا يتقدم على ما، ولا يتوسط بين ما وأفعل، وسبب ذلك عدم تصريفهما، وفهم من قوله: (ووصله به الزما) أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشيء، ولما كان في الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه عليه بقوله:

٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بِـظَرْفٍ أَوْ بِـحَـرْفِ جَـرّ مُسْتَعْمَـلٌ وَٱلْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَـرْ

يعني أن الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل في كلام العرب وفي ذلك خلاف مشهور، وفهم من قوله: (مستعمل) أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك، ومن شواهده مع أفعل قول عمرو بن معدي كرب: لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكثر في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها. ومن شواهده مع أفعل به قول بعض الأنصار:

وأقمن به، ثم قيل: لا فائدة في قول الناظم وبالندور مع قوله وصغهما ومع قوله وأشدد أو أشد، وأجيب بأنه في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وإن ورد ما يخالف بعض الشروط من كلام العرب فما يحكم عليه؟ فأجاب: بأنه نادر غير مقيس.

(فإن قلت): سلمنا أن فائدة الشطر الأول ما ذكرت، فما فائدة الثاني مع قوله: وبالندور احكم وقد قال ابن هشام أنه حشو؟(فالجواب) أن فائدته كما قال يس: أن الناظم قد يطلق النادر على القليل المقيس، فلو لم يزد فلا تقس لتوهم أنه نادر مقيس فرفع ذلك التوهم ومعنى أثر نقل.

(وفعل هذا الباب) الأولى أن يأتي بهذا البيت والذي بعده عقب قوله: وفي كلا الفعلين ويبدل الواو بفاء التفريع، لأن هذا الحكم مفرع عن جمودهما فما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله من باب أولى، وقد قدم الموضح شرح هذين البيتين عقب قوله: وفي كلا الفعلين تنكيتاً على الناظم.

وقوله:[ولا يتوسط بين ما وأفعل] وإذا لم يتوسط المعمول بين ما وأفعل فأحرى غير المعمول، نعم استثنوا من ذلك كان فإنها تزاد بين ما وأفعل كما مر في قوله: ما كان أصح علم من تقدما لأنها تزاد بين شيئين.

(وفصله بظرف)، قول المكودي:[أن مذهبه موافق الخ] هذا المفهوم صحيح خلافاً لقول النكت أنه لا يؤخذ من الناظم الراجح من القولين.

وقوله:[لله در الخ] لله: خبر مقدم، ودر: مبتدأ مؤخر، وبني: مضاف إليه مخفوض بالياء والنون محذوفة للإضافة، والهيجاء: الحرب، واللزبات: جمع لزبة وهي الشدة والشاهد في ثلاثة مواضع في الفصل بفي الهيجاء وبفي اللزبات المكرمات بين فعل التعجب ومعموله، وهذا غاية المدح لأنه وصفهم بالشجاعة وبكثرة البذل في الشدة، فأحرى في الرخاء وبدوامهم على فعل المكارم.

وقــال نـبي الـمسـلميـن تقـدمـوا وأحبب إلينــا أن يكـون المقــدمــا

وقول الآخر:

أقيم بـدار الحـرب مـا دام حزمهـا وأحـر إذا حـالـت بـأن أتحــولا

وقوله: (وفعل هذا الباب) مبتدأ وخبره (لن يقدما معموله) و(وصله) مفعول مقدم بـ (الزما) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(به) متعلق بـ (وصله) و(فصله) مبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى المفعول، و(بظرف) متعلق بـ (فصله) و(مستعمل) خبر المبتدأ، و(الخلف) مبتدأ، و(في ذاك) متعلق به، و(استقر) في موضع خبره.

وقوله: [قول بعض الأنصار: وقال نبي المسلمين] البيت من الطويل، وقائله العباس بن مرداس رضي الله عنه، وقال: فعل ماض، ونبي: فاعله، المسلمين: مضاف إليه، وفي رواية أمير المؤمنين بدل نبي المسلمين، وجملة تقدموا من الفعل والفاعل في محل نصب حكى بالقول، وأحبب: فعل تعجب، وإلينا: جار ومجرور متعلق بأحبب، وأن: ناصبة على حذف الباء، ويكون: منصوب بأن واسمها يعود على النبي، والمقدما: بالنصب خبرها، والشاهد في إلينا حيث فصل به بين أحبب فعل التعجب وبين معموله المحذوف منه الجار وهو أن يكون.

وقوله: [أقيم بدار الحرب الخ] البيت من الطويل، وقائله ابن حجر بفتح الحاء والجيم شاعر باهلي، وأقيم: فعل مضارع أقام وفيه ضمير مستتر فاعله عائد على المتكلم، وبدار: متعلق بأقيم والباء بمعنى في، والحزم بالزاي وفي نسخة الحرب كما هو الموجود في بعض النسخ، ودام: فعل ماض تام بمعنى بقي، وحزمها: فاعل وضمير حزمها عائد على أم عمرو المذكورة قبل أي أقيم بدار الحرب ما بقيت أم عمرو مقيمة وإن تحولت فأنا أول من يتحول، ويحتمل أن الهاء تعود على دار الحرب، وأحر: فعل التعجب، وإذا: ظرف متعلق بأحر، وبأن معمول أحر، وأتحول: مضارع منصوب بأن والشاهد في إذا حيث فصل بين فعل التعجب وهو أحر ومعموله وهو أن أتحول، ثم محل الخلاف في كون الفصل بالجار والمجرور جائزاً أم لا إذا كان الجار والمجرور والظرف متعلقين بفعلي التعجب كما مثل، فإن كانا لا يتعلقان به نحو ما أحسن آمراً بالمعروف منع اتفاقاً، فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمراً، ويجب التقييد أيضاً بما إذا لم يكن معمول التعجب محتملاً لضمير يعود على المجرور، وإلا وجب تقديم الجار والمجرور اتفاقاً نحو: ما أحسن بالرجل أن يقرأ العلم، فتقديم بالرجل هنا واجب لأن في المعمول الذي هو يقرأ ضميراً يعود عليه، وبه تعلم أن تمثيل الموضح بما أحسن بالرجل أن يصدق وأقبح به أن يكذب بما فيه الخلاف غير صواب لأن التقديم هنا واجب، فالأولى تمثيل المكودي.

وقوله: [ووصله مفعول مقدم] وهي جملة إنشائية معطوفة على جملة خبرية، والناظم لا يجيزها، والله أعلم.

نعم وبئس وما جرى مجراهما

هذا الباب يشتمل على قسمين، الأول: نعم وبئس، والثاني: ما جرى مجراهما من الأفعال، وبدأ بنعم وبئس فقال:

٤٨٥ - فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

صرح بفعلية (نعم وبئس) وفي ذلك خلاف، ومذهب البصريين أنهما فعلان، ثم بين أنهما يرفعان اسمين لقوله: (رافعان اسمين) يعني أن كل واحد منهما يرفع اسماً، ومجموعهما يرفع اسمين، لا ان كل واحد منهما يرفع اسمين، و(فعلان) خبر مقدم، و(غير متصرفين) نعت لـ(فعلان) و(نعم وبئس) مبتدأ ومعطوف، و(رافعان) نعت لفعلان أيضاً، ولا يجوز أن يكون (غير متصرفبن ورافعان) أخباراً لأنهما قيد فى (فعلان) وليس المراد أن

نعم وبئس

مناسبة ذكرهما عقب التعجب اشتراكهما مع فعلي التعجب في الجمود، وفي كون نعم تدل على المدح فهو بمنزلة أفعل وأفعل به إذا دلا على المدح، وبئس تدل على الذم فهي بمنزلتهما إذا دلا على الذم.

وما جرى مجراهما

مجراهما يحتمل أن يكون مصدراً ميمياً بمعنى جريهما، ويحتمل أن يكون اسم مكان بمعنى ما جرى في المكان الذي يجريان فيه من إفادة الذم والمدح وهذا هو الآتي في قوله: واجعل كبئس الخ.

(فعلان غير متصرفين نعم وبئس)، قول المكودي: [ومذهب البصريين الخ] استدلوا على ذلك بأمور منها اتصال تاء التأنيث بهما في نحو قوله عليه السلام: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» أي الرخصة التي هي الوضوء، وتقول: بئست المرأة هند، وتاء التأنيث علامة على الفعل الماضي كما مر. وقال الكوفيون: إنهما اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما في نحو قول رجل من عقيل حين ولدت له بنت فقيل له: نعم الولد، فقال: والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء وبرها سرقة، فأدخل الباء على نعم، وفي نحو قول بعض العرب وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: نعم السير على بئس العير، فأدخل على وهي حرف جر على بئس، وأجيب بأن المجرور بحرف الجر فيهما محذوف مع القول.

والجملة من نعم وبئس محكية بالقول المقدر، والتقدير في الأول ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، وفي الثاني نعم السير على عير مقول فيه بئس العير فيكون حينئذ الاسم الواقع بعد نعم وبئس الداخل عليهما حرف الجر مرفوعاً، وقال الكوفيون: إنه مجرور بدل من نعم وبئس.

ثم إن في نعم لغات أربعاً أفصحها كسر النون مع سكون العين وهي لغة القرآن، ثم نعم بكسرتين قال الله تعالى: ﴿فنعماً هي﴾، ثم نعم بفتح فكسر، ثم نعم بفتح فسكون. وقال غير واحد: إن اللغات الأربع أيضاً واردة في بئس.

وقوله:[قيد في فعلان] ولا يمكن وجود القيد الذي هو غير ورافعان بدون المقيد وهو فعلان وإن كانا خبرين

يخبر بهما عن (نعم وبئس) و(اسمين) مفعول برافعان، وفهم منه أن رفع الاسمين بعدهما على الفعلية لتصريحه بفعليتهما. ثم اعلم أن مرفوعهما يكون ظاهراً ومضمراً، وقد أشار إلى الأول منهما بقوله:

٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا

وقد مثل الثاني بقوله: (كنعم عقبى الكرما)، ومثله قوله عز وجل: ﴿ولنعم دار المتقين﴾، ومثال الأول قوله تعالى: ﴿فنعم المولى ونعم النصير﴾. ثم أشار إلى الثاني فقال:

٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ

وفهم من قوله: (يفسره مميز) أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم عليه بل التمييز المتأخر عنه، وقد مثل ذلك بقوله: (كنعم قوماً معشره) فـ(نعم) فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو، وهو مفسر بقوله: (قوماً) وفهم من المثال أن (نعم وبئس) لا يكتفيان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو (معشره) ويسمى مخصوصاً وسيأتي.

فيوجدان بدونه، لكن يلزم على كون رافعان نعتاً لفعلان الفصل بين المنعوت والنعت بالمبتدأ وهو أجنبي من الخبر بمعنى أنه غير معمول له، والأولى أن يكون رافعان خبراً لمبتدأ محذوف مستأنف تقديره هما، وهذا هو المناسب لتقدير المكودي حيث قال: ثم إنهما الخ لأن التعبير بثم يقتضي أنه مستأنف.

وقوله: [يكون ظاهراً الخ] قال مجبر: في هذه العبارة قلق والصواب أن يقول إلى الظاهر والمضمر، والظاهر إما مقرون بأل أو مضاف إلى المقرون بها، وقد أشار إلى الظاهر بقسميه. (قلت): والحق أنه لا قلق في عبارة المكودي وإنما فيها العموم في ظاهراً، وهذا العموم بينه كلام المصنف نعم الأولى البيان.

(مقارني أل) هذه العبارة تقتضي أن الاسم مهما كان مقروناً بأل إلا ويكون فاعلاً تعرف بأل أم لا، وليس كذلك بل محل كون المقرون بأل يصح أن يكون فاعلاً إذا تعرف بها، وأما إذا لم يتعرف بها نحو الذي فلا يكون فاعلاً، ولذا نكت عليه الموضح في إبدال مقارني أل بمعرفتين بأل الخ، والمراد بأل الجنسية كما يدل عليه قول الناظم في باب الفاعل: والحذف في نعم الفتاة استحسنوا. لأن قصد الجنس فيه بين، ولقوله بعد: ويذكر المخصوص بعد مبتدأ الخ لأن التخصيص إنما يكون بعد التعميم وقيل للعهد.

(كنعم عقبى الكرما) فنعم: فعل مدح، وعقبى: فاعله، والكرما: جمع كريم مضاف إليه، والكرم يطلق على الشرف وعلى الجود والمخصوص بالمدح محذوف أي الجنة والجملة محكية بقول مقدر.

(ويرفعان مضمراً) أي جنس المضمر وليس المراد أنهما يرفعان ضميراً واحداً، وكان ينبغي له أن يقيد الضمير بالاستتار كما فعل الموضح تنكيتاً، وقال الأزهري: إن الاستتار واجب سواء كان التمييز مثنى أو جمعاً.

(كنعم)، قول المكودي: [تقديره هو] الصواب هم كما يوجد في بعض النسخ لأنه مفسر باسم جمع وهو قوم الذي هو تمييز، والتمييز لا يكون إلا مطابقاً، ومعشر الرجل بفتح الميم عشيرته. وقوله: [وسيأتي] أي في قوله: ويذكر المخصوص الخ.

ثم قال:

٤٨٨ - وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

يعني أن في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافاً مشهوراً، واستدل من أجاز ذلك بقوله:

تـزود مـثـل زاد أبيـك فـيـنـا فـنـعـم الـزاد زاد أبيـك زادا

وبأبيات أخر، وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر. ثم قال:

٤٨٩ - وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ ٱلْفَاضِلُ

إذا لحقت(ما) (نعم وبئس) فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور، وتارة يليها الاسم كقوله تعالى: ﴿فنعماً هي﴾ فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال، وإن وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال، وكلامه صالح لجميع الأقوال، وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً، واقتصر في شرح الكافية إذا وليها الفعل على قولين: الأول أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف، والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معربة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: نعم الشيء شيء يقوله الفاضل، وإذا وليها الاسم على قول

(وجمع تمييز) ، قول المكودي :[تزود مثل زاد الخ] البيت من الوافر، وقائله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وتزود: أمر من تزود وفاعله ضمير المخاطب، ومثل: مفعول مطلق، وزاد: مضاف إليه، وأبيك: مضاف بعد مضاف، وفينا: متعلق بزاد، ونعم: فعل مدح، والزاد: هو الفاعل، وزاد أبيك: بالرفع مخصوص بالمدح، وزاداً: تمييز، والشاهد في كون الشاعر جمع بين الاسم الظاهر الذي هو الزاد والتمييز الذي هو زاد.

وقوله:[وتأول[1] المانعون الخ] أول بوجوه أولاها ما أوله به أبو حيان بأن فاعل نعم ضمير مستتر، والزاد هو المخصوص بالمدح، وزاد أبيك بالرفع بدل منه، وزاداً تمييز، وحينئذ فليس فيه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

(وما مميز وقيل فاعل) ، قول المكودي :[وكلامه صالح لجميع الأقوال الخ] أي العشرة فيما إذا وليها فعل أو الثلاثة فيما إذا وليها اسم وهو غير صحيح فيهما، بل إذا وليها فعل فلا يشمل النظم من العشرة إلا ثمانية، وأما القول بأن الفاعل ضمير وما هو المخصوص، والقول بأن ما حرف كاف لنعم وبئس عن العمل كما كفت قل وطال، ولذلك دخلت نعم وبئس على الجمل الفعلية فلا يصدق بهما كلام الناظم، ولو أراد المصنف التنصيص على ما يشمل هذين القولين لقال: وقيل مخصوص وكف حاصل كذا قيل، لكن لا يؤخذ من الناظم هل ذلك فيما وليها فعل أو اسم؟ وأما إذا وليها اسم فلا يشمل كلام الناظم إلا قولين كونها تمييزاً أو فاعلاً، وأما الثالث وهو أنها مركبة مع نعم، وصيرورة الجميع فعلاً ماضياً وما بعده فاعل فلا يشمله الناظم.

وقوله:[وجميعها] قد علمت أن الذي يرجع إلى كون ما تمييزاً أو فاعلاً من العشرة ثمانية فقط.

وقوله:[والفعل بعدها صفة لها] وفاعل نعم ضمير مستتر، والعائد من الصفة إلى الموصوف محذوف كالمخصوص بالمدح، والتقدير نعم هو شيئاً من نعته وصفته بقوله الفاضل الحق.

---

(١) قول المكودي وتأول المانعون رد الناظم هذا التأويل قول وأجازه المبرد وهو الصحيح انظر مشكلات الجامع.

واحد وهو أنها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص، وينبغي أن يحمل تمثيله على أن المراد(في نحو نعم ما يقول الفاضل) وشبهه مما لحقت فيه ما نعم وبئس ليدخل فيه ما وليه الاسم، وفي تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه أشهر القولين. ثم قال:

٤٩٠ - وَيُـذْكَـرُ ٱلْمَخْصُـوصُ بَعْدُ مُبْتَـدَا … أَوْ خَبَـرَ اسْـمٍ لَـيْسَ يَبْـدُو أَبَـدَا

المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس، وفي إعرابه ثلاثة أوجه: أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل وهذا قول متفق عليه. الثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه، وقد أجازه قوم منهم ابن عصفور. الثالث: أنه خبر مبتدأ مضمر وهذا أيضاً مختلف فيه وقال به كثير، ونسب المصنف إجازته إلى سيبويه، وفهم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة، لأن قوله: (مبتدأ) محتمل للوجهين إذ لم يذكر الخبر، وقوله: (ليس يبدو أبدا) يعني أنه إذا جعل (المخصوص) خبراً كان حذف المبتدأ واجباً، وفهم من قوله(بعد) أن محل(المخصوص) يكون متأخراً عن فاعل(نعم وبئس) (بعد) متعلق بـ(يذكر) (مبتدا) حال من(المخصوص). ثم قال:

٤٩١ - وَإِنْ يُقَـدَّمْ مُشْـعِـرٌ بِـهِ كَـفَـى … كَـالْعِلْمُ نِعْمَ ٱلْمُقْتَنَى وَٱلْمُقْتَفَى

يعني أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل(نعم وبئس) وشمل ذلك صورتين الأولى: أن يذكر قبل(نعم) متصلاً بها كالمثال الذي ذكر. الثانية: أن يذكر في الكلام الذي قبل(نعم) غير متصل بها كقوله تعالى: ﴿إنا وجدناه صابراً نعم العبد﴾ أي نعم العبد أيوب، وقد يكون المشعر بالمخصوص في كلام غير المتكلم بنعم، وذلك أن يتكلم متكلم فيقول مثلاً: زيد حسن الأفعال، فيقول المجيب: نعم الرجل.

(ويذكر المخصوص بعد) أي بعدما ذكر من فاعل نعم وبئس الظاهر وبعد التمييز إذا كان الفاعل ضميراً، وعبارة الناظم هنا أحسن من عبارة الموضح، وإنما احتيج للمخصوص لأن فاعل نعم وبئس المقصود به الجنس والجنس عام يحتاج إلى بيان من يتوجه إليه المدح والذم على سبيل التخصيص، فيكون كأنه تفصيل بعد الإجمال وخصوص بعد التعميم ليكون أوقع في النفس.

قول المكودي :[والخبر محذوف الخ] تقديره زيد الممدوح أو المذموم.

وقوله :[وهذا قول مرغوب عنه] وجه كونه مرغوباً عنه أن هذا الحذف للخبر هنا ملتزم ولم نجد خبراً يجب حذفه إلا مع شيء يسد مسده وليس هنا ما يسد مسده.

وقوله :[إلى سيبويه] يعني في غير هذا الكتاب.

وقوله :[وفهم من كلام الناظم الأقوال الخ] هي وإن كانت باعتبار ظاهره مفهومة من المصنف هنا فالصواب تخصيصه بالأول والثالث لأنه صرح في غير هذا الكتاب برد الثاني فلا ينبغي حمل كلامه عليه.

(وإن يقدم مشعر) اعترض ابن هشام وغيره مثال الناظم بأنه ليس من تقديم المشعر كما تقتضيه عبارة الناظم، وقرره المكودي بذلك بل هو تقديم المخصوص والاعتراض مبني على أن العلم بالرفع في النظم مبتدأ والحق أنه خبر

و (مشعر)صفة لمحذوف والتقدير: اسم مشعر، ومعمول كفى محذوف والتقدير: كفى عن ذكر المخصوص بعد، و (المتقنى)المكتسب، و (المقتفى)المتبع. ولما فرغ من أحكام (نعم وبئس)شرع في حكم ما جرى مجراهما فقال:

٤٩٢ ـ وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلَا   مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلَا

يعني أن (ساء)مساوية لبئس في المعنى والحكم فتقول: ساء الرجل أبو جهل، وساء رجلاً أبو لهب، وألف ساء منقلبة عن واو ووزنه فعل بضم العين، و (ساء)مفعول أول بـ (اجعل)و(كبئس)مفعول ثان. ثم قال: (واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا)يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثي وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل (نعم وبئس) ويستوي في ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو: ﴿كبرت كلمة﴾ وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو: وضؤ الرجل زيد، وعلم

لمبتدأ محذوف تقديره هذا العلم، أو يقرأ العلم بالنصب فيكون منصوباً على الإغراء أي الزم العلم، فعلى هذين الوجهين يكون من تقديم المشعر فقط.

(واجعل كبئس ساء)، قول المكودي: [فتقول ساء الرجل الخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهراً كما في المثال الأول أو ضميراً مفسراً بتمييز كما في المثال الثاني.

وقوله: [ووزنه فعل بضم الخ] لكن بعد التحويل لأن الأصل فيه فعل بفتح العين من السوء ضد السرور من ساءه الأمر يسوؤه متعد متصرف، ثم حول إلى فعل بالضم فصار قاصراً، ثم ضمن معنى بئس فصار جامداً قاصراً، وفي قوله: ووزنه فعل اعتراض على الناظم فإنه لا وجه لإفراده بالذكر مع دخوله في عموم قوله بعد: واجعل فعلاً الخ، وستعلم جوابه بعد.

(واجعل فعلا)، قول كدي: [وبئس من الذم] هذا اعتراض ثان على الناظم سيتبين مع غيره، والحاصل أنه اعترض هذا البيت بوجوه منها: إفراد ساء عن فعل المذكور بعده مع أنه منه كما ذكره كدي ونكت به الموضح في قوله ومن أمثلة ساء فعطف ما بعده عليه من عطف عام على خاص، قيل: ولا نكتة.

ومنها: أنه جعل فعل كنعم فقط مع أنه كما يكون كنعم يكون كبئس أيضاً كما صرح به المكودي والموضح.

ومنها: أن الناظم يقتضي أن فعل المذكور لا يكون فاعله إلا ظاهراً مقروناً بأل أو مضافاً للمقرون بها أو ضميراً مفسراً بتمييز، ولا يكون غير ذلك مع أنه قد يكون الفاعل ظاهراً من غير اقتران ولا إضافة نحو: فهم زيد، وقد يأتي مجروراً بالباء نحو: جاد بهن أبياتاً، فبهن: فاعل مجرور بالباء الزائدة حملاً على أفعل به في التعجب.

ومنها: أن الناظم يقتضي أن كل فعل ثلاثي يصاغ منه فعل سواء توفرت شروط التعجب الثمانية أم لا وليس كذلك، بل لا يصاغ إلا مما توفرت فيه شروط التعجب الثمانية المارة في قوله: وصغهما الخ. وهذان الاعتراضان الأخيران مأخوذان من الموضح ولم يشر لهما كدي.

وأجيب عن الأول بأمور منها: إن ساء أفردت بالذكر للاتفاق على لزوم إجرائها في الأحكام مجرى بئس بخلاف غيرها من أفراد فعل ففيه خلاف. ومنها: ان ساء للذم العام كبئس بخلاف نحو جهل وبخل فهي للذم الخاص.

الرجل عمرو، ويعني بقوله: (كنعم) في الحكم لا في المعنى، لأن فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو: جهل الرجل زيد، وقوله: (مسجلا) منصوب على الحال من فعل، والمسجل المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقاً فيكون التقدير: واجعل فعلا في حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل، ويجوز أن يكون حالاً من نعم فيكون التقدير: واجعل فعل كنعم مطلقاً أي في جميع أحكامها. ثم قال:

٤٩٣ - وَمِثْـلُ نِعْـمَ حَبَّـذَا ٱلْفَـاعِـلُ ذَا　　وَإِنْ تُـرِدْ ذَمّـاً فَـقُـلْ لَا حَـبَّـذَا

يعني أن (حبذا) مثل (نعم) مع فاعلها في المعنى لا في الحكم لاختلاف بعض أحكامهما، إلا أن في (حبذا) زيادة على (نعم) وهي الحب والتقريب من القلب وهي مستفادة من لفظ حب. ثم قال: (الفاعل ذا) يعني أن (ذا) فاعل بحب، وفهم منه أن حب فعل وأن حبذا جملة من فعل وفاعل. ثم قال: (وإن ترد ذماً فقل لا حبذا)

وأجيب عن الثاني بأن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت والتقدير كنعم وبئس، ويدل لهذا ساء فإنه من باب فعل كما علمت.

وأجيب عن الثالث بأن الأخفش حكى لغتين عن العرب لغة تجري في فعل مثل نعم وبئس في جميع الأحكام دون زيادة ولا نقصان وهي الفصحى وعليها اقتصر الناظم فلا اعتراض عليه، وإن حكى الأخفش لغة أخرى وإن فعل لا يجري مجراهما في جميع الأحكام وهي التي في الموضح لكنها غير فصحى، فالاعتراض على الموضح لذكره غير الفصحى لا على الناظم، نعم الرابع لم يجيبوا عنه وقد أصلحوا الشطر الثاني بما نصه: واجعل فعلا مما تعجب كنعم مسجلا، أي مما تتعجب منه، فحذفت إحدى التاءين وحذفها مطرد وحذف العائد لوجود شرطه وهو جر العائد بمثل الحرف الذي جر به الموصول.

(ومثل نعم حبذا) ذكر حب بعد قوله: اجعل الخ، من ذكر الخاص بعد العام، لأن حب أصله حببْ بضم الباء، ونكتة التصريح بهذا الخاص اختصاص حب مع فاعلها بأمور سنذكر بعضها.

قول كدي :[مع فاعلها] أي مع فاعل نعم، وأشار بهذا إلى رفع ما تقتضيه عبارة الناظم من أن حب وذا معاً بمعنى نعم خاصة، وأجيب عن الناظم بأن في كلامه حذف الواو مع ما عطفت والتقدير: ومثل نعم وفاعلها الخ، وقول المرادي جواباً عن المصنف أنه ذكر حب مقرونة بذا ليبين أنها لا تكون بمنزلة نعم إلا إذا كانت مقرونة بذا مردود بتصريح الناظم بعد بأن فاعل حب قد يكون غير ذا في قوله: وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر الخ.

وقوله :[لاختلاف بعض أحكامهما الخ] من جملة ما اختلفا فيه عدم جواز تقديم المخصوص بعد حب كما يؤخذ من وأول ذا المخصوص الخ، والمخصوص بنعم يجوز تقديمه، ومنها أن مخصوص نعم لا يكون إلا مطابقاً لفاعلها، والمخصوص بعد حبذا لا تلزم فيه المطابقة كما يؤخذ من قوله: لا تعدل بذا الخ، ومنها جواز دخول حرف النداء بتأويل على حبذا، ولا يجوز دخول حرف النداء على نعم.

(الفاعل ذا) هذا مذهب سيبويه، وإن حب فعل مدح وذا فاعل، وقيل: إن حب ركبت مع ذا وصار الأصل نسياً منسياً، ثم قيل: غلبت حب على ذا فصار الجميع فعلاً ماضياً والمخصوص هو الفاعل، وقيل: غلب ذا على حب فصار الجميع اسماً مبتدأ والمخصوص خبراً، انظر وجه هذه الأقوال الثلاثة في الأزهري.

يعني أنك إذا أردت بـ (حبذا) الذم أدخلت عليها (لا) فتقول: لا حبذا زيد، فتساوي معنى بئس لأن نفي المدح ذم، وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

ألا حبـذا أهـل المـلا غيـر أنـه إذا ذكـرت مـي فـلا حبـذا هيـا

٤٩٤ ـ وَأَوَّلِ ذَا ٱلْمَخْصُوصَ أَياً كَانَ لَا تَعْـدِلْ بِـذَا فَهْـوَ يُضَاهِي ٱلْمَثَـلَا

اعلم أن (حبذا) تحتاج إلى مخصوص كما تحتاج إليه (نعم) فتقول: حبذا زيد، كما تقول: نعم الرجل زيد، وفهم من قوله: (وأول ذا المخصوص) أن مخصوص حبذا لا يكون إلا متأخراً عن (ذا) بخلاف المخصوص بعد نعم فإنه يتقدم، وفهم من سكوته عن إعرابه أنه مبتدأ وخبره في الجملة قبله كما سبق في مخصوص نعم،

(وإن ترد ذماً)، قول المكودي: [لأن نفي المدح ذم الخ]، (فإن قلت): لا يلزم من نفي المدح ثبوت الذم بل يحتمل ذمه ويحتمل السكوت عنه من غير تعرض للذم. (قلت): إن المدح والذم ضدان لا واسطة بينهما، فنفي أحدهما يوجب ثبوت ضده.

وقوله: [ألا حبذا الخ] البيت من الطويل، وقائله أم سلمة في مية صاحبة ذي الرمة، وألا حرف تنبيه، وحب: فعل مدح، وذا: فاعل بها، وأهل: مخصوص بالمدح مبتدأ وما قبله خبر، والملا: مضاف إليه بمعنى الجماعة، وغير: منصوب على الحال، وأن: حرف توكيد ونصب والهاء اسمها، وإذا: ظرف خبرها، وذكرت: فعل ماض مبني للمفعول، ومي بضم الياء نائبة عن الفاعل وهو مرخم مية في غير النداء إذ أصله مية، فلا: الفاء واقعة في جواب إذا ولا نافية، وحبذا: فعل وفاعل، وهيا: هو المخصوص بالذم مبتدأ وما قبله خبر، والشاهد في حبذا الأولى ولا حبذا الثانية.

(وأول ذا المخصوص)، قول المكودي: [لا يكون إلا متأخراً] إنما وجب تأخيره لأنه إذا تقدم يوهم أن في حب ضميراً مستتراً يعود على الاسم السابق، وذا في محل نصب مفعول به.

وقوله: [والأمثال لا تغير] أي فكذلك ما أشبهها، ومن الأمثال قولهم: الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء يقال لمن طلب شيئاً فاته وقته، ويقال بكسر التاء عند خطاب المذكر والمثنى والجمع، وهو في الأصل خطاب لامرأة اسمها سدوس بنت لقيط بن زرارة كانت متزوجة بعمرو بن عدس وكان شيخاً كبيراً موسراً فكرهته وسألته الطلاق فطلقها فتزوجت ولد عمها عمرو بن سعيد بن زرارة وكان شاباً فقيراً، فلما أتى وقت الشتاء قل اللبن فأرسلت تطلبه من مفارقها فقال: الصيف الخ، فلما رجع إليها الرسول وأخبرها الخبر ضربت على منكب زوجها الشاب وقالت: هذا ومذقه خير.

ثم إن التحقيق أن التاء المذكورة ليست لخطاب المذكر والمثنى والجمع بل الكلام مستعار لما يضرب له، فكأنه قيل للذي ضرب له: حالك كحال من قيل لها الصيف ضيعت اللبن، فالتاء لا زالت في خطاب المؤنث فلا يعني بها المخاطب في الحال وإنما يعتبر أصلها. قال الشيخ سيدي الطيب: وهـذا التحقيق يريـك فساد ألغـاز بعض القاصرين إذ قال:

يـا نـحـاة الـزمـان أيـة تـاء في خـطاب الـذكـور تكسـر حقـا

وقوله: (أياً كان) يعني مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وقوله: (لا تعدل بذا) يعني أنه لا يكون إلا مفرداً مذكراً وإن كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا الزيدان، وحبذا العمرون، وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقاً للمخصوص في التأنيث والتثنية والجمع، لكنه أفرد في الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله: (فهو يضاهي المثلا) أي يشابه المثل والأمثال لا تغير. ثم قال:

٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ بَالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ ٱلْحَا كَثُرْ

يعني أن (حب) قد يكون فاعلها غير (ذا) من الأسماء مع إرادة المدح، وفي فاعلها حينئذ وجهان: أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة، وفي حائها إذ ذاك الضم وهو الأكثر والفتح وإلى ذلك أشار بقوله: (ودون ذا انضمام الحا كثر) ووجه الفتح البقاء على الأصل، ووجه الضم أن الأصل فيه حبب بضم الباء فنقلت الضمة إلى الحاء فتقول على هذا: حب زيد وحب بزيد وحب بزيد وحب بزيد، ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل

وبنظم الفصيح ذلك نص لا يرد بكسرها فلترقا

فأجابه قاصر مثله بقوله:

يا إمام النحاة غرباً وشرقا كل علم لفهمكم صار رقا
مثل الفوت في جوابك كاف لا برحت على البرية ترقى

واللغز للبركة الأفضل العلامة الأمثل سيدي التاودي بن سودة، والجواب للعلامة المحقق الشريف سيدي على بن هشام العراقي المعروف بسيدي زيان والد سيبويه، وقته سيدي إدريس العراقي، واعتراض الشيخ الطيب عليهما غير سديد لأنه بناء على تحقيق الأمر، واللغز مبني على الظاهر والستر وهو في الظاهر الخطاب إنما هو للحاضر لا سيما من لا يعرف المجاز، رحم الله الجميع وعمنا وعمهم بفضله.

قوله: [أياً كان] أيا: اسم شرط خبر كان مقدم عليها، وكان: فعل الشرط، واسم كان ضمير المخصوص، وجملة لا تعدل جواب الشرط.

قوله: [فهو يضاهي] ظاهر تقدير المكودي أن هو إنما يعود على ذا، فيكون علة للزوم ذا في جميع الأحوال، والظاهر وهو الذي قرر به الموضح أنه يعود على ما ذكر فيكون علة لأمرين: لزوم تأخير المخصوص ولزوم إفراد ذا.

(وما سوى ذا)، قول المكودي: [وهو الأكثر] تبع فيه ولد الناظم، وإلا فعبارة الناظم تصدق بكون الضم مساوياً للفتح أو راجحاً أو مرجوحاً، ولا يدل قوله كثر على أنه أكثر من الفتح كما قد توهم لأنه صرح بكثرة الضم في نفسه، وهل الفتح أكثر منه أو مساو له أو أقل يبقى ما هو أعم.

(ودون ذا انضمام)، قول المكودي: [قوله: فقلت اقتلوها الخ] البيت من الطويل، وقائله الأخطل، والفاء في فقلت عاطفة، وجملة اقتلوها من الفعل والفاعل والمفعول محكية بالقول، والضميرَ المنصوب المؤنث في اقتلوها

و(ما) مفعول مقدم بارفع أو بجر فهو من باب التنازع وصلتها (سوى). انتهى.

عائد على الخمر، ومعنى مزاجها خلطها بالماء، وحب: بضم الحاء فعل مدح، وبها: فاعل، ومقتولة: تمييز، وحين: ظرف، وجملة تقتل مضافة لحين، والمعنى: اقتلوا الخمر بخلطها بالماء، فإن الخمر إذا خلطت بالماء يحبها الشارب أكثر من غير المخلوطة بالماء، وعلة ذلك كما قيل إنها إذا خلطت بالماء قدر الشارب على شربها وخفت رائحتها، وقيل غير ذلك، والشاهد في ضم حاء حب وزيادة الباء في الفاعل.

وقوله: [فهو من باب التنازع الخ] قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم، والأولى أنه من الحذف من الأواخر لدلالة الأول عليه، ثم إنهم استشكلوا دخول حرف العطف على مثله في قول المصنف أو فجر فإن أو دخلت على الفاء، وأجيب بأن الفاء زائدة، وقيل: هي غير زائدة بل جواب شرط مقدر كأنه قال: أو إن لم ترفع فجر. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله: أفعل التفضيل)

فهرس حاشية ابن حمدون

الجزء الأول